منشورات الجامعة اللبنانية
قسم الدراسات التاريخية
٤٣

نيابة طرابلس في عهد المماليك

(٦٨٨ - ٩٢٢ هـ/ ١٢٨٩ - ١٥١٦م)

الدكتور الياس القطار



التوزيع :
دائرة منشورات الجامعة اللبنانية ، الادارة المركزية ، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

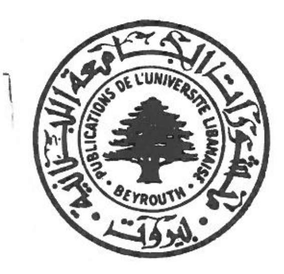
بيروت ١٩٩٨

منشورات الجامعة اللبنانية
قسم الدراسات التاريخية
٤٣

نيابة طرابلس في عهد المماليك

(٦٨٨ - ٩٢٢ هـ/١٢٨٩ - ١٥١٦م)

الدكتور الياس القطّار



التوزيع:
دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ١٩٩٨

محتويات الدراسة

توطئة

هذا الكتاب، هو محاولة في دراسة التاريخ الإجتماعي، الإداري، العمراني والإقتصادي لنيابة طرابلس، إحدى وحدات الإدارة المملوكية، التي كانت تضم الأجزاء الساحلية من شمالي سوريا ولبنان الحاليين وما يشرف عليها من مرتفعات جبلية.

وقد أدخلنا، عرضاً، إلى هذه الدراسة، بمثابة مقدّمة مطوّلة، فصلاً يعالج الإطار الجغرافي الذي أبصرت فيه نيابة طرابلس، لأهداف سياسية ـ دينية، النور لأول مرة كوحدة إدارية قائمة بحدّ ذاتها في جسم الدولة الإسلامية، ثم نمت وتركزت خلال قرنين ونصف القرن من الزمن.

وما نقوم به هو بحث يسعى لتجاوز الأطر الكلاسيكية التي تجنح إليها الدراسات التاريخية في بلادنا، عبر محاولة قراءة جديدة: من خلال أفق جديد لمادة تاريخية قد يظنّ البعض أنها استهلكت؛ وذلك لأن الوثيقة التاريخية تحتوي على كمية لا تنضب من المعلومات، فكلّما طرحنا عليها أسئلة جديدة ضمن أفق جديدة للبحث، توصلنا إلى نتائج جديدة.

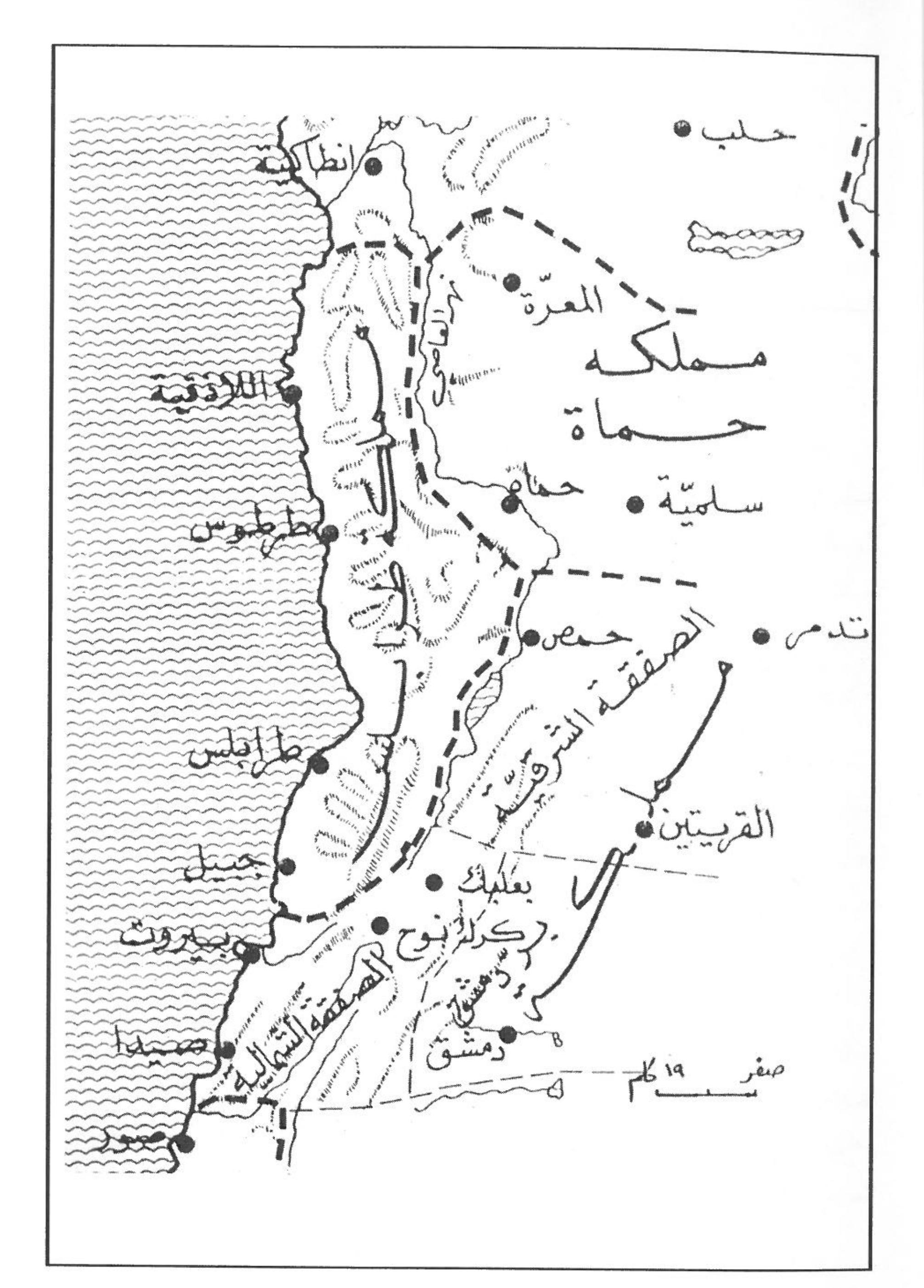
الموضوع الإجتماعي والإداري والعمراني والإقتصادي في نيابة طرابلس لم يعالج من قبل إلاّ بطريقة سطحية، لا تحسن التفريق بين الثابت والمتحوّل؛ ولا تحسن الدخول في عمق التركيب الإجتماعي، وفي منهجية دراسة التطوّر الإداري وربطه بدراسة مقارنة مع باقي وحدات الإدارة في بلاد الشام وفي الأدارة الأم؛ ولا تسعى إلى تلمّس التطوّر العمراني كل نصف قرن ودراسة أسباب

التطور والتخلف فيه، والدخول في عمق الوظيفة المدنية لطرابلس، والعلاقة بين الريف والمدينة؛ كما لم تتطرق إلى شرح المناخ الإقتصادي الذي ألزم الدورة الزراعية والصناعية والتجارية بشروطه الخاصة، وناء بثقله على المؤسسات الزراعية وغيرها.

وبرغم ما لا قاه تاريخ طرابلس السياسي، وإلى حدّ ما التاريخ الحضاري من اهتمام، خاصة من قبل الدكتور عمر تدمري، فقد وجدنا أن الموضوع يتطلب إعادة نظر على صعيد المنهجية كما على صعيد المضمون، وان يكن الموضوع السياسي يدخل، عرضاً، في صلب بحثنا.

فالمشكلة المنهجية الأساسية التي يقع فيها بعض المؤرخين العرب وبعض الأكاديميين منهم، أنهم متأثرون بمنهجية الفقهاء الذين يصوّرون المجتمع، لعدة قرون، جامداً لا يتغيّر، ويتحاشون الدخول في صلب تركيبه العميق.

وقد أسقطنا، عمداً، موضوع علماء الدين والفقهاء، ولم نتطرق إليهم إلا من خلال موقعهم الإداري، كما أسقطنا موضوع الأدب والثقافة عموماً، وما إلى غير ذلك من مواضيع، لأنها تشكل، كل منها دراسة قائمة بحدّ ذاتها، نظراً للفيض في المعلومات، عنها، في المصادر الإسلامية.



نيابة (مملكة) طرابلس على عهد المماليك

مقدمة

حكم المماليك بلاد «المشرق» طيلة قرنين ونيّف من الزمن (٦٤٨ ـ ٩٢٢ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)، وتميّزت دولتهم، التي عرفت بدولة الأتراك أو المماليك «البحرية» (٦٤٨ ـ ٧٨٤ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٣٨٢ م) ثم بدولة «الجراكسة» أو المماليك «البرجية» (٧٨٤ ـ ٩٢٢ هـ/ ١٣٨٢ ـ ١٥١٧م)، بتنظيمها الإداري المتقن، الذي أخذه هؤلاء، حسبما كان سائداً في أوساط المؤرخين، عن الدولة الأيوبية، التي جمعت بين التقاليد الإدارية للفاطميين وللسلاجقة.

وأبعد من التأثير الأيوبي وأعمق منه، نجد الأثر المغولي. فهذا التأثير كان عظيماً في نظام دولة المماليك، وكانت المؤثرات المغولية واضحة في الكثير من نظم هذه الدولة. فبعد هزيمة المغول في عين جالوت، أسر منهم عدد كبير عرفوا بـ «الوافدية» انتشروا بأعداد كبيرة في مصر والشام فنشروا عاداتهم وتقاليدهم فيها، ويبدو أنها أعجبت السلطان بيبرس (٦٥٨ ـ ٦٧٦ هـ/ ١٢٦٠ ـ ١٢٧٧ م)؛ فتجمع المصادر على أن الظاهر بيبرس لما تسلطن أراد أن يسلك في ملكه بالديار المصرية طريقة جنكزخان وأموره، ففعل ما أمكنه ورتّب في سلطنته أشياء كثيرة لم تكن قبله بديار مصر، فجدد وظائف كثيرة في مراتب الأمراء والجند، وان كان بعضها قد وجد قبل ذلك، فلم تكن على الصيغة التي أوجدها الظاهر بيبرس.

استدعت هذه التعديلات والوظائف الجديدة وضع توصيف وشرح لها. وقد قام بهذا العمل نفر من كتّاب الإنشاء والعاملين بدواوين الدولة المملوكية،

كان من أوائلهم محيي الدين بن عبد الظاهر وابن فضل الله العمري[1] اللذين ستتعرف إليهما لاحقاً.

كان السلطان هو رأس الدولة، يستمد شرعيته من خليفة من بقايا الأسرة العباسية استقدمه السلطان بيبرس إلى القاهرة ونصّبه خليفة على المسلمين. وكان أبرز سلاطين المماليك في الدولة المملوكية الأولى: المعزّ أيبك (٦٤٨ ـ ٥٥ هـ/ ١٢٥٠ ـ ٥٧م)، المظفّر قطز (٦٥٧ ـ ٥٨ هـ/ ١٢٥٩ ـ ٦٠م)، الظاهر بيبرس، المنصور قلاوون (٦٧٨ ـ ٨٩ هـ/ ١٢٧٩ ـ ٩٠م)، الأشرف خليل (٦٨٩ ـ ٩٣ هـ/ ١٢٩٠ ـ ٩٣م)، الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٣ ـ ٩٤ هـ/ ١٢٩٣ ـ ٩٤م، ٦٩٨ ـ ٧٠٨ هـ/ ١٢٩٩ ـ ١٣٠٩ م، ٧٠٩ ـ ٤١هـ/ ١٣١٠ ـ ٤١ م)، ثم تتابع أولاد قلاوون وأحفاده وأبناء أحفاده وأحفادهم على العرش، حتى جاء عام ٧٨٤ هـ/ ١٣٨٢ م دور «الجراكسة»، من المماليك البرجية، (نسبة إلى أحد أبراج قلعة القاهرة، مركز السلطنة، حيث كان يقيم عدد من المماليك من أصل جركسي من بلاد القفقاس). وأول من تسلّم السلطنة من المماليك «البرجية» الملك الظاهر برقوق (٧٨٤ ـ ٨٠١ هـ/ ١٣٨٢ ـ ٩٩ م)، وخلفه ابنه الناصر فرج (٨٠١ ـ ١٥ هـ/ ١٣٩٩ ـ ١٤١٢ م). ثم بطلت عادة انتقال الملك عن طريق التوارث أو كادت. وأصبحت السلطنة بعد فرج لمن تغلّب عليها من الأمراء «البرجية». ومن أبرز هؤلاء المؤيّد شيخ (٨١٥ ـ ٢٤ هـ/ ١٤١٢ ـ ٢١ م)، والأشرف برسباي (٨٢٥ ـ ٤١ هـ/ ١٤٢٢ ـ ٣٨ م)، والظاهر جقمق (٨٤١ ـ ٥٧ هـ/ ١٤٣٨ ـ ٥٣ م)، والأشرف إينال (٨٥٧ ـ ٦٥ هـ/ ١٤٥٣ ـ ٦٠ م)، والظاهر خشقدم الرومي (٨٦٥ ـ ٧٢ هـ/ ١٤٦١ ـ ٦٧ م)، والأشرف قايتباي (٨٧٣ ـ ٩٠١ هـ/١٤٦٨ ـ ٩٥ م)، والأشرف قانصوه الغوري (٩٠٦ ـ ٢٢ هـ/ ١٥٠١ ـ ١٦ م).

يعدّ العصر المملوكي بين أهم عصور التاريخ العربي ـ الإسلامي، إذ فيه تمّت الصياغة شبه النهائية للأوضاع الإجتماعية والنظم الإقتصادية والسياسية والعمرانية للمشرق العربي. ولذلك، فموضوع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية

في النيابات المملوكية، خلال العصر المملوكي (٦٤٨ ـ ٩٢٢ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)، وهو عصر طويل نسبياً، موضوع مهم جداً لأنه يعيدنا إلى جذور المجتمعات الحالية في المشرق، حيث الطوائف الإجتماعية شبه المستقلة ذاتياً، في بعض أحياء المدن وفي القرى هي أبعد ما تكون عن المجتمع الواحد الذي ينشده الدين الإسلامي، والأحزاب «القومية». فالطائفة الإجتماعية، دينية، مذهبية، أو اجتماعية بحتة، هي أقوى من السلطة المركزية والعقائد «الأيديولوجية»، دينية كانت أو سياسية. فالسدود والحواجز، بين هذه المجتمعات، لا تعدّ و لاتحصى، وهي ترتبط إلى حدّ كبير عامودياً برجال الدين وبزعماء هم بحاجة إلى تغطية من رجال الدين.

هذه الدراسة لا تطمح، إلاّ إلى التعرّف إلى الأوضاع الإجتماعية والعمرانية والإدارية والإقتصادية، ضمن إطار نيابة طرابلس في عهد المماليك، التي شملت كامل الرقعة التي كانت للوحدة الإدارية التي كانت قائمة على عهد الفرنجة وعرفت بـ «قومسيّة» طرابلس[2].

ولدراسة الأوضاع السياسية نجد المصادر الإسلامية العديدة، ولكن هذه المصادر لا تقدّم سوى معلومات ضئيلة عن الوقائع الإجتماعية والإقتصادية والإدارية، وفي حال وجدت بعض هذه الوقائع في صيغة جامدة لا تعير أي اهتمام لما يمكن أن يكون قد طرأ على الحياة من تغيّرات خلال قرنين ونصف من الزمن.

وقد شكّلت طرابلس بمفردها، أو كنيابة، ولاية فيما بعد، موضوعاً لدراسات متعدّدة كانت طليعتها وركيزتها الأساسية، التي استند إليها الجميع، ما نشره موريتز سوبرنهايم في مطلع هذا القرن ضمن إطار كتابه الشهير[3]، يضاف إلى هذا المؤلف النفيس ما سطره حكمت بك الشريف في الربع الأول من هذا القرن، في مخطوط نشر حديثاً[4]، وما كتبه سميح الزين[5] وسيد عبد العزيز سالم[6]، والموسوعة التاريخية التي ألفها الدكتور عمر تدمري، خاصة كتابيه: **تاريخ وآثار** مساجد ومدارس طرابلس (١٩٧٤) و**تاريخ طرابلس**، ج١ و ٢،

(١٩٧٨، ١٩٨١)، إضافة إلى العديد مما نشره من مصادر تختص بتاريخ طرابلس، وسيأتي ذكرها تباعاً في الدراسة، هذا إلى جانب رسائل واطروحات ومقالات نشرت عن طرابلس، وكان لفروع الشمال، في الجامعة اللبنانية، بهمة بعض أساتذتها، دور أساسي فيها، في إبراز دفائن تاريخ طرابلس.

العديد من هذه المؤلّفات يقدّم للقارىء تقميشاً غنيّا بالمعلومات، ولكن تنقصه في أحيان كثيرة الدقة والروح النقدية، واعتماد التقنيات المنهجية في مقارنة النصوص، وتحليل الخطاب الوارد فيها انطلاقاً من النّص، أولاً، الذي يفترض أن يسبق أي تحليل حتى لا نقع في مغالطات الأفكار المسبقة. فالنص أولاً ثم تحليله ثم مقارنة ما ورد فيه بما نعرفه عن مؤسسات أخرى ونظم عامة، مع مراعاة تطوّر المفاهيم عبر الزمن، وتطوّر المؤسسات، ومقاربة منهجية نشر النصوص، خاصة عندما يكون البحث عائداً إلى القرون الوسطى.

المشكلة الأساسية في معالجة المواضيع الإجتماعية الإدارية، العمرانية، الإقتصادية، هي قلّة الأصول التي تخوّلنا مقاربة هذه المواضيع، برغم ما نعرفه عن غنى الفترة المملوكية بالمصادر التي هي بالعشرات. فهذه المصادر هي كالقول الشعبي المأثور «كثير الصنايع قليل البضائع»، فهي، إلى حدّ ما، تكرّر بعضها البعض، ولا تهتم إلا بالوقائع السياسية والعسكرية، ولا تقدم سوى إشارة مبهمة عن التاريخ الإجتماعي بتشعباته.

وفي طليعة هذه المصادر، نجد وثائق أرشيف، وهو أمر نادر وبالغ الأهمية بالنسبة للقرون الوسطى.

١ ـ وثائق «الأرشيف» أو المحفوظات:

نجد بعض وثائق «أرشيف» من العهد المملوكي، وعادة يأتي «الأرشيف» أو المحفوظات في طليعة الأصول التاريخية، وقبل المصادر المخطوطة. ولكن أهميته العملية هنا ثانوية، وان تكن أهميته المنهجية لا وجود لشبيه لها في المصادر التاريخية الإسلامية.

ومن المعروف أن اكتشاف أي وثيقة من القرون الوسطى حتى ولو كانت صغيرة، هو عمل عظيم بحدّ ذاته، لأن الوثيقة المتبقية من القرون الوسطى هي كالعملة النادرة. وقد قيّض لنا أن نقع على منجم من الوثائق، ولكن للأسف هي محدودة الإفادة والإطار، ولا تختص إلا بفئة من فئات المجتمع في نيابة طرابلس، هم الموارنة، سكان الجبال المشرفة على مدينة طرابلس. وإلى جانب هذا «الأرشيف» نجد ما تبقى من نصوص منقوشة على جدران أبنية طرابلس، وهذان «الأرشيفان» هما:

أ ـ النصوص المدوّنة على صفحات انجيل «ربّولا»، وهي «أرشيف» الكرسي البطريركي الماروني بكل معنى الكلمة بالنسبة للفترة الممتدة من القرن الثاني عشر من العهد الصليبي إلى القرن السادس عشر. وقد دوّن هذه الوثائق البطاركة الموارنة بأنفسهم أحياناً، وهي في أكثرها، كما سنتعرّف إلى ذلك في الكلام على الموارنة، نصوص وقفيات وهبات وغيرها، مدونة على هوامش الإنجيل المذكور الذي اعتمده الموارنة سجلاً لهم، برغم قيمته الفنيّة في صوره التي ربّما تعود إلى القرن السادس الميلادي، فشوّهوا أجزاء من هذا التراث الفنّي العظيم.

ب ـ النقوش المدوّنة على أبواب وجدران المساجد والمدارس والحمامات في طرابلس والعائدة إلى عهد المماليك بالذات، وأيضاً إلى عهد آل عثمان.

وإلى جانب ذلك، فقد أعطتنا الحقبة المملوكية نوعاً من المصادر عرف باسم «الموسوعات» يساعد كثيراً على التعرف إلى المؤسسات والنظم والعادات. ويمكن بمقارنة نصوص هذه «الموسوعات» ببعضها البعض، الخلوص إلى رصد التطوّرات الحاصلة.

٢ ـ «الموسوعات» المملوكية:

أ ـ **مباهج الفكر ومناهج العبر**: التي ألفها جمال الدين محمد بن إبراهيم المعروف بالوطواط المتوفى سنة ٧١٨ هـ/ ١٣١٨ م، هي أولى موسوعات

العصر المملوكي، وهي موسوعة في العلوم الطبيعية والجغرافية، غير منشورة، أخذ عنها النويري، وموجودة في المكتبة المارونية بحلب[٧]. ومن المؤسف أننا لم نأخذ عنها ولم نستفد منها.

ب - **نهاية الأرب في فنون الأدب**: التي ألفها شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب البكري النويري المتوفى سنة ٧٣٢ هـ/ ١٣٣٢ م، وقد استغرق تأليفه للموسوعة عشرين سنة، ونقل نصوصاً كاملة لمؤلفين ضاعت عنا مؤلفاتهم[٨].

ج - **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، والتعريف بالمصطلح الشريف**، التي ألّفها ابن فضل الله العمري في النصف الأول من القرن الثامن/ ١٣٤٩ م. من أهم ما أنتجه عصر سلاطين المماليك. وهو كما يقول العمري، بالذات، الغرض منه «إثبات نبذة دالة على المقصود في ذكر الأرض وما فيها ومن فيها وحالة كل مملكة، وما هي عليه، وأهلها في وقتنا هذا. . . لما قرب إلى الإفهام. . . ما هي عليه أمّ كل مملكة من المصطلح والمعاملات. . . ليبصر أهل كل قطر القطر الآخر، وبينة بالتصوير: ليعرف كيف هو. . .».

وقد هيأ للعمري عمله الحكومي في ديوان الإنشاء الاطلاع على الوثائق كما أن مصادر أخباره ومعلوماته متعددة للغاية، مما مكنه من إخراج لوحة مفصّلة في وصف العالم المعاصر له. وعيب العمري في مصنفه الضخم، برغم أنه يمثل عصره، عرضه مادة واسعة بشكل غير منتظم، بعكس القلقشندي الذي يمتاز مصنفه بدقة التبويب ووضوح العرض، ولكن تنقصه الأصالة التي نجدها عند العمري الذي اعتمد عليه القلقشندي[٩].

د - **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، الذي ألفه شهاب الدين أبو العباس أحمد بن علي الفزاري القلقشندي، المتوفى سنة ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م. وهو آخر موسوعة كبرى لعصر سلاطين المماليك. وقد بدأ القلقشندي بتأليف كتابه فور التحاقه بالعمل بديوان الإنشاء في مصر سنة ٧٩١ هـ وانتهى من

تأليفه في شوال سنة ٨١٤ هـ. ولكنه ظل يزيد عليه إلى حين وفاته في سنة ٨٢١ هـ. وقد اقتفى القلقشندي أثر كتاب ابن فضل الله العمري في التعريف بالمصطلح الشريف، حتى أنه طبّق في بعض الأحيان ترتيبه وتبويبه بحذافيره[١٠].

ولم يعتمد القلقشندي على ابن فضل الله العمري فقط في جمع مادته الجغرافية، بل يرجع أيضاً إلى من سبقه من الجغرافيين. وقيمة الكتاب الأساسية أنه يورد نماذج من الوثائق الأصلية المحفوظة في ديوان الإنشاء، مما جعل كتابه مصدراً أساسياً للتاريخ والإدارة والحياة الإجتماعية للعالم الإسلامي والأقطار المتصلة به طوال أربعة قرون من القرن الخامس وحتى أوائل القرن التاسع للهجرة[١١].

د - **المقصد الرفيع المنشا الهادي لديوان الإنشا**، الذي ألفه أحد معاصري السلطان برسباي، بهاء الدين محمد بن لطف الله العمري الخالدي، ومؤلفه محفوظ في المكتبة الأهلية في باريس برقم ١٥٧٣ or وهو يتبع بدقة تبويب القلقشندي[١٢]. وقد أخذ عنه المستشرق «دومنبين» في كتابه عن سوريا في عهد المماليك.

و - **السلوك لمعرفة دول الملوك**، الذي ألفه تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي الشافعي المقريزي (٨٤٥ هـ/ ١٤٤١ م)، وهو أشهر المؤرخين في مصر في العصور الوسطى، ولكنه ليس بقدر أمانة القلقشندي. وفيه مادة غزيرة تغطي جوانب كثيرة من تاريخ المماليك، وينقل معلومات من سبقه عن الفترات التي لم يعاصرها، وهو في الجزئين الثالث والرابع ينقل معلوماته كشاهد عيان.

ز - **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**، الذي ألّفه غرس الدين خليل ابن شاهين الظاهري (ت ٨٧٣ هـ/ ١٤٦٨ م)، وأهميته في معلوماته الجغرافية والإدارية بحكم كونه من كبار موظفي السلطة المملوكية.

هذه هي الركائز الأساسية أو أدوات العمل في بحثنا في التاريخ

الإجتماعي، الإداري، العمراني والإقتصادي. وإلى جانبها نجد المصادر المملوكية الأخرى، التي تشكّل مصادر رديفة أو مكمّلة للبحث، ولكن لها قيمتها في دراسة التاريخ السياسي - العسكري، ولا بدّ من ذكر أبرز مؤلّفيها، وهم حسب تسلسل تاريخ وفاتهم.

٣ - مصادر التأريخ المملوكي:

أ - مصادر النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي:

عز الدين ابن شداد (ت ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥ م) مؤلف تاريخ السلطان بيبرس، وابن عبد الظاهر (ت ٦٩٢ هـ/ ١٢٩٢ م)، مؤلف سيرة السلطان بيبرس، السلطان قلاوون والسلطان الأشرف خليل. وكتبه بمثابة سجلٍ رسمي لأعمال السلاطين الثلاثة، وقد أخذ عنه المؤرخون اللاحقون، ابن واصل (ت ٦٩٧ هـ/ ١٢٩٨ م).

ب - مصادر النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي:

عن بدايات التاريخ المملوكي نجد اليونيني (ت ٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦م) الذي يكمل سبط ابن الجوزي، بيبرس الدواداري (ت٧٢٥ هـ/ ١٣٢٥ م)، شيخ الربوة الدمشقي (ت ٧٢٧ هـ/ ١٣٢٧ م)، ابن الأخوة (ت ٧٢٩ هـ/ ١٣٢٩ م)، أبو الفداء (ت ٧٣٢ هـ/ ١٣٣١ م)، النويري (ت٧٣٢ هـ/ ١٣٣٢ م)، ابن أيبك الدواداري (ت ٧٤٣ هـ/ ١٣٣٤ م)، الجزري (ت ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨ م)، ابن فضل الله العمري (ت٧٤٩ هـ/ ١٣٤٩ م)، المؤرخ المجهول (ت ٧٤١ هـ/ ١٣٤١ م؟)، الذهبي (ت ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٨ م) أو (ت ٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢م)، ابن الوردي (ت ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٩م).

ج - مصادر النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي:

من مصادر هذه الفترة نجد ابن القيسراني (ت ٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢ م)، مفضل

بن أبي الفضائل (ت ٧٥٩هـ/ ١٣٥٨ م)، اليوسفي (ت ٧٥٩ هـ/ ١٣٥٨ م)، وابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣ م)، ابن ايبك الصفدي (ت ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣ م)، اليافعي (ت٧٦٨ هـ/ ١٣٦٦ م)، السبكي (ت ٧٧١ هـ/ ١٣٧٠ م)، ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢ م)، إبن بطوطة (ت ٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧ م)، ابن حبيب (٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧ م) وابن صصرى (ت ٨٠٠ هـ/ ١٣٩٧ م).

د - مصادر النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي:

بعضها من أهم المصادر بالنسبة لبحثنا، ومن مصادر هذا القرن: ابن الفرات (ت ٨٠٧ هـ/ ١٤٠٥ م)، القلقشندي (ت ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م)، صالح بن يحيى (ت ٧٤٠ هـ/ ١٤٣٦ م)، المقريزي (ت ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١ م) ابن الشحنة الأب (ت ٨٥٠ هـ/ ١٤٤٧ م)، ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ/ ١٤٤٨ م)، وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٣ هـ/ ١٤٤٩ م).

هـ - مصادر النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي:

هي لا تقلّ قيمة عن مصادر النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي، ومنها: ابن عربشاه (ت٨٥٤ هـ/ ١٤٥٠ م)، العيني (ت ٨٥٥ هـ/ ١٤٥١ م)، ابن شاهين الظاهري (ت ٨٧٣ هـ/ ١٤٦٨ م)، ابن تغرى بردى (ت ٨٧٤ هـ/ ١٤٦٩ م)، ابن آجا (ت ٨٨١ هـ/ ١٤٧٦ م) ابن الشحنة الإبن (ت ٨٩٠ هـ/ ١٤٨٥ م)، الصيرفي (ت ٩٠٠ هـ/ ١٤٩٤ م)، السخاوي (ت ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٧ م) ابن الجيعان (ت ٩٠٢ هـ/ ١٤٩٧ م). البصروي (ت ٩٠٥ هـ/ ١٥٠٠ م).

و - مصادر من القرن السادس عشر الميلادي:

هذه المصادر مخضرمة بين آخر عهد المماليك ومطلع العهد العثماني، ومنها: السيوطي (ت ٩١١ هـ/ ١٥٠٥ م)، ابن أياس (ت ٩٣٠ هـ/ ١٥٢٤ م)، ابن طولون (ت ٩٥٣ هـ/ ١٥٤٦ م).

ز ـ مصادر متنوعة:

إلى هذه اللائحة من المصادر، تضاف مؤلفات فقهية، تحليلها يفيد في توضيح بعد النقاط التاريخية كمؤلفات ابن تيمية من مطلع العهد المملوكي، ومؤلفات فقهية متخصصة توضح مسائل عن الاقطاع وغيره، واستثمار الأرض، والحسبة، أضف إلى ذلك مؤلفات الرحالة الغربيين.

يظنّ البعض أن المنهجية تقوم على إسناد المعلومات إلى المصادر حسب تراتبيتها الزمنية. في المطلق، هذه القاعدة المبنية على السياق المنطقي قد تكون صحيحة، وهذا ما توخينا إلى حدّ ما مراعاته. ولكننا في أحيان كثيرة، خرجنا عن هذا السياق الزمني فقدمنا مصدراً على آخر لاعتبارات مرتبطة بتحليلنا لمعلومات المصدر، من حيث الموضوعية أو العدالة أو الضبط في ما يقمشه من معلومات. ومن البديهي القول مثلاً أن مؤرخاً كأبي الفداء هو لربما أهم من عز الدين ابن شداد أو ابن عبد الظاهر، وهما من كتبة السلطة الحاكمة ومن المؤرخين لها، برغم كونه متأخراً عنهم زمنياً، لا لشيء إلا لأن أبا الفداء، هو أقرب إلى الحدث جغرافياً منهما، بالنسبة لنيابة طرابلس، وأبعد منهما عن الرواية الرسمية للحدث، وأعمق منهما كونه من المسؤولين المشاركين في صناعة القرار، لا من المتفرجين عليه من كتبة. . .

وقد قسمنا كتابنا إلى فصول راعينا فيها التقسيم الكلاسيكي. فكان الفصل الأول بثمابة مقدمة عامة مطوّلة، مهّدنا فيه لنيابة طرابلس، بوضع النقاط الأساسية للإطار الجغرافي ثم عالجنا مسألة الفتوحات المملوكية التي قادت إلى طرد الصليبيين تدريجياً وخلق نيابة طرابلس، وتوقفنا عند عدة مسائل منهجية، تدرس، انطلاقاً من تحليل النص، مواضيع محددة، تخرجنا عن إطار التعميم في دراسة الموضوع، ومثالنا على ذلك النقطة التي تثير مسألة عدم تحوّل طرابلس مباشرة إلى مركز للنيابة وعدم تكنّي النيابة بها قبل عام ١٣٣٣ م. وقد اعتمدنا في ذلك ما يعرف في علم دراسة اللغة بدراسة الخطاب، عبر رصد الكلمات التي تتكرر فيه.

كما سلطنا الضوء على الحملات المملوكية على كسروان انطلاقاً من النصوص وخرجنا بالنتائج بعد تحليلنا لها ومناقشتها.

وفي دراستنا لهاتين المسألتين، الفتوحات والحملات الكسروانية، حاولنا تجاوز المتعارف عليه في المضمون وفي المنهجية، فتوصلنا إلى نتائج جديدة كثيرة.

ولإكمال الصورة السياسية ـ العسكرية لنيابة طرابلس، توقفنا عند مواضيع متنوعة كالصراع مع الفرنجة ومع المغول والأرمن والمشاركة في أحداث بلاد الشام. وفي هذه المواضيع اتكلنا على بعض المصادر.

ولم نجهد كثيراً في استخراج معلومات جديدة وفي نقد الروايات كما فعلنا في السابق، لأن الموضوع لا يدخل مباشرة في صلب موضوعنا.

في الفصل الثاني درسنا المجتمع. وقد حاولنا الوصول فيه إلى اكتشاف ديمغرافيا مدينة طرابلس وباقي أرجاء النيابة، عبر بعض التقنيات التي وضعها المستشرقون. وسلطنا الضوء على المجتمع في ريف طرابلس فتوقفنا عند الطوائف الأساسية المنتشرة فيه كالموارنة والإسماعيلية والنصيرية، فحاولنا دراسة جغرافية وجودها ونشأتها وانتشارها واستكشاف ما نظنه الصورة المعقولة لمعتقداتها، وضبط تنظيمها الداخلي، وهواجسها التاريخية التي تستمد جذورها من التمييز الديني ـ المذهبي، وأخيراً كانت لنا محاولة اجتهاد في معرفة الفئات الشعبية التي تتكون منها نيابة طرابلس والكشف عن الفتن الإجتماعية التي عصفت بعاصمة النيابة.

في الفصل الثالث، درسنا الإدارة في نيابة طرابلس، وكانت منهجيتنا واضحة ودقيقة. فقد اعتمدنا مبدأ استعمال النّص كمدخل لدراسة كل وظيفة على حدة، حيث يوجد نصّ مراسلة بين السلطة الحاكمة والمسؤول عن الوظيفة في طرابلس، يكون عادة مدرجاً في «صبح الأعشى» للقلقشندي. وبعد إيراد نص المراسلة استخرجنا المعلومات الواردة فيه ثم حاولنا ربط الوظيفة بالإدارة

الأمّ ومقارنتها بما لدينا من معلومات عن نيابة دمشق من جهة ونيابة صفد من جهة أخرى، وتوخينا بقدر ما تسمح به المعلومات الكشف عن التطورات الحاصلة في سير عمل الوظائف والإدارات عبر التاريخ المملوكي الطويل. وضمن هذا الإطار المنهجي العام، درسنا مسألة التقسيم الإداري والوظائف الإدارية من وظائف عسكرية وديوانية ودينية في طرابلس عاصمة النيابة من جهة وفي النيابة ككل من جهة أخرى. وحاولنا استقراء ما يمكن استجداده من فتن بين الموظفين ومدى ارتباط الإدارة في نيابة طرابلس بمصلحة الناس.

في الفصل الرابع درسنا تطور العمران في العاصمة طرابلس من جهة وفي النيابة ككل من جهة أخرى. فكانت لنا وقفة مع اشكالية البحث في التاريخ المدني في المشرق. ثم خرجنا عن المألوف في الدراسات المشرقية. فوضعنا منهجية لدراسة تطوّر المدينة كل نصف قرن عبر ما استجدّ فيها من مساجد ومدارس وحمامات وبيمارستانات وغيرها. فتوصلنا إلى نتائج مهمة على هذا الصعيد أخرجتنا من حلقة الصورة الشبيهة بالصورة الفوتوغرافية للمدينة، والتي لا تراعي اطلاقاً التطورات التي عرفتها المدينة، فأخرجت لنا العمران بما تبقّى منه لا بما أبقت يد الإنسان فيه عبر تاريخ طويل من الزمن. وانطلاقاً من دراسة هذه التحوّلات دخلنا في صلب وظيفة المدينة وفي مسألة السكن والعلاقة بين الريف والمدينة.

في الفصل الخامس والأخير كانت لنا اطلالة على المناخ الإقتصادي الذي وُضِعت فيه نيابة طرابلس خلال عقدين من الزمن ونيف سواء على صعيد الأوبئة والآفات والعوارض البشريّه والجوية وحركة العملة. وقد حاولنا الكشف عن وضعية الزراعة ومصاعبها ووضعية الصناعة ومشاكلها، وأخيراً كانت لنا جولة مع التجارة البحرية ومشاغلها.

هذا، في صورة سريعة وخاطفة، ما تمكّنا من الوصول إلى دراسته حالياً، فعسى الأيام تسمح لنا بالعودة إلى هذا الموضوع لاغنائه بمعلومات جديدة ستوفرها لنا المصادر العديدة التي سنطلع عليها لاحقاً، وأبحاث الزملاء من

المؤرخين الذين سيفتحون آفاقاً جديدة في مواضيع التاريخ المملوكي عامة، وتاريخ طرابلس خاصة.

لقد عملنا ما في وسعنا أن نعمله حالياً وورائدنا في هذا البحث، كما في كل الأبحاث المنشورة أو تحت الطبع وفي الحياة عامة، الكلام الشريف والكريم: من عمل وأصاب فله أجران، ومن عمل ولم يصب فله أجر واحد.

الهوامش

(١) انظر حول الأثر المغولي: أيمن سيّد، مقدمة **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، تأليف شهاب الدين أحمد ابن فضل الله العمري، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٤.

(٢) - Jean RICHARD, *Le Comté de tripoli sous La dynastie toulousaine* 1102 - 1187, Paris, p. Geuthner. 1945.

(٣) M. SOBERNHEIM, *Corpus inscriptionum arabicarum*, institut français du caire, T. XXV, 1909.

(٤) حكمت بك الشريف، **تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام**، تحقيق منى حداد يكن ومارون عيسى الخوري، طرابلس ـ لبنان، ١٩٨٧.

(٥) سميح وجيه الزين، **تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً**، بيروت، ١٩٧١.

(٦) د. سيد عبد العزيز سالم، **طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي**، الإسكندرية، ١٩٦٧.

(٧) اغناطيوس كراتشكوفسكي، **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**، جزءان، ترجمة صلاح الدين هاشم، لينينغراد، ١٩٥٧، ج ١، ص ٤٠٧. سيّد، المرجع المذكور، ص ٨ ـ ٩.

(٨) كراتشكوفسكي، **تاريخ الأدب**، المرجع المذكور، ص ٤٠٨ ـ ٤١٠. سيّد، مقدمة **مسالك الأبصار**، المرجع المذكور، ص ١٠ ـ ١١.

(٩) كراتشكوفسكي، المرجع نفسه، ص ٤١٠ ـ ٤١٣. سيّد، المرجع نفسه، ص ١٢ ـ ٢٣.

(١٠) SAUVAGET et Cl. CAHEN, *introduction à l'histoire de l'Orient musulman*, Eléments de bibliographie, Maisonneuve, Paris, 1961, p. 183.

(١١) كراتشكوفسكي، **تاريخ الأدب**، المرجع المذكور، ج ١، ص ٤١٥ ـ ٤٢١. السيّد، مقدمة **مسالك الأبصار**، المرجع المذكور، ص ٢٣ ـ ٢٧.

(١٢) سيّد، المرجع نفسه، ص ٢٧.

SAUVAGET et CAHEN, op. cit., p. 183.

الفصل الأول: الإطار الجغرافي ـ السياسي

أولاً: الإطار الجغرافي

أ ـ جغرافية مدينة طرابلس وجوارها:

للموقع الجغرافي دوره في نشأة وتطوّر أي تجمّع بشري محدد في حدود جغرافية معينة.

ولمدينة طرابلس موقعها الفريد والمميز بين المدن المتوسطية الواقعة في الساحل الشرقي للمتوسط. فهي تقع في الطرف الشمالي من الساحل اللبناني، وتمتد بين خطي عرض ٢٤َ ٣٤° و٢٨َ ٣٤° شمالاً، وخطي طول ٤٨َ ٣٥° و ٥٠َ ٣٥° شرقاً[١].

ومن حيث الخصائص الطبيعية، فهي تظهر كنتوء جبلي يمتد من البحر ويسمّى رأس طرابلس، وهو عبارة عن شبه جزيرة لها شكل مثلّث تبلغ مساحته حوالي ١٥ كلم² يمتد رأسه في البحر لينتهي بزاوية قائمة تتفرع منها عدة جزر تظهر على شكل قوس يمتد في البحر لمسافة تبلغ حوالى سبعة كيلومترات[٢].

موضع المدينة يشمل، بالإضافة إلى السهل الساحلي، قسماً كبيراً من الهضبة (هضبة زغرتا ـ الزاوية) المطلّة على زغرتا والكورة، والتي يبلغ متوسط ارتفاعها حوالى ٨٠ متراً، حيث توجد أحياء القبة والسويقة، التي يفصلها مجرى نهر أبو علي عن حي أبو سمرا في الشرق[٣].

وتزداد أهمية هذا الموضع للعوامل الآتية:

١ ـ تنوّع التضاريس المجاورة والمحيطة بالموضع الممتد بين البحر والسهل

والهضبة، ثم مواجهته لكتلة الجبال في لبنان الشمالي التي تغطّيها الثلوج طيلة فصل الشتاء.

٢ ـ امتداد الرصيف البحري للمدينة كشبه جزيرة في البحر[٤].

٣ ـ وقوع المدينة على الطريق التي تربط دول شرق البحر المتوسط ببعضها بالإضافة لأهمية الطريق البرية الداخلية، عبر ممرّ تل كلخ ـ حمص، الفاصل بين سلسلة جبال النصيرية في الشمال والجبال اللبنانية في الجنوب. فهذا الممرّ يصل الداخل السوري بمنطقة الشاطىء عبر سهل العاصي[٥].

٤ ـ توفّر المياه ووسائل الريّ، والتربة الخصبة[٦].

التضاريس البارزة والمجاورة لمدينة طرابلس، تتكوّن من السهول الساحلية والتلال والهضاب المحيطة، امتدادا حتى سلسلة الجبال الشمالية (جبل المكمل).

السهول الساحلية المجاورة، تمتدّ متعرّجة على موازاة الشاطىء، من مصب النهر الكبير الجنوبي حتى جنوب مدينة طرابلس، وهي سهول منبسطة قليلة الانحدار (انحدارها أقل من ١٪) وتشمل سهول عكار والمنية في الشمال، التي يبلغ متوسط عرضها حوالى ١٦ كلم، وهي تبدأ من الساحل حتى حدود خط ارتفاع ١٠٠ متر تقريباً، ويمتد هذا الخط من الجنوب الشرقي، بالقرب من التواء حلبا إلى الشرق في تلّ كلخ والشمال الشرقي في جبال النصيرية. أما السهول الساحلية الممتدة من بلدة العريضة في الشمال حتى طرابلس في الجنوب، فتغطيها الترسبات الرملية «البلايو ستينية» المؤلفة من الرمال، والحصى ورواسب المجمعات، وتجري فيها عدة مجاري نهرية أهمها، النهر البارد، أبو علي، وقد حملت، معها، هذه الأنهار، الرواسب الغيضة التي تغطي السهول الساحلية، وسماكة هذه الرواسب في معظم مناطق سهل عكار، تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ متراً[٧].

تحدّ هذه السهول من جهة الشرق بعض الالتواءات الجبلية والتلال المنعزلة والمدرجات البحرية البلايوستوسينية والحديثة، ومنها الالتواء المحدب في حلبا، كذلك التواء جبل تربل المحدب في شمال شرق طرابلس والذي يصل ارتفاعه إلى ٦٨٣ متراً. ثم ثنية جبل كلهات الذي يصل ارتفاعه إلى ٤٢٨ متراً شرق القلمون. أما إلى الجنوب من مدينة طرابلس، فتضيق السهول الساحلية تدريجياً وتبرز الحافات الصخرية الميوسينية، خاصة في رأس شكا المشرف على البحر[٨].

وعلى بعد ٢٥ كلم إلى الشرق من طرابلس، تبرز كتلة الجبال اللبنانية التي تصل أعلى قممها الثلاث في القرنة السوداء إلى ٣٠٨٨ م. وتوجد على سفوحها الغربية مدن مهمة: إهدن على بعد ٣٠ كلم من طرابلس وبشراي على بعد ٥٠ كلم، وتعتبر هذه الجبال مصدراً غنياً بالمياه، حيث تتفجّر الينابيع وتجري الأنهار باتجاه الساحل (نهر قاديشا)[٩].

أما سهل طرابلس فتبلغ مساحته حوالى ١٥ كلم^{٢}، ومتوسط ارتفاعه حوالى ٢٠ متراً، بحيث أن أعلى نقطة ارتفاع تصل إلى ٢٨ متراً في منطقة التل، ويرويه نهر أبو علي، وتغطيها الترسبات الحديثة من العصر الرابع، بالإضافة للرواسب الفيضية التي يحملها نهر أبو علي، وينشرها أثناء فيضانه. أما التكوينات الرملية الموجودة، فهي تتمثل بتكوينات الحجر الرملي، وهي تحتوي على نسبة ضئيلة من الصلصال الأحمر، التي تعمل كمادة لاحمة لجزئيات التربة، هذا بالإضافة إلى رمال الكثبان الساحلية البلايوستوسينية، الموجودة على الشاطىء الممتد من جنوب المينا حتى البحصاص، وهي المعروفة بتكوينات الرملة، التي تستخدم في بعض الأماكن لصنع حجارة البناء.

كذلك تظهر التربة الحمراء التي تشاهد في معظم المناطق الساحلية، وهي تتألف من مواد دقيقة وناعمة جداً، وتزداد خصوبة هذه التربة عندما تختلط بالرمال والتربة البيضاء، وقد أدى تراكم الرواسب الفيضة، أثناء فيضان نهر أبو علي، إلى تجدّد هذه التربة[١٠].

تأثرت طرابلس بالموضع البحري، الذي يوفر لها الموارد البحرية المتنوعة، العضوية والمعدنية، لتوفّر البيئة الطبيعية المعتدلة، فالحرارة تتراوح عند السطح بين ١٥ و ١٦ درجة مئوية، لكنها ترتفع كلّما اتجهنا من الغرب إلى الشرق، فتصل بالقرب من الشاطىء إلى حوالى ٢٠ درجة. وموضع المدينة ملائم للإبحار، وتشكّل التضاريس البحرية عملية النقل البحري، والجزر المتعددة قبالة الساحل (بللا، سناتي، البلح، رامكن، تاولين، الرمال وغيرها)، تشكّل امتداداً لشبه جزيرة الميناء وتكون حاجزاً طبيعياً في وجه الأمواج والرياح الجنوبية الغربية.

وأهمية مرفأ طرابلس، بالمقارنة مع بقية مرافىء الساحل الشرقي للمتوسط، لموقعه بالقرب من ممر حمص، فهو بوابة سوريا الداخلية.

كما أن أهميته متأتية من هزال الموقع الطبيعي لمرافىء جبيل والبترون وانفه، بالقياس على طرابلس، ما حدا بالفرنجة إلى بناء قلعة طرابلس لحصر المرفأ والدفاع عنه[١١].

ويمثل نهر أبو علي، منذ القديم، مصدر الخير والعطاء لمدينة طرابلس، وقد شقت الأقنية لجر المياه إلى بساتين طرابلس، ونقلت المياه إلى دور السكن، ولا تقتصر أهمية هذا النهر على ما يوفره من مياه للري، بل كان دائماً يحمل معه الترسبات، وهو ينبع من منطقة الأرز، ويتغذى بمياه نهر رشعين ومن نهر أبو علي وروافده مثل نهر مار سركيس، بالإضافة للمياه الباطنية، وتبلغ مساحة حوضه حوالى ٤٨٤ كلم[١٢].

بالإضافة إلى نهر أبو علي، تتغذى طرابلس اليوم بينابيع مغارة هاب، في البحصاص[١٣] ولا نعرف ما إذا كانت طرابلس حصراً تستفيد من هذه المياه في القديم أم فقط المنطقة المحلية المجاورة للنبع.

يتبع مناخ مدينة طرابلس نظام المناخ المتوسطي، مع بعض الفروقات الحاصلة بين فصلي الصيف والشتاء، الشتاء معتدل إجمالاً، أما الصيف فحار ورطب ترتفع خلاله الرطوبة النسبية إلى معدل سنوي يبلغ ٧٠ درجة (بينما في

بيروت هو ٦٩ درجة) ويبلغ متوسط الحرارة السنوي في طرابلس حوالى ٢٠ درجة مئوية (٢١ درجة في بيروت)، تصل الحرارة في الصيف إلى ٢٧,١ درجة (حد أعلى) و١٢,٨ درجة في الشتاء (حد أدنى). ولا تتعرض طرابلس كبيروت، إلا نادراً، لارتفاع الحرارة الناجمة عن هبوب رياح الخمسين الصحراوية، أيام الجليد في طرابلس أكثر مما هي في بيروت وأقل من سهل عكار. معدّل الأمطار السنوي فيها ٩٣٠ ملم (معدّل الساحل اللبناني بين ٨٠٠ و ١٠٠٠ ملم، وتتلقى منطقة البترون أكثر من ١٠٠٠ ملم). وتتعرض مدينة طرابلس للرياح الجنوبية الغربية التي تهبّ على طول الساحل اللبناني (بمعدل ١٩٨ يوماً في طرابلس و٩٦ يوماً في بيروت)، كما تتأثر بهبوب الرياح الشمالية الباردة التي تعبر ممر حمص، أما الرياح الشرقية فهي ضعيفة جداً حيث تعترضها سلسلة جبال لبنان الغربية[١٤].

هذه المؤثرات المناخية، كانت عوامل إيجابية لنموّ مدينة طرابلس.

ب ـ المكان الجغرافي في شمالي نيابة طرابلس:

المنطقة الممتدة من حدود لبنان الحالي إلى تركيا الحالية، هي، كطرابلس والمنطقة المجاورة لها، من المناطق ذات المناخ المتوسطي.

السهل الساحلي ضيّق في بلاد جبيل في الجنوب وفي مرقية في الشمال، ولا يتسع إلا في أطرافه، في الشمال، في سهل جبله، وفي الجنوب في سهل عكار. الشاطىء ضحل واطىء وتضربه الأنواء، ولا نجد مرافىء آمنة، بل مرافىء صغيرة كانت تستعملها البحرية القديمة، في أوغاريت واللاذقية وأرواد الجزيرة الشاطئية الوحيدة، المأهولة على طول البحر المتوسط الشرقي. الشتاء لطيف، ولكن الرطوبة تجعل الصيف صعباً. والزراعات التقليدية هي الزيتون والحبوب، إلخ...[١٥]

وراء هذا السهل يرتفع جبل النصيرية أو جبل العلويين الذي يشكّل تكملة لجبل لبنان ولكن في ارتفاعات أقل، تصل في الشمال إلى ١٥٦٢ م في جبل

«سلنفه». هذا الالتواء الكلسي، بسفحه الشرقي فيه الكثير من الفجوات، أما سفحه الغربي فلطيف وهو ينحدر باتجاه الغاب، في الشرق، بطريقة قاسية. هذه الكتلة الجبلية تخترقها الوديان، لا نجد بينها سوى قمم ضيقة نجد عليها الطرق والقرى. الصخور عادة عارية والينابيع متواضعة والسكن لا يتجاوز علو ١٠٠٠ م والاقتصاد تقليدي. والسكان يعيشون بكثافة في الجنوب، حيث تكثر القرى المأهولة بأقليات دينية استقرت فيها في القرون الوسطى كالعلويين في القرنين العاشر والحادي عشر والإسماعيليين في القرن الثاني عشر[١٦].

الغاب يشكّل استمراراً للأخدود الذي ينطلق من البحر الميت مروراً بسهل البقاع حتى سهل الأموك في تركيا، ويشرف عليه بقسوة جبل العلويين ويخترقه نهر العاصي. هذا السهل الواطىء، المنبسط، الذي تكثر فيه المستنقعات والأرض المعطّلة، أضحى اليوم من أغنى المناطق الزراعية بعد استصلاحه[١٧].

وفي شرق الغاب، يظهر خط مرتفعات ثاني، مكوّن من هضاب لا تتجاوز الألف متر: في جبل الزاوية في الجنوب، جبل سمعان في الشمال. الصخور الكلسية، وقلة التساقط، والفوارق بين درجات الحرارة تجعل من هذه المنطقة منطقة مرور بين المناطق المتوسطية وسهول الجنوب، مع وجود مساحات كبيرة مزروعة بالزيتون[١٨].

ولوضع هذه الجغرافية في إطارها التاريخي، نجد أن نيابة طرابلس في عهد المماليك كانت تشتمل على:

مدينة طرابلس، عمل حصن عكار، عمل جبة المنيطره، عمل جبال الضنية، عمل بشراي، عمل انفه في شمال لبنان الحالي.

وعمل حصن الأكراد، عمل بلاطنس، عمل قلعة صهيون، عمل اللاذقية، عمل المرقب، عمل الرصافه، عمل قلعة الخوابي، عمل قلعة القدموس، عمل قلعة الكهف، عمل المنيقّة، عمل العليقه، عمل انطرطوس، عمل جبله في شمالي سوريا الحالية (راجع تفاصيل هذه الأعمال في باب الإدارة).

وبذلك تكون نيابة طرابلس المملوكية مشتملة على الشريط الساحلي المحصور بين البحر المتوسط غرباً والسلسلة الجبلية المطلة عليه شرقاً، من جسر المعاملتين صعوداً حتى المنيطره إلى ما بعد اللاذقية حتى أول خليج انطاكية، ومنه صعوداً إلى قرب مجرى نهر العاصي، أو منحدرات جبال العلويين.

وبهذا تكون شبيهة بكونتية طرابلس التي امتدت من الشمال من حدود مرقيه إلى وادي المعاملتين في الجنوب، ومن البحر إلى خطّ تقسيم المياه، وقد تجاوزت ذلك في القرن الثاني عشر إلى ضفاف العاصي وضفاف بحيرة حمص[١٩].

وهذا ما عبّر عنه ابن فضل الله العمري[٢٠] بقوله إن نيابة طرابلس يحدها من الجنوب جبل لبنان ممتداً على ما يليه من مرج الأسل، حيث يمتد نهر العاصي، ومن الشرق نهر العاصي، ومن الشمال قلاع الدعوة الإسماعيلية، ومن الغرب البحر الرومي. وبذلك يكون العمري قد رسم حدود نيابة طرابلس على أنها، من الشرق تتوقف عند مقلب المياه في سلسلة جبال لبنان الغربية، ثم تنعكف إلى مجرى العاصي شرقاً، أما من جهة الشمال فإلى ما بعد بلدة اللاذقية إلى قلاع الدعوة الاسماعيلية، دون أن يكمل مع مجرى النهر؛ ومن الغرب البحر، ومن الجنوب الخطّ التقليدي في وادي المعاملتين قرب مدينة جونية الذي يفصل معاملة طرابلس عن معاملة بيروت.

ونجد وصفاً لنهر العاصي وللجبال التي تشكّل حدود هذه النيابة في نصوص الحقبة، منها ما جاء عند القلقشندي.

فبخصوص نهر العاصي، يذكر أنه يسمى أيضاً نهر حماه، ويسقي الأرض بنواعير بعكس الأنهر الأخرى، كما يسمى النهر المقلوب لجريه من الجنوب إلى الشمال بعكس الأنهر الأخرى التي تجري من الشمال إلى الجنوب. وهو ينبع من ضيعة تسمى الرأس شمال بعلبك، ثم ترفده مياه مغارة الراهب، ثم يمتد من هناك إلى بحيرة قدس غربي حمص، ثم يتجاوز حمص إلى الرستن فحماه

فشيزر فبحيرة إفامية، فدركوش، فجسر الحديد شرق جبل اللكام. فإذا وصل إلى جسر الحديد انقطع الجبل المذكور هناك، واستدار النهر وسار باتجاه الجنوب الغربي فيمرّ على سور انطاكية ومنه باتجاه غرب جنوب حتى يصبّ عند السويدية في بحر الروم[٢١].

ويذكر ابن الشحنة، أن للنهر أسماءاً بحسب الأماكن التي يمرّ عليها، فيقال له «الميماس» في جهة بعلبك، والعاصي في حماه و«الأرند» في انطاكية[٢٢].

أما بالنسبة للسلسلة الجبلية المتاخمة في جزء منها لهذا النهر، فيذكر القلقشندي[٢٣]: إن اسم هذه السلسلة جبل الثلج، وهو يسمى جبل (سنير) في شمال دمشق، ويسمى جانبه المطلّ على دمشق جبل (قاسيون)، والجبل المقابل لبعلبك جبل (لبنان)، وإذا تجاوز بعلبك وصار شرقي طرابلس سمّي جبل (عكار)، إضافة إلى حصن بأعلاه يسمّى عكاراً، ثم يمرّ شمالاً ويتجاوز طرابلس إلى حصن الأكراد من عمل طرابلس، ويسامق حمص من غربيها على مسيرة يوم ويمتد حتى يجاوز سمت حماة، ثم سمت شيزر، ثم سمت أفامية، ويسمى قبالة هذه البلاد جبل (اللكام). وجبل اللكام يمتد إلى أن يصير بينه وبين جبل شحشبو، اتساعه نصف يوم حتى يتجاوز صهيون والشغر وبكاس والقصير، وينتهي إلى انطاكية.

هذه السلاسل الجبلية تخترقها ممرات تصل الساحل بالداخل . فجبال العلويين تنخفض في أجزائها الجنوبية وتصبح قابلة للاجتياز بواسطة بعض الممرات. كما أن الممر الأكثر سهولة للاجتياز كان ذلك الذي ينتهي عند رفنية بين حمص وحماه، عند أقدام جبال النصيرية في سهل حمص ويوصل إلى حصن الأكراد. أما ممر تل كلخ فيوصل إلى بحيرة حمص. ونظراً لما كانت تشكله هذه الممرات من خطر على كونتية طرابلس، أكثر الفرنجة الحصون عليها. الممرات الأكثر صعوبة كانت ممر بشراي في وادي قاديشا الذي يصل البقاع بطرابلس، وممر المنيطره الذي يصل بعلبك بجبيل، ولا نجد على هذين الممرين حصوناً وقلاعاً على شاكلة ما كان يوجد في شمالي الكونتية إلا في

موقعي المنيطره وبشراي[٢٤] بسبب الحماية الطبيعية التي تؤمنها الجبال لهذين الممرين.

وقد اشتملت نيابة طرابلس على طرابلس المدينة وعلى توابع بلغ عدد قراها ثلاثة آلاف قرية[٢٥].

ضمن هذا الإطار الجغرافي، كانت نيابة طرابلس في عهد المماليك، مسرحاً لأحداث مهمة، من فتوحات، وحروب أهلية إلى فتن وحملات عسكرية، تحدثنا عنها الصفحات اللاحقة.

ثانياً: الفتوحات

كان المشرق، وبالذات ما يعرف منه حالياً باسم الشرق الأوسط، في أواخر القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي، مسرحاً لعمليات ثلاث قوى رئيسية: الصليبيون والتتار والمماليك أو القوة الإسلامية الناشئة حديثاً.

وقد قدّر للمماليك أن يبدأوا بتصفية الوجود الصليبي، بعد ما اعترى جسم هذا الوجود الانقسام والانحلال، وأن يجابهوا خطر قوة عسكرية ناشئة وناشطة، تهدّد الإسلام في وجوده، هي قوة التتار ـ المغول.

بعد الإنتصار الحاسم على التتار في معركة عين جالوت في عام ٦٥٨ هـ/ ١٢٦٠ م، وفي ما تلا ذلك من معارك، فتحت بلاد الشام أبوابها للمماليك. وقد قادهم ذلك إلى السيطرة على دمشق وتوحيد مصر والأجزاء الداخلية من بلاد الشام، وإلى بداية فتح معاقل الصليبيين الواحد تلو الآخر، وكان من بينها «قومسيّة» أي «كونتية» طرابلس التي ستعرف لاحقاً باسم نيابة طرابلس، موضوع بحثنا.

وقد عمد المماليك إلى سياسة الخطوة خطوة في فتوحاتهم، فتحالفوا مع بعض القوى الموجودة في المنطقة على حساب أخرى. حتى إذا ما ضعفت إحدى الحلقات وكثرت المنازعات، انقضوا على بعض المعاقل الصليبية، فأخذوها ليعودوا إلى المهادنة على ما تبقى، منتظرين فرصة جديدة.

فكانت الأسباب المباشرة للفتوح انتهاز الفرص المتأتية من ضعف عند المغول بموت أحد قادتهم أو المنازعات العميقة بين المراكز الصليبية.

وكانت الهجومات المملوكية بلا سبب مباشر وبدون مقدمات أو لأسباب واهية، لأن ثمة دافعاً واحداً كان يحفّز جيوشهم دائماً للحرب، ألا وهو الجهاد ضدّ الصليبيين الفرنجة، وضدّ المتعاونين معهم من غلاة الشيعة ومن النصارى.

فكيف تمّت، إذاً، هذه الفتوحات؟

أ ـ طلائع ممارسة السلطة المملوكية في نيابة طرابلس

عندما جلس الملك الظاهر بيبرس (١٢٦٠ ـ ١٢٧٧) في الإيوان في عام ٦٥٨ هـ/ ١٢٦٠ م، معلناً بدء سلطنته، رسم أن يكتب إلى الأقطار، فأرسل يعلم بذلك صاحب حمص وصاحب حماه وصاحب صهيون الأمير مظفر الدين، وسائر الإسماعيلية، وسائر من في بلاد الشام، يعرفهم بالتغيير الذي جرى بعد القضاء على المظفر قطز. وكان هذا الأخير قد بدأ يفكر بمدّ سلطة المماليك على السواحل، التي كانت لا تزال بيد الفرنجة، عندما عين الأمير عز الدين ازدمر الدوادار نائباً على اللاذقية وجبله اللتين لم تكونا قد سقطتا بعد بيد المسلمين[٢٦].

وفي العام نفسه، سار السلطان بيبرس إلى بلاد الشام فحضر إليه إلى دمشق، صاحب حمص وصاحب حماه من الملوك فكتب لهم بالتقاليد واعطى لصاحب حماه بلاد الإسماعيلية[٢٧]. فكان هذا أول ممارسة فعلية لسلطة مملوكية على أرض ما سيعرف لاحقاً باسم نيابة طرابلس.

وفي رجب من عام ٦٦٠ هـ/ ١٢٦٢ م قدم الأمير عماد الدين ابن الأمير مظفر الدين صاحب صهيون، القلعة الإسماعيلية، رسولا من جهة أخيه الأمير سيف الدين لزيارة السلطان بيبرس، فأحسن إليه وكتب له منشوراً في بلاد حلب بثلاثين فارساً وكتب له منشوراً آخر في البلاد الرومية بمائة طواشي[٢٨]. وفي عام ٦٦١ هـ/ ١٢٦٣ م، تجدد تقرب الإسماعيلية من السلطان بيبرس مع وصول رسل دار الدعوة ووصول ولدي مقدمي الدعوة لزيارة السلطان[٢٩].

هكذا، كانت أول ممارسة للسلطة المملوكية في إطار ما سيعرف باسم نيابة طرابلس، وريثة «قومسيّة» طرابلس الفرنجية، وقد جاءت تسليماً طوعياً في بعض مناطق الشيعة الإسماعيلية للسلطة المملوكية، ولكنه كان تسليماً شكلياً على طريقة التقية الشيعية بانتظار ما ستؤول إليه الأمور.

ولا يبدو أن المماليك كانوا ينتظرون، بصبر، سقوط معاقل قومسيّة

طرابلس سلما، إذ ما ان حلّ عام ١٢٦٥ م، حتى بدأت الآلة العسكرية المملوكية بانتزاع مناطق هذه القومسيّة بشتى الوسائل، خاصة بقوة السلاح.

وقد جاءت أولى خطوات السلطان بيبرس باتجاه كونتية طرابلس، كردّ على تصرفات بوهيمند السادس (١٢٥١ - ١٢٧٥) صاحب انطاكية وطرابلس الذي أساء التصرّف بحق أهالي حلب عند استيلاء التتار عليها، فقتل وأسر وسبى. وعلى هذا الأساس، سدد بيبرس أولى ضرباته إلى إمارة انطاكية[٣٠].

ففي عام ٦٦٠ هـ/ ١٢٦٢ م، أرسل السلطان بيبرس، أحد قادته الأمير شمس الدين سنقر الرومي للإغارة على أنطاكية، فنازل صاحبها وتمكن من إحراق مينائها وأسر المئات من سكانها[٣١].

وبعدما جرى ما جرى في انطاكية، كان الفتح بانتظار بيبرس في حلبا وعرقا والقليعات.

ب - فتح حلبا وعرقا والقليعات

في عام ٦٦٤ هـ/ ١٢٦٦ م، بدأت فتوحات الملك الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦ هـ/ ١٢٦٠ - ١٢٧٧ م) في ساحل طرابلس[٣٢].

ففي تلك السنة خرج الملك الظاهر بعساكره من الديار المصرية وسار إلى بلاد الشام، حيث جهّز عسكراً سيّره إلى ساحل طرابلس، وكانت النتيجة: فتح حصن من عمل حصن الأكراد، وحلبا وعرقا والقليعات[٣٣].

وقد جارت عساكر المسلمين على سكان البلاد من النصارى. ويخبر الدويهي بهذا الخصوص أنه في عام ١٢٦٢ م، أبطل أهل قرية أدّه في بلاد البترون التصوير على حيطان كنيسة مار سابا بسبب الاضطهاد[٣٤].

ولربما نجد أسباب هذا الجور في الهجوم الفاشل الذي قام به بوهمند السادس (١٢٥١ - ١٢٧٥) على مدينة حمص، فكان ردّ فعل الظاهر بيبرس على ذلك حملة مباشرة على السواحل هاجمت طرابلس، فامتنعت عنها، فما كان من

الجيش الإسلامي إلاّ أن امتصّ فشله بالاستيلاء على بعض الحصون المدافعة عن المدينة والمجاورة أو المحيطة بها، فكانت السيطرة على القليعات وحلبا وعرقا وتخريبها[٣٥] على جاري عادة المماليك مع الآثار الصليبية.

وإذ حصلت الإغارة على بلاد طرابلس، وصلت لعند السلطان بيبرس رسل الفداوية الإسماعيلية، فعاب عليهم حمايتهم لمواشي وأموال الفرنج أثناء الغارة وادّعاءهم دفع القطيعة للفرنج لأن عساكر السلطان بعيدة، وأنكر عليهم استغلال بلاد الحصون من دون المشاركة في نجدة الإسلام بالعسكر أو بالمال. فعند سماع الإسماعيلية بذلك أرسلوا الصاحب جمال الدين لمقابلة بيبرس مستعطفاً خاطره بالالتزام بحمل جملة من المال. ثم جاءت رسل صهيون فأنكر السلطان على الإسماعيلية عدم حضور صاحب الحصن بنفسه واحضاره للنجدة[٣٦]. وعندما عرض «الاسبتار» الصلح على بيبرس من جهة حمص وبلاد الدعوة، اشترط عليهم أبطال القطائع على مملكة حماه وغيرها وكذلك على بلاد الدعوة وكانت تدفع ألفاً ومائتي دينار ومائة ألف مد حنطة وشعيراً نصفين[٣٧].

ويروي ابن عبد الظاهر، خبراً مفاده أنه في نصف رمضان قام مقدّمو بلد جبيل «جاسوا بلاد جبيل ووصلوا إلى حصن على نهر إبراهيم فقاتلوا من به من الفرنج يوماً كاملاً، وملك المسلمون الحصن، وهدم»[٣٨].

في جمادى الآخر سنة ٦٦٥ هـ/١٢٦٧ م، وصلت رسل الدعوة حاملين لبيت مال المسلمين القطيعة التي كانت تدفع للفرنج[٣٩].

وفي السنة نفسها، وقّع السلطان مع «بيت الاسبتار» صلحاً على حصن الأكراد والمرقب لعشر سنوات وعشرة شهور وعشرة أيام وعشر ساعات بشرط أن النسخ يكون للسلطان. وبنتيجة ذلك بطلت القطائع عن بلاد الدعوة وحماة[٤٠].

يبدو أنه كان لقلاع حلبا والقليعات وعرقا دور استراتيجي - اقتصادي كبير في حماية مدينة طرابلس. وقد كان بقلعة حلبا الكثير من النحاس والصناديق والسكر وغيره، وكانت حصانتها شبيهة بحصانة قلعة عجلون، وقد فتك العسكر

المملوكي بأواخر أهل حلبا وسبوا نساءهم. وقلعة عرقا كانت شبيهة بقلعة حمص، غلاّتها كثيرة ويبلغ محصولها في السنة من الهلالي خمسة عشر ألف دينار، والأقصاب عشرون ألف دينار، والمزروعات كثيرة[٤١]. (وهذا أمر طبيعي لوقوع عرقا وسط سهل عكار الخصيب).

كانت هذهِ القلاع الثلاث بمثابة «مثلث استراتيجي لحماية طرابلس من كل هجوم مصدره الشمال والشمال الشرقي»[٤٢]. وفي رأي «ج. براور»، كان سقوط القليعات وحلبا وعرقا إيذاناً بالحملة الكبيرة التي ستوجه إلى مملكة أرمينيا وتصل إلى عاصمتها سيس وعلى رأسها قلاوون أحد كبار بيبرس وخليفته لاحقاً[٤٣].

وبانتزاع هذا المثلث، كان بإمكان بيبرس جس نبض طرابلس تجاه ما يخطط له، فكان له هجوم على المدينة باء بالفشل.

ج - محاولة فاشلة لفتح طرابلس، غزوة على قرية الحدث، وتسليم جبله

وبحجة تعدّي صاحب طرابلس على بلاد الإسلام وأخذه البلاد المجاورة له ومعاونته للتتار، سيّر بيبرس، كما رأينا، غارة على بلاد طرابلس، ثم أردف ذلك بحملة قادها شخصياً، مرّ فيها بجبال الظنين، انطلاقاً من بعلبك بعد اجتيازه للجبال الصعبة المسالك في تلك المنطقة، ثم خيّم على طرابلس في شعبان سنة ٦٦٦ هـ/ ١٢٦٨ م فناوش أهلها وأخذ برجا من الأبراج المحيطة بالمدينة وضرب أعناق من كان فيه من الفرنج. ثم أغارت عساكر بيبرس على قرية الحدث في منطقة الجبة من جبل لبنان فأخربتها ونهبت الجبال المحيطة بها، أي القرى الواقعة قربها، وغنمت شيئاً كثيراً وأخذت بالسيف عدة مغاور كان السكان قد تحصنوا فيها، وأحضروا المغانم والأسرى إلى السلطان، فضرب أعناق الأسرى، وقطع الأشجار وهدم الكنائس، وقسم الغنائم في العسكر، ثم رحل في ٢٩ شعبان[٤٤].

كما أن عسكر السلطان في إغارته على بلاد طرابلس، غوّر أنهارها وأخرب قراها[٤٥].

ولقد أشكلت الأمور على الدكتور عمر تدمري في روايته لأحداث هذه المحاولة الفاشلة في فتح طرابلس من قبل بيبرس. فأورد أن النصارى انحدروا من الجبال وأغاروا على عسكر بيبرس وهو مقيم على حصار طرابلس، لذلك أمر عساكره بالإغارة على جبال النصارى فخرّبوا حدث الجبة. ولما عجز بيبرس عن فتح طرابلس، خرّب ربضها وغوّر أنهارها وهدم كنائسها، واستند في روايته عن النصارى إلى ابن عبد الظاهر وإلى الدويهي.

ولقد تبيّن لنا بالرجوع، بالذات، إلى نصّ ابن عبد الظاهر، في كتابه «تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور»، أن الكاتب يروي خبراً آخر عن حملة على الحدث ولكن على عهد قلاوون كما سنرى، كما أن الدويهي في تاريخ الأزمنة، يورد أخبار هذه الحملة في سياق حديثه عن قلاوون أيضاً. كما أن تحليل الدكتور كمال الصليبي لهذه الأحداث بالذات، استناداً إلى ابن عبد الظاهر، يؤكد رأينا[٤٦]، ولنا عودة إلى هذه الحملة في موضوع خاص بها. كما أن الدويهي يوضح بأن بيبرس لم يخرّب الكنائس ويغوّر الأنهر في طرابلس بل في بلادها. وإذ أشكل الأمر على الدكتور تدمري، عاد فأفرد لهذه القصة كلاماً في حديثه عن عهد السلطان المنصور قلاوون[٤٧].

أثناء نزول السلطان على طرابلس، جاءه صاحب بلاد صافيتا وانطرسوس وقدّم له الهدايا، فكان ذلك سبباً لحماية بلاده من الغزو[٤٨]. صاحب تلك البلاد كان يدعى «إفرير (فرير) ما هي صافاج» وقد لقي السلطان إلى الشام بعد فتح صفد وسأل الأمان على بلاده، فاشترط السلطان تسليم جبله وبلادها، فأجابه إلى ذلك، فولّى السلطان عليها علاء الدين بن القاضي واستناب بها حسام الدين الجلوكي[٤٩]، هكذا، لم يكن الحلّ العسكري، الطريقة الوحيدة التي اعتمدها بيبرس في فتوحاته، فقد كان للسياسة وللمناورة والضغط دورها في تحقيق

مشاريعه. وقد نجحت هذه اللعبة معه وقادته إلى تسلّم بلاطنس ومصياف من الإسماعيلية.

د ـ تسلّم بلاطنس ومصياف من الإسماعيلية

في سنة ٦٦٧ هـ/ ١٢٦٩ م، تسلّم الملك الظاهر، بلاطنس، القلعة الإسماعيلية من مظفر الدين عثمان صاحب صهيون الذي كان قد استولى عليها عند مجيء التتار، ثم ماطل بتسليمها عند طلب السلطان بيبرس ذلك منه، فلما استعمل القوة معه أذعن له[٥٠].

في سنة ٦٦٨ هـ/ ١٢٧٠ م، جهّز الملك الظاهر عسكراً إلى بلاد الإسماعيلية فتسلموا مصياف في العشر الأوسط من رجب. وتفاصيل ذلك: أن السلطان في تلك السنة نزل قريباً منهم فحضر إليه صاحب حماه وصاحب صهيون، ولم يحضر نجم الدين بن الشعراني، صاحب الإسماعيلية، ولا ولده شمس الدين وسيّروا يطلبون تنقيصاً من القطيعة التي كانوا يقومون بها للفرنج وأبطلها السلطان وتقرّرت لبيت المال. وكان صارم الدين بن الرضى صاحب العليقه، قد غضب السلطان عليه من عدة سنين، فتوصل صاحب صهيون في اصلاح أمره، فقلّده السلطان بلاد الدعوة الإسماعيلية استقلالا، وسيّر إليه طبلخاناه (أي أمير عسكر تضرب له الموسيقى) وعزل نجم الدين وولده من نيابة الدعوة، وبعث صارم الدين بالصحوبية على عادة نوّاب الدعوة الإسماعيلية، فتوجّه في ٢٧ جمادى الآخرة ومعه جماعة من الشام وشيزر وغيرها فوصلوا مصياف وتحدثوا مع أهلها، فامتنعوا عن القبول بما جرى، فسيّر السلطان إليهم عسكراً فاستسلموا له. فلما علم نجم الدين وولده بسرعة الإستيلاء، حضروا إلى السلطان، فعفا عن الوالد وولاّه النيابة شريكاً وقرر عليه حمل مئة وعشرين ألف درهم في كل سنة، وعلى صارم الدين ألفي دينار في كل سنة. وكان ذلك برأي محيي الدين بن عبد الظاهر من العجائب لأن الإسماعيلية اعتادوا أن يأخذوا ولا يعطوا[٥١].

الفتح السلمي، سرعان ما كان ينفد زخمه، فيكون الفتح عنده وسيلة ناجعة، خاصة عندما يكون ما قد يفتح، معقلاً عسكرياً مهماً كحصن الأكراد.

هـ ـ فتح صافيتا وحصن الأكراد والمجدل وعكار والعليقه وتل خليفة

كانت أولى فتوحات المماليك المهمة في عام ٦٦٩ هـ/ ١٢٧١ م في ما سيعرف لاحقاً باسم نيابة طرابلس، لكل من صافيتا والمجدل وحصن الأكراد، وقد تبع ذلك مصالحة على نصف طرسوس وعلى هدنة مع المرقب ومحاولة فاشلة لأخذ قبرص، وفتحا لعكار والعليقه وتل خليفة[٥٢].

ومن الروايات التي تخبر عن مجريات هذه الفتوح، ما ذكره ابن شدّاد (ت ٦٨٤/ ١٢٨٥) الذي عايش ورافق هذه الأحداث، الذي يخبر بأن السلطان بيبرس «نزل ـ . . . على حصن الأكراد، يوم الثلاثاء، ١٩ رجب، ونصب على أسواره المجانيق. وكانت له ثلاثة أسوار وثلاث باشورات، وواصل الحصار إلى أن هدم الأسوار يوم الأربعاء العشرين من الشهر. ثم أخذت إحدى الباشورات في الحادي والعشرين، وتأخر ما بقي منها لترادف الأمطار، إلى أن فتحت الثانية، يوم السبت سابع شعبان، وتعرف ب «الحدادية».

ثم فتحت يوم الأحد الخامس عشر من شعبان، على يد نقابي الملك السعيد ومباشرة ملك الأمراء بدر الدين بيليك الخزندار.

ثم دخلت العساكر الحصن بالسيف، وقتلوا من فيه من الاسبتار، وأسروا الجبلية، وعفا عن الفلاحين لعمارة البلاد.

فلما رأى أهل القلعة ما حلّ بأهل البلد، طلبوا الأمان، فأجيبوا، وتسلّمها مولانا السلطان يوم الاثنين خامس وعشرين شعبان. وخرج من منها إلى طرابلس. . . .

ثم رحل السلطان بعد أن ترك عليه الأمير عز الدين أيبك الأفرم لعمارة

أسواره، وولى فيه نائباً، ونزل على حصن ابن عكار، يوم الثلاثاء، ثالث عشري شهر رمضان، وكان به قوم من الفرنج سفهاء لا يفترون عن قول القبيح فنصب عليه المجانيق، ورماه بحجارتها من يومه... واستمر الرمي إلى الظهر من اليوم التاسع والعشرين، فخرج منهم رسول يطلب لهم الأمان ودام تردده إلى أن استقر والقاعدة إلى أن يأمنهم من القتل ويمكنهم من الوصول إلى طرابلس، وتسلّم مولانا السلطان الحصن... ثم رحل إلى برج صافيتا[٥٣].

هذا النّص يتطابق مع ما جاء في «البداية والنهاية» لابن كثير المتوفي في سنة ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢ م، الذي يروى الآتي:

«وفي يوم الخميس ثامن رجب دخل الظاهر دمشق وفي صحبته ولده الملك السعيد وابن الحنا الوزير وجمهور الجيش ثم خرجوا متفرقين وتواعدوا أن يلتقوا. فلما اجتمعوا فتحوا صافيتا والمجدل، ثم ساروا فنزلوا على حصن الأكراد يوم الثلاثاء تاسع عشر رجب، وله ثلاثة أسوار، فنصبوا المنجنيقات ففتحها قسراً يوم نصف شعبان، فدخل الجيش، وكان الذي يحاصره ولد السلطان الملك السعيد، فأطلق السلطان أهله ومنّ عليهم وأجلاهم إلى طرابلس، وتسلّم القلعة بعد عشرة أيام من الفتح، فأجلى أهلها أيضاً وجعل كنيسة البلد جامعاً، وأقام فيه الجمعة، وولّى فيها نائباً وقاضياً وأمر بعمارة البلد، وبعث صاحب طرسوس بمفاتيح بلده يطلب منه الصلح على أن يكون نصف غلال بلاده للسلطان، وأن يكون له بها نائباً فأجابه إلى ذلك، وكذلك فعل صاحب المرقب، فصالحه أيضاً على المناصفة ووضع الحرب عشر سنين، ...» وكان الذي كلف بعمارة الحصن الأمير عز الدين أيبك الأفرم[٥٤].

وبخصوص فتح حصن عكار، يذكر نصّ ابن كثير بأن السلطان، بعد فتحه لصافيتا وحصن الأكراد والمجدل، سار: «فنصب المجانيق على حصن عكار فسأله أهلها الأمان على أن يخليهم فأجابهم إلى ذلك، ودخل البلد يوم عيد الفطر فتسلمه، وكان الحصن شديد الضرر على المسلمين، وهو واد بين جبلين، ثم سار السلطان نحو طرابلس فأرسل إليه صاحبها يقول: ما مراد السلطان في

هذه الأرض؟ فقال جئت لأرعى زروعكم وأخرب بلادكم، ثم أعود إلى حصاركم في العالم الآتي. فأرسل يستعطفه ويطلب منه المصالحة ووضع الحرب بينهم عشر سنين فأجابه إلى ذلك، وأرسل إليه الإسماعيلية يستعطفونه على والدهم، وكان مسجوناً بالقاهرة، فقال: سلموا إليّ العليقه وأنزلوا فخذوا اقطاعات بالقاهرة، وتسلّموا أباكم. فلما نزلوا أمر بحبسهم بالقاهرة واستناب بحصن العليقه...»[٥٥].

وكما يظهر ذلك النّص، كانت الغاية من الحملة الإغارة على جبله واللاذقية ومرقب وعكا على الساحل المتوسطي، ولكن ذلك لم يحصل فكان أن نجح بيبرس بالسيطرة على صافيتا والمجدل وحصن الأكراد.

عامل بيبرس سكان حصن الأكراد بالحسنى فأجلاهم عنه سالمين، ولكنه حوّل الكنيسة جامعاً وهذه سياسة سيتبعها المماليك تجاه أماكن العبادة كافة.

وحوّل حصن الأكراد إلى مركز للنيابة وللقضاء سيبقى فيها إلى حين سقوط طرابلس بيد المماليك.

كان من نتائج فتح هذه الحصون أن عاد العمران إلى البلاد ومصالحة طرسوس والمرقب للمماليك وقطع الطريق على صليبيّي قبرص بمساندة أخوانهم على الساحل.

ونتساءل عن كيفية فتح هذه الحصون قسراً أو صلحاً. بالنسبة لصافيتا والمجدل، النّص لا يذكر شيئاً حول الموضوع، بينما يستعمل لفظة «قسراً» بالنسبة لحصن الأكراد مما يعني أن الحصنين الأولين فتحا صلحاً. وكذلك كان مصير حصن عكار الذي سلّم بالأمان أي صلحا[٥٦].

وبالسيطرة على هذه الحصون أضحت طرابلس بحكم الساقطة بيد المماليك، وكانت استراتيجية بيبرس تتجه إلى عزل المدينة اقتصادياً بتخريب البلاد المحيطة بها وبالقضاء على المحاصيل الزراعية كما يبدو ذلك من كلام التهديد الوارد في النّص، ثم عدل عن ذلك بعد طلب صاحب طرابلس

للمصالحة، وكانت الغاية من ذلك التمهيد لفتح طرابلس بالسيطرة نهائياً على المنطقة التي ستشكل ما سيعرف لاحقاً بنيابة طرابلس، بحيث يأتي فتح المدينة كتتويج للأعمال العسكرية في نيابتها وفي كلفة أقل بعدما تصبح المدينة معزولة في بحر معاد يسيطر عليه المماليك.

ويستوقفنا في النص مصير الإسماعيلية. فزعماء هؤلاء كانوا لاجئين عند الصليبيين، ومتّهمين بالتعامل معهم، ولذلك كان والدهم مسجوناً عند المماليك. وقد استعمل بيبرس الخدعة معهم، إذ تظاهر القبول بشروطهم لإطلاق والدهم بعد توسط الصليبيين لهم، وهو أمر يظهر مدى عمق الإنقسام الديني، بين المماليك السنّة والإسماعيلية الشيعة «المتطرفين»، حتى إذا ما أصبحوا بين يديه استغل الفرصة فسجنهم وحصل سلماً على حصن العليقه العائد للإسماعيلية.

كان حصن الأكراد، من أهمّ ما افتتح من معاقل، في ما سيعرف لاحقاً باسم نيابة طرابلس.

وقد مهّد بيبرس لهذا الفتح عندما قام في ثالث جمادى الآخرة ٦٦٨ هـ/ ١٢٧٠ م بغزوة إلى محيط حصن الأكراد رعت فيها خيول السلطان المروج والزرع، ممهّدة لعزل الحصن اقتصادياً، وكان ذلك على حدّ قول محيي الدين بن عبد الظاهر، وهو كاتب سيرة السلطان بيبرس، «أحد أسباب الاستيلاء على الحصن، لأنه ليس له مادة إلا من زرع بلده...»[٥٧]،

ابن عبد الظاهر، يعطي تفاصيل كثيرة عن فتح هذه الحصون ويضيف إلى الحصون المذكورة أعلاه اسم حصن تل خليفة. ويشير إلى مشاركة صاحب قلعة صهيون الإسماعيلي الأمير سيف الدين والأمير صاحب الدعوة الإسماعيلية نجم الدين في الحصار على حصن الأكراد[٥٨].

ولا تتفق النصوص التاريخية كلياً بشأن هذه الفتوحات.

فأبو الفداء، المعاصر للحملات والمشارك في بعضها لاحقاً منذ عام ٦٨٤

هـ/ ١٢٨٥ م يذكر أن فتح عرقا قد تمّ في عام ٦٦٤ هـ/ ١٢٦٦ م، كما يجعل منازلة حصن الأكراد في تاسع شعبان وامتلاكه في ٢٤ شعبان، إضافة إلى جعلة فتح حصن عكار يلي فتح حصن الأكراد في سلخ رمضان[٥٩]. ويشارك ابن عبد الظاهر أبو الفداء في هذه التواريخ[٦٠].

وفي شهر شوال ٦٦٩ هـ بعث السلطان بيبرس باتابكه ودواداره فاجتمعا بصاحب طرابلس بوهمند السادس وكتب هدنة لعشر سنين[٦١].

بدت طرابلس مهدّدة، بعد سقوط مقدمة حامياتها، وكان بإمكان السلطان مباشرة الانقضاض عليها، ولكنه تردّد عند سماعه أخبار قدوم حملة صليبية جديدة، كانت طلائعها قد وطأت أرض عكا في أواخر رمضان ٦٦٩ هـ/ ١٢٧١م بقيادة «أدوارد» الأول ملك انكلترا. واستغلّ بيبرس خوف بوهيمند السادس وطلبه للصلح بسبب ما ذكرناه من أحداث، فطلب الصلح، ففاوضه بيبرس عليه مشترطاً أن يكون له النصف من أعمال طرابلس، فرفض طلبه، وعاد الاثنان إلى المفاوضة، بعد عودة المماليك للضغط عسكرياً على طرابلس. فعقد الصلح لعشر سنين وعشرة أشهر وعشرة أيام، ثم تجدّد في محرم ٦٧٤ هـ على يد بوهمند السابع (١٢٧٥ ـ ١٢٨٧ م) بعد وفاة والده في رمضان ٦٧٣ هـ/ ١٢٧٥م[٦٢]،

وكان السلطان قد عقد في ٦٦٩ هـ صلحاً على قلعة لدّ، وفيه صلح المرقب وغيره[٦٣].

ويحلل د. أحمد حطيط[٦٤] سبب الهدنة، في الوقت الذي كانت فيه الظروف تسمح بالاستيلاء على طرابلس، فيرجعها إلى عاملين هامين أخّرا سقوط المدينة بيد السلطان وهما:

١ ـ تعاون الإسماعيلية والنصارى (الموارنة) في شمال البلاد مع الصليبيين.

٢ ـ تعدّد جبهات القتال.

فالإسماعيلية، كانوا قد أقاموا لهم دويلة مستقلة في شمالي سوريا الحالية، اعتمدوا لبقائها على اللعب على التوازن بين قوّتي المسلمين والصليبيين وعلى الحصون المنيعة في القدموس والخوابي والكهف ومصياف، كما اعتمدوا على سياسة الاغتيالات. ومع المماليك ضعف الإسماعيلية ثم فقدوا استقلالهم مع السلطان بيبرس. فكيف تمّ ذلك؟

و ـ تسلّم كافة حصون الإسماعيلية

ومن صافيتا وحصن الأكراد وطرسوس وعكار، إلخ، انتقل السلطان الظاهر بيبرس إلى حصون الإسماعيلية.

ففي عام ٦٧١هـ/ ١٢٧٣ م، في ذي القعدة، عصت طائفة من الإسماعيلية في القدموس والمينقه والكهف وقتلت والي القدموس وكاتبت الملك الظاهر، وسلّمته الحصون فبعث إليهم نائباً هو دواداره سيف الدين وعوّض عنهم اقطاعاً بمصر. ثم سلّم الإسماعيلية ما تبقى بأيديهم من الحصون وهي الكهف والقدموس والمينقه، ولم يبق بالشام شيء لهم من القلاع، واستناب السطان فيها(٦٥). وكان الإسماعيلية قد سلّموا سابقاً مصياف وبلاطنس كما رأينا. وكانوا قد سلّموا قلعة العليقه وبلادها في شوّال سنة ٦٦٩ هـ/ ١٢٧١ م(٦٦) والرصافه في أواخر شوّال(٦٧).

أما قلعة صهيون فسلّمت في عام ٦٧٠ هـ/ ١٢٧١ م، بعد قدوم صاحبيها إلى الملك الظاهر بيبرس، فأحسن إليهما وأعطى سابق الدين أمرة طبلخانا(٦٨)، كما ذكرنا سابقاً.

وعندما استولى السلطان بيبرس على كافة حصون الدعوة الإسماعيلية، أقيمت هناك فيها صلاة الجمعة وترضّى عن الصحابة بها، وعفيت المنكرات منها وأظهرت شرائع الإسلام وشعائره(٦٩).

ويروي محيي الدين بن عبد الظاهر، تفاصيل وقائع التسليم فيقول: بأن

الصاحب نجم الدين كان قد حضر إلى برج حصنَ الأكراد سنة الغارة فأنعم عليه بيبرس بأن يكون هو وولده احدهما في الخدمة والآخر في الحصون لقاء مبلغ من المال ذكرناه سابقاً. ثم نسب إلى شمس الدين مكاتبة الفرنج ثم اعتذر عن ذلك للسلطان سنة فتح حصن الأكراد وعرض تسليم القلاع الإسماعيلية للسلطان. وتوجه شمس الدين إلى قلعة الكهف على أن يعود بعد عشرين يوماً وسافر أبوه إلى القرين بانتظار عودة الولد. وبدأ بالتهرب عن العودة، فكتب إليه السلطان يذكّره بأنه أعطاه أمرة أربعين فارساً (طبلخانا) واقطاعاً. فاعتذر عن الحضور. وطلب حصن القليعة لقاء تسليم بقية الحصون، فأجيب إلى ذلك. فامتنع أهل الكهف عن التسليم فأمر السلطان بمضايقتهم، فندم شمس الدين على فعلته وذهب لملاقاة السلطان في حماه في ٢٦ صفر. وعندما علم بيبرس بأن أهل الكهف كانوا قد جهزوا فداوية إلى الأمراء المماليك لاغتيالهم، أمر بإمساك شمس الدين وأصحابه وأرسلوا إلى مصر. وأمسك والي الدعوة والناظر بسرمين وأشار عليهم بالطلب إلى أقاربهم بالخوابي بالتسليم لقاء أجرائهم على رسومهم فأذعنوا وسلّموا الحصن. ثم في مستهل شهر ربيع الأول تسلّم نواب حصن الأكراد حصن القليعة بالأمان. وفي يوم الخميس ٣ ربيع الأول توفي سيف الدين صاحب صهيون. فطلب ولداه من عمهما جلال الدين تسليم القلعة لنواب السلطان(٧٠).

وكان أهل الكهف والمينقه والقدموس قد امتنعوا عن تسليم القلاع، فجعل السلطان صاحب حماه متحدثاً في أمر الكهف فتوالت مكاتباته إليهم وهم يماطلون حتى ساءت أحوالهم من مجاوريهم من نواب السلطان أخذاً وسلباً، فاضطر جماعة الكهف لتسليم حصنهم في ٢٢ ذي الحجة سنة ٦٧١ هـ. وتسلّم نواب السلطان حصن المينقه في ٣ ذي القعدة من هذه السنة والقدموس في ٨ ذي القعدة(٧١).

وفي سنة ٦٧٣ هـ/ ١٢٧٥ م، رسم السلطان بيبرس لركن الدين، النايب في بلاطنس بنقل المسلمين باللاذقية إلى البلاد السلطانية، خوفاً من تعدي فرنج طرابلس عليهم بعد تقويتهم لبرج اللاذقية(٧٢).

وما يجب ذكره، هو أنه عند تسلّم السلطان بيبرس لقلاع الإسماعيلية، دفعت قطيعة لبيت المال من الذهب توازي ما كانت تدفعه للفرنج، ثم بطلت القطائع فيما بعد(٧٣).

في سنة ٦٧٤هـ في ثامن المحرّم وصل الأمير سيف الدين بلبان الدوادار إلى طرابلس ومعه كتاب السلطان إلى متملّكها، فما زال حتى قرّر عليه في كل سنة عشرين ألف دينار صورية وعشرين ألف أسير. وسبب هذه المعاهدة تجديد المعاهدة السابقة المعقودة في ٦٦٩ هـ/ مع كونت طرابلس بوهمند السابع(٧٤).

وفي سنة ٦٧٨ هـ/ ١٢٧٩ م، تسلطن الملك المنصور قلاون (١٢٧٩ ـ ١٢٩٠ م)، فرفض شمس الدين سنقر، نائب الشام، الانصياع له، وأعلن نفسه سلطاناً. وكان قلاوون قد عيّن علم الدين سنجر المنصوري في نيابة السلطنة ببلاطنس(٧٥). وانحاز سابق الدين الإسماعيلي لجهة سنقر، الأمر الذي دفع بقلاوون لمهاجمته، فهرب من أمامه إلى الرحبة، وسار إلى صهيون، في جمادى الأولى من السنة نفسها، فاستولى عليها وعلى برزية وبلاطنس والشغر وبكاس وشيزر وفامية(٧٦).

وفي سنة ٦٨٠هـ/ ١٢٨١م وقع الصلح بين السلطان المنصور قلاوون وبين الخارج عليه شمس الدين سنقر الأشقر، وكان الصلح في شهر صفر ومضمونه أن الأشقر يسلم شيزر لنوّاب الملك المنصور ويعوضه عنها الشغر وبكاس ومعهما فامية وكفرطاب وانطاكية وعدة ضياع متفرقة، وأن يقيم شمس الدين سنقر الأشقر على ذلك وعلى ما بيده قبل ذلك من البلاد وهي صهيون وبلاطنس وبرزيه واللاذقية ستماية فارس لنصرة الإسلام(٧٧).

وقبل أن تطرح مسألة سنقر، بعد موت بيبرس، كان تصميم المماليك على اقتناص مواقع الصليبيين، لا يفتر اطلاقاً. فبعد انتهاء بيبرس من مسألة السيطرة على الإسماعيلية، بدأ يمهّد لفتح طرابلس جدّيا، فكان أول الغيث، سقوط عرقا على طريق طرابلس.

ز ـ الاستيلاء على عرقا

عندما فتح السلطان بيبرس لحصن الأكراد، في رجب ٦٦٩ هـ افتتح أيضاً عرقا. ولما وقعت بين السلطان وبين صاحب طرابلس الهدنة على المناصفات في البلاد التي في يده، نزل له من عرقا ولم يناصفه عليها(٧٨). وفي سنة ٦٧٣ هـ/ ١٢٧٥ م، أرسل السلطان الظاهر بيبرس عسكراً للإحاطة بعرقا وبغلال بلادها، فما كان من ملك عكا وقبرس الصليبي، إلا أن تدخّل لصالح هذه البلدة، فبعث السلطان بيبرس دواداره الأمير سيف الدين للتفاوض، فتوجه المذكور، إلى عرقا، وأقام بها، واجتمع عنده نايب بعلبك وولاة البرّ ومشايخ البلاد ومستخدموها ونواب الفرنجة(٧٩).

وإذ سقطت عرقا، وقبل أن يضرب بيبرس ضربته القاضية في طرابلس، بدأ بتحصين المواقع التي سيطر عليها، لا عسكرياً فقط، بل إدارياً عبر تعيين حاكم لنيابة السلطنة في طرابلس، يشرف على الاستعدادات لأخذ المدينة عاصمة النيابة هذه.

وكان الاستيلاء على عرقا بهذه الطريقة، نتيجة لما حصل في مدينة اللاذقية، إذ أن بوهمند السابع، عند استيلائه على حكم طرابلس، وقع خلاف بينه وبين السلطان بيبرس، فيما يتعلّق باللاذقية التي اعتبرها بوهمند من أملاكه، بعكس ما ينصّ عليه عقد الصلح مع أبيه الذي يعطي النصف للمسلمين(٨٠).

وعند مطالبة بيبرس بذلك، عمد الصليبيون إلى تحصين المدينة، فخرج منها المسلمون خوفاً من اعتداء الصليبيين، فتخوف الأخيرون من هذا الإجراء، وعادوا للتفاوض مع بيبرس، الذي قبل بإعادة مدّ الجسور مع الفرنج وأرسل دوادره الأمير سيف الدين لعرقا لهذه الغاية(٨١).

وفي خضم هذه الأحداث، لا بدّ من تحديد مركز العمليات ضد طرابلس، انطلاقاً من حصن الأكراد وعبر نايب محدّد للسلطنة.

ح ـ أول حاكم مملوكي لما سيعرف باسم نيابة طرابلس

أول نائب مملوكي، لما سيعرف باسم نيابة طرابلس، يرد ذكره في كتاب ابن عبد الظاهر، مؤرخ سيرة الملك الظاهر، هو صارم الدين قيماز الكافري، المتوفي سنة ٦٧٣ هـ/ ١٢٧٥ م. «قايماز بن عبد التركي، الكافري، يلقب حسام الدين، كان نايب السلطنة بحصن الأكراد والسواحل والفتوحات توفي في هذه السنة ٦٧٤ هـ. . .»[٨٢].

إذاً، أول مركز لنيابة السلطنة كان في حصن الأكراد، وقد شملت سلطته الحصن المذكور والسواحل وما فتح ضمن نطاق ما سيعرف باسم نيابة طرابلس.

وفي سنة ٦٧٨ هـ/ ١٢٧٩ م، فوّض الملك المنصور قلاوون (١٢٧٩ ـ ١٢٩٠ م) نيابة السلطنة بحصن الأكراد وما معه من الفتوحات لمملوكه الأمير سيف الدين بلبان الطباخي[٨٣].

وكان «بلبان» قد لعب دوراً أساسياً في عهد السلطان بيبرس عندما طلب ملك الفرنج من السلطان حضور ممثل عنه إلى طرابلس للتفاوض في الصلح، فكان أن انتدب سيف الدين بلبان الدوادار، فسار إليها ودخلها في ١٨ محرّم ٦٧٤ هـ/ ١٢٧٥ م، ومعه كثير من المماليك السلطانية ومماليكه وأجناده. وقد تقرّر الصلح لقاء دفع عشرين ألف دينار صورية وعشرين أسيراً[٨٤].

وهناك سؤال لا بدّ منه، ولا يجيب عليه من كتب حول هذه الحقبة. لمن كانت خاضعة طلائع ما فتح مما سيعرف لاحقاً باسم نيابة طرابلس؟ الجواب على ذلك عند ابن شداد، الذي يذكر «أن ما كان بيد بيبرس من ولايات حمص: ولاية حصن الأكراد، وفيها قلاع الإسماعيلية، ولكل قلعة ولاية[٨٥].

ط ـ محاولة فاشلة في فتح حصن المرقب

في عام ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠ م، جرت محاولة فاشلة لفتح حصن المرقب[٨٦].

ويروي ابن الفرات أنه في عام ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠م، كتب الأمير سيف الدين بلبان الطباخي نايب السلطنة بحصن الأكراد إلى السلطان الملك المنصور يستأذنه في غزو الفرنج بالمرقب، لأنهم لما بلغهم قدوم التتر قويت نفوسهم، فأذن السلطان له في ذلك. فجمع جيوش الحصون وأمراء التركمان والرجالة واستصحب المجانيق وآلات الحصار وتوجه إلى حصن المرقب، ونزل بالقرب منه فاختفى أهله ولم يتحركوا، فقوى طمع العسكر فيهم وتقدموا إلى جانب الحصن فرشقهم الفرنج بالسهام من أعلى الحصن وسهام المسلمين لا تصل إليهم، فاضطرب العسكر، وأمرهم الطباخي أن يتأخروا عن الحصن فظنوها هزيمة وولوا فما أمكنه إلا أن يتبعهم، وخرج الفرنج في أعقابهم ونالوا من المسلمين وجرحوا منهم جماعة، ونهبوا وأسروا جماعة من الرجالة وبلغ السلطان الملك المنصور ذلك فأنكره وكبر لديه وعزم على السفر إلى الشام[٨٧].

ولم يكن هاجس المماليك انتزاع حصون الصليبيين فقط، بل ردّ خطر المغول.

ي ـ مشاركة ما سيعرف باسم نيابة طرابلس بصدّ المغول

وفي ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١ م، عبر التتر إلى الشام فوقعت معركة بينهم وبين عساكر الإسلام بقيادة المنصور قلاوون انتهت بانتصاره وشارك فيها عسكر حصن الأكراد[٨٨].

ولنا عودة إلى موضوع الصراع مع المغول ومشاركة نيابة طرابلس فيه في باب خاص من الفصل الذي يحمل هذا العنوان.

وما ان انتهى المماليك من أمر المغول، حتى كان عليهم أن يقرّروا ما سيفعلونه، متابعة الفتح أو الهدنة، فكان الأمر الثاني خيارهم.

ك ـ الهدنة

ولكن بدلاً من أن يتابع الملك المنصور قلاوون الفتح بعد خروجه من

مصر في أول ذي الحجة وقيل في ثالثه[89] وسفره إلى الشام، فضّل عقد معاهدات لعشر سنوات مع أمراء الصليبيين بسبب تهديدات المغول. فكانت معاهدة طرابلس في سنة ١٢٨١ م وفرسان المعبد في ترتوزا سنة ١٢٨٢ م وعكا في ١٢٨٣ م[90].

ويرويَ ابن الفرات أنه في سنة ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١ م وصل رسل الفرنج إلى الملك المنصور يسألون تقرير الهدنة والزيادة على الهدنة الظاهرية أي تلك التي عقدوها مع الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري. وما زالوا يترددون إلى أن تقررت الهدنة بين الملك المنصور وولده الملك الصالح علاء الدين علي معاً وبين مقدم الاسبتار وجميع الأخوة الاسبتارية بعكا لمدة عشر سنين كوامل متتابعات وعشرة أشهر وعشرة أيام وعشر ساعات، «أول ذلك يوم السبت عشر المحرم الشهر المذكور الموافق لثاني - وقيل ثالث - شهر أيار سنة ١٥٩٢ للإسكندر. وهو سابع بشنس سنة ٩٩٧ لد قلطيانوس على جميع بلاد السلطان الملك المنصور سيف الدين قلاوون وولده الملك الصالح علاء الدين علي، وما اشتملت عليه من الأقاليم والممالك والقلاع والحصون والمدن والبلاد والقرى والمزارع والأراضي والمواني والبحور والمراسي والثغور وساير البلاد من الفرات إلى النوبة، وعلى التجار المسافرين في البرّ والبحر والسهل والجبل في الليل والنهار، وعلى قلعة المرقب والربض المرقبي بحقوقه وحدوده.

وتقرّرت الهدنة مع متملك طرابلس الشام بيمند بن بيمند ملك الفرنج لمدة عشر سنين كوامل متواليات، أولها السابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثمانين هذه السنة (٦٨٠ ه، ١٢٨١ م) الموافق للخامس من شهر تموز سنة ١٥٩٢ للإسكندر اليوناني. وذلك على بلاد الملك المنصور والملك الصالح ولده قريبها وبعيدها سهلها وجبلها غورها ونجدها قديمها ومستجدها، وما هو مجاور لطرابلس ومخادر لها من المملكة البعلبكية وجبالها وقراها الرملية والجبلية وجبال الضنين والقصبين وما هو من حقوق ذلك وعلى الفتوحات المستجدة وهي حصن الأكراد وأفليس والقليعات وصافيتا وميعار واطليعا وحصن

عكار ومرقية ومدينتها وبلادها ومناصفاتها، وهي بلاد الملكية. وجميع بلاد هذه الجهات التي ذكرناها ومناصفات المرقب التي دخلت في الصلح مع بيت الاسبتار وبلده ومدينته، وما هو محسوب منها ومعروف به من حصون وقرى وبلاد الست وبلاطنس وبلادها وقرتص وبلادها وجبله ولاذقية وانطاكية والسويدية وبلاد ذلك وحصن بغراس وحصن ديركوش وصهيون وبرزيه وحصون الدعوة، وغير ذلك من ساير الممالك الإسلامية... وغير ذلك وعلى بلاد الابرنس وعلى طرابلس، وما هو داخل فيها وانفه والبترون وجبيل وبلاد ذلك وعرقا وبلادها المعينة في الهدنة وعدتها أحد وخمسون ناحية، وما هو للخيالة والكنايس وعدتها أحد وعشرون بلداً، وما هو للفارس «روجار دلا لولاي» من قبلي طرابلس يكون مناصفة وعلى أن يستقر برج اللاذقية وميناؤها في استخراج الحقوق والجبايات والغلات وغيرها مناصفة، ويستقر مقامهم باللاذقية على حكم شروط الهدنة الظاهرية الركنية وعلى أن يكون على جسر ارتوسية من غلمان السلطنة لحفظ الحقوق ستة عشر نفراً... ويكون لهم في الجسر بيوت يسكنوها ولا يحصل منهم أذية لرعية الأبرنس، وإنما يمنعوا ما يجب منعه من الممنوعات ولا يمنعوا ما يكون من عرقاً وبلادها من الغلات الصيفية والشتوية وغيرها لا يعارضهم المشدّ فيه، وما عدا ذلك مما يعبر من بلاد السلطان تؤخذ عليه الحقوق، ولا يدخل إلى طرابلس غلة محمية للأبرنس ولا غيره إلا ويؤخذ الموجب عليها وعلى أن البرنس لايستجد خارج ما وقعت الهدنة عليه بناء يدفع ولا يمنع وكذلك السلطان...»[91].

ويروي ابن عبد الظاهر أن هدنة لعشر سنوات عقدت في سنة ٦٨١ هـ/ ١٢٨٢ م بين المنصور قلاوون وبين الديوية (فرسان الهيكل) بعكا والساحل وانطرطوس وتبدأ في يوم الأربعاء ١٥ محرم ٦٨١ هـ/ ١٥ نيسان ١٥٩٣ للإسكندر. وهي تشمل بلاد السلطان وبلاد ولده «وعلى كل ما هو داخل في مملكتهما من الديار المصرية وأعمالها وثغورها ومواينها، والبلاد الشامية وثغورها وحصونها وقلاعها وسواحلها ومواينها، والمملكة الحمصية وبلادها

وأعمالها وقلاع الدعوة وبلادها وأعمالها ومملكة صهيون وبلاطنس، وجبله واللاذقية وما أضيف إلى ذلك، والمملكة الحموية وبلادها وأعمالها، والمملكة الحلبية وأعمالها وبلادها، والفراتية وبلادها وأعمالها، والفتوحات الساحلية، وبلاد حصن الأكراد وبلادها وأعمالها، وما هو داخل فيها ومنسوب إليها ومحسوب منها، حين استقرار هذه الهدنة، من بلاد وقرى ومزارع ومراجات وأراض وأبراج وطواحين وغير ذلك، ومملكة صافيتا وبلادها وأعمالها وقراها وأسوارها، . . . وميعاز وأعمالها . . . والعريمة وأعمالها . . . وجلبا وأعمالها . . . وعرقا وأعمالها وطيبوا وأعمالها، وقلعة حصن الأكراد وأعمالها وبلادها، والقليعات وأعمالها وبلادها، ومرقية بكمالها وبلادها، وما وقع الاتفاق عليه في مناصفات بلاد المرقب . . . وكل ما في هذه البلاد منها والبعيد، والمجاور وغير ذلك من عامر وداثر، وسهل، ووعر، وبر وبحر، ومدان وسواحل، وما هو في هذه البلاد من طواحين وأبراج وبساتين وأنهار ومياه وشجريات ودحل (صهريج الماء) . . .»[٩٢].

ثم عقدت في عام ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣ م هدنة ثالثة بين السلطان المنصور قلاوون وولده علاء الدين وبين حكام مملكة عكا وصيدا وعثليت وشملت نصوصها المناطق الخاضعة للسلطان والمذكورة في المعاهدتين السابقتين[٩٣].

ويمكن إيجاز أبرز بنود هذه المعاهدات وتلك التي عقدت مع السلطان بيبرس على الشكل الآتي:

١ - أن تكون عرقا وجبيل لبوهيمند، مع التأكيد بأن عرقا وأعمالها، وهي ٥٦ قرية صدقة من الملك الظاهر عليه.

٢ - أن يكون ساحل طرطوس والمرقب وبانياس وبلاد هذه النواحي بين السلطان وبين الداوية والاسبتار.

٣ - أن تؤول بعرين وحمص القديمة إلى السلطان.

٤ - مدة الصلح عشر سنوات وعشرة أشهر وعشرة أيام[٩٤].

أما المعاهدة التي عقدت مع السلطان قلاوون فكان أبرز ما ورد فيها:

١ - أن تعقد الهدنة على جميع البلاد التابعة للسلطان وعلى ما كان مجاوراً منها لطرابلس وعلى فتوحاته المستجدة والمستقبلة، وعلى البلاد التابعة لبوهيمند وما يدخل فيها.

٢ - أن يتخذ برج اللاذقية وميناؤها مقراً لنواب السلطان وصاحب طرابلس، للإشراف على استخراج الجبايات والغلات مناصفة بينهما، وفقاً لشروط الهدنة التي كان قد عقدها الظاهر بيبرس مع بوهيمند السادس.

٣ - أن يقيم على جسر ارتوسية ١٦ نفراً من غلمان السلطان لحفظ الحقوق (الرسوم) السلطانية، على ألا يقوموا بإيذاء رعية الأمير بوهيمند.

٤ - ألا تدخل طرابلس غلة للأمير بوهيمند ولا غيره دون أن يحصل عليها رسوم.

٥ - على صاحب طرابلس والسلطان قلاوون ألا يقيما أبنية حربية أو قلاعاً في البلاد التي ورد ذكرها في الهدنة.

٦ - ألا تنقض الهدنة بموت أحد الطرفين المتعاقدين أو تغييره[٩٥].

هذه الهدنات، لم تكن سوى مُسكّنات، فرضتها الظروف، ولم تحل دون متابعة المماليك لجهادهم ضد أعوان الصليبيين، وعلى رأسهم الموارنة، وضدّ ما تبقّى من قلاع ومراكز حصينة على طريق فتح طرابلس بالذات.

ل - الحملة على قرية الحدث المارونية في جبة بشراي

جاءت هذه الحملة في عام ١٢٨٣ م كمحاولة تمهيدية من قبل قلاوون للسيطرة على المناطق الجبلية المحيطة بطرابلس. ويروي ابن عبد الظاهر أنه «اتفق أن في بلاد طرابلس بطركا عتا وتجبّر واستطال وتكبّر وأخاف صاحب طرابلس وجميع الفرنجة، واستغوى أهل تلك الجبال وأهل تلك الأهوية من ذوي الضلال. واستمر أمره حتى خافه كل مجاور. وتحصن في الحدث وشمخ

بأنفه، وما قدر أحد على التحيل عليه من بين يديه ولا من خلفه. ولولا خوفه من سطوة مولانا السلطان لخرب تلك البلاد، وفعل ذلك أو كاد. فاتفق أن النواب ترصدوه مراراً فما وجوده. فقصده التركمان في مكانه وتحيلوا عليه حتى أمسكوه وأحضروه أسيراً حسيراً. وكان من دعاة الكفر وطواغيهم واستراح المسلمون منه وآمنوا شره وكان إمساكه فتوحاً عظيماً أعظم من افتتاح حصن أو قلعة وكفى الله مكره»[٩٦].

ويورد المقريزي الخبر بطريقة غامضة فيخبر بأن العساكر التابعة للسلطان بيبرس، بعدما أغارت على طرابلس وأخذت برجاً كان بجوار المدينة، أغارت على الجبال القريبة من المدينة «وغنموا شيئاً كثيراً وأخذوا عدة مغاير بالسيف، وأحضروا المغانم والأسرى إلى السلطان وضرب أعناق الأسرى، وقطع الأشجار وهدم الكنائس، وقسم الغنائم في العسكر»[٩٧].

أما تفاصيل هذا الخبر فنجدها عند الدويهي في معرض كلامه على الحملة على بلاد بشراي وإهدن والحدث في عام ١٢٨٣[٩٨].

وبسقوط الحدث، الجيب العسكري المسيحي في خاصرة المماليك، انطلق هؤلاء لمتابعة الفتح، فكان لهم المرقب.

م ـ فتح حصن المرقب

وفي عام ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥ م، افتتح السلطان المنصور قلاوون حصن المرقب، وهو حصن عظيم منيع أعجز الملوك، ولم يقدر أحد منهم على التقرب منه فكيف النزول إليه.

وقد اجتهد الملك الظاهر بيبرس في الإغارة عليه مراراً فما قدر عليه. وكان الحصن للاسبتاريين. وقد جهّز المنصور المجانيق من دمشق ولا يعلم أحد وجهة سيرها كما جهّز الرجال بأزوادهم ومقدميهم في عدد كبير. وكان السلطان قد جهّز زردخاناه عظيمة من مصر، فيها أحمال كثيرة من النشاب وغيره، واستخدم جماعة كبيرة من الصنّاع الخبيرين بأمور الحصارات، وجهّز المجانيق التي في القلاع المجاورة، وقد حملت المجانيق وآلات الحصار على الأعناق

والرؤوس وسارت باتجاه حصن المرقب الذي تمّت منازلته في يوم الأربعاء العاشر من شهر صفر، فافتتحه السلطان المنصور قلاوون، بعد حصار دام ثمانية وثلاثين يوماً. ثم جعل السلطان من بلاد كفرطاب ومدينة انطاكية ومدينة اللاذقية والمينا وبلاد المرقب، التي كانت خاصاً له اقطاعاً. وجملة ما يتحصل منه عند عمارته ألف ألف درهم. ورتب كلف عمارة الحصن ونفقات رجاله على البلاد إلى أن تعمر ويرجع أهلها[٩٩].

ثم افتتح حول حصن المرقب بلنياس ومرقب وهي بلدة صغيرة إلى جانب البحر[١٠٠]. وأثناء سقوط حصن المرقب، وصلت رسل صاحب طرابلس للصلح، فطلب السلطان منهم إحضار من كان أسيراً لديهم في برج مرقيه من الجبليين، أهل جبيل الذين كانوا تابعين لصاحب جبيل Guy (سيرجي) الأمبرياتشي الذي حاول الاستيلاء على طرابلس ففشل وقتل وأسر أصحابه[١٠١].

وبعد المرقب، توالى سقوط الحصون الصليبية، فكان نصيب مرقيه وصهيون وبلاطنس من الفتح على يد المماليك.

ن ـ فتح مرقيه وحصنها

ولما فرغ السلطان منصور قلاوون من مهمات المرقب، شرع في أمر مرقية وحصنها الذي كان لفرسان التمبلار (من فرسان الهيكل). ويقع هذا الحصن بين انطرطوس وبين المرقب على البحر قبالة مدينة مرقية، وقد بني بعد فتح حصن الأكراد. وكان نواب حصن الأكراد قد عجزوا عن منع الفرنج من عمارته فلجأوا إلى عمارة برج بالقرب منه بقرية تسمى ميعار. ولما شاهد السلطان أن الحصن يقع في وسط البحر وهو من الحصانة والمنعة بحيث يصعب جداً حصاره لأن ذلك يقتضي إيجاد مراكب تحيط به من كل الجهات، عمد إلى استعمال الحيلة، محاولاً إخافة صاحب طرابلس موهماً إياه بأن عساكر المسلمين قد تفرغت لحصار طرابلس، ولذلك عليه أن يختار بين أمرين: أمّا أن يعمل على هدم الحصن وإلا سيضطر السلطان لأخذ من بلاد طرابلس مقابل الحصن، فأذعن

إبرنس طرابلس واستجاب لتهديد السلطان وسيّر جماعة من الفرنج للمساعدة في هدم الحصن وقد جرى ذلك في عام ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م[١٠٢].

س ـ تسليم حصن بلاطنس للسلطان

وإبّانَ عهد السلطان المنصور قلاوون وانهماكه بافتتاح قلاع ومدن الصليبيين، كان الخلاف بينه وبين الأمير شمس الدين سنقر الأشقر يتأرجح بين الحدة أحياناً والسكون أحياناً أخرى[١٠٣].

في عام ٦٨٠ هـ وقع الصلح بين السلطان قلاوون وسنقر الأشقر، وانتظم على أن سنقر يرفع يده عن شيزر، ويسلمها إلى نوّاب الملك المنصور، وعوّضه عنها فاميه، وكفرطاب، وانطاكية، والسويدية، ولا سفر، وبكاس، ودركوش بأعمالها كلها، وعدة ضياع معروفة، وأن يقيم على ذلك، وعلى ما كان استقرّ بيده عند الصلح، وهو: صهيون وبلاطنس، وحصن برزية، وجبله واللاذقية وست مائة فارس.

ولكن هاجس السلطان كان محاولة استرجاع ما بيد سنقر إلى السلطة المركزية. ففي عام ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م، عمل على تسلّم حصن بلاطنس بعد إذعان حاكمه وتمكّن من أخذه في يوم الأحد ثامن صفر، ورتّب في الثغر جماعة من المنصورية[١٠٤] أي مماليك السلطان المنصور قلاوون.

ع ـ فتح حصن برزيه وصهيون:

ـ فتح حصن برزية

وفي ١٧ صفر ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧م، ورد البريد باجتهاد الأمير حسام الدين طرنطاي، كفيل السلطنة، في أمر حصن برزيه وبدأ بترغيب السكان لتسليمه للسلطان. فانقسموا قسمين: أهل برزيه وكانوا مع التسليم وأهل صهيون وكانوا رافضين له. وسارت جماعة من عسكر الشام لاستلام الحصن الذي كان قائماً

قرب اللاذقية، فقاومهم الصهاونة ومماليك الأمير شمس الدين سنقر الأشقر، ولكن عسكر السلطان تمكّن منهم فاستسلموا. وللوقت رتبت جماعة بالقلعة ورؤس نوب وأمير ومعه عشرون من أصحابه حتى يرسم بتعيين أحد يكون مقيماً بها. وصارت من جملة حصون السلطان[١٠٥].

ـ فتح صهيون

وفي ٩ صفر ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧ م، أعاد المنصور قلاوون افتتاح حصن صهيون واسترده من الأمير شمس الدين سنقر بعد محاصرته له وقبول سنقر بالتسليم في ٢٢ صفر. وجلت الأمور سلمياً وخرج من كان عند سنقر من أهل البلاد ومن النصارى والشمسية والمقاتلة ورهط المجانيق[١٠٦].

وبسقوط صهيون، تشجّع المماليك على أخذ اللاذقية.

ف ـ فتح اللاذقية

فلما فرغ الأمير حسام الدين طرنطاي مقدم العساكر من صهيون، عدل إلى جهة اللاذقية، وأحضر إليها المجانيق. فاستسلم الحصن في يوم الأحد ٥ ربيع الأول ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧ م وأمنوا «على الخروج بنفوسهم وأموالهم وأنهم يتركون ما به من عدد وسلاح، وتسلم وقت الظهر من اليوم المذكور، ورمي الصليب من أعلاه عند قول المؤذن «الله أكبر». وتوجّه كلّ من أهله إلى جهة. وحصل الشروع في هدمه، وأفول نجمه»[١٠٧].

وكان سقوط اللاذقية إيذاناً بسقوط طرابلس.

ص ـ فتح مدينة طرابلس

وفي عام ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩ م، تمّ، أخيراً، فتح مدينة طرابلس، وكان المؤرخ أبو الفداء حاضراً فيه مع والده الملك الأفضل وابن عمّه الملك المظفّر صاحب حماه.

ظروف كثيرة ساعدت على فتح المدينة وعجّلت في سقوطها: منها انقسام

الصليبيين فيما بينهم، بعد وفاة حاكمها بوهمند السابع في عام ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧م بين مؤيد لفريق الكونتيسة sibylle الأرمنية المدعومة من الزعماء الشعبيين ومن جنوى ومن صاحب جبيل Barthélémy Embriaco، وكان هذا الفريق قد أقام حكماً بلدياً «كومونة» برئاسة صاحب جبيل، وبين فريق مؤيد للكونتيسة «لوسي» أخت بوهمند الكبرى المدعومة من نابولي ومن فرسان الاسبتارية.

وقد تمكنت «لوسي» من جلب «الكومونة» إلى صالحها فما كان من صاحب جبيل إلا أن حرّض السلطان المنصور قلاوون على احتلال طرابلس، وبدأت القوى الصليبية المتنازعة، التقرب من المماليك على أمل إزالة منافسيها من طريقها، غير آبهة بأن المماليك يعملون لإزالة الصليبيين، كائناً من كانوا، من الوجود في الشرق.

هذا الواقع، المعبّر خير تعبير عن ضعف الصليبيين وتفكّك قواهم، دفع بالسلطان قلاوون للتفكير جدياً باقتحام طرابلس. وكان أي سبب، ولو كان تافهاً، حجة لإشهار الحرب. وقد وجده قلاوون في نقض الهدنة(١٠٨).

وخير شاهد على فتح طرابلس، رواية أبي الفداء، الذي، كما ذكرنا، كان حاضراً ذلك، وفيما يلي ما جاء عنده بتمامه وكماله، عن سنة ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩م.

«فيها كان فتح مدينة طرابلس: وذلك أن السلطان قلاوون قدم بالجيوش المنصورة المصرية صحبته إلى دمشق، فدخلها في الثالث عشر من صفر، ثم سار بهم وبجيش دمشق وصحبته خلق كثير من المتطوعة، منهم القاضي نجم الدين الحنبلي قاضي الحنابلة، وخلق من المقادسة وغيرهم، فنازل طرابلس يوم الجمعة مستهل ربيع الأول، وحاصرها بالمجانيق حصاراً شديداً، وضيقوا على أهلها تضيقاً عظيماً، ونصب عليها تسعة عشر منجنيقاً، فلما كان يوم الثلاثاء رابع جمادى الآخرة فتحت طرابلس في الساعة الرابعة من النهار عنوة، وشمل القتل والأسر جميع من فيها، وغرق كثير من أهل الميناء وسبيت النساء والأطفال، وأخذت الذخائر والحواصل، وقد كان لها في أيدي الفرنج من سنة

ثلاث وخمسمائة إلى هذا التاريخ، وقد كانت قبل ذلك في أيدي المسلمين من زمان معاوية، فقد فتحها سفيان بن مجيب لمعاوية، فأسكنها معاوية اليهود، ثم كان عبد الملك بن مروان جدد عمارتها وحصنها وأسكنها المسلمين، وصارت آمنة عامرة مطمئنة، وبها ثمار الشام ومصر، فإن بها الجوز والموز والثلج والقصب، والمياه جارية فيها تصعد إلى أماكن عالية، وقد كانت قبل ذلك ثلاث مدن متقاربة، ثم صارت بلداً واحداً، ثم حوّلت من موضعها كما سيأتي الآن. ولما وصلت البشارة إلى دمشق دقت البشائر وزينت البلاد وفرح الناس فرحاً شديداً ولله الحمد والمنة.

ثم أمر السلطان الملك المنصور قلاوون أن تهدم البلد بما فيها من العمائر والدور والأسوار الحصينة التي كانت عليها، وأن يبني على ميل منها بلدة غيرها أمكن منها وأحسن، ففعل ذلك، فهي هذه البلدة التي يقال لها طرابلس. ثم عاد إلى دمشق مؤيداً منصوراً مسروراً محبوراً، . . .

وكان في البحر قريباً من طرابلس جزيرة وفيها كنيسة تسمّى كنيسة سنطماس (القديس توما)، وبينها وبين طرابلس الميناء، فلما أخذت طرابلس هرب إلى الجزيرة المذكورة وإلى الكنيسة التي فيها عالم عظيم من الفرنج والنساء فاقتحم العسكر الإسلامي البحر وعبروا بخيولهم سباحة إلى الجزيرة المذكورة فقتلوا جميع من فيها من الرجال وغنموا ما بها من النساء والصغار. . .»(١٠٩).

وفي الروايات المحلية اللبنانية، استتبع فتح طرابلس حرباً بين الكساروة (سكان كسروان) والجرديين من جهة والمسلمين من جهة أخرى، وذلك بسبب نزول هؤلاء من جبالهم لنجدة الفرنج.

وعندما ضعف الفرنج، بفتح طرابلس، هادن زعيم الموارنة في كسروان المدعو الأمير (الملك) حنّا، المسلمين وعملوا من بلاده اقطاعاً. ثم هرب ومن معه إلى قبرص وبلاد النصارى بعد إحراقه لبلاد جبيل. فجاء عسكر المسلمين في أثره، إلى جبيل، فاجتمع عليه مقدمو الجبل وفتكوا به. كما أن المقدم نقولا

في بشراي هاجم المسلمين على نهر رعشين وطردهم منها وعمرت البلاد مدة أربعين سنة على أيامه[١١٠].

ونستخرج من نصّ أبي الفداء المعلومات الآتية:

١ ـ فتحت طرابلس على يد السلطان المنصور قلاوون ومعه جيش مصر ودمشق ومتطوعون جاؤوا للجهاد في سبيل الدين.

٢ ـ وجود الحنابلة في جملة المجاهدين، وهم أكثر المسلمين تحمّساً للجهاد.

٣ ـ ضرب طرابلس بـ ١٩ منجنيقاً، وهو رقم يدلّ على مدى قوة الحصار.

٤ ـ فتح طرابلس في يوم الثلاثاء ٤ جمادى الآخرة عند الساعة الرابعة.

٥ ـ الفتح عنوة، ولهذا نتائجه في المفهوم الإسلامي على صعيد ملكية الأرض بعكس الفتح صلحا.

٦ ـ إبادة وأسر أهل المدينة وسبي النساء.

٧ ـ وضع اليد على خيرات المدينة.

٨ ـ هدم البلد بما فيه من عمائر ودور وأسوار.

٩ ـ بناء مدينة جديدة على مسافة ميل من المدينة الصليبية.

١٠ ـ إبادة كل من هرب إلى الجزر قبالة طرابلس وسبي النساء والأطفال.

هذه المذبحة الجماعية، ما كانت لتتم لولا عدة أسباب ذكرنا بعضها في مطلع كلامنا على فتح طرابلس. ومهما قيل في شرح الدوافع والأسباب والظروف التي أدت إلى سقوطها، يبقى السبب الرئيس في انقسام أهلها إلى حدّ أنه حسبما يذكر د. حطيط نقلا عن بعض الباحثين في الحروب الصليبية: «ذهب الصليبيون بأنفسهم إلى القاهرة يطلبون من السلطان قلاوون التفضّل بالاستيلاء على المدينة»[١١١].

وقد أدى فتح طرابلس إلى إنهاء الوجود الصليبي فيما تبقى من كونتية طرابلس.

ق ـ فتح أنفه والسيطرة على جبيل والبترون

ولما فتح الملك المنصور طرابلس تسلّم انفه وأمر بإخراب حصنها وأبقى على أخت البرنس، صاحب طرابلس، قريتين من قراها. ثم حضر إلى السلطان وهو بظاهر طرابلس ابن صاحب جبيل فاخلع عليه وأقر جبيل عليه في سبيل الاقطاع وأخذ منه معظم أموالها وأخرب المدينة. وتسلم الملك المنصور البترون وجميع ما بتلك الخطة من الحصون والمعاقل. ثم استقر العسكر كعادته بحصن الأكراد حيث كان النايب عن السلطنة الأمير سيف الدين بلبان الطباخي المنصوري، واليزك ينزل إلى طرابلس من حصن الأكراد وأضيف إلى الطباخي ومعه (٥٠٠) جندي و(١٠) أمراء طبلخاناه و (١٥) أمراء عشرات، واقطعوا اقطاعات. ثم عمر المسلمون مدينة مجاورة للنهر واحتفلوا بها وعمرت فيها حمامات وقياسر ومساجد ومدارس للعلم وأجريت المياه في دورها بقساطل وعمرت دار للسلطنة ينزلها نايب السلطنة بالمملكة الطرابلسية وهي عالية مشرفة على المدينة. واستمر الأمير سيف الدين الطباخي في النيابة إلى أن نقله الملك الأشرف صلاح الدين خليل بن الملك المنصور قلاوون إلى حلب في سنة ٦٩١ هـ/ ١٢٩١ م[١١٢].

وعندما تمّ للأشرف فتح عكا وصور وصيدا، أمر أن تخرب قلعة جبيل وأسوارها بحيث يلحقها بالأرض[١١٣].

ثمّ في ٦٨٩ هـ/ ١٢٩٠ م جهّز الملك المنصور سيف الدين قلاوون الأمير سيف الدين التقوي إلى طرابلس ومعه ستماية فارس وهو أول جيش استخدم بها بعد فتحها وكان العسكر قبل ذلك بالحصون[١١٤].

ولا ينبغي أن نفهم من هذا التسلسل للوقائع التاريخية، أن طرابلس أصبحت عاصمة لنيابة السلطنة في عهد السلطان قلاوون عندما أعيد بناؤها[١١٥]. بل تأخر ذلك إلى عهد زين الدين كتبغا (١٢٩٤ ـ ١٢٩٦ م)، كما سنرى ذلك فيما يلي:

ر ـ طرابلس لا تصبح مباشرة مركزاً للنيابة، ولا تتكنّى النيابة بها إلا منذ عام ١٣٣٣ م

يعتقد البعض، أن طرابلس أضحت مركزاً لنيابة السلطنة وتكنّى المركز باسم طرابلس في عهد السلطان المنصور قلاوون[١١٦]، وهو اعتقاد موضوع للنقاش كما سنرى، انطلاقاً من نصوص أبي الفداء، الذي عاصر هذه الحقبة وكتب عنها.

فعندما افتتح حصن الأكراد أصبح مركزاً أساسياً للفتوحات الساحلية الشمالية، ولذلك جعله السلطان مركزاً للنيابة التي ستعرف باسم طرابلس فيما بعد، والتي لم تكن معالمها قد اكتملت، طالما أن الوجود الصليبي لم يكن قد حسم نهائياً.

وحتى بعيد فتح طرابلس، بقي حصن الأكراد مركزاً للنيابة التي كانت تحمل اسم نيابة الفتوحات والحصون. والدليل على ذلك استمرار المؤرخ أبو الفداء بتسميتها كذلك طيلة عهد المنصور قلاوون والأشرف خليل (١٢٩٠ ـ ١٢٩٣ م).

فمثلاً في عام ٦٩١ هـ/ ١٢٩٢ م، يروي أبو الفداء، أن الأشرف خليل ولّى على حلب سيف الدين بلبان المعروف بالطباخي الذي كان «نائباً بالفتوحات وكان مقامه بحصن الأكراد...»، ووضع مكانه في «الفتوحات والحصون سيف الدين طغريل الإيغاني» ثم عزله بعد مدة في ٦٩٢ هـ ووكل موضعه عز الدين أيبك الخزندار المنصوري[١١٧].

ثم في عام ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٥ م قبض السلطان الملك العادل زين الدين كتبغا (٦٩٤ ـ ٦٩٦ هـ/ ١٢٩٤ ـ ١٢٩٦ م) على عزّ الدين أيبك الخزندار وعزله عن «الحصون والسواحل» بالشام، ثم أفرج عنه واستناب موقعه عز الدين أيبك الموصلي[١١٨]. وفي عام ٦٩٧ هـ/ ١٢٩٧ م، توفي أيبك «نائب الفتوحات وغيرها» مسموماً، وولى موضعه سيف الدين كرد المنصوري أمير أخور[١١٩]

الذي استشهد في الموقعة التي جرت في حمص ضد التتار بقيادة قازان في ٦٩٩هـ/ ١٢٩٩ م، فولي مكانه قطلوبك في «نيابة السلطنة في الساحل والحصون»[١٢٠]، ثم عزل في ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠ م وتولى موقعه على «الحصون والسواحل» سيف الدين اسندمر الكرجي[١٢١] النائب على السواحل أو «نائب السلطنة بالساحل»[١٢٢]، وكان جيشه يدعى «عسكر السواحل»[١٢٣].

وفي بدء السلطنة الثالثة للناصر محمد بن قلاوون في ٧٠٩ هـ/ ١٣١٠ م عزل اسندمر وتقرر مكانه الحاج بهادر الضاهري في «نيابة السلطنة بالحصون والفتوحات»[١٢٤].

وفي ٧١٠ هـ/ ١٣١١ م توفي الحاج بهادر النائب بالسواحل الشامية فأعطى السلطان «نيابة السلطنة بالسواحل والفتوحات» لاسندمر[١٢٥]، فرفضها فعاد وعينه على حلب بموت نائبها وعين جمال الدين آقوش الأفرم «بنيابة السلطنة بالفتوحات»[١٢٦]. ثم إنحاز آقوش الأفرم «نائب السلطنة بالفتوحات» إلى جانب قرا سنقر الثائر على السلطان، وحاول جرّ «عسكر الساحل» إلى قضيته، فرفض العسكر ذلك، فاضطر الأفرم للهرب من «الساحل» واللجوء أخيراً للمغول مع قرا سنقر فتولى نيابتها تمر الساقي[١٢٧].

وفي ٧١٥ هـ/ ١٣١٥ م، قبض على تمر الساقي «نائب السلطنة بالفتوحات وعيّن مكانه كستيه (ت ٧١٦) وتولى بعده قرطاي[١٢٨]. ويستعمل أبو الفداء مصطلح طرابلس في كلامه عن ثورة النصيريين في ٧١٧ هـ/ ١٣١٨ م، فيذكر تجريد «عسكر من طرابلس» إليها[١٢٩].

ويستمرّ أبو الفداء بتسمية النيابة وعساكرها بالنسبة للساحل: فعن سنة ٧٢٠/ ١٣٢٠ م، يذكر أن الأمير شهاب الدين قرطاي، سار «بعساكر الساحل» لغزو سيّس[١٣٠]، كما أن العساكر «الساحلية» سارت لفتح أياس في ٧٢٢ هـ/ ١٣٢٢ م[١٣١]، وفي ٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦ م عزل الأمير شهاب الدين قرطاي من «نيابة السلطنة بالسواحل» وولي مكانه سيف الدين طينال الحاجب[١٣٢].

ولأول مرة يستعمل أبو الفداء، المعايش لهذه الفترة، لفظة نائب طرابلس،

بخصوص عام ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٣ م، إذ يقول: «ومات بطرابلس نائبها، الأمير شهاب الدين قرطاي المنصوري من كبار الأمراء، حجّ وانفق في سبل الخير...»[١٣٣]. ثم يقول: «وفيها في ربيع الآخر وصل جمال الدين آقوش نائب الكرك إلى طرابلس نائباً بها عوضاً عن قرطاي[١٣٤]».

وفي ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٤ م، في ربيع الآخر قدم على نيابة طرابلس سيف الدين طينال الناصري عوضاً عن آقوش الكركي وحبس الكركي بقلعة دمشق[١٣٥]. وفي ٧٤٢ هـ/ ١٣٤١ م، كان الحاج أرقطاي نائباً لطرابلس[١٣٦]./

وفي ٧٤٣ هـ/ ١٣٤٢ م، توفي بطرابلس نائبها ملك تمر الحجازي ووليها مكانه طرغاي[١٣٧]، الذي توفي ٧٤٤ هـ/ ١٣٤٤ م[١٣٨].

وفي ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥ م، في ربيع الآخر، أصبح قماري الناصري نائباً لطرابلس[١٣٩]، ثم قبض عليه في ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٦ م في ذي الحجة وولي طرابلس بيدمر البدري[١٤٠]، الذي نقل في شعبان ٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦ م إلى حلب من طرابلس[١٤١]. ثم عيّن اقسنقر نائباً على طرابلس وقتل في ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م فيمن قتل من النواب على يد السلطان الملك المظفر أمير حاج ابن الملك الناصر بن قلاوون[١٤٢]، أي الملك المظفر زين الدين حاجي (٧٤٧ ـ ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٦ ـ ١٣٤٧ م).

هذه العينات من نصوص أبي الفداء، تطرح مسألة منهجية مهمة، يغفلها الباحثون في التاريخ الإسلامي، ألا وهي دراسة المصطلحات وتحرّي تطورها عبر النصوص. فالكلام الشائع لا يجوز، كما الشيوع السائد في دراسة الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والإدارية، بحيث تبدو هذه الأوضاع جامدة لا تتحرّك أمر لم يعد جائزاً أيضاً. ولعلّ تطور المصطلحات في المصدر الواحد وفي المصادر المتنوعة، يتطلب دراسة على حدة، سنفتح نافذة عليها في هذه الأسطر القليلة، لنرى الأرضية التي تتحكم في دراسة نصوص القرون الوسطى، إذ لم تؤخذ الأمور بالتسرع وتوضع في باب العموميات.

هذا الإشكال في النصوص، بالاستناد إلى أبي الفداء، وقد اخترناه كمؤرخ رافق عملية فتح طرابلس، وكأمير مسؤول عن منطقة حماه المجاورة لطرابلس وكمعاصر لبداية التاريخ المملوكي، قد نجد حلاً له في كلام المؤرخ بيبرس المنصوري حيث يروي الآتي: «وفيها (٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤ م) نقل المنتقولون ووشي المتخرصون إلى زين الدين كتبغا أن الأمير عز الدين أيبك الخزندار، وهو يوميذ نايب السلطنة بحصن الأكراد والفتوحات قد عزم على التوجّه إلى سيّس، فأرسل في إحضاره، فأحضر محتاطاً عليه وعزل عزلاً مزعجاً، ورتّب مكانه الأمير عز الدين أيبك الموصلي، فاستقر بطرابلس إلى أن مات ثم حددت طرابلس (لعلها جدّدت) وجعلت دار الإقامة ومقر النيابة إلى يومنا هذا...»[١٤٣].

واستناداً إلى هذا النص، فطرابلس لم تصبح مركزاً لنيابة السلطنة إلا في عام ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤ م، على عهد السلطان زين الدين كتبغا (٦٩٤ ـ ٦٩٦ هـ/ ١٢٩٤ ـ ١٢٩٦ م) وعلى عهد نائبه عز الدين أيبك الموصلي.

إذاً، فهي لم تصبح مركزاً للسلطنة على عهد السلطان المنصور قلاوون. ولكن، هذا لا يحلّ إشكال كنية النيابة الجديدة، وهذا واضح في نصوص أبي الفداء، فهي لربما لم تحمل اسم «نيابة طرابلس» إلا في عام ١٣٣٣ م.

ش ـ مشاركة عسكر طرابلس في افتتاح عكا

وباستتباب الأمور للمماليك في طرابلس ونيابتها، أضحى ممكنا مشاركة عسكرها في إنجاز افتتاح ما تبقى من معاقل الصليبيين، خاصة عكا وارواد.

ففي رابع ربيع الآخر عام ٦٩٠ هـ/ ١٢٩١ م، نازل السلطان الأشرف خليل (١٢٩٠ ـ ١٢٩٣ م) عكا.

وكان عسكر طرابلس وحصن الأكراد وقلعة عكار بقيادة الأمير سيف الدين بلبان الطباخي، من جملة العساكر التي اتصلت بجيش السلطان. وقد تمّ الفتح نهار الجمعة ١٧ جمادى الآخرة. وبانهيار هذا المعقل الهام، استسلمت صور

وصيدا، فاستوثق الساحل، كما يقول ابن كثير، للمسلمين، وتنظف من «الكافرين»[١٤٤].

ثم أرسل السلطان الأمير سنجر الشجاعي، فأكمل الفتوح وسيطر على بيروت في أواخر رجب، واستسلمت عتلية في مستهل شعبان وانطرطوس في ٥ شعبان وجبيل، ولم يبق بالسواحل معقل للفرنج إلا وبأيدي المسلمين[١٤٥]. وكان عسكر طرابلس بقيادة سيف الدين بلبان الطباخي، نايب السلطنة بالفتوحات ومعه عساكر الحصون وطرابلس[١٤٦].

وقد يكون من المفيد، دراسة الذهنيات التي رافقت عملية الفتح، عند مؤرخي الطرفين المتصارعين. ونلمّح إلى ما ذكره عبد الله اليافعي، بعد قرن على فتح الساحل، إذ يقول: فتح الأشرف عكا، ثم افتتحت صيدا وبيروت وعتليت «وخلا الساحل من عبّاد الصليب»[١٤٧].

ت ـ فتح أرواد واكتمال الفتوحات في نيابة طرابلس

وفي محرّم عام ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢ م فتحت جزيرة أرواد بالقرب من انطرسوس بعد حصارها برّاً بجيوش طرابلس، على عهد نائب طرابلس سيف الدين اسندمر، وبحراً بالمراكب من الديار المصرية. وبسقوطها بيد الفاتحين قتل كلّ من كان بها من أهلها ألفين تقريباً وأسر خمسماية. وكان فتح أرواد من تمام فتح السواحل[١٤٨].

وبالفعل، كان فتح أرواد إتماماً للطرد النهائي للوجود الصليبي من المشرق، كوجود بشري، ولكنه لم ينه وجود الذين تعاملوا مع الصليبيين وآزروهم أحياناً من غلاة الشيعة ومن النصارى، وعلى رأس هؤلاء بعض الإسماعيلية والنصيرية والموارنة. لذلك كان لا بدّ من الاقتصاص منهم من جهة، ومنع تحوّلهم إلى مواطىء قدم، في أي احتمال لعودة الفرنجة إلى المشرق مجدداً. ولما كان غلاة الشيعة، في نظر منظّري وحدة الأمة الإسلامية، وعلى رأسهم الحنابلة، أشد خطراً على الإسلام، من النصارى، لأنهم جزء من

جسم الأمة الإسلامية، كان لا بدّ من قمعهم والقضاء عليهم بأي ثمن كان. فكانت الحملات الشهيرة التي عرفت باسم حملات كسروان.

ثالثاً: الحملات المملوكية على كسروان وعلى الموارنة في مطلع عهد المماليك وأثرها على جغرافية تواجد الطوائف

كانت كسروان في القرون الوسطى تشمل ما يعرف حالياً بالمتن وكسروان[١٤٩]، وكان جزء كبير من كسروان الحالي، عند جسر المعاملتين صعوداً تابعاً لنيابة طرابلس، وهو الذي تعرّض أساساً لحملات المماليك، ولذلك عرف باسم فتوح كسروان نسبة لهذه الفتوحات المملوكية التي طالت هذه المنطقة والمناطق الأخرى حيث يوجد الموارنة.

فعشية رحيل الصليبيين، خضعت المناطق الجبلية في نيابة طرابلس، قبيل وبعيد فتح السواحل، لسلسلة من الحملات العسكرية، شارك في بعضها، خاصة في الحملة الأخيرة والحاسمة، جنود طرابلس، كانت الغاية منها، كما سنرى، تأديب الطوائف المناهضة للماليك السنّة، أي الموارنة «وغلاة» الشيعة.

وقد ألهبت هذه الحملات، الأقلام سابقاً ولاحقاً، وكانت مداراً لتحليلات وتأويلات، ترتكز في غالبيتها على منطلقات طائفية ـ سياسية، حاول من مدة وجيزة، د. أحمد بيضون، مقاربتها بنقد للتاريخ الطائفي الايديولوجي عند المؤرخين المعاصرين من دون الاستناد إلى كافة نصوص هذه الحملات، مركزاً فقط على ثلاث منها[١٥٠].

ونحن، إذ نحاول وضع الأمور في عقالها، سننطلق من النّص، مما تمكنّا من جمعه من نصوص، بعضها لم يستعمل ولم يكشف عنه من قبل كما اعتمدنا على ذلك دائماً في هذه الدراسة، علّنا نوضّح جوانب من الموضوع بالتحليل والاستنتاج.

أ ـ مصادر المعلومات:

هذه الحملات كانت محاطة بالغموض واللبس بشكل دائم. فالمؤرخون، سواء أكانوا من المصادر الإسلامية القديمة أو من المحدثين (مستشرقين ولبنانيين وغيرهم)، مختلفون في عدد هذه الحملات وفي تواريخها.

وقد أثار هذا الموضوع لأول مرة المستشرق «هنري لاوست» في عام ١٩٤٢[١٥١]. والموضوع لا يزال حتى اليوم يثير فضول المؤرخين الذين يختلفون حول هوية الذين كانوا هدفاً للحملات.

هذا الغموض، في صورة الحملات المملوكية على جبال نيابة طرابلس، مردّه إلى نوعية المصادر التي استقى منها الباحثون معلوماتهم.

في طليعة هذه المصادر نجد فتاوى ورسائل، شيخ الإسلام الحنبلي، الإمام أحمد ابن تيمية (ت ١٣٢٨ م) الذي أطلق فتوى تدعو للفتك بالنصيرية والدروز لأن قتالهم أولى من قتال الأرمن: «لأنهم عدوّ في دار الإسلام وشرّ بقائهم أضرّ على حدّ قول القلقشندي[١٥٢].

وكان ابن تيمية قد أرسل عدة رسائل توضح موقفه من الحملات، نقتطف منها رسالتين أرسلهما للسلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٣ ـ ٦٩٤ هـ، ٦٩٨ ـ ٧٠٨ هـ، ٧٠٩ ـ ٧٤١ هـ/ ١٢٩٣-١٢٩٤ م، ١٢٩٩ ـ ١٣٠٩ م، ١٣١٠ ـ ١٣٤١ م).

١ = رسائل ابن تيمية:

فقد جاء في الرسالة الأولى:

«تمام هذا الفتح وبركته تقدم مراسم السلطان لحسم مادة أهل الفساد، وإقامة الشريعة في البلاد، فإن هؤلاء القوم لهم من المشايخ والأخوان في قرى كثيرة من يقتدون بهم... فإذا أمسك رؤوسهم الذي يضلونهم، مثل بني العود، زال بذلك من الشر ما لا يعلمه إلا الله.

ويتقدم إلى قراهم. وهي قرى متعددة بأعمال دمشق، وصفد، وطرابلس، وحماة، وحمص وحلب. بأن يقام فيهم شرائع الإسلام والجمعة والجماعة وقراءة القرآن، ويكون لهم خطباء ومؤذنون كسائر قرى المسلمين.

وفي هؤلاء خلق كثر لا يقرون بصلاة، ولا صيام، ولا حج ولا عمرة، ولا يحرِّمون الميتة، والدم ولحم الخنزير، ولا يؤمنون بالجنة والنار. من جنس الإسماعيلية، والنصيرية، والباطنية، وهم أكفر من اليهود والنصارى بإجماع المسلمين...»[١٥٣].

وتقول الرسالة الثانية:

«... إن السلطان حصل للأمة... ما هو شبيهه بما كان يجري في أيام الخلفاء الراشدين وما كان يقصده أكابر الأئمة العادلين: من جهاد أعداء الله... وهم صنفان:

١ - ... التتار ونجدهم في كل خارج عن شرائع الإسلام وأن تمسك بالشهادتين

٢ - أهل البدع المارقون، وذوو الضلال المنافقون، الخارجون عن السنة والجماعة، المفارقون للشرعة والطاعة، مثل هؤلاء الذين فروا بأمر السلطان من أهل الجبل والجرد والكسروان... وذلك أن هؤلاء وجنسهم من أكابر المفسدين في أمر الدنيا والدين. فإن اعتقادهم: أن أبا بكر وعمر وعثمان، وأهل بدر، وبيعة الرضوان وجمهور المهاجرين والأنصار، والتابعين لهم بإحسان، وأئمة الإسلام وعبادهم، وملوك المسلمين وأجنادهم وعوام المسلمين وأفرادهم. كل هؤلاء عددهم كفار مرتدون، أكفر من اليهود والنصارى... ولهذا يقدمون الفرنج والتتار على أهل القرآن والإيمان.

ولهذا لما قدم التتار إلى البلاد، وفعلوا بعسكر المسلمين ما لا يحصى من الفساد وأرسلوا إلى أهل قبرص فملكوا بعض السواحل، وحملوا راية الصليب،

وحملوا إلى قبرص من قبل المسلمين وسلاحهم وأسراهم ما لا يحصى عدده إلا الله، وأقام سوقهم بالساحل عشرين يوماً يبيعون فيه المسلمين والخيل والسلاح على أهل قبرص، وفرحوا بمجيء التتار، هم وسائر أهل هذا المذهب الملعون، مثل أهل جزين وما حواليها. وجبل عامل ونواحيه.

ولما خرجت العساكر الإسلامية من الديار المصرية، ظهر فيهم من الخزى والنكال ما عرفه الناس منهم... هذا هو المذهب الذي تلقنه لهم أئمتهم. مثل بني العود، فإنهم شيوخ أهل هذا الجبل. وهو الذين كانوا يأمرونهم بقتال المسلمين ويفتونهم بهذه الأمور... وقد حصل بأيدي المسلمين طائفة من كتبهم تصنيف ابن العود... وهم اعترفوا لنا بأنهم الذين علموهم وأمروهم ولكنهم مع هذا يظهرون التقية والنفاق. ولقد كان جيرانهم من أهل البقاع وغيرها معهم في أمر لا يضبط شره، كل ليلة تنزل عليهم منهم طائفة،... كانوا في قطع الطرقات وإخافة سكان البيوتات على أقبح سيرة عرفت من أهل الجنايات يرد إليهم النصارى من أهل قبرص فيضيفونهم سلاح المسلمين... فأعان الله ويسر بحسن نية السلطان وهمته، في إقامة شرائع الإسلام، وعنايته بجهاد المارقين أن غزوا غزوة شرعية... وهؤلاء القوم كانوا أقل صلاة وصياماً. ولم نجد في جبلهم مصحفاً ولا فيهم قارئاً للقرآن... فإذا علي بن أبي طالب قد أباح لعسكره أن ينهبوا ما في عسكر الخوارج مع أنه قتلهم جميعهم، كان هؤلاء أحق بأخذ أقوالهم... وقطعت أشجارهم: لأن النبي لما حاصر بني النضير قطع أصحابه نخلهم وحرقوه... وقد اتفق العلماء على جواز قطع الشجر، وتخريب العامر... فإن القوم لم يحضروا كلهم من الأماكن التي اختفوا فيها، وايسوا من المقام في الجبل إلا حين قطعت الأشجار. وإلا كانوا يختفون حيث لا يمكن العلم بهم، وما أمكن أن يسكن الجبل غيرهم، لأن التركمان إنما قصدهم الرعي، وقد صار لهم مرعى، وسائر الفلاحين لا يتركون عمارة أرضهم ويجيئون إليه...»[١٥٤].

وقيمة كتابات وفتاوى ابن تيمية ترجع إلى أن ذلك العالم السنّي، المهتم

بوحدة الأمة الإسلامية والعامل لها ولو اقتضى ذلك استعمال العنف، لعب دوراً كبيراً في تلك الحملات. حتى أنه ذهب إلى حدّ المشاركة فيها شخصياً[١٥٥]، كما سنرى ذلك في نصوص ابن كثير التي تلي.

وفي رأي المستشرق لاوست يمكن اعتبار «البداية والنهاية» لابن كثير، القريب من تلك الأحداث، في طليعة المصادر الواجب اعتمادها، لا بل هو المصدر الأول والأساس. ثم تأتي بعد ذلك مصادر أخرى كأبي الفداء ومختصر كتابه عند ابن الوردي والمقريزي.

كما يثير انتباهنا مصدر آخر متأخر قرناً من الزمن عن الأحداث، ألا وهو تاريخ بيروت لصالح بن يحيى لأنه يحمل إلينا معلومات إضافية استقاها من مصادر إسلامية ضائعة أو يصعب الوصول إليها ومن محفوظات عائلته البحترية ـ التنوخية التي شاركت في تلك الحملات[١٥٦]. ومن المصادر المهمة التي أغفلها الذين درسوا هذه الحملات ومنهم «هنري لاوست» برغم من أنها معاصرة لها: اليونيني وابن أيبك الدوادري والمؤرخ المجهول والذهبي والنويري والجزري وابن الفرات وابن قاضي شهبة والعيني وغيرهم.

٢ = رواية اليونيني:

٦٩٩ هـ. «وتوجه نائب السلطنة المقرّ العالي جمال الدين أقوش الأفرم بعسكر دمشق في العشرين من شوال يوم الجمعة، وانضاف معهم جمع من الفلاحين ورجالة القرى، وتوجّه وهم معه بأجمعهم إلى جبل كسروان والدرزية لغزوهم وقتالهم لما كانوا أجرموه من أذى الجيش، وأخذ عددهم، وقتل بعضهم، والتعرض لهم. وفي يوم الخميس ثاني ذي القعدة، كان أوله الأربعاء قُهر الجبليون الذين توجه عسكر الشام إليهم، ودخلوا في الطاعة قسراً، وقُرّر عليهم مبلغ كثير من المال، والتزموا بردّ جميع ما أخذوه لعسكر المسلمين، واقتطعت أراضيهم وبلادهم جزاء بما عاملوه لعساكر المسلمين...»[١٥٧].

٧٠٥ هـ. «وتوجه الأمير جمال الدين نائب السلطنة بدمشق بمن تأخر (معه من) العساكر الشامية إلى جبل كسروان (والجرديين لاستئصال) شأفتهم، وكان قد سافر قبله العساكر المنصورة طائفة بعد طائفة، وتقدمة بعد تقدمة، وكان أيضاً قد تقدّمهم الرجالة من جميع البلاد، واجتمع عالم لا يحصى عددهم من العساكر والرجال، وكان سفره من دمشق يوم الاثنين الثاني من شهر الله المحرّم، وسافر في تجمل عظيم شبه الملوك بزردخاناه وحجّارين ونقابين، وذكروا أنه قد تكمل (رجاله) جميع البلاد فوق خمسين ألف راجل غير العساكر، ... ونودي بدمشق يوم الأربعاء في الأجناد والرجالة من تخلف شنق»[١٥٨].

«وفي رابع عشر صفر سافر نائب السلطنة الأمير جمال الدين آقوش الأفرم والعساكر المنصورة من جبال الكسروان والجرديين إلى دمشق بعد أن نصرهم الله تعالى على عدوّهم، واحتووا على جبالهم، واخربوا بناءها، وقطعوا كرومها ووطئوا أرضاً لم يكن أهلها يظنون أن أحداً من خلق الله تعالى يصل إليها، وأعان الله سبحانه وتعالى عليهم، وبدّد شملهم، وتمزقوا كل ممزق...»[١٥٩].

«... وفي يوم الإثنين ثامن عشر جمادى الأولى امرّوا جماعة دمشق، وأقطعوهم جبال الجرديين والكسروانيين وهم: الأمير علاء الدين بن معبد البعلبكي، وسيف الدين بكتمر، مملوك بدر الدين بكتاش استدار الملك المنصور حسام الدين لاجين، وعز الدين خطاب، وركبوا بالخلع... ثم بعد ذلك توجهوا لأجل عمارة الجبال، وحفظ ميناء البحر من جهة بيروت وتلك النواحي...»[١٦٠].

٣ = رواية النويري[١٦١]

«٧٠٥ هـ ذكر توجه العساكر الإسلامية الشامية إلى بلاد كسروان وإبادة أكثرها وتمهيدها:

كان أهل جبال الكسروان قد كثروا وطغوا واشتدت شوكتهم وتطرقوا إلى

أذى العسكر المنصور عند انهزامه سنة ٦٩٩ هـ وتراخى الأمر وتمادى وحصل إغفال أمرهم فزاد طغيانهم واظهروا الخروج من الطاعة واغتروا بجبالهم المنيعة وجموعهم الكثيرة وانه لا يمكن الوصول إليهم فجهز إليهم الشريف زين الدين عدنان ثم توجه بعده في ذي الحجة سنة أربع وسبعماية الشيخ تقي الدين بن تيمية والأمير بهاء الدين قراقوش الظاهري وتحدّث معهم في الرجوع إلى الطاعة فما أجابوا إلى ذلك فعند ذلك رسم بتجريد العساكر إليهم من كل جهة ومملكة من الممالك الشامية وتوجه نايب السلطنة الأمير جمال الدين آقوش الأفرم من دمشق بساير الجيوش في يوم الأثنين ثاني المحرم وجمع جمعاً كثيراً من الرجال فيقال إنه اجتمع من الرجالة نحو خمسين ألفاً وتوجهوا إلى جبال الكسروانيين والجرديين وتوجه الأمير سيف الدين اسندمر بعكسر الفتوحات من الجهة التي تلي بلاد طرابلس وكان قد نسب إلى مباطنتهم فكتب إليه في ذلك فجرد العزم وأراد أن يفعل في هذا الأمر ما يمحو عنه أثر هذه الشناعة التي وقعت وطلع إلى جبال الكسروان من أصعب مسالكه واجتمعت عليهم العساكر فقتل منهم خلق كثير وتبدد شملهم وتمزقوا في البلاد واستخدم الأمير سيف الدين اسندمر جماعة منهم بطرابلس بجامكية وجراية من الأموال الديوانية وأسماهم رجال الكسروان وأقاموا على ذلك سنين وأقطع بعضهم أخبازاً من حلقة طرابلس وتفرق بقيتهم في البلاد واضمحل أمرهم وخمل ذكرهم وعاد نايب السلطنة إلى دمشق في رابع عشر صفر من السنة وأقطع جبال الكسروانيين والجرديين لجماعة من الأمراء التركمان وغيرهم منهم الأمير علاء الدين معبد البعلبكي وعز الدين خطاب وسيف الدين بكتمر الحسامي واعطوا الطبلخاناه وتوجهوا لعمارة اقطاعهم وحفظ مينا البحر من جهة بيروت».

وكان أبو الفداء، صاحب حماه، من بقايا الملوك الأيوبيين، من المصادر الأساسية المعاصرة لهذه الفترة، ومن الذين شاركوا في العديد من الحملات العسكرية خاصة إبّان فتح طرابلس وعكا، كما ساهم في الحملات ضد هجمات المغول، وهو يروي عن حملة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ م الآتي:

٤ = رواية أبو الفداء:

«وفيها (٧٠٥ هـ)، سار جمال الدين آقوش الأفرم بعسكر دمشق وغيره من عساكر الشام إلى جبال الظنينين وكانوا عصاة مارقين من الدين فأحاطت العساكر الإسلامية بتلك الجبال المنيعة وترجلوا عن خيولهم وصعدوا في تلك الجبال من كل الجهات وقتلوا وأسروا جميع من بها من النصيرية والظنينين وغيرهم من المارقين وطهرت تلك الجبال منهم وهي جبال شاهقة بين دمشق وطرابلس وأمنت الطرق بعد ذلك فإنهم كانوا يقطعون الطريق ويخطفون المسلمين ويبيعونهم للكفار»[١٦٢].

٥ = رواية إبن الوردي

أما ابن الوردي الذي يختصر أبا الفداء فيقول في أحداث ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥م:

«وفيها أحاطت عساكر الشام بجبال الظنينين المنيعة وكانوا عصاة مارقين وترجلوا عن الخيل وصعدوا في تلك الجبال من كل جانب وقتلوا وأسروا جميع من بها من النصيرية والظنينين وأمنت الطرق بعدهم وكانوا يتخطفون المسلمين ويبيعونهم من الكفّار وكان الذي أفتى بذلك ابن تيمية وتوجه مع العسكر...»[١٦٣].

٦ = رواية ابن ايبك الدواداري:

يذكر ابن ايبك الدواداري بخصوص عام ٦٩٩ هـ/ ١٣٠٠ م، أنه بعد انتصار غازان على المسلمين في موقعة الخرندار، هرب الناجون من درب التتار، وسار بعضهم إلى الساحل. ولم ينج منهم إلاّ من رافق سيف الدين بلبان الطباخي «فسلم من شرور الجبلية... وكان الجبلية والعربان على الناس أشدّ من التتار، حتى كان كأن لهم على الإسلام تار...»[١٦٤].

وبخصوص سنة ٦٩٩ هـ/ ١٣٠٠ م، يذكر: «وأما الأمير جمال الدين نايب

الشام فإنه توجه يوم الجمعة العشرين من شوّال بالعسكر الشامي وصحبته من الرجالة والفلاحين جمع كثير، وقصد جبل الكسروان والدرزية، فقتلهم قتلاً ذريعاً بسبب ما كانوا اعتمدوه في حق الجيوش الإسلامية حسبما تقدم من فعلهم الذميم، وكسرهم كسرة شنيعة، وذلك في ثاني شهر ذي القعدة. ودخلوا تحت الطاعة قسراً، وقرّر عليهم مال كثير، والتزموا بذلك وبجميع ما أخذوه من العساكر، واقطعت أراضيهم وبلادهم...»[١٦٥].

وبخصوص سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ م، يذكر: «وفيها خرج الأمير جمال الدين آقوش الأفرم نايب الشام المحروس من دمشق المحروسة وتوجه إلى جبل الكسروان، وتوجّه معه زردخاناه وحجارّين ونقّابين، وصحبته من الرجالة ما يزيد عن خمسين ألف راجل، ولم يزل يحصرهم ويبيدهم حتى أخلى منهم، وأراح الله تعالى من فسادهم العباد»[١٦٦].

٧ = رواية الجزري بنصها المترجم

691 expédition contre le Kisrawan:
L'émir Badr d. Baydari al-Mansuri se mit en route pour Baalbek, à la tête de la majeure partie des troupes égyptiennes, emmenant avec lui, contre émirs notables, l'émir Shams d. Qara Sunqur al-Mansuri, Shams d. Sunqur al-Ashqar, Badr d. Baktut al-Atabiki, Badr Baktut al-Alai, et d'autres encore. Ils se dirigèrent contre les montagnards du jurd et du Kisrawan, du côte de la côte, l'émir Rukn d. Tqsu, l'émir Izz d. Aybak al hamawi et d'autres encore, allèrent à leur rencontre, et ils firent leur jonction marchant contre la montagne. Mais Badr d. Baydari vit venir à lui des gens qui brisèrent son mordant, le firent revenir de la résolution qu'il avait formé contre eux, et ralentirent son élan. Des troupes étaient montées jusqu'à la montagne sans que le reste de l'armée les eût rejointes. Les montagnards s'en saisirent et ceux qui purent échapper revinrent en déroute, l'issue de l'affaire fut que l'on conclut un accord selon lequel on libérait de prison un certain nombre d'entre eux...»[١٦٧]

٨ = رواية المؤرخ المجهول[١٦٨] وهو من الشهود المعاصرين ومشارك في فتح عكا

في سنة ٦٩١ هـ «في شهر شعبان توجه الأمير بدر الدين بيدرا إلى جبال الكسروان وصحبته من الأمراء الأمير شمس الدين سنقر الأشقر والأمير شمس الدين قرا سنقر والأمير بدر الدين بكتوت العلائي والأمير بدر الدين الأتابكي والأمير ركن الدين طقصوا والأمير عز الدين ايبك الحموي. قال واما الأمير بدر الدين بيدرا انحل عزمه عنهم فحصل الفتور في أمرهم وتمكنوا من بعض العساكر في تلك الجبال الوعرة فنالوا منهم ما نالوا وعاد العسكر شبه المكسور وحصل لأهل الجبل الطمع والقوة فإنه أخلع على جماعة منهم وطلبوا محابيس لهم بدمشق أرباب جرايم عظيمة فاطلقهم لهم وحصل لهم من جميع المقاصد ما لم يكن في حسابهم وكلّ ذلك من الطمع وسوء التدبير فلما ان وصل إلى دمشق خرج السلطان إليه وتلقاه وأقبل عليه ثم بعد ذلك عتبه على ما حصل منه من التفريط فحمل على خاطره من ذلك فمرض وشنعوا عليه أنه مسقى وتصدّق السلطان عنه بجملة وأطلق كثيراً من المحابيس فرحاً بعافيته وتصدّق هو أيضاً من ماله بجملة كبيرة...».

في سنة ٦٩٩ «يوم الجمعة العشرين من شوال توجه الأمير جمال الدين آقوش الأفرم وصحبته الرجالة والفلاحين جمع كبير إلى جبل كسروان لغزوهم وقتالهم لما كانوا فعلوه في حق المسلمين وأخذ عددهم فعند ذلك دخلوا تحت الطاعة وقرر عليهم جملة مستكثرة فالتزموا به وحملوه واقتطعت بلادهم وأراضيهم ووصل الأمير جمال الدين إلى دمشق في يوم الأحد ثلث عشر ذي القعدة وخرجوا إليه أهل دمشق والتقوه ملتقى عظيماً... «ويقصد بما فعلوه أثناء هجوم قازان المغولي»[١٦٩].

٩ = رواية الذهبي

في سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ «سار عسكر دمشق والأفرم النائب لحرب

الجرديين فضايقوهم أياماً، وهم رافضة، اذوا الجيش في مكاتبة قازان، ثم صولحوا وفرقوا وخرجوا من أراضيهم. . .»[١٧٠].

١٠ = رواية ابن كثير:

«ثم دخلت سنة إحدى وتسعين وستماية (١٢٩١ م). . . وجهز السلطان طائفة من الجيش نحو جبل كسروان والجزر بسبب ممالأتهم للفرنج قديماً على المسلمين، وكان مقدم العساكر بندار وفي صحبته سنقر الأشقر، وقرا سنقر المنصوري، وجماعة آخرون من الأمراء الكبار، فلما أحاطوا بالجبل ولم يبق إلا دمار أهليه حملوا في الليل إلى بندار حملاً كثيراً ففتر في قضيتهم، ثم انصرف بالجيوش عنهم وعادوا إلى السلطان، فتلقاهم السلطان وترجل السلطان إلى الأمير بندار وهو نائبه على مصر، ثم ابن السلعوس نبه السلطان على فعل بندار فلامه وعنفه، فمرض من ذلك مرضاً شديداً أشفى به على الموت حتى قيل إنه مات، ثم عوفي فعمل ختمة عظيمة بجامع دمشق. . .»[١٧١].

ويقول في مكان آخر في تأريخه لعام ٦٩٩ هـ/ ١٣٠٠ م أي للحملة الثانية: «وفي يوم الجمعة العشرين منه (شوّال) ركب نائب السلطنة جمال الدين آقوش الأفرم في جيش دمشق إلى جبال الجرد وكسروان، وخرج الشيخ تقي الدين بن تيمية ومعه خلق كثير من المتطوعة والحوارنة لقتال أهل تلك الناحية، بسبب فساد نيتهم وعقائدهم وكفرهم وضلالهم، وما كانوا عاملوا به العساكر لما كسرهم التتر وهربوا حين اجتازوا ببلادهم، وثبوا عليهم ونهبوهم وأخذوا أسلحتهم وخيولهم، وقتلوا كثيراً منهم، فلما وصلوا إلى بلادهم جاء رؤساؤهم إلى الشيخ تقي الدين بن تيمية فاستتابهم وبين للكثير منهم الصواب وحصل بذلك خير كثير، وانتصار كبير على أولئك المفسدين، والتزموا بردّ ما كانوا أخذوه من أموال الجيش، وقرر عليهم أموالاً كثيرة يحملونها إلى بيت المال، واقطعت أراضيهم وضياعهم، ولم يكونوا قبل ذلك يدخلون في طاعة الجند ولا يلتزمون أحكام الملّة، ولا يدينون دين الحق، ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله.

وعاد نائب السلطنة يوم الأحد ثالث عشر ذي القعدة وتلقاه الناس بالشموع إلى طريق بعلبك وسط النهار»[١٧٢].

وفي مكان آخر، يقول ابن كثير في معرض روايته لأحداث ٧٠٤ هـ/ ١٣٠٥ م: «وفي مستهل ذي الحجة ركب الشيخ تقي الدين بن تيمية ومعه جماعة من أصحابه إلى جبل الجرد والكسروانيين ومعه نقيب الأشراف زين الدين بن عدنان فاستتابوا خلقاً منهم والزموهم بشرائع الإسلام ورجع مؤيداً منصوراً»[١٧٣].

وأخيراً، يروي هذا المصدر في أخباره عن سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ م، أي عن الحملة الثالثة: «وفي ثانيه (المحرّم) خرج نائب السلطنة بمن بقي من الجيوش الشامية، وقد كان تقدم بين يديه طائفة من الجيش مع ابن تيمية في ثاني المحرم، فساروا إلى بلاد الجرد والرفض والتيامنة فخرج نائب السلطنة الأفرم بنفسه بعد خروج الشيخ لغزوهم، فنصرهم الله عليهم وأبادوا خلقاً كثيراً منهم ومن فرقتهم الضالة، ووطئوا أراضي كثيرة من صنع بلادهم، وعاد نائب السلطنة إلى دمشق في صحبته الشيخ ابن تيمية والجيش، وقد حصل بسبب شهود الشيخ هذه الغزوة خير كثير، وإبّان الشيخ علماً وشجاعة في هذه الغزوة وقد امتلأت قلوب أعدائه حسداً له وغماً»[١٧٤].

١١ = رواية ابن الفرات:

«وفي شعبان (٦٩١ هـ/ ١٢٩٢ م)، الشهر المذكور أمر الملك الأشرف الأمير بدر الدين بيدرا نايب السلطنة بالديار المصرية أن يتوجه إلى جبال الكسروان فتوجه الأمير بدر الدين بيدرا بمعظم العساكر المصرية وصحبته من الأمراء الأكابر الأمير شمس الدين سنقر الأشقر والأمير شمس الدين قرا سنقر المنصوري والأمير بدر الدين بكتوت الأتابكي والأمير بدر الدين بكتوت العلائي وغيرهم وقصد جبال الكسروان وأتاهم من جهة الساحل الأمير ركن الدين بيبرس طقصوا والأمير عز الدين أيبك الحموي وغيرهما والتقوا بالجبل وحضر

إلى الأمير بدر الدين بيدرا من اثنى عزمه وكسر حدته فحصل الفتور في أمرهم حتى تمكنوا من بعض العسكر في تلك الأوعار ومضايق الجبال فنالوا منهم وعاد العسكر شبه المنهزم وطمع أهل تلك الجبال فيهم واضطرب العسكر اضطراباً شديداً فاضطر الأمير بدر الدين بيدرا إلى إطابة قلوب الكسروان والإحسان إليهم واخلع علىٰ جماعة من أكابرهم فاشتطوا في الطلب فأجابهم إلى ما التمسوه ومنه الأفراج عن جماعة منهم كانوا قد اعتقلوا بدمشق لذنوب وجرايم صدرت منهم. وحصل للكسروان من القتل والنهب والظفر ما لم يكن في حسابهم وحصل للأمراء والعسكر من الألم لذلك ما أوجب تصريح بعضهم بسوء تدبير الأمير بيدرا ونسبوه إلى أنه إنما أهمل أمرهم وفتر عن قتالهم حتى تمكنوا مما تمكّنوا منه لطمعه وانه تبرطل منهم وأخذ جملة كثيرة ولهج الناس بذلك وتوجه الأمير بدر الدين بيدرا بالعساكر إلى دمشق فتلقاه الملك الأشرف وأقبل عليه وترجل لترجله عند السلام عليه فلما خلا به أنكر عليه سوء اعتماده وتفريطه في العسكر فمرض لذلك حتى أشاع الناس أنه سقي ثم عوفي في العشر الأول من شهر رمضان...»[١٧٥].

ومن الروايات الإسلامية عن هذه الحملات، من منتصف القرن الخامس عشر، رواية المقريزي. ويقول المقريزي عن أخبار سنة ٦٩١ هـ/ ١٢٩٢ م، أي عن الحملة الأولى:

١٢ = رواية المقريزي:

«وفيه خرج الأمير بدر الدين بيدرا، نائب السلطنة بديار مصر، ومعه معظم العسكر إلى جبال كسروان، من جهة الساحل، فلقيهم أهل الجبال، وعاد بيدرا شبه المهزوم، واضطرب العسكر اضطراباً عظيماً، فطمع أهل الجبال فيهم. وتشوّش الأمراء من ذلك، وحقدوا على بيدرا، ونسبوه أنه أخذ منهم الرشوة. فلما عاد إلى دمشق تلقاه السلطان، وترجل له عند السلام عليه، وعاتبه سرّاً فيما كان منه، فمرض بيدرا حتى أشفى على الموت...»[١٧٦].

وفي أخبار ٦٩٩ هـ/ ١٣٠٠ م، أي الحملة الثانية، يورد المقريزي الآتي:

«وفي عشرين شوال، توجه الأمير آقش الأفرم من دمشق لغزو الدرزية أهل جبال كسروان. فإن ضررهم اشتد، ونال العسكر عند انهزامها من غازان إلى مصر منهم شدائد. ولقيه نائب صفد بعسكره، ونائب حماه ونائب حمص ونائب طرابلس بعساكرهم. فاستعدوا لقتالهم وامتنعوا بجبلهم، وهو صعب المرتقى، وصاروا في نحو اثني عشر ألف رام. فزحفت العساكر السلطانية عليهم، فلم تطقهم، وجرح كثير منهم، فافترقت العساكر عليهم من عدة جهات. وقاتلوهم ستة أيام قتالاً شديداً إلى الغاية، فلم يثبت أهل الجبال وانهزموا. وصعد العسكر الجبل بعدما قتل منهم وأسر خلقاً كثيراً، ووضع السيف فيهم، فألقوا السلاح ونادوا بالأمان، فكفوا عن قتالهم، واستدعوا مشايخهم وألزموهم بإحضار جميع ما أخذ من العسكر وقت الهزيمة. فأحضروا من السلاح والقماش شيئاً كثيراً، وحلفوا أنهم لم يخفوا شيئاً، فقرر عليهم الأمير آقش الأفرم مبلغ ماية ألف درهم جبوها، وأخذ عدة من مشايخهم وأكابرهم. وعاد إلى دمشق يوم الأحد ثالث ذي القعدة...»[١٧٧].

وفي أخبار سنة ٧٠٤: «توجه شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية في ذي الحجة من دمشق ومعه الأمير بهاء الدين قراقوش المنصوري، إلى أهل جبل كسروان يدعوهم إلى الطاعة فلم يجيبوا، فجمعت العساكر لقتالهم»[١٧٨].

وبالنسبة للحملة الثالثة التي جرت في سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥م، يقول:

«سار الأمير جمال الدين آقش الأفرم.. من دمشق في عساكرها لقتال أهل جبال كسروان، ونادى بالمدينة من تأخر من الأجناد والرجالة شنق، فاجتمع له نحو خمسين ألف راجل وزحف بهم لمهاجمة أهل تلك الجبال، ونازلهم، وخرّب ضياعهم، وقطع كرومهم، ومزقهم بعدما قاتلهم أحد عشر يوماً، قتل فيها الملك الأوحد شادي.. وأربعة من الجند، وملك الجبل عنوة، ووضع فيهم السيف، وأسر ستمائة رجل، وغنمت العساكر منهم مالا عظيماً. وعاد إلى دمشق في رابع عشر صفر..

وفيها اقطع السلطان في جمادى الآخرة جبال كسروان بعد فتحها للأمير علاء الدين ابن معبد البعلبكي، وسيف الدين بكتمر عتيق بكتاش الفخري، وحسام الدين لاجين، وعز الدين خطاب العراقي، فركبوا بالشربوش، وخرجوا إليها، فزرعها لهم الجبلية. ورفعت أيدي الرفضة عنها...»[179].

١٣ = رواية ابن قاضي شهبة[180]

«في أول سنة خمس: توجه نائب الشام الأفرم ليغزوا جبال الكسروانيين وقد اجتمع معه نحو من خمسين ألف. فاجتمعوا على بلادهم وأخربوها وقطعوا كرومها، ووطىء العسكر أرضاً لم يكن أهلها يظنون أحداً يصل إليها، وتبدد شملهم وتمزقوا كل ممزق، وهذه الجبال شامخة بين دمشق وطرابلس، وأهلها يكثرون الأذى، ويأسرون المسلمين ويبيعونهم من الفرنج، ولما مرّ بهم العسكر سنة ٩٩ حصل لهم منهم أذى زائد. فبقي في نفس نائب الشام منهم إلى أن أمكنه الله تعالى منهم، واقطعت تلك البلاد لأمراء...».

١٤ = رواية العيني

سنة ٦٩٩ هـ/ واتفق نائب طرابلس مع نائب حماه أن يركب كل منهما بعسكره إلى جبل كسروان، ثم رسم بتجهيز عسكر الشام وعسكر صفد أيضاً مع هؤلاء، فاجتمعت العساكر وجاؤوا إلى جبل كسروان ووجدوا أهله كلهم مستعدين للقتال، وكان هذا الجبل حصيناً قوياً لا يمكن صعود الفرس إليه إلاّ بعد مشقة كبيرة مع عدم مانع منه، والراجل أيضاً لا يمكن صعوده إلاّ إذا كان مخفاً، وكان أهله من أعظم غلاة الرافضة والزنادقة، وحصل لهم في هذه السنة من الأموال من جهة العسكر لما انهزموا ما لم يحصل لأحد قبلهم، فإنهم كانوا يأخذون الأمير بطلبه عندما يتوسط الجبل قبضاً باليد، ولم يكن أحد يقدر أن يمانع عن نفسه، فإذا تعسر عليهم أحد منهم ارموا عليه حجراً يقتله أو يهشمه، وذكر إنهم كانوا في هذا الجبل نحو اثني عشر ألف رجل كلهم يرمون بقسي قوية، ولما نزلت الأمراء عليهم رتبوا أمرهم، وأصبحوا في الزحف إليهم من

كل جانب، ولم يقدروا على الثبات معهم إلى الظهر حتى رجعوا وتأخروا وخرجت من العسكر جماعة كثيرة، فلما عادوا إلى الوطاق استشاروا في ما بينهم، وقالوا القتال معهم صعب، والرجوع عنهم أصعب، ثم اتفقوا أن يكون الأمير سيف الدين اسندمر نائب طرابلس بعسكره ومضافيه من ناحية من الجبل، وأن يكون الأمير زين الدين كتبغا نائب حماه ونائب حمص معه من ناحية أخرى، وأن يكون سيف الدين بهادر آص، وكجك من ناحية أخرى، وأن يكون الأمير سيف الدين قطلوبك ـ الذي كان نائب طرابلس وعزل ـ من ناحية أخرى، وأن يكون نائب الشام من ناحية أخرى، واتفقوا أن تكون المواظبة على الزحف ستة أيام. وأهل الجبل أيضاً قد تعرفوا على نواحي الجبل وجعلوا جانباً من الجبل للنساء والصبيان يرمون الأحجار.

ولما ركبوا في ذلك اليوم وزحفوا ترجل الأمير أسندمر الكرجي، ثم أرسل إلى الأمراء وأخبرهم أنه ترجل وليترجل الأمراء أيضاً، فترجلوا كلهم في ذلك اليوم، وكان أول من صعد قدام العسكر اسندمر المذكور وكان شجاعاً مقداماً، ولما رأى أهل الجبل هؤلاء قد ترجلوا وقع في قلوبهم الرعب حتى ذكر عن بعضهم أنه قال: كنت أرمي علي قوس أربعين رطلاً بالدمشقي، وفي هذا اليوم لحقتني رعدة في يدي ولم أقدر على الرمي، فأوقع الله فيهم الذلة والرعب وانهزموا، وقتلوا منهم جماعة كثيرة، فلما رأوا ذلك أرموا أسلحتهم وطلبوا الأمان، فكفوا عنهم القتل وأسروا منهم جماعة كثيرة ثم حضرت مشايخ الجبل وأكابرهم والتزموا أن يحضروا جميع ما أخذوه من العسكر ولا يخلون عندهم شيئاً يساوي درهماً ولا يخفونه، فرضى العسكر بذلك، وأقاموا هناك إلى أن أحضروا جميع ما أخذوه من القماش والسلاح والعدد من السيوف والرماح والقرقلات وغير ذلك، ثم حلفوهم على اعتقادهم إنهم لا يخفون شيئاً، وبعد ذلك قرروا عليهم مائتي ألف درهم، وأخذوا جماعة من مشايخهم وأكابرهم رهائن وأصحبوهم معهم إلى دمشق إلى أن يحضروا بالمال الذي قرر عليهم، ثم كتبوا للسلطان والأمراء بذلك[181].

٧٠٥ هـ ذكر قضية جبال الكسروان:

قال ابن كثير: وفيها توجهت العساكر الشامية إلى جبال الكسروان، وكان أهلها قد طغوا واشتدت أذيتهم، وتطرقوا إلى أذى العسكر عند انهزامه في سنة تسع وتسعين وستماية، وتراخى الأمر وحصل الإغفال. فزاد طغيانهم وخرجوا عن الطاعة، فتوجه إليهم الشريف زين الدين بن عدنان، ثم توجه بعده تقي الدين بن تيمية، وقراقوش الظاهري، ووعظوهم فلم يفد فيهم، فعند ذلك رسم بتجريد العساكر إليهم من كل مملكة من الممالك الشامية، فتوجه آقوش الأفرم من دمشق يوم الاثنين ثاني المحرم بالعساكر الشامية وصحبته من الرجالة نحو خمسين ألفاً على ما قيل، وتوجهوا إلى جبال الكسروانيين والجرديين وطلع إليهم سيف الدين اسندمر النائب بطرابلس من أصعب المسالك واجتمعت عليهم العساكر من الرجال والتراكمين الأبطال، فأبادوهم قتلاً وتشتيتاً في البلاد، وسبيت نساؤهم، وبيعت أولادهم، واستخدم اسندمر المذكور منهم جماعة بطرابلس، وانقطع أثرهم من الجبال، وعاد العسكر إلى دمشق، وقتل في هذه الوقعة الأوحد ابن الملك الزاهر، أحد أمراء دمشق، وعاد الناس إلى دمشق في رابع صفر»[١٨٢].

روايات محلية كثيرة تخبر عن هذه الحملات. منها ما جاء عند صالح بن يحيى[١٨٣]، وابن أسباط[١٨٤]، وابن القلاعي[١٨٥] والدويهي[١٨٦].

١٥ = رواية صالح بن يحيى:

«قال النويري لما حضر السلطان الملك الأشرف خليل بن المنصور إلى الشام سنة أحد وتسعين وستماية وافتتح قلعة الروم[١٨٧] وهي ثاني حضوره بعد فتوح السواحل قال ذكر توجه الأمير بدر الدين بيدرا[١٨٨] نايب السلطنة بمصر وبعض العساكر إلى جبال كسروان واضطراب العساكر في شهر شعبان سنة أحد وتسعين وستماية توجه الأمير بيدرا بمعظم العساكر المصرية وصحبه ومن الأمراء الأكابر شمس الدين سنقر الأشقر[١٨٩] والأمير قرا سنقر المنصوري[١٩٠] والأمير

بدر الدين بكتوت الأتابكي والأمير بدر الدين بكتوت العلاي[١٩١] وغيرهم وقصدوا جبال كسروان وأتاهم من جهة الساحل ركن الدين بيبرس طقصوا[١٩٢] والأمير عز الدين أيبك الحموي[١٩٣] وغيرهما والتقوا بالجبل وحضر إلى الأمير بيدرا من أثنى عزمه وكسر حدته فحصل الفتور في أمرهم حتى تمكنوا من بعض العسكر في تلك الأوعار ومضايق الجبال فنالوا منهم وعاد العسكر شبه المكسور المنهزم وطمع أهل تلك الجبال فاضطر الأمير بيدرا إلى إطابة قلوبهم والأحسان إليهم وخلع على جماعة من أكابرهم فاشتطوا في الطلب فأجابهم إلى ما التمسوه من الأفراج عن جماعة منهم كانوا قد اعتقلوا بدمشق لذنوب وجرايم صدرت منهم وحصل للكسروانيين من القتل والنهاب والطفر ما لم يكن في حسابهم وحصل للأمراء والعسكر من الألم ما أوجب تصريح بعضهم بسوء تدبير الأمير بيدرا ونسبوه إلى أنه إنما أهمل أمرهم وفتر عن قتالهم حتى تمكنوا مما تمكنوا منه لطمعه أنه تبرطل منهم وأخذ منهم جملة كثيرة واحج الناس بذلك وتوجه الأمير بيدرا بالعساكر إلى دمشق فتلقاه السلطان وأقبل عليه وترجل لترجله عند السلام عليه. فلما أنكر عليه سوء اعتماده وتفرطه في العسكر فمرض لذلك حتى شنع الناس أنه سقي ثم عوفي في العشر الأول من رمضان فتصدق السلطان بجملة كثيرة شكراً لله على عافيته وأطلق جماعة كثيرة ممن كان في سجون وتصدق هو أيضاً ونزل عن كثير مما كان اغتصبه من أملاك الناس وجمع العلماء والقضاة والقرا والمشايخ في العاشر من رمضان بالجامع بدمشق لقراءة ختمة وأشعل الجامع في هذه الليلة كما يشعل في نصف شعبان.

فصل والذي تكلم عند السلطان أن بيدرا ارتشا من الكسروانيين

بيبرس طقصوا فسرها بيدرا في نفسه وتربص له فلما قبض السلطان على لاجين[١٩٤] في عيد الفطر من السنة المذكورة خاطب بيدرا السلطان في القبض على بيبرس طقصوا فقبض مع لاجين لأنه كان قد تزوج بنته قال النويري في العشر الآخر من شعبان سنة ثمان وتسعين وستماية وصل إلى بيروت مراكب كثيرة وبطس للفرنج فيها جماعة كثيرة من المقاتلة يقال إن البطس كانت ثلاثين

بطسة في كل بطسة منها نحو سبعماية وقصدوا أن يطلعوا من مراكبهم إلى البر ويحصل غارتهم على بلاد الساحل فلما قربوا من البر أرسل الله عليهم ريحاً مختلفة فغرقت بعض هذه السفن وتكسر بعضها ورجع من سلم منهم على أسواء حال وكفى الله شرهم ثم قال وحكي عن الريس ببيروت أنه قال والله لي خمسين سنة لازمٌ هذا البحر فما رأيت مثل هذه الريح التي جرت على هذه المراكب وليست في الرياح المعروفة عندنا ومما نقلناه عن النويري والصلاح الكتبي[195] في فتوح كسروان في حوادث سنة خمس وسبعماية قالا في ذكر توجه العساكر الشامية إلى جبال كسروان وإبادة أهلها وتمهيدها وهي النوبة الثانية في أيام السلطان الملك الناصر محمد بن المنصور[196] قالا كان أهل كسروان قد كثروا وطغوا واشتدت شوكتهم وامتدوا إلى أذى العسكر عند انهزامه من التتر في سنة تسع وتسعين وستماية وتراخى الأمر عنهم وتمادى وحصل إغفال أمرهم فزاد طغيانهم وأظهروا الخروج عن الطاعة واعتزلوا بجبالهم المنيعة وجموعهم الكثيرة وأنه لا يمكن الوصول إليهم وفي ذي الحجة سنة أربع وسبعماية جهز إليهم جمال الدين اقش الأفرم[197] نايب الشام زين الدين عدنان[198] ثم توجه بعده تقي الدين[199] وقراقوش[200] وتحدثا معهم في الرجوع إلى الطاعة فما أجابوا إلى ذلك فعند ذلك رسم بتجريد العساكر إليهم من كل جهة وكل مملكة من الممالك الشامية وتوجه اقش الأفرم من دمشق بساير الجيوش في يوم الاثنين ثاني المحرم سنة خمس وسبعماية وجمع جمعاً كثيراً من الرجالة نحو خمسين ألفاً وتوجهوا إلى جبال الكسروانيين والجرديين وتوجه سيف الدين اسندمر نايب طرابلس[201] وشمس الدين سنقرجاه المنصوري نايب صفد[202] وطلع اسندمر المذكور من جهة طرابلس وكان قد نسب إلى مباطنتهم فجرد العزم وأراد أن يفعل في هذا الأمر ما يمحوا عنه هذه الشناعة التي وقعت وطلع إلى جبل كسروان من أصعب مسالكه واجتمعت عليهم العساكر واحتوت على جبالهم ووطت أرضاً لم تكن أهلها يظنون أن أحداً يطأها وقطعت كرومهم وأخربت بيوتهم وقتل منهم خلق كثير وتمزقوا في البلاد واستخدم اسندمر جماعة منهم بطرابلس بجامكية وجرابة من الأموال الديوانية فأقاموا على ذلك سنين وأقطع

بعضهم أخباز من حلقه طرابلس واختفا بعضهم في البلاد واضمحل أمرهم وخمل ذكرهم وعاد نايب الشام إلى دمشق بالعساكر في رابع شهر صفر من السنة المذكورة وجعل الناظر في بلاد بعلبك وجبال الكسروانية بهاء الدين قراقوش فاخلا ما كان تأخر بجبال كسروان وقتل من أعيانهم جماعة ثم أعطوا أماناً لمن استقر في غير كسروان ثم أقطع لعلاء الدين بن معبد البعلبكي[203] وعز الدين خطاب[204] وسيف الدين بكتمر الحسامي[205] وابن صبح[206]. وفي سنة ست وسبعماية أبطلوا أقطاع المذكورين بكسروان واقطعوه للتركمان بثلاث ماية فارس وتدركوا مين البحر ودروب البر من ظاهر بيروت إلى حد عمل طرابلس واستمروا إلى وقتنا هذا وشهروا بتركمان كسروان وعرفوا به. ومن الحوادث أنه في العشر الآخر من جمادى الأول جاز على بيروت تعميرة للفرنج ولم يتعرضوا إليها وتوجهوا إلى صيدا فأخذوها وقتلوا منها جماعة وأسروا جماعة ونهبوا منها شيئاً كثير وكذلك المسلمين قتلوا من الفرنج جماعة وبعثوا برؤوسهم إلى دمشق وعلقوا على القلعة فكانت بضع وثلثون رأساً وحضر إلى صيدا الأمير شهاب الدين بن صبح نايب صفد وسبق العسكر الشامي ولحق التعميرة على جزيرة صيدا بعد فوات الأمر فاشترى الأسرآ جميعهم كل نفر بخمسماية درهم وأخذ من ديوان الأسرا ثلثون ألف درهم...».

وفي مكان آخر من «تاريخ بيروت يذكر صالح بن يحيى أن ملك الأمراء لاجين نايب الشام أرسل مثالاً (مرسوماً) عن الملك المنصور قلاوون إلى زعيمي الأمراء البحتريين جمال الدين حجي (ت ١٢٩٨ م) وزين الدين بن علي (ت ١٢٩٦ م) يطلب فيه منهما ملاقاة شمس الدين سنقر[207] إلى جهة كسروان والجردين»[208] برجالهما، ويصوّر لهما ما ينتظرهما من غنائم: «من نهب امرأة منهم كانت له جارية أو صبي كان له مملوكاً ومن أحضر منهم رأساً فله دينار وأن سنقر توجه لاستيصال (استئصال) شأفتهم ونهب أموالهم وسبي ذراريهم وأنفسهم، تاريخه سابع جمادى الأول سنة ٦٨٦ هـ/[209].

وقد تأخر سنقر المنصوري عن كسروان بسبب موت السلطان المنصور

قلاوون وانتقال السلطة إلى ابنه الأشرف خليل، مما استدعى ذهاب العساكر المصرية إلى كسروان «وعودهم منه شبه المكسورين[٢١٠] في ٦٩١ هـ/ ١٢٩١ م. ثم كانت إبادة الكسروانية سنة خمس وسبعماية هذا في أيام الناصر محمد بن قلاوون»[٢١١]. ويعطي صالح بن يحيى سبب الهجوم على كسروان فيقول:

«وذلك أن الهاربين من عساكر الملك الناصر محمد بن قلاوون بن قازان[٢١٢] سنة تسع وتسعين وستماية تفرقوا في البلاد فحصل لهم الأذية من المفسدين خصوصاً من أهل كسروان وجزين وأكثرهم أذية للهاربين أهل كسروان بالغوا إلى أنهم مسكوا بعض الهاربين وأباعوهم للفرنج وأما التشليح والقتل فكان كثيراً...»[٢١٣] وبخصوص المعركة الأخيرة التي انتهت بفتح كسروان يقول صالح بن يحيى:

«وفي أيامه (أي أيام الأمير ناصر الدين البحتري[٢١٤]) في أوايل المحرم سنة ٧٠٥ هـ كان فتوح كسروان فتوجه إلى كسروان ومعه أقاربه وجمعه فقتل منهم... بقرية نيبيه من كسروان وقتل معهم... وكان وقعة نيبيه المذكورة وقعة ردية لأن أهل كسروان تجمعوا وقاتلوا بها وكان فيها مغارة اجتمعوا بها بعد القتال ذكر أن كان عبرة أهل كسروان أربع ألف راجل فراح تحت السيف منهم خلق كثير والسالم منهم تفرقوا في جزين وبلادها والبقاع وبلاد بعلبك وبعضهم أعطوه الدولة أمانهم وحصل على ناصر الدين إنكار من الدولة لكون بلغهم أنه تعرض إلى من أعطي أمانهم من الكسروانيين في مرورهم على بلد بيروت وكان النقل عن ناصر الدين من جهة كذب لا حقيقة لها وكتب بذلك محاضر رايت بعضهم اسما النواب الذي اجتمعوا على كسروان، الجمالي، آقوش الأفرم نايب الشام، والسيفي اسندمر نايب طرابلس، والشمس سنقرجاه المنصوري نايب صفد»[٢١٥].

١٦ = رواية ابن أسباط:

ومن بين المصادر المحلية أيضاً نجد ابن أسباط، من القرن الخامس عشر،

الذي أكمل ما بدأه صالح بن يحيى في تأريخه لعائلة المقطعين البحتريين ـ التنوخيين. ولكن ابن أسباط لم يأت بجديد بل اختصر ابن الوردي من دون أن يحدد هوية الكسروانيين أو يأتي على ذكر الدروز في جبل كسروان[٢١٦].

١٧ = الروايات المارونية:

وفي الدرجة الأخيرة تأتي المصادر المارونية المتأخرة زمنياً عن الأحداث التي وجّه لها المستشرق لاوست نقداً لاذعاً مبنياً على ما جاء عند المستشرق لامنس معتبراً أن تلك المصادر قليلة الأهمية وتلخّص بشكل ببغائي ما جاء عند المؤرخين المسلمين، مشيراً بذلك إلى نصوص الدويهي وإلى مختصر تاريخ جبل لبنان للعينطوريني. ولكن هذه المصادر قادرة أن تتحوّل، برغم نواقصها وتضارب تواريخها، إلى وثائق قابلة للتصديق إذا ما أخضعت للنقد العميق، تماماً كما فعل معها المؤرخ كمال الصليبي في نقده وتصويبه لبعض رواياتها في كتابه عن المؤرخين الموارنة للقرون الوسطى[٢١٧].

وفي طليعة هذه المصادر المارونية، نجد ابن القلاعي[٢١٨] والدويهي[٢١٩].

فهذه المصادر مفيدة لأنها تشرح بعض النقاط وتلخّص مصادر ضائعة وروايات شفهية كانت تتناقل من جيل إلى جيل.

ومن غريب الصدف أن يكون القدر قد حفظ للموارنة مصدراً مهمّاً قابلاً للتصديق ومعاصراً للأحداث هو للمطران تادرس مطران حماه الماروني في القرن الرابع عشر الميلادي. ويحمل عنوان «نكبة كسروان ودير مار شليطا مقبس بغوسطا، نقل عن تادرس مطران حماه». وقد نشر كملحق **لحروب المقدمين** لابن القلاعي على يد الأب بولس قرألي.

أ ـ رواية تادرس مطران حماه الماروني[٢٢٠]:

وهو يخلط فيها بين اسمي الظاهر بيبرس والظاهر برقوق ويخطىء في الأرقام، ولعل هذا من عمل الناسخ وعنه أخذ ابن القلاعي أخطاءه[٢٢١].

تقول الوثيقة حول أحداث كسروان ما يلي:

«... وفي بدو هذه السنة (١٣٤٣ للإسكندر المقدوني/ ١٠٣٢ م)، صار الاختلاف بين سلطان فرنسا وبين السلطان محمد برقوق الظاهر (والمقصود الظاهر بيبرس)... فعرفوا في مكره واساياه النصارى الذين في برّ الشام لأجل ذلك قاموا المتقدمين على المعاملات وصار الاتفاق بينهم أنهم يمسكوا الدروب على أهل مصر... واظهروا سرهم إلى طائفة يقال لها بيت بلمع الدرزي وكانوا متقدمين في ذلك الوقت على الشحار والجرد والبقاع فحلفوا لهم أنهم سعدتهم... مسكوا الدروب وجعلوا ينهبوا ويقتلوا الخارجين من مصر والداخلين وداموا على هذا الفعل ثلاثين سنة. فاعتلم فيهم السلطان برقوق فعظم عليهم وكتب إلى باشة الشام أنه يركب عليهم. فتعين من الشام سبعماية خيال يركبوا على الكساروه... واجتمع الكساروه وبيت بلمع في بسكنتا وانتظروا عسكر الشامي حتى وصل إلى عين صنين وتصافقوا الفريقين. وانهزم الشام من قدامهم وأخذوا يقتلوا فيهم...

ومن بعد هذه الموقعة أمر السلطان برقوق أن يتعين رجال من مصر وتجي إلى الشام ولا تبيّن. وجعل يرسل رجال (سنة) بعد سنة حتى إلى سبع سنين. وفي اكتمال السنين المذكورة اكتمل العسكر في الشام كرّه وخمسين ألف (أي مئة وخمسين ألفاً). ومن بعد اكتمال عسكره أبرز أمر للمدبرين العسكر ويأمر في وصول الأمر إليكم تركبوا على جبال كسروان وتحطاطوهم خمسين ألف مشرق وخمسين ألف قبلة وخمسين ألف شمال وتملكوا البلاد وتهدموا القلاع والأبرجة والكنائس والأديرة والضياع والعالي تجعلوه واطي والخشن سهل وتقتلوا الرجال والصبيان والنساء والرضع بالسرير. فلما وصل الأمر ركبوا وحاطوا البلاد خمسين ألف من قب الياس إلى انطلياس وخمسين ألف من قب الياس إلى نبع الخارجية وخمسين ألف من الخارجة (أي كسروان) إلى نهر إبراهيم للبحر ومقدم العسكر نزل في مدينة قبعل[٢٢٢] وحطوهم تحت الحصار وظلوا أربع أشهر حتى ملكوا البلاد، ولما ملكوا البلاد جعلوهم عبرة للجيران

ولم خلص منهم ذو حي بل راحوا طعام السيف والحريق وما خلص من البلاد حي إلا مدينة جونية راحوا في المراكب وتأسفت الجيران على دمار بلاد كسروان وجيرة ناسه... ولم خلص في كسروان لا دير ولا كنيسة ولا برج بلا خراب إلا كنيسة القديس مار شليطا. وبعد خراب البلاد صار أرضها من تركمان وعربان وإسلام يسكنوا في السواحل...

ونقل هذا التاريخ القس بطرس من قرية عجلتون من تاريخ مطران تاودورس مطران حما[٢٢٣].

هذه الوثيقة يعتبرها الخوري إبراهيم حرفوش تقليداً قديماً مشوهاً بالحكايات بناه تصوّر الموارنة الحقيقي في عظمة الفرنسيين وبطشهم، وهي تخطىء في أرقام الحوادث وفي اسم أحد أبطالها.

ويردّ عليه الخوري قرأ لي بأنه لا يجوز نبذ هذه الوثيقة جانباً، بحجة أنها أخطأت في أرقام الحوادث وفي اسم أحد أبطالها. فإذا علقت الحواشي الضرورية وصححت الهفوات تصبح وثيقة المطران تادرس وزجليات ابن القلاعي مصادر مهمة أمام الفقر المدقع في مصادرنا التاريخية للقرون الوسطى.

ولعلّ الناسخ عند إيراده سنة ١٣٤٣ للإسكندر/ ١٠٣٢م كان يقصد ١٣٠٢ م. وأخطأ أيضاً في أنه نسب الحملة إلى السلطان برقوق الذي تولى السلطنة من عام ١٣٨٢ م إلى عام ١٣٩٨ م. وأغلب الظن أن ابن القلاعي نقل عنه، فسقط في الخطأ نفسه. وقد أصاب تادرس في ما ذكره عن الحملة التي قادها الأمير بيدرا، في تموز سنة ١٢٩٢، (راجع النصوص الإسلامية وأيضاً صالح بن يحيى). وما ذكره المطران المذكور عن الحملة النهائية والنكبة في ١٣٠٧ م مطابق لما جاء عند المؤرخين المذكورين (عن سنة ١٣٠٥ م).

وقد امتاز المطران تادرس عن هؤلاء المؤرخين بمعلومات إضافية تتكلم على هرب أهل جونية إلى قبرص[٢٢٤].

٢ ـ رواية ابن القلاعي:

ومن بين ما يذكره ابن القلاعي في زجلياته عن هذه الأحداث ما يلي:

«المقدم بولوس والأمير مسعود   ما قام مثلهم في الجود
خرجو من الحدث بدرع مكمود   أبطال دخلوا في الميدان
وأفنوا عسكر الإسلام   وصلت أخبارهم للشام
سبع سنين حاربوا الإسلام   وصل خبرهم إلى السلطان
من أبريسات[٢٢٥] قد جا واحد   لطيا[٢٢٦] ولهم أوعد
عليّ بملككم وأخد   هذه القرية في اطمنان
خلعوا عليه ووعدوه في مال   وعلموا[٢٢٧] من ذاك المحتال
دخل لاشبينه[٢٢٨] في المقال   تمكن فيه روح الشيطان
وطاع لاشبينه في مقاله   والنار علقت في أبدانه
طاع وطاعت جيرانه   رجال القرية والنسوان
ودخلوا إليهم في اطمنان   وذبحوهم ذبح الخرفان
ولا تركوا منهم إنسان   الرجال والنسا والصبيان
ومن تلك الآن الحدث خربت   ألفين وسبعمائة كانت
وسبع سنين الإسلام حاربت   وصل خبرهم إلى السلطان[٢٢٩]
وأقاموا مقدم في بشرى   على الدياري والنهرى[٢٣٠]
ضد الطغيان والمصرى   يقيم حراس ويكون سهران»[٢٣١]

٣ - رواية البطريرك اسطفان الدويهي:

أما البطريرك الدويهي فيقول عن هجوم المماليك على الموارنة في عام ١٢٨٣ م:

«سنة أرفج (١٢٨٣ م) مسيحية وانصز (١٥٩٧) يونانية أنه في شهر حزيران سارت العساكر الإسلامية إلى فتح جبة بشرى، فصعدوا في وادي حيرونا إلى

جهة إهدن كما هو محرّر في الشحيمة التي بدير مار آبون، وانكتبت بهذه السنة بنفسها في قطين الروادیف التي تحت مزرعة الحدث. فحاصر العسكر إهدن حصاراً شديد في نهار الأربعين بشهر حزيران، فملكوها ونهبوا وقتلوا وسبوا، ثم دكّوا إلى الأرض القلعة التي كانت على الجبل الذي في وسط إهدن. وهدموا الحصن الذي كان على الجبل العالي. ثم انتقلوا إلى بقوفا ففتحوها في شهر تموز وقبضوا على أعيانها وأحرقوهم كلهم بالبيوت، وبعدما نهبوها وسبوا أهلها دكّوها إلى الأرض.

وفي اثنين وعشرين من شهر عاب (آب) انتقلوا إلى الحدث فدخلوا أهلها إلى العاصي وهي مغارة جميلة منيعة، فثبت عليها الحصار مدة سبع سنين، ثم في الأمان تسلّموا أهلها فأحرقوا إمارتها بالنار وقتلوا من قتلوا وسبوا النساء والدراري. وذلك كما هو مؤرخ في الشحيمة التي انكتبت في هذه السنة، وكان قاطن بدير مار يوحنا المعروف بمار آبون المطران إبراهيم الحدثي. وفي الشحيمة التي انتسخت من المذكورة أعلاه سنة افيه (١٨١٥) يونانية (أي سنة ١٥٠٤ م) بأيام المطران داود الحدثي القاطن بدير سيدة قنوبين. والشحيمتين بعدهما محفوظتان في دير مار آبون المذكور.

وقيل إن البرج الذي كان في حوقا عجز الجيش عن أخذه فأشار إليهم ابن الصبحا من كفرسغاب بجر نبع بشراي وتركيبه عليه، فملكوه بقوة الماء ودكوه إلى الأرض. ولأجل ذلك اذنوا لابن الصبحا بلبس باش يانس أبيض وبقية العبيد لخدمته وكان مقوى جداً. ثم إنه تاب عن سوء فعله ورجع وعمّر دير حوقا في قرب البرج لسكنة الرهبان»[٢٣٢].

وفي مكان آخر يخبر عن الهجوم على الكسروانيين والجرديين في عام ١٢٨٧ م الذي تلا فتح مدينة طرابلس، فيقول:

«(وعلى الهامش): «ولأن الكساروه (أهل كسروان) والجرديين نزلوا إلى نجدة الفرنج، أمر حسام الدين لاجين نائب دمشق أن قراسنقر يجمع العساكر الشامية ويزحف بهم إلى استئصالهم. ويقول المؤرخ ابن سباط: من جملة

المطالعات كتب إلى أمراء غرب بيروت الأمير جمال الدين حجي بن محمد التنوخي والى زين الدين ابن علي أنه إذا بلغهما توجه المقر الشمسي سنقر المنصوري بالعساكر المنصورة إلى جهة كسروان والجرديين يتوجهوا إليه بمجموعهما وأهويتهما، وان من نهب امرأة منهم كانت له جارية، أو صبي كان له مملوكاً، ومن أحضر منهم رأساً فله ديناراً. وان سنقر توجّه لاستئصال شأفتهم ونهب أموالهم وسبي ذراريهم وأنفسهم»[٢٣٣].

ويذكر الدويهي أيضاً، أنه على عهد السلطان الأشرف خليل خليت بلدان السواحل من الفرنج الذين لجأ البعض منهم إلى جبل لبنان والباقية عادوا إلى بلادهم[٢٣٤].

ويدخل الدويهي الموارنة في قصة الحملات على كسروان فيقول:

«وأما الأسقف ابن القلاعي يقول في قصة كسروان أنه كان متولي عليها الأمير حنا الماروني، فلما نظر الملك حنا أنه قويت قلوب المسلمين بفتح طرابلس، ومات البرنس، وضعفت الفرنج، طلب الهدنة من المسلمين ودخلت تحت الطاعة وعملوا عليهم اقطاعاً. ثم إنه في هذه السنة هيأ مراكب في الليل وأوسقهم من الناس والبهايم إلى جزيرة قبرص وبلاد النصارى، وقبل ما يدخل البحر علق النار في أربعة أقطار جبيل. ثم إنه جاء في هذه السنة في أثره العسكر الإسلامي إلى جبيل على غفلة، فوجدوا أبواب الصور (السور) منقفلة، والنار تتقد في البيوت. فنزل العسكر في أوج المدينة باطومان (بالاطمئنان).

فدقوا أهل الجبال النواقيس وارموا الصوت ورفعوا الصلبان عريانة، فاجتمعوا ثلاثين مقدم، ومن جملتهم كان المقدم خالد مقدم مشمش، وسنان وسليمان أخوه مقدمي إيليج، وسعاده وسركيس مقدمي لحفد، وعنتر مقدم العاقورة، وبنيامين مقدم حردين ورفقتهم المقدمين الآخرين. فأقاموا ألفين مقاتل حتى يمسكوا الدرب عند الفيدار، وألفين آخرين عند المدفون، ونزلوا المقدمين مع ثلاثين ألف فوجدوا حميدان قائد عسكر المسلمين في الطريق منفرداً فقتلوه ثم هجموا على العسكر فقتلوهم عن آخرهم، لأن الذين هربوا وقعوا في يد

الذين كانوا مكمنين (كامنين على) الطريق، وكانت (قد) جاءت المسلمين نجدة من الأكراد فالتقوهم الذين كانوا في الفيدار وقتلوهم ولم يخلص منهم أحد، وقتل في هذه الوقعة بنيامين مقدم حردين فدفنوه عند باب الأركان، وحزن لأجله العسكر حزناً عظيم، ولم يدقّوا طبول ولا يزعقوا بالبوقات ولا يرفعوا سنجق لفقده، ثم إنهم غنموا غنايم عظيمة وأخذوا سلاحات القتلى وأمتعتهم، وأربعة آلاف فرس، وعاودوا ليلاً إلى البترون، ومن هناك صعدوا إلى معاد ليقتسموا المغانم على عدد المقدمين. . . .

. . . وفي هذه الأيام صار أن نقولا مقدم بشري وجد في عقبة يحرونا (حيرونا) قوم. . . المسلمين ينهبون ويخضخضون الضياع الذين على نهر رشعين، فنزل إليهم وحده وقتل منهم عشرين نفس. . .

وجمع المقدم نقولا ليلاً أربعين خيال وتوجّه إلى جبة بشراي. فلما شاع خبره (أنه قاصد بشراى) انهزم الأراطقة من طريقه وأدب الغير الطايعين وهابته المسلمين، وأهل جبل لبنان تطمّنوا. . .»[٢٣٥]،

وحول حملات كسروان يقول الدويهي في مكان آخر:

«وفيها (١٣٠٢) اجتمعت النواب جمال الدين آقوش الأفرم نايب دمشق، وسيف الدين اسندمر نايب طرابلس، وشمس الدين سنقر المنصوري، وجمعوا جيش الشام إلى مقاتلة الجرديين وأهل كسروان. فاجتمعوا مقدمين الجبال وتوابعهم وأحاطوا بهم من كل جهة فهزموهم وقتلوا منهم نفراً كثير وغنموا بأمتعتهم»[٢٣٦].

ويخبر الدويهي أيضاً:

«سنة سبعة وسبعماية (أي سنة ١٣٠٧ م) يقول ابن الحريري وابن سباط (ص ٥٠ لسنة ٧١٠) أن نازل نايب دمشق جمال الدين الأفرم بعساكره جبل الجرد وكسروان وفرقهم وقتلهم وأذلهم ونهب أموالهم، وحرق قرايا كثيرة من كسروان والجرد وشتت شملهم، وكانوا قد فتكوا بالجيش قبل ذلك، وأفتى العلماء بنهبهم، لأنهم جهلة وقد فعلوا كل قبيح. . .»[٢٣٧].

ب ـ مناقشة النصوص

١ = الحملات على الموارنة:

يبدو من خلال النصوص، المذكورة أعلاه، أن الموارنة تعرّضوا، من قبل المماليك، لحمْلتين:

الحملة الأولى: كانت في عام ١٢٦٨ م، عندما قامت قوات السلطان الملك الظاهر بيبرس، إبان حملتها الثانية على طرابلس، بالاستفادة من حصار طرابلس للهجوم على قرية الحدث في جبة بشراي[٢٣٨].

الحملة الثانية التي أصابت الموارنة، من قبل المماليك، جرت في عام ١٢٨٣ م. وقد عرضنا، أعلاه نصوص الدويهي التي تشرح ملابساتها[٢٣٩].

ويحلّل الدكتور الصليبي هذه الأحداث فيربطها بالانشقاق الذي عرفه الموارنة، في عام ١٢٨٢، بعد وفاة البطريرك دانيال الحدشيتي، إذ قام الموارنة الرافضون الاتحاد مع رومة والطاعة للفرنجة بانتخاب المدعو لوقا البنهراني من بنهران في جبة بشراي بطريركا وأصبح مركزه قرية الحدث. بينما انتخب الموالون لرومة ارميا الدملصاوي بطريركا.

وأغار جماعة من التركمان على جبة بشرّي، في عام ١٢٨٣، فخرّبوا الحدث وقبضوا على البطريرك البنهراني فانتهى أمره[٢٤٠]. وجاء هذا التحرك عندما قرّر الملك المنصور قلاوون (١٢٧٩ ـ ١٢٩٠ م) القضاء على قومسيّة طرابلس الصليبية لذلك باشر في غزو المناطق الجبلية واحتلال قلاعها وحصونها. فأوعز إلى بعض عشائر التركمان في الشام بالإغارة على الحدث، والقضاء على البطريرك الماروني المتحصن فيها[٢٤١]. وقد وصف محيي الدين بن عبد الظاهر، واضع سيرة السلطان قلاوون، هذه الغارة التي ذكرنا نصّها، في معرض كلامنا عن الحملة على بلدة الحدث.

هاتان الحملتان وسقوط طرابلس وباقي مدن الساحل بيد المماليك أجبرتا

الموارنة للخلود إلى السكينة من جهة، كما أن المماليك أخضعوهم لمراقبة مشددة.

وكان للماليك شكوك وظنون بحق الموارنة، ويبدو أنها كانت محقة. ففي الواقع كان الصليبيون يضعون التصاميم لاستعادة الأراضي المقدسة، وقد خصصوا للموارنة مركزاً أساسياً لأنهم كانوا يشكلون موطىء قدم يمكنهم الاستفادة منه في أية عودة محتملة للفرنجة[٢٤٢]. وقد شكلت العودة المحتملة للصليبيين المسيحيين إلى المشرق إحدى الثوابت الأساسية التي رافقت الموارنة طيلة تاريخهم.

٢ = الحملات على كسروان:

بالعودة إلى ابن كثير، يمكن الكلام على ثلاث حملات[٢٤٣]:

الحملة الأولى كانت في ٦٩١ هـ/ ١٢٩٢ م. ويبدو من خلال قراءة المثال الصادر عن لاجين حاكم دمشق وبلاد الشام باسم السلطان قلاوون في عام ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧ م، والمرسل إلى الأميرين البحتريين جمال الدين وزين الدين بن علي، أن الحملة كانت قد تقررت في عام ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨ م. وقد طلب المثال من الأميرين الانضمام إلى الجيش المتجه إلى كسروان والجرد[٢٤٤]. ولكن الحملة لم تقم إلا في عام ١٢٩٢ م. وقد اطّلعنا على نص صالح بن يحيى عن سير هذه الحملة، بخصوص أحداث سنة ٦٩١ هـ/ ١٢٩٢ م، التي استقى معلوماته عنها من النويري الذي تتوافق معلوماته مع رواية ابن كثير[٢٤٥].

ويبدو أن هذه الحملة كانت موجهة ضد الموارنة تماماً كما كانت موجهة ضد «غلاة» الشيعة. ويضعها ابن القلاعي في إطار كلامه على انتصار ملحمي للمقدمين الموارنة على المسلمين. ويحصر ابن القلاعي الحملة بالموارنة فقط. وقد استنتج كمال الصليبي من خلال نقده لنص ابن القلاعي بأن الحملة في ١٢٩٢ م لم تكن محصورة بكسروان فقط وبأنها تجاوزت ذلك إلى بلاد جبيل[٢٤٦].

وقد يصحّ الاجتهاد في ذلك لأن بلاد جبيل والبترون كانت الوحيدة التي لم تتعرض للفتح المملوكي والتي لم تخضع لحملتي ١٢٦٨ و١٢٨٣ ضد بلاد الجبّة والزاوية. وقد حاول البطريرك الدويهي، في روايته للأحداث، التوفيق بين الروايات الإسلامية من جهة والمارونية من جهة أخرى[٢٤٧].

ولكن الدويهي يخطىء في تحديد تاريخ الحملة فيجعله في عام ١٣٠٢ م. ولعل خطأ الدويهي عائد إلى استناده إلى رواية ابن الحريري. إضافة إلى ذلك، فهو يعطي لحملة ١٢٩٢م زعماء حملة عام ١٣٠٠ م، وأخيراً، فهو يخطىء مرّة ثالثة في هوية أبناء الأمير البحتري حجي الثاني، الذين يدمجهم بأولاد محمد بن كرامه والد حجي الثاني. فولدا حجي الثاني (نجم الدين وشهاب الدين) توفيا خلال الحملة الثالثة في عام ١٣٠٥ م[٢٤٨].

الحملة الثانية جرت في عام ١٣٠٠ م للثأر من الانكسار في عام ١٢٩٢ م. وقد جرت بعد رحيل المغول وانحسار خطرهم. وصالح بن يحيى يؤكد، بعد ابن كثير، على حصول هذه الحملة فيسميها «نوبة»، ويحددها بالنوبة الثانية خلال فترة حكم الملك الناصر محمد بن قلاوون[٢٤٩] ويؤكد الصليبي على أنها كانت موجهة ضد الموارنة بقدر ما كانت موجهة ضد «غلاة» الشيعة[٢٥٠]، وقد قادها جمال الدين آقوش الأفرم بصحبة ابن تيمية. وقد فضل الكسروانيون الإذعان للسلام فأعلنوا الخضوع مرحلياً للمماليك[٢٥١]. وإضافة إلى الكسروانيين، يذكر اليونيني وابن أيبك أن الحملة كانت موجهة ضد الدرزية أيضاً (راجع النص).

الحملة الثالثة والحاسمة كانت في عام ١٣٠٥ م. ويؤكد صالح بن يحيى، كما ابن كثير، على أن مفاوضات بين ابن تيمية وسكان هذه المناطق العاصية كانت قد سبقتها، على أمل إعادتهم إلى حظيرة الإيمان الإسلامي السنّي. ولكن بفشل ابن تيمية في تحقيق مسعاه، أعطي الأمر بإنهاء هذه الثورة الخطرة مهما كلّف الثمن. ولذلك، وفي ٢ محرّم ٧٠٥ هـ/ ٢٥ تموز ١٣٠٥ م، توجّه الجيش إلى كسروان والجرد بقيادة آقوش وبمشاركة ابن تيمية[٢٥٢]. ويخبرنا

صالح بن يحيى، كما رأينا في النص المدرج سابقاً، بأن كل ممالك الشام شاركت في الهجوم، وعلى رأس كل جيش منها نائب السلطنة عليها، وكان من بينهم نائب طرابلس ونائب صفد. وبالنتيجة، وبعدما صعدوا إلى جبال كسروان والجرد من أصعب مسالكها وأطبقوا عليها من كل الجهات، تملّكوها ووطئوا أرضاً كان أهلها لا يظنون أن بمقدور أحد أن يطأها[٢٥٣].

وقد شارك الأمراء البحتريون في المعركة بقيادة زعيمهم الكبير ناصر الدين الحسين. وقتل لهم فيها أميران في معركة قرية نابية و٢٣ نسمة من سكان إمارتهم، أي إمارة الغرب[٢٥٤].

معركة عام ١٣٠٥ م أصابت أيضاً الموارنة بقدر إصابتها للشيعة. فالمصدر الماروني المعاصر لهذه الأحداث، أي المطران تادرس الماروني، يروى بأنه لم ينج من التدمير أي دير أو كنيسة أو حصن ما عدا كنيسة مار شليطا. ويخبر تادرس، أيضاً، بأن زعماء الثوار كانوا من عائلة بللمع، العائلة الدرزية الشهيرة[٢٥٥]. ولم ينج من هذه المجزرة سوى سكان جونية الذين لاذوا بالفرار في مراكبهم. ثم عاد الموارنة بعد وقت قليل، قدّر بعشرات السنوات، للسكن في كسروان برغم وجود التركمان المكلفين مراقبة وحماية المنطقة من قبل المماليك[٢٥٦].

وفي رأي الصليبي، لقد وردت هذه القصة عند ابن القلاعي في تضاعيف روايته الغامضة عن بدعة راهبي يانوح ودير نبوح. فلعل ابن القلاعي قد قرأ تاريخ تادرس[٢٥٧].

المصدر الماروني الأخير، أي الدويهي، يضع المعركة الفاصلة في عام ١٣٠٧ م. وهو يستوحي رواية ابن أسباط الذي يضعها في عام ١٣٠٥ م. ويظهر أن الدويهي يحاول وضع رواية وسطى بين الروايات المختلفة. ولكن الشيء الجديد الذي يقدّمه لنا هو بجعله المعركة الفاصلة في عين صوفر[٢٥٨].

٣ = هوية الطوائف المهاجَمة:

المهم في هذا البحث في الحملات المملوكية التأديبية على جبال لبنان الحالي هو معرفة هوية الطوائف التي تعرضت للهجوم.

الحملاتَ الأولى على الجبّة كانت موجهة ضد الموارنة. ولكن المشكلة تكمن في تحديد هوية سكان كسروان (كسروان الحالي والمتن).

المنطق التاريخي يفترض وجود موارنة في كسروان ومسيحيين آخرين. وقد أصاب المماليك عصفورين بحجر واحد في هجومهم على كسروان: فمن جهة اقتصّوا من المسيحيين ومن جهة أخرى من الشيعة، خاصة «المتطرفين». والاثنان متّهمان بالتآمر مع الصليبيين ثم مع المغول، كما يسمح لهم هجومهم على كسروان بتنظيف بعض الجيوب المسيحية، المارونية خاصة، في جوار كسروان لجهة بلاد جبيل، وبعض الجيوب «الرافضة» لجهة بلاد الشوف.

وبهذا الخصوص يؤكد ابن تيمية على أن الحملات كانت موجهة ضدّ «الجبل، الجرد وكسروان»[٢٥٩]. ولعل ابن تيمية كان يرمز إلى أن لفظة الجبل تعني الأجزاء الشمالية المجاورة لكسروان المأهولة بالموارنة.

الدروز أيضاً كانوا هدفاً للحملة. فابن كثير يسميهم «التيامنة» نسبة إلى وادي التيم[٢٦٠] كما ان أبا الفداء واليونيني وابن أيبك والقلقشندي وابن أسباط يؤكدون صحة هذا الزعم[٢٦١]. كما أن مشاركة فئة من زعماء الدروز الممثلة بآل بللمع في قيادة الثورة ليست خافية على الباحث. ولا تفهم مشاركة الأمراء البحتريين التنوخيين، في المعارك، إلى جانب المماليك، وضدّ أخوانهم، آل بللمع بالذات، إلا من باب السياسة الدرزية التقليدية القائمة على ازدواجية المواقف وانقسام القيادة في ثنائية «المع والضد» في آن معاً لتخليص ما يمكن تخليصه من أبناء طائفة الموحدين.

وإذا ذهبنا في العمق، لوجدنا أن المشكلة هي في تحديد هوية الشيعة الذين تصدّوا للحملات. فهل هم من الشيعة الاثني عشرية؟ أم من النصيرية أو «الرافضة» الإسماعيلية أو الجميع معاً؟

هناك في الواقع عدة آراء واجتهادات حول هذا الموضوع[٢٦٢]. أما في رأينا الشخصي، فبالعودة إلى النصوص القديمة والأساسية، يمكن الوصول إلى تحديد هوية الشيعة الذين طالتهم الحملات.

فبالعودة إلى فتاوى ابن تيمية، هذه الحملات توجهت ضدّ «الرافضة» أي النصيرية والإسماعيلية والقرامطة وكافة أنواع الباطنية حسبما يفسّر هو، شخصياً، مفهوم الرافضة. وفي عرف ابن تيمية، يمكن توسيع مفهوم الرافضة وتطبيقه على كلّ الذين يرفضون الجهاد ضد الكفّار، وإجبار أهل الكتاب على دفع الجزية، وذلك يشمل حتى الشيعة الإمامية الاثني عشرية. فحتى هؤلاء، هم في إحدى فتاوى ابن تيمية، من «الرافضة»: لأن علماء الإسلام يجمعون على ضرورة محاربة أية طائفة تمتنع عن تطبيق إحدى الشعائر الظاهرة للإسلام، حتى تبقى الديانة بأكملها لله[٢٦٣].

وبالنسبة لصالح بن يحيى، الطوائف موضوع الحملات هي الباطنية[٢٦٤]. والباطنية عادة هي الشيع التي تميّز في الدين بين الظاهر والباطن وتؤوّل الآيات القرآنية، كما سنرى في بحثنا في هذه الطوائف، ومنها الإسماعيلية والدرزية والنصيرية.

وبالنسبة لابن الوردي، فهذه الطوائف هي من الظنيين والنصيرية[٢٦٥]. فإذا أخذنا بعين الاعتبار أن النصيرية هم حسب رواية ابن الوردي غير الظنيين يبقى لنا أن نجتهد في أن الظنيين هم الإسماعيلية والدروز، أي: الباطنيون الآخرون.

وبالنسبة للمقريزي هم من الدروز. ويردّ الصليبي على ذلك بأنه خطأ واضح يعود إلى قلة معرفة المؤرخين المصريين (ولو كان بعلبكي الأصل) في ذلك الوقت بشؤون الشام الداخلية. هذا مع العلم أن بعض الدروز كانوا مقيمين آنذاك في قرى من «الخارجة» (أي كسروان)[٢٦٦].

وبالنسبة لنصوص كلّ من اليونيني والنويري وابن أيبك وابن الفرات وابن قاضي شهبة والعيني والجزري توجهت الحملات إلى كسروان، وإضافة إلى كسروان إلى الجرديين أيضاً عند اليونيني والنويري والعيني والجزري. ولكن

اليونيني يضيف أنها قد توجهت إلى كسروان والدرزية وكذلك ابن أيبك. ويصنّفهم النويري بالباطنية والذهبي بالرافضة والعيني بأعظم غلاةالرافضة والزنادقة.

٤ = أسباب الحملات:

الحملات الأولى ضد الموارنة في عامي ١٢٦٨ م و١٢٨٩ م، كانت لها أسباب عسكرية. فالمماليك كانوا يرغبون في قطع الطريق على أية مساعدة مارونية للفرنج في طرابلس لأن ذلك سيؤدي حتماً إلى إطالة عمر الحصار للمدينة وبالتالي عدم سقوطها بسرعة بأيديهم. فالمماليك كانوا على بيّنة من القيمة الستراتيجية للموارنة في الجبال المحيطة بطرابلس. حتى إذا ما انكسر الموارنة سهل على الدولة الإسلامية الناشئة القضاء على آخر معاقلهم المشتّتة في الجبال الحصينة.

المماليك، كانوا مقتنعين بأن من أسباب انهيار قوة المسلمين أمام الصليبيين، انقسام الأمة الإسلامية إلى ملل ونحل... وكان أكثر المقتنعين بذلك العالم الشيخ أحمد بن تيمية، الذي كان يقرع دائماً ناقوس خطر احتمال عودة المسيحيين إلى احتلال الأراضي المقدسة، طالما بقيت الأمة الإسلامية مشتّتة ومنقسمة على ذاتها. وللتأكيد، على رغبته، في دفع لحمة الأمة الإسلامية إلى الامام، شارك هو شخصياً في محاولات الإقناع أولاً ثم في حرب الإبادة ثانياً. ولكن برغم هذه القناعة. وبرغم شعبية آراء ابن تيمية، ينبغي التنبّه، كما يقول المستشرق هنري لاوست، إلى أن «ابن تيمية هو قبل أي شيء آخر، منظّر، لم تكن أفكاره دائماً، برغم شعبيتها، مصدر وحي لتصرفات الدولة المملوكية»[٢٦٧].

أما حملة عام ١٢٩٢ م، فكان الدافع إليها الرغبة بالإقتصاص من أهل كسروان لمساندتهم للفرنجة. وكان السلطان قلاوون، قد عزم على إنهاء هذا الجيب الخطر منذ عام ١٢٨٦ م، ولكن الظروف: تكملة الحرب ضد الفرنج وصعوبة اجتياز الجبال، حالت دون تنفيذ هذا المشروع العسكري الضخم[٢٦٨].

أسباب حملة عام ١٣٠٠ م كانت مماثلة للسابقة. زيادة على ذلك، كانت السلطات المملوكية غاضبة من تصرّف أهل الجرد وكسروان لأنهم نهبوا وباعوا المسلمين الهاربين من وجه المغول للصليبيين (الكفّار). وقد أشار أيضاً صالح بن يحيى إلى هذا العامل نفسه، جاعلاً منه السبب الأساسي للحملة الحاسمة في عام ١٣٠٥ م بعد إخفاق ابن تيمية بإرجاع الثوار إلى جادة الصواب. وفي عرض صالح بن يحيى لهذه الأسباب، يحاول، من جهة إبعاد أي ظن أو شبهة عن عائلته، مدّعياً أن أحد زعمائها ناهض الدين بحتر، كان يضيف الهاربين من وجه جيش قلاوون بن قازان زعيم التتار، ويقدّم لهم كلّ أنواع المساعدة، منحيا باللائمة على أهل كسروان وأهل جزين وغيرهم من الفاسدين، خاصة الكسروانيين[٢٦٩] لأن فيهم غلاة الشيعة، بينما أهالي جزين آنذاك كانوا من الإمامية الاثني عشرية.

إذاً، أسباب حملتي ١٣٠٠ م و١٣٠٥ م كانت متشابهة. أبعد من ذلك، يوضّح لنا صالح بن يحيى، أن من بين الأسباب أيضاً: تخوّف المماليك من ازدياد عدد الشيعة في تلك الجيوب الثائرة وتجاوزهم الحدّ المعقول وازدياد سلطتهم. وهذا ما كان وراء هجومهم على الجيش المملوكي المكسور، وأدت استفادتهم من غزو جيش المماليك المهزوم إلى تقلّص مراقبة المماليك لهم من جهة، وإلى استفحال تعدياتهم على المسلمين من جهة أخرى. فازدادت وقاحتهم ورفضوا الإنصياع للسلطان محتمين بجبالهم المنيعة وخلف اعدادهم الغفيرة التي يصعب الوصول إليها وتجاوزها[٢٧٠].

لذلك، كان لا بدّ من الحسم العسكري، باسم منطق الدولة، للقضاء على هذه البؤرة، من الثائرين، الضارين، غير الخاضعين لأحد، والخطرين بشكل مزدوج: فهم من جهة متعاملون مع «الكفّار»: من فرنجة ومغول، أعداء الأمة الإسلامية، ومن جهة أخرى فإن احتماءهم في جبالهم الحصينة يسمح لهم بالانتقال السريع إلى محاربة المسلمين حالما يعود الفرنجة مجدداً إلى شواطىء بلاد الشام.

ويجمع اليونيني والنويري وابن أيبك والمؤرخ المجهول والذهبي وابن قاضي شهبة والعيني على أن أهل الجرد وكسروان آذوا عسكر المسلمين أثناء هربه من أمام عسكر قازان، إضافة إلى أسباب أخرى تنظر في النصوص.

٥ = نتائج الحملات:

النتيجة الأولى كانت تدمير البلاد وقطع الأشجار وهدم المنازل، وهو أكبر قصاص يمكن أن يلحق بالمزارع الفلاّح. وكان ابن تيمية يعتقد بأن هذا القصاص التخريبي لا يتناقض مع مبادىء القرآن: فالعلماء يجمعون على ضرورة قطع الأشجار وهدم الأماكن المأهولة عندما يحين القصاص.

ولما كانت الجبال مغطاة بالغابات، ولأسباب استراتيجية، قرّر قطع أشجارها حسب فتوى ابن تيمية، لكشفها ولتتمكن من ملاحقة الهاربين ولمنع الغابات من التحول مجدداً معقلاً لثوار جدد[٢٧١]. وكان الدمار كاملاً بحيث تحوّلت البلاد مراعي خصبة لقطعان التركمان الذين كلّفوا السكن فيها والسهر على مراقبتها وحراستها.

النتيجة الثانية كانت على الصعيد البشري. طبعاً، صالح بن يحيى، كان المصدر الوحيد الذي عني بتلمّس نتائج الحملات، بينما المصادر الإسلامية اكتفت عامة بالإشارة إلى حدوث الحملة فقط. ولذلك فإن صالح يخبر، كما رأينا، في النص المدرج في مطلع هذه الموضوع بأن المهاجمين لم يكتفوا بالتدمير للحجر والشجر بل عملوا على تصفية العديد من السكان وتشريد الآخرين في البلاد. وقد عمل نائب طرابلس على تشغيل بعضهم في الوظائف المدنية. ولاستمالة بعضهم، أعطي اقطاعات في حلقة طرابلس واختفى الباقون في البلاد وإمّحى ذكرهم. ثم أخضعت الجبال لمراقبة مشدّدة من قبل قراقوش الشهير بحكمه القاسي الذي أصبح مضرب مثل. فعمد الأخير إلى إجلاء من تبقّى من الأهالي وقتل بعضهم، خاصة أعيانهم، ثم أعطى الأمان، للبعض، ولمن مكث خارج كسروان ولجأ إلى جزين وبلادها وبلاد بعلبك[٢٧٢].

النتيجة الثالثة كانت تحويل كسروان إلى إقطاع أعطي بادىء الأمر لعلاء الدين بن معتب البعلبكي وعز الدين خطّاب وسيف الدين بكتمر الحسامي وابن صبح. ولكن الدولة المملوكية عادت في عام ١٣٠٦ م إلى إلغاء اقطاع هؤلاء وتحويله على عشائر التركمان مشترطة عليهم تقديم خدمة عسكرية من ٣٠٠ خيّال لتأمين الدرك لمرفأ بيروت وللطرق المؤدية إليه حتى عمل طرابلس[٢٧٣]. لذلك أمّن التركمان أعمال الحراسة «البوليسية» من انطلياس إلى مغارة الأسد عند حدود معاملة طرابلس. وكان عليهم منع أي كان من اجتياز دربند نهر الكلب إذا لم يكن مصحوباً بإجازة مرور صادرة عن متولي ولاية بيروت أو من الأمراء البحتريين حكّام منطقة الغرب. وقد انقسم التركمان إلى ثلاثة أبدال من مئة فارس كان على كل بدل منه تأمين الحراسة خلال شهر من الزمن[٢٧٤].

وهكذا تكون حملات كسروان قد أدخلت الاقطاع إلى الجبل كما ساهمت في انتشاره في طرابلس، أيضاً، وأدت إلى تبديل في جغرافية تواجد الطوائف الدينية في الجبل طيلة العهد المملوكي على الشكل الآتي:

- فلقد انكفأ الموارنة على ذاتهم في القسم الشمالي الشرقي من الجبل اللبناني الواقع ضمن نيابة طرابلس في جبة بشراي والزاوية وفي سفوح وأعالي البترون وجبيل. فصائل صغيرة منهم جاءت لتسكن كسروان بعد مدّة حسب رواية الأسقف تادرس الماروني. وقد لاحظ الرحّالة «بولونير» وجود الموارنة في مدينة طرابلس بالذات في عام ١٤٢٢ م[٢٧٥]. كما أن قسماً منهم هرب إلى قبرص ليشكل بعد اليونانيين الطائفة الأكثر عدداً. وقد لاحظ الرحّالة أيضاً وجوداً مارونياً في أورشليم[٢٧٦].
- الدروز، برغم الخسارة التي لحقت بهم في الجرد، بقوا محافظين على مواقعهم بفضل سياسة أمرائهم البحتريين ـ التنوخيين.
- أما الشيعة، فلقد توجهت الحملات الكسروانية أساساً ضدهم، وقد قضي على وجودهم نهائياً في جبال كسروان. ولكن ما ينبغي التوقف عنده، هو

أن الحملات لم تتخذ الموقف نفسه من كل شيع الشيعة. لذلك كان للدولة المملوكية ثلاثة مواقف مختلفة منهم:

أ ـ العديد منهم قضي عليه أو اختفى في جهات غير محدّدة.

ب ـ قسمٌ من الناجين أسكن في طرابلس. وهؤلاء كانوا حسب رأي هنري لاوست من النصيرية.

ج ـ وقسم لجأ إلى جزين والبقاع وبعلبك.

ولما كان سكان هذه المناطق من الشيعة الإمامية الاثني عشرية منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا، يمكننا الإستنتاج بأن من لجأ إلى هذه المناطق هم من كانوا على هذا المذهب أو من غلاة الشيعة الذين فضّلوا تغيير مذهبم والانتقال إلى التشيّع العادي الذي يجدون فيه جذورهم من أن يجبروا على اعتناق السنّة لحماية حياتهم.

ويمكننا الاجتهاد في القول مما آلت إليه النتائج على صعيد الشيعة، أن الحملات كانت موجهة أساساً ضد غلاة الشيعة وبدرجات متفاوتة يأتي في طليعتها الإسماعيلية والرافضة ثم النصيرية، ودرجة أخيرة الاثني عشرية.

ولكن لما كانت غالبية الشيعة على اختلاف مللها ونحلها متهمة بالتعامل مع الصليبيين أعداء الأمة الإسلامية، لذلك اضطروا جميعاً لحمل السلاح في وجه مصير واحد ينتظرهم وللدفاع عن المجموعة الشيعية التي تشعر بقربى إلى بعضها البعض منها إلى الإسلام السنّي. وبرغم أن ابن تيمية كان قد اتّهم شيعة جزين وجبل عامل كما الكسروانيين بالتنكر للقضية الإسلامية لمصلحة الكفّار أعدائها من الفرنج والتتار[٢٧٧]، فلم توجّه الحملات، بالدرجة الأولى، سهامها إلا إلى كسروان. مما يؤكد أن الإسلام السنّي كانت له مواقف متدرجة تجاه الجماعات الشيعية المختلفة.

وبعد الحملات بقيت للشيعة جزر صغيرة في بيروت والشوف، وبجوار بلاد الموارنة في المنيطره وبشناتا[٢٧٨].

ومع الزمن، تحوّل قسم من الشيعة إلى السنّة بسبب ممارستهم للتقية على المذهب الشافعي. وهذه كانت حال شيعة البقاع الأوسط ووادي التيم وإقليم الخرّوب والضنية وعكار[٢٧٩].

وبالنهاية، فلقد أدت هذه الحملات على المناطق الجبلية إلى إجبار الطوائف الثلاث المارونية والدرزية والشيعية على الخضوع لإحدى التقسيمات الإدارية المملوكية الأساسية: طرابلس ودمشق وصفد. وكان نصيب الموارنة وغلاة الشيعة الخضوع لحكم نائب طرابلس، تلك النيابة أو التقسيم الإداري الجديد الذي نشأ ليحتضن الطوائف المشاغبة الثلاث: الموارنة والنصيرية والإسماعيلية.

ولكن هل أدى طرد الصليبيين من جهة، والقضاء على المتعاملين معهم بعد حملات كسروان من جهة ثانية إلى إنهاء الصراع المملوكي الصليبي، طبعاً لا، كما تبرهن ذلك المعلومات اللاحقة، التي توضح كيف أن هاجس عودة الفرنجة بقي سيفا مسلّطاً فوق رقاب سكان نيابة طرابلس، غالباً ما دفع ثمنه المسيحيون في الشرق.

رابعاً: الصراع بين الفرنجة ونيابة طرابلس

رحل الصليبيون، عن نيابة طرابلس، غصباً عنهم، بالقوة، وكانت أرواد، الجزيرة الواقعة في النيابة المذكورة، آخر موقع فرنجي يسقط بيد المماليك. لذلك، أجبروا على الرحيل، بقوة السيف، فبقيت عيونهم شاخصة على شواطىء المتوسط الشرقي، يسعون للإنتقام وللإستفادة المادية، ويهيئون لعودة محتملة لهذه الشواطىء، لهذا كثرت غزواتهم للساحل المملوكي، وكان لنيابة طرابلس نصيب لا يستهان به من هذه الغزوات، نظراً لقربها من جزيرة قبرص.

جزر المتوسط، وعلى رأسها قبرص ورودوس وغيرهما، كانت نقطة انطلاق الغزوات الفرنجية ضدّ الموانىء المملوكية، بعد أن هرب إليها الصليبيون وجعلوها مراكز حصينة ونقطة انطلاق لعملياتهم في المتوسط.

أ ـ على عهد المماليك البحريين

بدأ الفرنج يركّزون عدوانهم على طرابلس منذ عام ٧١١ هـ/ ١٣١١ م عندما عرضوا على المدينة بيع ستين نفر من رسل السلطان، كانوا قد ألقوا القبض عليهم واشتطّوا في طلب الثمن فطلبوا ستين ألف دينار، ولما لم يستجب طلبهم رحلوا بهم، فاضطر السلطان إلقاء القبض على تجارهم بالإسكندرية للمقايضة[٢٨٠].

في سنة ٧٣٥ هـ/ ١٢٣٥ م، كانت أول عملية للفرنج ضد شاطىء طرابلس، ولكنها لم تحصل بسبب دفع الريح للمركب الغازي بعيداً عن الشواطىء[٢٨١].

ولم يمض وقت طويل حتى قدم مركب آخر، ليغزو الشاطىء، فوقع في أيدي الجيش المملوكي الذي كان في حالة تأهب. وأرسل نائب طرابلس، جمال الدين آقوش (١٣٣٤ ـ ١٣٣٥ م)، صاحب المركب الذي وقع في الأسر،

بعد مقتل بعض رجاله، إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون، فما كان من الفرنجي إلاّ أن أقنع السلطان بأنه تاجر، وقد اتّهم زوراً بالقرصنة، فعفا السلطان عنه برغم إصرار آقوش على التهمة. فأطلق سراح الفرنجي، وأعيد إليه مركبه[٢٨٢].

في عام ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م، حالت الريح العظيمة دون وصول مراكب الفرنج إلى سواحل المسلمين[٢٨٣]، ومن بينها، طرابلس، طبعاً.

في عام ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥ م، بدأ القبارصة الفرنج بهجوماتهم على شواطىء طرابلس، حيث أخذوا أسرى، لم يطلقوهم إلا بعد مبادلتهم بكمية من المال والبضاعة[٢٨٤]. وفي السنة التالية جددوا الهجوم وأفسدوا وعادوا[٢٨٥].

وبعد عام عاودوا الكرة على السواحل، وكان من بينها طرابلس[٢٨٦].

وفي عام ٧٥٩ هـ/ ١٣٥٨ م، عاثت الفرنج بأطراف الساحل[٢٨٧]، ولا نعرف ما إذا كانت طرابلس مقصودة بذلك.

في عام ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م، تعرّض الفرنج للسواحل، فردّ المماليك على ذلك بمصادرة حواصلهم بدمشق وسجن بعض منهم فيها[٢٨٨]، ولا ندري ما إذا كانت طرابلس مقصودة أيضاً بهذه الغزوة.

وأهم الغارات الفرنجية هي تلك التي جرت في ٢٢ محرم عام ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥ م، وكانت الأجواء المملوكية ـ الفرنجية تهيّء لها بمناوشات بين الفريقين بسبب الصراع بين سفن القوتين في البحر. وقد نتج عن هذا الصراع قيام سفن الفرنج بمهاجمة ساحل مصر في أبي قير في ٧٦٤ هـ/ ١٣٦٣ م ومبادرة أحد البحارة المسلمين للإغارة على الشواطىء القبرصية في سنة ٧٦٥ هـ/ ١٣٦٣م[٢٨٩].

انفجر الصراع في عام ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥ م وهاجم ملك قبرص، بطرس دي لوزنيان الفرنجي مدينة الإسكندرية، على حين غرّة، فعاث جيشه في المدينة حرقاً وتدميراً ونهباً وأسراً خلال خمسة أيام، إلى حين وصول الجيش المصري لطرد

الغزاة، فأقلع المهاجمون ومعهم أربعة آلاف أسير وكمية كبيرة من غنائم الذهب والحرير والبهار. وكان الرد على هذه الغزوة الدموية التخريبية، وهي الأعنف في تاريخ الغزو الفرنجي للمماليك، سجن الفرنج الموجودين في دمشق، وإصدار قرار بمسك النصارى من الشام جملة واحدة، وأن تؤخذ ربع أموالهم لعمارة ما خرب من الأسكندرية، ولعمارة مراكب تغزو الفرنج. ولقد أهين النصارى، وطلبوا من بيوتهم بعنف، لفرط ما لحق بهم من اضطهاد، وخافوا أن يقتلوا، ولم يفهموا ما يراد بهم، فهربوا كل مهرب. ويعلّق ابن كثير على لا شرعية هذه الاجراءات قائلاً: «ولم تكن هذه الحركة شرعية، ولا يجوز اعتمادها شرعاً». ولذلك طلب من نائب السلطنة إلغاء الإجراءات، فردّ عليه النائب بأن بعض الفقهاء أفتى بذلك، فقال له ابن كثير: «هذا مما لا يسوغ شرعاً، ولا يجوز لأحد أن يفتي بهذا، ومتى كانوا (النصارى) باقين على الذمة ويؤدون إلينا الجزية ملتزمين بالذلة والصغار، وأحكام الملة قائمة، لا يجوز لأحد أن يؤخذ منهم الدرهم الواحد ـ الفرد ـ فوق ما يبذلونه من الجزية، ومثل هذا لا يخفى على الأمير». واقترح ابن كثير على النائب الاقتصاص من أهل قبرص، لا من نصارى بلاد الشام. وذهبت مداخلة ابن كثير إدراج الرياح، إذ أن السلطة المصرية أصرّت على رأيها في الانتقام من النصارى، مع أخذها باقتراح ابن كثير، الاقتصاص من قبرص والتهيئة له بعمل السفن لغزو الفرنج[٢٩٠].

ولكي تبرر احدى الدراسات الاضطهاد «اللاشرعي» الذي قام به المماليك، تتهم النصارى بأنهم انضموا إلى الفرنج وعملوا لهم أدلاّء في الهجوم على الإسكندرية، وتحكم على النصارى حكماً مبرماً، عندما تذكر أنهم «في الحقيقة» سبق أن تآمر بعض من يتولى منهم مناصب عالية، على الدولة، بتدبيرهم مؤامرة لإحراق دمشق في عام ٧٤٠ هـ/ ١٣٤٠ م، وهي تمرّ بخجل على مداخلة ابن كثير ضد إجراءات المماليك بحق النصارى[٢٩١].

فالمؤامرة المذكورة جرت في عام ١٣٤٠ م وغزو الإسكندرية تمّ في عام ١٣٦٣ م بعد خمس وعشرين سنة. فكيف يربط هذا بذلك، . . . وتحميل

النصارى وزر «المؤامرة الخطيرة بعد ٢٥ سنة، وتأكيد اشتراكهم مع القبارصة في أعمال النهب والتخريب، من دون التنبّه إلى أن هذه الرواية، قد تكون دسا، تقليدياً، من قبل السلطة، لتبرير فعل معيّن، برشق المعتدي عليه، بأي تهمة كانت.

علماً أن كل ذلك، لم يبرره ابن كثير في زمانه، فكيف تبرره دراسات اليوم.

بنتيجة هذه الإجراءات التعسفية، ألقي القبض على النصارى، ومن بينهم، حكماً، نصارى نيابة طرابلس، وأجبروا على دفع أموالهم لفك أسر المسلمين الموجودين عند الفرنج، وفي دمشق وحدها جمع، على ما يذكر ابن كثير[٢٩٢] أربعمائة رجل الزموا دفع الربع من أموالهم، وأحضر الولاة من في معاملتهم لتطبيق هذا الإجراء وجرّد العسكر إلى القرى والنواحي لاستخلاص الأموال. وألقي القبض على الفرنج الموجودين في الدولة المملوكية[٢٩٣].

طال، هذا الاضطهاد، الموارنة، كما سائر الطوائف المسيحية، واستمرّ سنتين من ١٣٦٥ إلى ١٣٦٧ م، ولربما أكثر، بدليل القبض على البطريرك الماروني جبرائيل من حجولا (١٣٥٧ ـ ١٣٦٧ م)، واعدامه حرقاً خارج جامع طيلان، في ضاحية طرابلس[٢٩٤].

وكان يعقوب، أسقف إهدن الماروني، من جملة من سجن في دمشق من رؤساء الكنائس المسيحية، ولكنه تمكّن من الفرار[٢٩٥].

في العام نفسه في ١١ ربيع الأول، جاء الفرنج للاتجار في الإسكندرية، وإذ اكتشف المماليك، أن من بين السفن واحدة لملك قبرص، الذي غزا الإسكندرية كما عرفنا، حاولوا مصادرة المركب، فوقعت معركة بين الطرفين، ابتعد الفرنج على أثرها عن شاطىء الإسكندرية، وعرّجوا في طريقهم على طرابلس للانتقام، فأخذوا مركباً من المينا وأحرقوه وأسروا ثلاثة من المسلمين[٢٩٦].

بعد سنة على ما جرى، في الإسكندرية، عاد الفرنجة في عام ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٦ م بقيادة ملك قبرص، بطرس المذكور أعلاه، إلى غزو شواطىء المماليك، فوصلت خمس عشرة سفينة من أصل الأسطول الفرنجي إلى طرابلس، فأعملت النهب في المدينة، ووقع ابن أخ ملك الجنوية، المشارك في الهجوم في قبضة المماليك[٢٩٧].

في أيلول ١٣٦٧ م، جدّد الفرنج، بقيادة ملك قبرص ومؤازرة العديد من جنود الممالك الفرنجية وعلى رأسهم متملك رودس الهجوم على طرابلس ومعهم مائة شيني و(١٥) ألف محارب فوجدوا المدينة خالية من نائبها وعسكرها، فتصدى لهم سكان المدينة ومعهم التركمان، حرس الأذواق. وتمكن الغزاة من دخول المدينة ونهبها، وحاولوا تخليص الأمير الفرنجي الذي أسر في العام الفائت، فقتله المسلمون. وبعد مقاومة شرسة من السكان وما تيسر من جند رحل الفرنج ووراءهم عشرات القتلى من الطرفين؛ وقتل من الفرنج نحو ٨٠٠ نفس وقيل ٤٠٠ وقيل أقلّ من ذلك، واختلف نتيجة لذلك صاحب قبرص والجنويين. وفي رواية المقريزي وابن تغرى بردى كان عدد المراكب ١٣٠ وقتلى المسلمين ٤٠ وقتلى الفرنج ألفاً[٢٩٨]. ومن طرابلس، انسحب الفرنج إلى جبله، فأبعدتهم العاصفة عنها، فساروا إلى اللاذقية، فوقع مركب لهم في الأسر في مينائها وقتل كل من فيه، ولكنهم نجحوا في بانياس. غير أن مهاجمة التركمان لهم قضت على العشرات منهم[٢٩٩].

وتتهم إحدى الدراسات نصارى جبل لبنان بالتآمر مع المهاجمين، باعلامهم بالوقت المناسب، للهجوم على طرابلس، لعلمهم بمواعيد خروج النائب وعسكره من المدينة، وتسلط تهمة الخيانة على البطريرك الماروني جبرائيل من حجولا. وهي في باب شرح حيثيات الاتهام، تذكر بأن أهل الذمة الذين بالسواحل، كانوا يكاتبون الملك القبرصي، وبأنه عندما قام المماليك بحملة اعتقال الأساقفة لم يفلت منهم سوى المطران يعقوب، أما البطريرك جبرائيل فلجأ إلى قرية حجولا ثم استسلم، إلخ. . .[٣٠٠].

ولقد غرب عن هذه الدراسة أن الموارنة لم يكونوا من نصارى الساحل، وبأن هرب المطران يعقوب تمّ قبل سنتين عند غزو الإسكندرية.

بعد هذا الكرّ والفرّ، في الغزو الفرنجي لشواطىء المماليك، يدفعهم إلى ذلك الحنين إلى تلك البلاد التي أبعدوا بالسيف عنها، وقع فرنجة قبرص والمماليك هدنة في عام ١٣٧٠ م[٣٠١]، أي بعد خمس وثلاثين سنة من التشنج الذي استمرّ من ١٣٣٥ م إلى عام ١٣٧٠، وكانت نتيجته وبالا على حركة التجارة بين شطري المتوسط الشرقي المملوكي والغربي الفرنجي.

استكان القبارصة في جهادهم ضد شواطىء المماليك، فجاء دور الجنويين في أواخر القرن الرابع عشر، يدفعهم إلى ذلك، من جهة، الدافع الصليبي التقليدي، ومن جهة أخرى، بدء تسلّط البندقية على تجارة المتوسط، ذلك التسلط الذي سيتحول في القرن الخامس عشر هيمنة واحتكاراً لهذه التجارة.

ففي عام ٧٨٠هـ/ ١٣٧٨ م، حاول الجنويون مهاجمة طرابلس فوصلت عشر مراكب لهم إلى الساحل ونزل العسكر إلى البرّ، فقاومهم عسكر طرابلس بقيادة نائبها يلبغا الناصري (١٣٧٨ ـ ١٣٧٩)، وسقط للجنويين العديد من الأسرى[٣٠٢].

بعد تسع سنوات، عاد الجنويون للإغارة مجدداً وخسروا كما في المرة السابقة وغنم منهم المسلمون ثلاثة مراكب[٣٠٣].

وكالعادة، ألقيت تبعة هذه الهجومات على طرابلس، على النصارى، عملاء الفرنج[٣٠٤]!.

وفي عام ٧٩٢ هـ/ ١٣٨٩/١٣٩٠ م، حضر إلى طرابلس مقدار سبعين سفينة افرنجية صدتها الريح وأغرقت كبير مراكبها بكلّ ما فيها[٣٠٥]. فكان هذا الهجوم إيذاناً لما سيلحقه من هجومات في عهد المماليك البرجيين.

ب ـ على عهد المماليك البرجيين:

عاد الجنويون للهجوم على طرابلس، في عام ٨٠٤ هـ/ ١٤٠١ م. وكانوا في هجومهم يستغلون حالة الهلع التي أصابت سكان المدن إبّان هجوم تيمورلنك على بلاد الشام. وتمكن الفرنج، بمساعدة بعض التجار الفرنج، الذين كانوا موجودين في الميناء، من الإستيلاء على مركبين من مراكب المسلمين وأسر ٨٥ مسلماً، ثم هاجموا قرية قرب طرابلس فقاتلهم أميرها ووقع منهم أسرى، وفشلوا في متابعة خطتهم بالتعدي على قرى ساحل طرابلس، بعد تصدّي المماليك لهم، وجيء بهم إلى طرابلس فسجنوا وأخذ المسلمون مركبهم[٣٠٦].

وفي عام ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣ م، كان لطرابلس نصيب من غارة فرنجية، كباقي مدن الساحل المملوكي، وقد تمكّن عسكر طرابلس وأهاليها من ردّ المهاجمين، الذين كانوا في ثلاثين شينياً وقراقر وكان الأمير دمرداش غائباً عن البلد في نواحي بعلبك فاستنجد بالأمير شيخ نائب دمشق[٣٠٧].

وفي معرض الكلام على هذه الغارات الفرنجية، لا بدّ من التنبيه، إلى أن طرابلس، لم تكن هدفاً مميّزاً لهذه الغارات، بل كانت أحد الأهداف، شأنها شأن باقي المدن المملوكية البحرية، تأتي بالدرجة الثالثة من حيث الأهمية بعد بيروت والإسكندرية كمركز بحري.

ولا يجوز تحميل غارات الفرنج، خاصة الجنويين منهم، معاني أكثر ممّا تتحمّل. فهي «غارات اقتصادية»، قبل كلّ شيء. والدليل على ذلك أن أكثرية النصوص التي تتكلم على ذلك، تذكر أن الجنويين كانوا دائماً يصادرون بضائع البنادقة والكتلان، خاصة البنادقة مزاحميهم على السلطة على البحر المتوسط. فغارة ١٤٠١ انتهت بالإستيلاء على مراكب مشحونة بالقمح عند ساحل دمياط[٣٠٨]، والاستيلاء على المراكب الإسلامية في طرابلس المشحونة بالبضائع[٣٠٩]، وفي غارة عام ١٤٠٣ م، استولى الجنويون على مركب لأحد التجار وعلى مراكب للكتلان مشحونة بالبهار، ونهبوا بضائع البنادقة في ميناء

بيروت ونهبوا القطن من طرابلس، واضطر الجنويون لدفع تعويض للبنادقة على ما نهبوه لهم[٣١٠]. وفي عام ١٤١١ م، وقعت معركة بين الجنويين والكتلان قرب الإسكندرية[٣١١] إلخ.

هذه الوقائع، وان دلّت على شيء، فإنما تدلّ على أن تحركات الجنويين، كانت تحركات اقتصادية، وهذا يبطل التهم التي تطلقها الدراسة المذكورة جزافاً بحق المسيحيين متهمةً إياهم بالخيانة. فلو كان النصارى يسعون للخيانة لتآمروا مع البنادقة، وهم الدولة النصرانية الأقوى وقتذاك. كما أن الجنويين كانوا يبحثون عن البنادقة أمام الشواطىء المملوكية، لسلبهم تجارتهم، أكثر مما كانوا يبحثون عن محاربة المدن المملوكية لمجرد كونها مدناً إسلامية معادية. فالحرب التنافسية بين الجنويين والبنادقة، كانت في طليعة اهتمامات الجنويين بعدما أضحى المتوسط بحيرة بندقية في القرن الخامس عشر.

ولما كان الجنويون يتّخذون من موانىء قبرص، نقطة انطلاق لغاراتهم على السواحل المملوكية، كان لا بدّ من أن ينتقل المماليك من دور المقاومة إلى الهجوم لوضع حدّ لهذه الغزوات التي تؤثر كثيراً على حركة التجارة وما تقدمه من مردود مالي إلى الدولة المملوكية[٣١٢].

حاول السلاطين حلّ مشكلة القرصنة البحرية بالوسائل الدبلوماسية حتى إذا لم يؤدّ ذلك إلى نتيجة قرّر السلطان الأشرف برسباي (١٤٢٢ ـ ١٤٣٨) وضع حدّ لهذه القرصنة التي تلحق أكبر ضرر بصناديق السلطنة، وبالدول التي تقوم بينها وبين المماليك معاهدات تجارية، خاصة البندقية، التي كانت مستودعاتهم هدفاً مميّزاً لهجمات الجنويين والكتلان.

وكردّ جماعي على الهجمات الفرنجية على سواحل المتوسط الشرقية، أخذ برسباي بإعداد العدّة لغزو قبرص من جهة، وبمصادرة أموال التجار الفرنج في مصر وبلاد الشام[٣١٣].

وأعطي الأمر بجمع السفن الحربية المملوكية في طرابلس الشام، فاجتمع

فيها غرابان أو ثلاثة من مصر ومركب من بيروت وآخر من صيدا وغراب من طرابلس، وبلغ عدد المقاتلين ستماية مقاتل وثلاثمائة فارس[٣١٤].

ومن طرابلس، انطلقت الغزوة في عام ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٣ م وتعرف بالغزوة الصغرى وكان سببها الظاهر، حسبما جاء في صالح بن يحيى، الإقتصاص من تعرّض مركب من القراصنة «الباسك» الإسبانيين في دمياط المركب المحمّل بالصابون وآت من طرابلس. لذلك، وبناءً لأمر السلطان، أبحر ثلاثة أغربة من مصر إلى بيروت وتوجه معها غراب من بيروت وغراب من طرابلس، وسارت الأغربة من طرابلس إلى قبرص، فغزت ساحلها في ليماسول وعادت بالأسرى وبالغنائم[٣١٥]. وكان رد جانوس صاحب قبرص، على هذه الغزوة إرسال غرابين لسبي من يلتقوه من المسلمين، وعند نزولهم عند نهر الكلب لأخذ الماء، أمسك المسلمون الذين كانت حراستهم منتشرة على الشاطىء، بجماعة منهم، و هربت الأغربة[٣١٦].

وواصل السلطان برسباي استعداداته، بعد نجاح الغزو، فزاد عدد المراكب البحرية وحصّن الشواطىء. وفي عام ٨٢٨ هـ/ ١٤٢٥ م، انطلقت الحملة البحرية من طرابلس أيضاً، وكان معها المؤرخ «صالح بن يحيى، على رأس قوات البحتريين التنوخيين أمراء الغرب وبيروت، ونزلت القوات الغازية في ميناء فماغوستا الذي كان بيد الجنويين الذين طلبوا الأمان، واجتاحت الشاطىء حتى ليماسول، ثم عادت، بعد سلسلة معارك ناجحة قتل بها خمسة آلاف من الفرنج، محملة بالغنائم والأسرى. وكانت عدة خيول الأمراء والأعيان من المجاهدين الذين ساروا في البر إلى طرابلس ثلاثماية فرس وعديد الحملة التي توجهت من بولاق إلى دمياط إلى طرابلس حيث انضمت إليها العساكر الشامية والمطوعة حوالي بضع أربعين مركباً[٣١٧].

هاتان الغزوتان الموفقتان مهّدتا لفتح الجزيرة في عام ٨٢٩ هـ/ ١٤٢٥ م. وكانت نقطة الانطلاق من الإسكندرية حيث اجتمع اسطول ضخم يناهز المئتي مركب بحري جاءت للمشاركة فيه جماعة من طرابلس وغيرها، اجتاح قبرص

ساحلاً وجبلاً، وأسر ملكها واقتيد إلى القاهرة حيث وقّع صلحاً مع السلطان لقاء مبلغ من المال وجزية سنوية[٣١٨].

وبرغم هذه الضربة الكبيرة لأهم مركز من مراكز القرصنة الفرنجية، فقد عاود الجنويون هجوماتهم وخصّوا طرابلس بغزوة في عام ٨٣٦ هـ/ ١٤٣٢ م، عادوا منها بمركبين محملين بضاعة فلما وصل الخبر بذلك إلى السلطان أمر أن يكتب بالحوطة على أموال الفرنج والكتلان إلا البنادقة[٣١٩].

في سنة ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٣ هاجم المماليك مراكب للفرنج قرب بيروت فاستولوا على مركب للبنادقة محملاً بضائع كما استولوا على آخر في طرابلس للجنويين كان أيضاً مشحوناً بالبضائع وأحرقوه. فهلك بضع وعشرون رجلاً وقتل من المسلمين سبعة. ولم يشكر البحارة المماليك على هذا الفعل، لأن البنادقة والجنويين كانوا وقتذاك مسالمين للمسلمين[٣٢٠]. وجاءت ردة فعل الفرنج، بمهاجمة سفن المسلمين والإستيلاء عليها وقتل العديد من بحارتها وأسر الباقي. وفي السنة نفسها أخذ الفرنج (١٨) مركباً من سواحل الشام فيها ما لا يوصف من البضائع وقتلوا عدة ممن كان بها من المسلمين وأسروا باقيهم. وفي سنة ٨٣٨ هـ/ في ثالث يوم منها قدم الأمراء والمماليك السلطانية ومماليك الأمراء الذين كانوا توجهوا في المراكب على ظهر البحر ولم ينالوا طائلاً غير ما قدّماه من حرق مركب الفرنج الطالعتين الجنويتين وأخذ مركب للبنادقة الطالعتين أيضاً[٣٢١].

وانفتحت شهية السلاطين المماليك على الفتوحات البحرية، فقرّر السلطان الظاهر جقمق (١٤٣٨ ـ ١٤٥٣ م) فتح رودوس، مركز فرسان الاسبتارية، التي كان يخشى أن تصبح قاعدة لهجمات القرصنة على الشواطىء المملوكية والتي كان المماليك يتحسبون لها بتحصن الشواطىء بالأبراج التي كثرت قرب طرابلس في تلك الآونة.

وبالفعل، كانت مراكب الفرنج، خاصة الكتلان والرودوسيين تترصد مراكب المسلمين، للإستيلاء عليها. وفي عام ٨٤٣هـ/ ١٤٣٩ م أصيبت

طرابلس بضربة موجعة عندما سطا الفرنجة على المراكب الخارجة من طرابلس إلى دمياط محمّلة مواداً غذائية[٣٢٢].

في عام ٨٤٤ هـ/ ١٤٤٠ م، سارت أول غزوة مملوكية إلى رودوس لتأديبها على مساهمتها في القرصنة، ولكنها باءت بالفشل بسبب دفاع الاسبتارية[٣٢٣]. وقد خلقت هذه الخسارة أجواء مشحونة في مدن الساحل، وانتشرت إشاعات عن دخول ملك «أراغون» الإسباني إلى جانب رودوس في الاستعدادات لشنّ هجوم على الساحل المملوكي، ستكون محطته الأولى في طرابلس[٣٢٤].

في عام ٨٤٧ هـ/ ١٤٤٣، توجهت غزوة ثانية إلى رودوس وهي تضم عدداً أكبر من المراكب والمحاربين وكانت نقطة الانطلاق من طرابلس، وباءت بالفشل، ولم تتمكن من فتح الجزيرة[٣٢٥].

وبعد عام، في ١٤٤٤ م، أعاد جقمق الكرة بأسطول أكبر وجيش عديد، منطلقاً من طرابلس أيضاً، ولم يكن النصر حليف الغزوة الثالثة. وكان الخروج إلى هذه الغزوة السبت ربيع الأول من القاهرة إلى بولاق فالإسكندرية ودمياط ومقدمهم الأمير اينال العلائي، وكانت عدة المماليك السلطانية تزيد على ألف مملوك خارج عن المطوعة وأمراء البلاد الشامية. وتوجه الجميع إلى طرابلس ومنها إلى رودوس[٣٢٦].

لم تسقط رودوس، فأضعف ذلك موقف المماليك في قبرص، فبدأت حركة المقاومة ضد المماليك تقوى برغم بقاء ملك قبرص على ولائه للماليك. ولإعادة تأكيد السلطة على الجزيرة، أرسل المماليك حملة في عام ٨٦٤ هـ/ ١٤٦٠ م إلى قبرص، انطلقت من طرابلس في آخر السنة، وعجزت عن الاستيلاء على مركز المقاومة التي كانت تقودها أخت ملك قبرص[٣٢٧]. ولكن ممثل السلطان إياس الطويل بمؤازرة الملك القبرصي، تمكن من إعادة أجزاء من الجزيرة إلى سلطة المماليك. وقد كلّف نواب طرابلس وعسكرها بنجدة المسلمين في الجزيرة، فقاموا بذلك خير قيام من عام ١٤٦١ إلى عام ١٤٦٣ م،

حيث فقد المماليك السيطرة على الجزيرة مع استمرار دفع قبرص الجزية للسلطان[٣٢٨].

وكما كان قدر المماليك أن يبقوا في صراع مع الصليبيين حتى بعد ترحيلهم عن المشرق، كذلك ظلوا في صراع مع المغول التتار اتخذ طابعاً تدميرياً في بعض الأحيان وكانت له انعكاساته على نيابة طرابلس، وان لم تصبها سهامه مباشرة.

خامساً: نيابة طرابلس تحارب التتار ـ المغول

برغم الانتصار الكبير الذي حقّقه المماليك على التتار في معركة عين جالوت، بقي خطر المغول جاثماً على قلب السلطنة المملوكية طيلة فترة حكمها.

فعين جالوت أوقفت تقدّم هؤلاء ولكنها لم تحل دون وجودهم، كقوة غازية تنطلق مرَّةً إثر مرَّة من فيافي آسيا إلى السلطنة المملوكية طمعاً بثرواتها[٣٢٩]. فالمغول كانوا بالنسبة لسكان «الشرق الأوسط» وباء بشريا، شبيهاً بالطاعون على صعيد الأوبئة، وليس من غريب الصدف، أن يكون الطاعون في أساس وجوده، مربوطاً في نشأته، بالمغول، كما سنذكر ذلك في باب كلامنا على الأوبئة.

وبحكم كون نيابة طرابلس، إحدى ركائز التنظيم الإداري المملوكي، وتأتي بالدرجة الثالثة بعد دمشق وحلب في التقسيم الإداري في الممالك الشامية، كان من الطبيعي أن تشارك مشاركة فعّالة في صدّ هجمات المغول على منطقة «الشرق الأوسط».

فمنذ العام ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١ م، بدأت مشاركة نيابة طرابلس، عبر عسكر حصن الأكراد، إلى جانب السلطان المنصور قلاوون، بصدّ هجوم التتر والإنتصار عليهم[٣٣٠].

هذا الجهاد ضدّ المغول لن يكون الأخير، على عهد المماليك البحرية.

فعندما تسلم غازان (١٢٧١ ـ ١٣٠٤ م) عرش ايلخانية (زعامة) المغول في بلاد فارس في ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٥ م، وكان على الدّين الإسلامي[٣٣١]، فكّر بانتزاع بلاد الشام ومصر من أيدي المماليك.

كان الدافع إلى ذلك، حالة الضعف التي سادت مصر في أثناء اغتصاب

عرش الناصر محمد بن قلاوون على يد كل من كتبغا ولاجين، عقب سلطنته الأولى ووصاية الأميرين بيبرس وسلار في أثناء سلطنته الثانية[٣٣٢].

ومن العوامل الجوهرية التي شجعت على إغارة المغول، هرب سيف الدين قبجق، نائب دمشق، مع جماعة من الأمراء في خمسمائة من الجند إلى غازان وإخباره بما آلت إليه حالة بلاد الشام في نهاية حكم لاجين، مما دفعه إلى العمل على احتلال هذه البلاد[٣٣٣].

في عام ١٢٩٨ م، أرسل غازان جيوشه إلى سلاجقة الروم وديار بكر، على أن تعود بعد انقضاء المهمة للإغارة على بلاد الشام، وفي شتاء ١٢٩٩ ـ ١٣٠٠ م، أرسل جيشاً كبيراً لتحقيق ذلك[٣٣٤].

وقعت المعركة في مجمع المروج في وادي خزندار بين حماه وحمص، فانتصر المماليك أولاً، ثم ما لبثوا أن خسروا المعركة[٣٣٥].

نيابة طرابلس، شاركت في هذه الحرب، وكان لها دور في تحقيق النصر، في مطلع المعركة[٣٣٦]، ولكن عند الخسارة في عصر النهار، قتل نائبها سيف الدين كرت (كرد) ونائب قلعة المرقب الأمير بيبرس العلمي، ونائب بلاطنس الأمير الطغريل، الأمير جمال الدين التقوي وقتل (١٦) مملوكاً وجرح (١٢) من مماليك النائب وقتل من عسكر طرابلس (١١) نفراً[٣٣٧].

بعد خسارة المعركة، زحف المغول إلى حمص فنهبوها، ثم دخلوا دمشق فحكموها. ووضع المغول على صفد وطرابلس والساحل حاكماً هو «فارس الدين الألبكي الساقي». وسرعان ما انقلب الألبكي وقبجق، نائب دمشق، الذي كان سبباً بقدوم جحافل غازان إلى المنطقة، ثم حكم النيابة باسم المغول، وبكتمر نائب حلب وحماة وحمص، من قبل غازان، على المغول، أثر رحيل غازان، ثم قطلوشاه، حاكم البلاد المغولي العام، بعد اطمئنانهم إلى استتباب الأوضاع لصالحهم. فعادت البلاد إلى حكم المماليك في مدة تقلّ عن الشهرين[٣٣٨].

في عام ٧٠٢ هـ/ ١٣٠٢ م، عاود المغول الهجوم، على عهد قازان، على بلاد الشام، فتصدّى لهم السلطان الناصر محمد بن قلاوون بجيوش نياباته، ومن بينها طرابلس بقيادة نائبها اسندمر وانتصر عليهم، في نواحي دمشق، في المعركة التي اشتهرت باسم موقعة «شقحب» أو معركة «مرج الصفر» التي تلت شقحب، وكان منَ المشاركين في هذه المعارك المؤرخان أبو الفداء والنويري[٣٣٩].

وكما ذكرنا، شارك عسكر نيابة طرابلس في المعركة. ويذكر أبو الفداء أن العساكر، بعد مسير المغول إلى الشام واجتيازهم الفرات، اجتمعت عند نائب حماه كتبغا، ووقع الاتفاق على إرسال جماعة من العسكر من بينها اسندمر، نائب السلطنة بالساحل، أي نائب طرابلس، وصحبته جماعة من عسكر حلب وحماه ومعهم، المؤرخ أبو الفداء، فاقتتل هذا العسكر مع التتار يوم السبت ١٠ شعبان الموافق لسلخ آذار ١٣٠٣ م، وانتصر عليه، ثم جرت المعركة الثانية في ٢ رمضان، عشرين نيسان من السنة نفسها، وانتصر المماليك ثانية وعادت العساكر إلى بلادها بعد النصر، ومن جملتها عسكر السواحل[٣٤٠].

وبهذه الخسارة الجسيمة، انكفأ غازان عن بلاد الشام، وأودت مرارة الانكسار بحياته وهو في الثانية والثلاثين في عام ٧٠٤ هـ/ ١٣٠٤م[٣٤١]، فارتاحت السلطنة من خطر المغول، إلى حدّ ما، طيلة القرن الرابع عشر، ليعود هذا الشبح إليها مجدّداً مع مطلع القرن الخامس عشر.

مع بداية عهد السلاطين المماليك البرجية، مع أول سلاطينهم برقوق، (١٣٨٢ ـ ١٣٨٩، ١٣٩٠ ـ ١٣٩٩)، ظهر تيمورلنك، أخطر زعماء المغول، وأشدهم فتكاً وأذىً في بلاد الشام، وكانت أولى مآثره التدميرية في بغداد التي دخلها في سنة ١٣٩٣ م[٣٤٢].

وعلى عهد الناصر فرج بن برقوق (١٣٩٩ ـ ١٤١٢)، خرج تيمور من بغداد إلى بلاد الشام وتوجه إلى حلب، فسارت عساكر المماليك في نيابة دمشق وكان نائبها سودون، وعساكر نيابات طرابلس وغزة وصفد وحماة لصدّ

الغازي[٣٤٣]. وكان على رأس جيش نيابة طرابلس نائبها شيخ المحمودي في ٨٠٣هـ/ ١٤٠٠ م، الذي سيصبح سلطاناً على المماليك فيما بعد (١٤١٢ ـ ١٤٢١). ويبدو انه كان أكثر المدافعين حماسة وبعد نظر، ولكن الخلافات بين قوى المماليك ومباطنة تمرداش نائب حلب لتيمور افقدتهم القوة الضرورية فخسروا أمام تيمورلنك ووقع نائب طرابلس بالأسر[٣٤٤]، وبعد تقدّم جحافل المغول باتجاه دمشق، هرب كثيرون عبر طرابلس إلى مصر ومن بينهم نائب طرابلس الجديد «آقبغا الجمالي»[٣٤٥]. ويخبر ابن الشحنة أنّ طرابلس دفعت مالاً لتيمور لقاء ابتعاده عنها[٣٤٦]. وتذهب بعض المصادر إلى أن طرابلس كادت تقع بيد المغول عندما سارت فرقة منهم إليها، وغالت في اخبارها فزعمت أنّ دفاع وصدّ أهل القرى لها وقتلهم لأفرادها بالحجارة عند دخولهم بين جبلين!، حال دون الوصول إليها في وقت كانت حوادث تقع فيها ما جعل أهلها يتركونها[٣٤٧]؛ وكانت قد ثارت الحمية ببعض أمراء التركمان بطرابلس، من أمثال ابن رمضان وابن صاحب الباز وأولاد شهري، فهاجموا قوات المغول في حلب، قتلوا منهم زيادة على ثلاثة آلاف فارس[٣٤٨].

وتمكن شيخ المحمودي من الإفلات من الأسر وعاد إلى نيابة طرابلس ثانية (١٤٠١ ـ ١٤٠٢)، فأعاد الأمان إلى النيابة، وقمع أعمال الفوضى التي حاول التركمان القيام بها[٣٤٩].

ولا بد في معرض الكلام على هذه الحوادث من ذكر الدور الذي لعبه المؤرخ ابن خلدون الذي رافق السلطان فرج إلى دمشق مع مجموع من العلماء لإنقاذها من اللنك وكان وقتذاك ابن ثمان وستين عاماً، فتدلى من أسوار المدينة وبقي عند تيمور خمسة وثلاثين يوماً يحاول ثنيه عن تدمير المدينة[٣٥٠].

وهكذا نجت طرابلس من خطر المغول وانطلقت لتساهم في وقائع تاريخ بلاد الأرمن وتاريخ النيابات الشامية ومن خلالها السلطة المركزية في القاهرة.

سادساً: المشاركة في الحرب ضد بلاد الأرمن

كان مفروضاً، على نيابة طرابلس، شأنها شأن كل أجزاء السلطنة المملوكية، خاصة في نياباتها الشامية، المشاركة في الأحداث خارج البلاد، ومنها طبعاً، محاربة بلاد الأرمن، التي كانت مركزاً استراتيجياً، كجزر المتوسط، يمكن للصليبيين، الاتصال به والارتكاز إليه، في أي عودة محتملة إلى الشرق.

لذلك، كان المماليك، تساورهم الشكوك من بلاد الأرمن، ويوجسون خيفة مما يحاك لهم فيها. وكانت هذه الهواجس في محلّها. فالخطة التي يعرضها المؤرخ الأرمني «هايتون» تؤكد على دور الأرمن والموارنة في مشاريع عودة الصليبيين إلى المنطقة[٣٥١]. ولئن كان الموارنة قد دجّنوا، فقد كان على المماليك السيطرة على بلاد الأرمن، لعدة أسباب من بينها هذا السبب بالذات، إضافة إلى الدور الكبير الذي لعبوه سابقاً إلى جانب الصليبيين، إبّان احتلال هؤلاء لأجزاء من الشرق الأوسط الحالي.

وقد بدأ الإحتكاك المملوكي ـ الأرمني، عسكرياً، منذ مطلع عهد المماليك، منذ عهد بيبرس.

أول احتكاك من قبل جيش نيابة طرابلس ببلاد الأرمن، جرى في عام ٦٩٧ هـ/ ١٢٩٧ م عندما هاجم بلاد الأرمن إلى جانب جيوش النيابات الشامية، وتمّ نتيجة ذلك فتح عدة أمكنة[٣٥٢].

في عام ٧٠٣هـ/ ١٣٠٣ م عاد المماليك إلى الهجوم على بلاد الأرمن، وكان عسكر طرابلس بقيادة نائبها اسندمر من جملة عساكرهم[٣٥٣]. وكذلك شارك هذا العسكر في الهجوم على ملطية في ٧١٥ هـ/ ١٣١٥ م[٣٥٤].

في عام ٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠ م في شهر ربيع الآخر، أيار، خرجت عساكر النيابات الشامية لمحاربة بلاد الأرمن، وكان عسكر نيابة طرابلس بقيادة النائب

شهاب الدين قرطاى الذي كان كما يذكر النويري، قائداً للحملة من جملة المشاركين في الهجوم. وقد حصدت نيابة طرابلس من الهجوم، كارثة كبيرة، إذ غرق ألف تركماني من فرسانها في نهر جيحان، ونجا نائب السلطنة من الغرق فتابع الإغارة على بلاد سيسّ، عاصمة الأرمن، فدمّر القلاع والقرى المحيطة بها. وكانوا قد دخلوا بلاد الأرمن من اسكندرونة ففتحوا الثغر ثم تلّ حمدان، وبعد غرق من غرق وصلوا سيسّ، فحاصروها وقطعوا الأشجار واستولوا على المواشي، كما فعلوا بطرسوس، وأحرقوا وخربوا ما طالته يدهم، ثم رجعوا، فعلموا بموت صاحب سيّس، فشنّوا مجدداً الغارة على بلاد الأرمن، وقد انتهت بمقتل جماعة منهم[٣٥٥].

في عام ٧٢٢ هـ/ ١٣٢٢ م، أعاد المماليك الكرّة، بمساندة جيش نيابة طرابلس، بالهجوم على ميناء آياس، فأخذوه بالقوة وبحيلة نائب طرابلس[٣٥٦].

وتابع المماليك، بمساندة جيش نيابة طرابلس، مهاجمة بلاد الأرمن في عام ٧٣٧ هـ/ ١٣٣٧ م[٣٥٧].

وفي عام ٧٣٨ هـ/ ١٣٣٧ م[٣٥٨] و٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣ م[٣٥٩]، إلى أن تمّ فتح أرمينية نهائياً في عام ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٤ م[٣٦٠].

وكما كان على عسكر نيابة طرابلس أن يشارك في حروب ضد الأرمن، كان من الطبيعي أن يشارك في صناعة الأحداث في بلاد الشام، خاصة زمن الفتن السياسية التي استفحلت زمن الدولة المملوكية الثانية وجرّت الويل على السكان.

سابعاً: المشاركة في صناعة أحداث بلاد الشام

أ ـ على عهد المماليك البحريين:

بعدما استتب الأمر للمماليك بفتح طرابلس، وتحويلها إلى قاعدة لنيابة السلطنة الإسلامية المملوكية، أضحى على طرابلس كمدينة وكنيابة، المشاركة في صناعة التاريخ المملوكي والمشاركة في كل أحداث بلاد الشام والتأثر بكل ما يجري في النيابات المحيطة بها على كل الصعد.

فعلى الصعيد السياسي، ساهمت نيابة طرابلس مساهمة فعّالة في إنهاء الوجود الصليبي في الشرق، وكان فتح عكا، كما رأينا، أبرز مشاركة على هذا الصعيد، وتبع ذلك فتح ما تبقّى من مراكز صليبية على الساحل اللبناني والسوري الحاليين، خاصة في أرواد، آخر نقطة وجود صليبية. كما سيكون لنيابة طرابلس دور في الحرب ضد الفرنجة، وضد التتار وضد بلاد الأرمن كما عرضنا كل ذلك في بابه.

ومن الأحداث التي شارك في صناعتها عسكر نيابة طرابلس نجد ما يلي:

في عام ٧٠٨ هـ/ ١٣٠٩ م، ترك الناصر محمد بن قلاوون سلطنته الثانية، لصالح استاداره بيبرس الجاشنكير (٧٠٨ هـ/ ١٣٠٩ م) الذي بايعه نائب دمشق جمال الدين آقوش الأفرم وامتنع عن ذلك نائباً حلب وحماه ونائب طرابلس اسندمر الكرجي (١٢٩٨ ـ ١٢٩٩، ١٣٠٠ ـ ١٣٠٩ م). لا بل بادر اسندمر إلى الإتصال، سرياً، بالناصر محمد بن قلاوون الذي اعتزل في قلعة الكرك بالأردن، باسم النواب الثلاثة، مشجعاً إياه على العودة إلى السلطنة. وما إن تمّ ذلك، حتى نقل اسندمر إلى نيابة حماه، وحلّ مكانه الحاج بهادر الحلبي المنصوري (١٣٠٩ ـ ١٣١٠ م) الذي كلّف القبض على السلطان بيبرس إلى جانب قراسنقر نائب دمشق[٣٦١].

وفي عام ٧١٠ / ١٣١٠ كتب السلطان إلى نائب دمشق ونائب طرابلس بالقبض على الأمراء المناوئين له[٣٦٢].

وبموت بهادر عين جمال الدين آقوش الأفرم نائباً على طرابلس. وأثناء نيابته شارك عسكر طرابلس الجيش المصري والشامي في عام ٧١٠ هـ/ ١٣١٠ م في الهجوم على سيف الدين اسندمر نايب حلب، نائب طرابلس سابقاً، بسبب ظلمه وعسفه. وكان قد سبق الهجوم وصول سيف الدين أرغون إلى طرابلس واجتماعه بالروم ومعه أمثلة من السلطان تشرح الأسباب الموجبة للقبض على اسندمر. وحين دبّ الخلاف بين قرا سنقر، نائب حلب، والسلطان الناصر في عامي ٧١١ ـ ٧١٢، عندما بدأ السلطان المذكور بالعمل على التخلص من الأمراء الذين كانوا في نظره يشكلون خطراً على دولته، مال الأفرم إلى جانب قراسنقر وتظاهر بطاعة السلطان متخذاً في الوقت نفسه الحذر منه، إلى أن تبين له أن السلطان يريد الإيقاع به بحجة تكليفه بنيابة حلب، ففر من طرابلس إلى مرج الأسل وطلب من الأمراء اللحاق به، لضرب الجيش المصري الذي كان موجوداً في حمص. فلم يتجاوب معه الأمراء بضغط من شهاب الدين النويري، المؤرخ المشهور، الذي كان يعمل وقتذاك، كناظر للجيش في طرابلس ، وقد اجتمع بأقوش في ذي الحجة ٧١١ هـ وحاول اقناعه بعدم السير وراء قراسنقر الذي، بحسب رواية النويري، وعده بالمال وبحلب. فلما لم يتجاوب مع الأفرم سوى أمير واحد من جيش نيابة طرابلس، فرّ إلى البرية باتجاه قرا سنقر الذي، بدوره، كان يعتقد أن الأفرم جاء للقبض عليه؛ وعندما بان السبب التقى الأميران وفرّا إلى بلاد المغول حيث عملا في خدمة خربندا ملك التتار. ويخبر النويري أن أقوش كان يتنقل بحجة الصيد تارة في الجوز وأخرى باللاذقية وجبله ومرة بالجبال. وحاول السلطان في مستهل محرم ٧١٢ هـ الإيقاع به فطلب مجيئه إليه لتقليده على نيابة حلب فارتاع من الطلب وطلب من الأمراء الركوب معه وتوجه من جبله إلى مرج الأسل، ولكن تدخل النويري حال دون السير في مخططه فهرب كما ذكرنا وعاد أمراء التركمان إلى طرابلس[٣٦٣].

في عام ٧١٤ هـ/ ١٣١٤ م شارك عسكر طرابلس العساكر الشامية في مطاردة ابن مهنّا. أحد زعماء البدو[٣٦٤].

في عام ٧٤١ هـ/ ١٣٤١ م، وعلى أثر موت الناصر محمد بن قلاوون، دبّ الخلاف على وراثته بين المنصور سيف الدين أبو بكر وأخيه الأمير أحمد. وكان الأمير سيف الدين قطلوبغا الفخري والأمير قوصون قد ارسلا من مصر لمحاصرة الأمير أحمد في الكرك والقبض عليه. وقد طلب قوصون من نائب دمشق ومن الحاج أرقطاي (١٣٤٠ ـ ١٣٤١ م)، نائب طرابلس، قتال طشتمر نائب حلب. ولكن قطلوبغا انقلب على السلطان المنصور وعلى قوصون وبايع الأمير أحمد الذي اتخذ تسمية الناصر بن الناصر. ودارت الدائرة لصالح الفخري، فاضطر نائبا دمشق وطرابلس، المؤيدان للملك المنصور، للهرب إلى مصر والإحتماء بقوصون، الذي كان حظه سيئاً، إذ قبض عليه واستلم أحمد السلطنة وقبض على نائبي دمشق وطرابلس وسجنا في قلعة الجبل[٣٦٥].

في عام ٧٤٧ هـ/ ١٣٤٦ م، في جمادى الأولى، خرج نوّاب دمشق وحلب وحماه وحمص ونائب طرابلس بيدمر النويري على السلطان الملك الكامل (١٣٤٥ م) بتحريض من نائب دمشق، بسبب اتهام الملك الكامل بكثرة سفكه لدماء الأمراء المماليك، واجتمعت جيوشهم في دمشق، فلما علم أهل مصر ما فعله أهل الشام، ثاروا على السلطان وخلعوه وتملّك بعده أخوه الملك المظفر حاجي ابن الناصر محمد بن قلاوون[٣٦٦].

في عام ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م، قام جيش طرابلس بالمشاركة في حصار سيف الدين يلبغا في حمص. وكان يلبغا نائب دمشق السابق قد رفض الإمتثال لأمر السلطان الملك المظفر حاجي بالتخلّي عن مركزه[٣٦٧].

وفي ٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩ م في ٢٣ ربيع الأول، قام نائب طرابلس الأمير سيف الدين ألجيبغا المظفري (١٣٤٨ ـ ١٣٤٩ م)، بالإتفاق مع فخر الدين إياس نائب حلب السابق، بالركوب على نائب السلطنة بدمشق، سيف الدين ارغون شاه، فأحاطوا به مع طائفة من الأمراء ودخلوا عليه بالحيلة، وهو نائم، حيث قتلوه ذبحاً ثم حاولوا تغطية جريمتهم بإشهاد أحد القضاة وشهود بأنه قتل نفسه بيده فلم يفلحوا. ثم تظاهروا بأنهم فعلوا لك بأمر من السلطان ووضعوا

أيديهم على بعض ممتلكات أرغون المغدور، وحاول الأمراء بدمشق منع نائب طرابلس من الخروج من دمشق، لارتيابهم بصحة ما ذكره، ولكن ألجي تمكن من الإفلات منهم والعودة إلى نيابته. عندها اشتكى الأمراء إلى السلطان وأعلموه بما وقع، فأجاب السلطان بأن ما ذكره ألجي لا أساس له من الصحة، وأمر باعتقال النائب. فما كان من عسكر دمشق إلا أن ركب في أثر نائب طرابلس، فقبض عليه وعلى فخر الدين إياس وأشهر أمرهما وقتلا في ٢١ ربيع الآخر[٣٦٨].

ويخبر ابن قاضي شهبة، أن الجيبغا لما وصل إلى طرابلس أخذ أمواله... ورجع قاصداً مصر، فلما وصل إلى نهر الكلب قام عليه جماعة من التركمان، وقطعوا الجسر ومنعوه من المرور عليه، وإذ وعدهم بالعطاء الجزيل أرادوا تخليته، لكن والي بيروت وبدر الدين ابن الحنش زعيم البقاع منعاهم من ذلك وقبضوا عليه. أما آياس فهرب في الجبال ووصل إلى قرية العاقورة التي كان أهلها نصارى فاختفى بها. فعلم به نائب بعلبك وألقى القبض عليه[٣٦٩].

في عام ٧٥٢ هـ/ ١٣٥١ م، جيش نيابة طرابلس يشارك في محاصرة نائب السلطنة في صفد[٣٧٠].

وفي ٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢ م، في أوائل شهر رجب، اشتهر الخبر أن نائب حلب يلبغا اتفق مع نائب طرابلس بكلمش (١٣٥٠ ـ ١٣٥٢ م) بالخروج على طاعة السلطان الملك الصالح (١٣٥١ ـ ١٣٥٤ م) لخلافهما مع شيخون وطاز عضوا الدولة بالديار المصرية. ورفض نائب دمشق ارغون مشاركتهم في ذلك. وفي يوم الأربعاء، الرابع والعشرين من رجب دخل سيف الدين يلبغا أروش نائب حلب إلى دمشق بمن معه من العساكر الحلبية وغيرهم وفي صحبته نائب طرابلس الأمير سيف الدين بكلمش ونائب حماه الأمير شهاب الدين أحمد، ونائب صفد الأمير علاء الدين طيبغا وطوائف من التركمان وعاثوا نهباً وفسقاً في دمشق حتى جاءهم الخبر بخروج السلطان بالعساكر لمحاربتهم ففرّوا إلى جهات حلب، ولكن عسكر السلطان الملك الصالح لحق بهم، وألقى القبض على

النوّاب العصاة بمن فيهم نائب طرابلس وقتلوهم ولم ينج منهم سوى نائب حلب[٣٧١].

في ٧٥٩ هـ/ ١٣٥٧ م، جيش نيابة طرابلس يقف إلى جانب طاز نائب حلب في صِراعه مع السلطان الملك الناصر حسن ابن الناصر محمد بن قلاوون (١٣٤٧ ـ ١٣٥١، ١٣٥٤ ـ ١٣٦١ م)، وانتهى الصراع بحلّ سلمي[٣٧٢].

وفي ٧٦٢ هـ/ ١٣٦٠ م تغلّب سيف الدين بيدمر نائب دمشق وراسل الأمراء بالطاعة له، فحلف له بذلك أمراء دمشق وأعلن الأمير منجك من القدس عدم رضاه وعدم طاعته ليلبغا الناصري، ثم حضر الأمير سيف الدين تومان تمر (١٣٥٨ ـ ١٣٦٠ م) نائب طرابلس في عاشر رمضان وأعلن انضمامه إلى بيدمر، فجهّز الأخير العساكر الشامية وسار باتجاه مصر، وعلى الطريق هاجمت العرب أمراء العساكر الشامية، مستغلة فرصة اقتتالهم فيما بينهم، فاختفى خبر نائب طرابلس وعدد من أمراء دمشق، فخارت قوى بيدمر وانكفأ عائداً بعد خروج السلطان إليه. وقبض على تومان وولّي طرابلس عوضه ملكتمر المحمدي[٣٧٣].

في ٧٨٥ هـ/ ١٣٨٣ م شارك. عسكر طرابلس العساكر الشامية والثغور والتركمان في قتال التركمان العصاة في بلاد سيسّ[٣٧٤].

وفي ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م عسكر طرابلس يتوجه مع عسكر دمشق وحماة إلى ملطية لمحاربة نائبها[٣٧٥].

وفي ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٦ م الأمير اشقتمر نائب طرابلس وطيبغا الطويل يعصيان على السلطة. فأرسل السلطان بالكشف عن الخبر على خيل البريد للتأكد من صحة ذلك، فلما عاد بالجواب وصحة الخبر، قرر اسندمر الزيني على نيابة طرابلس[٣٧٦].

في ٧٨٣ هـ/ ١٣٨١ م عسكر طرابلس، وعلى رأسه النائب كمشبغا الحموي، بالإضافة إلى عسكر النيابات الشامية والتراكمين والعربان والعشران يشارك في الهجوم على خليل بن قراجا بن ذلغادر في بلاد مرعش[٣٧٧].

٧٨٥ هـ/ ١٣٨٣، عسكر طرابلس يشارك العساكر الشامية وعساكر الثغور والتراكمين في قتال العصاة في بلاد سيسّ[٣٧٨].

ب ـ على عهد المماليك البرجيين:

أشهر الفتن التي عرفها التاريخ المملوكي، هي تلك التي رافقت بداية العهد البرجي مع السلطان الظاهر برقوق، ودامت أربع سنوات، وكان لطرابلس دور في صناعة أحداثها.

١ = مشاكل منطاش:

ففي عام ٧٨٩ هـ/ ١٣٨ م، أعلن نائب ملطية تمربغا المعروف بمنطاش، العصيان على السلطان برقوق، فبادر السلطان الذي كان يشكك في ولاء أمراء النيابات الشامية له إلى القاء القبض على بعض أمراء الشام، ومن بينهم نائب طرابلس كمشبغا الحموي (١٣٨٤ ـ ١٣٨٨ م).

وفي عام ٧٩١ هـ/ ١٣٨٩ م، انضمّ يلبغا الناصري، نائب حلب، إلى العصيان، وأيد أمراء الشام العصيان، ومن بينهم أمراء نيابة طرابلس الذين قام بعضهم بالقبض على نائبها اسندمر الحموي المحمدي وعلى من عارضهم من الأمراء الذين قتلوا بعضهم، وعيّنوا بزلار العمري، وهو أحد الأمراء من الثائرين نائباً على طرابلس، وأطلق كمشبغا النائب السابق لطرابلس من سجنه في دمشق. وبذلك، أضحت طرابلس إلى جانب العصيان. وعبثاً حاول برقوق تعيين نائب على المدينة ليجرّها إلى تأييده فلم يفلح، إذ حال الثوّار دون وصوله إلى المدينة.

وعمّ العصيان حماه وبعلبك، وأيدته عشائر التركمان والعرب، إضافة إلى حلب وطرابلس، بحيث أضحت الممالك الشامية إلى جانب الثائرين منطاش ويلبغا، فجاء عند ذلك العسكر المملوكي من مصر لضرب العصاة، فانهزم عند دمشق، مما سهّل للعصاة إضافة دمشق إلى حلقة عصيانهم كما غزة والرملة

والكرك. وعندما استتبت الأمور لهم في بلاد الشام كلها، شنّ العصاة هجوماً على مصر انتصروا فيه على برقوق وعزلوه من السلطنة. ووضع مكانه على العرش المنصور حاجي ابن الملك الأشرف (١٣٨٩م). وعيّن بزلار نائب طرابلس على دمشق وعيّن صنجق الحسني نائباً مكانه. وسرعان ما دبّ الخلاف بين يلبغا ومنطاش على مصير السلطان برقوق: فيلبغا يريد سجنه ومنطاش قتله، وأدى ذلك إلى قتال بين الاثنين حالف الحظ فيه منطاش الذي عزل بزلار ثم قتله.

ثم تغيّرت الأمور، إذ قام نائب حلب كمشبغا الحموي بالعصيان على منطاش ومساعدة برقوق بمدّه ببعض العساكر التي مكّنته من القبض على المنصور حاجي واستعادة السلطنة في ٧٩٢ هـ/ ١٣٨٩ م، مما اضطر منطاش للإمساك بدمشق. ولأخذ زمام المبادرة، عيّن برقوق نائباً على طرابلس قرا دمرداش الأحمدي الذي كانت بينه وبين منطاش عداوة قديمة والطنبغا الجوباني على دمشق وطلب منهما محاربة منطاش.

ويبدو أن العسكر في طرابلس كان إلى جانب منطاش، فعندما وصلته دعوة المذكور لمساندته ضدّ العسكر الآتي من مصر إلى محاربته، سار إلى دمشق، فوصل إلى قربها بعد خروج منطاش منها، ليجد نفسه وجهاً لوجه مع عسكر المماليك الآتي من مصر، مما حتّم وقوعه في الأسر. أمام هذا الواقع الجديد، أعلن اسندمر السيفي، وكان يشغل وظيفة الحاجب، تأييده لبرقوق، وحاول التمهيد لوصول «قرا دمرداش» إلى نيابة طرابلس. ولكن ما إن مضى شهر على ذلك حتى عادت طرابلس إلى سلطة منطاش بالقوة بعد حصار جماعته للمدينة وانتزاعها من الحاجب اسندمر بعد معركة أودت بحياة الكثيرين من أهل المدينة. فآلت النيابة لمنطاش الذي عيّن قشتمر الأشرفي نائباً عليها. وعادت المدينة مجدداً إلى كنف السلطان برقوق عندما توجّه يلبغا الناصري ونائب دمشق الجوباني والنائب الأصيل لطرابلس قرا دمرداش لمحاربة منطاش. فانتهت المعركة بقتل نائب دمشق، وباستيلاء قرادمرداش على طرابلس بعد تسليم قشتمر

له بالنيابة سلماً. كما استولى جماعة برقوق على حمص وحماة. ثم انتقل دمرداش إلى نيابة حلب وعيّن الأمير اينال من خجا علي (١٣٨٩ ـ ١٣٩٠) نائباً على طرابلس.

واستمر منطاش في عصيانه في عام ٧٩٣ هـ/ ١٣٩١ م، واسترد حماه وحمص وبعلبك وتوجه إلى دمشق، فسار عسكر طرابلس بقيادة النائب اينال لمساندة دمشق ومعه ابن الحنش، فتمكّن منهم منطاش وأردى عدداً كبيراً منهم قبل أن يتمكنوا من اللجوء إلى داخل المدينة، ثم شارك في إبعاد منطاش عن دمشق: وهذا الأخير حاول إعادة الكرّة لدخول دمشق، فأرسل برقوق جيشه من مصر ودخل دمشق وحمص وحماة وحلب وعيّن نائباً جديداً على طرابلس هو فخر الدين إياس الجرجاوي، الذي ما إن تسلّم نيابته حتى اضطر لدفع عسكر النيابة إلى حلب لردّ منطاش عنها، ولكنه لم يمكث كثيراً في النيابة لكثرة الشكايات عليه، فعزله السلطان وعيّن مكانه دمرداش الحموي الظاهري في مطلع عام ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢ م، ودمرداش هو عمّ المؤرخ ابن تغري بردى. ولم ترتح المنطقة على عهد دمرداش من عصيان منطاش، الذي هاجم، بمساندة العرب، حماه، فاضطر نائب طرابلس، كالعادة، لتقديم المساعدة العسكرية، وبرغم ذلك انتصر منطاش، الذي لم تسترح منه المنطقة إلا في شهر رمضان ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٣ م، عندما وقع في قبضة نائب حلب الذي قطع رأسه[٣٧٩]، منهياً بذلك عصياناً كلّف طرابلس العديد من أفراد جيشها وتبدّلات في الحكم وفي الوظائف بشكل سريع لا بدّ أن يكون قد إرتدّ على الازدهار الإقتصادي في النيابة التي لم تعرف الراحة طيلة أربع سنوات، فعاشت في حالة كرّ وفرّ عسكرية، خاصة من الترك والشراكسة جمّدت الأوضاع الإقتصادية، بسبب حالة اللاستقرار التي شغلت الناس عن القيام بنشاط يقتضي الهدوء. ومن أحداث هذا العصيان محاصرة إيمان التركماني من قبل منطاش لطرابلس في نحو ثمانية آلاف فارس حصاراً شديداً ملكها بعده[٣٨٠].

ولم تمض تسع سنوات، حتى وقعت طرابلس صريعة الفتن في بلاد الشام،

بسبب ضعف السلطة المركزية في القاهرة وتزاحم نوّاب السلطنة على السلطة، وإبطال عادة انتقال الملك عن طريق التوارث، وتحوّل السلطنة لمن تَغَلّب عليها من الأمراء البرجية[٣٨١].

ففي عام ٨٠٢ هـ/ ١٤٠٠ م، إبان حكم السلطان الناصر فرج (١٣٩٩ ـ ١٤١٢ م) استغل «تنم» نائب السلطنة في دمشق، الخلاف المستحكم بين الأمراء الكبار وتجاوزهم لسلطة السلطان الصغير السنّ، فخرج عن طاعة السلطان، وراسل نوّاب الممالك الشامية للإنضمام إليه، فأجابه إلى ذلك يونس بلطا الرمّاح، نائب طرابلس (١٣٩٨ ـ ١٤٠٠ م) ونائب صفد، ورفض أحد سكان طرابلس ويدعى ناصر الدين محمد بن بهادر، ما كان يدبّره يونس وتنم وسافر إلى القاهرة عبر دمياط لإطلاع المسؤولين فيها على ما يعدّه النائبان ضد السلطان. فبادر السلطان إلى تعيين حاجب حجّاب طرابلس المدعو قرمش نائباً على النيابة وأن يقتل يونس، فعاد بهادر ومعه الأوراق اللازمة من السلطات في مصر، وما كاد بهادر يصل إلى ميناء طرابلس حتى كان يونس قد اغتال قرمش وعيّن نائباً له على المدينة الدوادر قجغار وسار إلى دمشق ومعه عسكر طرابلس. وعند اقتراب بهادر من الساحل أرسل ما كان يحمله من قرارات فوصلت إلى المدينة قبل أن يتمكن من دخولها بسبب محاولة قجغار نائب الغيبة منعه من ذلك. وبعد إذعان القضاة والأهالي لقرارات السلطان، تحرّك الأهالي فقاتلوا قجغار، ونهبوا بيته وبيت يونس بلطا، فدبت الفوضى في المدينة وفرّ قجغار إلى حمص، ونزل بهادر من مخبئه وأخذ الناس يتهيئون للحرب.

وعندما علم النائبان المتآمران تنم ويونس بما جرى في طرابلس، أرسلوا فرقة عسكرية كبيرة معها قجغار لتأديب طرابلس، حاصرت المدينة، التي صمد سكانها وقضاتها في الدفاع عنها مدة تسعة أيام، عندها سار النائب يونس بنفسه فاقتحم المدينة وأعمل السيف برقاب أهلها وأسر قضاتها، وتمكن من الهرب من وجه قوات يونس، القاضي الشافعي وبهادر المذكور ونقيب الأشراف، فوصلوا مصر وأخبروا بما جرى. ونهبت عساكر يونس المدينة وسبيت النساء وقتل

القضاة وبعض أعيان البلد، وتجاوز عدد القتلى الألف، بعد هذه الحادثة، وبسيطرة تنم على أكثر أرجاء النيابات الشامية، قرّر مهاجمة مصر، فجابهته عساكر السلطان عند غزّة، فانهزم تنم ووقع في الأسر، هو ونائب طرابلس ونائب حلب. وفي الرابع من شهر رمضان من العام المذكور أعدم تنم ويونس وعيّن شيخ المحمودي نائباً على طرابلس (٨٠٢ ـ ٨٠٣ ـ ٨٠٥ هـ/)[٣٨٢]. وبعد تثبيت شيخ في النيابة قبض على حاجب طرابلس وعلى جماعة من أمرائها وسجنهم في قلعة المرقب واستخدم جماعة كثيرة من العربان والعشير والتركمان[٣٨٣].

وبذلك، انتهى الصراع الذي كلّف طرابلس مئات القتلى والتدمير الإقتصادي من جرّاء تدخّل نوّاب طرابلس في صراعات بلاد الشام.

ومن عام ٨٠٦ هـ/ إلى العام ٨٢١ هـ/ ١٤٠٣ ـ ١٤١٨ م، وطيلة ١٥ سنة، شهدت المدينة ونيابتها حالة فوضى، بسبب الطمع بالسلطة وبالسلطنة، جعلت الناس في حالة لا استقرار دائمة، بما قد يترتب على ذلك من انهيار، اقتصادي، اجتماعي وغيره. فقد تبدّل خلال هذه الخمس عشرة سنة حوالى ٢٧ نائباً للسلطنة، خمسة منهم في عام واحد هو عام ٨٠٧ هـ/ ١٤٠٤ م، وذلك بسبب ما أثاره من مشكلة الأمير جكم في ٨٠٦ ـ ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٣ ـ ١٤٠٦ م، وما استتبع ذلك من مشاكل طرحها الأميران «شيخ المحمودي» و«نوروز الحافظي»، وما تلا ذلك من مشاكل.

٢ = مشاكل الأمير جكم:

ففي عام ٨٠٦ هـ/ ١٤٠٤ م، قام أحد أمراء المماليك، المدعو «جكم ابن عوض» بالاتفاق مع أحد أمراء التركمان، بالإغارة على معاملة حلب، فسار إليهما نائبها دمرداش، فهربا إلى انطاكية، حيث لحق بهما النائب المذكور وحاصرهما، ولكن تدخّل السلطان الناصر فرج بن برقوق، والطلب من جكم الإقامة في مصر أو القدس أو طرابلس، حال دون القاء القبض عليه. غير أن

جكم لم ينصع لأمر السلطان، وبقي في انطاكية، حيث اتصل به نائب دمشق «شيخ المحمودي» ودعاه للوقوف معه ضدّ السلطان، فما كان من جكم إلا أن سار إلى طرابلس وتواطأ مع بعض أمرائها ودخل عاصمة النيابة فاستولى على طرابلس وسجن نائبها شيخ السليماني المعروف بـ «المسرطن» في قلعة صهيون، التي كانت باستلام الأمير بيازير، أحد أخوة الأمير نوروز. وكان جكم قد طلب من نوروز قتل النائب شيخ السليماني ولكنه امتنع عن ذلك وعمل على إطلاق سراحه لاحقاً.

ومن طرابلس بدأ جكم اتصالاته لتأليب نوّاب السلطنة إلى جانبه وجانب «شيخ المحمودي»، مخفياً على الجميع ميله الشخصي وسعيه للاستئثار بالسلطنة لاحقاً. وقد بدأ يظهر ذلك عندما رفض دعوة «شيخ» له إلى دمشق، وسار إلى حماه فسيطر عليها، وتآمر مع بعض أمراء حلب، فدخلها، واستقرّ له الأمر في حلب وحماة وطرابلس، وقطع مع شيخ المحمودي اسم السلطان من الخطبة[٣٨٤].

وبعد طول تردّد في قبول دعوة «شيخ» نائب دمشق لزيارة المدينة والتحالف معاً، قبل بذلك، فدخل دمشق وتفاهم مع نائبها وعاد لإعداد العدة للحرب، في طرابلس. ولكن مشاكل عدة ستواجهه. فقد ارتاب بحاجب طرابلس تنكزبغا فقتله، واستولى أحد أمراء المماليك المدعو «سودون الجلب» على قلعة المرقب، وأطلق نائب قلعة صهيون المسرطن، نائب طرابلس السابق الذي دعا إليه عشير الجبل وتراكمين طرابلس ونائب حماة وجعل بيازير في قلعة صهيون، ومن جهة أخرى عمل على ضمّ «علاّن» نائب حماه، الذي كان جكم قد طرده منها إليهما، فأجابه إلى مبتغاه.

وبينما كان سودون المستولي على قلعة المرقب ينحاز إلى جانب «شيخ» نائب الشام، كان نائب حماه، قد بدأ يهدد مخطط جكم، فأرسل جيشاً لاستعادة حماة، التي كان نائبها قد سار إلى قلعة صهيون للاتفاق مع نائبها بيازير، فتوجه عسكر جكم إلى هناك مستبقاً اللقاء وحاصر القلعة عشرة أيام، دون أن يتمكن

منها، فقرر جكم السير بنفسه إليها، فبادر نائب حماه، علاّن، إلى نجدة المسرطن، فاضطر جكم إلى الفرار ومعه بعض عسكر طرابلس، مما أتاح لشيخ السليماني، النائب السابق بدخول طرابلس. وهكذا أصبحت قلعة صهيون مركزاً للصراع بين الموالين لجكم والمختلفين معه المعتصمين فيها[٣٨٥].

واستغلّ «شيخ» وضع طرابلس المتقلّب، فاتصل بأمرائها يدعوهم للوقوف معه، فبدأ جكم يضعف، مع فرار أمرائه عنه، واضطر للانسحاب إلى دمشق، والمسرطن والتركمان في أثره. وعادت طرابلس لسلطة السلطان مع المسرطن، الذي جمع التركمان والعشران والعربان وعسكر طرابلس وقسم من عسكر حلب وقسم من المماليك، وبدأ بإعادة الاستيلاء على القلاع والحصون على الساحل الشمالي وإعادتها إلى سلطة السلطان فرج[٣٨٦] ولكن في عام ٨٠٧ تمكّن المناوئين للسلطان من استعادة بعض المعاملات والحصون: العجل بن نعير على الحصن والمناصف، وابنا صاحب الباز على سواحل اللاذقيه وجبله وصهيون وبلاطنس. وعلم الدين سليمان على حصن الأكراد ورجب ابن أمير أسد على قلعة المرقب، فعمل شيخ السليماني على طرد عجل وأخذ حصن الأكراد[٣٨٧].

ولكن السلطان، الغريب عما كان يجري، خذل المسرطن، الذي كان بدأ باستعادة النيابة لصالحه، فعيّن نائباً جديداً مكانه هو الأمير قانباي، في الوقت الذي كان فيه جكم قد أضحى في دمشق يتفق مع شيخ على السير إلى مصر لقلب السلطان، ويعدّا العدة لذلك، ويسيران إلى مصر، ويعودان منها مهزومين[٣٨٨].

ومن الملفت للنظر أن المرقب أصبح سجناً ومكاناً لنفي أمراء المماليك، تبعاً للتغيرات التي تلحق بهم في حمى الصراع على السلطة[٣٨٩].

في آخر السنة من العام ٨٠٧ هـ/ ١٤٠٥ م، عيّن نائب جديد على طرابلس هو «بكتمر».

في عام ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥ م، اختلف شيخ وجكم أثناء توجههما خارج دمشق، لمحاربة «نعير» أمير العربان، فتوجه جكم إلى ناحية طرابلس، في

الوقت الذي كان أحد أمراء المماليك «نوروز» يستغل فرصة وجود «شيخ» خارج دمشق للسيطرة عليها. ولكن تبدّل الظروف بعزل السلطان فرج، وجلوس أخيه عز الدين مكانه على عرش السلطنة، حتّم على شيخ وجكم، العودة إلى التحالف، ممّا سمح لشيخ باستعادة دمشق، التي فرّ منها نوروز إلى طرابلس، فلحقا به إليها، فوجدا أن نائبها بكتمر قد هرب منها[٣٩٠].

ومع عودة نوروز إلى السلطة بعد ٧٠ يوماً، أُقرّ«شيخ» على نيابة دمشق، وجكم على حلب، ولكن حكم بقي بأمر من السلطان وبالاتفاق مع شيخ، نائباً على طرابلس، التي وضع فيها نائباً عنه[٣٩١].

وقرر السلطان تعيين دمرداش نائب حلب، المذكور سابقاً، نائباً على طرابلس في ذي القعدة ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦ م، كما قرّر عزل جكم عن حلب وطرابلس، ثم عاد فعيّن «علان اليحياوي» على طرابلس في ذي الحجة من العام نفسه، ولما لم يقف «شيخ» موقفاً صريحاً إلى جانب جكم، اختلفا وتقاتلا في بلدة الرستن بين حماة وحمص، فقتل في المعركة نائب طرابلس الجديد، وانهزم شيخ، وأرسل جكم إلى دمشق «نوروز» ليحكمها باسمه[٣٩٢].

واسترد جكم حكم طرابلس وحماه، مما اضطر السلطان فرج إلى المجيء إلى بلاد الشام لمحاربته، فدخل دمشق ثم حلب، وفرّ جكم من أمامه إلى ما وراء الفرات ومعه نوروز، وعيّن نائباً جديداً على طرابلس، هو، سودون بقجه، في أول جمادى الأولى عام ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٧ م، وطلب حضور قضاة طرابلس إلى حلب، حيث أخذ منهم مالاً.

وبخروج السلطان من حلب، انقضّ جكم عليها وأعلن نفسه سلطاناً في ١١ شوّال ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٧ م، ولكن قتل التركمان له في منتصف ذي القعدة من السنة نفسها، وكانوا قد أكثروا الفساد في حماه وطرابلس، قضى على طموحاته، وعلى مشاكله، ليترك الساحة، أمام عصيان كلّ من شيخ المحمودي، ونوروز الحافظي المذكورين أعلاه[٣٩٣].

٣ = مشاكل شيخ ونوروز:

دخل نوروز في طاعة السلطان بعد مقتل حليفه جكم، وعيّن نائباً على دمشق، وبقي شيخ عاصياً على الدولة، فطلب السلطان من بكتمر، نائب طرابلس، تأمين نيابة دمشق لحين وصول نوروز إليها، فما كان من شيخ إلا أن حاول صدّه عن ذلك، فدارت بينهما معركة قرب بعلبك، اضطرت بكتمر للعودة إلى طرابلس في ربيع الآخر ٨١٠ هـ/ ١٤٠٧ م، دون أن يهنأ سكنه فيها، إذ سيكون فدية لصلح شيخ ونوروز، مما سيضطر الأخير لوضعه في السجن في دمشق، وإعطاء نيابة طرابلس لشيخ، الذي سيتمكن منها برغم فرار نائبها بكتمر من السجن وقرار السلطان باستقراره فيها[٣٩٤].

عاد شيخ إلى سيرته الأولى، فطلب رضى السلطان بعد وعده له بأنه سيقضي على جميع أعدائه، فوافق السلطان على توليته على نيابة الشام، على أن يتعين بكتمر المذكور على طرابلس، فما أن وصله الجواب وكان في حصار لقلعة المرقب حتى راسل نوروز، معلماً إياه بقرار السلطان بعزله عن دمشق وانه يقف إلى جانبه. فتشجع نوروز على العصيان، وكان قد بدأ به في محاولة الاستيلاء على نيابة صفد، حيث سيتصدى له بكتمر بجيش نيابة طرابلس في مطلع عام ٨١١ هـ/ ١٤٠٨ م حيث ستجري معركة قرب صفد ستكلف الجيشين عدداً كبيراً من القتلى، وستمكن بكتمر من امتلاك غزة والسيطرة على دمشق، ودخولها مع شيخ، الذي سرعان ما كان انقلب على تحالفه مع نوروز وتفضيله تطبيق قرار السلطان بتوليته على دمشق[٣٩٥].

وانطلق بكتمر بعسكر كبير من دمشق، فسار إلى نيابته بطرابلس ليضيف إليه عساكره، وفي ذي القعدة من السنة المذكورة، ٨١١ هـ/ ١٤٠٩ م سار إلى حلب حيث سينضم إليه نائبها دمرداش في ملاحقته لنوروز. وكان من نتائج ذلك، تقدير السلطان لخدماته ونقله من طرابلس إلى نيابة دمشق وتعيين دمرداش نائب حلب على طرابلس أيضاً في ٢٠ صفر ٨١٢ هـ/ ١٤٠٩ م[٣٩٦].

حاول السلطان تحييد عصيان شيخ، بخروجه لمحاربته في صرخد من جهة وباعطائه نيابة طرابلس من جهة أخرى مع الطلب من بكتمر بالحيلولة دون دخوله دمشق. ولكن شيخ تمكن من ذلك بالحيلة، وبدأ بتقليب أمراء المماليك ضد بكتمر وبالتقرب مجدداً من نوروز، والتحالف معه، مما اضطر السلطان لضرب هذا التحالف بتعيين نوروز على الشام[٣٩٧].

وفي عام ٨١٣ هـ/ ١٤١٠ م، كانت نيابة طرابلس ضمن إطار الصراع على السلطة، وعسكرها إلى جانب عسكر حلب وحماه ودمشق في لعبة الصراع هذه. وقد قادت لعبة الصراع هذه إلى تعيين السلطان نائباً جديداً على طرابلس هو يشبك الموساوي، الذي سرعان ما عزل عنها بسبب شكاية أهل طرابلس لسوء تصرفاته، فتعيين نائب آخر هو جانم في جمادى الآخرة من السنة المذكورة الذي اضطر لدخولها بعد حصار لها من قبل نائب قلعة المرقب، بسبب اعتصام مؤيدي شيخ فيها، وظلم أهلها بشكل سيء[٣٩٨]. وكانت النيابة مسرحاً لعمليات عسكرية كثيرة، إذ سار حيدر نائب قلعة المرقب من طرابلس على رأس عسكر منها ونزل على قلعة المرقب وبها بدر الدين حسين استادار الأمير شيخ وأولاد الأمير الكويشر، وسار تنكز نائب حصن الأكراد ومعه ابن إيمان بتركمانه لأخذها، ونزل علي بن حوجي ببيوته وحواشيه وتركمانه على مرج السلطان قرب صهيون. وكان السلطان قد ولّى بلبان ليأخذها من كزل، أحد أصحاب شيخ[٣٩٩].

وكان جانم يعدّ العدة لمقاتلة شيخ ونوروز، وسار مع جيشه وجيش بلاد الشام لتحقيق ذلك، ولكن شيخ ونوروز قطعا الطريق على ذلك بالدخول بطاعة السلطان، الذي عمل في نهاية ٨١٣ هـ/ ١٤١١ م إلى تعيين نوروز على طرابلس وشيخ على حلب وتغرى بردى على دمشق مشترطاً عليهما عدم تولية الإمارة والاقطاعات في إطار نيابتيهما إلا بأمر منه. وكالعادة وافق شيخ ونوروز على ذلك ظاهرياً، حتى إذا ما استقر الأمر لهما عادا إلى التصرف على هواهما وإعطاء الاقطاعات لجماعتهما في ربيع الأول من عام ٨١٤ هـ/ ١٤١١ م،

وضرب من يرفض الانصياع لقراراتهما؛ لذلك، وفي إطار نيابة طرابلس، عمد نوروز إلى استعمال القوة ضد قلعة صهيون وقلعة حصن الأكراد. فنزل نوروز على قلعة صهيون وحاصرها أياماً وصالحه أهلها على مال. ونائب صهيون قبض على نائب اللاذقية، وحاصر نوروز أيضاً حصن الأكراد[٤٠٠].

ثم بادر شيخ بالمجاهرة بالعصيان الكامل وطلب من نوروز اللحاق به، فسار السلطان إلى مقاتلتهما مروراً بطرابلس وبعلبك وحمص فحلب، حيث سينهزم في محرم سنة ٨١٥ هـ/ ١٤١٢ م، ويفتح الطريق أمام دخول شيخ ونوروز إلى دمشق وعزل السلطان الناصر الذي توفي في ١٧ من الشهر المذكور، وتعيين سودون الجلب نائباً على طرابلس، ثم نقله منها إلى حلب، وتعيين أحد الأمراء المدعو يشبك نائباً على النيابة المذكورة، ولكن وفاة سودون السريعة، جعلت نوروز يغيّر رأيه فيعمد إلى تعيين نائب للمرة الثالثة هو الأمير طوخ. وثار أهالي طرابلس على مباشري طوخ فقتلوا استاداره وولده وأخرجوا الحاجب بعدما جرح جراحات بالغة[٤٠١].

نصّب شيخ نفسه سلطاناً وحمل لقب الملك المؤيد في شعبان ٨١٥ هـ/ ١٤١٢ م، فحدثت في طرابلس في ذي الحجة فتنة ضد موظفي النائب، فأبدل بآخر هو قرقماش، ولكن ذلك لم يعجب نوروز، الذي طلب تبديل نيابات الشام وعمد إلى عزل نائب حلب وعيّن طوخ نائب طرابلس السابق عليها وقمش على طرابلس، فبادر شيخ إلى تعيين كزل نائباً على طرابلس وسار معه لقتال نوروز، فانتصر عليه وقتله في جمادى الأولى سنة ٨١٧ هـ/ ١٤١٤ م بعدما كان قد قتل قمش. وبنهاية هذه الأحداث عيّن سودون بن عبد الرحمن نائباً على طرابلس (١٤١٤ ـ ١٤١٥ م)[٤٠٢].

وفي جمادى الأولى ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م، عصى سودون على السلطة وانضم إلى نواب دمشق وحلب وحماه وغزة، فعزله السلطان شيخ وعيّن مكانه يشبك اليوسفي، الذي نقل إلى حلب وعين مكانه برد بك الخليلي في رجب سنة ٨٢٠ هـ/ ١٤١٧ م، الذي أساء معاملة أهالي طرابلس، الذين رفضوا نيابته ومنعوه من

العودة إلى مركز النيابة، فاستلم مقدرات المدينة قاضيها الحنبلي، ابن الحبّال لحين تعيين نائب جديد في ٢٣ ربيع الآخر عام ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م، كان برسباي الدقماقي الذي حاول الاقتصاص من التركمان، من جهة بسبب قيامهم بأعمال عصيان في النيابة، ومن جهة أخرى بسبب طمعه بماشيتهم. ولكن التركمان انتصروا عليه وسلبوا عسكره وفتكوا بعدد منه فاضطر السلطان لعزله وتعيين سودن القاضي نائباً على نيابة طرابلس مكانه. ولئن لم يحالف الحظ برسباي بطرابلس، فقد كان بانتظاره في القاهرة حيث سيصبح سلطاناً بعد وفاة المؤيد شيخ في عام ١٤٢٢ م وحتى عام ١٤٣٨ م[٤٠٣].

ومن الأحداث التي تدخل أيضاً في إطار بلاد الشام ما جرى في السنوات الآتية، وكان لطرابلس دور فيها:

في عام ٨١٩ هـ/ ١٤١٦ م تعرضّت قلعة الخوابي، التي كانت إحدى قلاع الإسماعيلية لهجوم من نائب حلب الذي أخذها عنوة وأخربها حتى صارت بالأرض[٤٠٤] وفي عام ٨٢٢ هـ/ ١٤١٩ م شارك عسكر طرابلس مع العساكر المرسلة من السلطان في محاربة ابن قرمان في جبل لارندة. وكان على رأس جيش طرابلس نائبها سودون[٤٠٥] وفي عام ٨٤٢ هـ/ ١٤٣٨ م هاجم تغري برمش، نائب حلب، طرابلس ومعه الأمير طُر علي بن صفد سبز التركماني، فلما قرب من المدينة لم يثبت الأمير جلبان وانهزم منها إلى نحو الرملة[٤٠٦].

وفي العام نفسه توجه نائب طرابلس قاني باي إلى حلب صحبة العساكر المصرية وجلبان نائب حلب وغيرهم لمحاربة تغري برمش[٤٠٧]. في عام ٨٤٣ هـ/ ١٤٣٩ م قدم عسكر من طرابلس، فنازل قلعة الكهف ومدينتها وبها إسماعيل بن العجمي أمير الإسماعيلية، وبعد عدة أيام أخذها وهدمها وسوّى الأرض بها فزالت القلعة وكانت أحد الحصون المنيفة. وكان ذلك بسعاية ناصر الدين محمد، وحجي وفرج، أولاد عز الدين، الداعي الإسماعيلي. وانعم على إسماعيل بامرة في طرابلس[٤٠٨]. في عام ٨٧٢ هـ/ ١٤٦٧ م قتل قانباي

الحسني المؤيدي شيخ، نائب طرابلس في كائنة سوار. وكان قد ناهز السبعين من عمره، وقتل غيره أيضاً من أمراء طرابلس[٤٠٩].

في عام ٨٨٤ هـ/ ١٤٥٣ م انتقل برد بك المعمار نايب صفد نهار الاثنين ١٦ ربيع الأول إلى طرابلس نايباً بها. ولكنه قتل في العام التالي مع الأمير يشبك الباش الدوادار على يد العرب. وأسر نايب الشام قانصوه اليحياوي.. وكانوا من الظلم مخذولين[٤١٠].

في عام ٨٨٥ هـ/ ١٤٨٠ م شهر شوّال جرت كاينة الرها التي قتل فيها الأمير يشبك الدوادار وانكسر العسكر. وكان بصبحة يشبك؛ برد بك نائب طرابلس إضافة إلى النواب الشاميين الآخرين وعسكراً مصرياً[٤١١].

في عام ٨٨٩ هـ/ ١٤٨٤ م وقع القتال في ١٨ رمضان بين علي دولة، شاه سوار، وبين العسكر الشامي والمصري، فقتل نايب حلب ونايب صفد ومسك نايب طرابلس، وقتل خلق كثير من عسكر علي دولة، فاضطر للهرب ومعه جماعة من عسكر السلطان ابن عثمان[٤١٢]. وفي العام ذاته أطلق علي دولاة في ذي القعدة، اينال السلحدار نائب طرابلس الذي كان مأسوراً عنده[٤١٣].

في عام ٩٠٤ هـ/١٤٩٨ م وصل الأمير أركماس كافل طرابلس إلى مسطبة السلطان ببرزة، مستحثاً عسكر الشام للذهاب إلى ناحية المملكة الحلبية بسبب حصار حلب[٤١٤].

في عام ٩٠٥ هـ/ ١٤٩٩ م العساكر السلطانية تمسك النواب العصاة على السلطان ومنهم نايب طرابلس[٤١٥]. وفي العام نفسه استولى قصروه نائب الشام على طرابلس وقبض على نائبها بلباي المؤيدي وسجنه بقلعة دمشق[٤١٦].

وبالختام، يمكن القول، إن نيابة طرابلس لم تعرف السكون في العهد المملوكي إلا لماماً. فما كادت تنتهي من الفتوحات وتستقرّ أوضاعها مع السلاطين الأوائل، حتى عاد اللااستقرار إليها مع الحملات العسكرية خارج إطار النيابة، والحروب الأهلية الداخلية، خاصة في الدولة المملوكية الثانية.

وفي هذا الإطار الجيوسياسي، كان مجتمع نيابة طرابلس ينمو، فتتجذر معه أسس الكيانات الطائفية التي ستكون من أحد جذور البنية الإجتماعية في لبنان وسوريا الحاليين.

هوامش الفصل الأول

(١) د. علي فاعور: «مدينة طرابلس، الموضع وخصائص المكان»، مجلة **حنون**، ١٣ ـ ١٤ (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)، ص ٧ ـ ٢٥، ص ٩.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه، ص ٩ ـ ١٠. J. RICHARD, op. cit., p. 1

(٦) المرجع نفسه، ص ٩ ـ ١٠.

(٧) المرجع نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

(٨) المرجع نفسه، ص ١١.

(٩) المرجع نفسه، ص ١١.

(١٠) المرجع نفسه، ص ١١ ـ ١٢.

(١١) المرجع نفسه، ص ١٢ ـ ١٣. J. RICHARD. op. Cit. p. 1

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٣) المرجع نفسه، ص ١٩.

(١٤) المرجع نفسه، ص ٢١ ـ ٢٣.

(١٥) Paul SANLAVILLE, «La personnalité géographique de la syrie», in *La syrie d'aujourd'hui*, CNRS, 1980, pp. 22 - 23. Voir aussi RICHARD, op, dit, p.1

(١٦) SANLAVILLE, op. cit, p. 22.

(١٧) Ibid., p. 22.

(١٨) Ibid., p. 23.

(١٩) Ibid., 2 - 3.

(٢٠) ابن فضل الله العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، مصر، ١٣١٢ هـ، ص ١٨٢. ولفظة الأسل قد ترد الأسد في بعض المصادر. وبعض الشروحات يعطيها معنى الغزّار، ويحددها بالسهل الواسع فوق المنبع الكبير للعاصي، أو ما يعرف حالياً بالمرج.

راجـــع: GAUDEFROY - DEMOMBYNES, *La syrie à l'époque des Mamelouks: d'après les auteurs arabes*, Paris, 1923, p. 112.

(٢١) القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، طبعة دار الكتب المصرية، ١٤ جزءاً، القاهرة، ١٩٦٣، ج ٤، ص ٨٠.

(٢٢) ابن الشحنة، **الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب**، بيروت، ١٩٠٩، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢٣) القلقشندي، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٨٥.

(٢٤) RICHARD, op. cit, 2 - 3.

(٢٥) ابن شاهين الظاهري، **كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**، طبعة بولس راويس، باريس، ١٨٩٣، ص ٤٨.

(٢٦) ابن تغرى بردى، **النجوم الزاهرة**، ١٦ جزءاً، القاهرة ١٩٦٣، ج ٧، ص ١٠٢ ـ ١٠٣، ١٠٥.

(٢٧) محيي الدين بن عبد الظاهر (ت ١٢٩٢)، **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**، تحقيق ونشر عبد العزيز الخويطر، الرياض، ١٩٧٦، ص ١١٧، المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ١٤ جزءاً، تحقيق محمد مصطفى زياده، دار الكتب المصرية، ج ١، ١٩٣٤، ج ١، ص ٤٦٢.

(٢٨) ابن عبد الظاهر، **الروض**،المصدر المذكور، ص ١٢٧ ـ ١٢٨. المقريزي **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٤٧٠. والطواشي لفظ كان يعني الخصي والخدم، ثم جرى التصرف به فأصبح مرادفاً لكلمة جندي. انظر المقريزي، **الخطط والآثار**، تحقيق غاستون فيت، ٥ مجلدات، القاهرة ١٩١١ ونسخة بولاق ١٢٧٠ هـ.، ج ١، ص ١٥٩، ج ٣، ص ٣٤٣. أيضاً انظر خاطر، **معجم**، ص ٣٩٤.

(٢٩) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ١٥٧. والدعوة تعني الإسماعيلية. انظر المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ٤٨٧ـ ٤٨٨.

(٣٠) أحمد حطيط، **تاريخ لبنان الوسيط، دراسة في مرحلة الصراع المملوكي ـ الصليبي**، دار البحار، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٧.

(٣١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٤٧٢.

(٣٢) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٢٥١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢. راجع أيضاً، الملك المؤيد إسماعيل أبي الفداء (ت ١٣٣٢ م)، **المختصر في أخبار البشر**، ٤ مجلدات، دار الطباعة الشاهانية، القسطنطينية، ١٢٨٦ هـ/ ١٨٥١ م، المجلد الرابع، ص ٣. ونصّ الكتاب لغاية سنة ٧٠٩ هـ مطبوع كما هو في نسخة الأصل، وابتداء من سنة ٧١٠ هـ، منقول عن النسخة المطبوعة في أوروبا، وابتداء من سنة ٧٣٠ هـ منقول عن تذييل ابن الوردي، ج ٤، ص ١٦٠. راجع أيضاً: ابن الوردي (ت ١٣٤٩ م)، **تاريخ ابن الوردي**، أو **تتمة المختصر في أخبار البشر**،

جزءان، القاهرة، ١٨٦٨ م، ج ٢، ص ٢١٨. ابن الفرات (ت ١٤٠٥ م)، **تاريخ ابن الفرات**، تحقيق قسطنطين زريق، المجلد السابع، المطبعة الأميركانية، بيروت، ١٩٤٢، ص ٨٢. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٤٥. اسطفان الدويهي (ت ١٧٠٤ م) **تاريخ الأزمنة**، طبعة بطرس فهد، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٤٩، ولا نجد عند هذا البطريرك الماروني ذكرا لفتح حلبا إلا في باب تعداده لفتوحات بيبرس بعد وفاته، ص ٢٥٤. محمد علي مكي، **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح الإسلامي ٦٣٥ ـ ١٥١٦**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢٠٢. ولا نجد ذكراً لهذه الفتوحات عند ابن كثير، في **البداية والنهاية**، وسيأتي ذكره لاحقاً. ويذكر ابن تغرى بردى، أن السلطان أرسل عسكراً بقيادة سيف الدين قلاوون للإغارة على بلاد الساحل ومنها طرابلس وحصن الأكراد، فسبوا وغنموا ما لايحصى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٣٨.

(٣٤) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٤٩.

(٣٥) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٢٤٥، ٣٠٠ المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٤٣. ويخبر ابن تغرى بردى ان بيبرس سار إلى طرابلس فشن عليها الغارة وأخرب قراها وقطع أشجارها وغوّر أنهارها، بعد غارة قلاوون المذكور، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٤٣.

(٣٦) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٤٦ ـ ٥٥٠.

(٣٧) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ٢٦٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٥٠. ويقصد بالأسبتار Les Hospotaliers الفرسان الصليبيين. وعن الإقطاع، قطيعة، قطائع، يراجع مقالتنا في مجلة حنون «Quelques aspects de l'istitution de l'iqtā' au Liban à la fin du Moyen Age... HANNON, 1978 - 1979. pp 141 - 164.

(٣٨) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ٢٦٧. وهذه الروايات تقترب من الأخبار المارونية، ولكن لا نعرف ما دخل المسلمين بها وقتذاك.

(٣٩) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ٢٧٤. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٥٧.

(٤٠) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ٢٨٣. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٦٠. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٣١ ـ ٣٩.

(٤١) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٤٢) حطيط، المرجع المذكور، ص ٥٨.

(٤٣) J. PRAWER, *Histoire du royaume latin de Jérusalem*, Trad, de l'hébreux par G. NAHON, T. II, éd. du C. N. R. S. 5 ème éd. Paris. 1975, p. 482.

(٤٤) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصد المذكور، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٥. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٦٦. وفي تحليل لتدمري: البرج المذكور هو حصن صنجيل، هذا مع العلم بأن النّص الذي أخذ عنه معلوماته يستفيض في الكلام على حصن صنجيل وعندما يصل إلى ذكر فتح هذا البرج يمرّ عليه بشكل ثانوي، مما يزعزع صحة استقراء تدمري، ج ١، ص ٥٥٦ ـ ٥٥٨، علماً بأن ابن عبد الظاهر، المذكور أعلاه، يفرّق دائماً بين لفظتي البرج والحصن. راجع أيضاً مكي، المرجع المذكور، ص ٢٠٢.

(٤٥) اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ٤ أجزاء، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٣٧٤ ـ ١٣٨٠ هـ/ ١٩٥٤ ـ ١٩٦١ م، ج ٢، ص ٣٨٢. الذهبي، **دول الإسلام**، جزءان، حيدر آباد، ١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥ م، ج ٢، ص ١٧٠؛ ابن تغرى بردى، **النجوم الزاهرة**، ج ٧، ص ١٤٢. وقد ورد ذكر هذه الرواية في أحداث ٦٦٤ هـ. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٥١.

(٤٦) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٤٧. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٥١، ٢٦١، ٢٦٥. ولقد أخطأ الدكتور تدمري في اعتماده على كتاب منسوب إلى الدويهي، يحمل اسم **تاريخ الطائفة المارونية**، عملت فيه يد رشيد الشرتوني تصحيحاً للنصّ وإضافات من كتب مختلفة، وكان عليه العودة إلى تاريخ الأزمنة بإحدى طبعتيه لفرد يناند توتل أو الأباتي بطرس فهد، إذ ذاك لربما كان وفّر عليه هذا الخطأ. راجع أيضاً، الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، منشورات كارافان، نيويورك ١٩٧٩، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٤٧) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ١، ص ٥٧٤.

(٤٨) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٣٠٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٦٦.

(٤٩) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ٣٣١.

(٥٠) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر نفسه، ص ٣٤٨. اليونيني، **ذيل**، ج ٣، ص ٢٦. وهو يجعل وفاة مظفر الدين في عام ٦٥٩ هـ، وقد خلفه ابنه محمد بن عثمان بن منكورس أو سيف الدين المتوفي في ٦٧١ هـ الذي جاء بعده ابنه سابق الدين وعمه عز الدين في حكم صهيون وبرزيه. المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٥ ـ ٢٦، ٢٤٤، ٢٥٦. وفي مكان آخر، يجعل وفاة سيف الدين في ٦٧٢ هـ؛، ص ٣٠. وقد ورد اسم صاحب صهيون عز الدين عثمان في مصادر أخرى كأبي الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، م ٤، ص ٧٥. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢١٩. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ص ٥٧٩. وفي **النجوم**، ج ٧، ص ١٤٦ تسلّمها الملك الظاهر بن عز الدين أحمد بن مظفر الدين عثمان، وتسلّم معها منه قلعة كرابيل (مجهول) وعوضه غيرهما قرية تعرف بالخميلة من أعمال شيزر.

(٥١) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر نفسه، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦. أبو الفداء، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢١٩. المقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٨٦ ـ ٥٨٧. وهو يورد توجّه صارم الدين، وهو صهر نجم الدين، في ١٧ جمادى، ويذكر بأن مصياف وبلادها كانت خاصاً للسلطان، ويجعل هذه الأحداث قبل سقوط حصن الأكراد. راجع أيضاً: الدويهي، **الأزمنة**، ص ٢٥١. وقد ورد عنده، نقلاً عن ابن الحريري، أن المشغراني دفع مئة ألف درهم. ولمزيد من التفاصيل عن تسلّم بلاد الإسماعيلية، تراجع الصفحات اللاحقة. ونجم الدين المذكور أعلاه هو حسن نجم الدين بن الشعراني، توفي في شهر رجب ٦٧٢ هـ بخزانة البنود. ابن شداد، **تاريخ الملك الظاهر**، تحقيق أحمد حطيط، فسبادن، ١٩٨٣، ص ٣٧، ٨٨ اليافعي، **مرآة الجنان**، ج ٤، ط ١. حيدر آباد ١٣٣٩ هـ، ط ٢، منشورات الأعلمي، بيروت ١٩٧٠، ص ١٦٧.

(٥٢) ابن عبد الظاهر، **الروض**، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥، ٣٧٥ ـ ٣٧٦، ٣٧٩ ـ ٣٨٢. اليونيني، **ذيل**، ج ٢، ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠. أبو الفداء، **المختصر**، ج ٤، ص ١٠٦. إبن أبي الفضائل، **النهج السديد**، نشر بلوشيه، باريس، ١٩١٩ ـ ١٩٢٩، ص ٥٢٧ ـ ٥٢٩، ٥٣٢ ـ ٣٥٣ ابن كثير، **البداية والنهاية**، مطبعة السعادة، ١٤ جزءاً، القاهرة ١٣٥٨، ج ١٣، ص ٢٥٩، المقريزي، **السلوك**، ج ١، ص ٥٩٠ ـ ٥٩١. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٧، ص ١٤٨، ١٥٠ ـ ١٥٢.

(٥٣) ابن شداد، **الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة**، تحقيق سامي الدهان، منشورات المعهد الفرنسي بدمشق، ١٩٦٢، ج ٢، ق ٢، ص ١١٦ ـ ١١٨.

(٥٤) ابن كثير، المصدر المذكور. ابن تغرى بردى، المصدر المذكور. وفي تحليل لـ «م. بالار»، تمكّن السلطان بيبرس من أخذ حصن الأكراد، الذي كان يستوعب ألفي شخص، بواسطة رسالة كاذبة أرسلها إلى المدافعين عنه. M. BALARD, «Des châteaux forts en palestine», in *Les croisades*, L'histoire, Seuil, No 47 (1982), pp. 94 - 101.

(٥٥) ابن كثير، المصدر نفسه، ص ٢٥٩. وقد ورد ذكر هذه القلعة الإسماعيلية تحت اسم القليعة في أخبار سنة ٦٧١ هـ في: عز الدين بن شداد، **تاريخ الملك الظاهر**، ص ٣٧، الذي يذكر أن نواب السلطان تسلموا الخوابي والقليعة، ولم يبق بيد الإسماعيلية سوى الكهف والقدموس والمينقه، ويمكن تأكيد معلومات ابن كثير بالرجوع إلى اليونيني المعاصر للأحداث، **ذيل**، المصدر المذكور، ج٢، ص ٤٥٠. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٥٦) اليافعي، **مرآة الجنان**، المصدر المذكور، ص ١٧٠، ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٥٢، وفي اليونيني فتح حصن الأكراد، وحصن عكّار، والقرين عنوة، ومرقية وحلبا، **ذيل**، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٥٥.

(٥٧) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٨٦. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه ج ٧، ص ١٤٨.

(٥٨) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر نفسه ص ٣٧٤ ـ ٣٨٤.

(٥٩) أبو الفداء (ت ١٣٣١ م)، **المختصر أو تاريخ الملك المؤيد**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٦ ـ ٧.

(٦٠) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

ومن مصادر هذا الفتح، يراجع، إضافة إلى ما ذكر:

ـ ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٢٠.

ـ ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٨٢.

ـ المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٩٠ ـ ٥٩٢، وهو يروى أن السلطان، بعد تسلّمه لصافيتا، تسلّم الحصون والأبراج المجاورة لحصن الأكراد، مثل تل خليفة وغيره.

ـ اسطفان الدويهي، الأزمنة، المصدر المذكور، ص ٢٥٢، ٢٥٤.

(٦١) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه ج ١، ص ٥٩٣.

(٦٢) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٣٨٣، ٤٤٥ ـ ٤٤٧. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٥٩. ابن أبي الفضائل، **النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد**، نشر بلوشيه، باريس ١٩١١ ـ ١٩٣٠، ص ٥٣٤ ـ ٥٣٥. المقريزي، **السلوك**، ج ١، ص ٥٩١ ـ ٥٩٢. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٥٢. حطيط، المرجع المذكور، ص ٦٤.

(٦٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور ج ١٤، ص ٤٢ ـ ٥١.

(٦٤) حطيط، المرجع المذكور، ص ٦٤ ـ ٦٨.

(٦٥) اليونيني، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٦ ـ ٧. أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٧، وفي نصّه اضطراب لجهة ضبط السنة. ابن كثير، **البداية والنهاية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٦٤، وقد وردت لديه تسمية «المنطقة» بدلاً عن «المينقه». ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٨٢. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٥١.

(٦٦) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٣٨٤. أبو الفداء، **المختصر**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦ ـ ٧. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٢٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٩٣، ٥٩٩.

(٦٧) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦. أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٧. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٢١. ولفظة طبلخاناه تعني مقدم أربعين. وعندما يصبح الأمير في هذه المرتبة يحق له أن تضرب الموسيقى أمامه. وفي اليونيني، سلمت في ٦٧١هـ بعد وفاة صاحبها محمد بن عثمان بن منكورس بن جردكين

أبو عبد الله الأمير سيف الدين ابن الأمير مظفر الدين بن ناصر الدين بن بدر الدين. وكان تملك صهيون بعد وفاة أبيه الأمير مظفر الدين في ٦٥٩ هـ ولم يزل مستقلاً بصهيون إلى أن توفي في ٦٧١ هـ بعدما تملكها ١٢ سنة. وتسلم صهيون مكانه وكذلك برزيه ولده سابق الدين فكاتب السلطان بيبرس وحضر إليه فسلمه القلعة فأعطاه السلطان بدلاً عن ذلك خبز ٤٠ فارس واقطع عمه جلال الدين مسعود ١٠ طواشية وعمه الأخر مجاهد الدين ١٠ طواشية وتسلم صهيون وبرزيه، اليونيني، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٢٥ ـ ٢٦، ٣٠.

(٦٩) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٠٨. وتجدر الملاحظة أن رواية المقريزي في الصفحتين ٥٨٦ ـ ٥٨٧ عن تسليم قلاع الإسماعيلية فيها الكثير من الاضطراب.

(٧٠) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤، ٤٠٥. راجع أيضاً حول مسألة تسليم قلاع الإسماعيلية، ابن شداد، **تاريخ**...، المصدر المذكور، ص ٣٧، ٦٠، ٧٠، ٨٨.

(٧١) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر نفسه، ص ٤١١ ـ ٤١٤.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣٥.

(٧٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٨٦ ـ ٥٨٧.

(٧٤) المصدر نفسه ج ١، ص ٦١٩.

(٧٥) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٥٤، ١٦٨، ١٧٢.

(٧٦) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٣ ـ ١٤. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ١٧٠، ١٧٢، ١٨٦.

(٧٧) اليونيني، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٨٨. ابن عبد الظاهر، **تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**، تحقيق مراد كامل، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٦١، ص ٨٧. أبو الفداء، **المختصر**، ج ٤، ص ١٥. ابن الوردي، ج ٢، ص ٢٢٧. ابن الفرات، ج ٧، ص ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢١، ٢٨٣. المقريزي، **السلوك**، ج ١، ص ٦٨٧. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٥٨.

(٧٨) ابن شداد، المصدر المذكور، ج ٢، ق ٢، ص ٩٥.

(٧٩) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٤٤٦. ابن الفرات، **تاريخ**...، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣٤.

(٨٠) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ٤٤٥ ـ ٤٤٦. ابن الفرات، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٣٤.

(٨١) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ٤٤٦.

(٨٢) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر نفسه، ص ٣٧٧، ٤٤٦، الجزري، **حوليات** (منشورة

بالفرنسية)، جان سوفاجيه، باريس ١٩٤٩، ص ٢٨. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣٤، ٦٢. ويؤكد المقريزي أن الكافري كان أول نائب للسلطنة في حصن الأكراد؛ **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٢٤. راجع أيضاً، ابن شداد، **تاريخ** المصدر المذكور، ص ٢٤١، الذي يذكر اسمه قايماز، الذي ولي بعد موته عز الدين أيبكِ الموصلي الذي نقل إلى الحصن في حمص.

(٨٣) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٦٠. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٨٢، ١٦١، ١٦٧، ١٩٥.

(٨٤) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٣٨٣. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٤٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٦٩.

(٨٥) عز الدين ابن شداد، **تاريخ**، المصدر المذكور، ص ٣٢٦.

(٨٦) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٨٠. أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٢٨. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٨٤.

(٨٧) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٦٧، ١٩٥.

(٨٨) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢١٥ ـ ٢١٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٩٢.

(٨٩) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٨٠. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦. اليونيني، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٨٦.

(٩٠) ابن عبد الظاهر، **تشريف** المصدر المذكور، مقدمة المحقق، ص ٤٥. وقد اعتمد قلاوون على ما كان قد بدأ به بيبرس من معاهدات سنعود إليها عما قليل، ونجد المعلومات عنها في المصادر المعاصرة مثل ابن عبد الظاهر، **الروض**، ص ٢٨٣، اليونيني، **ذيل**، ج ٢، ص٤٥٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١ ص ٦٨٥، ٩٧٤ ـ ٩٧٧، ٩٨٥ ـ ٩٩٧.

(٩١) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣، ٢١٠ ـ ٢١١. ابن الفرات، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٧٤ ـ ٩٧٧.

(٩٢) ابن عبد الظاهر، **تشريف** المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢٢.

(٩٣) راجع المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٤١. المقريزي **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٩٨٥ ـ ٩٩٧. ويلاحظ في نص ابن عبد الظاهر عن هذه المعاهدة تخصيص لنوعية السكان الموجودين في ممالك السلطان والمكوّنين من عسكر وعرب وتركمان وأكراد ورعايا على اختلاف الأجناس، ص ٤٠. كما ورد ذكر لهوية السكان في معاهدة سنة ١٥٩٦ للإسكندر التي نجد فيها أن رعايا السلطان كانوا من: «عساكر وجنود وجيوش

وحشود وتركمان وأكراد وعرب ومسلمين ونصارى وسائر طوائف الناس». كما يضيف لفظة «الفلاحين» في أحد نصوص المعاهدات إلى مجموع رعايا السلطان، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٩٤) اعتمدنا في هذا الإيجاز على ما ورد عند أحمد حطيط، المرجع المذكور، ص ٦٥.

(٩٥) حطيط، المرجع المذكور، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٩٦) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٤٧. ومن المؤسف أن يكون محقق الكتاب قد وقع في خطأ جسيم إذ اعتبر أن المقصود بالحدث القلعة القائمة بين ملطية وسميساط ومرعش والمعروفة بالحمراء، راجع حاشية رقم ٢ ص ٤٧، بينما الأمر واضح لأن المذكورة هنا تقع في بلاد طرابلس وهي قرية حدث الجبة في شمالي لبنان. ابن الفرات، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٢٧٧، لم يوضّح أن البطريرك أحضر إلى الأبواب السلطانية. راجع أيضاً: كمال الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١١٩. تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ١، ص ٥٧٤ يجعل اسم القرية حدشيت نقلاً عن بيبرس المنصوري وابن الفرات ومحيي الدين الظاهري.

(٩٧) المقريزي، **السلوك**، ج ١، ص ٥٦٦.

(٩٨) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦١، راجع التفاصيل في باب الحملات على بلاد الموارنة. انظر أيضاً: مكي، المرجع المذكور، ص ٢٠٤.

(٩٩) ابن عبد الظاهر، **سيرة**، المصدر المذكور، ص ٧٧ ـ ٨٧. وفي حاشية للمحقق نقلاً عن ابن الفرات، ج ٨، ص ١٨، أن الملك المنصور جهّز أهل الحصن وأعماله ومرقبه إلى طرابلس. وقد جاء في ابن كثير، أن الفتح تمّ في يوم الجمعة ثامن عشر صفر، **بداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣٠٥. كما جاء عند أبو الفداء، أن الفتح تم في ١٩ ربيع الأول، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٢. وكذلك ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٣٣. كما جاء عند ابن الفرات، أن الفتح تمّ في أوايل شهر ربيع الأول، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ١٨. ولكنه جهّز أهل الحصن إلى طرابلس. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٢٧ ـ ٧٢٨. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦٣، وقد جعل الأباتي فهد موقع المرقب في لبنان، وهذا خطأ.

(١٠٠) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣٠٥.

(١٠١) ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣١٦.

(١٠٢) ابن عبد الظاهر، **تشريف** المصدر المذكور، ص ٨٧ ـ ٩٠. في رواية لابن الوردي يترجم فيها لحياة بيبرس يرد ذكر صافيتا ومرقيه ضمن الحصون التي افتتحها هذا السلطان، راجع ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٥.

(١٠٣) اليونيني، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٨٨.

بالفرنسية)، جان سوفاجيه، باريس ١٩٤٩، ص ٢٨. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣٤، ٦٢. ويؤكد المقريزي أن الكافري كان أول نائب للسلطنة في حصن الأكراد؛ **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٢٤. راجع أيضاً، ابن شداد، **تاريخ** المصدر المذكور، ص ٢٤١، الذي يذكر اسمه قايماز، الذي ولي بعد موته عز الدين أيبك الموصلي الذي نقل إلى الحصن في حمص.

(٨٣) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٦٠. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٨٢، ١٦١، ١٦٧، ١٩٥.

(٨٤) ابن عبد الظاهر، **الروض**، المصدر المذكور، ص ٣٨٣. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٤٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٦٩.

(٨٥) عز الدين ابن شداد، **تاريخ**، المصدر المذكور، ص ٣٢٦.

(٨٦) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٨٠. أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٢٨. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٨٤.

(٨٧) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٦٧، ١٩٥.

(٨٨) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢١٥ ـ ٢١٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٩٢.

(٨٩) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٨٠. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر نفسه، ج ٧، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦. اليونيني، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٨٦.

(٩٠) ابن عبد الظاهر، **تشريف** المصدر المذكور، مقدمة المحقق، ص ٤٥. وقد اعتمد قلاوون على ما كان قد بدأ به بيبرس من معاهدات سنعود إليها عما قليل، ونجد المعلومات عنها في المصادر المعاصرة مثل ابن عبد الظاهر، **الروض**، ص ٢٨٣، اليونيني، **ذيل**، ج ٢، ص٤٥٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١ ص ٦٨٥، ٩٧٤ ـ ٩٧٧، ٩٨٥ ـ ٩٩٧.

(٩١) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر نفسه، ص ٨٢ ـ ٨٣، ٢١٠ ـ ٢١١. ابن الفرات، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٧٤ ـ ٩٧٧.

(٩٢) ابن عبد الظاهر، **تشريف** المصدر نفسه، ص ٢٠ ـ ٢٢.

(٩٣) راجع المصدر نفسه، ص ٣٤ ـ ٤١. المقريزي **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٩٨٥ ـ ٩٩٧. ويلاحظ في نص ابن عبد الظاهر عن هذه المعاهدة تخصيص لنوعية السكان الموجودين في ممالك السلطان والمكوّنين من عسكر وعرب وتركمان وأكراد ورعايا على اختلاف الأجناس، ص ٤٠. كما ورد ذكر لهوية السكان في معاهدة سنة ١٥٩٦ للإسكندر التي نجد فيها أن رعايا السلطان كانوا من: «عساكر وجنود وجيوش

وحشود وتركمان وأكراد وعرب ومسلمين ونصارى وسائر طوائف الناس». كما يضيف لفظة «الفلاحين» في أحد نصوص المعاهدات إلى مجموع رعايا السلطان، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٩٤) اعتمدنا في هذا الإيجاز على ما ورد عند أحمد حطيط، المرجع المذكور، ص ٦٥.

(٩٥) حطيط، المرجع المذكور، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٩٦) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٤٧. ومن المؤسف أن يكون محقق الكتاب قد وقع في خطأ جسيم إذ اعتبر أن المقصود بالحدث القلعة القائمة بين ملطية وسميساط ومرعش والمعروفة بالحمراء، راجع حاشية رقم ٢ ص ٤٧، بينما الأمر واضح لأن المذكورة هنا تقع في بلاد طرابلس وهي قرية حدث الجبة في شمالي لبنان. ابن الفرات، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٢٧٧، لم يوضّح أن البطريرك أحضر إلى الأبواب السلطانية. راجع أيضاً: كمال الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١١٩. تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ١، ص ٥٧٤ يجعل اسم القرية حدشيت نقلاً عن بيبرس المنصوري وابن الفرات ومحيي الدين الظاهري.

(٩٧) المقريزي، **السلوك**، ج ١، ص ٥٦٦.

(٩٨) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦١، راجع التفاصيل في باب الحملات على بلاد الموارنة. انظر أيضاً: مكي، المرجع المذكور، ص ٢٠٤.

(٩٩) ابن عبد الظاهر، **سيرة**، المصدر المذكور، ص ٧٧ ـ ٨٧. وفي حاشية للمحقق نقلاً عن ابن الفرات، ج ٨، ص ١٨، أن الملك المنصور جهّز أهل الحصن وأعماله ومرقبه إلى طرابلس. وقد جاء في ابن كثير، أن الفتح تمّ في يوم الجمعة ثامن عشر صفر، **بداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣٠٥. كما جاء عند أبو الفداء، أن الفتح تم في ١٩ ربيع الأول، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٢. وكذلك ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٣٣. كما جاء عند ابن الفرات، أن الفتح تمّ في أوايل شهر ربيع الأول، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ١٨. ولكنه جهّز أهل الحصن إلى طرابلس. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٢٧ ـ ٧٢٨. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦٣، وقد جعل الأباتي فهد موقع المرقب في لبنان، وهذا خطأ.

(١٠٠) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣٠٥.

(١٠١) ابن تغري بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣١٦.

(١٠٢) ابن عبد الظاهر، **تشريف** المصدر المذكور، ص ٨٧ ـ ٩٠. في رواية لابن الوردي يترجم فيها لحياة بيبرس يرد ذكر صافيتا ومرقيه ضمن الحصون التي افتتحها هذا السلطان، راجع ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٢٥.

(١٠٣) اليونيني، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٨٨.

(١٠٤) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر المذكور، ص ٩٢. وقد جاء عند المحقق نقلا عن ابن تغرى بردى، أن تسليم ثغر بلاطنس تمّ في أول صفر. **النجوم**، ج ٧، ص ٣٤٥،

(١٠٥) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر نفسه، ص ١٤٩. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦٤.

(١٠٦) ابن عبد الظاهر، المصدر نفسه، ص ١٤٩ ـ ١٩٥٠. وفي أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣، قد تمّ التسليم في ربيع الأول. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٣٣. ابن الفرات، **تاريخ** المصدر المذكور، ج ٨، ص ٤٩، ١١٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٣٤. وقد توفي سنقر مقتولاً خنقاً بأمر من الأشرف خليل. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣٢٠، ج ٨، ص ٣٧. راجع أيضاً الدويهي، **الأزمنة**، المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(١٠٧) ابن عبد الظاهر، **تشريف**، المصدر نفسه، ص ١٥٢. راجع أيضاً أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(١٠٨) حول أسباب الهجوم على طرابلس، يمكن الاستفادة ممّا ساقه تدمري من معلومات، **تاريخ طرابلس**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٧٨ ـ ٥٨١.

(١٠٩) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٤. راجع أيضاً، ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٣٤. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣١٣. الجزري، المصدر المذكور، ص ٨، ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٨، ص ٨٠، وهو يذكر أن السلطان توجه إليها في ٢٢ صفر وافتتحها في ٤ ربيع الآخر، كما يذكر أن الجزيرة تدعى النخلة وأن البحر في ساعة الفتوح «زجر وانطرد عن طرابلس، فظهرت للناس المخايض، فعبر الفارس والراجل إلى هذه الجزيرة. . . وكان جماعة من الفرنج قد ركبوا البحر في مركب وتوجهوا فألقتهم الريح إلى الساحل فأخذهم الغلمان والأوشاقية وقتل منهم خلق كثير. . .» المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٤٧. اليافعي، **مرآة الجنان**، المصدر المذكور، ص ٢٠٧. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٧، ص ٣٢٠ ـ ٣٢٢. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥، وهو يستمدّ معلوماته من أبي الفداء في المختصر، فتارة يجعل مهاجمة طرابلس في ١٢٨٧ م وطوراً آخر في ١٢٥٩ م. انظر أيضاً، مكي، المرجع المذكور، ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥. الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١١٩ ـ ١٢٠. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ١، ص ٥٨٢ ـ ٥٩٤، وهو يذكر نقلاً عن شاهد عيان من فرسان الداوية في صور أن الحصار بدأ في ١٧ آذار، ٢٢ صفر، بينما يحدده يعقوب دوريا في ١٠ نيسان / ١٧ ربيع الأول.

(١١٠) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦٥ ـ ٢٧٢، ولنا عودة إلى هذه المواضيع في سياق الكلام على الحملات التأديبية للموارنة وللمقدمين.

(١١١) حطيط، المرجع المذكور، ص ٧٧. K. SETTON, A History of the crusades, II, London, 1970, p. 592. PRAWER, op, cit., II, p. 537.

(١١٢) الجزري، المصدر المذكور، ص ٨. المؤرخ المجهول وهو معاصر للحدث، راجع، ZETTERESTEN, Beitrâge, op, cit, p. 2. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ٨٠ ـ ٨١، وهو ينقل معلوماته عن فتح أنفه وجبيل والبترون عن قطب الدين اليونيني. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٤٨. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣٢١ ـ ٣٢٢.

(١١٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٠.

(١١٤) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ٩٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٥١.

(١١٥) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المصدر المذكور، ص ٥٩٧. هذا مع التذكير بأننا لم نجد في غرس الدين بن شاهين الظاهري في الصفحة ١٠٤ تسمية «المملكة الطرابلسية الشريفة»، بل «وأجناد الحلقة بطرابلس المحروسة»، فاقتضى ذلك منا التنبيه.

(١١٦) تدمري، **تاريخ طرابلس** المرجع المذكور، ج ١، ص ٦٢.

(١١٧) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٩ ZETTERESTEN, 23 - 24 وعند النويري نجد «الفتوحات الطرابلسية» ولكننا نجد أن ابن الفرات، يسمي أيبك نائباً للسلطنة بالمملكة الطرابلسية والحصون، ج ٨، ص ١٥٣، ١٩٩. وكان سيف الدين بلبان الطباخي نائباً من ٦٨٩ هـ إلى ٦٩١هـ/ ١٢٩٠ ـ ١٢٩١م. وسيف الدين بلبان طغريل الإيغاني من ٦٩١ إلى ٦٩٢ هـ/ ١٢٩١ ـ ١٢٩٢. وتتطابق رواية الجزري مع ابي الفداء، ويجعل استلام عز الدين أيبك للنيابة في ٦٩٢ هـ، ويطلق عليه تسمية «متولّي الفتوحات في شاطىء طرابلس»، ص ٢٨ ـ ٢٩ وفي ابن تغرى بردى نجد تسمية «نائب الفتوحات والأعمال الطرابلسية والقلاع الإسماعيلية، **النجوم** المصدر المذكور، ج ٨، ص ٤.

(١١٨) يذكر اليونيني، ان الملك الظاهر نقل الأمير عز الدين الموصلي الظاهري أيبك بن عبد الله إلى حصن الأكراد وما جمع إليه، وجعله نائب السلطنة هناك، وكان له نهضة وكفاية، وكان عنده تشيّع. وقد قتل بالحصن المذكور غيلة في ١٧ رجب ٦٧٦ هـ/ ١٢٧٧ م، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٢٣٨. أما بيبرس المنصوري فيذكر في معرض كلامه على حوادث ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٥ م: «وفيها نقل المنتقولون ووشى المتخرصون إلى زين الدين كتبغا أن الأمير عز الدين أيبك الخزندار، وهو يوميذ نايب السلطنة بحصن الأكراد والفتوحات قد عزم على التوجه إلى سيس. فأرسل في إحضاره. فأحضر محتاطاً عليه وعزل عزلاً مزعجاً. ورتب مكانه الأمير عز الدين أيبك الموصلي. فاستقر بطرابلس إلى ان مات ثم حددت طرابلس. وجعلت دار الأقامة ومقر النيابة إلى يومنا هذا. . . «المصدر المذكور، ج ١٠ من مخطوطة **زبدة الفكرة**، حوادث ٦٩٣ ـ ٦٩٨/ ١٢٩٣ ـ ١٢٩٨، ص ١٢. راجع أيضاً أبو الفداء، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٣٤. النويري، **نهاية**، ج ٢٩، منشور من قبل الهام شاه مراد، في كتبغا ولاجين، ص ٤٤. الجزري، المصدر المذكور، ص ٤٣. المؤرخ المجهول، زترستن، ص ٣٤، ٣٧.

(١١٩) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ص ٣٩. الجزري، المصدر نفسه، ص ٨٥، ٧٧، ٨٧، وقد ذكر أنه توفي في سنة ٦٩٨ هـ مسموماً. كما ذكر المؤرخ المجهول ان ايبك توفي في ٦٩٨ هـ، زترستن، المصدر نفسه، ص ٥٧. ويذكر ابن حجر في **الدرر الكامنة...**، تحقيق محمد جاد الحق، ٥ أجزاء، مصر ١٩٦٦ ج ٢، ص ١٦ ـ ١٧ نائباً سابقاً له هو بكتمر السلح الذي استناب من صفر ٦٩٨ هـ إلى ربيع الآخر من السنة نفسها.

(١٢٠) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٤٥. وفي المؤرخ المجهول، كان شهاب الدين قرطاي نائباً في ٦٩٩ هـ وقطلوبك في ٧٠٠ هـ، زترستن، ص ٥٧، ٨٢. وفي تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٣٤، جاء قبل قطلوبك اسندمر الكرجي (٦٩٨ ـ ٧٠٠ هـ) (١٢٩٨ ـ ١٢٩٩ م) ثم الألبكي الساقي (٦٩٩ ـ ٧٠٠ هـ) فسيف الدين قطلوبك (٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠م).

(١٢١) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٩. وقد ورد ذكره في المؤرخ المجهول «مقدم عسكر الساحل وطرابلس، زترستن، ص ١١٠.

(١٢٤) وقد وردت التسميات عند اليونيني على الشكل الآتي: «عساكر السواحل صفد وطرابلس»، بلاد طرابلس وحصونها»، «طرابلس والفتوحات الطرابلسية»، الثغور الطرابلسية والحصون الساحلية». كما أن نائب طرابلس اسندمر الذي نقل منها في ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩ م، وعين مكانه سيف الدين بهادر حمل تسمية «مقدم الساحل»، ثم «نائب طرابلس والفتوحات»، **ذيل**، تحقيق حمزة عباس، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٩٠، ص ١٣، ٦٦، ٨٨، ٩٣، ٤١٦، ٧٨٤. أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٦٠. كما ورد عند المؤرخ المجهول، انه أخلع على بهادر لنيابة طرابلس عوض اسندمر، وفي ١٨ ربيع الأول. ٧١٠ هـ توفي بهادر نايب السلطنة بالفتوحات الطرابلسية وتولى بعده آقوش الأفرم، زترستن، المصدر نفسه، ص ١٥١، ١٥٣.

(١٢٥) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٢.

(١٢٦) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٦٢. وقد استناب جمال الدين آقوش بن عبد الله الأفرم في ٧١٠ ـ ٧١٢ هـ/ ١٣١٠ ـ ١٣١٢ م. ابن أيبك، **كنز الدرر أو الدرّ الفاخر**، تحقيق رويمر، ١٩٦٠، ج ٩، ص ٢٠٧، ٢٤٣. ZETTERESTEN, op, cit, p. 2

(١٢٧) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٢٨) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٧٩. وقد استناب سيف الدين تمر الساقي المنصوري في ٧١٢ ـ ٧١٤ هـ/ ١٣١٢ ـ ١٣١٤ م. ابن أيبك، **الدرّ**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٢٤٣، ٢٨٣.

(١٢٩) أبو الفداء، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨٥. ابن أبي الفضائل، المصدر المذكور، ص ٣. زترستن، المصدر المذكور، ص ١٥٧، ١٦٣.

(١٣٠) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٩١. وقد استناب شهاب الدين قرطاي الأشرفي بن عبد الله في ٧١٥ ـ ٧٢٦ هـ/ ١٣١٥ ـ ١٣٢٦ م. ابن أيبك، **الدرّ**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٢٨٧، ٣٢٠. ZETTERESTEN, op. cit., p 157-163

(١٣١) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٩٤ ويرد اسمه في ابن أبي الفضائل، سيف الدين، ص١.

(١٣٢) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ٩٧، وقد استناب سيف الدين طينال الأشرفي الناصري الحاجب في ٧٢٦ ـ ٧٣٣ هـ/ ١٣٢٦ ـ ٣٢ م. ابن أيبك، **الدرّ**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٣٢٠، ٣٧٢. اليوسفي، **نزهة الناظر**، تحقيق أحمد حطيط، بيروت ١٩٨٦، مقدمة، ص ٩ ـ ١٠، ٦٤، ٦٨، ١١٤ ـ ١١٥، ١٦٤.

(١٣٣) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١١٤. ويجدر التنبيه أن النص المطبوع، موضوع الاستعمال من أبي الفداء، مأخوذ ابتداء من سنة ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩ م لا من نسخة الأصل، بل من تذييل تاريخ ابن الوردي. وقد حكم قرطاي، للمرة الثانية، من ٧٣٣ إلى ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٢ ـ ١٣٣٣ م. ابن أيبك، **الدّر**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٣٧٢، ٣٧٨. ابن الوردي، ج ٢، ص ٣٠٤.

(١٣٤) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ١١٤. وقد استناب جمال الدين آقوش الأشرفي الكركي في عام ٧٣٤ ـ ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٣ ـ ١٣٣٥ م. ابن أيبك، **الدرّ**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٣٧٨، ٣٨١. ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٠٤. اليوسفي، **نزهة**، المصدر نفسه، ص ٢٣٦.

(١٣٥) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ١١٨. وقد استناب طينال، للمرة الثانية، في عام ٧٣٥ ـ ٧٤١ هـ/ ١٣٣٥ ـ ١٣٤٠ م. ابن الوردي، ج ٢، ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩. اليوسفي، **نزهة**، المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(١٣٦) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ١٣٩. وقد استناب في ٢٣ محرم ٧٤١ ـ شعبان ٧٤٢ هـ/ ١٣٤٠ ـ ١٣٤٢ م. ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٢.

(١٣٧) أبو الفداء، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٤٣. ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٦.

(١٣٨) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ١٤٤. ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٨. وقد استناب سيف الدين طرغاي الطباخي الجاشنكير في ٧٤٣ ـ ٧٤٤ هـ/ ١٣٤٢ ـ ١٣٤٣ م.

(١٣٩) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٨. وقد استناب سيف الدين قماري بن عبد الله الناصري في ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥ م. ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤٢.

(١٤٠) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ١٤٩. وقد استناب سيف الدين بيدمر البدري في ٧٤٦ - ٧٤٧ هـ/ ١٣٤٥ - ١٣٤٦ م. ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤٣.

(١٤١) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ١٥٠. ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤٤.

(١٤٢) أبو الفداء، المصدر نفسه، ص ١٥٣، ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٤٧.

(١٤٣) بيبرسّ المنصوري، **مخطوطة زبدة الفكرة**، حوادث سنة ٦٩٣ - ٦٩٨ هـ/ ١٢٩٣ - ١٢٩٨ م، الجزء العاشر في نشرة شاه مراد، shah morad elham راجع أيضاً في ص ٤٤ من الكتاب نفسه نصّاً من النويري، ج ٢٩، من مخطوطة **نهاية الأرب**.

(١٤٤) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٦، وكان مشاركاً في الحصار ومعه منجنيق من حصن الأكراد ZETTERESTEN, op, cit, p. 1-5 وكان المؤرخ المجهول مشاركاً في القتال. راجع أيضاً، ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٣٥. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣٢١. الجزري، المصدر المذكور، ص ٤ - ٧، ١٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٦٤- ٧٦٥ الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦٦ - ٢٦٨.

(١٤٥) أبو الفداء، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٦، الجزري، المصدر نفسه، ص ٦. ابن الوردي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣٦. ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٢١. المقريزي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٦٥ - ٧٦٦، الدويهي، المصدر نفسه، ص ٢٦٧ - ٢٦٩. والأمير علم الدين سنجر الشجاعي، هو من كبار الأمراء في مصر، تسلّم صيدا في ١٢٩١ م، ثم ولّي نيابة دمشق في السنة نفسها، وكان قبل ذلك وزيراً في مصر. انظر ابن طولون، **اعلام الورى بمن ولّي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى**، دمشق ١٩٦٤، ص ٩.

(١٤٦) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ١١١. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٧٦٤.

(١٤٧) اليافعي ، **مرآة الجنان**، المصدر المذكور، ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

(١٤٨) اليونيني، **ذيل**، تحقيق حمزة عباس، ص ٤١٢ - ٤١٣. ويرد عنده الفتح يوم الأربعاء ٢ صفر وكذلك عند المؤرخ المجهول. أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٤٩. ابن أيبك، **الدرّ**، المصدر المذكور، ص ٨٠. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٥٠. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢١، وقد جاء عنده أن الفتح تمّ في يوم الأربعاء ثاني صفر. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٩٢٣، ٩٢٨ - ٩٢٩. وقد ورد عنده أن الفتح تمّ في يوم الجمعة ١٨ صفر. ويعطي المؤرخ المجهول تاريخ ٢ صفر ZETTERSTEEN, op. cit., p. 108. اليافعي، **مرآة الجنان**... المصدر المذكور، ص ٢٣٦. العيني، **عقد الجمان**، تحقيق محمد محمد أمين، ٤ أجزاء، القاهرة، ١٩٩٢. ج ٤، ص ١٨٤ - ١٨٨ ابن تغرى بردى ، المصدر المذكور، ج ٨، ص ١١، ١٥٤ - ١٥٧.

(١٤٩) كسروان القديم يشمل المنطقة الممتدة من نهر بيروت إلى نهر إبراهيم. راجع صالح بن يحيى، **تاريخ بيروت**...، تحقيق فرنسيس هورس وكمال الصليبي وغيرهما، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٩، ص ٩.

(١٥٠) A. BEYDOUN, *Identité confessionnelle et temps social chez les historiens libanais contemporains, publications de l' U. L., Beyrouth, 1984, pp. 77 - 124.*

(١٥١) H. LAOUST, «Remarques sur les expéditions du Kasrawân sous les premiers Mamlûks» in, **Bulletin du musée de beyrouth.** Damas, 1942, T, IV, PP. 93 - 115, p. 93.

(١٥٢) القلقشندي، **صبح**، ج ١٣، ص ٣٤٨ - ٣٤٩.

(١٥٣) أحمد بن تيمية، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، ٣٧ مجلداً، الرياض، ١٩٦١، المجلد ٢٨، ص ٣٩٩ - ٤٠٨.

(١٥٤) ابن تيمية، المصدر نفسه، ص ٤٠٠ - ٤٠٤.

(١٥٥) LAOUST, art, cit., pp. 102 - 105

(١٥٦) حول نقد هذه المصادر راجع أيضاً: LAOUST, art, cit., pp. 93 - 97

(١٥٧) اليونيني، **ذيل**، تحقيق حمزة عباس، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٥١٦.

(١٥٩) المصدر نفسه، ص ٥١٧.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٥١٨.

(١٦١) النويري، **نهاية**، مخطوطة الفاتيكان رقم ٧٤، ج ٣٠، ص ١٠.

(١٦٢) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٥٤.

(١٦٣) ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ٢٥٤.

(١٦٤) ابن أيبك الدواداري، **الدّر الفاخر في سيرة الملك الناصر**، الجزء التاسع، تحقيق هانس رويمر، القاهرة، ١٣٧٩ هـ/ ١٩٦٠ م، ص ١٧.

(١٦٥) المصدر نفسه، ج ٩، ص ٤٠.

(١٦٦) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٣١.

(١٦٧) الجزري، المصدر المذكور، ص ١٧.

(١٦٨) ZETTERESTEN op. cit. pp. 20 - 21, 81.

(١٦٩) Ibid, pp 59 - 80.

(١٧٠) الذهبي، أبو عبد الله، **من ذيول العبر**، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب، مطبعة حكومة الكويت، سلسلة التراث العربي، عدد ١٧ (من دون تاريخ) ص ٣٠. المؤرخ كان معاصراً للأحداث إذ توفي في ٧٥٨ هـ.

(١٧١) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣٢٨.

(١٧٢) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ١٢.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٧٤) ابن كثير، **البداية**، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٥.

(١٧٥) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ١٤٣.

(١٧٦) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٧٩.

(١٧٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٠٢ ـ ٩٠٣. (وقد ورد عند مكي خطأ الجزء الثالث، راجع ص ٢٢٢). وتذكر رواية لمؤرخ مملوكي مجهول، أن آقوش توجّه سنة ٧٠٠ هـ، وبصحبة الرجّالة الفلاحين .ZETTERESTEN op. cit. pp. 79

(١٧٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢.

(١٧٩) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ص ١٤ ـ ١٦.

(١٨٠) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**. . .، ٣ مجلدات، تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي، دمشق ١٩٧٧، م ٢، ج ١، ص ١٨٧.

(١٨١) العيني، **عقد**، المصدر المذكور، ص ٨١ ـ ٨٣.

(١٨٢) المصدر نفسه، ٣٨٤ ـ ٣٨٥ والمقصود بالشمالية الشامية.

(١٨٣) صالح بن يحيى، **تاريخ بيروت**، المصدر المذكور، ٢٤ ـ ٢٩، ٥٣ ـ ٥٤، ٧٧، ٩٦.

(١٨٤) ابن إسباط، **مخطوط ابن أسباط رقم ١٨٢١، المكتبة الوطنية بباريس، ص ١١٥ ـ ١١٦.**

(١٨٥) ابن القلاعي، **حروب المقدمين** نشر قرأ لي ١٩٣٧، **زجليات ابن القلاعي**، نشر الجميل، ١٩٨٢، ص ٤٤.

(١٨٦) الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، وقد ورد سابقاً ذكر طبعة فهد، أما طبعة فرديناند توتل ففي عام ١٩٥٠، والاعتماد هو على طبعة فهد، ص ٢٦٧ ـ ٢٧٢، ٢٨٣ ـ ٢٨٤، ٢٨٦ ـ ٢٨٨.

(١٨٧) قلعة حصينة في غربي الفرات مقابل البيرة. بينها وبين سميساط. ياقوت، **معجم البلدان**، ج ٤، ص ٣٩٠ ـ ٣٩١. انظر هورس والصليبي، المصدر المذكور، ص ٢٤، والحواشي التي تشرح نص صالح هي للمحققين.

(١٨٨) هو الأمير بدر الدين بيدرا المنصوري. استنابه الملك الأشرف خليل في السلطنة، لكنه انقلب على الأشرف فيما بعد، فقتله واستأثر بالسلطنة، غير أنه قتل ثاني يوم ملكه (٦٩٣ هـ/ ١٢٩٤ م). المقريزي، **السلوك**، ج ١، ص ٦٩٩، ٧٤١. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٨٩) هو شمس الدين سنقر الأشقر الرومي، أحد أمراء المماليك، ولّي نيابة دمشق مدة في ٦٧١ هـ/١٢٧٢ م. ابن طولون، **اعلام الورى**، ص ٧ ـ ٨. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٩٠) هو قرا سنقر الجوكندار الجركسي المنصوري، أحد أمراء المماليك. ولّي نيابة حلب في أيام المنصور قلاوون والأشرف خليل، ثم ناب في السلطنة وولّي بعدئذ نيابة دمشق. وفرّ هارباً إلى التتار في ٧١١ هـ/ ١٣١٢ م ومات في مراغة في ٧٢٨ هـ/ ١٣٢٨ م. ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة** (حيدر آباد، ١٣٤٨ هـ)، ج ٢، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٩١) بدر الدين بكتوت الأتابكي وبدر الدين بكتوت العلائي كلاهما من أمراء الأشرف صلاح الدين خليل، خدماه ثم خدما أخاه الملك الناصر محمد ثم الملك العادل كتبغا. ابن إياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، (القاهرة، ١٣١١ هـ)، ج ١، ص ١٣١ و١٣٦. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٩٢) ركن الدين بيبرس طقصوا، أحد أمراء المماليك في سلطنة الملك الأشرف خليل. المقريزي، **سلوك**، ج ١، ص ٦٥٤، ٧٧٠، ٧٨٠. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٩٣) هو عز الدين أيبك التركي الحموي. ناب في دمشق بعد سنجر الشجاعي في ٦٩١ هـ/ ١٢٩١ م، ثم صرف عنها في ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥ م، وأخيراً ناب في حمص في ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩ م إلى أن مات بها في ٧٠٣ هـ/ ١٣٠٣ م. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ١، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٣. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٥.

(١٩٤) ولّي حسام الدين لاجين المنصوري نيابة دمشق في ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠ م واستمر بها إحدى عشرة سنة، ابن طولون، **اعلام الورى**، ص ٨. تسلطن ٦٩٦ ـ ٦٩٨ هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٢٩٩ م، تلقب بالملك المنصور، انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

(١٩٥) الأجزاء المخطوطة من كتاب عيون التواريخ لأحمد بن شاكر الكتبي في المكتبة الظاهرية بدمشق، لا نجد بينها الأجزاء التي تحتوي على حوادث القرنين السابع والثامن للهجرة. أما فيما يتعلّق بتاريخ النويري، فراجع ص ١٢، حاشية ١. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٩٦) هو الملك الناصر محمد بن المنصور قلاوون، من سلاطين المماليك البحرية (٦٩٣ ـ ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٣ ـ ١٢٩٤ م، ٦٩٨ ـ ٧٠٨ هـ/ ١٢٩٩ ـ ١٣٠٩ م، ٧٠٩ ـ ٧٤١ هـ/ ١٣١٠ ـ ١٣٤١ م). انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٩٧) أحد كبار الأمراء المماليك في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون. ولّي نيابة دمشق من ٦٩٩ هـ/ ١٣٠٠ م إلى قرب سنة ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩ م. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ١، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٨. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٩٨) هو زين الدين (أو محيي الدين) محمد بن عدنان، نقيب الأشراف بدمشق (٦٢٦ ـ ٧٢٢ هـ/ ١٢٢٩ ـ ١٣٢٢ م). ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ٤، ص ٤٧. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٩٩) هو تقي الدين أحمد بن تيمية، الفقيه الحنبلي الشهير. ولد في ٦٦١ هـ/ ١٢٦٣ م وتوفي

في ٧٢٨ هـ/ ١٣٢٧ م. وكان له اليد الطولى في الحملة على كسروان في ١٣٠٥ م. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٠٠) هو الأمير بهاء الدين قراقوش المنصوري. المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ١٢. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٢٠١) هو سيف الدين اسندمر الكرجي، أحد كبار الأمراء بدمشق. ولّي نيابة طرابلس في ٧٠١ هـ/ ١٣٠١ ـ ١٣٠٢ م، وقتل في ٧٢١ هـ/ ١٣٢١ م. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ١، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٠٢) هو سنقر شاه المنصوري، أحد كبار الأمراء بدمشق. ولّي نيابة صفد في ٧٠٤ هـ/ ١٣٠٤ ـ ١٣٠٥ م، ومات بها في ٧٠٧ هـ/ ١٣٠٧ م. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ٢، ص ١٧٥. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٠٣) علاء الدين بن معبد البعلبكي: المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ١٦. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٠٤) هو عز الدين خطاب بن محمود بن رتعس العراقي، مات في ربيع الآخر ٧٢٥ هـ/ ١٣٢٥ م. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ٢، ص ٨٥. المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ١٦. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٠٥) كان بكتمر الحسامي حاجباً بدمشق، ثم ولّي ثغر الاسكندرية في ٧١٦ هـ/ ١٣١٦ م، ومات بها في رمضان ٧٢٤ هـ/ ١٣٢٤ م. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ١، ص ٤٨٧. أيضاً المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ١٦، يذكر اقطاع كسروان لسيف الدين بكتمر عتيق بكتاش الفخري. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٢٠٦) لم يذكر المقريزي ابن صبح بين الأمراء الذين اقتطعت لهم كسروان. **السلوك**، ج ٢، ص ١٦. وابن صبح هذا هو الأمير شهاب الدين أحمد بن علي ابن صبح الذي استقر في نيابة صفد في ٧٥٣ هـ/ ١٣٥٢ م، المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٨٧٥. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٢٠٧) هو سنقر المنصوري الأعسر، أحد كبار الأمراء المماليك. ولّي نيابة الاستدارية ثم شدّ الدواوين بدمشق في أيام الأشرف خليل، وتوفي وزيراً للسلطان لاجين في مصر في ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩ م. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ٢، ص ١٧٧ ـ ١٧٨. أما سنقر نائب طرابلس، فهو على الأرجح سنقر الجمالي الذي ولّي نيابة بعلبك ثم نقل إلى طرابلس ومات بها في ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨ م. ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ٢، ص ١٧٦ ـ ١٧٧. ويظهر أن الأمر قد اختلط على صالح بن يحيى. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٠٨) صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢٠٩) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢١١) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢١٢) هو قازان بن ارغون، ملك المغول في بلاد فارس والعراق (١٢٩٥ ـ ١٣٠٤ م) وقد أطلق عليه اسم «محمود» بعد أن اعتنق الإسلام. كسر المماليك في واقعة حمص سنة ١٣٠٠ م. انظر هورس والصليبي، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢١٣) صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٢١٤) هو ناصر الدين الحسين بن سعد الدين الخضر (توفي ١٣٥٠ م)، أهم وأكبر أمراء البحتريين.

(٢١٥) صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٢١٦) ابن أسباط، مخطوط رقم ١٨٢١، المكتبة الوطنية بباريس، ص ١١٥ ـ ١١٦.

(٢١٧) K. SALIBI, *The Maronite historians of mediaeval lebanon*, Beirut, 1959.

(٢١٨) ابن القلاعي، **حروب المقدمين**، نشره الأب بولس قرألي، بيت شباب، ١٩٣٧. ثم طبعة جديدة تشمل العديد من زجلياته بعنوان، **زجليات ابن القلاعي**، تحقيق الأب بطرس الجميل، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٢.

(٢١٩) الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، طبعة فرديناند توتل، بيروت، ١٩٥٠، طبعة الأباتي بطرس فهد، دار لحد خاطر، ط ٢، بيروت ١٩٨٣.

(٢٢٠) لعلّه المطران تادرس العاقوري الأول، الذي ناب عن البطريرك ارميا الدملصاوي سنة ١٢٨٢ م ووضع الشرطونية المعروفة باسمه سنة ١٢٩٦، فكان معاصراً لحملتي كسروان في سنتي ١٢٩٢ و١٣٠٥ اللتين جاء وصفهما في وثيقته عن نكبة كسروان. قرألي، **حروب المقدمين**، المصدر المذكور، ص ٩٦.

(٢٢١) انظر نقد الوثيقة من قبل الخوري إبراهيم حرفوش في مقالة عن «الأديار القديمة في كسروان»، مجلة **المشرق**، عدد ٥، ص ٢٧٠، نقلاً عن الخوري قرألي الذي يردّ عليه مصوّباً وثيقة المطران تادرس واضعاً نصها في المكان اللائق؛ هذه الوثيقة تحمل عنوان **نكبة النصارى ودير مار شليطا مقبس** ١١٩٤ ـ ١٣٠٧، وهي من أوراق خزانة بكركي، **حروب المقدمين** المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٩٥.

(٢٢٢) لا نعرف موقعاً بهذا الاسم، ولعلّه تحريف جبيل. انظر المحقق، قرألي، المصدر نفسه، ص ٨٧، حاشية رقم ٣.

(٢٢٣) تادرس مطران حماه الماروني، «**نكبة كسروان ودير مار شليطا مقبس**» وثيقة منشورة في حروب المقدمين، طبعة قرألي، المصدر نفسه، ص ٨٥ ـ ٨٨.

(٢٢٤) قرألي، **حروب المقدمين**، المصدر نفسه، ص ٨٩ ـ ٩٥.

(٢٢٥) بين حدث الجبة والديمان.

(٢٢٦) بني طي أي العرب المسلمين.

(٢٢٧) في الأصل ـ وعلمه.

(٢٢٨) هل يعني المقدم؟

(٢٢٩) ذكر الدويهي خراب الحدث في سنة ١٢٨٣ م.

(٢٣٠) نهر قديشا والديورة التي كانت فيه.

(٢٣١) ابن القلاعي، **حروب المقدمين**، نشر قرألي، ص ٤٤.

(٢٣٢) الدويهي، **الأزمنة** المصدر المذكور، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢.

(٢٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٢٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

(٢٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١.

(٢٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٩.

(٢٣٨) K. SALIBI, «The Maronite of Lebanon under Frankish and Mamluk rule, 1099 - 1516», in *Arabica*, IV (1957), pp. 290 - 296. 294. الظاهر أن ابن القلاعي والدويهي لا يفصحان بشكل واضح عن هذه الحملة. وقد استنتجها الصليبي، من معلوماتهما المتناقضة، خاصة معلومات ابن القلاعي الذي يروي، في القسم السابع من حروب المقدمين، قصة المقدّم بولس وأمير يدعى مسعود، وتدمير قرية الحدث. راجع ابن القلاعي، حروب، ص ٤٤. وبالنسبة للصليبي، يمكن التأكيد على معلومات ابن القلاعي بالرجوع إلى مخطوط يتكلم على الظاهر بيبرس (المكتبة الوطنية بباريس، رقم ١٧٠٤) ومن خلال معلومات الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، طبعة توتل، المصدر المذكور، ص ١٣٦ ـ ١٣٧. انظر أيضاً: K. SALIBI, *Maronite Historians...*, op. cit., pp. 61 - 63, 66.

(٢٣٩) الدويهي، **الأزمنة** المصدر المذكور، ط توتل، ص ١٤٦، ١٦٠، ١٦٣، ط. فهد، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢، ٢٦٩ ـ ٢٧١. وقد صحّحت، مجلة الأصول التاريخية، معلومات طبعة توتل فقالت بأن سكان الحدث اختبأوا في مغارة العاصي، بينما ضرب المسلمون الحصار، سبع سنوات، ثم أعطوا الأمان فحصلوا على خضوع السكان، فأحرقوا أمراء الحدث، وقتلوا ما قدروا على قتله، وخطفوا نساءها والعذارى. بولس مسعد ونسيب وهيبه الخازن، مجلة **الأصول التاريخية**، ٣ أجزاء، بيروت، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨، ج ٣، ص ٨٠. ولسنوات خلت، قام فريق من مكتشفي المغاور في لبنان، باكتشاف مغارة عاصي الحدث حيث وجدوا بقايا بشريّه وعليها ثياب تعود إلى هذه الفترة.

(٢٤٠) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢٤١) المرجع نفسه، ص ١١٩.

(٢٤٢) K. SALIBI, «Maronite of Lebanon...» art. cit., pp. 289 - 296 وبخصوص مشاريع استعادة الأراضي المقدسة، يثبت الصليبي حوليات الأرمني «هايتون» من القرن الرابع عشر. وبخصوص حلم العودة وانتظاره، يسند رأيه إلى رحلة لويس دو روشوشوار في عام ١٤٦١.

(٢٤٣) H. LAOUST, art. cit., p. 99.

(٢٤٤) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٥٣.

(٢٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥. H. LAOUST, art. cit., P. 100.

(٢٤٦) SALIBI, Maronite Historians..., op. cit., pp. 69 - 73 ويشير الصليبي أيضاً في **منطلق تاريخ لبنان**، ص ١٣٣ ـ ١٣٤ إلى أن الشيعة في كسروان كانوا يعتبرون من الخارجين على الدولة. وثار الشيعة ضد المماليك في عهد قلاوون فاستعدّ نائب السلطنة في دمشق لمحاربة كسروان والجرديين (ربما المعني هنا جرد «الخارجة» وجرد «الداخلة» من كسروان. والجرود في لبنان هي المناطق الجبلية العالية الوعرة). ولربما حدثت غارة على كسروان في ذلك الوقت لأن جماعة من أهالي المنطقة كانوا قد اعتقلوا بدمشق في أواخر عهد قلاوون، فما أن خلف الأشرف خليل والده، قلاوون حتى جردت العساكر في صيف ١٢٩١ م. وهناك في زجلية ابن القلاعي ما يفيد بأن المماليك هزموا آنذاك على يد المقدمين الموارنة في بلاد جبيل. ولعل حملة بيدرا شملت المناطق الجبلية المارونية في بلاد جبيل بالإضافة إلى المناطق الشيعية في كسروان. غير أن المصادر الإسلامية المعروفة (بما فيها التواريخ الدرزية) لا تذكر ذلك.

(٢٤٧) الدويهي، **الأزمنة** المصدر المذكور، ط. توتل، ص ١٦٠.

(٢٤٨) SALIBI, Maronite Historians..., op. cit., pp. 116 - 117.

(٢٤٩) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٢٧.

(٢٥٠) SALIBI, Maronite Historians..., op. cit., pp. 72; aussi «Maronite of Lebanon...», art. cit., p. 229. راجع أيضاً للصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢٥١) LAOUST, art. cit., PP. 101- 103.

(٢٥٢) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٢٧. H. LAOUST, art. cit., P. 103- 106.

(٢٥٣) صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٢٥٤) المصدر نفسه، ص ٩٥ ـ ٩٦. ويمكن التعرف إلى تفاصيل المعركة من خلال النص المدرج سابقاً.

(٢٥٥) راجع حول هذه العائلة، كتابنا: **قواعد الآداب حفظ الأنساب**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣١، ٤٣. وكان آل أبي اللمع يحكمون تقليديا المتن الحالي والبقاع والشحّار والجرد.

(٢٥٦) حول تفاصيل رواية تادرس، راجع قرألي، **حروب المقدمين**، ص ٨٥ ـ ٨٦. ولا يمكن الجزم بأن النصارى الهاربين من جونية كانوا من الموارنة.

(٢٥٧) .SALIBI, Maronite Historians..., op. cit., pp. 72 - 75 وفي كتابه «**منطلق تاريخ لبنان**»، يذكر الصليبي بأنه «لعل الموارنة كان لهم بالفعل وجود في كسروان في ذلك الوقت، فأخرب عسكر دمشق كنائسهم وأديرتهم وقراهم كما أخرب قرى الشيعة»، ص ١٣٨.

(٢٥٨) ابن أسباط، المخطوط المذكور، ص ١١٥. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ط. توتل، ص ١٦٣. ويثير مكي مسألة تضارب التواريخ فيرى أن هناك اضطراباً في تحديد السنة ١٣٠٥ م أم ١٣٠٦ م نتيجة لتحويل السنة الهجرية إلى ميلادية باعتبار أن جميع الروايات تجمع على حدوث المعركة في مطلع شهر محرم. كما أن هناك اضطراباً في سير المعركة. فروايات تشير إلى بدء الهجوم من عين صوفر وأخرى من منطقة الفتوح على يد القوات الطرابلسية. علماً بأن تسمية الفتوح لأحد أجزاء كسروان تعود إلى هذه الفترة. مكي، المرجع المذكور، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢٥٩) ابن تيمية، المصدر المذكور، ج ٢٨، ص ٤٠٢.

(٢٦٠) راجع نص ابن كثير المدرج في أول هذا الموضوع.

(٢٦١) أبو الفداء، **جغرافية أبو الفداء**،، باريس، ١٨٤٠، ص ٢٢٩. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٤٨. ابن أسباط، المخطوط المذكور، ص ١١٥ ـ ١١٦. انظر أيضاً: .LAOUST, art. cit., pp. 104 - 107

(٢٦٢) محمد علي مكي، مثلاً، يذكر بأن البعض يقول بأن السكان كانوا دروزاً والبعض الآخر موارنة. ويرى آخرون أنهم من الظنيين النصيرية. وتشير بعض الروايات إلى أنهم شيعة. «ولكن إذا أمعنا الفكرة... نصل إلى القول بأن السكان كانوا بأكثريتهم الساحقة من الشيعة بدليل بعثة ابن تيمية وفتواه، والنزوح إلى البقاع وجزين (هذا مع التذكير بأن مكي يذكر بأن البقاع كان تكتلاً إسلامياً سنياً، ص ٢١٨)، والقول الصريح عند المقريزي في **السلوك**، ج ٢، ص ١٦، وهو بعلبكي الأصل، إذ قال: «ورفعت أيدي الرفضة عنها»، والرفضة لقب عرفت به الشيعة فقط... وبالإضافة إلى الشيعة كان معهم جماعة من المسيحيين عرفوا باسم الجبلية وهم لم يستهدفوا في هذه المعارك...» مكي، المرجع المذكور، ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩. ثم يقول بأنه ليس من شك على الإطلاق أن الطائفة التي عناها ابن تيمية في رسالته بعد فتح كسروان هي الطائفة الشيعية، المرجع نفسه، ص ٢٣٢.

(٢٦٣) ابن تيمية، المصدر المذكور، ج ٢٨، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢، ٤٠٨، ٥٢٨، ٥٤٥.

(٢٦٤) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٢٨.

(٢٦٥) ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٥٤.

(٢٦٦) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٩٠٢ ـ ٩٠٣. الصليبي، **منطلق** المرجع المذكور، ص ١٣٥.

(٢٦٧) «...SALIBI, «Maronites of Lebanon .LAOUST, art. cit., pp. 95-104, 113, 114 art. cit., p. 294. راجع أيضاً محمد علي مكي، المرجع المذكور، في شرحه لسياسة التوحيد الديني المملوكي، ص ٢١٧ ـ ٢١٨. ويوضح مكي نقطة مهمة، استناداً إلى ابن حجر في **الدرر الكامنة**، هي أن الناس إذا أرادوا أن يكيدو لشخص ما، دسّوا عليه من رماه بالتشيع، ص ٢١٨.

(٢٦٨) .LAOUST, art. cit., pp. 100, 101 راجع أيضاً: مكي، المرجع المذكور، ٢١٩ ـ ٢٢٢. ويستند في معلوماته إلى المقريزي في السلوك وإلى صالح بن يحي، ويعلّل الحملة بأنها كانت من صنع التنوخيين جيران الكسروانيين. كما يعيد تراجع بيدرا عن مهاجمة الكسروانيين إلى مشاركة سنقر الأشقر فيها، المتهم سابقاً بالتحالف مع الموضوع.

(٢٦٩) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٧٧ ـ ٧٨. راجع النص في مطلع هذا الموضوع.

(٢٧٠) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٢٧. راجع النص أيضاً في مطلع الموضوع وشرح مكي لملابسات هذه الحملة بالرجوع إلى المقريزي، وإلى صالح بن يحيى. مكي، المرجع المذكور، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣. وهو في تحليله لابن القلاعي يستنتج حملة إضافية في عام ١٣٠٢ م، ويرى أن ابن القلاعي تفرّد في روايتها ولم يذكرها غيره من مؤرخي المماليك. المرجع نفسه، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٢٧١) ابن تيمية، المصدر المذكور، ج ٢٨، ص ٤٠٤. صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩.

(٢٧٢) راجع النص لصالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٢٨، ٩٦.

(٢٧٣) صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٢٩. ويرد ذكر ابن صبح في المؤرخ المجهول في حوليات ٧٠٩ هـ على أنه «مقدّم الجبلية» وقد حمى الأفرم في الجبال من غضب السلطان، ص ١٣٠، ١٣٤.

(٢٧٤) صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٣٧. واستناداً إلى المقريزي، وهو مصدر متأخر، يذكر مكي، المرجع المذكور، ص ٢٢٦، أن المماليك اقطعوا كسروان لبعض أمراء الغرب والبقاع وبعلبك فزرعها لهم الجبلية ورفعت أيدي الرافضة عنها.

(٢٧٥) H. LAMMENS, *La syrie*, 2 V., Beyrouth, 1921, V. 11, p. 38.

(٢٧٦) J. THENAUD, *Le Voyage d'outre mer de Jean Thenaud*, publié et annoté par Ch. SCHEFER, Paris, 1884, pp. 98 - 99.

(٢٧٧) ابن تيمية، المصدر المذكور، ج ٢٨، ص ٤٠٠.

(٢٧٨) راجع حول الوجود الشيعي بجوار الموارنة: ـ الدويهي، **الأزمنة**، طبعة توتل، ص ٢١٧.

J. GOUDARD, **La Sainte Vierge au Liban**, Paris, 1908, p. 333. - ويؤكد «غودار» على أن مقدمي بشناتا كانوا من الشيعة.

(٢٧٩) الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٨.

(٢٨٠) النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٤٦.

(٢٨١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٧٩.

(٢٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٨٠.

(٢٨٣) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٥٦.

(٢٨٤) ابن حبيب، **درة الأسلاك**، ج ٢، ص ٣٩٥. تدمري **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ١٤٠.

(٢٨٥) المقريزي، **السلوك** ج ٣، ص ٢٧.

(٢٨٦) محمد، شمس الدين أبو المحاسن الحسيني، **من ذيول العبر** المصدر المذكور، ص ٣١٠.

(٢٨٧) المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(٢٨٨) الحسيني، من **ذيول العبر**، المصدر نفسه، ص ٣٥٤.

(٢٨٩) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٤١ - ١٤٢. ولا نعرف لماذا يجعل د. تدمري مهاجمة أبي قير نتيجة لغزوة شواطىء قبرص مع أن الثانية جاءت زمنياً بعد الأولى.

(٢٩٠) راجع تفاصيل غزو الإسكندرية وما رافق ذلك من اضطهاد للنصارى في ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٣١٤ - ٣١٥. ولقد مكث الفرنجة في الإسكندرية خمسة أيام، لا أربعة كما يذكر تدمري، مع أنه يستعمل ابن كثير الذي يحدّد ذلك. تدمري، المرجع المذكور، ص ١٤٥. راجع أيضاً المقريزي **سلوك**، ج ٣، ص ٣٠، ١٢٩. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١١، ص ٢٩.

(٢٩١) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٤٢ - ١٤٥.

(٢٩٢) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٣١٤ - ٣١٥.

(٢٩٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٠٧.

(٢٩٤) ابن القلاعي، **حروب المقدمين**، المصدر المذكور، ص ٦٠. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، طبعة توتل، ص ١٨٥ - ١٨٦، طبعة فهد، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.

(٢٩٥) الدويهي، المصدر نفسه، طبعة توتل، ص ١٨٥، طبعة فهد، ص ٣٢٢.

(٢٩٦) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٣٢٣.

(٢٩٧) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٣، ص ٢٩٣.

(٢٩٨) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٤٩ - ١٥٠ ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١١، ص ٥٢ - ٥٣. وقد ذكر أن عدد مراكب الفرنج كان

١٣٠ وعدد قتلى المسلمين ٤٠ والفرنج ألفاً. . ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، ، ج ٣، ص ٣٠٨ - ٣٠٩. محمد ابن أياس، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، ٥ أجزاء، القاهرة، ١٩٦١، ج ٢، ص ٦٥.

(٢٩٩) تدمري، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٥٠ - ١٥١.

(٣٠٠) تدمري، المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٣٠١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ١٨٩.

(٣٠٢) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٥٧٣. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٣٣١، ٣٣٥، ٣٦٧. ابن أياس، بدائع ج ١ - ٢، المصدر المذكور، ص ٢٣٠.

(٣٠٣) ابن الفرات، **تاريخ** المصدر المذكور، ج ٩، ص ٧. الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، **نزهة**، ج ١، ص ١٥٢. المقريزي، **سلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٥٦٢.

(٣٠٤) تدمري، المرجع المذكور.

(٣٠٥) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، م ٩، ص ٢٢١. الصيرفي، **نزهة**، ج ١، ص ٣١٢، المقريزي **السلوك**، ج ٣، ص ٧٢٣.

(٣٠٦) ابن قاضي شهبة، **الأعلام**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٩٥ - ١٩٦. ج ٤، ص ١٥٤ - ١٥٥. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٠٧٩، ابن أياس، **بدائع**، ج ١ - ٢، ص ٦٤٢.

(٣٠٧) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٢١٢. المقريزي، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١١١٤ - ١١١٥. صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٣٢. الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ١٧٩. ابن أياس، بدائع، ج ١ - ٢، ص ٦٨١.

(٣٠٨) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٠٥٩.

(٣٠٩) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٦١.

(٣١٠) ابن قاضي شهبة، **الاعلام**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٢١٢. صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٣٤. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٢٣١. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٥، ص ٤٨٤. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٣١١) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٢.

(٣١٢) لمزيد من المعلومات عن موضوع الصراع بين المماليك وقبرص، راجع:
A. DARRAG, **L'Egypte sous le règne de Barsbay** *825 - 841\ 1422 - 1438*, Institut Français de Damas, 1961, pp. 239 - 267.

(٣١٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٦٦٥ - ٦٦٦. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٦٦.

(٣١٤) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٦٨، ٦٧١. ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٦٦. صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٢٤٢. الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج ٣، ص ٧٦. DARRAG, op. cit., pp. 244 - 245.

(٣١٥) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٢٤٢. انظر أيضاً: المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٦٨ ـ ٦٧١ ـ ٦٧٢. ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٦٨، ٢٧٠. الصَيرفي، **نزهة**، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٧٧. وقد بلغ العدد عند الصيرفي (١٣) أسيراً وعند المقريزي وابن تغرى بردى (٢٣). ويؤكد ابن شاهين الظاهري أن الأغربة سارت إلى اللمسون (ليماسول) وكانت أربعة، **زبدة**، المصدر المذكور، ص ١٣٨.

(٣١٦) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٣١٧) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٧. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٦٧٩، ٦٨٢ ـ ٦٨٤، ٦٨٦، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩٤ ـ ٦٩٥. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٧٨ ـ ٢٨١. ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١٣٩ ـ ١٤١. ابن أياس، **بدائع**. المصدر المذكور، ج ٢، ص ٩٨، ١٠٠. الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٧٧ ـ ٨٤.

(٣١٨) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧١٩ ـ ٧٢٦. صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٩. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٨٧ ـ ٢٩٠، ٣٠٤، ٣٠٦. **ابن أياس**، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٠، ١٠٦ ـ ١٠٨. الصيرفي، **نزهة**، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٨٤ ـ ٩٥. ابن شاهين الظاهري **زبدة**، ص ١٤٢ ـ ١٤٥. DARRAG, op. cit., pp. 247 - 249, 255 - 261.

(٣١٩) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٨٨٢. ويذكر «درّاج» أن القراصنة سطوا على تسع سفن ملأى بالبضائع بقيمة بضعة آلاف من الدنانير. الصيرفي، **نزهة**، ص ٢٤٩. DARRAG, op. cit., p. 344.

(٣٢٠) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٩١٩. الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٢٩٠.

(٣٢١) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٢١. الصيرفي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٩.

(٣٢٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١١٧٠، ١١٧٨.

(٣٢٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٠٥ ـ ١٢٠٦، ١٢١٠. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٥، ص ٣٤١ ـ ٣٤٣. ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٣٢٤) المقريزي، المصدر نفسه، ، ج ٤، ص ١٢٢٧. انظر تفاصيل هذه الأجواء في تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٣٢٥) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٠٥. ابن تغرى بردى، المصدر المذكور، ج ١٥، ص ٣٥١ ـ ٣٦٣. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٣٨.

(٣٢٦) ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ج ١٥، ص ٣٦٠ ـ ٣٦٣. ابن أياس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٤٣.

(٣٢٧) ابن أياس، **بدائع**، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٩، ٣٥٤، ٣٦٣ ـ ٣٦٤، ٣٦٦. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٣٢٨) ابن أياس، المصدر نفسه، ، ج ٢، ص ٣٦٦، ٣٧٢، ٣٨٥، ٣٨٩، ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٦، ص ٢٦٤، ٢٨٦. تدمري، المرجع نفسه، ج ٢، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٣٢٩) بعد عين جالوت تراجع المغول إلى مملكتهم في بلاد فارس وأضحت الضفة الشرقية لوادي الفرات حدودهم مع «سوريا» و«فلسطين». B. SPULER, «Ilkhans», E. I. 2, 111, PP. 1148 - 1156, p. 1148.

(٣٣٠) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ص ٢١٥ ـ ٢١٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٦٩٢ ولقد غرب عن بال د. تدمرى ادراج هذا في معرض كلامه على مقاومة طرابلس للتتار.

(٣٣١) اتخذ حكّام بلاد فارس وبلاد ما بين النهرين من المغول تسمية «ايلخان» تمييزاً لهم في البدء عن رئيسهم «الخان» الكبير الذي كان موجوداً في بكين في الصين، وكان زعماؤهم يتقلّبون بين الوثنية والنسطورية والتشيّع إلى أن اعتنق «غازان» الإسلام السنّي، ثم عاد بعده خلفاؤه للتقلب بين السنة والتشيّع، مما قاد إلى انقسامات داخلية. وقد انتهت دولة الايلخان مع موت «أبو سعيد» (أول من اتخذ اسماً إسلامياً) في ٧٣٦ هـ/ ١٣٣٥ م. SPULER, art. cit., p. 1150.

(٣٣٢) علي ابراهيم حسن، **تاريخ المماليك البحرية**، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٤٦.

(٣٣٣) ابن ايبك، **الدر الفاخر**، ج ٩، ص ٩. زترستن، المصدر المذكور، ص٣٧ انظر أيضاً علي ابراهيم حسن، المرجع نفسه، ص ١٤٧.

(٣٣٤) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٨٨٢ ـ ٨٨٦، ٩٢٧. انظر علي إبراهيم حسن، المرجع نفسه، ص ١٤٧. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ١١٩. ويبدو أن حسن يضطرب في ضبط سنة الحرب، إذ بعد إثباتها في ١٢٩٩ ـ ١٣٠٠ م، يعود بعد صفحة فيجعلها في ٦٩٨ هـ/ ١٢٩٨ م، ص ١٤٨.

(٣٣٥) ابن أيبك، المصدر المذكور، ج ٩، ص ١٥ ـ ١٨. المقريزي، المصدر المذكور، ج ١، ص ٨٨٦ ـ ٨٨٧، انظر أيضاً، علي إبراهيم حسن، المرجع نفسه، ص ١٤٨ ـ ٩١٤ تدمري، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٣٣٦) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٨٦.

(٣٣٧) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، **المشتبه في الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، جزءان، مصر، ١٩٦٢، ج ٢، ص ٥٤٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٨٨. العيني، **عقد**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٦ ـ ١٧، ٢٠. انظر التفاصيل في تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٢٠.

(٣٣٨) ابن أيبك، **الدر الفاخر**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٢٤ ـ ٤٠. المفضل بن أبي الفضائل (١٢٧٣ م)، **النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد**، نشره وترجمه إلى الفرنسية زترستن، المصدر المذكور، ص ٥٩ ـ ٩٠ E. BLOCHET, patrologia orientalis, *T. 14, paris, 1911, 1930, p. 636 - 657*. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٩٤، ٩٠٠، ٩١٨. انظر أيضاً: علي إبراهيم حسن، المرجع المذكور، ص ١٤٩ ـ ١٥٥.

(٣٣٩) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٤٩ ـ ٥١. ابن أيبك، **الدر**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٨٢ ـ ٨٨. زترستن، المصدر المذكور، ص ١١٠ ـ ١١١. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢٢ ـ ٢٦. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٩٤، ٩٠٠، ٩١٨، ٩٣١. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ١٥٨ ـ ١٦٠. ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ١ ـ ١، ص ٤١٣ ـ ٤١٤. إبراهيم علي حسن، المرجع المذكور، ص ١٥٨ ـ ١٥٩. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

(٣٤٠) العيني، **عقد**، المصدر المذكور، ص ٢١٠ ـ ٢١٧، ٢٣١ ـ ٢٤٤. أبو الفداء، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٤٩ ـ ٥١. انظر التفاصيل في تدمري، المرجع المذكور، ج ٣، ص ١٢١ ـ ١٢٣.

(٣٤١) العيني، عقد، المصدر المذكور، ص ٢١٧ ـ ٢١٨، ٢٢٦، ٢٣١ ـ ٢٤٤. إبراهيم علي حسن، المرجع المذكور، ص ١٦٠. تدمري، المرجع المذكور، ص ١٢٥.

(٣٤٢) المقريزي **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٧٨٨.

(٣٤٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١٠٣٠. ابن حجر، **أنباء الغمر**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ١٣٣ ـ ١٣٤. ابن عربشاه، **عجائب المقدور في أخبار نوائب تيمور**، مخطوط مكتبة الفاتيكان رقم ٧٤٢، ص ٨٤ ـ ٨٧، الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٧٤ ـ ٧٦.

(٣٤٤) يذكر محب الدين أبو الوليد محمد ابن الشحنة الذي كان قاضياً لحلب منذ ٧٩٧ هـ، إنه كان يوافق نائب حلب رأيه بالخروج من المدينة، ابن الشحنة، **روض المناظر من علم الأوايل والأواخر**، مخطوط الفاتيكان رقم ٢٧١، ص ١٣٤. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ١٠٣٠، ١٠٣٢ ـ ١٠٣٣. ابن قاضي شهبة، تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي، ٣ م، دمشق، ١٩٧٧، ١٩٩٣، م٣، ص ١٧٣. ابن عربشاه، عجائب، ص ٨٧ ـ ٨٩. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٢، ص ٢١٩ ـ ٢٢٣،

٢٣١ ـ ٢٣٤. الصيرفي، **نزهة**، ص ٧٧. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٥٩٦ ـ ٥٩٧.

(٣٤٥) ابن الشحنة (الأب)، **روض**، ١٣٧ وفي ابن عربشاه جاء إلى الشام بعد استيلائه على الهند، ص ٧٢ ـ ٩٧. العيني، **السيف المهند**، ص ٢٤٤. الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٧٧ ـ ٨٥.

(٣٤٦) ابن الشحنة (الأب)، **روض**، ص ١٣٧.

(٣٤٧) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ١٠٣٩. الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٩٣، ٩٧.

(٣٤٨) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ١٠٣٩ ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٢، ص ٢٣٤، ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٦٠٥، ٦١٦. ومن غريب المفارقات ان «شارل رو» في كتابه عن تيمورلنك يذكر أن هذا الأخير وصل إلى قنوبين في وادي قاديشا، بحيث أن خبر دخول المغول بين جبلين المذكور أعلاه ينسجم مع رواية المرجع المذكور، الذي لا يسند معلوماته، التي لن نتوقف عندها الآن، ونكتفي بالإشارة إليها.

(٣٤٩) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ١٠٥٧ ـ ١٠٥٨، ابن حجر، **أنباء الغمر**، ج ٢، ص ٢٠٥. الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ١٠١، ١٠٦. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٦٢٣.

(٣٥٠) ابن خلدون، **تاريخ** . . . ، ٧ م، ط ٣، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨. م ٧، ص ١٠٥٧ ـ ١١٨٠، ١٢٠٠ ـ ١٢٠٣. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٦١٨.

(٣٥١) K. SALIBI, «the Maronites of lebanon under frankish and Mamluk rule (1099 - 1516), art, cité, p. 296.

(٣٥٢) شمس الدين الذهبي **دول الإسلام**، تحقيق ف. شلتوت وم إبراهيم، جزءان، طبعة الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٤، ج ٢، ص ٢٠٠. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣٥٢. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٨٣٣، ٨٣٧. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ٨٩. النويري، **نهاية**، المصدر المذكور، ج ٢٩، ص ٦٨.

(٣٥٣) النويري، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ج ٣٠ ص ٢ . الذهبي، **دول**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢١١. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢٨ ـ ٢٩. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٩٤٩. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١١٢.

(٣٥٤) النويري، المخطوط نفسه، ج ٣٠، ص ٦٦.

(٣٥٥) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٩١. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٩٦. وبينما يجعل النويري نائب طرابلس المسؤول عن قيادة الحملة، نرى أن ابن كثير، يشير إلى أن نائب حلب كان قائداً على كل جيوش المماليك المهاجمين. راجع ابن كثير، المصدر نفسه، الصفحة نفسها. النويري، المخطوط نفسه، ج ٣٠، ص ١١٥، تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١١٤.

(٣٥٦) أبو الفداء، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٤. الذهبي، **دول** المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٢٩. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٣٧، ٢٤٦.

(٣٥٧) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٢٣. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٨.

(٣٥٨) ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣١٤ ـ ٣١٥، ٣٣٩. المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسهر، ج ٢، ص ٤١٧ـ ٤٢٨ ـ ٤٣٠، ٦٧٥. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٠، ص ١١٥. **طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١١٧.

(٣٥٩) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٤. المقريزي، المصدر نفسه، ص ٦٥٠.

(٣٦٠) تدمري، المرجع المذكور، ص ١١٨.

(٣٦١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٤٥ ـ ٧١ ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ٢٣٢ ـ ٢٧٥.

(٣٦٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٧.

(٣٦٣) النويري، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ج ٣٠، ص ٣٨ ـ ٥٣. الذهبي، **ذيول**، المصدر المذكور، ص ٦٥. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٩٩، ١٠٨ ـ ١١٠. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٣٠ ـ ٣٢.

(٣٦٤) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٣٦٥) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٣٩ ـ ١٤٠. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ١٩٥ ـ ١٩٧. ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م٢، ص ٢١٦ ـ ٢١٧، ٢٢٤، ٢٣٧. ابن تغرى بردى، **نجوم**، المصدر المذكور، ج ١٠، ص ٣٤، ٣٦ ـ ٣٧، ٤٤، ٥١.

(٣٦٦) الحسيني، **من ذيول العبر**، المصدر المذكور، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥. ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م٢، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ١٠، ص ١٣٤.

(٣٦٧) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢٢٣. ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٢، ص ٥٠٦.

(٣٦٨) ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١. الحسيني، المصدر المذكور، ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٨٠٠ ـ ٨٠٣. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٠، ص ٢١٣ ـ ٢١٦، ٢٤٥. ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٢، ص ٦٦٤ ـ ٦٦٨.

(٣٦٩) ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٢، ص ٦٦٧ ـ ٦٦٨.

(٣٧٠) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢٣٨.

(٣٧١) ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٦. الحسني، **من ذيول العبر**، المصدر المذكور، ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩. ابن الشحنة، **روض**، المخطوط المذكور، ص ١٢٧، ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٣، ص ٣٤ ـ ٣٥، ٤٦. ابن تغرى بردى، **نجوم**، المصدر المذكور، ج ١٠، ص ٢٧٠ ـ ٢٧٥، ٢٨٤، ٢٩٣. ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ١ ـ ١، ٥٤٠ ـ ٥٤٩.

(٣٧٢) ابن كثير، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩. ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٣، ص ١٢٩.

(٣٧٣) الحسيني، **من ذيول العبر**، المصدر المذكور، ص ٣٤٠ ـ ٣٤٣. ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٣، ص ١٨٤ ـ ١٨٦.

(٣٧٤) الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٨٢.

(٣٧٥) ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ١ ـ ١، ص ٥٨٩.

(٣٧٦) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٦٠.

(٣٧٧) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٤٤٣. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٢٨٨.

(٣٧٨) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٥٠٤. الصيرفي، **نزهة**، ج ١، ص ٨٢، ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٣٣٨.

(٣٧٩) حول تفاصيل هذا العصيان، راجع: ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٥٤، ١٥٤، ١٦١، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٧ ـ ٢١٨، ٢٢٢، ٢٤٨، ٢٥٠، ٣٣١، ٣٣٣. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٥٩٣، ٧٠٨، ٧١٠ ـ ٧٣٤، ٧٤١ ـ ٧٤٣، ٧٥٢، ٧٨٢ ـ ٧٨٣، ٧٨٥ ـ ٧٨٦. ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، المصدر المذكور، م ١، ص ٢٢٣، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨١ ـ ٣٠٧، ٤٠٠، ٤٢٦، ٤٤١ وغيرها من الصفحات إذ يكاد يحتوي المجلد الأول على أخبار هذه الثورة. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١١، ص ٢٥٩، ٢٦١، ٢٨٠، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٨٥، ج ١٢، ص ٨، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٩، ٣٤، ٣٩ ـ ٤٢، ٦٠، إلخ. الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٨٦، ٢٠٦، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٢ ـ ٣٠٥، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٥٨.

(٣٨٠) ابن قاضي شهبة **التاريخ**، المصدر المذكور، م ١، ج ٣، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٤، ٤٠٠. الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٣٠٩.

(٣٨١) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١٢٧.

(٣٨٢) ابن قاضي شهبة، **الأعلام**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٥٥. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٩٨٩ ـ ٩٩١، ١٠٠٢، ١٠٠٤ ـ ١١١٢، ١١١٥. ابن تغرى بردى، وكان أبوه مشاركاً في الصراع إلى جانب تنم، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٨٠ ـ ١٨١، ١٩٠، ١٩٢، ٢٠١، ٢٠٧، ٢١٠ ـ ٢١٣. وأهم مصدر معاصر

لشيخ هو بدر الدين العيني، **السيف المهنّد في سيرة الملك المؤيد «شيخ المحمودي»**، تحقيق فهيم شلتوت، القاهرة، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٤. ابن أياس، **بدائع الزهور**، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٥٥٥، ٥٦١ ـ ٥٦٢، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٧٩، ٥٨٣.

(٣٨٣) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٦٤٧.

(٣٨٤) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١١٢٢، ١١٣٦، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٦، ١١٥١، ١١٥٧ ـ ١١٥٨، ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٢١٢، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٠ ـ ٣١١، ٣١٣ ـ ٣١٥ العيني، **السيف المهند**، المصدر المذكور، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥. ابن أياس، **بدائع الزهور**، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧٠٤ ـ ٧٠٥.

(٣٨٥) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٥١، ١١٥٤، ١١٥٧. ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ، ج ١٢، ص ٣١٥. ابن أياس، **بدائع الزهور**، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧٠٧، ٧١٢، ٧١٤، ٧١٦.

(٣٨٦) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٥٨. ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧١٦ ـ ٧١٧.

(٣٨٧) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٥٨. ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧١٧.

(٣٨٨) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٥٨، ١١٦٥، ١١٦٧. العيني، **السيف المهنّد**، المصدر المذكور، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٢. ابن أياس، **بدائع الزهور**، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢ ص ٧١٧، ٧٢٠ ـ ٧٢٢.

(٣٨٩) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٢٨، ٤٧٣، ٦٢٨، ٩٠٩، ٩٧٥، ١١٠١، ١١٢٢، ١١٥٤، ١١٥٨.

(٣٩٠) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٣، ص ١١٧٣، ج ٤، ص ٧، ١١. العيني، المصدر المذكور، ص ٢٤٩. ابن تغرى بردى، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٣٢٤، ج ١٣، ص ٤٤. الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠، ابن أياس، **بدائع الزهور**، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٧٣٩، ٧٤٤.

(٣٩١) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ١٢ ـ ١٣، ١٦. ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٤٤، ٥٠. ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧٤٦.

(٣٩٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨ ـ ٢٠. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٣٢٦، ج ١٣، ص ٥٢، ٥٦. الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٩١ ـ ٢٢٠.

(٣٩٣) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٦، ٣٤، ٣٧، ٥٠. العيني، **السيف المهنّد**، المصدر المذكور، ص ٢٤٩. ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٥٦ ـ ٦٠. الصيرفي، **نزهة**، المصدر نفسه، ج ٢، ٢٢٤ ـ ٢٣١. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٧٥٧، ٧٧٢.

(٣٩٤) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٥٩ ـ ٦٠، ٦٤. العيني، **السيف المهنّد**، المصدر نفسه، ص ٢٥٠ ـ ٢٥٢. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٦٦، ٦٩ ـ ٧٠.

(٣٩٥) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٧ ـ ٧٠. ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٧٠ ـ ٧٢. ابن حجر، **أنباء الغمر**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٣٩٦) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٦٧، ٧٠. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٧١ ـ ٧٢، ٨٠.

(٣٩٧) المقريزي، المصدر نفسه، ، ج ٤، ص ٩٨، ٨٠، ١٠٥، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١٢٠. ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ، ج ١٣، ص ٨٠، ٨٧، ٩٠، ٩٦.

(٣٩٨) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٣٥، ١٣٨، ١٤٠. العيني، **السيف المهنّد**، المصدر المذكور، ص ٣٤٠ ـ، ٣٤٣. ابن تغرى بردى، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣٩٩) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٤٣. ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٨٠٩.

(٤٠٠) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٦٤، ١٧٩، ١٨٧. العيني، **السيف المهنّد**، المصدر المذكور، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ١١٧ ـ ١١٨، ١٢٢، ١٧٨.

(٤٠١) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٧، ١٩٤، ٢٠٧، ٢١٦، ٢٥٢. العيني، المصدر نفسه، ، ص ٢٥٧ ـ ٢٦٠. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٢٩، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٥.

(٤٠٢) المقريزي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٥٢، ٢٦٠، ٢٨٣. العيني، المصدر نفسه، ص ٣١٤، ٣٢٨، ٣٣٦. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٦، ١٢.

(٤٠٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٢٥، ٣٤٩، ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٦٤. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢١ ـ ٢٢، ٣٦ ـ ٣٨، ٦٥ ـ ٦٦، ٧٢ ـ ٧٣، ١٣٥، ٢٤٦. ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٤، ٣٨، ٤١. الصيرفي، **أنباء**، ج ٢، ص ٤١٨. DARRAG, op. cit., p. 14.

(٤٠٤) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٣٧٣، الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٣٧١.

(٤٠٥) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٤٠٦) المصدر نفسه، ج ١٥، ص ٢٩٤.

(٤٠٧) المصدر نفسه، ج ١٥، ص ٣٢٢.

(٤٠٨) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ١١٩٥.

(٤٠٩) السخاوي، **الضوء اللامع**، ج ٦، ص ١٩٥. ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٤٦٠، ج ٣، ص ١٣.

(٤١٠) ابن الحمصي، شهاب الدين أبو العباس، **كتاب تاريخ الجراكسة**، مكتبة الفاتيكان، مخطوط رقم ٢٧٣، ص ٨، ٢٢.

(٤١١) ابن أياس، **بدائع**، ج ٣، ص ١٧١.

(٤١٢) ابن الحمصي، المخطوط المذكور، ص ١٦.

(٤١٣) ابن أياس، **بدائع**، ج ٣، ص ٢١٢.

(٤١٤) البصروي، **تاريخ البصروي**، ٨٧١ ـ ٩٠٤ هـ. تحقيق ودراسة أكرم العلبي، دار المأمون، دمشق، ص ٢٣٥.

(٤١٥) ابن الحمصي، المخطوط المذكور، ص ٦٠.

(٤١٦) ابن أياس، **بدائع**، ج ٣، ص ٤٣٣.

الفصل الثاني: المجتمع

مقدمة:

تتكوّن نيابة طرابلس، من منطقتين جغرافيتين: السهل الساحلي والجبال التي تشرف عليه محتضنة له، وهي تمتد على طول ٢٥٠ كلم تقريباً من الشمال إلى الجنوب، من السويدية إلى جسر المعاملتين، وأعلى نقطة في سلسلة الجبال، التي هي جزء من السلسلة الغربية لجبال لبنان، هي القرنة السوداء التي ترتفع ٣٠٨٨ متراً عن سطح البحر. السهل الساحلي تربته رسوبية خصبة، خاصة في عكار، والكتلة الجبلية، كلسية الصخور، متماسكة، تخزن المياه، وتسيطر على منحدرات المتوسط الخصبة، سهولا ساحلية ضيقة.

هذا التناوب بين السهل الضيق، الخصب، والجبال المرتفعة الصعبة المسالك، الملاصقة للبحر، جعل من هذه المنطقة، كما في باقي أراضي لبنان الحالي، ومع توالي الأيام، بما تؤمنه للإنسان من عزلة من جهة ومن انفتاح من جهة أخرى، ملجأ ممتازاً للأقليات.

وفي القرون الوسطى، خاصة في العهد المملوكي، كان جبل لبنان، محصوراً في نيابة طرابلس، وقد حدّده مؤرخو العهد المملوكي، بالجزء الشمالي من السلسلة الجبلية التي تشرف على بعلبك من الشرق وعلى طرابلس من الغرب(١).

وحسب المصادر اللبنانية، وبالضبط حسب تعريف ابن القلاعي، جبل لبنان هو الأجزاء التي يقطنها الموارنة، والتي تمتد من كسروان (كسروان والمتن الحاليين) إلى الضنية وجبة بشراي(٢).

(٤٠٥) ابن تغري بردي، **النجوم**، ج ١٤، ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٤٠٦) المصدر نفسه، ج ١٥، ص ٢٩٤.

(٤٠٧) المصدر نفسه، ج ١٥، ص ٣٢٢.

(٤٠٨) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ١١٩٥.

(٤٠٩) السخاوي، **الضوء اللامع**، ج ٦، ص ١٩٥. ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٤٦٠، ج ٣، ص ١٣.

(٤١٠) ابن الحمصي، شهاب الدين أبو العباس، **كتاب تاريخ الجراكسة**، مكتبة الفاتيكان، مخطوط رقم ٢٧٣، ص ٨، ٢٢.

(٤١١) ابن أياس، **بدائع**، ج ٣، ص ١٧١.

(٤١٢) ابن الحمصي، المخطوط المذكور، ص ١٦.

(٤١٣) ابن أياس، **بدائع**، ج ٣، ص ٢١٢.

(٤١٤) البصروي، **تاريخ البصروي**، ٨٧١ ـ ٩٠٤ هـ. تحقيق ودراسة أكرم العلبي، دار المأمون، دمشق، ص ٢٣٥.

(٤١٥) ابن الحمصي، المخطوط المذكور، ص ٦٠.

(٤١٦) ابن أياس، **بدائع**، ج ٣، ص ٤٣٣.

الفصل الثاني: المجتمع

مقدمة:

تتكوّن نيابة طرابلس، من منطقتين جغرافيتين: السهل الساحلي والجبال التي تشرف عليه محتضنة له، وهي تمتد على طول ٢٥٠ كلم تقريباً من الشمال إلى الجنوب، من السويدية إلى جسر المعاملتين، وأعلى نقطة في سلسلة الجبال، التي هي جزء من السلسلة الغربية لجبال لبنان، هي القرنة السوداء التي ترتفع ٣٠٨٨ متراً عن سطح البحر. السهل الساحلي تربته رسوبية خصبة، خاصة في عكار، والكتلة الجبلية، كلسية الصخور، متماسكة، تخزن المياه، وتسيطر على منحدرات المتوسط الخصبة، سهولا ساحلية ضيقة.

هذا التناوب بين السهل الضيق، الخصب، والجبال المرتفعة الصعبة المسالك، الملاصقة للبحر، جعل من هذه المنطقة، كما في باقي أراضي لبنان الحالي، ومع توالي الأيام، بما تؤمنه للإنسان من عزلة من جهة ومن انفتاح من جهة أخرى، ملجأ ممتازاً للأقليات.

وفي القرون الوسطى، خاصة في العهد المملوكي، كان جبل لبنان، محصوراً في نيابة طرابلس، وقد حدّده مؤرخو العهد المملوكي، بالجزء الشمالي من السلسلة الجبلية التي تشرف على بعلبك من الشرق وعلى طرابلس من الغرب(١).

وحسب المصادر اللبنانية، وبالضبط حسب تعريف ابن القلاعي، جبل لبنان هو الأجزاء التي يقطنها الموارنة، والتي تمتد من كسروان (كسروان والمتن الحاليين) إلى الضنية وجبة بشراي(٢).

فيما بعد، سيتسع اطار مصطلح جبل لبنان، على عهد الدويهي، في القرن السابع عشر، ليصل إلى جبل عامل[٣]، وكان هذا، طبعاً، نتيجة انتشار الموارنة من الشمال إلى الجنوب ومشاركتهم في إمارة فخر الدين المعني الثاني الكبير.

العهد المملوكي، خاصة القرن الخامس عشر الميلادي، هو من أغنى حقبات التاريخ الوسيط بالنسبة للمناطق الجبلية والساحلية، ريفية كانت أو مدينية من «لبنان» و«سوريا» الحاليين، لسببين أساسيين: من جهة لأنه في هذه الحقبة ظهرت المصادر اللبنانية التي تتكلم على الحياة في الأرياف، كما ظهرت المصادر الإسلامية التي اتخذت منحى دوائر المعارف العامة التي تتكلم على أوجه متعددة من الحياة والنشاطات الإنسانية، ومن جهة أخرى لأنه في العهد المملوكي بدأت تظهر مكوّنات المجتمع الحديث الطائفية، والعائلية، والنظمية، في كل من لبنان وسوريا الحاليين.

أولاً: الهوية السكانية والديمغرافيا في نيابة طرابلس

أ - الهوية السكانية

الهوية والديمغرافيا، في نيابة طرابلس، على العهد المملوكي، من الأمور المستعصية على الباحث، خاصة وأن نيابة طرابلس، كسائر النيابات الشامية متنوعة السكان، ويذكر العمري بخصوص بلاد الشام: «أما وجوه دخل هذه المملكة (المملكة الشامية)... وما أوى إليها من الأمم وسكنها من أشتات الخلائق،... فأمر لا يخفى له خبر...»[٤] وما ينطبق على بلاد الشام ينطبق على طرابلس على هذا الصعيد.

ويساورنا الشك في تحديد هوية سكان طرابلس المستحدثة بعد العهد الصليبي. فالوثائق لا تنبىء عن شيء مهم. ولا إسناد لدينا إلا في الروايات الشفهية المتناقلة.

والمعروف أن قسماً كبيراً من سكان طرابلس الصليبية قد رحل بإزاء الصليبيين[٥].

ويتطرق د. أنطوان عبد النور إلى هذه الناحية فيقول بأن طرابلس المملوكية لم تحفظ شيئاً من سكانها القدامى، وبأن العائلات الطرابلسية تعيد نفسها إلى أصول اندلسية. كما أن هناك أصولاً أخرى تركية وتركمانية عند المسلمين السنة، وأصولاً ريفية عند الأرثوذكس من الكورة أو من وادي النصارى. ولا يستبعد الباحث المذكور أن تكون بعض عائلات طرابلس من السكان القدماء الذين عادوا إلى المدينة بعد الفتح المملوكي[٦].

ولعلّ ما ورد في نص العمري، ما يزيد الشكوك في تحديد الهوية السكانية، إذ يقول بأن طرابلس «مملكة ذات حيش وتركمان وخاصة لأهل

الجبال يد في الرمي على القوس الثقيل بالنشاب الخارق...»[٧]. فالجيش هو العناصر المملوكية، والتركمان القبائل المولجة بحماية الشواطىء، والخاصة، لأهل الجبال، لعلّها ما تذكره النصوص الصليبية عن جماعة من المسيحيين الموارنة، اشتهروا برمي القوس[٨].

ويذكر القلقشندي أن جيوش طرابلس كانت «من الترك ومن في معناهم..»[٩].

وإذا كانت الهوية غامضة في طرابلس المدينة، فهي ليست كذلك في أريافها وولاياتها، حيث بقيت تقريباً كما كانت عليه، متشكّلة من طوائف الأرثوذكس، والموارنة، والشيعة الرافضة من إسماعيلية ونصيرية وغيرها.

ب ـ الديمغرافيا:

المعلومات عن ديمغرافية السكان في النيابات الشامية، غالباً ما تكون إعتباطية، غامضة وشائعة. وقد ساهم في ذلك نظرة الغرب إلى التاريخ الإسلامي التي لا ترى فيه سوى وجه أسود انعكس على كل شيء حتى على الديمغرافيا، بحيث أن الصورة التي تخرج من أبحاث المستشرقين، تظهر العالم المشرقي أرضاً يتناقص سكانها بسبب سياسة القمع السلطانية التي أفرغت البلاد من الناس الذين كانوا يعمّرونها بكثرة في التاريخ القديم[١٠].

وللتعرف إلى ديمغرافية الفترة المملوكية يقتضي الإنطلاق من مصدرين: الحوليات العربية ـ الإسلامية وكتب الرحّالة الغربيين، بسبب عدم توفّر «الأرشيف» وجداول الإحصاء الإداري أو المحلّي. وفي كلتي الحالتين يبدو من الصعب الوصول إلى نتائج مهمة، من جهة بسبب إغفال هذه المصادر لهذه الناحية، ومن جهة أخرى في حال وجود هذه الإحصاءات فأرقامها إعتباطية لا يمكن الركون إليها، وهي غالباً ما تُعنى بالمدن لا بالأرياف.

وقد وضع بعض المستشرقين «المستعربين» محاولات لإستقراء المصادر المتوافرة. وهذه الطرق الإستقرائية تعتمد على دراسة تصاميم المدن ومساحة

المساكن وطول الشوارع وتموين المدينة، وتقدّم معلومات وإحصاءات تقريبية، غير أكيدة، طبعاً، ولا تستعمل إلا بحذر.

من هذه المنهجيات المطروحة، نجد طريقة R. Mols في دراسة الديمغرافيا التاريخية لمدن أوروبا في العصر الحديث التي تعتمد على تحديد عدد السكان بواسطة وحدة السطح وعدد السكان في العائلة والعدد في المنزل. وهذا يقتضي حساب مساحة المدينة في أوقات معيّنة من تاريخها[١١].

ويشير د. انطوان عبد النور إلى طريقة أخرى هي دراسة «المظاهر المدنية» وقد استعملها المؤرخون العرب برغم أنها طريقة فيها الكثير من الخطورة، وتقوم على تعداد الحمامات والمساجد وحتى الأطباء، ومن ثمّ تقدير ما يمكن أن يستوعبه الحمام من خدمة للمنازل وتقدير عدد الأفراد داخلها[١٢] والحاصل من ضرب عدد الحمامات بعدد المنازل بعدد الأفراد يعطي فكرة عن عدد السكان. بما أن تقدير ما يمكن أن تستوعبه مساحة المسجد يوصل إلى استنتاج عدد السكان. ويعطي عبد النور مثلاً على ذلك من دراسة لـ«رجيب الطبّاع» عن حلب يقدّر فيها عدد الذين يؤمون الحمام بـ ٣٠٠٠ شخص[١٣].

ومن المنهجيات المتبعة، تلك التي اعتمدها Lézine في دراسة مدن تونس وتقوم على احتساب مساحة المساجد وتقدير ما يستعمله المؤمن من مساحة للصلاة واستخلاص عدد السكان الذكور، انطلاقاً من ذلك. ويقدّر «لازين» المساحة التي يستعملها المؤمن للصلاة بمثلث من ٠,٦٠ متر عرضاً و١,٣٥ طولاً[١٤].

هذه الطريقة فيها الكثير من الثغرات، فالمدينة فيها أكثر من جامع والذين يؤمونها ليسوا من أهلها بالضرورة، وقد يكونون من أهل الريف المجاور.

يعتمد «لازين» طريقة أخرى تقوم على احتساب عدد المنازل في حيّ ما، ومساحة كل منزل ومقدار استيعابه للسكان وطرح المساحة غير المبنية والأمكنة العامة من ذلك، مقدّراً عدد الأشخاص الذين يأهلون المنزل بخمسة[١٥]. هذه

الطريقة على أهميتها، لا تراعي تساؤلات عدة. فرقم خمسة أشخاص ليس أكيداً، كما أن هندسة البيوت تتغيّر مع الزمن.

«أندريه ريمون» يلاحظ في دراسته عن الحياة المدنية العثمانية، أنه نظراً لفقدان لوائح النفوس وأخطاء أرقام الحوليات والرحّالة ينبغي البحث عن مؤشرات جديدة تساعد على البحث وفي طليعة هذه المؤشرات يضع الحمامات. ويصل إلى نتيجة بعد دراسة مستفيضة لمدينة القاهرة بأنه في المدن العثمانية الكبرى، ما بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، كان الحمام يستوعب عدداً يتراوح ما بين ٣ و٥ آلاف شخص بمعدل وسطي ٤ آلاف شخص[١٦].

وكما في النظريات السابقة، فهذا المؤشر عرضة للنقد، فهو لا ينطبق على القرى، كما أن عدد الحمامات حسب رأي عبد النور، لا يتوافق مع تطوّر السكان ومع أنه انعكاس له. كما أن بعض الحمامات، قد لا تعمل. وفي الأحياء الغنية تكثر الحمامات أكثر منها في الأحياء الفقيرة، وعدد الحمامات غير قابل للتحديد، لأنه يشمل ما يعمل وما لا يعمل[١٧]، ونضيف على ذلك أنه في الأحياء الفقيرة يكثر السكان أكثر منهم في الأحياء الغنيّة.

ج ـ مؤشرات تقديرية:

وقبل أن نطبق بعض هذه النظريات على مدينة طرابلس، لاستخلاص نتائجها، نستعرض بعض المؤشرات المتوفرة في بعض المصادر، على أن نقارنها بما توصلنا إليه نتائج التحرّيات، على أمل تكوين فكرة معينة عن واقع الديمغرافيا.

ومن هذه المؤشرات نجد الآتي:

أ ـ من الملاحظ أن مدن الأطراف كانت تعاني في «سوريا» منذ عهد المماليك انحطاطاً كبيراً. فالهجرات السكانية مؤكدة[١٨]، والدليل عليها ما ذكره «ر. مانتران» و«سوفاجيه» استناداً إلى نصّ من عام ١٥١٩ ـ ١٥٢٠ م يشير إلى

أنه في لواء طرابلس بعض «المدن والبلدات كانت تضم سابقاً ثلاثة آلاف قرية مسكونة لم يعد فيها سوى ثمانمائة» بسبب الاضطهادات السابقة[١٩].

ب ـ منذ نهاية العهد الصليبي كانت المنطقة المجاورة للبحر في بلاد الشام شبه مأهولة باستثناء طرابلس، والمدن التي كانت مزدهرة، فيما بعد، في القرن الثامن عشر، كبيروت وصيدا وعكا، كانت في القرن السادس عشر بلدات بسيطة أو غير مأهولة كاللاذقية والاسكندرون[٢٠].

ج ـ يُقدّر عبد النور عدد سكان طرابلس، في منتصف القرن السادس عشر ب ١٢ ألف نسمة[٢١].

د ـ عدد المماليك الذين كانوا بخدمة نائب السلطنة في طرابلس كانوا ستمائة ثم بلغ عدد أفراد الحلقة بطرابلس أربعة آلاف رجل من الأتراك[٢٢].

هـ ـ عدد الموظفين الإداريين، كما رأينا في باب الوظائف الإدارية، ما عدا النائب، بلغ حوالى ٢٥ موظفاً، والموظفون العسكريون بلغ عددهم حوالى الخمسين، والوظائف الدينية حوالى العشرين.

و ـ اشتملت المملكة الطرابلسية وتوابعها على قرابة ثلاثة آلاف قرية.

ز ـ يقدّر عبد النور مساحة طرابلس بـ ٦٠ إلى ٧٠ هكتاراً[٢٣].

ح ـ في نهاية القرن السابع عشر كان في طرابلس ١٢ حماماً و١٢ جامعاً تجري فيها الصلاة الفعلية، ثمانية منها من العهد المملوكي.

ط ـ ابن فضل الله العمري، المتوفى سنة ١٣٤٧ م، يشير إلى أن طرابلس كانت مدينة مأهولة كثيرة الزحام[٢٤].

ي ـ الإحصاءات العثمانية تذكر أن سكان طرابلس كانوا على الشكل الآتي:

عدد سكان مدينة طرابلس في عام ١٥١٩ م / ١٩٢٥ هـ[٢٥]:

مسلمون:

أنفار:	١١٦٥
بيوت:	٩٠٩
عازبون:	٢٥٦
أئمة:	-
مؤذنون:	-
أشراف:	-
عدد السكان التقديري:	٥٧١٠
النسبة من الإسلام:	٪٧٥

مسيحيون:

أنفار:	٣٠٦
بيوت	٢٣٩
عازبون:	٦٧
عدد السكان التقديري:	١٥٠١
النسبة من المسيحيين:	٪٢٠

يهود:

أنفار:	٨٢
بيوت	٦٤
عازبون:	١٨
عدد السكان التقديري:	٤٠٢
النسبة من المسيحيين:	٪٥

المجموع:

أنفار:	١٥٥٣
بيوت	١٢١٢
عازبون:	٣٤١
رجال دين:	-
عدد السكان التقديري:	٧٦١٣

وفي إحصاء سنة ١٥٢٥ ـ ١٥٢٦ م / ٩٣٢ هـ، بلغ عدد السكان التقديري من المسلمين ٩٧٥٦ ومن المسيحيين ١٨٣٦ ومن اليهود ٩٣٦، والعدد الإجمالي ١٢٥٢٨[٢٦].

أما تقديرات خليل ساحلي أوغلو عن سنة ١٥٤٥ م فكانت [٢٧]:

عائلات مسلمة:	١٢٩٤
مسلمون عازبون:	١٧٩
عائلات مسيحية	٣١٦
عازبون مسيحيون:	٦٥
عائلات يهودية:	١٧٨
يهود عازبون:	١

ومن الملاحظ أن انخفاض سكان طرابلس في نهاية العهد المملوكي كان جزءاً من ظاهرة عامة في بلاد الشام. إذ أن سكان دمشق قد قدّر عددهم بـ ٥٧٣٢٦، سبعة وخمسون ألفاً وثلاثمائة وستة وعشرون بين عامي ١٥١٠ و١٥٣٠[٢٨] وإذا حاولنا تطبيق النظريات المذكورة في مطلع هذا الموضوع، لتوصلنا إلى النتائج الآتية:

إذا ما عدنا إلى الفصل الرابع الذي يعالج تطوّر العمران في نيابة طرابلس لوجدنا أنه كان يوجد في مدينة طرابلس الجوامع والحمامات الآتية:

- من مطلع العهد المملوكي حتى نهاية القرن الثالث عشر:

جامع عدد ٢ (المنصوري وايبك)

حمام واحد (عز الدين).

- النصف الأول من القرن الرابع عشر:

جامع عدد ٦ (طينال، التوبة، العطار، البرطاسي، عبد الواحد، أرغون).

حمام عدد ٣ (اسندمر، النوري، القاضي وغيرها).

وحمامات أخرى، بحيث يبلغ المجموع عشرة.

- النصف الثاني من القرن الرابع عشر:

لا جوامع

حمام عدد ١ (العطار).

- النصف الأول من القرن الخامس عشر: لا شيء.

- النصف الثاني من القرن الخامس عشر:

جامع عدد ١ (الأويسة).

لا حمامات.

فإذا توقفنا أمام هذه المعطيات، نصل، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تنظيرات المستشرقين ـ المستعربين، إلى الآتي:

- السكان من مطلع العهد المملوكي حتى نهاية القرن الثالث عشر:

يوجد حمام واحد وجامع واحد. فإذا كان متوسط استيعاب الحمام حسب تقدير «ريمون» ٤ إلاف نسمة كحد وسطي، وفي حلب ثلاثة آلاف حسب تقدير «الطبّاع»، فنحن نقدّر أن العدد كان أقل من ثلاثة آلاف، إذ تأتي طرابلس بعد حلب ودمشق والقاهرة من حيث الحجم. فيكون عدد السكان:

بالقياس على الحمام: أقل من ثلاثة آلاف.

وبالقياس على الجامع المنصوري الكبير الذي مساحة حرمه التقريبية ٥٨٠ م٢[٢٩]:

٥٨٠ ÷ ٨١ سنتم٢ (معدّل ما يطلبه المصلّي) ـ ٧١٦ مؤمناً.

يضاف إليهم ما يمكن أن يستوعبه مسجد أيبك.

- السكان في النصف الأول من القرن الرابع عشر:

يوجد عشرة حمامات وستة جوامع.

بالقياس على الحمامات: ١٠ x ٣٠٠٠ = ٣٠,٠٠٠ ساكناً وبالقياس على أبرز الجوامع:

ـ طينال، ومساحة حرمه التقريبية ٢٦٨ م٢:

٢٦٨ م٢ ÷ ٨١ سنتم ٢ = ٣٣٠ مؤمناً

ـ التوبة، ومساحة حرمه التقريبية ٣٤٢ م٢:

٢٤٢ م٢ ÷ ٨١ سنتم٢ = ٢٩٨ مؤمناً

ـ العطار، ومساحة حرمه التقريبية ٣٢٦ م٢:

٣٢٦ م٢ ÷ ٨١ سنتم٢ = ٤٠٨ مؤمناً

ـ عبد الواحد، ومساحة حرمه التقريبية ١٠٩ م٢:

١٠٩ م٢ ÷ ٨١ سنتم٢ = ١٣٤ مؤمناً.

فيكون ما تستوعبه هذه الجوامع الأربعة ١١٦١ مؤمناً، يضاف إليهم ما قد يستوعبه جامعا البرطاسي وأرغون وما يستوعبه الجامع المنصوري الكبير.

- السكان في النصف الثاني من القرن الرابع عشر:

يوجد حمام واحد أضيف إلى السابق، ولا جوامع.

بالقياس على الحمام: نضيف قرابة ٣ آلاف شخص.

- وفي القرن الخامس عشر:

نجد فقط جامعاً واحداً أضيف إلى العمران، هو الأويسة.

بالقياس على هذا الجامع، ومساحته التقريبية ١١٠ م^{2}:

١١٠ م^{2} ÷ ٨١ سنتم^{2} = ١٣٥ نسمة.

فيكون سكان طرابلس، حسب ما يمكن تقديره انطلاقاً من الحمامات، قد تطوّر من قرابة ٣٠٠٠ نسمة في أول العهد المملوكي إلى ٣٠٠٠٠ نسمة في أواسط القرن الرابع عشر، إلى ٣٣ ٠٠٠ نسمة في آخر القرن الرابع عشر، ثم لم يحدث تطور مهم في القرن الخامس عشر، أو لربما قد تناقص العدد. افتراضية تناقص العدد قد تصح إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يذكره المقريزي من أن طاعون ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م قضى على ١٠٠٠٠ عشرة آلاف نفس في طرابلس[٣٠] مما يعني أنه قضى على ثلث سكان المدينة.

ويكون السكان، حسب ما يمكن تقديره من الجوامع ألف رجل في مطلع العهد المملوكي، أي ٢٠٠٠ ساكن من ذكور وإناث، إلى ثلاثة آلاف رجل أي ٦٠٠٠ ساكن في أواسط القرن الرابع عشر، إلى ما ينيف عن الستة آلاف في القرن الخامس عشر.

هذه الأرقام التي تقدمها المساجد قد لا تعبّر عن الواقع إذا أخذنا بعين الاعتبار أن عدد الجند في طرابلس كان يصل إلى أربعة آلاف جندي.

ونتوقف عند ما ذكره «مانتران» و«سوفاجيه»، في المؤشرات التقديرية

المذكورة أعلاه، من حيث أن عدد سكان طرابلس في عام ١٥١٩ قد تراجع بمعدل يوازي ٧٥٪ عمّا كان عليه سابقاً، وما يذكره الإحصاء العثماني لعام ١٥١٩ من أن عدد سكان طرابلس بلغ، تقديرياً، ٧٦١٣ ساكناً، فنقول بأن عدد السكان كان يفترض أن يكون: ٧٦١٣ x ٣ = ٢٢٨٣٩ ساكناً، وهو رقم قد يقرب من التقديرات التي استنتجناها من عدد الحمامات والتي بلغ تقدير السكان فيها حوالى ٣٠٠٠٠ في أواسط القرن الرابع عشر.

وكما ذكرنا في مطلع هذا الفصل، هذه الأرقام إعتباطية، وتنتظر أبحاثاً أخرى لنصل من خلالها إلى نتيجة تقرب من الحقيقة.

ولكن ما ليس من منازع فيه، هو القول إن طرابلس وصلت في النصف الثاني من القرن الرابع عشر إلى قمّة التزايد السكاني، ونرجّح أن يكون عدد سكانها قد وصل إلى قرابة ٢٥ ٠٠٠ نسمة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التقديرات المستوحاة من عدد الحمامات من جهة، والتقديرات بالاستناد إلى الإحصاء العثماني، ووجود عسكر يبلغ تعداده الأربعة آلاف. وليس باستطاعتنا تقدير عدد السكان خارج طرابلس المدينة، فالقرى التي يبلغ عددها ثلاثة آلاف قرية قد تضم عدداً يقلّ عن ١٠٠ أو يصل إلى ٨٠٠ أو أكثر.

في هذه الجغرافية الريفية، يمكن التعرّف إلى وجه من وجوه هوية السكان في نيابة طرابلس، هو وجه انتسابهم الديني - المذهبي الذي فرضه واقع الممارسة المملوكية للسلطة على قاعدة العداء للصليبيين ولمن عاونهم من أقلّيات دينية، مسيحية أو مسلمة من الرافضة.

ثانياً: المجتمع الريفي

المنطقة الجبلية من نيابة طرابلس، كانت، ملجأً للأقليات الدينية والمذهبية والعرقية، والعهد المملوكي هو خير شاهد على ذلك. وما الحملات المملوكية التي استهدفت سكان الجبال في النيابة، من شيعة: إسماعيليين ونصيريين من «غلاة» الشيعة، والشيعة الإمامية، ومن مسيحيين: موارنة، يعاقبة وأرثوذكس، إلاّ تأكيد لما ذهبنا إليه. وأكبر دليل على ذلك، هو كلام صالح بن يحيى، الذي يذكر أن سكان كسروان، كانوا مقتنعين كل الإقتناع، في رفضهم الإنصياع للمماليك، أن جبالهم لا تؤخذ(٣١).

ومنذ زمن سحيق، كانت الجبال ملجأً للحرية، وكان على السكان المضطهدين أن يختاروا في الشرق، بين الهرب إلى الصحراء أو اللجوء إلى الجبال، مع تفضيل للأخيرة، لأن ظروف العيش فيها أفضل إلى حدّ كبير.

فالجبال كانت ملاذ أقلّيات الشرق وحوض البحر المتوسط، وكل الرافضين من مسلمين ومسيحيين الإنصياع للأكثرية الحاكمة والمتحكّمة بمصائر البلاد: فالموارنة المتصارعون مع «المونوفيزيين» أو مع بيزنطيا، والشيعة الهاربون من الأرثوذكسية السنية بفرقهم المختلفة، لجأوا إلى الجبال لتأمين الحدّ الأدنى من ظروف البقاء، بصورة مستقلّة وحرّة، بقيادة زعمائهم المحليين، الخاضعين للحاكم المسلم السنّي.

هذه السلسلة من الجبال لم يكن بمقدورها أن تصبح ملجأً لولا عدة عوامل جغرافية، تاريخية واقتصادية:

١ ـ علوّ الجبال وتوجه تضاريس سطح أرضها الذي يسمح بريّها نتيجة انتصابها كسدّ في وجه الرياح الجنوبية الغربية التي تصطدم فيها محملة بالرطوبة التي تتكاثف فتهطل أمطاراً غزيرة.

٢ ـ انتشار ينابيع المياه العذبة التي تؤمن ري السفوح القاحلة زمن فصل الصيف الجاف.

٣ ـ استصلاح الأرض بشكل جلول صالحة للزراعة.

٤ ـ انتشار المزروعات المتنوعة من أشجار مثمرة وخضار.

٥ ـ الغنى بالغابات التي تسهل حرفة الرعي، وتؤمن حاجة الاستهلاك من الخشب للصناعة والتدفئة.

وبرغم أن الملجأ يعني العزلة، فهذه الجبال، بقربها من الساحل المتوسطي من جهة ومن سهول الداخل من جهة أخرى، تحوّلت إلى ملتقى للسكان من ديانات ومذاهب شتى، وهمزة وصل عند بعض الطوائف بين الشرق والغرب(٣٢). ولهذه الأسباب ولغيرها أيضاً، أضحت المنطقة التي كوّنت فينيقيا سابقاً، من لبنان وسوريا، من أقدم المناطق المأهولة بكثافة منذ الماضي السحيق.

قبل الفتح العربي كانت القاعدة السكانية مرتكزة إلى العنصر الكنعاني الذي طغى على العناصر الأخرى من سكان ما قبل الكنعانيين ومن مصريين وأشوريين وبابليين وفرس ويونانيين ورومانيين وعرب. ولقد ذهبت بعض النظريات إلى حدّ الإجتهاد بتعريب المنطقة قبل الفتح العربي وإلى أن الموارنة هم من أقحاح العرب(٣٣).

مع الفتح العربي، غيّرت الهوية السكانية، وبدأ العنصر العربي يغزو المنطقة، كما بدأ العنصر الفارسي بالإستقرار بأمر من معاوية. وحول هذا التغيير في الخريطة السكانية يخبر البلاذري(٣٤) بأن معاوية نقل قوماً من فرس بعلبك وحمص وانطاكية إلى سواحل الأردن، أي صور وعكا، ثم فزع إلى صور والسواحل أهل بلدان شتى وكذلك في جميع سواحل الشام، من دون أن يحدّد البلاذري طبيعة هؤلاء وهويتهم، وكان معاوية يشحن السواحل بالمقاتلة من الجند المسلمين. وبعد فتح مدينة دمشق، أتى يزيد بن أبي سفيان إلى صيدا وعرقه وجبيل وبيروت وهي مناطق ساحلية، لتميّزها عن المناطق الجبلية، فافتتحها: فتحاً يسيراً أي سهلاً، وجلا بنتيجة ذلك كثير من أهل هذه المدن

الساحلية، ثم عاد الروم فاستعادوا بعض هذه المدن، ولكن معاوية أعاد فتحها مرة ثانية ونهائية، وشحنها بالمقاتلة الذين توزعوا أراضي الأهالي الذين تركوا أرضهم قطائع. ثم افتتح معاوية طرابلس على عهد الخليفة عثمان وأسكن فيها اليهود إلى جانب جند المسلمين. وكان الفتح لهذه المدن الساحلية، صلحاً، ولكن الجبال المجاورة، لا شيء يرد في كلام البلاذري يؤكد أنها فتحت. وكانت نتيجة الفتح إسكان عناصر فارسية، ومن شعوب الزط في جنوب لبنان الحالي، واليهود في طرابلس، والجند الإسلامي في كل المناطق المفتوحة، وعرب وغيرهم أيضاً، وتوزيع الأملاك التي جلا عنها أهلها قطائع.

وتلاحق التغيير في الخريطة السكانية في كل العهود الإسلامية، وبدأ الوجود المسيحي بالانحسار تدريجياً لتحلّ محلّه الفِرق الإسلامية، كما بدأ ما عرف بالسريان يتطعم بعناصر فارسية، عربية، كردية، تركمانية، إلخ. وقد كان المؤرخ اللبناني صالح بن يحيى على بيّنة من هذه التغيّرات عندما لاحظ في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي أن السياسة التي اعتمدها المسلمون أدت إلى ازدياد عدد المسلمين في السواحل على حساب الروم المسيحيين[٣٥].

أما في الجبل، فقد حافظت العناصر القديمة البيزنطية على وجودها، كما أن المدّ والجزر السكاني قد دفع ثلاث أقليات أساسية، وعلى مراحل متباعدة، إلى اللجوء إلى مناطق جبلية محددة، أضحت عريناً أساسياً لكل منها. وهذه الأقليات هي: الموارنة والدروز والشيعة (إمامية، نصيرية، إسماعيلية). وفي المناطق الجبلية أضحى على هذه الأقليات أن تعتمد على نفسها وأن تستصلح المناطق الجبلية لتؤمن حاجتها.

ونحن في مقاربتنا لموضوع هذه الطوائف الكائنة في المناطق الجبلية من نيابة طرابلس، نسمح لأنفسنا بالجزم في موضوع معلوماتنا عن الموارنة، ونترك ما سنذكره عن الإسماعيلية والنصيرية لمسؤولية مصادر الحقبة المملوكية، طالما أن المنتسبين إلى هاتين الطائفتين يكذّبون المعلومات عنهم جملة أو تفصيلاً.

أ ـ الوجود الماروني

كلّ ما قيل ويقال عن أصل الموارنة هو إلى حدّ كبير، فرضيات لا تستند إلى وثائق أكيدة ومعاصرة لنشأة الموارنة، إذ أن غالب هذه المصادر قد خطّ في أزمنة متأخرة. ويمكن حصر هذه الفرضيات في ثلاثة معتقدات أساسية:

المعتقد الأول، وهو الذي كان سارياً قديماً بشكل تقليدي، يقول بأن الموارنة جاؤوا من شمالي سوريا واندمجوا بالمردة ـ الجراجمة. المعتقد الثاني، وقد ظهر في أواسط القرن العشرين، يقول بأن الموارنة هم مزيج من الذين جاؤوا من شمالي سوريا ومن السريان الكنعانيين الذين كانوا مقيمين في لبنان. والمعتقد الثالث، وقد ظهر في أثناء الحرب اللبنانية، متأثر إلى حدّ كبير بطروحات القومية اللبنانية[٣٦].

أضف إلى ذلك طروحات متباينة في الأصل العرقي للموارنة: فالرأي التقليدي السابق كان يجعلهم من السريان، وقد جاراه رأي يجمع بين السريان المقاتلين والجراجمة ـ المردة[٣٧]، كما جاء الكلام عليهم عند المنظرين للفكر القومي اللبناني وكأنهم من الكنعانيين[٣٨]، وكان الإجتهاد الأحدث في أصلهم للدكتور كمال الصليبي[٣٩]، الذي نسبهم إلى الأنباط المستعربة وإلى أقحاح العرب، وبعيداً عن كل هذه الطروحات كان اجتهاد للدكتور شارل مالك، يرى فيه أن أصلهم من الحثيين[٤٠].

وفي رأينا، أن الموارنة هم مزيج من عناصر خلقيدونية هربت من شمالي سوريا بسبب الصراعات المذهبية فيها إلى شمال لبنان، حيث كان رهبان القديس مارون، حاملو لواء المعتقد الخلقيدوني وعلى رأسهم إبراهيم الناسك، قد مهّدوا الطريق للمعتقد الرسمي الخلقيدوني، وأضحى شمال لبنان المعقل الحصين للموارنة منذ ذلك التاريخ حتى اليوم. ومع الزمن، امتزجت بالنواة الأساسية للموارنة عناصر أخرى كالمردة وغيرهم، ولكننا لا نعرف مدى نسبتهم.

الاجتهاد التقليدي في أصل الموارنة، يذهب إلى أنهم قد بدأوا الإستقرار في شمال لبنان عند مطلع العهد الإسلامي. نشأتهم كانت في منطقة أنطاكية في سهول العاصي، بالقرب من مدينة حماه، دون أن نعرف ذلك بالتأكيد حتى الآن، وحول دير شفيعهم القديس مارون، ناسك القرن الخامس الميلادي، الذي خصّه تيودوريطوس القرشي[٤١] بترجمة تجعله من أعظم القديسين.

وقد غدا الدير الذي يحمل اسم القديس مارون، وهو أعظم أديار سوريا الثانية، على ما يبدو، مركزاً لنشاط صوفي، لاهوتي، إقتصادي حتى القرن العاشر الميلادي.

وبرغم بقاء هذا الدير حتى أواسط القرون الوسطى، فقد أُجبر الموارنة على النزوح إلى جبال لبنان، من جهة بسبب الإضطهاد الذي طالهم من لدن البيزنطيين واليعاقبة، الذين كانوا معهم في صراع لاهوتي وعقائدي ومن جهة أخرى بسبب القيود التي فرضها الإسلام عليهم[٤٢].

سواء جاؤوا من سوريا أم لا، ففي شمالي لبنان، في سمار جبيل، أو كفرحي حيث استقرّ يوحنا مارون، أول بطريرك على الموارنة، حسبما يذكر التقليد الماروني، أو في يانوح مركز بطاركتهم في القسم الأول من القرون الوسطى، تم نقل المارونية من مجرد تيار لاهوتي عقائدي إلى كنيسة قائمة بحدّ ذاتها، تعلن الولاء لبابا روما وتدين بآراء الكنيسة الجامعة الرسولية الكاثوليكية الأرثوذكسية حسب المعتقد الخلقيدوني، برغم أن الظروف التاريخية سمحت لهذا المعتقد أن يتشوش بنتيجة فقر الموارنة لاحقاً، علمياً ومادياً.

وقد كان للبطريرك يوحنا مارون، الذي فرّ من سهول العاصي إلى شمالي لبنان، بعد انتفاضته على هيمنة بيزنطيا ورفضه لحكمها لكنيسة انطاكيا من خارجها وبأدوات غريبة، مستغلاً فرصة شغور كرسي بطريركية انطاكيا في عام ٦٨٠ م، الفضل الأساس في نشوء الكنيسة المارونية.

في مطلع التاريخ الماروني، تشابك تاريخ المردة ـ الجراجمة بتاريخهم، وذهب البعض إلى جعل المردة عنصراً أساسياً في تكوين الموارنة[٤٣]. ونحن،

إذ لا ننكر تطعّم الموارنة بعناصر من المردة الجراجمة، نعتقد، استناداً إلى ما تتناقله الروايات المارونية عن ترحيل يوستنيانوس الأفرم، لاثني عشر ألف محارب منهم خارج لبنان[٤٤]، إلى أن المردة ـ الجراجمة، الذين غزوا لبنان، قد رحلوا عنه بأكثرهم.

وفي النتيجة، الموارنة هم مزيج من عناصر متعدّدة أبرزها ثلاثة: القادمون من شمالي سوريا والسكان الأصليون في شمالي لبنان وبقايا عناصر رفدت الموارنة منذ القرون الوسطى حتى اليوم، ومنها عناصر جرجومية، عربية، أوروبية، وعناصر أخرى لا يمكن تحديدها.

بعد رحيلهم عن سوريا واستقرارهم في لبنان، وتصدّيهم بقيادة يوحنا مارون لغزوة البيزنطيين بقيادة موريق وموريقيان[٤٥] التي باءت بالفشل، وبترحيل الجراجمة ـ المردة عن جبال لبنان، دخل الموارنة في دائرة العتمة، بحيث لا نعرف إلا القليل القليل عن تاريخهم. ولا نعرف ما إذا كان لهم ضلع في ثورة بندار أو ثورة المنيطره[٤٦].

خلال القرن الثامن، والتاسع والعاشر، لا نعرف شيئاً عن الموارنة، فعلينا أن ننتظر مجيء الصليبيين لكي يعودوا إلى مسرح الأحداث، ويبدأوا بالتعبير عن ذواتهم في نصوص مدوّنة على أطراف انجيل ربّولا[٤٧].

ب ـ الوجود الشيعي

إذا كان الموارنة يشكّلون أقلية، في القرون الوسطى، فالشيعة كانوا عكس ذلك في «الشرق الأوسط»، حتى العهد المملوكي.

والشيعة، هم محازبو الإمام علي، وقد كان جبل عامل أحد مراكز التشيع الأساسية في المنطقة. ومع الزمن تنوّع المتشيعون للإمام علي، وكان نصيب نيابة طرابلس منهم، الشيعة الإسماعيلية والشيعة النصيرية.

وحسب التقاليد الشيعية، كان أبو ذر الغفاري ٣١ ـ ٣٢ هـ/ ٦٥٢ ـ ٦٥٣

م الصحابي الشهير، أول من نفخ بذور التشيع في بلاد الشام، عند إقامته في قرية ميس الجبل في جنوب لبنان هرباً من ملاحقة معاوية له[٤٨].

ولكن التحوّل الجدّي إلى التشيّع في بلاد الشام، لم يتحقق إلاّ في العهد العباسي، حيث ستعرف بلاد الشام هجرة شيعية كثيفة إليها.

كان السبب، في هذه الهجرة، الاضطهاد العباسي لمحازبي الإمام علي، بعدما تكرّس الانشقاق السني ـ الشيعي، كانشقاق فقهي، وليس مجرد انشقاق سياسي حول مسألة الخلافة فقط.

وبنتيجة تحوّل بعض المناطق الجبلية من بلاد الشام ملجأ للشيعة، أضحت جبال ما سيعرف نيابة طرابلس على عهد المماليك ملجأ لبعض الإسماعيليين والنصيرية.

والشيعة، هم الذين شايعوا أمير المؤمنين عليا بن أبي طالب، وقالوا بإمامته وخلافته نصّاً ووصاية: أما جليا أو خفيا، وان الإمامة لا تخرج عنه وعن نبيه إلا بظلم من غير ذلك الإمام، أو بتقية منه لغيره[٤٩].

وقد حدّد الشهرستاني في «الملل والنحل» الشيعة كما جاء تحديدها أعلاه مع الفارق بأن الإمامة لا تخرج من أولاده، وان خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. «وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين... ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً، وعقداً، إلا في حال التقية. ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك... وهم خمس فرق: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه[٥٠].

وقال العمري في «التعريف بالمصطلح الشريف»: «يجمعهم حبّ علي... وتختلف فرقهم فيمن سواه»[٥١].

ويضيف القلقشندي: «فأما مع إجماعهم على حبه فهم مختلفون في اعتقادهم فيه، فمنهم أهل غلوّ مفرط وعتوّ زائد: ففيهم من أدّى به الغلو إلى أن اتخذ علياً إلٰهاً وهم النصيرية ـ قال: ومنهم من قال: إنه النبي المرسل، وإن جبريل غلط. ومنهم من قال: إنه شريك في النبوة والرسالة. ومنهم من قال: إنه وصيّ النبوة بالنّص الجلي، ثم تخالفوا في الإمامة بعده وأجمعوا بعده على الحسن ثم الحسين. وقالت فرقة منهم: وبعدهما محمد بن الحنفية...»[٥٢].

ويعدّد القلقشندي، نقلاً عن العمري، خمس فرق شيعية كانت موجودة في مملكة المماليك وهي: ١) الزيدية ـ ٢) الشيعة الإمامية ـ ٣) الشيعة الإسماعيلية ـ ٤) الشيعة الدرزية ـ ٥) الشيعة النصيرية[٥٣].

ولما كان موضوعنا هو نيابة طرابلس التي لا تشتمل من هذه الفرق إلا على الشيعة الإسماعيلية والنصيرية، وعلى نذر قليل من الإمامية لذلك سيقتصر كلامنا على الإسماعيلية والنصيرية فقط.

١ ـ الإسماعيلية

ومن الطوائف الإسلامية الشيعية الشهيرة في نيابة طرابلس، الإسماعيلية، التي كان لها دور أساسي في الخلافة الفاطمية التي كانت تدين بمذهبها، والتي شكّلت حافزاً رئيساً للحملات الانتقامية التي شنّها المماليك ضد أهالي جبل كسروان في أواخر القرن الثالث عشر ومطلع الرابع عشر.

وهذه الطائفة تنتسب إلى الإمام إسماعيل ابن الإمام الشيعي السادس جعفر الصادق. فقد توفي إسماعيل على زمن أبيه وكان خليفته فيها، فآلت وراثة الإمامة إلى أخيه موسى. ولكن طائفة من الشيعة رفضت ذلك وأصرت على توارث الإمامة في أولاد إسماعيل فنتج عن ذلك نشوء فرقة شيعية جديدة تدعى الإسماعيلية اعتبرت أن إسماعيل كان آخر الأئمة المنظورين وتلته سلسلة من الأئمة المستورين يتوارثون، من إمام إلى آخر، الوحي الإلهي والدعوة وتأويل القرآن. ومع الزمن انقسم الإسماعيليون إلى عدة فرق كان منها القرامطة والفاطميون[٥٤].

أ ـ هويتهم:

ومن المفيد جداً أن نتعرف إلى هوية هذه الطائفة، لا من خلال مفهومنا الحاضر بل من خلال النصوص المملوكية التي تتكلم عليها والتي تعكس كيفية فهمها لها آنذاك.

وفي طليعة هذه النصوص نجد تعريف العمري[٥٥] لها: «ومن شيعة هذا السلطان طائفة تعرف «بالإسماعيلية» مساكنهم في مصياف وما معها من قلاع الدعوة على مسامتة ما بين حمص وحماه متّصلة بالبحر الرومي إلى جانب طرابلس الشام، هؤلاء هم الذين يسمّون في بلاد العجم تارة بالباطنية وتارة بالملاحدة[٥٦].

وملخّص معتقدهم التناسخ، وهم يسمّون أنفسهم أصحاب الدعوة الهادية، وهم شيعة الخلفاء الذين كانوا بمصر وتسمّوا بالفاطميين. وكان قد انتهت رئاسة هذه الطائفة إلى راشد الدين سنان[٥٧]، وكان صاحب سيمياء أراهم بها ما أضلّ به عقولهم من تخيّل أشخاص، فمن مات على طاعة أئمتهم في جنان ونعيم، وأشخاص ممن مات على عصيان أئمتهم في النار والجحيم. وهم يعتقدون أن كل من ملك مصر كان مظهراً لهم فلهذا تتولاّه هذه الطائفة وترى إيلاف نفوسها في طاعته لما ينتقل إليه من النعيم الأكبر. ولصاحب مصر بتشيّع هؤلاء مزية يخافه بها أعداؤه، لأنه يرسل من هؤلاء إليه من يقتله ولا يبالي أن يقتل معه، ومن بعثه صاحب مصر إلى عدو له ليقتله فجبن قتله أهله إذا عاد، وان هرب اتّبعوه وقتلوه.

ولقد سألت المقدّم عليهم والمشار إليه فيهم وهو: مبارك بن علوان عن معتقدهم وجاذبته في هذا الحديث مرّات، فظهر لي أن هذه الطائفة ترى الأرواح مسجونة في هذه الأجسام المكلّفة بطاعة الإمام المطهّر على زعمهم، فإذا انتقلت على الطاعة كانت قد تخلّصت وانتقلت للأنوار العلوية، وان انتقلت على العصيان هوت في الظلمات السفلية[٥٨].

وعقيدتهم أن علياً، رضي الله عنه، كان المطهّر ثم الانتقال منه. وليس هذا بمكان التطويل فيه».

٢ ـ نشأتهم وتاريخهم في شمال سوريا:

وهي، إذاً، طائفة شيعية إنشقت عن الإمامية الاثني عشرية وتنتسب إلى إسماعيل ابن جعفر الصادق الإمام الشيعي السادس. وتحمل أيضاً، على حدّ قول القلقشندي، تسمية «الفداوية» و«الباطنية» و«الملاحدة» وهم يسمّون أنفسهم أصحاب الدعوة الهادية[٥٩].

فبعد موت جعفر الصادق في عام ١٤٨ هـ/ ٧٦٥ م، بقي قسم من شيعته مؤيداً لحق ابنه إسماعيل وذريته في الامامة برغم أن الأخير توفي على حياة والده، مما جعل جعفر يعطي وراثة الإمامة إلى ابنه الثاني موسى الكاظم، وقد ذهب بعض المتشيعين لإسماعيل إلى حدّ الزعم بأنه لم يمت وبأنه سيعود ليظهر كقائم وكمهدي وكان آخرون يقولون بإمامة ابنه محمد[٦٠]. وليست لدينا معلومات مهمة عن هذه الفترة الممتدة من نشوء الإسماعيلية إلى القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، حيث ستظهر الإسماعيلية كتنظيم ثوري سري له نشاط دعاة محموم في مناطق إسلامية متعددة. فمنذ عام ٢٦٤ هـ/ ٨٧٧ ـ ٨٧٨ م، بدأت الدعاية الإسماعيلية تزدهر على يد حمدان قرمط، يساعده في ذلك صهره عبدان ودعي تلامذته قرامطة[٦١].

وكانت الدعوة الإسماعيلية تمتد في فارس وخراسان ونيسابور ومرو وسيحتان وكرمان واليمن حيث كان الداعي ابن حوشب الذي أرسل في عام ٢٧٠ هـ/ ٨٨٣ م ابن اخته الهيثم داعياً إلى السند وأبو عبد الله الشيعي إلى المغرب فوصلها في ٨٩٣ م، واستمال إليه قبيلة كتامة البربرية واضعاً أسس السلالة الفاطمية[٦٢].

وفي عام ٢٨٦ هـ/ ٧٩٩م أسس أبو سعيد الجنابي تلميذ حمدان قرمط دولة قرمطية في البحرين. في هذا الوقت كانت الدعوة الإسماعيلية تنتظم في

قيادة مركزية واحدة كان موقعها في الأهواز ثم في البصرة وفيما بعد في السلمية في سوريا. وكان الجميع يقرّون بأن محمد بن إسماعيل هو الإمام الذي اختفى والذي سيعود ليظهر كقائم لحكم العالم. وبغياب الإمام كان زعماء الحركة يدعون أنفسَهم حجة(٦٣).

في عام ٢٨٦ هـ/ ٨٩٩ م وبعد تسلّم عبيد الله المهدي (الخليفة الفاطمي لاحقاً) قيادة الحركة الإسماعيلية في السلمية، وقع انشقاق فيها بسبب مطالبة عبد الله بالإمامة لنفسه ولأجداده، فنزع حمدان وعبدان دعمهما له. واغتيل عبدان على يد داع يدعى زكرويه ادّعى العمل لصالح القيادة. ولكن عبيد الله كان يشك بصدق زكرويه وقد أكدت صحة ذلك الأحداث، فترك السلمية وسافر سرّاً حتى وصل إلى «رقادة» حيث سيؤسس الخلافة الفاطمية في ٢٩٧ هـ/ ٩١٠ م(٦٤).

ثم عرفت الدعوة انشقاقاً آخر مهما في أواخر سنوات حكم الحاكم (٣٨٦ - ٤١١ هـ/ ٩٩٦ - ١٠٢١ م) عندما أعلن بعض غلاة الإسماعيلية ألوهية الحاكم، يتزعمهم حمزة بن علي فنتج عن ذلك العقيدة الدرزية التي رفضتها السلطة الرسمية للدعوة الإسماعيلية، ثم عمدت إلى طرد اتباعها خارج مصر بعد موت الحاكم(٦٥).

مرة جديدة عرفت الدعوة خضّة أخرى بعد موت الخليفة الفاطمي المستنصر في ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٤ م، بشأن وراثة الإمامة. فقد كان المستنصر قد عيّن ابنه البكر نزار وريثاً له، ولكن ابنه الأصغر محمد حصل على تأييد الوزير الأفضل الذي بعد موت المستنصر وضعه على العرش باسم المستعلي. فهرب نزار وثار وألقي القبض عليه وقتل. فما كان من حسن الصبّاح زعيم الإسماعيلية في بلاد فارس وحاكم قلعة ألَمَوت والمعتصم بالعديد من القلاع الجبلية الصعبة المنال إلا أن أعلن مع إسماعيلية الفرس تأييدهم لنزار ورفض إمامة المستعلي. وبغياب الإمام أصبح حسن الصبّاح الزعيم الأعلى، مطلقاً على نفسه تسمية الحجّة. وبعد موته بقي أسياد قلعة ألَمَوت من نسله يتزعمون الدعوة حتى كان

الرابع فيهم حسن على ذكره السلام (٥٥٧ - ٥٦١ هـ/ ١١٦٢ - ١١٦٦ م) الذي اعترف به إماماً(٦٦).

وبدأ الإسماعيليون النزاريون، وهم موضوع بحثنا، بسياسة السيطرة على القلاع وبالتمدد في جبال البورز وفي كوهستان. ولما كانت سوريا بعيدة عن التأثير المباشر للفاطميين، بدأ دعاة ألَموت باستمالتهم إلى الخط النزاري. فأضحى جبل السماق والمنطقة المجاورة في شمال حماه مركزاً حصيناً لهم. وبدأوا أيضاً كما في بلاد فارس بسياسة السيطرة على القلاع. ولكن محاولاتهم الأولى فشلت فطبقوا سياسة الإغتيالات. وفي عام ١١٢٦ م قدّم لهم طغتكين حاكم دمشق قلعة بانياس على الحدود مع الفرنجة واعترف بهم رسمياً في دمشق ولكن في عام ٥٢٣ هـ/ ١١٢٩ م شجع ابنه بوري على مساندة الثورة عليهم بحيث محى وجودهم عملياً. فاضطر الإسماعيليون إلى إعطاء الفرنجة قلعة بانياس، وبعيد ذلك حققوا انتصارات كبرى في منطقة جبل بهراء غربي حماه، وفي عام ٥٢٧ هـ/ ١١٣٢ - ١١٣٣ م. استولوا على قلعة القدموس وبعد عشر سنوات على قلاع أخرى. وسقطت مصياف بيدهم، وهي القلعة الأهم، في ٥٣٥ هـ/ ١١٤٠ - ١١٤١ م. واستمر نزاريّو سوريا بالولاء لأسياد قلعة ألَموت ولكن راشد الدين سنان (٥٥٧ - ٥٨٨ هـ/ ١١٦٢ - ١١٩٣ م) أبدى نوعاً من الاستقلالية(٦٧).

واستمرت إمامة النزارية بيد زعماء قلعة ألَموت حتى سقوط القلعة بيد هولاكو المغولي في عام ٦٥٤ هـ/ ١٢٥٦ م وقتل الإمام ركن الدين خورشاه، ولا نعرف الكثير عن الأئمة اللاحقين. وقد حصل خلاف في تحديد لوائح وراثة الإمامة، بحيث ادّعت ذلك عدة سلالات. ولم يعترف شرعياً بسلالة ألاغا خان الحالي إلا في القرن التاسع عشر الميلادي. وبعد سقوط ألَموت تزعّم النزارية الشيوخ المحلّيون الذين كانوا يدعون الإتصال بالإمام المستتر، وكان نزاريو سوريا بعد مرحلة الموت على الإتصال بدعاة من الفرس يرسلهم الأئمة. وقد حافظوا في مرحلة أولى على استقلاليتهم السياسيّة ووحدوا جهودهم في عام

١٢٦٠ م مع باقي المسلمين لردّ هجمات المغول. ولكن سرعان ما بدأوا بالتدرج بالخضوع لسلطة السلاطين المماليك منذ السلطان بيبرس الأول الذي أخضع لسلطته كامل قلاعهم في نهاية عام ٦٧٢ هـ/ ١٢٧٣ م. فخضع له الإسماعيليون ودفعوا ضرائب خاصة، وكانوا في صراع دائم مع مجاوريهم من النصيرية. وكانت مراكز سكنهم التاريخية الأساسية في السلمية والخوابي وقدموس ومصياف[٦٨].

وقد تمّ فتح قلاع الدعوة تدريجياً منذ عام ٦٦٩ هـ.

ويخبرنا القلقشندي عن تاريخهم في بلاد الشام فيقول: «وأمّا بلاد الشام فكان أول قوتهم بها أنه دخل منهم إلى الشام رجل يسمى بهرام... وسار إلى دمشق ودعا إلى مذهبه بها. وعاضده سعيد المردخاني وزير بوري (تاج الملوك بوري صاحب الشام) حتى علت كلمته في دمشق وسلم له قلعة بانياس (لعلها بلنياس سواحل حمص)، فعظم أمر مهرام وملك عدة حصون بالجبال أظنها القلاع المعروفة بهم إلى الآن، وهي سبع قلاع بين حماه وحمص متصلة بالبحر الرومي على القرب من طرابلس: وهي مصياف، والرصافه، والخوابي، والقدموس، والكهف، والعليقه والمينقة، ومن هنا سمّيت بقلاع الدعوة[٦٩]. وكان آخر الأمر من بهرام أنه قتل في حرب جرت بينه وبين أهل وادي التيم... ولم يزل أمرهم يتنقل بالشام لواحد بعد واحد من مقدميهم إلى أن كان المقدم عليهم في أيام السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب أبو الحسن راشد الدين سنان البصري... وكانوا في الزمن المتقدم يسمون كبيرهم المتحدث عليهم تارة مقدم الفداوية، وتارة شيخ الفداوية. أما الآن فقد سمّوا أنفسهم بالمجاهدين وكبيرهم بأتابك المجاهدين. وقد كانت السلاطين في الزمن المتقدم تمنع هؤلاء من مخالطة الناس فلا يخرجون من بلادهم إلى غيرها إلا من رسم له بالخروج كما يتعلق بالسلطان، ولا يمكن لأحد من التجار من الدخول إلى بلادهم لشراء قماش وغيره»[٧٠].

٣ ـ عقائد الإسماعيلية:

ذكر الشهرستاني عقائد الإسماعيلية فقال: بأن أتباعها قالوا إن الإمام بعد جعفر هو إسماعيل نصا وبعد إسماعيل محمد بن إسماعيل السابع التام، الذي تمّ دور السبعة به. ثم ابتدىء منه بالأئمة المستورين الذين كانوا يسيرون في البلاد سرّاً، ويظهرون الدعاة جهراً[٧١].

وبالنسبة للشهرستاني ينبغي التفريق بين دعوتهم القديمة والجديدة. فالإسماعيلية دعوة في كل زمان، ومقالة جديدة بكل لسان، فنذكر مقالاتهم القديمة ونذكر بعدها دعوة صاحب الدعوة الجديدة[٧٢] ويقصد بذلك الدعوة النزارية التي قادها حسن الصبّاح.

ـ الدعوة القديمة:

كانت أشهر ألقابهم الباطنية لقولهم بأن لكل ظاهر باطناً ولكل تنزيل تأويلاً. ولهم ألقاب كثيرة. فبالعراق: يسمّون الباطنية والقرامطة والمزدكية. وبخراسان: التعليمية والملحدة. وهم يقولون نحن الإسماعيلية. ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلسفة وصنفوا كتبهم على هذا المنهاج، فقالوا في الباري تعالى: أنا لا نقول: هو موجود، ولا موجود، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، وكذلك في جميع الصفات (...). وكذلك يقولون في القدم: إنه ليس بقديم ولا محدث، بل القديم: أمره، وكلمته، والمحدث: خلقه وفطرته[٧٣].

أبدع الباري بالأمر العقل الأول الذي هو تام بالفعل، ثم متوسطه أبدع النفس التالي الذي هو غير تام (...)، وكان نوع الإنسان متميزاً عن سائر الموجودات بالاستعداد الخاص لفيض تلك الأنوار، وكان عالمه في مقابلة العالم كله[٧٤].

وفي العالم العلوي عقل، ونفس كلي، فوجب أن يكون في هذا العالم عقل مشخص هو كل. وحكمه حكم الشخص الكامل البالغ، ويسمونه الناطق،

وهو النبي، ونفس مشخصة، وهو كل أيضاً، وحكمه حكم الطفل الناقص المتوجه إلى الكمال (...) ويسمونه الأساس، وهو الوصي[٧٥].

ولما تحركت الأفلاك والطبائع بتحريك النفس والعقل، كذلك تحركت النفوس والأشخاص بالشرائع بتحريك النبي والوصي في كل زمان دائراً على سبعة سبعة حتى ينتهي إلى الدور الأخير، ويدخل زمن القيامة، وترتفع التكاليف، وتضمحل السنن والشرائع[٧٦].

وهذه الحركات الفلكية والسنن الشرعية هي قائمة لتبلغ النفس إلى حال كمالها، وكمالها بلوغها إلى درجة العقل واتحادها به، ووصولها إلى مرتبته فعلاً. وذلك هو القيامة الكبرى، فتنحل تراكيب الأفلاك والعناصر والمركبات (...)، وتتصل جزئيات الحق بالنفس الكلّي وجزئيات الباطل بالشيطان المظل المبطل. فمن وقت الحركة إلى وقت السكون هو المبدأ ومن وقت السكون إلى ما لا نهاية له هو الكمال[٧٧].

وما من فريضة وسنة وحكم من الأحكام الشرعية: من بيع وإجارة وهبة ونكاح واطلاق وجراح وقصاص ودية إلا وله وازن من العالم: (...). ولكل حرف وازن في العالم، وطبيعة يخصها، وتأثير من حيث تلك الخاصية في النفوس[٧٨].

فعن هذا صارت العلوم المستفادة من الكلمات التعليمية غذاء للنفوس، كما صارت الأغذية المستفادة من الطبائع الخلقية غذاء للأبدان. وقد قدّر الله تعالى أن يكون غذاء كل موجود مما خلق منه. فعلى هذا الوزان صاروا إلى ذكر إعداد الكلمات والآيات، وان التسمية مركبة من سبعة واثني عشر. وان الهيكل مركب من أربع كلمات في إحدى الشهادتين، وثلاث كلمات في الشهادة الثانية. وسبع قطع في الأولى، وست في الثانية، واثني عشر حرفاً في الأولى، واثني عشر حرفاً في الثانية. وكذلك في كل آية أمكنهم استخراج ذلك... ودعوا الناس إلى إمام في كل زمان يعرف موازنات هذه العلوم ويهتدي إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم[٧٩].

ـ الدعوة الجديدة (النزارية):

يعرّب الشهرستاني ما قاله حسن الصبّاح[٨٠] في الفارسية، فينقل إلينا ما كتبه بالعجمية إلى العربية. ومما جاء عنده:

أ ـ الدعوة إلى تعيين امام صادق قائم في كل زمان.

ب ـ «للمفتي في معرفة الله تعالى أحد قولين: إما أن يقول أعرف الباري تعالى بمجرد العقل والنظر من احتياج إلى تعليم معلم. وإمّا أن يقول: لا طريق إلى المعرفة مع العقل والنظر إلا بتعليم معلم. قال: ومن أفتى بالأول فليس له الإنكار على عقل غيره ونظره (...). قال: والقسمان ضروريان، لأن الإنسان إذا أفتى بفتوى، أو قال قولاً، فإما أن يعتقده من نفسه، أو من غيره... «هذا ما جاء في الفصل الأول من الفصول الأربعة التي ابتدأ بها دعوته» وهو كسر على أصحاب الرأي والعقل»[٨١].

ج ـ «إذا ثبت الاحتياج إلى معلم، أفيصلح كل معلم على الإطلاق، أم لا بدّ من معلم صادق؟ قال: ومن قال إنه يصلح كل معلم ما ساغ له الإنكار على معلم فهمه. وإذا أنكر فقد سلم أنه لا بدّ من معلم صادق معتمد. قيل: وهذا كسر على أصحاب الحديث»[٨٢].

د ـ «إذا ثبت الاحتياج إلى معلم صادق، أفلا بد من معرفة المعلم أولا والظفر به، ثم التعلّم منه؟ أم جاز التعلّم من كل معلّم من غير تعيين شخصه، وتبيين صدقه؟ والثاني الرجوع إلى الأول. ومن لم يمكنه سلوك الطريق إلا بمقدم ورفيق، فالرفيق ثم الطريق، وهو كسر على الشيعة»[٨٣].

هـ ـ «إن الناس فرقتان، فرقة قالت نحن نحتاج في معرفة الباري تعالى إلى معلّم صادق، ويجب تعيينه وتشخيصه أولاً، ثم التعلّم منه، وفرقة أخذت في كل علم من معلم وغير معلم، وقد تبيّن بالمقدمات السابقة أن الحق مع الفرقة الأولى.

قال: وهذه الطريقة هي التي عرفنا بها المحق بالحق معرفة مجملة. ثم

نعرف بعد ذلك الحق بالمحق معرفة مفصلة حتى لا يلزم دوران المسائل، وإنما عني بالحق هاهنا: الاحتياج، وبالمحق: المحتاج إليه، وقال: بالاحتياج عرفنا الإمام، وبالإمام عرفنا مقادير الاحتياج، كما بالجواز عرفنا الوجوب، أي واجب الوجود، وبه عرفنا مقادير الجواز في الجائزات»[٨٤].

وقد منع الحسن بن محمد ابن الصبّاح العوام عن الخوض في العلوم، وكذلك الخواص عن مطالعة الكتب المتقدمة إلا من عرف كيفية الحال في كل كتاب ودرجة الرجال في كل علم[٨٥].

ويعلّق «مادلونغ» على هذه الدعوة الجديدة ويوجز أفكارها، مركّزاً على أنها صياغة جديدة للعقيدة الشيعية القديمة في التعليم، أي السلطة العليا في مسألة الديانة وتعليمها ذلك التعليم الذي لا بدّ له من إمام يختاره الله في كل فترة زمنية بعد النبي. فحسن الصبّاح يؤكد على ضرورة وجود ذلك المعلم كإحدى معطيات العقل ويبرهن على أن الإمام الإسماعيلي هو وحده القادر على تحقيق هذه الحاجة. وفي اجتهاده المذكور أعلاه يبدو وكأنه يشير إلى السلطة المستقلة عند كل إمام المستقلّ عن سابقيه مبرراً بذلك من دون أن يريد ذلك المتغيرات التي طرأت على العقيدة الإسماعيلية. وقد أثارت عقيدة التعليم هذه ردّة فعل وحساسية في العالم السنّي الذي ردّ عليها بلسان الفيلسوف الغزالي وغيره من مفكري الإسلام[٨٦].

وقد حدثت ثورة دينية إسماعيلية في عهد رابع سيد لقلعة ألَموت حسن على ذكره السلام (٥٥٧ ـ ٥٦١ هـ/ ١١٦٢ ـ ١١٦٦ م) الذي أعلن في ١٧ رمضان ٥٥٩ /٨ آب ١١٦٤ القيامة باسم الإمام الذي أعلن نفسه حجّة له أو خليفة كما أعلن إلغاء الشريعة التي كان قد طبّقها أسياد ألَموت بدقة. وقد شرحوا القيامة على أنها روحياً ظهور الحقيقة المستترة في الإمام الذي يحقق النعيم للمؤمنين القادرين على الإمساك بها. وبعد اغتيال حسن طوّر ابنه ووريثه محمد (٥٦١ ـ ٦٠٧/ ١١٦٦ ـ ١٢١٠) عقيدة القيامة. وكان حسن قد لفت النظر إلى كونه إماماً على الصعيد الروحي، فجاء ابنه محمد ليؤكد على أنه إمام

حقيقة زاعماً تحدّره مادياً من أحد أبناء الإمام نزار الذي لجأ سراً إلى ألَموت. ولذلك وضع محمد الإمام، وخاصة الإمام الحاصر في قلب عقيدة القيامة. وما القيامة بالنسبة له سوى مشاهدة الله في واقعية الإمام الروحية، وبذلك أدخلت فكرة الإمام ـ القائم إلى التاريخ الدوري. وقد تمثل الإمام ـ القائم بملكيصادق وذي القرنين خضر ومعضاد وفي عهد محمد بعلي. وكان أنبياء كل عهد يعتبرونه سياج الألوهية. أما في القيامة فالإمام ـ القائم، أي الإمام الحاضر، المشابه لعلي، فيظهر علناً في واقعيته الروحية أمام المؤمنين. ولذلك فقد اختفت الرتب التراتبية المعلّمة القائمة بين الإمام والمؤمنين. ولم يعد موجوداً سوى أهل التضاد المخالفين للإمام والقائلين بالشريعة، والتلامذة العاديين أهل التراتب الذين تجاوزوا الشريعة للوصول إلى الباطن، وأهل الوحدة الذين يرون الإمام في طبيعته الحقيقية. وبذلك تكون عقيدة القيامة قد تأثرت بأفكار ومصطلحات التصوّف[٨٧].

ولكن هذه العقيدة، رفضت من قبل جلال الدين حسن (٦٠٧ ـ ٦١٨/ ١٢١٠ ـ ١٢٢١) ابن ووريث محمد الذي أعلن انضمامه واتحاده بالإسلام السني وفرض الشريعة السنية، ولكنه بقي يتصرف مع أتباعه كإمام إسماعيلي في آخر حياته. ولم يكن تطبيق الشريعة جدياً في عهد خليفته علاء الدين محمد (٦١٨ ـ ٦٥٣/ ١٢٢١ ـ ١٢٥٥). وخير معبّر عن هذا الواقع الديني الجديد هو ناصر الدين الطوسي في مؤلفاته الدينية الإسماعيلية. وقد اعتبرت العودة إلى الشريعة عودة إلى التقية ولعهد جديد من الستر تخبّأ فيه الحقيقة في الباطن بعكس عهد القيامة السابقة حيث كانت الحقيقة عارية وظاهرة وبمتناول الجميع[٨٨].

ما كان صدى هذه الأفكار الإسماعيلية النزارية عند إسماعيليي سوريا؟

يبدو أن الأدب الديني الإسماعيلي النزاري في سوريا لم يكن متأثراً إلى حدّ كبير بما يجري في قلعة ألَموت. كما أن المؤلفات التي كتبت بالفارسية لم تترجم إلى العربية والعكس بالعكس. وبرغم اعتناقهم لفكرة القيامة بعد فترة متأخرة على إعلانها فلم يكن لها تأثير كبير عندهم، ويبدو أن علماءهم كانوا لا

يزالون في الخط الفاطمي التقليدي، وهم لم يعرفوا نظرية الإمام التي كانت تستحوذ على عقائد جماعة ألَموت. وفي الأدب الديني الشعبي نجد راشد الدين سنان بصورة قديس بطل ودوره الكوني يصدّره وكأنه إمام. ومن المؤسف أن تكون كمية كبيرة من الأدب الديني الإسماعيلي السوري قد دمّر فيما بعد مع الطوائف المجاورة[٨٩].

٤ ـ الإسماعيلية والمماليك

ـ فتح حصون الإسماعيلية:

ففي سنة ٦٦٩ هـ/ ١٢٧٠ م خرج الملك الظاهر من دمشق لشن الغارة على جبله واللاذقية ومرقب وعرقا وما هنالك من البلاد، ففتحت صافيتا والمجدل ثم حصن الأكراد في نصف شعبان. وبعث صاحب طرسوس يطلب الصلح فكان له ذلك، وكذلك صاحب المرقب الذي صالح على عشر سنين، وكذلك فعل صاحب طرابلس[٩٠].

عند ذلك، أرسل الإسماعيلية إلى السلطان يستعطفونه على والدهم، وكان مسجوناً بالقاهرة، فقال السلطان لهم: سلّموا إليّ قلعة العليقه وانزلوا فخذوا إقطاعات القاهرة، وتسلّموا أباكم. فلما نزلوا أمر بحبسهم بالقاهرة، واستناب بحصن العليقه[٩١].

وفي ذي القعدة ٦٧١ هـ/ ١٢٧٣ م سلمت الإسماعيلية ما كان بقي في أيديهم من الحصون وهي الكهف والقدموس والمنطقة، وعوضوا عن ذلك بإقطاعات، ولم يبق بالشام شيء لهم من القلاع، واستناب السلطان فيها[٩٢]، ودخلوا تحت طاعة ملوك مصر من حينئذٍ «وصاروا شيعة لهم»[٩٣]. وكان السلطان بيبرس قد أنشأ ثمانية جوامع في ما افتتح من حصونهم[٩٤]. وقد توسّعنا في شرح تفاصيل استيلاء المماليك على منطقة الاسماعيلية في باب الفتوحات.

ـ وضعهم في النصف الأول من القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي:

في النصف الأول من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي، كانت هذه الطائفة لا تزال في شمالي نيابة طرابلس. ويقول عنها العمري، مؤرّخ تلك الحقبة: إنها من شيعة السلطان، ومساكنهم في مصياف وما معها من قلاع الدعوة على مسافة ما بين حمص وحماة، متصلة بالبحر الرومي إلى جانب طرابلس، وملخص معتقداتهم التناسخ[٩٥].

وكان زعيم هذه الطائفة (مقدّمها) في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي يدعى مبارك بن علوان. وقد سأله العمري عن ماهيتهم وعن معتقدهم وجاذبه في الحديث مرّات[٩٦].

وفي عام ٧١٥ هـ/ ١٣١٥ م أصدر السلطان الناصر محمد بن قلاوون توقيعاً شريفاً للمؤرخ أبو الفداء نائبه في حماه بألاّ تكون بحماة وبلادها حماية للدعوة الإسماعيلية أهل مصياف، بل يتساوون مع رعية حماه في إداء الحقوق والضرائب الديوانية وغير ذلك[٩٧].

وكانت الدولة المملوكية تستغلّ أحياناً الفداوية الإسماعيلية لصالحها. فالملك الناصر عمل على قتل الأمير شمس الدين قراسنقر المنصوري نائب حلب فبعث إليه كثيراً من الفداوية، وقتل من الفداوية ١٢٤ فداوياً. وكان السلطان قد بدأ من أجل ذلك بالإتصال بصاحب مصياف وأرسل عدة دفعات من الفداوية لاغتيال غريمه، ولكنه لم ينجح في ذلك [٩٨].

ـ وضعهم في مطلع القرن الخامس عشر:

وبالعودة إلى القلقشندي، في معرض كلامه على وظائف صاحب ديوان الإنشاء، نجد أن من بين مهمات صاحب الديوان النظر في أمور الفداوية[٩٩]، أي إسماعيلي «سوريا». ولا يمكننا تقديم تأريخ محدّد للزمن الذي ارتبطت فيه هذه الطائفة بديوان الإنشاء. مع أن المنطق كان يفترض ارتباطها بالوظائف

العسكرية، لأن قلاع الدعوة افتتحت عسكرياً. إلاّ إذا أخذنا بعين الإعتبار أن الإسماعيليين تنازلوا عن قلاعهم لقاء الحصول على إقطاعات كما رأينا سابقاً. وفي هذه الحال، كان يجب أن يرتبطوا بديوان الجيش.

وكان الإسماعيلية في الزمن المتقدّم يسمّون كبيرهم المتحدث فيهم تارة مقدّمَ الفداوية وتارة شيخ الفداوية، أما الآن (مطلع القرن الخامس عشر الميلادي)، على حدّ قول القلقشندي، «فقد سمّوا أنفسهم بالمجاهدين، وكبيرهم بأتابك المجاهدين. وقد كانت السلاطين في الزمن المتقدم تمنع هؤلاء من مخالطة الناس، فلا يخرجون من بلادهم إلى غيرها إلا من رسم له بالخروج، كما يتعلق بالسلطان، ولا يمكن أحد من التجار من الدخول إلى بلادهم لشراء قماش وغيره»[١٠٠].

وإلى جانب الإسماعيلية، قامت فرقة شيعية أخرى هي «العلويون النصيريون» وكان لها دورها في نيابة طرابلس.

٢ ـ النصيريون العلويون

نسبة إلى محمد بن نصير الفهري (في أواخر القرن التاسع للميلاد). معتقداتها ترتكز، كما هو شائع عنهم، سواء كان ذلك حقاً أو لا، على:

- المغالاة في تكريم الإمام علي حتى تأليهه هو وسلالته.
- الإيمان بالتناسخ.
- تأويل القرآن.

ولعلّ النصيريين يجمعون في عقائدهم بين تقاليدهم الأساسية كشعوب أصلية في المنطقة، دخلتها المسيحية واعتنقت الإسلام والحماسة الشيعية[١٠١].

أ ـ النشأة التاريخية:

النصيرية هي ثمرة الاثني عشرية، أتت بعد انتهاء دور الإمامة أي بعد الإمام الثاني عشر.

وقلائل هم النصيريون العلويون الذين جاهروا في التعريف بمذهبهم. ومنهم محمد ابن غالب الطويل الذي يحاول ربط تاريخ طائفته بحركة شيعة علي، خاصة، وبالتاريخ الإسلامي عامة من دون إسناد لإخباره التي لا تتطابق كلياً مع معلوماتنا التاريخية، وقد لاتتطابق مع العقيدة النصيرية إذا صحّ زعم ناقد الكتاب الذي لا يسند أيضاً نقده إلى مصادر محدّدة.

وما يمكن استخلاصه من تاريخ العلويين للطويل، برغم ما فيه من انتحال للمعلومات التاريخية، هو الآتي:

إن العلويين يخصصون كلمة الإمام، بالأئمة الاثني عشر فقط، وللأئمة عندهم ميزات خصوصية، بمعنى أنهم يمتازون عن بقية البشر من حيث مزاياهم الروحية وطهارة أهل البيت، وهم علي وفاطمة وبقية الأئمة الاثني عشر وسليمان الفارسي. وهم معصومون لأن الخطايا رجس. والأئمة المعصومون والمطهّرون هم مصدر الإرادة الإلهية بدون وحي ولا واسطة. وتفسير القرآن منحصر بهم دون بقية العلماء. والامامة هي غير الخلافة. ويجتمع الشيعة على العلم الباطن الذي كان أهل السنة يظنون أنه منحصر بين الإسماعيلية والحقيقة هي أن علم الباطن هو علم مختص بالعلويين. ومردّ ذلك إلى أن القرآن الكريم له معان ظاهرة ومعان خفية: آيات محكمات وأخر متشابهات. والعلويون لا يفسرون المعاني القرآنية على مطلوبهم، بل إن حق تفسير القرآن منحصر بأهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم[١٠٢].

وبعد غيبة الإمام الثاني عشر المهدي كان من الطبيعي ألاّ يبقى العلويون بدون مرجع يقتدون به. وكان الرسول يقول: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها» وأيضاً «من طلب العلم فعليه بالباب». ولذلك تمثل هذا الدستور لدى الأئمة الاثني عشر، وكان لكل واحد منهم باب. والأبواب هم:

الإمام علي: وبابه سليمان الفارسي.

الإمام حسن: وبابه قيس بن ورقه

الإمام حسين: وبابه رشيد الهجري

الإمام علي زيد العابدين: بابه عبد الله الغالب الكابلي.

الإمام محمد الباقر: وبابه يحيى بن معمر.

الإمام جعفر الصادق: وبابه جابر بن يزيد الجعفي

الإمام موسى الكاظم: وبابه محمد بن أبي زينب الكاهلي.

الإمام علي الرضا: وبابه المفضل بن عمر.

الإمام محمد الجواد: وبابه محمد بن مفضل بن عمر.

الإمام علي الهادي: وبابه عمر بن الفرات.

الإمام حسن العسكري: وبابه أبو شعيب محمد بن نصير البصري النميري[١٠٣].

وباختفاء المهدي بقيت صفة الباب مع محمد أبي شعيب البصري (المتوفي عام ٢٥٤ هـ/ ٨٦٨ م) والباب من جملة التشكيلات الدينية الأساسية[١٠٤].

فبعد المهدي بقيت الشيعة الامامية الاثني عشرية بحالة غير منتظمة. وللزيديين أئمتهم، وللإسماعيلية المفترقين عن الاثني عشرية بالإمامة منذ إسماعيل أهل أئمتهم. وباحتجاب الإمام الثاني عشر بقي بابه موجوداً ولكنه يعيش متكتماً مستتراً، ثم خلف محمد بن نصير الذي تزعم قيادة الفرقة، محمد بن جندب ثم محمد الجنان (المتوفى عام ٢٨٧ هـ/ ٨٩٠ م). ثم ظهر السيد الحسين بن حمدان الخصيب المغيري الذي دخل في طريقة محمد الجنان الجنبلاني ثم أصبح الخصيبي (٢٦٥ ـ ٣٤٦ هـ/ ٨٧٨ ـ ٩٥٧ م) رئيساً للعلويين. وفي زمانه جرت المساعي لتوحيد الإسماعيلية والعلويّة. وجرت الإجتماعات في عانة ولم تؤدّ إلا إلى ازدياد التفرق والخلاف. وقبر الخصيبي شمالي حلب ويعرف باسم الشيخ يابراق. وبعد الخصيبي أضحى للعلويين مركزان: الأول والأعظم في حلب والثاني في بغداد وقد انقرض في عهد هولاكو. وانتقل مركز حلب إلى اللاذقية. وللخصيبي كتاب مهم هو «الهداية الكبرى»[١٠٥].

إذاً، بعد الأئمة اتخذ العلويون الباب مرجعاً لهم. ولكنهم انقسموا إلى ثلاثة أقسام: العلويون أتباع محمد بن نصير، والإسحاقيون أتباع أبي يعقوب إسحاق النخعي الذي ادّعى أنه الباب أيضاً، والجعفريون الذين لم يتبعوا الباب.

ومن الأبواب الشهيرة أيضاً السيد أبو سعيد سرور الملقب بالميمون من مواليد طبرية سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م وقد صنف كتباً عديدة غير معروفة. وقد هاجر من حلب وسكن اللاذقية في عام ٤٢٣ هـ/ ١٠٣١ م وتوفي سنة ٤٢٩ هـ/ ١٠٣٧ م). وقبره في مسجد الشعراني في اللاذقية. ثم انحلت التشكيلات الدينية عند العلويين وتفرقوا على مراكز دينية غير مرتبطة ببعضها والمراجع الدينية تسمى «المشايخ». وكل شيخ من المشايخ استقل في رياسة مركز صغير[١٠٦].

ولما كانت قوى العلويين منتهكة بسبب وجود الصليبيين، وفي أيام حسن الصبّاح زعيم جماعة الإسماعيلية، سكنت قوى الإسماعيليين في جبل النصيرة، واستأجرت أولاً قلعة القدموس، ثم احتالت ودخلت قلعة مصياف دون حرب، ثم استولت على قلاع العلويين دون حرب ومنها، مينقة والعليقه والخوابي وأبو قبيس حتى صهيون. وكان العلويون حسب رأي الكاتب يحبون استرداد أوطانهم، ولكن الإسماعيليين كانوا يداومون على الحيل تجاههم حتى أصبح هذان الفرعان من الإمامة عدوّين لبعضهما.

ثم اغتنم الإسماعيليون الفرصة واستولوا على قلعة بانياس ثم تآمروا مع الصليبيين وسلّموهم إياها سنة ٥٢٣ هـ/ ١١٢٨ م. وبقيت قلاع العلويين حسب زعم الكاتب في يد الإسماعيليين حتى توفقوا وانتزعوها منهم سنة ٩٧٧ هجرية /١٥٦٩م. ولكن الحكومة العثمانية أخذت بيد الإسماعيليين وأعادت لهم مواقعهم[١٠٧].

كان تاريخ النصيريين بعد أبي سعيد ميمون بن قاسم الطبراني، تاريخ تشتت لكثرة الهجمات الإسلامية السنية عليهم. فالذين كانوا في حلب هربوا إلى الجبال المجاورة، وكان جبل السمّاق أكثر استئهالاً بهم. والذين كانوا في

اللاذقية هربوا من وجه الغزاة السنيّين إلى الجبال المجاورة المدعوة باسم «جبال النصيرية»[١٠٨]، وإذ كان السيد الطويل يتهم الإسماعيلية بالتآمر مع الصليبيّن على النصيرية. فهناك روايات أخرى تقول بأن النصيريين قاموا على عهد الصليبيين (١٠٩٦ ـ ١٢٩١ م) بالتعاون مع هؤلاء، فاستفادوا من هذا التحالف لينقضوا على أعدائهم التاريخيين وأبناء منطقتهم الإسماعيليين، فهدموا قراهم ومدنهم، وأحرقوا بيوتهم ومزارعهم[١٠٩].

ثم جاء لنجدتهم الأمير حسن المكزون السنجاري (ت ١٢٤٠ م) آتياً من سنجار فأجلى الأكراد من بلادهم وأسقط نفوذ الإسماعيليين[١١٠]. والمكزون من أعظم مشايخهم. عاصره عالم لهم يدعى الشيخ منتخب الدين العافي (؟) وعالم آخر جاء بعدهما هو الشيخ حاتم الطوباني (ت ١٣٧٥ م) والشيخ حسن الأجرود (؟) الذي سعى في اتحاد العلويين[١١١].

بعد وفاة المكزون عاد النصيريون لينحسروا في الجبال بسبب المظالم على يد الأكراد والإسماعيليين والأيوبيين. وقال أحد مؤرخي العلويين، في تعليقه على فترة حكم صلاح الدين الأيوبي والأيوبيين عامة: «لم تكن أراضي العلويين تتخلص من نكبة إلا تعقبها أخرى أعظم منها... حتى لم يبق للعلويين أدنى استراحة في جبلهم»[١١٢].

في عام ١٣٠٥ م، كما سنرى لاحقاً، تعرضوا لعملية إبادة منظمة تكرّرت عام ١٥١٦ م عندما فتح العثمانيون بلاد الشام. فلما دخل السلطان حلب أخذ من بعض العلماء السنيين الفتوى المشهورة التي تكرّر الفتوى السابقة لابن تيمية بإباحة دماء النصيريين. فجمع السلطان سليم «عموم الأمراء والمشايخ العلويين بحجة أن يعطي لكل واحد منهم سلطة رسمية ويصادقهم على وظائفهم، فجاء الأمراء والمقدمون والمشايخ العلويون من كل جانب، حتى اجتمع إليه تسعة آلاف وأربعمائة رجلاً منهم، فقتلهم بموجب تلك الفتوى، ثم أمر بقتل العلويين باسم الدين»[١١٣].

وهكذا كان قدر العلويين تعيساً في ظل دولتي المماليك والعثمانيين السنة.

فلقد بدأ عهد المماليك بمجزرة بحق النصيرية وانتهى عهدهم بمجزرة أخرى. وما بين هذه البداية والنهاية المأسوية سلسلة من المجازر والاضطهادات.

٢ ـ أصل التسمية

تختلف الإجتهادات في أصل تسمية النصيرية وفي اشتقاق الكلمة.

فالإجتهاد الأول للمستشرق رينان يقول بأنها تصغير للفظة نصراني أو معنى مجازياً لها مشيراً في ذلك إلى وجود طقوس متشابهة بين النصارى والنصيريين.

والاجتهاد الثاني يردّها إلى تحريف اللفظة اللاتينية «ناصريني» الواردة في كتاب بلينوس، والدالة على إحدى الأعمال الإدارية، فرعة الناصيران أو النازيران» التي نجتازها عند مرورنا من تل كلخ إلى حمص.

الاجتهاد الثالث نسبة إلى قرية قرب الكوفة تدعى نصورايا. وينطلق هذا الاجتهاد ممّا ورد عند ابن العبري، وسيأتي الكلام عليه لاحقاً، وعند الطبري و«دوساسي».

الاجتهاد الرابع يقول بأن اللفظة هي نسبة إلى نصير، شهيد خيالي من الشيعة يقال إنه ابن علي أو معتوق علي أو زير معاوية حسبما جاء في شروحات عند المستشرق «ديسو» في كتابه عن تاريخ وديانة النصيريين.

والأفضل القول بأن التسمية هي نسبة إلى ابن نصير، أي محمد ابن نصير النميري العبدي (من عبد القيس، إحدى عشائر بني بكر) الذي عرف على أنه أول «لاهوتيي» هذا المذهب[١١٤].

وهناك اجتهاد غريب في مضمونه للقلقشندي يربط فيه بين النصيرية ومدينة الناصرة في عمل الناصرة بفلسطين[١١٥].

ويبدو أن مشايعي ابن نصير النميري كانوا يحملون أساساً تسمية النميرية حسبما جاء عند النوبختي في الفرق وعند غيره من المؤلفين. وأول من أطلق عليهم اسم نصيرية كان المؤرخ خاصبي (المتوفي في ٣٤٦ هـ/ ٩٥٧ م). أما النصيرية أنفسهم فكانوا يطلقون على ذواتهم اسم «المؤمنون»[١١٦].

بعض المصادر الإسلامية المملوكية تدعم الاجتهاد الرابع، ومنها ما جاء عند القلقشندي الذي يقول: «وهم أتباع نصير غلام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب... وهم يدّعون ألوهية علي رضي الله عنه مغالاة فيه...»(١١٧).

٣ ـ معتقداتهم:

النصيرية فرقة من غلاة الشيعة، ما نعرفه عنها لا يتعدّى ما نسبه إليها بعض المؤرخين من السنة أو من النصارى. كما أنه لا يجوز الركون كلياً إلى ما ينشره أتباعها عنها لأنهم لربما لا يظهرون منها إلا ظاهرها لا باطنها الحق.

ومن المؤرّخين المسلمين القدامى الذين عرفوا بهذه الفرقة نجد أولاً النوبختي، كتابه «فرق الشيعة» الذي يزعم بأنه قد شذّت فرقة من القائلين بإمامة علي بن محمد في حياته فقالت بنبوّة رجل يقال له محمد بن نصير النمري، وكان يدعى أنه نبي بعثه أبو الحسن العسكري. وكان يقول بالتناسخ والغلوّ في أبي الحسن ويقول فيه بالربوبية ويقول بالإباحة للمحارم(١١٨)، كما يتهمهم بشواذات قد تكون من ابتداع الخيال.

ويزعم الشهرستاني، مؤلف دائرة المعارف «الملل والنحل» في منتصف القرن الثاني عشر ما يلي: «من جملة غلاة الشيعة. ولهم جماعة ينصرون مذهبهم، ويذبّون عن أصحاب مقالاتهم وبينهم خلاف في كيفية إطلاق اسم الإلٰهية على الأئمة من أهل البيت(١١٩).

ـ معتقداتهم من خلال النصوص المملوكية:

هذا نموذج مما كانت تتداوله المصادر الإسلامية عن معتقدات النصيرية وليس بالضرورة أن يكون صحيحاً ما تقوله عنهم. ولكن كيف تنظر المصادر المملوكية إلى هذا المعتقد؟

هذا ما سنحاول تبيانه من خلال نموذجين: الأول نصراني(١٢٠) من القرن الثالث عشر. والآخر مسلم سنّي(١٢١) من القرن الخامس عشر الميلادي يدمج بين كل أنواع الشيعة.

يقول ابن العبري: «ومن غلاة الشيعة النصيرية القائلون بأن الله تعالى ظهر بصورة علي ونطق بلسانه مخبراً عما يتعلق بباطن الاسرار. وقوم منهم غالوا في حق أيمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقة وحكموا فيهم بأحكام إلاهية»(١٢٢).

وفي نصّ آخر له يروى قصة نشوء هؤلاء فيقول(١٢٣): «رغب الكثيرون أن يعرفوا من هم النصيريون فنقول: في السنة ١٢٠٢ لليونان (٨٩١ م) ظهر شيخ في أطراف الكوفة بقرية الناصرية كان يكثر من الصوم والصلاة ويتظاهر بالزهد وتبعه كثيرون من أهل البلد. واصطفى اثني عشر رجلاً بعدد الرسل وأوصاهم أن يبثوا بين الناس تعليماً غريباً. ولما اطلع حاكم البلد على خبره أرسل فقبض عليه وحبسه في إحدى غرف داره (...) وكان للحاكم خادمة تنام عنده سبقت فاطلعت على صوم الشيخ وصلاته (...) فأطلقت الشيخ (...) وهكذا ذاع الخبر بأن الشيخ خرج والأبواب مغلقة. وما عتّم أن شاهد الشيخ اثنين من تلامذته يسوقان فدّاناً في أراض بعيدة عن القرية فقصد نحوهما وأكّد لهما أن الملائكة أطلقوه وجعلوه في البرية. ثم كتب كتاب مذهبه ودفعه إليهما ليعلما الناس بموجبه. وقد أثبت فيه ما يلي: إني أنا فلان الذي يظنّ أنه ابن عثمان من قرية الناصرية قد ظهر لي في الرؤيا المسيح يسوع الكلمة الهادي وهو أحمد ابن محمد بن الكنفية من ولد علي. وهو جبرائيل الملاك وقال لي: إنك أنت الداعي. أنت الحق. أنت جمل يحقد على غير المؤمنين. أنت بهيمة حاملة ثقل المؤمنين. أنت روح. أنت يوحنا بن زكريا فأنذر الناس ليجثوا أربع ركعات في صلاتهم: ركعتين قبل بزوغ الشمس وركعتين قبل الغروب شطر أورشليم. ويقولون في كل مرة هذه العبارات الثلاث: الله السامي على الكل. الله الأعم من الكل. الله الأكبر من الكل. وان لا يشتغلوا يومي الاثنين والجمعة. وأن يصوموا يومين في السنة. وأن يقلّلوا من غسل أعضاء التناسل (...).

وبعدما لقنهم تعليماً مثل هذا(...)، انتقل إلى فلسطين وجعل يلقن الناس الجهلة القرويين ثم اختفى من هناك ولم يقف أحد على مكانه حتى اليوم».

ويلاحظ بأن ابن العبري ينسب إلى ابن نصير كلّ ما يعود إلى الخصيبي أحد أبواب النصيرية، الذي يعتبر المؤسس الثاني للنصيرية. وقصة الهرب تنطبق عليه[١٢٤].

أما القلقشندي[١٢٥] في نصّ يعمّم معلوماته على كل الشيعة دون تخصيص هذه الفرقة أو تلك، فيقول عنهم، من خلال نسخة توقيع بمنع أهل صيدا وبيروت وأعمالها من اعتقاد الرافضة والشيعة وردعهم:

«ممّا يكتب في الأوامر والنواهي الدينية ـ ما يكتب عن نوّاب السلطنة بالممالك. وهذه نسخة توقيع كريم بمنع أهل صيدا وبيروت وأعمالها من اعتقاد الرافضة والشيعة وردعهم، والرجوع إلى السنّة والجماعة، واعتقاد مذهب أهل الحق، ومنع أكابرهم من العقود الفاسدة والانكحة الباطلة، والتعرّض إلى أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. وأن لا يدعوا سلوك (طريق) أهل السنة الواضحة، ويمشوا في شرك أهل الشك والضلال، وأن كل من تظاهر بشيء من بدعهم قوبل بأشدّ عذاب وأتمّ نكال، وليخمد نيران بدعهم المدلهمّة، وليبادر إلى حسن فسادهم بكل همّة، (. . .) وتظهير بواطنهم من رذالة اعتقادهم الباطل إلى أن يعلنوا جميعهم بالترضّي عن العشرة. وليحفظ أنسابهم بالعقود الصحيحة، وليداوموا على اعتقاد الحقّ والعمل بالسنّة الصريحة. في خامس عشرين جمادى الآخرة سنة أربع وستين وسبعمئة، وهي: (. . .) فلما تكامل ما أراد الله تعالى إظهاره في زمانه (. . .) اختار الله تعالى لنبيه ﷺ جواره وقربه، فقضى نحبه ولقي ربه، فقام خلفاؤه بعده بآثاره يقتدون (. . .) ثم تفرقت الآراء وتعددت الأهواء، واختلفت العقائد (. . .) وكان من أسخفهم عقلاً، وأضعفهم نقلاً، وأوهنهم حجة، وأبعدهم من الرشد محجّة، طائفة الرافضة والشيعة، لارتكابهم أموراً شنيعة، وإظهارهم كل مقالة فظيعة. وخرقهم الإجماع، وجمعهم قبيح الابتداع، فتبدّدوا فرقاً، وسلكوا من فواحش الاعتقادات طرقاً، وتنوّع ناسهم وتعدّدت أجناسهم، وتجرّؤوا على تبديل قواعد الدين، وأقدموا على نبذ أقوال الأئمة المرشدين، وقالوا ما لم يسبقوا إليه، وأعظموا الفرية فيما

حملوا كلام الله ورسوله عليه السلام عليه (. . .)، وتمسّكوا بآثار موضوعة، وحكايات إلى غير الثقات مرفوعة، ينقل عن أحدهم ما ينقله عن مجهول غير معروف، أو عمن هو بالكذب والتدليس مشهور وموصوف، فأدّاهم ذلك إلى القول بأشياء ـ منها ما يوجب الكفر الصراح، ويبيح القتل الذي لا حرج على فاعله ولا جناح ـ ومنها ما يقتضي الفسق إجماعاً، ويقطع من المتّصف به عن العدالة أطماعاً ـ ومنها ما يوجب عظيم الزجر والنكار ـ ومنها ما يفضي بقائله إلى الويل والوبال: (. . .) خرقوا إجماع المسلمين، واستحلّوا المحارم، وارتكبوا العظائم، واكتسبوا الجرائم، وعدلوا عن سواء السبيل، يعارضون النصوص القاطعة، ويبطلون القواعد لمجرّد المنازعة والمدافعة، ويفسّرون كلام الله تعالى بخلاف مراده منه، ويتجرّؤون على تأويله بما لم يرد عنه (. . .).

ونهاية متعلّمهم أن يورد حديثاً هو عند العلماء موضوع أو معلول، يطعنون في أئمة الإسلام، ويسبّون أصحاب النبي عليه أفضل الصلاة والسلام، ويدّعون أنهم شيعة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه وهو بريء منهم، منزّه عما يصدر عنهم (. . .)، قد صرفوا إلى الطعن في العلماء، وما لفة ربّ الأرض والسماء، همّهم وهممهم، وافتروا على الله كذباً فذمّهم وأباح دمهم، وقال لسان حال أمرهم أراق دمهم أراقَ دمهم، وهنان دَمُهم فها نَدَمُهم.

وقد بلغنا أن جماعة من أهل بيروت وضواحيها، وصيدا ونواحيها، وأعمالها المضافة إليها، وجهاتها المحسوبة عليها، ومزارع كل من الجهتين وضياعها، وأصقاعها وبقاعها، قد انتحلوا هذا المذهب الباطل وأظهروه، وعملوا به وقرّروه، وبثّوه في العامة ونشروه، وأخذوه ديناً يعتقدونه، وشرعاً يعتمدونه، وسلكوا منهاجه، وخاضوا لجاجه، وأصّلوه وفرّعوه، وتديّنوا به وشرعوه، وحصّلوه وفصّلوه، وبلّغوه إلى نفوس أتباعهم ووصّلوه، وعظّموا أحكامه، وقدّموا أحكامه (. . .)، ويستحلّون دم أهل السّنة من المسلمين، ويستبيحون نكاح المتعة ويرتكبونه، ويأكلون مال مخالفيهم وينتهبونه، ويجمعون بين الأختين في النكاح، ويتديّنون بالكفر الصراح، إلى غير ذلك من فروع هذا

الأصل الخبيث، والمذهب الذي ساوى في البطلان مذهب التثليث (. . .). وأردنا أن نجهّز طائفة من عسكر الإسلام، وفرقة من جند الإمام، تستأصل شأفة هذه العصبة الملحدة، وتطهّر الأرض من رجس هذه المفسدة، ثم رأينا أن نقدّم الأنذار، ونسبق إليهم بالأعذار، فكتبنا هذا الكتاب، ووجّهنا هذا الخطاب، ليقرأ على كافّتهم، ويبلّغ إلى خاصّتهم وعامتهم، يعلمهم أن هذه الأمور التي فعلوها، والمذاهب التي انتحلوها، تبيح دماءهم وأموالهم، وتقتضي تعميمهم بالعذاب واستئصالهم (. . .). ونكاح المتعة منسوخ، وعقده في نفس الأمر مفسوخ، ومن ارتكبه بعد علمه بتحريمه واشتهاره، فقد خرج عن الدين بردّه الحقّ وإنكاره، وفاعله أن لم يتب فهو مقتول، وعذره فيما يأتيه من ذلك غير مقبول. وسبّ الصحابة رضوان الله عليهم مخالف لما أمر به رسول الله ﷺ من تعظيمهم، ومنابذ لتصريحه باحترامهم وتبجيلهم، ومخالفته عليه السلام فيما شرعه من الأحكام موجبة للكفر عند كل قائل وإمام، ومرتكب ذلك على العقوبة سائر، وإلى الجحيم صائر. ومن قذف عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها بعدما برّأها الله تعالى فقد خالف كتابه العظيم، واستحقّ من الله النكال البليغ والعذاب الأليم، وعلى ذلك قامت واضحات الدلائل، وبه أخذ الأواخر والأوائل، وهو المنهج القويم، والصّراط المستقيم، وما عدا ذلك فهو مردود، ومن الملّة غير معدود، وحادث في الدين، وباعث من الملحدين، وقد قال الصادق في كلّ مقالة، والموضّح في كل دلالة، «كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة». فتوبوا إلى الله جميعاً، وعودوا إلى الجماعة سريعاً، وفارقوا مذهب أهل الضلالة، وجانبوا عصبة الجهالة، واسمعوا مقالة الناصح لكم في دينكم وعوا، وعن الغيّ ارجعوا، وإلى الرشاد راجعوا، وإلى مغفرة من ربّكم وجنة عرضها السموات والأرض باتّباع السنة بادروا وسارعوا. ومن كان عنده امرأة بنكاح متعة فلا يقربها، وليحذر من غشيانها وليتجنّبها. ومن نكح أختين في عقدين فليفارق الثانية منهما فإنّ عقدها هو الباطل، وان كانت في عقد واحد فليحرجهما معاً عن حبالته ولا يماطل، . . .»

ونستخلص من هذا النص الذي يشمل كل الرافضة ما يلي:

- النصّ يجمع معلومات تدمج خطأ بين معتقدات الشيعة الأمامية من جهة والرافضة من جهة أخرى. وهذا الدمج جاء نتيجة دمج كل الشيعة ببعضهم بسبب النقمة عليهم، كما شرحنا ذلك في باب الحملات على كسروان.
- حتى ولو كان النّص موجهاً لأهل صيدا وبيروت، فهو يشرح الفهم الرسمي المملوكي لمعتقدات الشيعة عامة.
- لم تكن ملاحقة الشيعة منوطة بالإدارة المركزية، بل كان ذلك من واجبات نوّاب السلطنة أيضاً.
- ما يذكره النصّ ينطبق على الرافضة من النصيريين بشكل عام.
- سياسة الدولة المملوكية منع معتقدات الرافضة والشيعة، وردعهم وإرجاعهم إلى السنّة والجماعة حسب المفهوم السني، وتعذيب المتظاهرين بذلك، والتنكيل بهم وإباحة دمهم ومالهم.
- ويسوق النصّ جملة اتهامات ضد هؤلاء هي:
- العقود الفاسدة والأنكحة الباطلة.
- السير في شرك أهل الشك والضلال
- عدم الترضي على العشرة.
- سخف العقل وضعف النقل ووهن الحجة، والابتعاد عن الرشد.
- خرق الاجماع.
- ابتداع بالدين وتبديل قواعده.
- كثرة فرقهم.
- نبذ أقوال الأئمة الراشدين ولعن الصحابة.
- تحميل كلام الرسول ما لم يحمله.
- الخروج عن الصراط المستقيم.

- انتحال مذاهب، من دون اعتماد قاعدة النقل، والتمسك بالآثار الموضوعة، والاعتماد على الثقاة.
- النقل عن مجهول أو عن معروف بالكذب أو رواية حديث موضوع أو معلول.
- لهم أقوال تستوجب التكفير كدعوتهم للقتل والفسق.
- مروقهم من الدين.
- استحلال المحارم وارتكاب المعاظم واكتساب الجرائم.
- النقول والعقول تكذّب ادعاءهم
- عدم الرجوع في مقالتهم إلى أدلة سليمة، ولا يستدلّون بطريق مستقيمة.
- معارضة النصوص القاطعة في الإسلام.
- إبطال القواعد بالمنازعة والمدافعة.
- تفسير كلام الله على هواهم وتأويله بما لم يرد عنه.
- أقل المسلمين رتبة في المناظرة في الدين.
- الادعاء أنهم شيعة الإمام علي.
- الطعن بالعلماء.
- استحلالهم دم أهل السنّة من المسلمين.
- استباحة نكاح المتعة.
- أكل مال المخالفين لهم ونهبه.
- الجمع بين الاختين في النكاح.
- مذهبهم يساوي في البطلان مذهب التثليث (أي النصارى).
- إرسال عسكر الإسلام لاستئصال الشيعة المفسدة بعد إنذارهم.
- استحلالهم ما حرّم الله.

- ارتكاب نكاح المتعة يعتبر منسوخاً ومن يرتكبه بعد صدور تحريمه في هذا النص يعرّض نفسه للقتل.
- مخالفة الرسول فيما شرعه من الأحكام.
- قذف عائشة أم المؤمنين.

ويطلب النص من الرفضة والشيعة:

- التوبة
- العودة إلى الجماعة.
- اتّباع السنة
- عدم مقاربة المرأة بنكاح المتعة.
- مفارقة الأخت الثانية في نكاح الاختين.

هذه المعلومات تنطبق في جزء منها على الشيعة الإمامية، وقد تنطبق في مجملها على الرافضة بأنواعها.

وفي نصّ آخر، يذكر القلقشندي[١٢٦]، ضمن نسخة مسامحة بمكوس على جهات مستقبحة بالمملكة الطرابلسية، وإبطال المنكرات، كتب بها في الدولة الناصرية «محمد بن قلاوون» في شهور سنة سبع عشرة وسبعماية:

«ومما أنهى إلينا... أن بالأطراف القاصية من هذه المملكة قرى سكانها يعرفون بالنصيرية لم يلج الإسلام لهم قلباً، ولا خالط لهم لبّاً، ولا أظهروا له بينهم شعاراً، ولا أقاموا له مناراً، بل يخالفون أحكامه، ويجهلون حلاله وحرامه، ويخلطون ذبائحهم بذبائح المسلمين،...

وأما النصيرية فليعمروا في بلادهم بكل قرية مسجداً، ويطلق له من أرض القرية رقعة أرض تقوم به وبمن يكون فيه من القوّام بمصالحه على حسب الكفاية، بحيث يستفزّ الجناب الفلانيّ نائب السلطنة بالمملكة الطرابلسية والحصون المحروسة ضاعف الله تعالى نعمته من جهته من يثق إليه لأفراد

الأراضي وتحديدها وتسليمها لأئمّة المساجد المذكورة، وفصلها عن أراضي المقطعين وأهل البلاد المذكورة ويعمل بذلك أوراقاً وتخلّد بالديوان المعمور حتى لا يبقى لأحد من المقطعين فيها كلام، وينادى في المقطعين وأهل البلاد المذكورة بصورة ما رسمنا به من ذلك.

وكذلك رسمنا أيضاً بمنع النصيرية المذكورين من الخطاب وأن لا يمكّنوا بعد ورود هذا من الخطاب جملة كافية، وتؤخذ الشهادة على أكابرهم ومشايخ قراهم لئلا يعود أحد منهم إلى التظاهر بالخطاب ومن تظاهر به قوبل أشدّ مقابلة...».

وفي كلامه عن الفرق الشيعية الخمس يقول القلقشندي[١٢٧]:

«... وهم أتباع نصير غلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهم يدّعون ألوهية علي رضي الله عنه مغالاة فيه. قال الشهرستاني: «ولهم جماعة ينصرون مذهبهم وينوبون عن أصحاب مقالاتهم»[١٢٨] (...) وبينهم خلاف في كيفية اطلاق الألوهية على الأئمة (من أهل البيت) (...)

ويزعمون أن مسكن علي السحاب، وإذا مرّ بهم السحاب قالوا: السلام عليك يا أبا الحسن، ويقولون: إن الرعد صوته، والبرق ضحكه، وهم من أجل ذلك يعظمون السحاب، ويقولون: إن سليمان الفارسي رسوله، وإن كشف الحجاب عما يقول من أي كتاب بغير إذن ضلال، ويحبون ابن ملجم قاتل علي رضي الله عنه، ويقولون: إنه خلاص اللاهوت من الناسوت، ويخطئون من يلقبه.

قال في «التعريف»: ولهم خطاب بينهم، من خاطبوه به لا يعود يرجع عنهم ولا يذيعه ولو ضرب عنقه. قال: وقد جرّب هذا كثيراً، وهم ينكرون إنكاره (...)

قال في «التعريف»: ولهم (اعتقاد) في تعظيم الخمر، ويرون أنها من النور ولزمهم من ذلك، أن عظموا شجرة العنب التي هي أصل الخمر حتى استعظموا

قلعها. ويزعمون أن الصديق وأمير المؤمنين عمر وأمير المؤمنين عثمان رضي الله عنهم تعدّوا على عليّ ومنعوه حقه من الخلافة، (...)

وقد رتب في «التعريف» حلفهم على مقتضى هذا المعتقد، فقال: وإيمانهم: إنني وحق علي الأعلى، وما اعتقده في المظهر الأسنى، وحق النور وما نشأ منه، والسحاب وساكنه. وإلا برئت من مولاي علي العلي العظيم، وولائي له، ومظاهر الحق، وكشف حجاب سلمان بغير إذن، وبرئت من دعوة الحجّة نصير، وخضت مع الخائضين في لعنة ابن ملجم، وكفرت بالخطاب، وأذعت السر المصون، وأنكرت دعوى أهل التحقيق، وإلا قلعت أصل شجرة العنب من الأرض بيدي حتى أجتثّ أصولها وأمنع سبيلها، ... إلى أن ألقى العلي العظيم وهو علي ساخط، وأبرأ من قول قنبر، وأقول: إنه بالنار ما تطهّر.

وانطلاقاً من النصوص، يمكن استخلاص المعلومات الآتية عن النصيرية:

- تحديد وجود النصيرية في أقاصي نيابة طرابلس.
- التهاون في ممارسة النصيرية للشعائر الإسلامية.
- جهل ما يحلّله ويحرّمه الإسلام.
- الطلب من النصيرية تعمير مساجد في بلادهم وإقامة الأوقاف لها، وفصل الأوقاف عن أرض الاقطاع.

ويحدّد النص هوية النصيرية فيقول:

- إنهم اتّباع نصير غلام الإمام علي.
- ادعاء ألوهية علي.
- اختلاف فيما بينهم في إطلاق الألوهية على أهل البيت.
- مسكن علي السحاب، الرعد صوته، والبرق ضحكه.
- سليمان الفارسي هو رسول الإمام علي.
- يحبون ابن ملجم قاتل علي لأنه خلص لاهوته من ناسوته، أي روحه من جسده.

- عدم إفشائهم لأسرار ديانتهم.
- يعظمون الخمرة وشجرة العنب ويرفضون قلعها.
- الاعتقاد بأن أبا بكر وعمر بن الخطّاب وعثمان منعوا علياً من حقه.
- اتهامهم بالمجوسية.

وإذا حاولنا أن نختصر هذه المصادر وغيرها، ومن خلال ما يشاع عنهم، لوجدنا أن النصيرية يؤمنون بتأليه علي الذي هو تجسّد الله على الأرض. وهو كائن لا يموت نتيجة طبيعته الإلٰهية. والنصيريون يؤمنون بالتناسخ وبتأويل القرآن، (...) وهم لربما شعوب قديمة متأثرة بالنصرانية، ومن ثم باعتناقها للإسلام وللدعوة الشيعية المتطرفة[١٢٩].

- «الكوسمغرافيا» و«الايسكاتولوجيا»:

في رأس الكون نجد الألوهية (المعنى وهو علي)، وهناك مباشرة تحتها عالم روحاني من كائنات (أو كواكب) سماوية ينبثق منه أو يفيض عنه بشكل تراتبي: الإسم (وهو محمد)، الباب (وهو سليمان الفارسي)، وباقي أهل المراتب (من المقامات السبع الأولى): وهذا هو «العالم النوراني الكبير» (...). ثم يأتي «العالم الصغير الظلماني»، حيث ينطفىء النور وحيث الأنفس (القمصان المسوخية) التي تحولها اللعنة إلى أجسام، نساء وحيوانات، وفي الأسفل، نجد «العالم الظلماني الكبير» المتشكل من كل الأضداد للعالم النوراني: الشياطين، التي بعد تحوّلات كثيرة في جيف رجال مقتولين أو حيوانات مذبوحة تصبح مواداً لا تتحرك وسلبية. وكما أن السقوط قد تم في سبع مراحل، كذلك العودة إلى السماء تتم في سبع سلاسل أو أدوار من الظهور الإلٰهي[١٣٠].

- عقيدة الوحي:

الألوهية الصافية (الغيب) موضوع العبادة ظهرت لأول مرة بالإسم. وكان الصوت الإلٰهي (الناطق) متلفظاً بالمعنى الإلٰهي. تلك كانت العقيدة الأولى لأبي

الخطاب، الأستاذ المشترك للإسماعيلية والنصيرية. ولكن تلميذه ميمون القدّاح، اعتبر أن القول الإلٰهي بشيء ما، يظهره، يسبق معناه الذي ليس هو سوى عبارة عن فكرة صامتة، فلذلك لم يشاركه في ارتباط المعنى بالألوهية الصافية، وشبهه بالصامت (الإمام الصامت بعكس الناطق) ووضعه تحت الماهية، الإسم. إذاً، وكردة فعل على هذه النظرية، قام بعض الخطّابية، من أمثال بشّار الشاعري بالتأكيد على نظرية كون المعنى = الصامت ووضعوا المعنى قبل الإسم. وكان أبو الخطّاب قد علّم في حلقة المحمديين بأن معنى (المعنوية) الألوهية قد تترجم في خمسة أسماء مختارة (محمد، علي، فاطر (= الاسم المذكر لفاطمة)، حسن والحسين). أما عند بشّار، فالخمسة، المتساوون هم: محمد، فاطر، حسن، حسين، محاسين، أما علي فهو الذي يرتبهم لأنه هو المعنى بالذات.

ويبدو أن النصيريين تبنّوا هذه اللائحة الأخيرة. أما الدروز فتبنوا اللائحة السابقة. ومن هنا جاءت فكرة الإله علي[١٣١].

- عقيدة Catéchèse

علّم أبو الخطّاب بأن شخصيات الإسم الخمس قد أشير إليها للمؤمنين بواسطة عدة وسطاء من الملائكة (أسباب روحانية)، كان أولها سلسل أو السين = سليمان في سلسلة المحمديين. وهؤلاء المعلمون هم عند ميمون المتوازون الروحانيون الخمس للأسماء الخمس (العقل = سليمان، النفس = تعداد، الجدّ = أبو ذر، فتح = عثمان بن مذعون، خيّال = عمّار بن ياسر (الذي يوازي الرقم ٦٠ في التعليم الدرزي). أما عند النصيريين فإن هؤلاء المتعلمين الخمس كانوا متساوين ولكنهم ما دون الاسم، أصبحوا الأيتام الخمس (مقداد، أبو ذرّ، عبد الله بن رواحه، عثمان بن مذعون، وكنبر)، وسليمان هو الباب بالنسبة لهم ويأتي بدرجة ثالثة بعد المعنى والإسم (...).

التعليم يقوم على فكّ رموز التأويل لشعائر الإسلام السبع التي تأخذ طابعاً شخصانياً.

أعياد النصيرية هي: الفطر، الأضحى، الغدير، المباهلة، الفراش، عاشوراء، التاسع من ربيع الأول (مقتل عمر) و ١٥ شعبان (موت سلمان). وأعياد النوروز ومهرجان، الميلاد، الغطاس، ١٧ آذار، والقديسة بارب. وفي هذه الأعياد تقام طقوس ليتورجية (قدّاس).

وهم يحرّمون أكل الجمل والأرنب وإناث الحيوانات، الغزلان، الخنزير البري، الأصداف، السلاطعين، الباميا، البندورة[١٣٢].

٤ ـ اضطهاد المماليك لهم:

عانى النصيريون، كما عانى الإسماعيليون والنصارى، من كثرة وشدة اضطهاد المماليك لهم. وكان وراء ذلك أسباب كثيرة كان في طليعتها، على ما نعتقد، الرغبة الإسلامية السنية الجامحة إلى فرض وحدة الأمة الإسلامية مهما بلغ الثمن. وكان لنا وقفة عند هذا الموضوع في شرح أسباب الحملات المملوكية على كسروان.

وجاءت مظاهر هذا الاضطهاد على الشكل الآتي:

ـ في الحملات التأديبية على جبال كسروان

وقد انتهت هذه الحملات بالحملة الشاملة والحاسمة في عام ١٣٠٥ م التي محت الوجود النصيري والإسماعيلي والشيعي عامة من تلك الجبال.

وبنتيجة هذه الحملات انكفأ قسم من النصيريين إلى طرابلس حيث أجبره النائب على العمل في الوظائف العامة. ويؤكد المستشرق «لاوست» على الهوية النصيرية لهذه الجماعة[١٣٣]. وقد تمّ الفتك بهم بناءً على فتوى من الشيخ أحمد بن تيمية الذي كان يرى أن قتال الدروز وقتال النصيرية أولى من قتال الأرمن: «لأنهم عدوّ في دار الإسلام وشرّ بقائهم أضرّ»[١٣٤].

ـ ضغط الظاهر بيبرس ومحمد بن قلاوون على النصيرية:

فلقد قام الملك الظاهر بيبرس بإجبارهم على بناء الجوامع في نواحيهم.

ولقد قاموا فعلاً ببنائها ولكنهم لم يدخلوا إليها ولم يقوموا بصيانتها. وكانت مواشيهم وطروشهم تلجأ إليها حسبما يخبر إبن بطوطة في رحلته الشهيرة، فيقول: «وأكثر أهل هذه السواحل (ويقصد بذلك سواحل شمال سوريا) هم الطائفة النصيرية، الذين يعتقدون أن علي بن أبي طالب إله. وهم لا يصلّون ولا يتطهرون ولا يصومون. وكان الملك الظاهر ألزمهم بناء المساجد بقراهم، فبنوا بكل قرية مسجداً بعيداً عن العمارة...» ويكاد إبن بطوطة ينفرد في هذه الرواية عن غيره من المصادر الإسلامية[١٣٥].

أما بالنسبة لضغوط السلطان محمد بن قلاوون.

فبعد إجراء روك المملكة الطرابلسية في ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م (راجع ذلك في باب الإقطاع)، أمر السلطان النصيرية ببناء مسجد في كل قرية، وأن يفردوا من أرض القرية أراضٍ برسم المسجد ومنع النصيرية من الخطاب لصالح دينهم[١٣٦].

ـ حادثة المهدي بجبله في ٧١٧ هـ/ ١٣١٧م.

في ذي الحجّة من عام ٧١٧ هـ/ ١٣١٨ م، وبنتيجة إجراءات السلطان الناصر محمد بن قلاوون، ظهر جبلي (أي من سكان مدينة جبله) إدّعى أنه المهدي[١٣٧]. وخرجت النصيرية عن الطاعة وسمّت الرجل محمد بن الحسن المهدي القائم بأمر الله، وتارة كان يدّعي أنه علي بن أبي طالب فاطر السموات والأرض. وتارة يدعي أنه محمد بن عبد الله صاحب البلاد[١٣٨]. وفي رواية الذهبي أنه قال بأنه محمد المصطفى. ومرة قال إنه علي وتارة كان يقول أنه محمد بن الحسن المنتظر[١٣٩]. وثار معه خلق من النصيرية والجهلة حسب رأي الذهبي[١٤٠]؛ خاصة بعدما عيّن لكل إنسان منهم تقدمة ألف ونيابة قلعة، فاحتوى على عقول كثيرة من مقدّمي أو كبار النصيرية الضلال حسب رأي ابن كثير[١٤١]. وقدر أبو الفداء عدد تابعيه بثلاثة آلاف نفر[١٤٢] عاشوا في السواحل واستباحوا جبله ورفعوا أصواتهم يقولون لا إله إلاّ علي ولا صاحب إلا محمد

ولاباب إلا سليمان، ولعنوا الشيخين وخربوا المساجد، فسار إليهم عسكر طرابلس وقتل الطاغية[١٤٣].

وقامت هذه الثورة[١٤٤] حسبما تذكر روايات المؤرخين السّنّة وهي تعكس رأي الدولة المملوكية ومعادية في الأساس للنصيرية:

١ ـ تكفير المسلمين

٢ ـ تعيين تقدمة ألف لكل إنسان من كبار النصيرية إضافة إلى بلاد كثيرة.

٣ ـ القول بأن لا إله إلا علي ولا حجاب إلا محمد ولا باب إلا سلمان والدعوة للسجود لإله المهدي[١٤٥].

٤ ـ لعن الشيخين.

٥ ـ المقاسمة بالعشر.

٦ ـ تخريب المساجد واتخاذها خمارات.

وحمل النصيرية على مدينة جبله فدخلوها وقتلوا خلقاً من أهلها وسبوا الأولاد وهتكوا الحريم وجمع الداعي الأموال وقسمها على مقدّميه ثم أظهر دين النصيرية ونادى في البلاد أن المقاسمة عليهم بالعشر وأمر بخراب المساجد. وكان زعيمهم يشيّع أن الناصر صاحب مصر قد مات من ثمانية أيام. واستباحت الجماعة السواحل فعاثوا فيها وجمع هذا الثائر الأموال فقسمها على أصحابه وأتباعه وقال لهم لم يبق للمسلمين ذكر ولا دولة ولو لم يبق معه سوى عشرة أنفار لملك البلاد كلها. وفي آخر المطاف جردت العساكر إليهم، ويحدد أبو الفداء والذهبي أن تلك العساكر كانت من طرابلس فهزمتهم وقتلت منهم خلقاً كثيراً، وجماً غفيراً وقتل المهدي وتمزق شمل النصيرية[١٤٦].

ويضيف إبن بطوطة بعض المعلومات على هذه الرواية بعد مروره في تلك البلاد بعد عشر سنين من حدوث ذلك، فيخبر أن ذلك المهدي كان يعد أتباعه بتملك البلاد. فقسم بينهم بلاد الشام. وكان يعين لهم البلاد، ويأمرهم بالخروج إليها، ويعطيهم من ورق الزيتون ويقول لهم: استظهروا بها فإنها كالأوامر لكم.

فإذا خرج أحدهم إلى بلد أحضره أميرها، فيقول له: إن الإمام المهدي أعطاني هذا البلد. فيقول له: أين الأمر؟ فيخرج ورق الزيتون، فيضرب ويحبس. وعند هجومه على مدينة جبله أمر أتباعه أن يأخذوا عوض السيوف قضبان الآس، ووعدهم أنها تصير في أيديهم سيوفاً عند القتال. وأخيراً اتصل خبره باللاذقية، فأقبل أميرها بهادر عبد الله بعسكره، وطيّرت الحمام إلى طرابلس فأتى أمير الأمراء بعساكره، واتبعوهم حتى قتلوا منهم نحو عشرين ألفاً، وتحصن الباقون بالجبال.

وراسلوا ملك الأمراء، والتزموا أن يعطوه ديناراً عن كل رأس ان حاول إبقاءهم. وكان الخبر قد طير به الحمام إلى الملك الناصر، وصدر جوابه أن يحمل عليهم السيف، فرفعه ملك الأمراء، وألقى له إنهم عيال المسلمين في حراثة الأرض، وإنهم ان قتلوا ضعف المسلمون لذلك، فأمر بالإبقاء عليهم[١٤٧]. ويضيف المقريزي إلى هذه القصة معلومات أخرى: أن هذه الداعية: أخبر أنه بينما هو قائم ـ يحرث إذ جاءه طائراً أبيض فنقب جنبه وإخرج روحه وأدخل في جسده روح محمد بن الحسن. وأمر النصيرية بالسجود له فسجدوا. وأباح لهم الخمر وترك الصلوات. وصرّح بأن لا إله إلا علي ولا حجاب إلا محمد. ورفع الرايات الحمر وشمعة كبيرة تقد بالبهار ويحملها شاب أمرد زعم أنه إبراهيم بن أدهم، وأنه أحياه وسمّى أخاه المقداد بن الأسود الكندي، وسمى آخر جبريل وصار يقول له: «اطلع إليه وقل كذا وكذا، يشير إلى الباري سبحانه وتعالى، وهو يزعمه علي بن أبي طالب، فيخرج المسمى جبريل ويغيب قليلاً، ثم يأتي ويقول: «افعل رأيك»[١٤٨].

وجاءت هذه الثورة بعدما رسم السلطان الناصر محمد بن قلاوون أن يعمّر ببلاد النصيرية في كل قرية مسجد ويمنعوا من الخطاب. كما أجبرهم على إنشاء الأوقاف لها[١٤٩].

وقد لاحظ إبن بطوطة في عام ١٣٢٧ أن لا شيء تغير لأن النصيرية لم يطبقوا شيئاً مما فرض عليهم، بل تصرفوا بسخرية وبطريقة مهينة للسلطة[١٥٠].

- تحرك عام ١٣٦٩ م في بيروت:

في عام ١٣٦٤ م أطلق نائب دمشق الحرم بحق الشيعة بتوقيع صادر في ٢٥ جمادى الثاني ٧٦٥ هـ/ ٣٠ آذار ١٣٦٤ م بعدما علم أن معتقد الشيعة بدأ بالانتشار بين سكان بيروت وصيدا وجوارهما[١٥١]. وقد كان لذلك صدىً عند سائر الشيعة خاصة غلاتهم كالنصيريين. ففي عام ٧٦٦ هـ/ ١٣٦٥ م دخل رجل الجامع الأموي بدمشق ولعن الشيخين وقال لا إله إلا الله علي. فحكم بإراقة دمه[١٥٢].

وفي عام ٧٧١ هـ/ ١٣٦٩ م تحرّك الشيعة في بيروت وأظهروا السنّة، ولكنهم كانوا في الباطن يمارسون عقائدهم الشيعية[١٥٣].

ويبدو أن الفترة الممتدة من ٧١٧ إلى ٧٦٦ هـ/ ١٣١٧ ـ ١٣٦٤ م، كانت حافلة بالأحداث النصيرية. ففي عام ٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣ م قتل بدمشق أحد الرافضة وكان يقول بتكفير الشيخين ويقذف عائشة وحفصة زوجات النبي باللعنات ويزعم أن جبريل غلط فأوحى إلى محمد وإنما كان مرسلاً إلى علي[١٥٤] وكذلك جرت جادثة مماثلة مع رافضين في دمشق في ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤ م[١٥٥]. ويؤكد ابن كثير أن البلاد الممتدة من طرابلس إلى آخر معاملة بيروت كانت في عام ٧٥٧ هـ/ ١٣٥٦ م للدرزية والرافضة[١٥٦].

- تحوّل قسم من النصيرية إلى السنّة

كان النصيريون أكثرية سكانية في عكّار والضنية، ومع الوقت تكاثر السنّة هناك. فكيف جرى ذلك؟ الجواب على ذلك في تحليل للدكتور كمال الصليبي يقول فيه إنهم مارسوا التقية لدرء خطر المماليك. ومع الوقت نسوا أصولهم النصيرية وتحوّلوا إلى السنّة. وكان ذلك نتيجة السياسة المملوكية التي، عملا في إحكام السيطرة على عكار والضنية، ولكبح جماح أية ثورة جديدة، عمدت إلى تسليم أمر رقابة المنطقة إلى الأكراد السنة. فبفضل التّقية، وبفضل تكاثر الأكراد وغيرهم، تغيّرت هوية المنطقة[١٥٧].

- التحرّك النصيري الدائم

ولئن لم نعد نسمح أخباراً تذكر عن خروج النصيريين على السلطة في نيابة طرابلس، فلقد حفلت المصادر التاريخية بأخبار دائمة عن خروج فردي في بلاد الشام، ذكره المؤرخون في كلامهم عن نيابة دمشق. ولربما سكتت تلك المصادر لأن غالبها كان يعيش خارج طرابلس، ولا تستلفت نظره الأعمال ذات الطابع الفردي المحدود.

وبقطع النظر عن هذه الأحداث، لم نعد نسمع عن النصيريين شيئاً يذكر سوى ما ذكره القلقشندي في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي عن أن قرية الناصرة هي اليوم، أي في زمانه، منبع الطائفة النصيرية[١٥٨]!.

ج - تنظيم الموارنة

١ ـ المسيحيون ونظام الذمّة.

أطلقت موسوعات العهد المملوكي على الطوائف الدينية المسيحية تسمية «ملة» أو «طائفة»، من دون أن نتمكن من حصر معنى هاتين التسميتين. فالقلقشندي، عند ذكره لألقاب بطاركة النصارى (المسيحيين)، يقول: «البطريرك فلان... معلم أهل ملته، ذخر الملة المسيحية، كنز الطائفة العيسوية»[١٥٩].

وفي نصوص الرحالة الأجانب، كانت الطوائف تحمل تسمية «أمة»[١٦٠].

هذه الطوائف المسيحية كانت تنعم بتسامح الإسلام بوجودها ضمن إطار نظام الذمّة، شأنها شأن أهل الكتاب (نصارى، يهود، صابئة)، الذين يحملون أيضاً تسمية أهل الذمة.

وبنتيجة هذا النظام أو المعاهدة، سمح لغير المسلمين، من أهل الكتاب، المقيمين على الأرض المفتوحة من الإسلام، التنعم بحقوقهم المدنية والخاصة[١٦١].

واستناداً إلى معاهدات الذمة، تمتع الذمّيون بالحقوق الآتية:

- الاعتراف بشخصيتهم كأهل ذمة.
- الحرية العامة.
- الحق بالوجود وبالإقامة في أرض الإسلام.
- الحق الشخصي: زواج - إرث.

لم يتمتع الذمي بالحقوق السياسية، وأجبر على دفع الجزية، ضريبة لتمييزه عن المسلم، وبمقابل ذلك، كان على المسلمين حماية الذمي والامتناع عن القيام بأعمال عدائية تجاهه، وتلا ذلك شروط تمييزية في الحياة اليومية، كانت الغاية منها إشعار الذمي بدونيته اجتماعيّاً، ولتشجيعه على اعتناق الإسلام[١٦٢].

٢ - موقع الموارنة عملياً في نظام الذمة.

لم تأت المصادر الإسلامية على ذكر الموارنة كطائفة رسمية معترف بها من قبل الدولة، كما هو حال اليعاقبة والنساطرة والملكيين. ونصوص الحقبة تذكر الملل المسيحية بأسمائها، ولا نجد ذكراً فيها للموارنة، كما تورد رسائل مرسلة من السلطات المملوكية إلى رؤساء أديان هذه الطوائف معترفة بشرعيتهم من قبلها، ولا تلمح لوجود الموارنة. وتخصيصاً، عند الكلام على نيابة طرابلس التي كان يعيش الموارنة في أرجائها ويقيم بطريركهم فيها في منطقة الجبّة في وادي قنوبين، لا يلحظ القلقشندي وجود أي زعيم أو أمين لأهل الذمة تقوم المراسلة بينه وبين الدولة المملوكية[١٦٣] على أساس أن بطريرك الملكيين كان في مدينة دمشق، وهذا يعني أن الدولة المملوكية لم تعر الموارنة، كطائفة قائمة بحدّ ذاتها أي اهتمام خاص، وتعاملت معهم كطائفة من الطوائف المسيحية الثلاث المذكورة أعلاه، ولا ندري على أية خانة صنّفتهم.

الزعماء الدينيون عند الموارنة، لم يتلقوا من السلطة المملوكية، «التوقيع» الذي سيصبح «الفرمان» في العهد العثماني. وبعكس بطاركة الطوائف المسيحية الأخرى، كانوا ينتخبون من أبناء طائفتهم بالذات. هذه الوضعية، فسّرها التقليد

الماروني لاحقاً، على أنها حالة استقلالية عن الإسلام، من دون التنبه، أن مردّ ذلك إلى تجاهل المماليك، والمسلمين الآخرين قبلهم، لوجود هذه الطائفة.

هذا التجاهل، سيتحول مع الوقت، ومع تكاثر الموارنة، إلى مصلحة الموارنة، إذ سيصبح عرفاً وتقليداً سيسمح لهم بنوع من الاستقلالية. وعند نهاية عهد المماليك، وفتح العثمانيين للمنطقة، سيتكرس الإهمال الرسمي واقعاً رسمياً، بحيث لن يفرض الفرمان على الموارنة إلا في عهد جمال باشا في الحرب العالمية الأولى.

وبرغم أنه لم يكن للموارنة وضعية الملّة، كسائر المسيحيين، فقد كانوا مجبرين على تطبيق شروط أهل الذمة. ولكن، السؤال المهم الذي لم يتطرق إليه الباحثون، ما هو مقدار المزاوجة بين النظرية والواقع في تطبيق الموارنة لشروط أهل الذمة.

فمن الملاحظ أن الوجود الماروني في جبال صعبة المسالك، قليلة الأهمية، اقتصادياً وبشرياً، وعلى طرف الأرياف الشامية، ونظراً لأن في أحيان لا يستهان بها، كان نظام الذمة نظاماً قيمياً يصوّر الأوضاع، كما ينبغي أن تكون، لا كما هي في الواقع، يجعلنا نتساءل في أية ظروف قد طبق هذا النظام الذمي؟

فعلى صعيد الحياة الشخصية ومسائل الزواج والإرث، لم يكن للمسيحي، وبالتالي للماروني، أن يتزوج من مسلمة، بينما العكس كان قائماً بالنسبة للمسلم. والفقه الإسلامي كان يجيز طلاق المسيحيين[١٦٤].

ويبدو أن هناك مسلّمتين محتملتين: فمن جهة استحالة الزواج المشترك بين المسيحي الماروني ومسلمة، ومن جهة أخرى استحالة الطلاق. وإذا وضعنا هذه النقطة، جانباً، فالزواج بين الموارنة، وطبعاً مع مسيحيين آخرين، هذا إذا وجد، يعتبر شرعياً في الدين الإسلامي، كسائر زيجات المسيحيين[١٦٥].

وعلى صعيد التركيب الإجتماعي، كان الزواج عند الموارنة شبيهاً بالزواج

في التركيب العربي. فزيجات الدم الواحد كانت منتشرة بكثرة برغم تحريم الكنيسة لها. وقد لاحظ الرحالة والمرسل «داندیني» في القرن السادس عشر: بأن الموارنة لا يحترمون إطلاقاً، كما يجب تحريم زواج القربى الدموية، وبأن الشبان يتزوجون في سن الرابعة عشر والفتيات لا يؤخذ رأيهن في طلب الزواج[١٦٦]. ونحن مع موافقتنا على غالب ما جرى في حديث «داندیني»، لا يمكننا الجزم بمسألة العمر الذي كان يجري الزواج فيه.

أما على صعيد الإرث، فنظام الذمة يعطي الموارنة، شأنهم شأن المسيحيين الآخرين، الحق بأن يرثوا بعضهم بعضاً[١٦٧].

ولكن، في عام ٧٥٥ هـ/ ١٣٤٥ م، صدر مرسوم فرض على المسيحيين تنظيم إرثهم حسب الشرع الإسلامي[١٦٨].

وحسب التقاليد المارونية المتوارثة حتى منتصف القرن العشرين، كان الأب هو الذي يُنظّم إرثه بحريّة مطلقة، فكان له الحق بأن يوصي لهذا الولد دون ذاك بكامل أو بجزء من ميراثه. الذكور فقط كانوا يرثون، أما الفتيات فلم يكن لهن حق في ذلك إلا في حالة عدم وجود وريث ذكر[١٦٩]، وقد يرثن مع وجود الذكور بطريقة استنسابية عائدة لإرادة الوالد.

٣ ـ الحق الشخصي (وقف، تملّك، بناء)

على صعيد الحق الشخصي، كان باستطاعة الماروني شرعاً، كسائر المسيحيين، إنشاء الأوقاف، سواء أكان الوقف بناء أو قطعة أرض، وكذلك اقتناء الأبنية والأراضي وتوريثها لغيره من الذميين أو لورثائه الشرعيين[١٧٠].

وبالنسبة للوقف، يبدو أن بعض علماء المسلمين كانوا لا يجيزون للذميين إنشاءه، ومن بين هؤلاء العالم الشهير ابن تيمية[١٧١].

الدويهي، يخبر بأنه كان للأديار وللكنائس أوقافها في القرى[١٧٢].

ويعطينا إنجيل «ربّولا» نماذج كثيرة عن هذه الأوقاف المارونية.

٤ ـ انجيل «ربّولا» مصدر مهم من مصادر تاريخ الموارنة في القرون الوسطى عامة والعهد المملوكي خاصة[١٧٣].

كان في حوزة الموارنة في القرون الوسطى، انجيل يحمل تسمية انجيل «ربّولا»، يعتبر إضافة إلى قيمته الفنّية العالية، مصدراً من مصادر التاريخ الماروني للقرون الوسطى، لما يحتويه من نصوص مارونية من تلك الحقبة مدونة على هوامشه.

الإنجيل المذكور، هو عبارة عن مخطوطة تتضمن الأناجيل الأربعة باللغة السريانية، نسخها في السنة ٥٨٦ م مجموعة من الرهبان كان على رأسهم الراهب ربّولا في دير مار يوحنا بيت زغبا في سوريا. والمخطوطة تحتوي على نسخة الإنجيل القديمة المعروفة بالـ «بسيطة». كما تحتوي في صفحاتها الأولى على صور تمثّل أبرز الحوادث في حياة المسيح والعهد الجديد والقديم، وتعطي فكرة عن جمال الفن السرياني. وهذا الإنجيل هو من أقدم الأناجيل التي تضم صوراً، وله تاريخ محدد، وفيه أول صورة تاريخية للمسيح المصلوب، وأول صورة تاريخية للعذراء أم الله الهادية، حاملة الطفل يسوع.

ودير مار يوحنا بيت زغبا يقع بين انطاكية وحلب، ومنها انتقل الإنجيل المذكور، حسبما تذكر إحدى الحواشي الواردة فيه، إلى كنيسة مار جرجس في انطاكية، ومن هناك انتقل إلى مكتبة دير مار مارون في سورية. وأضحى بيد بطاركة الموارنة، الذين حملوه معهم في حلّهم وترحالهم إلى أن انتقل إلى كرسيّهم في إيليج ومنها إلى قنوبين التي انتقل منها في عام ١٦٥٢ م إلى أوروبا إلى أن استقرّ في المكتبة اللورنسية بفلورنسا حيث اكتشفه اسطفان عواد السمعاني وأبرزه إلى الوجود في كتابه عن المخطوطات الشرقية في مكتبة فلورنسا، الصادر في ١٧٤٢ م.

ومنذ اكتشافه، أضحى هذا الكنز مادة للدراسة الفنية ثم تلتها الدراسات الليتورجية. أما الناحية التاريخية والإجتماعية فيه فقد بقيت منسية برغم كونه

يمثّل نماذج من طلائع «الأرشيف» الماروني، إذا لم نقل من طلائع الأرشيف اللبناني.

وكان انجيل ربّولا المصدر الرئيس للقراءات الطقسية وللإيمان المسيحي عند الموارنة.

وعلى مدى مئات السنين أورد الموارنة كتابات وثائقية على هوامش هذا الإنجيل، أسهمت أحياناً، في إفساد هذا الأثر الفني الرائع، ويعود أقدمها إلى منتصف القرن الثاني عشر. وبعض هذه الوثائق مكتوبة بيد البطاركة. وهنا تكمن أهمية إنجيل ربّولا بالنسبة للموارنة. لأن على صفحاته نجد طلائع النصوص المارونية المؤكدة أنها لهم.

هذه الوثائق التاريخية، المدونة على هوامش الإنجيل المذكور، تغطي جزءاً من فترة الحكم الصليبي، والفترة المملوكية، ومطلع العهد العثماني.

وبالنسبة للفترة المملوكية، نجد ثلاثة أنواع من الوثائق: ١) كتابات تاريخية، ٢) جدول بالطقس الماروني، ٣) أوقاف.

أ ـ الكتابات التاريخية ونجد لها نصّين

ـ النص الأول من عام ١٣٩٩ م:

هو عبارة عن كتابة غير واضحة أتلف بعضها وتشوّه الصورة رقم ٢٥٤، وعائدة لسنة ١٧١٠ لليونان (١٣٩٩ م) والمقروء منها أسماء كهنة قريتي بقوفا وحدشيت واسم كاهنين لقريتين غير مقروءتين[١٧٤].

ـ النص الثاني من عام ١٥١٦ م

ويقول: «لما كان تاريخ سنة ١٨٢٧ يونانية (١٥١٦ م) البطرك بطرس ابن داود الملقّب ابن حسّان من القرية المباركة الحدث أرسل إليه بابا روما على يد رهبانه فرنسيسكو ورفاقه القوميسار وترجمانه أول الحوايج وجه المذبح وثانياً خف وحذاء مزركش وثالثهم أربع كتاتين اثنتين حمر واثنتين مزركشتين وعلى

صدر كل واحدة شمر وختن مقصبات في ذهب وكذلك ختمه وكذلك كفوف ليدين مزركشين وكذلك مقعدين تحت البدلة على الكرسي وكذلك زنار في شماريخ مقصبين في ذهب وكذلك المنصفة البيضا وكذلك بطرشينين مزركشين وكذلك ثلاث زنود واحد أحمر واثنين مزركشين وكذلك بدله مزركشة في ذهب وفضة وكذلك غفارتين مزركشات واحده كبيرة وأخرى زغيرة وكذلك تاج مرصوع في لؤلؤ كذلك ثلاث جواخ وكذلك جوختين للملقب إيليا أمير الموارنة وعشرة أخرى لاستعمال خدّام دير السيدة مريم في قنوبين»[١٧٥].

النصّ الأول، ولسوء الحظّ، لا يفيدنا شيئاً مهما عن تاريخ الموارنة، ما عدا زيادة التأكيد على الوجود الماروني في بقوفا وحدشيت.

أما النص الثاني، فيحمل عدة معلومات تاريخية هي الآتية:

- يؤكد على أن البطريرك الماروني في عام ١٥١٦ م كان بطرس بن داود، الملقب بابن حسّان من قرية الحدث في الجبة. علماً أن البطريرك الذي يحمل هذا الإسم اعتلى السدة البطريركية من عام ١٤٥٨ إلى ١٤٩٢ م. ولربما كان أول بطريرك يتسلم من روما رسالة بلقب «بطريرك انطاكية» وبرغم أن هذا النص لا يعطي أي لقب انطاكي للبطريرك الماروني، فهناك نصّ آخر في عام ١٢٣٩ يذكر هذا اللقب «بطريرك الموارنة الجالس على كرسي إنطاكية...»[١٧٦].

- يؤكد على وجود صلات وثيقة بين الكرسي الرسولي والبطريركية المارونية، وهذه الصلات تذهب إلى حدّ مدّ يد المساعدة المادية بإرسال بعض حاجيات الخدمة الكنسية. وهي ، وإن دلّت على شيء، فهي تدلّ على الفقر المدقع الذي كان يعيش الموارنة في كنفه، مما استدعى تدخّل البابوية لإرسال هذا النوع من الهدايا، مما يعني أن الكنيسة المارونية كانت لربما عاجزة عن اقتنائها.

- الاتصال الروماني بالموارنة قد تمّ بواسطة رهبان البابا، ويعني بذلك الرهبان الفرنسيسكان الذين، بعد رحيل الصليبيين عن الشرق كانوا مولجين

برعاية شؤون الطائفة المارونية، والراهب فرنسيسكو المذكور هو واحد من اثنين: أمّا «فرنسيس من القوة» رئيس دير الفرنسيسكان في بيروت، أو فرنسيسكو سوريانو رئيس الفرنسيسكان في الشرق[١٧٧].

- الرعاية البابوية لم تكن موجهة للكرسي البطريركي فقط، بل شملت أيضاً إيليا بن أمير الموارنة، الذي نال حصته من الهدايا. وإيليا المذكور هو: عسّاف إلياس ابن مقدّم بشراي، جمال الدين يوسف، وقد توفي عام ١٥١٩.

- والبطريرك المذكور في النص، هو شمعون ابن حسان الحدثي، ابن أخ البطريرك بطرس المذكور (١٤٩٢ ـ ١٥٢٤)، وكان قد أرسل إلى البابا لاوون في عام ١٥١٤ م رسالة يطلب منه فيها من جملة ما يطلب، بدلة كاملة بصليب وخاتم وأوجاه المذبح وأربع مدرعات للشمامسة على شبه التي أرسلها سابقاً بعض البابوات، كما يطلب منه إرسال مكتوب إلى المقدم إلياس ابن يوسف البشراني[١٧٨].

٢ ـ السنة الطقسية المارونية:

ونجد في مخطوط إنجيل ربّولا، جدولاً بالأعياد المارونية والقراءات الإنجيلية المختصة بكل منها. ومنها ما كتب بذات اليد التي كتبت الإنجيل، ومنها ما دوّن بعد ذلك في القرن الثاني عشر الميلادي، فوق صفحات مخطوطات إنجيل ربّولا. وهذا الجدول لا يختلف عن الجدول الطقسي المعمول به حالياً في الكنيسة المارونية، ونترك دراسته للمختصين بالشؤون الليتورجية.

٣ ـ الأوقاف المارونية:

وبالإضافة إلى كل ما ذكرناه أعلاه، نجد في مخطوط إنجيل ربّولا مجموعة لا يستهان بها من نصوص الأوقاف المارونية المملوكية من النصف الثاني من القرن الرابع عشر والخامس عشر ومطلع السادس عشر.

ـ أوقاف النصف الثاني من القرن الرابع عشر:

منها نجد نص وقف من عام ١٣٦١ م يقول:

«بسم الله الحي الأزلي لما كان نهار السبت خامس عشر يوم مضت من شهر أيار المبارك الموافق لسنة ١٦٧٢ يونانية حضر. . . (غير مقروء) جماعة يأتي ذكرهم وشهادتهم في آخر هذا السند وحضر حنا ابن سركيس من قرية بلوزا وأوقف عن روح صهره صار كروم عند العين الفوقاني حده من الشرق ملك بيت (غير مقروء) ومن الغرب ومن القبلة ملك حوش ومن الشمال ملك الدير وبذلك. . .

شهد بصحة ذلك الخوري يعقوب (غير مقروء)[١٧٩].

ومن هذه الفترة نص وقفية أخرى من عام ١٣٦٢ م تقول:

«باسم الله الحي إلى الأبد ليكن الذكر الصالح للخوري شمعون ابن الخوري عبد يسوع من قرية داريا المباركة الذي وهب من تلقاء نفسه، لأجل ذكره وذكر والديه لدير سيدتنا مريم في قنوبين أربع عشرة شجرة زيتون في قرية كفر شخنا المباركة في الأرض المدعوة صارا القريبة من النهر، في السنة ١٧٦٣ لليونان (١٣٦٢ م). وشهد بذلك المطران يعقوب الذي كتب هذا بخط يده»[١٨٠].

ونستنتج من نص الوقفين ما يلي:

- التأكيد على كون سكان قريتي بلوزا وداريا من الموارنة.
- وجود ملكيات للأديار.
- وقف الأراضي لراحة الأنفس.
- وجود أوقاف لسيدة قنوبين في القرى المجاورة للدير قبل مئة سنة من انتقال البطريركية إليه على عهد البطريرك يوحنا الجاجي في أواسط القرن الخامس عشر الميلادي.

- والمطران يعقوب المذكور، ورد ذكره عند الدويهي في معرض كلامه على أحداث سنة ١٣٦٦ م، وكان من جملة الأساقفة الذين قبض عليهم نائب السلطنة بدمشق وفرّ ثم كتب وهو هارب مستتراً، الإنجيل الذي كان باقياً في قنوبين إلى عهد البطريرك الدويهي[١٨١].

- ومن الأمور المهمة، التي تلفت النظر، وتطرح عدة أسئلة على ما يشاع عن أن الموارنة، كانوا يجهلون اللغة العربية، وجود نص لوقف مدوّن باللغة العربية بالحرف السرياني (الكرشونية)، أو السريانية، مما يعني أن الموارنة كانوا ثنائيي اللغة: السريانية والعربية.

ـ أوقاف النصف الأول من القرن الخامس عشر:

ونجد في الإنجيل المذكور نصّ وقفين من هذه الفترة:

النص الأول من عام ١٤١٦ م ويقول:

«سنة ألف وسبعماية وسبعة وعشرين (١٤١٦ م) غنية من قرية بقوفا وقفت ربع شجرة الجوز الموجودة عند كنيسة القديس نقولا عن روحها وعن أرواح أولادها سابا ويوحنا وشهد الآباء الخوارنة موسى ويوسف وجرجس ويوسف ودانيال»[١٨٢].

أما النص الثاني فهو من العام ١٤٢٦ م، ويقول:

«لما كانت سنة اليونان ١٧٣٧ (١٤٢٦ م)، في شهر آذار وفي ٢٥ منه حدر الجبيلي أوقف للسيدة في قنوبين ثمن (غير مقروء) اثنين وثلاثين أصل زيتون خارج القسم والدّين... وكان اشتراهم من أولاد اندريا من قرية الحدث وعنه وعن والديه وعن ذريته (غير مقروء)...»[١٨٣].

ونستنتج من هذين النصين ما يلي:

- التأكيد على وجود الموارنة في بقوفا والحدث.
- وجود أوقاف فقيرة(ربع شجرة)، الأمر الذي يدلّ على مدى فقر الموارنة مادياً.

- وجود كنيسة للقديس نقولا في بقوفا، وهي قد دثرت مع القرية.
- استمرار عادة الوقف لراحة أنفس الموتى المباشرين أو للذرية، وفي الحالة الأخيرة تكون الوقفية أغنى.
- وجود وقفيات لصالح دير السيدة في قنوبين قبل انتقال البطاركة إليها.
- وجود تسميات يونانية لبعض السكان (اندريا مثلاً).

ـ أوقاف النصف الثاني من القرن الخامس عشر:

وهو غني بالأوقاف بالقياس إلى القرون السابقة. ونجد من نصوصها المدونة على هوامش مخطوطة انجيل ربّولا النصوص الآتية:

ـ نص وقفية من عام ١٤٦٠ م يقول:

«أوقف حرمة الحاج قمر المقدم عن (غير مقروء) رحمهم الله تعالى أمين، أوقفت للست السيدة دير قنوبين من مالها ومن رزقها مبلغ ثمان مائة درهم»[١٨٤].

ـ نصّ وقفية من عام ١٤٦١ م يقول:

«سنة ١٧٧٢ من سنين إسكندر اليوناني، أوقف الخوري جرجس والخوري هلال القاطنين في دير حوقا أوقفوا من تعبهم وعرق جبينهم للدير المبارك سيدة قنوبين الدست الكبير وجعلوه تذكاراً صالحاً عن نفوسهم في الدنيا والآخرة رحمهم الله آمين. وكل واحد حسب صلاته ينال الجزاء صالحاً كان أم سيئاً. وكذلك كان الوقف في زمان أبونا ومعلمنا ورئيسنا وتاجنا ومدبرنا البطريرك مار يعقوب الحدثي رحمه الله ويرحمنا في بركة صلاته آمين. والذي يخرج هذا الدست من الدير المذكور أو يبيعه أو يرهنه يكون ممنوع محروم مفروز من الله ومن كرسي مار بطرس آمين ومن حقارتنا هذه ومن جميع الكراسي»[١٨٥].

ـ نص وقفية من العام ١٤٦٢ يقول:

«ليكن أمام الله ذكر صالح لرئيس الدير الساكن في دير قنوبين بطريركنا مار

يعقوب بن يوسف من قرية الحدث المباركة. لما كان تاريخ سنة ١٧٧٣ للإسكندر (١٤٦٢ م)، أوقف البطرك يعقوب العصا البلّورية للدير المبارك قنوبين للتكفير عن روحه وعن الأب البطرك بطرس بطرس ومن خرجها من الدير المبارك أو قال إنها له أو كان يرهنها أو يبيعها أو أنها للرعية يكون محروم مفروز مغضوب مقطوع ومسقوط من الله ومن كرسي مار بطرس ومن جميع الكراسي من حقارتنا»[١٨٦]،

- نص وقفية من العام ١٤٦٣ م يقول:

«ولما كان سنة ألف وسبعماية وأربعة وسبعين سنة للإسكندر اليوناني (١٤٦٣ م)، حضر الخوري داوود والشماس مسعود من قرية بسبعل وأقفوا لسيدة قنوبين العروق الزيتون العبي الذي يعرف في المناصف حدّ ذلك من القبلة الزيتون العتيق ومن الشرق الدرب السالك ومن الغرب زيتون ابن حيليق ومن الشمال عروق المذكورين وعدد العروق ثمانية وستين عرق. الحقير الخوري سركيس ثبت بيده الوقفية المذكورة»[١٨٧].

- نص وقفية من العام ١٤٧١ م يقول:

«في السنة ١٧٨٢ لليونان (١٤٧١ م) بطرس بن سركيس من قرية بسبعل (غير مقروء) أوقف في الحريرية لسيدة قنوبين اثني عشر أصل زيتون أوقفها عن نفسه وعن نفس حرمته المتنيّحة رحمها الله تعالى آمين بشهادة الخوري سركيس ابن الخوري سمعان وبشهادة القس عبيد من قرية إهدن وبشهادة الخوري حنا ابن نمرون من قرية بان»[١٨٨].

- نص وقفية من العام ١٤٩٣ م، يقول:

«لما كان تاريح سنة ١٨٠٤ يونانية (١٤٩٣ م) أوقف الأب البطرك بطرس ابن داود ابن حسان من قرية الحدث البدلة الحمراء المشتراة من اليمونة وأيضاً العصاة الفضة والعكاز الفضة ووقفهم بعد (غير مقروء) وموته لدير الست السيدة قنوبين فأي من يرهنهم أو يبيعهم أو يشتريهم ويقول إنهم للرعية أو يخرجهم من

الدير بغير وجه تكون جميع هذه الحروم المذكورة حالّة عليه وعلى هامته ويكون ممنوع (غير مقروء) ومغضوب ومسقوط من الله (غير مقروء) ومن كرسي مار بطرس رئيس التلاميذ ومن جميع الكراسي ومن حقارتنا.

شهد عليه من الأب المطران جرجس من قرية جاج

شهد بذلك الأب الخوري سمعان من قرية الحدث

شهد بذلك الأب خوري ابن عبيد يعقوب من قرية الحدث

شهد بذلك العبد الحقير

كاتبه دانيال[١٨٩]

- نص وقفية من العام ١٤٩٥، يقول:

«لما كان تاريخ سنة ألف وثمانمائة وستة يونانية اشترى البطريرك بطرس ابن داود يعرف بابن حسان من قرية الحدث خمسين عرق زيتون من الحاج حنا ابن يوسف ابن إبراهيم يعرف من عيلة الحدادين من الحدث وهو من قرية عبدين وباع وقبض ثمن دوكات ذهب وهي في وطا عبدين وحدها من الشرق الدرب السالك ومن الغرب أرض صاعدة ومن الجنوب قطعة أرض تخصّ حنا المذكور ومن الشمال ملك الجمّال. ومن يتجرأ على منع البيع يحلّ عليه غضب السيدة. شهد على بيعها الأب المطران جرجس والخوري سمعان ويعقوب الحاضر في دير قنوبين»[١٩٠].

- نص وقفية من العام ١٤٩٦، يقول:

«لما كان تاريخ ألف وثمانمائة وسبع سنين (١٤٩٦ م) حضر الحاج سركيس من قرية سرعل في المرافع إلى سيدة قنوبين وأوقف البستان الذي قدام الباب جميعه من التوت والرمان وغيره التوت ثلاث أصول في البستان وفي الداره أصل والرمان ثلاث أصول ويحدّه من الشرق الدرب السالك وأوقفه وقدمه لخلاصه وعن أنفس أولاده وعن والديه بعد موته وأيمن قال (غير مقروء)»[١٩١].

ونستنتج من هذه النصوص المعلومات الآتية:

- مشاركة المقدمين الموارنة في الأوقاف. ولعلّ الحاج قمر المقدم، هو بدر الدين قمر ابن الشدياق يعقوب بن أيوب الذي ورث المقدمية في عام ١٤٤٤ م مع إخوته سيفا ومزهر عن والده المذكور[١٩٢].
- وجود وقفيات نقدية، مع أن الغالب وجودها عينا، وهذا النوع من وقف المال شائع جداً في التراث الماروني.
- تخصيص الأوقاف بسيدة قنوبين التي تستأثر بها بشكل عام.
- وجود وقفيات، قد تكون مستجهنة اليوم (دست)، ولكن الأمر طبيعي في المجتمع الزراعي، حيث للدست أهمية في صناعة الصابون والدبس والنبيذ وغيره من الصناعات الزراعية، خاصة وإن ثمن الدست المصنوع من النحاس، مكلف في مجتمعات فقيرة، واستعماله كان شائعاً في القرى اللبنانية، يكون عادة مشتركاً، وتابعاً لوقف ديني. وبما أن الدست آلة استعمال سنوي ومشترك، فقد يكون في تقديمه وقفاً وسيلة لاستمطار أكبر قدر ممكن من الرحمة على الواهب.
- البطريرك «مار يعقوب الحدثي»، هو الذي ساس الطائفة المارونية من عام ١٤٤٥ إلى عام ١٤٦٨ م، وأوقف العصا البلور لدير قنوبين كما هو وارد في نص الوقفية التالية سنة ١٤٦٢ م. وقد أخطأ الدويهي في إيراد سنة وفاته في عام ١٤٥٨[١٩٣]. فمن الواضح من نصي الوقفيتين إنه استمر حياً إلى ما بعد سنة ١٤٦٢م. وقد جارى «الدويهي» في الخطأ «داغر»، في **بطاركة الموارنة**، والبَطريك «مسعد»[١٩٤].
- التأكيد على كون دير حوقا مأهولاً في عام ١٤٦١ م، قبل النكبة التي ستحلّ فيه وبقرية حوقا في عام ١٤٨٨ م.
- التأكيد على سلطة الحرم التي كان يتمتع بها البطريرك من جهة، وعلى إنشائهم الوقفيات.
- التأكيد على الهوية المارونية في قرى بسبعل، بقوفا، إهدن، بان، الحدث، عبدين.

- وجود وقفيات زراعية غنية (٦٨ شجرة زيتون)، وهذا يعتبر كرما كبيراً، وهذه الوقفيات قد تكون بنتيجة الهبة كما يرد في النصوص أو نتيجة الشراء كما قام بذلك البطريرك ابن حسان في عام ١٤٩٥ م.
- إعطاء الكروم أسماء خاصة بها (المناصف، الحريرية).
- البطريرك بطرس ابن داوود ابن حسان من قرية الحدث، هو شمعون ابن حسّان ابن أخي بطرس، لأن المذكور سبق شمعون في تولي البطريركية وتوفي عام ١٤٩٢ م[١٩٥].
- المطران جرجس: لعلّه المطران جرجس من قرية جاج[١٩٦].

ـ أوقاف من مطلع القرن السادس عشر:

استمرّت حركة قيام الوقفيات عند الموارنة في نهاية العهد المملوكي ومطلع العهد العثماني، لا بل ستتضاعف هذه الأوقاف في العهد العثماني، وستأخذ حجماً كبيراً موازياً، إلى حدّ ما، لحجم هذه المؤسسة عند المسلمين.

ومن أوقاف مطلع القرن السادس عشر في مطلع العهد العثماني نجد مدوّناً على هوامش إنجيل ربّولا النصوص الآتية:

ـ نص وقفية من العام ١٥٢١ م يقول:

«فلما كان في سنة ألف وثمانمائة واثنتين وثلاثين سنة اليونان (١٥٢١ م) على أيام أبونا وسيدنا مار بطرس البطريرك الإنطاكي والأب سيدنا مار يعقوب الحدثي اعتنوا وجابوا حجر الطاحون الدير المعمور قنوبين وقطعوه في أرض بان وتعرف ببزيتا وكانوا المهتمين في مجيبته الأب السيد (غير مقروء) قورياقوس هو وجماعته (غير مقروء) وأهل قرية بان (غير مقروء) وأيضاً (غير مقروء) حجر آخر (غير مقروء) من أرض قرية الحدث وكانوا المهتمين أهل قرية حدشيت وقرية الحدث وقرية إقنات وبرحليون وكان (غير مقروء. . .)»[١٩٧].

ـ نص وقفية من العام ١٥٢٢ م يقول:

«في السنة ١٨٣٣ لليونان (١٥٢٢ م) مرتا زوجة مسعود من كفرفو أوقفت

جميع الذي هو لها تمليكاً من زوجها في كفرفو المذكور الذي حده من الغرب ملك إبراهيم ابن الشدياق ومن الشرق الوادي ومن الشمال ملك مهنا ومن الجنوب ملك معوض وذلك وقف للسيدة المعروفة دير قنوبين وقف صحيح لا مرجوع عنه وكل من يقول إن له فيه دعوى أو ميراث يكون ممنوع محروم مسقوط وتكون السيدة خصمه يوم القيامة شهد بذلك الخوري عبيد من عين طورين (غير مقروء) عرف بالصباغ وشهد عليه موسى ابن الطاطا وشهد عليهم كذلك (غير مقروء) موسى ابن (غير مقروء) من القرية المذكورة»[١٩٨].

ونستنتج من هذين النصين ما يلي:

- تأكيد مصطلح تسمية البطريرك الماروني بالإنطاكي.
- التأكيد على وجود الموارنة في قرى بان، الحدث، حدشيت، اقنات، برحليون، كفرفو، عينطورين.
- اهتمام البطاركة وسكان القرى بتأمين صناعاتهم الريفية، كالطواحين، التي كان لدير قنوبين واحد منها يؤمن خدمة القرى المذكورة أعلاه.
- البطريرك الوارد اسمه هو شمعون الحدثي المارّ اسمه أعلاه.
- استمرار زيادة الوقوفات لسيدة قنوبين.

ـ وقفيات من دون تاريخ:

ـ الوقفية الأولى تقول:

«تذكار عدة عروق الزيتون ملك السيدة دير قنوبين الكائن في ساحل طرابلس أول ذلك في قرية كفرشخنا في كرم الشدياق أصول سبعة وفوق العين ستة وفي المرجه خمس عشرة وفي مروج المطران له الجملة مائة وثلاثة عشر (غير مقروء) أربعة وثمانين الجملة مائتين واحد وستين أصل.

أول ذلك قرية بسبعل ... (غير مقروء) سبعة وثمانين أصل غير مقروء) قرية داريا (غير مقروء) عروق عدتها. أربعة وخمسين أصل.

قرية كفار زينا ومارت مورا عدتها أربعة وثلاثين خارج عن الشركة عشر أصل»[١٩٩].

ـ الوقفية الثانية تقول:

«تذكرة عدد أصول الزيتون الذي في قرية كفرشخنا لستنا السيدة بدير قنوبين أول ذلك على درب بسبعل تسع أصول جملة بعد ذلك فوق الدرب أصلين وتحت الدرب أصلين وعلى حفة الوادي أصلين جملة ذلك سبعا وثلاثين أصل (غير مقروء) كان المطران جرجس الجاجي وأيضاً خارج عن ذلك في صار (غير مقروء) عشر أصول منهم أصل بجانب زيتون الشدياق وكذلك أول جورا خمسة وعشرين أصل وثاني جورا خمسة وثلاثين أصل وثالث جورا ست وثلاثين أصل في أرض بيت الخوري أربع أصول وتحت منهم أصل سبعة وفي صار الخوري أربع عروق وفي درب النهر سبع عروق جهة الضيعة (غير مقروء) وفي أرض بان (غير مقروء) أحد عشر أصل وتحت منهم أربع أصول وفي أرض الشدياق ثمان عشر أصل وفي أرض الحاج خليل أصل من (غير مقروء) وفي أرض بيت الخوري أصل من الحاج خليل ومن ابن (غير مقروء) بين الكروم ثلاث أصول (غير مقروء) ابن الخوري يوسف ست أصول وكذلك أربع عشر أصل مفرقة وستة من الخوري (غير مقروء) فوق الحرف وتحت (غير مقروء) بيت يوحنا (غير مقروء) أربع عشر أصل ومقابلها أصل مزيده وعند العين أربع أصول وفي المريجة أصل وفوق الشدياق سبع أصول الجملة أصول مائتين وسبعين أصل»[٢٠٠].

ـ النص الثالث يقول:

«لما كان يوم الأحد أعطى السيدة يوحنا ابن الحاج سركيس وأوقف في كفتين في شينون (غير مقروء) وكان حدها من الشرق كرم السيدة ومن القبلة حشبون ومن الشمال يوحنا عزايز ومن الغرب كرم بيت الشدياق حرمة إبراهيم ابن العازار من بقاع كفرا (غير مقروء)»[٢٠١].

وإضافة إلى هذه النصوص الثلاثة، نجد نصوصاً غير مقروءة:

١ ـ إحداها بالعربية على الصورة الثامنة عشر: وقد ورد فيه اسم القس مسعود ابن بطرس من قرية سرعل الذي أوقف زيتون لسيدة قنوبين.

٢ ـ صفحتان لا ترقيم لهما وعليهما نصّان بالعربية لا يقرآن.

٣ ـ كتابة بالغربية غير مقروءة على الصفحة ٢٩١.

ونستنتج من نصوص هذه الوقفيات التي ليس لها تاريخ الأمور التالية:

- غنى دير قنوبين بكروم الزيتون بحيث يصل عدد ما يملك من أشجار الزيتون في قرى كفرشخنا، وبسبعل، داريا، كفار زينا ومارت مورا (غير مأهولة حالياً) ٢٦١ شجرة.

- وتصل في قرية كفرشخنا في الوقفية الثانية إلى ٢٧٠ شجرة زيتون. وهذه الكروم لا توجد في مكان واحد بل مبعثرة في عدة أمكنة من القرية.

- وجود كلمات عامية بعضها من جذور سريانية لا تزال مستعملة في القرى اللبنانية، خاصة المسيحية (أصل، عرق، الجورا).

- ذكر القرى التي كان الموارنة منتشرين فيها: كفرشخنا، بسبعل، داريا، كفار زينا، مارت مورا، كفتين، بقاع كفرا، سرعل، إلخ...

وبالتالي، فإن كل نصوص هذه الوقفيات المارونية المملوكية تشير إلى جملة أمور هي:

- التأكيد على وجود الموارنة في قرى يأهلونها في المناطق المحيطة بطرابلس.

- أهمية دير قنوبين قبل وبعد انتقال البطريركية المارونية إليه.

- التأكيد والإشارة إلى وجود شخصيات مارونية دينية وزمنية (بطاركة ـ مطارنة ـ كهنة ـ مقدمون).

- العلاقات بين البطريركية المارونية والكرسي الرسولي وكيفية الإتصال بينهما.

- إعطاء فكرة عن نوعية الحياة الدينية المارونية وطقوسها.

- إعطاء فكرة عن الملكيات الدينية المارونية وملكيات بعض الأشخاص.

- إعطاء فكرة عن مستوى الكتابة عند الموارنة وعن اللغات وأنواع الكتابات التي كانوا يستخدمونها.

- إبراز الفقر المادي الذي كان يرزح تحته الموارنة، من جهة، بسبب نوعية ما يقفونه، ومن جهة باستعمالهم لصفحات إنجيل ربّولا لتدوين بعض نصوصهم، بسبب افتقارهم إلى ما يدوّنون عليه.

- إبراز الغنى الروحي عند الموارنة الذين برغم فقرهم المادي كانوا لا يترددون في وقف الأملاك للأديرة ابتغاءً لراحة نفوسهم ونفوس عائلاتهم.

٥ ـ العبادة

كان الموارنة يمارسون بحرية نسبيّة، أكثر من غيرهم من المسيحيين، شعائرهم الدينية، متحصنين في جبالهم بعيداً عن الرقابة الإسلامية المباشرة، وهذا يتناقض مع نظام الذمّة.

فالجبل، حيث الموارنة، كان مزروعاً بالعديد من أماكن العبادة التي يقوم بعضها على أنقاض هياكل وثنية فمسيحية(٢٠٢).

ويتساءل الباحث عمّا إذا كانت أمكنة العبادة المارونية قد خضعت لمضايقات الأئمة المسلمين الذين كانوا يمنعون بناء كنائس جديدة في المدن والتجمّعات الإسلامية المهمّة وفي قرب المدن على مسافة ميل. وكان الحنفيون والمالكيون والشافعيون يجيزون ترميم ما تهدّم من البيع القديمة. أما الحنابلة فيرفضون ذلك(٢٠٣).

يبدو أن الموارنة، كانوا بمنأى عن هذه الشروط، وذلك لسببين جوهريين: فمن جهة كانوا يعيشون خارج التجمع المدني، في حياة ريفية على بعد عدة أميال من مدينة طرابلس، أقرب تجمع سكني إليهم، ومن جهة ثانية، بعيداً عن الرقابة المملوكية المباشرة.

نتيجة لذلك، أفاد الموارنة من المناسبة المتاحة لهم وعمدوا إلى بناء العديد من الأديار والكنائس في شمال لبنان الحالي، لا تزال قائمة حتى اليوم، حتى ولو دخل عليها الترميم مع الزمن.

غالبية هذه الكنائس كانت فقيرة بسيطة، تأخذ شكل الأقبية لحجب بنائها عن اهتمام السلطات الإسلامية من جهة، وللفقر المدقع الذي كان يعيش فيه الموارنة من جهة أخرى.

العذراء مريم، أم يسوع، أم الله، استحوذت على أكثرية الكنائس سواء كانت في الأديار، أو في القرى. وعبر العصور، كان للعذراء مريم تكريم خاص، وغريب من نوعه، عند الموارنة، خاصة زمن الخطوب والحروب والأوبئة والفتن.

هذا التعلّق بالعذراء مريم، كان تعبيراً عن نفس عطشى للسلام، الذي لم يكن ليتحقق في عالم مضطرب وغير مستقرّ إلا في التشفع للعذراء حامية النصارى.

فالشعور بالإضطهاد المزمن، كان يلاحق وجدان الموارنة، وكان هذا الحال يأتي في آن من المسيحيين (ملكيين ويعاقبة) ومن المسلمين. لهذا التجأ الموارنة إلى العذراء مريم.

أكثرية صلوات الموارنة التقليدية تعبّر عن ذلك، ولنا مثال على ذلك من نهاية القرن السادس عشر يطلب فيها الموارنة من العذراء مريم الحماية والملجأ والشفاعة من ابنها يسوع لإشاحة غضبه عن الأرض، بواسطة صلوات والدته، فيبعد الأوبئة والضربات، والفتن، والإنقسامات، والحرب، والعبودية، والنهب، والجوع والموت، ويشفي من الخطايا ويخفف الفقر ويخلّص من الاضطهاد[٢٠٤].

هذه الصلاة تعبّر عن قلق نفسي رافق الموارنة في العهد المملوكي، ولربما في عهود سابقة ولاحقة.

استعمال اللغة السريانية والحرف السرياني في قراءة عربية (الكرشوني) ساهم في حرية العبادة. وهذا لا يعني أن الموارنة كانوا يجهلون اللغة العربية، كما هو شائع اليوم في مخيّلة البعض. ولكن استعمالهم لها كلغة للتعبير لم يكن دارجاً، والدليل على ذلك زجليات ابن القلاعي باللغة المحكية.

ومن المعروف أنه في القرن الخامس عشر، عند زيارة الأخ غريفون، المرسل البابوي، لجبل لبنان، اضطر لتعلّم السريانية ليتمكن من مخاطبة الموارنة[٢٠٥]. ويخبر محمد كرد علي بأن سكان بشراي وحصرون تكلّموا اللغة السريانية حتى العصر الأخير، وبأن بعض مناطق لبنان لم تتعرّب قبل القرن الرابع عشر الميلادي[٢٠٦].

٦ ـ الاقتصاد:

على الصعيد الإقتصادي، الشرع الإسلامي يحمي حق الملكية للذميين وحرية العقود والتجارة والصناعة والزراعة.

وبالنسبة للملكية عند الموارنة، لاحظ المؤرخون أنه في العهد العباسي الأول، كان لدى الموارنة ملكيات فلاحية، استمرّت لاحقاً، كما يقول PERROY و CAHEN، وإن يكن بصعوبة، حيث كان نظام الشراكة قائماً في الملكيات المجزأة، المكلفة، القليلة الخصوبة[٢٠٧].

ولا ندري ما إذا كانت الملكية الخاصة قد استمرت لاحقاً عند الموارنة في العهد المملوكي، لأن لا وثائق لدينا. ولكن بطريقة غير مباشرة، يمكن الاستدلال عليها من خلال وجود وقفيات الأراضي الوارد نصها في إنجيل «ربّولا»، إذ لا يمكن وقف الأرض إذا لم تكن مملوكة ملكية خاصة.

وكان الموارنة يعانون طبعاً على الصعيد الإقتصادي، من الضريبة المفروضة على الذميين، أي الجزية، الضريبة على الرأس، يضاف إليها الضريبة العامة التي تشمل كل المواطنين، مسلمين سواء كانوا أو مسيحيين، أي الخراج.

كل ماروني، كما كل ذمي، ذكر، حرّ يتمتع بقواه العقلية، كان يدفع

الجزية التي يستثنى منها: النساء، المعاقون، الخنثى، غير الناضجين جنسياً، العبيد.

جباية الجزية كانت تتم بالتوافق مع رؤساء الأديان الذميين، الذين كان عليهم تقديم اللوائح بأسماء المكلّفين وبثرواتهم كل سنة قمرية، بحيث تجبى الجزية في مطلع السنة[٢٠٨].

وحيث يوجد الإقطاع، كان المقطع، حسب رواية القلقشندي، يجبي الجزية (الجالية) وإلا فكانت تجبى لصالح السلطان[٢٠٩].

ولا نظنّ أنه كان يوجد إقطاع عند الموارنة.

وكان معدّل الجزية في مصر يتراوح بين ٢٥ درهماً وعشر دراهم[٢١٠]. ولا نعرف شيئاً عن معدلها في نيابة طرابلس. ولكن يمكن أخذ فكرة معيّنة عن ذلك من خلال نصّ من العام ١٤٧٥ م يقول: «وبحجة تحصيل ضريبة يسمونها جالية، كانوا يسلبون الجبليين الفقراء (الموارنة) من كل ما يملكون، ثم، يضربونهم بالعصي، ويلحقون بهم كل أنواع العذاب لينتزعوا منهم ما ليس معهم... ومتهولاً الخطر الذي كان يلحق برعيته، عمد البطريرك إلى ترك كل عائدات كنائسه لإشباع نهم هؤلاء الطغاة...»[٢١١].

ويبقى أن نعرف، بعيداً عن هذا الواقع، كيف تنظمت الحياة عند الموارنة، خاصة على صعيد السياسة والدين.

٧ -. المقدمون والبطاركة الموارنة[٢١٢]

ترجع المصادر المارونية جذور السلطة الزمنية في الطائفة المارونية إلى عهد البطريرك يوحنا مارون، أول البطاركة الموارنة على كرسي أنطاكية[٢١٣]. فقد كان للبطريرك يوحنا مارون أخت رزقت ولدين، هما إبراهيم وقورش. فإبراهيم، كما يذكر الدويهي[٢١٤]، تسلّم تدبير وأمر جماعته، وعندما انتقل خاله من دير حماه إلى سمرجبيل في بلاد البترون، كان هو المتكلّم على الجيش. أما «كورش» فتبع سيرة خاله، وتخلّف بعده في رياسة الكرسي الإنطاكي.

هكذا، إذاً، منذ بدايات الطائفة المارونية، ارتبطت السلطة الزمنية إرتباطاً وثيقاً بالسلطة الروحية، . فكيف كان هذا الإرتباط عبر العصور؟ كيف تطوّر؟ هل اعترته هزّات معيّنة؟ هل كانت العلاقات متعادلة أم كانت إحدى السلطتين تجمح للسيطرة على الأخرى؟ هذا ما سنحاول التعرّف إليه في هذا البحث.

أ ـ الحكّام الموارنة في العهد الصليبي:

يفيد الدكتور كمال الصليبي بأن المناطق المارونية ازدهرت عند قدوم الصليبيين إلى الشرق. وكانت تلك المناطق تابعة لـ «سنيورية» جبيل التي كان يحكمها الجنويون والتي كانت جزءاً من «قومسيّة» طرابلس. وتقرّب موارنة الساحل من الصليبيين بعكس موارنة الجرود الذين تحفظوا تجاه الفرنجة وتجاه مشاريع تطبيق التنظيم الإقطاعي في الجبل[٢١٥]. ونتج عن ذلك ميل أهل الساحل ومعهم الإكليروس الماروني للدخول في طاعة روما والاتحاد معها بينما عارض ذلك أبناء العشائر في جبّة بشراي ومرتفعات بلاد جبيل والبترون. وانتهى الأمر بموارنة جبّة المنيطره وناحية لحفد للخروج عن طاعة البطريرك والثورة على صاحب «سنيورية» جبيل المرادف في زجليات ابن القلاعي لملك جبيل الماروني. واضطر البطريرك لعدم الاستقرار في مكان محدّد بسبب الفتن الداخلية. وفي رأي الصليبي، قاد هذا الواقع إلى انتخاب بطريركين للطائفة: الأول خارج عن طاعة روما وهو لوقا البنهراني، والثاني مُوالٍ لها وهو ارميا الدملصاوي، وقد استقرّ الأول في الحدث في جبّة بشراي والثاني في حالات على ساحل بلاد جبيل، وانتهى الانشقاق باختفاء لوقا صدفة بعد هجوم للتركمان على جبّة بشراي. ونتج عن هذا الضعف الذي حلّ بالكنيسة المارونية تقوية مركز «المقدمين» الموارنة الذين كانوا بمثابة زعماء للقرى المارونية[٢١٦]. ويبدو أن تحليل الصليبي الذي ينطلق من دراسة تقويمية لابن القلاعي، فيه شيء من الصحة، إذ أن البطريرك الدويهي في «كتاب الشرح المختصر»[٢١٧] يحاول أن يدحض قول جبرائيل ابن القلاعي[٢١٨] بأن البطرك لوقا تبع مقالة «أبولينا ريس» بقرب سنة ألف وثلاثمائة فانفتنت البلاد وانقسمت جوقين.

وفي رأي الصليبي، استناداً إلى تحليله لابن القلاعي، دخل البعض من المقدمين في طاعة «سينورية» جبيل، ومنهم كامل مقدم لحفد الذي انضوى في صفوف فرسانها المحلّفين. لكن البعض الآخر عادى الفرنجة، كالمقدّم سالم، مقدم بشراي[٢١٩].

ويلاحظ، على هذا الصعيد، أن الدويهي لا يعير، في «أزمنته» اهتماماً كبيراً للحكام الموارنة في هذه الفترة. وضمن هذا الإطار، ينفرد العينطوريني بتسمية الحكام الموارنة، في الفترة الصليبية، رقباء، فيقول: «في تاريخ سنة ١٢٤٢، قام حاكم على جبّة بشراي، الرقيب، وكان شدياقاً من بشراي. في تاريخ سنة ألف ومائتين وخمسين، توفي المذكور. وقام عوضه ابنه سالم. ولكنه لم يشبه والده. بل كان ظالماً غاشماً، تبع بدعة يعقوب البرادعي. واستقام مدة إلى أن صار حصار جبيل من الإسلام. . . .»[٢٢٠].

ما يهمّنا من النص المدرج أعلاه هو التوقف عند الارتباط الوثيق، الذي كان قائماً بين السلطتين الزمنية والروحية. فالكلام على رقيب شدياق له دلالته لجهة تبيان مدى سعي الحكام الموارنة للدخول في منظمة الكنيسة المارونية للحصول من خلال ذلك على ركيزة متينة ضمن الطائفة. فالشدياق هو أدنى الدرجات الكهنوتية، وهو يعطي صاحب اللقب، ضمن العلمانيين، حق التقدم عليهم في الكنيسة وفي ممارسة الأسرار، ولذلك، فهو يزيده هيبة ومكانة.

هذا الغموض المحيط بالحكام الموارنة والذي يجعل تاريخهم عرضة لدراسات تأويلية سينجلي إلى حدّ ما في نهاية العهد الصليبي. فالدويهي[٢٢١]، نقلا عن ابن القلاعي، يروي أنه كان يوجد ثمة أمير ماروني يدعى حنّا كان حاكماً على كسروان، فلما نظر هذا الملك[٢٢٢]، أن طرابلس قد سقطت بيد المسلمين، وضعفت الفرنج، طلب الهدنة ودخل تحت الطاعة ثم هرب مع مجموعة من الناس إلى قبرص وبلاد النصارى بعد أن أشعل النار بالمدينة، فسقطت جبيل بيد المسلمين بالإطمئنان. وعند دخول هؤلاء إلى المدينة، خافت أهالي الجبال، فاجتمع منهم ثلاثون مقدماً. كان من جملتهم مقدم مشمش،

ومقدمو إيليج، ومقدمو لحفد، ومقدم العاقورة ومقدم حردين. وبعد انتصارهم على المسلمين في الفيدار صعدوا إلى معاد لاقتسام الغنائم. فدخل الطمع في مقدم العاقورة، فقدمت به الشكايات إلى قدس البطريرك الذي كان ساكناً في بلاد البترون، بدير مار مارون كفرحي، وإذا لم يطع ولم يعتبر، حرمه البطريرك وفي اليوم الثالث مات. وفي تلك الأيام، انتصر أيضاً نقولا الذي سيصبح مقدماً على بشراي على المسلمين في نهر رشعين. وإذ هو نائم، ظهر له ملاك الرب، على حدّ رواية الدويهي، نقلاً عن ابن القلاعي، وأمره أن ينتقم من المقدم سالم الذي تبع الأمم الغربية (أي اليعاقبة). فتوجه نقولا إلى عند البطريرك الذي رسمه مقدماً وولاّه على جبة بشرّي ليكون حافظاً عليها من كهف أيطو إلى كهف حردين، وفي ظلّ حكمه عمّرت الديورة والكنايس مدة أربعين سنة[٢٢٣].

وتستوقفنا في هذه المعلومات الأمور الآتية:

١ - عدد المقدمين الذين كانوا حكاماً للمناطق المارونية، وكيفية توزيعها إلى مقدميات هي: مشمش، ايليج، لحفد، العاقورة، حردين، بشرّي.

٢ - مدى عمق الارتباط بين السلطتين المدنية والروحية في الطائفة المارونية.

فسلطة البطريرك لا منازع لها عند الموارنة. ورواية الدويهي نقلا عن ابن القلاعي إن دلّت على شيء، فإنما تدلّ على أن المقدمين الموارنة على كثرتهم وبرغم بلائهم في المعارك وفروسيتهم التي لا غبار عليها كانوا يستظلون جميعاً في إرادة السيد البطريرك الذي كان بيده سلطة الحرم. وللدلالة على مدى هيبة السلطة البطريركية فإن المقدم المحروم توفي من شدّة حنقه بعد ثلاثة أيام، طبعاً، لأنه لم يكن لديه من سبيل آخر أو أي بصيص نور في إمكانية مخالفة إرادة السلطة الكنسية التي كانت تتخذ طابعاً مقدساً وحتى عجائبياً أو قل طابعاً خارقاً[٢٢٤]، في زمن على ما يبدو، كان فيه للذهنية الدينية سيطرة شبه تامة على عقول الناس وعلى محركات تصرفاتهم. أضف إلى ذلك قناعة لدى الطائفة بأن أي وهن أو انشقاق كان يجرّ عليها غضب الله[٢٢٥].

سلطة الكنيسة، الممثلة بالبطريرك، لم يكن لها وجه سلبي فقط، أي أنها

كانت محصورة بالحرم والتحريم، بل كانت أبعد من ذلك. فالبطريك هو الذي يدير الطائفة المارونية من فوق. فهو السلطة العليا التي تستمد منها السلطات الزمنية شرعيتها. ونصّ الدويهي واضح على هذا الصعيد. فالبطريرك هو الذي رسم نقولا مقدماً وولاّه على جبّة بشراي ليكون حافظاً عليها.

إذاً، وهنا النقطة المفصلية في موضوعنا الذي نحن بصدده، فالبطريرك هو الذي يرسم المقدمين وهو الذي يوليهم الأحكام للمحافظة على الرعية. ولذلك، كما رأينا سابقاً، كان ينعم عليهم بلقب الشدياق. ولكن، يبقى السؤال المهم: في أية حقبة كانت صورة العلاقة على هذا الشكل، وهل كانت تشمل كل المناطق المارونية؟

يصعب في الواقع الإجابة على هذا السؤال، ونوضح بأن هذه المعلومات إنما تنطبق بشكل أكيد على نهاية القرن الثالث عشر التي تعود إليها رواية الدويهي ولكنها تقترب، مع ما جاء في مطلع حديثنا، عن كيفية توزيع البطريرك يوحنا مارون للسلطتين الدينية والزمنية. وأمانة للتاريخ ينبغي أن نكون متيقظين لجهة إمكانية إسقاط الدويهي لمعلوماته عن هيكلية الطائفة المارونية في زمانه أو في زمان ابن القلاعي على هيكليتها في قرون سابقة، كانت الأجواء فيها، ربما، مختلفة تماماً عما كانت عليه في زمن الدويهي. كما يُخشى، أن يكون الدويهي قد وقع ضحية تصوّره للتاريخ كما ينبغي أن يكون، لا كما هو واقع وحاصل على الأرض.

٢ ـ الحكّام الموارنة في العهد المملوكي

وفي أواخر القرن الرابع عشر، وأثناء صراع السلطان برقوق على السلطة مع نائب الشام، يروي الدويهي ما يلي: «ولمّا تدروش الملك الظاهر يقال إنه قدم إلى قرية بشراي شرقي طرابلس، فأقام الشدياق يعقوب ابن أيوب مقدماً، وكتب له بذلك صفيحة من نحاس، ثمّ نزل إلى دير قنّوبين فبات هناك وعجب من سيرة الرهبان فكتب لهم صفيحة من نحاس يكونوا معافين ويكون ديرهم له الرئاسة على ديورة تلك الجهات[٢٢٦].

وسواء، كرّس يعقوب ابن أيوب مقدماً خلال صراع السلطان برقوق على السلطة وهربه إلى الجبّة، أو عند عودته إلى السلطة بعد حسمه للصراع لصالحه كما يقتضي ذلك العقل والمنطق العملي[٢٢٧]، ففي هذه الرواية تناقض مع ما ذكرناه سابقاً، عن العهد الصليبي، لجهة من له الحق في تولية المقدمين.

فهنا، نجد اعترافاً ورسماً وتولية للمقدم على يد السلطان الإسلامي لا على يد البطريرك. كما لا نجد أي ربط بين سلطة المقدم والسلطة الدينية. إنما نلاحظ، أن الحاكم الذي أقامه السلطان برقوق كان من الرتبة الكهنوتية الدنيا، أي شدياقاً.

ترى، هل كان هذا المقدم حاكماً محلياً يستمد مركزه من السلطة الدينية، فجاء السلطان ليكرّس الأمر الواقع، رسمياً، . وليربطه بمؤسسات الدولة المملوكية الحريصة على ممارسة السلطة المركزية بعد القضاء على الجيوب المارونية والشيعية الثائرة في الجبال اللبنانية. هل قاد هذا التكريس الرسمي، إلى استقلالية المقدمين عن سلطة البطريركية؟

في الواقع، الصورة ليست واضحة على هذه الأصعدة. وكلّ ما في الأمر هو ارتفاع الحكام الموارنة إلى سطح المسؤولية في الطائفة المارونية وتكريسهم على درجة معيّنة في سلّم الإدارة الإسلامية التي أصبحوا مرتبطين بها بشكل واضح وشرعي.

إذاً، فمن هو المقدم؟ ومن هم مقدمو الموارنة؟

لابدّ، بادىء ذي بدء، من تبديد خطأ شائع عند القرّاء العاديين، ألا وهو الاعتقاد بأن «المقدمية» كانت مؤسسة خاصة بالموارنة. فمن الواضح أن لفظة مقدم كانت تطلق على رؤساء الفرنج كما على مترئسي الخوارزم كما على غيرهم من الجماعات الأخرى. فللضنية مقدموها، وللبقاع مقدموه من آل الحنش، ولأزواق التركمان في كسروان مقدموهم[٢٢٨]. ونكتفي بهذا القدر من العيّنات للدلالة على شيوع لفظة المقدم وعدم انحصارها بالموارنة فقط.

وقد حاولنا إحصاء القرى والبلدات والمناطق التي ورد في التواريخ المارونية أنه كان لها مقدمون، بقطع النظر عن زمان ظهور أولئك المقدمين أو المقدميات، فوجدنا الآتي:

مقدمو الحدث وقد أشير إليهم في الفترة الأولى من تاريخ الموارنة، مقدمو الجبال وعددهم ثلاثون في نهاية العهد الصليبي وقد عرفنا منهم: مقدم في مشمش، مقدمان في إيليج، مقدمان في لحفد، مقدم في العاقورة، مقدم في حردين، مقدم في بشراي[٢٢٩]. بالإضافة إلى ذلك، هناك ذكر لمقدم أيطو، ولمقدم في حبالين[٢٣٠]، طبعاً إضافة إلى مقدمية جبيل والبترون[٢٣١]، ومقدمي جاج الأربعة الذين يرد ذكرهم في عهد فخر الدين في حربه مع ابن سيفا[٢٣٢].

كثرة المقدمين تقودنا إلى الاعتقاد بأنه في فترة من الفترات كان لكل بلدة مارونية أو قرية كبيرة أو تجمع قرى، زعيمها الذي كان يطلق عليه تسمية مقدم. ولعل هؤلاء المقدمين كانوا خاضعين في الفترة الصليبية للحاكم الصليبي في «سنيورية» جبيل، وكانوا بمثابة رؤساء اقطاعيين ضمن التراتبية الإدارية الصليبية. ومن ثمّ، في العهد المملوكي، أصبحوا جميعاً خاضعين لحكم مقدم واحد، أو على الأقل، أصبحوا ممثّلين بمقدم واحد هو مقدم بشراي الذي توسعت رقعة صلاحياته لتشمل منطقة مارونية بكاملها، هي منطقة الجبّة، التي أصبحت مرتبطة بها المقدميات الأخرى الأصغر منها والأقلّ أهمية، أما نسبة لرقعتها الجغرافية أو لوقوعها على أطراف المنطقة المارونية.

هذا، ولربما قد أعطى مقدمية جبّة بشراي هذه الأهمية، كون بشراي كانت عنصراً أساسياً في التقسيمات الإدارية للجبل اللبناني التابع لنيابة طرابلس. فلقد كانت تلك المناطق موزعة بين عدة ولايات هي: «بلاد الضنيين» (أي الضنية)، «بشريّه» أي جبّة بشراي، وأنفه (أي ساحل طرابلس وما يليه من الكوره)، وجبيل، وجبّة المنيطره[٢٣٣].

ولفظة مقدّم من فعل تقدّم أي كان في مقدمة الناس في الحرب كما في السلم، وهي تدل على رتبة عسكرية في الدولة المملوكية. إضافة إلى ذلك،

كان المقدم صلة الوصل بين الطائفة كجماعة وبين السلطة الإسلامية. لذلك أطلقت تسمية الكاشف على مقدمي الموارنة، ولما كانت لفظة الكاشف ترمز إلى جباية الضرائب في الدولة المملوكية، عرفنا الوجه الأول لوظيفة المقدم عند الموارنة[٢٣٤]. ويؤكد البطريرك الدويهي على هذه الوظيفة عندما يقول: «وكان رزق الله المقدم) المذكور هذا ذا حلم مكروماً عند الناس، وساعي في عمار البلاد وإيراد مال السلطان»[٢٣٥]. إضافة إلى ذلك، كان المقدم رقيباً كما رأينا سابقاً، وذلك يعني، لربما، أنه كان مفروضاً عليه القيام بالمراقبة والرقابة على جماعته وتأمين الأمن في منطقة حكمه.

وظيفة المقدم، كانت مما يمكن استخلاصه عن سيرة المقدمين الواردة في التواريخ المارونية، وراثية ولمدى الحياة طيلة الفترة المملوكية وفي مطلع العهد العثماني، ولكنها ستصبح عرضة للمزايدة ولتبدل وتغيير القائمين بها ابتداء من القرن الثامن عشر.

وهذا الواقع ليس بالأمر العادي، في تاريخ المنطقة، حيث كان الحكام المحليون عرضة للتقلب والتبديل، ولم يكن حكمهم مستقراً في منطقة محددة، ولم يكن وراثياً ولمدى الحياة. وما لاحظناه عن مؤسسة المقدمية عند الموارنة نجده في مؤسسة أو نظام الإقطاع الذي كان قائماً عند الدروز خاصة. وبهذا يمكن الكلام على تمتع الجبل اللبناني بخصوصية الاستقرار ووراثة المؤسسات والنظم دون غيره من المناطق في بلاد الشام[٢٣٦]. طبعاً لا يعني ذلك استقلالية تامة عن السلطة الإسلامية، إذ أن استلام مقاليد السلطة المحلية كان خاضعاً لاعتراف السلطات الإسلامية بذلك.

وابتداء من إقامة الشدياق يعقوب مقدماً على الموارنة، الذي على حدّ تحليل الصليبي، كان من الزعماء المحليين، في الشام، الذين ناصروا الظاهر برقوق في خصامه[٢٣٧]، انتقلت الأمرية، كما يقول الخوري يوسف الدويهي، من بلاد جبيل والبترون إلى الجبّة[٢٣٨]. ونتيجة لذلك، نلاحظ أن البطريرك الدويهي، في روايته للتاريخ الماروني، يبدأ بالتركيز على سيرة المقدمين جنباً

إلى جنب مع سيرة البطاركة وسائر الأحبار الموارنة والقديسين. هذه الظاهرة، تدلّ على تحوّل ما في ممارسة السلطة داخل الطائفة المارونية، وتؤكد على ما ذكرناه سابقاً عن تقدّم المقدمين في جبّة بشراي على غيرهم من المقدمين الموارنة الذين لا يأتي الدويهي على ذكرهم إلا فيما ندر.

ويلاحظ الباحث، مع البطريرك الدويهي، أن البطاركة الموارنة منذ القرن الخامس عشر انتقلوا من بلاد جبيل والبترون للسكن في قنوبين[٢٣٩]. الدافع إلى ذلك كان، حكماً، ما تتمتع به جبّة بشراي من استقرار نسبي تحت حكم المقدم يعقوب وخلفائه.

ولكن هل سينتج عن ذلك تحوّل ما في العلاقة بين السلطتين الزمنية والدينية؟ في الواقع، لا شيء يثبت ذلك أو ينقضه مع أن المنطق يفترض نوعاً من تنامي السلطة الزمنية على حساب السلطة الدينية. على أن هذا الغموض لن يستمرّ طويلاً عندما سنصل إلى عهد المقدم عبد المنعم كما سنرى لاحقاً. ومما يلفت النظر أن البطريرك الدويهي، تنبّه لربما لهذه القضية ولكنه لم يرد الجزم بها. لذلك أورد نصّاً صغيراً سرعان ما شطبه من متن كتابه، نورده بحذافيره لما له من دلالة تعبّر عمّا كان يدور في باطن البطريرك، ولكن مصلحة السلطة التي يمثّل دفعته إلى عدم الإقرار به. يقول الدويهي: «أما البطريرك يعقوب الحدثي سلك مستقيماً ونقل الكرسي والسكنة إلى دير قوبين في جبّة بشراي تحت حماية المقدمين لأن كما أن الإنسان مركباً من روح وجسد ولم يمكن الروح أن تسكن في هذا العالم بغير جسد، كذلك يعجز السلطان الروحاني أنه يثبت بغير الذراع الجسماني»[٢٤٠].

هذا النص يشير إلى تطور كبير على صعيد السلطة الزمنية في الطائفة المارونية ويدلّ على مدى التكاملية بين السلطتين وعلى ترقّي السلطة الزمنية التي أصبحت موازية للسلطة الروحية وتجسيداً واقعياً لها، بعد أن كانت سابقاً مجرّد أداة في يدها.

٣ ـ التزاحم على السلطة:

بعد وفاة المقدم الماروني بدر، المكنّى رزق الله، تخلّف بعده المقدم عبد المنعم ابن أخيه عسّاف وكان شاباً جاهلاً في عرف الدويهي[٢٤١]. وقد جحد هذا المقدم المعتقد الكاثوليكي ومال إلى اليعقوبية[٢٤٢]، ونتج عن ذلك صراع بين البطريرك يعقوب والمقدم المذكور إلى أن انطرد اليعاقبة من جبّة بشراى فأخذوا السكنة في حردين في بلاد البترون في حدود الجبّة[٢٤٣].

وفي عام ١٤٦٩ م كانت وفاة المقدم عبد المنعم وخلفه أخوه جمال الدين أو ابن أخيه، لأن الدويهي لا يجزم في الأمر ويعرض الروايتين جنباً إلى جنب: «وفي هذا الزمان كانت وفاة المقدم عبد المنعم بن سيفا وشهد عنه ابن القلاعي أنه مات لا يقين له ولا دين، وذلك بسبب معاضدته لليعاقبة. وتخلّف بعده المقدم رزق الله وأولاده عسّاف وجبرايل. وفي أواخر سنة اتسطر (١٤٦٩) مسيحية انتقل إلى رحمة الله المقدم عبد المنعم ابن سيفا بن المقدم يعقوب، وتولى بعده على المقدمية أخوه جمال الدين وحده وخلف عسّاف ورزق الله. وأما أولاد عمه أيوب ابن قمر وعز الدين ابن جمعه فكانوا مشايخ»[٢٤٤].

وكانت قد عرفت قصة عبد المنعم كرّا وفرّا كبيرين قبل حسمها نهائياً. ويبدو أن عبد المنعم المذكور قد بنى لليعاقبة كنيسة بقرب حارته على اسم «برصوما»، وسهّل لهم السكنى في جبّة بشراي. ولكن. نتيجة قيام الشعب كلّه عليه، أرسلهم إلى حردين كما ذكرنا. قبل ذلك كان البطريرك والرؤساء قد أمروا بنفيهم ومنعوا على الشعب اقتبالهم. لذلك زاد المقدم من عضده لهم وأمر بنفي وسلب أرزاق كل كاهن يعترض لهم، فكبرت شوكتهم وتباينوا جهراً في جبّة بشراي وتبعهم كثيرون من بقوفا وقرية موسى وغيرهما، وجاءت بعض أعيال من بلاد الشرق فأخذوا السكن في الجبّة أمثال بيت شاهين في حصرون وبيت الحج حسن في حدشيت وغيرها... وخرج منهم كهنة فصاروا يغيّرون في الكتب المقدسة[٢٤٥]. وتطور وضع اليعاقبة في جبل لبنان، بحيث أن أحد الموارنة

الذين استميلوا إلى اليعقوبية سيم أسقفا على بلد فونيقي، وتكنّى باسم قورللوس، ثم ارتسم بطريركاً وثبت على ذلك نحو عشر سنين[٢٤٦].

واستغلّ مقدمو الضنية السنّة فرصة الانشقاق فانقضّوا على الجبّة لتحويلها إلى الدين الإسلامي، فما كان من يعقوب، مطران إهدن، إلا أن جمع المشايخ واتفق معهم على القتال والمقاومة. ورفض المقدم عبد المنعم نجدتهم، عند ذلك انضم إليهم بعض من الضياع القريبة وتجمعوا في سيدة الحصن، شفيعة إهدن، وانطلقوا منها لصد القوات الغازية فكسرتها[٢٤٧]. وكان أهل إهدن وحدشيت قد طردوا اليعاقبة من مناطقهم[٢٤٨]، فازدادوا مناعة بعملهم المزدوج في صدّ الغزو اليعقوبي الداخلي، والخارجي المسلم.

الأسقف ابن القلاعي كان أكثر رجال الدين الموارنة حماساً للتصدي للمقدم الجاحد، مما جعله يتعرّض لمحاولة القتل[٢٤٩].

وبعد المقدم عبد المنعم، الشهير، تولّى المقدمية جمال الدين يوسف الذي لا نعرف، نظراً لاضطراب رواية الدويهي، درجة قرابته للمقدم السالف. هل كان ابنه أم أخاه؟ المهم، أن هذا المقدم كان، حسب رأي الدويهي، مستقيم الديانة[٢٥٠].

قصة المقدم عبد المنعم الماروني ـ اليعقوبي مع الطائفة المارونية ليست بالقصة البسيطة التي يمكن المرور عليها مرور الكرام. فهي طبعاً مسألة خطيرة كانت تهدّد الطائفة بانفراط. ولكن لا يجوز، فقط، النظر إليها من الناحية الدينية الإيمانية، بل من ناحية العلاقات بين الكنيسة والسلطة الحاكمة.

فقد رأينا سابقاً، كيف تطوّرت العلاقات بين السلطتين لمصلحة السلطة الزمنية، بحيث وصلت إلى التعادل نسبياً مع السلطة الروحية. وفي يقيننا ـ وهذا من باب الاجتهاد لا من باب الحقيقة التاريخية ـ أن اعتناق المقدم عبد المنعم لليعقوبية كان محاولة يائسة للتخلص من ربقة السلطة الكنسية، بإقامة سلطة دينية جديدة تدين له بقيامها وتقرّ له بالولاء عليها وترتبط ارتباطاً وثيقاً بإرادته فقط. فهذا الانقلاب من المارونية إلى اليعقوبية لم يكن، لربما، عن جهل، بل عن

رغبة بالتملص من الضغط الذي كانت تمارسه الكنيسة المارونية على العامة وعلى الأعيان على حدّ سواء. ولنا في التاريخ المعاصر شواهد كثيرة على عمليات ضغط في القرى على السلطات الكنسية من خلال التهديد بالتحوّل إلى مذاهب أخرى على سبيل النكاية[٢٥١].

د ـ التمييز الديني.

فرضت الشروط العمرية (نسبة إلى عمر بن عبد العزيز: ٧١٧ ـ ٧٢٠م)، على الذميين عامة لخلق نوع من التمييز بينهم وبين المسلمين. وطاول ذلك مسائل اللباس وآداب الحياة اليومية.

ولما كان الموارنة يعيشون في جبالهم فكانوا لا يتأثرون بهذه الشروط، ولكن عند دخولهم إلى طرابلس، كانوا، حكماً، عرضة لتطبيق هذه الشروط التمييزية، ومنها: عدم الأكل والشرب أثناء صيام رمضان، عدم رفع الصوت أمام مسلم، عدم اقتناء الخدم، بالابتعاد إلى المكان الضيق عند مرور مسلم، بارتداء لباس خاص يشير إلى نوعية الذمي (نصراني، يهودي، صابئة).

ولتخفيف هذه الشروط عنهم، لربما اعتمد زعماء الموارنة التقية في أسمائهم، وما لبثت أن تعممت هذه التقية على كل الناس بألقاب تخفي الإسم الحقيقي.

هذه الحرية النسبية، سمحت للموارنة بأن يبلوروا في جبالهم تنظيماً داخلياً خاصاً، نشأ لربما بقرار من السلطة المملوكية، ولكنه تكيّف مع ظروف الجبل حيث الموارنة، هو نظام المقدمية، التي ستصبح إلى جانب تنظيم الكنيسة المارونية الركيزة الثانية في تنظيم الطائفة وتماسكها، كما تعرّفنا على ذلك في الصفحات السابقة.

ومن الأمور المستغربة أن يكون هذا التمييز الديني، لا يزال يلقى صدىً عند المؤرخين الحاليين. فمثلاً الدكتور تدمري يضع للفصل الثاني من كتابه «تاريخ طرابلس»، الجزء الثاني، عنواناً: «علاقات طرابلس بالقوى الدينية

المجاورة»[٢٥٢]، ويتكلّم فيه على العلاقات مع نصارى جبل لبنان، العلاقات مع النصيرية = المتاولة، والإسماعيلية، العلاقات مع الأرمن، المقاومة ضد التتار. وهو بهذا يساوي بين الموارنة والنصيرية والتتار والأرمن من جهة، ويتكلّم على علاقات مع الموارنة والنصيرية، وكأنه يضعهم في وضعية غرباء تقوم العلاقات معهم. وهو يخلط بين النصيرية والمتاولة والإسماعيلية، وكأني به متأثر بفتوى ابن تيمية الذي يجعل كل فرق الشيعة من الروافض. ولعلّ هذا الخطأ غير المقصود من المؤرخ المذكور، هو تعبير عن أمرين: تعبير عن الواقع الذي كان قائماً في القرون الوسطى الذي ينظر إلى هذه الطوائف كغرباء في جسم الدولة، وتعبير عن استمرارية هذا الواقع في الباطن اللاواعي للبعض حتى في أواخر القرن العشرين، وهو يندرج في روحية ابن تيمية الذي يحدّد الأعداء الداخليين بالشيعة والتتار والنصارى، ويضع الشيعة في الدرجة الأولى من العداوة، كما رأينا ذلك في باب الحملات المملوكية على كسروان.

ونتيجة التمييز الديني فرض في عام ٧٠٠ هـ/ ١٣١٠ م على النصارى واليهود العمائم الصفر والزرق ومنعوا من ركوب الخيل بالسروج وسائر الشروط العمرية[٢٥٣].

وبرغم هذا التمييز الديني، الذي قاد إلى جملة اضطهادات، وإلى انطواء على الذات، قامت هذه الطوائف، بمحاولات للانسجام مع محيطها، وتجاوز الانعزال المفروض عليها من المماليك.

هـ ـ الانطواء على الذات ومحاولات الانسجام والخروج من العزلة.

عاشت الأقليات الدينية، المارونية والإسماعيلية والنصيرية، في إطار نيابة طرابلس في مناخ من الضغوط النفسية والمادية، مما ولّد عندها، وبدرجات متفاوتة، حالات قلق نفسي مزمن، وكان بمقدور الإسماعيلية والنصيرية حلّ المشكلة جزئياً باعتماد التقية، أما ذلك فكان صعباً عند الموارنة، وإن يكن، كما ذكرنا، قد اعتمدوها في أسمائهم.

الانطواء على الذات كان مزدوجاً:

- انطواء تجاه السلطة الإسلامية ـ السنية.
- وانطواء للطوائف فيما بينها.

كان انطواء الموارنة وليد تاريخ من التشدّد المسيحي والإسلامي تجاههم ولممارسة المسلمين عليهم شروطاً تشعرهم بالدونية، ولم يكن ذلك شيئاً مخلوقاً في ذواتهم بقدر ما هو حالة ولّدها الجو السياسي والديني والإجتماعي العام. ولئن كان الإنطواء، عند الإسماعيلية والنصيرية، بدرجة أقل، لربما من الموارنة، فذلك عائد، كما ذكرنا، لاستعمالهم سلاح التقية.

اعتماد نظام الذمة، كان له حسناته وسيئاته عند الموارنة، فهو قد نظم علاقتهم بالمسلمين من جهة، ولكن نمّى عندهم التعصّب الديني والشعور بالمفارقة وبالاستقلالية، يدفعهم إلى ذلك كون هوية الفرد تحدّد بالانتماء الديني. وقد تعرّض الموارنة والنصيريون لاضطهادات عدة.

فالإجراءات المتشدّدة التي لحقت بالموارنة على عهد المماليك هي:

أ ـ الحملات المملوكية على الجبل في نهاية القرن الثالث عشر ومطلع الرابع عشر الميلادي.

ب ـ في عام ١٣٠٦ م الجيش المملوكي يغزو جبّة بشراي.

ج ـ في عام ١٣٦٤ م: إجراءات انتقامية ضد الموارنة تنتهي بحرق البطريرك حجولا في طرابلس، كردّ فعل على هجوم الفرنج على الإسكندرية.

د ـ في عام ١٤٤٠: البطريرك يوحنا الجاجي يجبر على ترك مركز كرسيه البطريركي في ميفوق لينتقل إلى قنوبين.

هـ ـ في عام ١٤٦٥ م: السلطان خشقدم يمنع النصارى من تعاطي الترجمة والسمسرة انتقاماً من سقوط غرناطة بيد الإسبان ومن أعمال الفرنج[٢٥٤].

و ـ في عام ١٥١٠ م: عودة الاضطهاد إلى سالف عهده.

ز ـ ممارسة الشروط العمرية ضد الموارنة بشكل مستمر في مدينة طرابلس والقرى الإسلامية أو لربما بشكل غير مستمرّ وحسب الظروف السياسية؟

وقد لاحظ «دنديني» أن الموارنة يتظاهرون في القرن السادس عشر مثلاً، بلبس ثياب رثة واقتناء منازل لا قيمة لها لدرء انتباه وجشع السلطات الإسلامية[٢٥٥].

وكانت الإجراءات العامة التي يطبّقها المماليك بحق أهل الذمة في مصر والشام تطال أيضاً: نصارى نيابة طرابلس حكماً. ومن هذه الإجراءات:

في عام ١٢٩٠ أخرج أهل الذمة من الخدمة في الدواوين[٢٥٦] وفرضت عليهم الألبسة المميزة في ٦٩٧ هـ/ ١٢٩٧م[٢٥٧] والزموا مجدداً بالشروط العمرية وأغلقت الكنائس وأخرجوا من الوظائف في عام ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠ م[٢٥٨].

في عام ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩ م، فرض السلطان الناصر محمد بن قلاوون بمسعى من ابن تيمية وكبار العلماء، «إعادة أهل الذمة إلى لبس العمائم البيض» و«قمع اليهود والنصارى وذلهم. . .»، وكانوا قد ألزموا بذلك أيضاً في عام ١٣٠٠ م[٢٥٩].

وفي عام ٧٤٠ هـ/ ١٣٣٩ م تمّ الاقتصاص من بعض النصارى بسبب اتهامهم بحرق الأسواق وبعض الأماكن في دمشق. وقد مسك ستون من رؤوس النصارى وصودرت أملاكهم وأحرقوا[٢٦٠].

وفي عام ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م، في عهد شهاب الدين أحمد ابن الناصر محمد بن قلاوون (١٣٤٢ م) نائب دمشق يصادر الجزية زيادة عن المتعارف عليه[٢٦١].

وفي ٧٥٤ هـ/ ١٣٥٣ م، أفتى جماعة من المفتين جواز استعادة ما استهدم من الكنائس فتعصب عليهم قاضي القضاة تقي الدين السبكي فقرعهم في ذلك ومنعهم من الإفتاء وصنف مصنفاً يتضمن المنع من ذلك سماه «الدسائس في الكنائس»[٢٦٢].

وفي ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤ م، ورد على عهد الصالح صلاح الدين بن الملك الناصر محمد (١٣٥١ ـ ١٣٥٤ م)، كتاب بإلزام أهل الذمة بالشروط العمرية وزيادات أخرى: منها أن لا يستخدموا في شيء من الدواوين السلطانية ولا في شيء من الأشياء، وأن لا تزيد عمامة أحدهم عن عشرة أذرع ولا يركبوا الخيل ولا البغال ولكن الحمير بالأكف عرضاً، وان لا يدخلوا إلا بالعلامات من جرس أو بخاتم نحاس أصفر، أو رصاص، ولا تدخل نساؤهم مع المسلمات الحمامات، وليكن لهن حمامات تختص بهن، وأن يكون إزار النصرانية من كتاب أزرق واليهودية من كتاب أصفر، وأن يكون أحد خفّيها أسود والآخر أبيض، وأن يحكم حكم مواريثهم على الأحكام الشرعية[٢٦٣].

وفي ٧٦٥ هـ/ ١٣٦٣ م، نودي في البلد على أهل الذمة بإلزامهم بالصغار وتصغير العمائم وأن لا يستخدموا في شيء من الأعمال وأن لا يركبوا الخيل ولا البغال كما في إجراءات عام ١٣٢٤م، وأن يكون في رقابهم ورقاب نسائهم في الحمامات أجراس، وأن يكون أحد النعلين أسود مخالفاً للون الآخر، ففرح بذلك المسلمون ودعوا للآمر بذلك[٢٦٤]. وكان هذا على عهد السلطان الأشرف ناصر الدين شعبان (١٣٦٣ ـ ١٣٧٦ م)[٢٦٥].

في ٧٦٥ هـ/ ١٣٦٣ م فتح باب كيسان في دمشق، ويقول ابن كثير، فسلك الناس في حارات اليهود وانكشف دخلهم وأمن الناس من دخنهم وغشهم ومكرهم وخبثهم[٢٦٦].

في ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥ م، ورد المرسوم السلطاني بردّ ما كان أخذ من نساء النصارى مع الجباية. ثم صودرت خمورهم وأريقت، ونودي بمنع النساء من دخول الحمامات كما في المنع السابق، كما منع الرجال الذميون من دخول حمامات المسلمين إلا وعليهم علامات الكافرين من أجراس وخواتيم[٢٦٧].

في ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥ م أيضاً، رفض المسلمون نقل مركز بطريركية انطاكية إلى دمشق[٢٦٨].

هذه عيّنات واضحة عمّا كان يعانيه أهل الذمة من إجراءات تضطهدهم من

جهة وتلجم حريتهم من جهة أخرى. فخلال خمسين سنة تقريباً، تعرّض هؤلاء لتسع إجراءات تعسفية، وقس على ذلك في المراحل الأخرى من التاريخ المملوكي.

أما ما كان يعانيه الشيعة من اضطهاد، فقد ورد ذكره في الكلام على النصيرية بشكل عام.

وفي كتب الحسبة إشارة واضحة إلى التمييز الديني العنصري الواجب فرضه على أهل الذمة. ففي كتاب «معالم القربة في أحكام الحسبة»، الباب الرابع، تحت عنوان في «الحسبة على أهل الذمة» مطالعة قانونية فقهية لتاريخ هذا التمييز ولما هو واجب تطبيقه من إجراءات، من باب أن «التساهل مع أهل الذمة في أمور الدين خطر عظيم»[٢٦٩]. فالمحتسب هو الموظف المنوط به «النظر في أهل الذمّة وأن يلزمهم بما هو مشروط عليهم...» في شروط عمر[٢٧٠]، المعروفة.

وقد حددت «معالم القربة» الجزية المأخوذة من أهل الكتاب: المعيل ديناراً، وعلى المتوسط ديناران وعلى الغني أربعة دنانير عند رأس الحول (أي السنة)[٢٧١].

وننهي الكلام على وضعية أهل الذمة بنص المرسوم الذي أصدره السلطان. الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٢١ هـ/ ١٣٢١ م بشأن أحوال أهل الذمة في عصره[٢٧٢].

«(ص ٦) فلما كان في يوم الخميس السابع والعشرين من الشهر جلس السلطان على العادة، وحضر الأمراء وغيرهم إلى الخدمة فخاطب السلطان أكابر الأمراء في هذا الأمر، وقال: قد قررت على النصارى مضاعفة الجزية (ص ٧) فيؤخذ منهم جزيتان. وأمر أن ينادي في المدينتين أن يلبسوا الثياب الزرق مضافة إلى العمائم، وأن يشدوا الزنانير فوق ثيابهم، وأن يميزوا إذا دخلوا الحمام بجلجل يجعلونه في أعناقهم، وأن لا يستخدموا في الدواوين السلطانية ولا في دواوين الأمراء ولا في الأعمال والبرور. فنودي بذلك، وبرزت الأمثلة الشريفة

السلطانية به، وقرئت على المنابر بالمدينتين، ونفذت إلى العملين، وتضمن المثال المجهز منها إلى الوجه القبلي الذي قرىء على منابر المدن ما مثاله بعد البسملة:

«الحمد لله مظهر هذا الدين المحمَّدي على كل دين، ومؤيد بدا الإسلام ومحل بناء المشركين؛ الذي قهر بتأييدنا جميع الأعداء، وحقن بعفونا وحلمنا دماء الكافرين؛ نحمده على ما أولانا من فضله العميم وذخره المبين ونشكره شكراً نستزيد به من كربه وسيجزي الله الشاكرين(...) وكان جماعة من مفسدي النصارى قد تعدوا وطمعوا، وتمادوا في المخالفة إلى ما تقتض بعض العهود، وبغوا ومكروا مكراً كباراً، فأدخلوا ناراً، فلم يجدوا لهم من دون الله أنصاراً؛ وتعرضوا الرمي بنار أطفأها الله تعالى بفضله، ومكروا مكراً سيئاً (ولا يحيق المَكْرُ السَّيِّءُ إلاّ بأَهْلِهِ)؛ اقتضى رأينا الشريف أن نأخذهم بالشرع الشريف في كل قضية، ونجدّد عليهم العهود العمرية، وأن نقرّر على من شمله عفونا ممن ضعف منهم الجزية ما تكون به أنفسهم تحت سيوفنا مرتهنة، ونضرب عليهم في لباسهم وحرمانهم الذلة والمسكنة. فلذلك رسم بالأمر الشريف العالي المولوي «السلطاني الملكي الناصر، لا زال ناصر الدين بجنوده، مظهر دين الحنيفية على الدين كله، أن تستقر الجزية على سائر النصارى بالوجه القبلى ضعف ما عليهم الآن، ويؤخذ من كل نصراني جاليتان المستقرة أولاً واحدة، والزيادة نظير ذلك للخاص الشريف مهما كان مستقراً بسائر النواحي بالوجه القبلي في الإقطاع، حسب ما قررت في الروك المبارك الناصري، يكون للمقطعين، والزيادة الثانية المضاعفة الآن تكون للخاص الشريف، وأن تلبس سائر النصارى عمائم زرقاً وجهاباً زرقاً ويشدّوا والزنار في أوساطهم، وأن لا يستخدم أحد من النصارى في جهة من الجهات الديوانية والأشغال السلطانية، وكذلك لا يستخدم أحد من الأمراء أحداً من النصارى عنده، وأن يبطلوا جميعهم من الجهات التي كانوا يخدمون بها. والحذر ثم الحذر من أن أحداً منهم يخرج عما رسمنا به، ومن فعل ذلك منهم كانت روحه قبالة ذلك، ولا تنفعه بعدها فدية ولا جزية. وتحسم مادة فسادهم، وينكشف بذلك ما أظهروه من سوء اعتمادهم فليثبت

حكم هذا المرسوم الشريف، وليدخل تحت أمره المطاع كل قوى وضيعف؛ وليستقر ضرب هذه الجزية استقراراً بلا زوال، مستمراً بدوام الليالي والأيام، باقية بدوام الأعوام والسنين، مخلدة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين. فإنها حسنة ساقها الله تعالى لدولتنا الشريفة، ومثوبة وذخيرة صالحة لم تزلْ في صحائفنا الطاهرة مكتوبة، ومعدلة يسرها الله تعالى على يدينا في الآفاق، وأجراً يكون ثوابه عند الله باق. وسبيل كل واقف عليه، والياً ونائباً، وحاضراً وغائباً، وناهياً وآمراً، وشاهداً وناظراً، ومأموراً، وأميراً، وكبيراً (ص ٨) وصغيراً، الانتهاء عند هذا التحذير، فيبادرون إلى امتثال المرسوم الشريف، ويسمعون ويسارعون إلى العمل بما فيه (...).

ويقفون عند حكمه ويمتثلونه (فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدِ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يَبَدِّلُونَهُ) والله تعالى يعلي منار الإسلام، ويزيده قوة وإظهاراً، ويجعل الدائرة على أعداء الدين، ولا يذر على الأرض من الكافرين دياراً. بعد الخط الشريف أعلاه حجة بمقتضاه وكتب في سابع عشرين جمادى الأول سنة إحدى وعشرين وسبعمائة حسب الأمر الشريف.

ولما برز هذا المثال وغيره من الأمثلة لم ينفذ حكمها، ولا طولب نصراني بزيادة ومنع النصارى من المباشرات أياماً قلائل، وأسلم بعض كتاب الأمراء، فاستقر على وظائفهم. ثم استقر سائر المباشرين من النصارى على مباشراتهم، وذلك أن كريم الدين الناظر أنهى إلى السلطان أن جماعة منهم في الأشغال السلطانية، ومتى صرفوا قبل انتهاء السنة فسدت الأحوال وتعطلت المصالح. وسأل أن يستمروا بقية هذه السنة، وينفصلوا بعد رفع الحساب؛ فوافقه السلطان على ذلك».

وقد قاد الاضطهاد كلاً من الموارنة والإسماعيلية والنصيرية إلى النزوع إلى نوع من الاستقلالية الداخلية ظهرت عند الموارنة بترتيب سلطاتهم الدينية (البطريركية) والزمنية (المقدمين) وحرية انفتاح ثقافي على الغرب بدأت بذوره مع ابن القلاعي، واعتماد اللغة السريانية والحرف السرياني كوسيلة للتخاطب.

أما انطواء هذه الطوائف على بعضها البعض فأمر معروف جداً. وبرغم حالة الاضطهاد القائمة، وبرغم الرقابة المتشددة التي مارسها المماليك على هذه الطوائف، لتشكيكهم فيهم وفي ولائهم للسلطة المملوكية السنية، فإن هذه الطوائف، وبدرجات متفاوتة، قد حاولت تجاوز العزلة والانعزال في مواضع شتى وعلى مستويات متعددة، والانفتاح على الآخرين.

طبعاً، الموارنة كانوا أكثر الطوائف الشرقية التي حاولت تجاوز الشرنقة التي فرضت عليها.

ولئن كان الانفتاح الماروني على الغرب المسيحي كبيراً، فهو لم يكن معدوماً باتجاه العرب المسلمين.

ولقد حدّ من الانفتاح على المسلمين الموقف الحذر والعدائي من المماليك تجاه الموارنة، الذين كانوا في تصوّر هؤلاء قاعدة محتملة لعودة الصليبيين إلى الشرق.

وبواسطة ابن القلاعي، الأسقف الماروني، بدأت أولى خطوات الموارنة الثقافية باتجاه الثقافة الغربية، وعلى قدر أقل باتجاه الثقافة العربية ـ الإسلامية، فبدأ يستقي من الأولى بعض مضامينها ومن الثانية وسائل تعبيرها.

كتابات ابن القلاعي، كانت، على حدّ رأي د. كمال الصليبي، تعبيراً عن شعور بالكرامة، ضمن محيط معاد، وبالفخر نتيجة محافظتهم على شخصيتهم برغم كل الخطوب التي تعرضوا لها في القرون الوسطى[٢٧٣].

أما على صعيد الإسماعيليين والنصيرية، فالنصوص لا تسجل محاولات ثقافية للإنخراط في العالم الشرقي أو الغربي، اللّهم، إلا باعتماد التقية الدينية، كوسيلة رضوخ للسلطة الحاكمة، بحيث يلتوون على أنفسهم دون أن ينكسروا نهائياً في حلبة الصراع الديني.

على كلّ حال، موضوع الاضطهاد الديني في القرون الوسطى، يتطلّب المزيد من البحث الدقيق والمعمّق، بعيداً عن المواقف المبدئية. فلو توقفنا

عندما ورد عند المؤرخ عز الدين بن شداد، لوجدنا أن الأمر نسبي، وأن المسألة قابلة للبحث. فهو، في سيرة السلطان بيبرس يقول: «ومن عدله أن في أيامه لم تتمكن أكابر الأمراء من التعدّي على أقل العوام بل على أدنى اليهود والنصارى، ومتى رفع إليه يهودي أو نصراني أو أقلّ العوام ظلامة على أحد من أعيان دولته أنصفه منه وكفّه عنه. . .»[٢٧٤].

فهذا الكلام، يتناقض كلياً مع ما عرفناه عن بيبرس من بطش ومجازر بحق النصارى في أماكن عدّة، وهو قد يكون من باب تقرّب المؤرخ من السلطان، ولكن على كل فهو يفتح الباب أمام النقاش حول هذا الموضوع.

مسألة التمييز الديني، كانت قضية شديدة الحساسية في مجتمع متصلّب دينياً، وقد قادت إلى فتن اجتماعية نتعرّف إلى بعضها خلال البحث. كما أن فتنا اجتماعية لأسباب أخرى حصلت في الدولة المملوكية، ولكن المصادر لا تعيرها الاهتمام الكافي، أو لا تذكرها، وما توصلنا إلى التعرف إليه هو ما سنذكره عن هذا الموضوع. والإقلال بالكلام عليها، كما سنرى عمّا قليل، لا يعني عدم وجودها. فالأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المتردية، كانت حتماً سبباً لفتن، وإن أحبّ كتبة السلطان إغفالها.

أثارت الإجراءات ضد النصارى، جدلاً دائماً، بين المؤرخين، لا يخفي أحياناً، الموقع الديني أو «الأيديولوجي» الذي ينتمي إليه الكاتب.

وبينما يرى فيها البعض حالة إسلامية عامة، يرى فيها آخرون ممارسة من المسلمين لضرورات سياسية ظرفية وآنية. واختلفت الرؤية لها بين غربيين وشرقيين، ومسلمين ومسيحيين ويهود.

المفكر الفرنسي «بواسار» يؤكد في كتابه «الأنسنة في الإسلام»، على تسامح الإسلام على الصعيد الديني، حتى أبعد من ذلك فهو يحترم ويحمي أصحاب الدعوة الإلٰهية السابقين. وفي المنظار السياسي ـ التاريخي، وبقطع النظر عن الضرورات الإقتصادية والإدارية، أظهرت الدولة الإسلامية احتراماً واضحاً لأهل الكتاب. فقد تركت لهم مؤسسات إدارية ودينية وشرعية لا تنسجم

مع قوانين القرآن الكريم. وفي هذا الموقف احترام للإنسان ولخصوصيته برغم أن الدين الإسلامي بحد ذاته له مواقف إيمانية معيّنة من أهل الكتاب. ومع ذلك، فالقرآن الكريم يمنع المسلمين من الطعن بمعتقدات هؤلاء[٢٧٥].

والذي حدث في عهد المماليك، برأي المفكر المذكور أعلاه، عائد إلى الانقلابات الكبيرة التي شهدتها الدولة الإسلامية بعد غزوات السلاجقة والمغول والاتصال الوحشي مع الغرب إبّان الحروب الصليبية. فحدث اضطهاد، كانت تغذّيه الحماسة الشعبية، للأقليات التي ساعدت أعداء الإسلام، الذي كان مهدّداً في عمق وجوده[٢٧٦].

هذا الموقف المتوازن من مسألة العلاقة بين الإسلام والمسلمين من جهة وأهل الذمة من جهة أخرى، قد يجد نقيضاً له عند الكتّاب والمفكرين الإسرائيليين الذين لهم مواقف «راديكالية» من الموضوع، ظهرت في كتب متعدّدة، أبرزها ما نجده في مؤلفات «بات يعور»، الذي يرى في كتابه «الذمي» بأن الخليفة «عمر (٦٣٤ ـ ٦٤٤م) منع استعمال الذميين في الوظائف العامة، وعمر الثاني (٧١٧ ـ ٧٢٠ م) شرّع طرد كلّ الموظفين الذميين من أمبراطوريته. وفي القرون الوسطى، كان تعيين الذميّ في الوظائف الإدارية العالية يثير اضطرابات (وخاصة في غرناطة ١٠٦٦ م، وفاس ١٢٧٥ و١٤٦٥ م، والعراق ١٢٩١ م، ومصر في عهد المماليك، ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م). فالعامة، بتحريض من العلماء، كانت تطالب بطرد الذميين. وكان الأمراء يحاولون بعض الأحيان حمايتهم ويخيّرونهم بين الاستقالة واعتناق الإسلام، وكان الكثيرون يؤمنون للحفاظ على وظائفهم»[٢٧٧].

الكاتب المذكور أعلاه، بعكس «بواسار» يتّهم الإسلام بعدم التسامح والاضطهاد، ويتّهم المسلمين باستغلال اليهود، بإعطائهم موقعاً معقولاً بين السلطة الإسلامية «المضطهدة» والعامة المسيحية الخاضعة لها. فالفاتحون العرب كانوا حكماء باستعمالهم لكفاءة الأقليات المضطهدة في حكم الأكثرية. ولكن، برأيه، وجود الذمي في البلاط، سواء كان يهودياً أو نصرانياً، وأثر ذلك

المرحلي على طائفته، لم يوصل إلى إلغاء عقد الذمة. وكان التناقض الصارخ بين وضعهم المميّز ووضعهم الشرعي يقود إلى المزيد من التعصب، لأن هذه الوضعية في نظر علماء الدين المسلمين هي تدليس على الإسلام، وتقتضي قصاصاً جماعياً للطائفة التي ينتمي إليها الموظف. وغالباً ما كان اليهود كبش محرقة في الإدارة الإسلامية[٢٧٨].

وفي مواجهة هذا الموقف اليهودي ـ الإسرائيلي، نجد موقفاً يهودياً آخر يميل إلى حدّ كبير إلى الالتزام بالرصانة والموضوعية في تحليله لمسألة وضعية أهل الذمة، هو المستشرق «كلود كاهين».

فالمؤرخ المذكور، يرى أن تطور «الذمة» سار في اتجاهين عبر العصور: الأول هو اتجاه المنظّرين من الفقهاء والقضاة الذين، بطريقة لا مجال للنقاش فيها، يطالبون بتطبيق شروط الذمة، عبر نشرهم لمبادىء نظام إذا لم يكن قائماً على الاضطهاد، فعلى الأقل على الضغط والإكراه، فمن مرّة إلى مرّة أحد المسؤولين، لحماسة دينية أو بسبب الحاجة لزيادة شعبيته، يأمر بتطبيق إجراءات بحق الذميين تريح المسلمين من أتباعه، ومن مرة إلى أخرى نشهد بحق الذميين فورات غضب شعبي، بسبب المراكز التي يمسكون بها في الإدارة العليا للدولة الإسلامية. ومن جهة أخرى، نلاحظ أن التطبيق السائد مع الذميين كان أقل من برنامج المتطرفين من المتشددين، الذي لم يتحقق، إلا بطريقة ناقصة وظرفية، في الحواضر الإسلامية الكبرى، علماً بأن المذاهب الإسلامية المتنوعة لا تتوافق كلها على التطبيق، وبعضها يكرّر شروطاً من دون قوة فعلية[٢٧٩].

وبنظر «كاهين»، لم تكن الإجراءات التي تشعر الذمي بدونيته (من لباس وتصرفات اجتماعية) مطبّقة بشكل مستمر ودائم وإلا لم يكن من داع للتذكير بها من قبل الخلفاء والسلاطين المتدينين[٢٨٠]، ولا توجد في المدينة أحياء خاصة بالذميين[٢٨١].

وبرغم أنه ينبغي شرعياً إبعاد الذميين عن الوظائف العامة، فالإدارة الإسلامية، لم تقدر على الاستغناء عن خدماتهم. فالأمراء والوزراء يفضلون

استخدام الذميين الذين يكونون مخلصين لهم، على استخدام المسلمين الذين بإمكانهم الطعن بشرعية سلطة الحاكم[٢٨٢].

وتعقيباً على ما يذكره المستشرق «كاهين»، لا نجد في الإدارة المملوكية في نيابة طرابلس كثرة من الذميين، ما عدا ذلك اليهودي الذي أثار وجوده مشكلة.

ويقارن «كلود كاهين» بين حالة الذميين في النصف الأول من القرون الوسطى بالقرون الأربعة الأخيرة منها، أي العهد الصليبي فالمملوكي، فيلاحظ بأن تصلّباً ظهر في علاقة المسلمين مع الذميين. وهذا التصلّب عائد إلى المناخ الإقتصادي السائد الذي كان يثير الشعب، وإلى الاعتبارات السياسية أكثر من الاعتبارات الدينية[٢٨٣].

الغزوات المغولية، أكثر من الحروب الصليبية، أضرّت بالمسيحيين في المشرق. وفي الدولة المملوكية، أصيب المسيحيون الأصليون، الموارنة أكثر من الأقباط، من نتائج الغزوات المغولية ومن استمرار حالة الحرب مع الفرنج على شواطىء المتوسط، ومن هيمنة التجار الغربيين على التجار الشرقيين.

وقد حاولت السلطة المملوكية إرجاع الأمور إلى نصابها، لكنها لم تستطع إيقاف الفورات الشعبية التي يقودها المتطرفون، كما جرى في عام ٧٢١ هـ/ ١٣٢١ م، ولا لجم ضغوط العلماء المتطرفين، من أمثال ابن تيميّة. ولم يكن التذكير بإجبار الذميين على ارتداء الملابس الخاصة، كما رأينا في النصوص المدرجة أعلاه، وان يكن بفعالية مشكوك فيها، هو ما أجبر عليه الذميين، بل طلب منهم ركب الحمير الضعاف، ومنعوا من اقتناء المنازل العالية، وأصابتهم، كما رأينا أعلاه، قيود في تجارتهم، ظرفية ومرحلية، وطردوا من الوظائف[٢٨٤]، وقد أوردنا نماذج عن بعض ذلك.

وفترة العهد المملوكي، هي الفترة التي جرى فيها دسّ نصوص في كتب الفقة القديمة ضد الذميين، وكتابة مؤلفات فقهيّة خاصة موجهة ضد هؤلاء[٢٨٥].

وبالنهاية، يمكن القول إن ما مورس في العهد المملوكي من تصرّفات فظّة وضغوط على الذميين، هو حالة فريدة في التاريخ الإسلامي في القرون الوسطى، وكان لذلك أسبابه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والنفسية، في جوّ كان مشحوناً ضدّ الغرباء واحتمالات تعاون الذميين من السكان المحليين معهم. ولئن لم يكن ذلك سياسة وضع خطوطها السلاطين المماليك، فقد جا تعبيراً عن واقع اجتماعي وذهنية شعبية، تحرّكها غريزة الدفاع عن النفس.

و ـ التركيب العائلي.

من المتعارف عليه أن التركيب العائلي على قاعدة الزواج من أبناء العمومة، هو الركيزة الأساسية في المجتمعات الشرق أوسطية، مهما تنوّعت أديانها وطوائفها، سواء كان أفرادها موارنة أو ملكيين، سنّة، شيعة، دروزا، إسماعيليين ونصيريين.

هذه الوضعية التاريخية ـ الإجتماعية، التي لا تزال قائمة حتى اليوم، كانت أشد تماسكاً ومناعة في الماضي.

ومن المؤكد أنه في القرون الوسطى كان الموارنة يعيشون في أهداب هذا التركيب الإجتماعي، والدليل على ذلك ما أشرنا إليه، نقلاً عن المرسل البابوي «دانديني»، الذي لا حظ أن الكنيسة تحرّم زيجات القربى، ولكن الواقع الإجتماعي يفرض التحلل من هذا التحريم.

ولئن لم يكن لدينا نصوص تشير إلى هذه النقطة بخصوص سائر الطوائف القائمة في نيابة طرابلس، سواء أكانت سنّة أو إسماعيليين أو نصيريين أو ملكيين، فالتقليد التاريخي العائلي المستمر من قرون عديدة يؤكد هذا.

التسليم بهذه المقولة، لا يمنع من إبداء التساؤل حول مدى تطبيقها عند بعض عناصر المجتمع السني الطرابلسي، الذي لا ينتمي في جذوره إلى العنصر العربي، بل هو نتيجة استقرار عناصر تركية، كردية، تركمانية، جاء بها المماليك إلى طرابلس لحمايتها من احتمالات الغزو الصليبي.

نماذج متعددة، أعطيت في دراسات متنوعة، عن التركيب العائلي في العصر الحديث والمعاصر. وقد انفردنا شخصياً، بدراسة عن هذا التركيب العائلي في القرون الوسطى، ابّان تحضيرنا لشهادة الدكتوره في فرنسا، انطلاقاً من نموذج عائلة آل بحتر ـ تنوخ من الموحدين الدروز، سنوجز بعض ما جاء فيها لأخذ فكرة مقبولة عن نوعية هذا التركيب العائلي الذي كان قائماً في القرون الوسطى. ونجد هذا الموجز في بحثنا عن القرية اللبنانية في الفصل الإقتصادي. وإلى جانب هذا التركيب العائلي، كان المجتمع منقسماً وظائفياً إلى فئات سيأتي الكلام عليها.

ز ـ فئات الشعب.

ليس لدينا معلومات مفصلة، دقيقة، وكميّة عن فئات الشعب في نيابة طرابلس، ولكن، لتوضيح ذلك، سنلقي الضوء على بعض أطر التنظيم العام الذي كان قائماً في السلطنة المملوكية بشكل عام.

فالمقريزي[٢٨٦] يقسم المجتمع إلى سبع فئات هي:

- أرباب الدولة.
- الميسورون (تجار، رجال دين).
- الفئة المتوسطة: تجار صغار، الموظفون.
- الفلاحون.
- سكان الأرياف.
- الحرفيون.
- المعدمون.

هذا المجتمع على ما يبدو كان طبقياً وجامداً، ويصعب لربّما الترقي الإجتماعي فيه. ويقسمه الدكتور أنطوان ضومط[٢٨٧] إلى أربع «طبقات» هي:

- أرباب الدولة من عسكريين وإداريين.

- رجال الدين والتجار والصناعيون من أصحاب الدخل الجيد.
- الصنّاع والحرفيون وأصحاب المعاش.
- أخيراً ذوو الحاجة.

وكل طبقة من هذه الطبقات كانت تنقسم بدورها إلى أكثر من مستوى واحد.

ونحن نميل إلى تحاشي استعمال لفظة الطبقات واعتماد مصطلح الفئات بديلاً عنها، لأنه حتى في زماننا الحاضر، أضحى من المتفق عليه أنه لا وجود لطبقات عندما لا يكون لأفرادها وعي طبقي، كما نميل إلى اعتماد التقسيم الكلاسيكي إلى ثلاث فئات هي: أرباب الدولة، ما قد يجوز تسميته بـ«البورجوازية» المكوّنة من التجار وأصحاب المهن العادية والحرفيين، وأخيراً العامة.

ويفصل «لابيدوس» المجتمع المملوكي إلى خاصة وعامة وبينهما الأعيان(٢٨٨).

أرباب السيف في نيابة طرابلس، كانوا الأكثر يسراً لربما، أما التجار والحرفيون فكانوا على قدر معقول من اليسر يميل إلى الشدّة وضيق اليد، لصغر المدينة بالقياس على القاهرة ودمشق وحلب، وقد ينطبق هذا على قلّة من التجار، سنتعرف إليها في باب التجارة، كانت تزاول التجارة مع مرفأ دمياط. أما واقع حال العامة فكان تعيساً، وقد زادت تعاسته مع تقلب صرف سعر العملة كما سنرى ذلك في بابه.

ولا بدّ، على صعيد دراسة فئات الشعب، من سؤال قد يبدو مستغرباً: هل ينطبق ما درج على ذكره المؤرخون عن تقسيم لفئات الشعب في الدولة المملوكية، على نيابة طرابلس؟

في الواقع، ما ذكرناه أعلاه يصحّ على مجتمع القاهرة ودمشق وإلى حدّ ما حلب، أما في طرابلس، فقد رأينا في الفصل الذي يتكلّم على الإدارة، أن

القائمين بالإدارة كانوا غرباء عن المدينة، ولم يمكثوا، إلا قلة منهم، طويلاً فيها، سواء كانوا من أرباب السيف أو الوظائف الديوانية، وإلى حدّ ما من الموظفين الدينيين. ولذلك يفترض في دراساتنا لفئات المجتمع في نيابة طرابلس، أن نستبعد أرباب الدولة عنه. وأن نركّز بحثنا على الفئات المحلية في هذا المجتمع، التي قد تتوضح صورتها يوماً ما مع إيجاد مصادر جديدة للبحث.

بعد فترة إزدهار تزامنت مع عهد الناصر محمد بن قلاوون، وإلى حدّ ما طيلة القرن الرابع عشر، كانت فترة الحكم المملوكي فترة تقرب وتبعد قليلاً عن التعاسة، مما أدى إلى سلسلة من الفتن، لربّما كان بعضها لأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو الإثنتين معاً، ولكننا لا نعرف عنها شيئاً. وجلّ ما نعرفه من فتن اجتماعية، إضافة إلى ما كان يجري من حروب ومنازعات بين المسؤولين، هو ما تخبرنا عنه الصفحات الآتية.

ح - فتن اجتماعية.

في عام ٧٩٤ هـ/ ١٣٩٢ م، اتهم نائب السلطنة في طرابلس، فخر الدين إياس الجرجاوي بالكفر، وأشيع عنه أنه كان يميل إلى النصارى والفرنج، ويعمل لتحويل الجامع المنصوري إلى كنيسة لقاء مبلغ من المال، فثار عليه كبار أهل طرابلس وعوامه وحاولوا رجمه بالحجارة، ثم عزل في مطلع عام ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢ م(٢٨٩).

قد يكون سبب غضب الناس على الجرجاوي ظلمه للرعية، إبّان فتنة كبرى عصفت ببلاد الشام وعرفت باسم فتنة يلبغا ومنطاش، نجد تفاصيلها في مكان آخر من هذا البحث. ولكن القضية لم تأت على النائب لهذا السبب، بل بعد اتهامه بالكفر، وهي تهمة رخيصة، كثيراً ما كان يتهم الناس بعضهم البعض بها، لإزاحة أحدهم، وغالباً ما تنصبّ على من كان أقل تعصباً من غيره.

ومن غير الممكن تصديق خبر ميل النائب إلى النصارى، أو محاولة تحويل

الجامع المنصوري إلى كنيسة، فهل يصحّ تصديق ذلك، ومتى، أفي عهد المماليك، العهد الأكثر تشدّداً ضد النصارى؟

في عام ٨٠٢ هـ/ ١٤٠٠ م، ثار أهالي طرابلس، بتوجيه من أحد تجار المدينة، المدعو محمد بن بهادر، على نائبها يونس بلطا، الثائر على السلطان فرج، فانطلق العامة بتحريض من قضاة المدينة بنهب بيت نائب الغيبة، المؤيد للنائب يونس، ونهبوا القلعة وحواصل النائب، ثم حصّن الأهالي البلد للدفاع عنها. وإذ رفض زعماء طرابلس وأهليها الصلح، عمد يونس ونائب دمشق إلى تأديب الأهالي، فحاصروا المدينة، التي كان قضاتها في طليعة المتحمسين للدفاع عنها، ودام الحصار تسعة أيام دون جدوى، ثم سقطت المدينة بيد النائب يونس عندما عاد إلى مهاجمتها أمراء دمشق، فأمعن السيف في رقاب معارضيه، وقتل نحو العشرين رجلاً من المعروفين في طرابلس، ونحو الألف من العامة. وعاث عسكره فساداً في المدينة ونهبها. ، وصادر الأموال. وبلغ مجموع المقتولين في هذه الفتنة (١٧٣٢: رجلاً. وكان النائب قداراد إحراق المدينة فاشتراها منه القاضي شرف الدين مسعود بِـ(٣٥٠) ألف درهم[٢٩٠].

وقد يصل التذمر بالسكان، لا إلى الفتنة دائماً، بل إلى الشكاية، ضد أفعال النوّاب. كما جرى في عام ٨١٣ هـ/ ١٤١٠ م، عندما ظلم «يشبك الموساوي» نائب السلطنة في طرابلس الأهالي، فشكوه إلى السلطان، فعزله[٢٩١].

ولكن لغة الشكاية، لم تكن ناجعة بشكل دائم. ففي عام ٨١٥ هـ/ ١٤١٢، وعلى عهد السلطان المؤيد شيخ، الذي عمل نائباً على نيابة طرابلس في وقت سابق، ثار أهل طرابلس على النائب طوخ، فقتلوا بعض موظفيه في ٥ ذي الحجة من السنة المذكورة ٨١٥ هـ/ ٨ آذار ١٤١٣ م[٢٩٢].

في عام ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م، ثار أهالي طرابلس ضد ظلم النائب برد بك الخليلي، فاجتمع القضاة الأربعة والأعيان والعامة واعتصموا في المدينة ضدّ النائب، وكتبوا للسلطان عن سيرته، فاستدعاه إلى مصر وخلت طرابلس من حاكم لها، فأدارها قاضي الحنابلة، ابن الحبّال، حتى وصول نائب جديد إليها،

في ٢٣ ربيع الآخر ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م هو برسباي الدقماقي، السلطان لاحقاً[٢٩٣]. وعام ٨٥٣ هـ/ ، عزل يشبك بن جانبك المؤيدي عن نيابة طرابلس لشكوى أهلها منه[٢٩٤].

يربط «لابيدوس» بعض هذه الأحداث بمقاومة شعبية منظمة في المدن السورية ضدّ الحكّام وصلت إلى درجة الثورة. ففي المدن السورية، أكثر من القاهرة، كان ممكناً تنظيم المقاومة بواسطة وحدات داخلية أكثر التحاماً في المدن الصغرى من المدن الكبرى. لذلك أضحت الأحياء وحدات هامة للعمل ضد الحكام. فعندما عمل الحاكم في طرابلس على جمع المال بنسبة تبادل جائرة بين النحاس والذهب، ثار الناس، ومع ذلك أجبروا على الدفع[٢٩٥].

وكان لقوة الحياة المشتركة نتيجة إضافية أخرى في المدن السورية، وأصبحت المقاومة والثورات المنظمة ليس فقط داخل الأحياء، بل في سائر المدينة كلها، ويعتبر «لابيدوس» ما ذكرناه عن ثورة عام ١٤٠٠ مقاومة شعبية ثابتة وموحدة للحاكم بسبب محاولة ابتزازه مال الناس، بمبلغ قيل إنه بلغ ٦٥٠٠٠٠ درهم، وبسبب تأليب المؤيدين للسلطان برقوق الناس ضد الحاكم، وقد حصدت هذه الثورة ما بين سبعمائة وألف من الوجهاء والعامة وهرب العديد من الوجهاء إلى مصر وفشلت الثورة[٢٩٦].

ونادراً ما تمّ ذكر الدور الحقيقي للوجهاء في هذه الثورات، لكن دعمهم كان ضرورياً لتحقيق النجاح. فعلماء طرابلس لم يعطوا السمة الشرعية للثورة فحسب، بل تولوا قيادتها[٢٩٧].

ولم تقتصر الفتن الإجتماعية على الأهالي من وجهاء ورجال دين وعامة، بل كان للجند جانب منها. فالتركمان، الذين كانوا جزءاً أساسياً من العسكر المولج بحماية طرابلس، كانت لهم اليد الطولى في فتنها السياسية والإجتماعية والإقتصادية. وقد تحوّلوا، مع الزمن، من عنصر استقرار إلى عنصر شغب، بعدما كثرت التقلبات السياسية وتبدّل السلطات الحاكمة منذ عهد المماليك البرجيين.

ومن الأمثلة على ذلك: اتفاق جماعة من الأمراء والمماليك من أهل طرابلس ومن العساكر واستيلاؤهم على البلد والقلعة وقتلهم من عارضهم وتحالفهم مع نائب حلب في عام ١٣٨٩[٢٩٨]:

دخول التركمان في لعبة الفتنة التي عصفت ببلاد الشام بسبب الأمير شيخ المحمودي ودمرداش ونوروز في مطلع عهد المماليك البرجيين، ونرى تفاصيل ذلك في مكان آخر من هذا البحث.

ففي عام ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٥ م قام التركمان بالإغارة على بلاد طرابلس وعلى حماه، مستغلّين فرصة الفتنة التي أحدثها نائب طرابلس جكم[٢٩٩].

وكما كان التركمان عنصر شغب بعدما كانوا عنصر استقرار، كذلك كان العشير، الذين كثر فسادهم فقطعوا في عام ١٣٤٤م طرقات طرابلس ونهبوها، وتبع ذلك أعمال إجرامية كقتل الأطفال[٣٠٠].

وفي البحث عن هذه الفتن، التي كانت تجري عادة داخل المدينة، ولربّما أيضاً خارجها، وبوتيرة أخف لا تهتم لذكرها المصادر، لا بدّ من معرفة ما إذا كانت الجبال المحيطة بالمدينة تشكّل عمقاً جغرافياً للثائرين، كما يقتضي ذلك المنطق الإجتماعي ـ التاريخي؟

في الواقع، ليس لدينا إشارة عن هذا الموضوع إلا ما ورد ذكره عن فتنة الجيبغا في منتصف القرن الثامن الهجري (٧٥٠ هـ). عندما فرّ من طرابلس والتجأ إلى منطقة جرود جبيل حيث يقطن المسيحيون الموارنة، وألقي القبض عليه هناك، وقد ورد خبر ذلك في فصل الأوضاع السياسية.

هذا الحدث إن دلّ على شيء فعلى أن الجماعات الدينية القاطنة في الجبل كانت تميل إلى تأييد الثائرين على السلطة لتخفيف الضغط عليها، كما أنها لربما كانت تشكّل حالة عداء معروفة، جعلت «الجيبغا»، ولربما غيره أيضاً، يلجأون إليها. وأهمّ من قصة «الجيبغا» في هذا المضمار ما ذكرناه عن لجوء السلطان برقوق إلى جبّة بشراي أثناء الفتنة ضدّه، وما نتج عن ذلك، وقد درسنا هذا الموضوع في باب المقدمين عند الموارنة.

وفي دراستنا للفتن الإجتماعية التي كانت تعصف بنيابة طرابلس، لا بدّ من التساؤل عن دور الزعر أسوة بما كان يجري في دمشق أو غيرها من المدن الكبرى؟ وفي الواقع لا نجد معلومات خاصة بنيابة طرابلس على هذا الصعيد.

والزعر هم فئة من العامة. ولما كانت العامة بسوادها وبياضها (البياض وهم «بورجوازية» العامة، والسواد وهم الطبقة الدنيا منها)، تعاني من الحرمان، لذلك ساهمت في الفتن الموجهة ضد السلطة. وكان من الطبيعي أن يكون للزعر دور في ذلك.

كان الزعر ثلاثة أنواع: الزعر بحصر المعنى للكلمة، والغوغاء (وهم مثيرو الغوغاء)، والأوباش[٣٠١] (الناس المنحطون).

وكان هؤلاء منتشرين في الأحياء، ولهم نظم وتقاليد ويحسنون استعمال السلاح ولهم طريقة في لفّ الرأس وارتداء الملابس، ولهم رئيس، وبعض رجال الدولة يستعينون بهم للحراسة. وقد مارسوا السرقة والقتل[٣٠٢].

وقد ازداد دورهم عند التدهور الإقتصادي في أواخر القرن الخامس عشر[٣٠٣].

ما هو دور هذه الفئات، في المجتمع الطرابلسي؟ الجواب صعب، بانتظار إيجاد مصادر تبرز ذلك بوضوح.

كان من الممكن أن تهدّد الفتن الشعبية النظام القائم فتقضي عليه، وما كان موجوداً منها في دمشق والقاهرة، كان أخطر بكثير مما كان موجوداً في نيابة طرابلس. ومع ذلك صمدت الدولة ولم تنهر إلا من الخارج. ولعلّ سبب صمود هذه الدولة عائد إلى أن المماليك الذين أداروا المدن وسيروها بواسطة اتحادهم الضمني مع الوجهاء، قد دعموا سيطرتهم بتصريف جهود المقاومة الشعبية وسوقها لتكون أعمالاً لا تحمل أي تهديد لسيطرة المماليك وثم تبديد انفجارات أهالي الأسواق الضيقة وتحويلها إلى احتجاجات عقيمة. وجرى إخماد مقاومة الأحياء بواسطة إطفاء المظالم المباشرة وكسب الوجهاء ليتعاونوا مع

المماليك، وحتى حروب المماليك الأهلية أخفقت في تقديم الفرصة للانتفاضات الشعبية ضد النظام، لأن المماليك استغلوا الجشع القصير النظر للجماهير التعيسة والمتمردة لإثارتها بعضها ضد بعض وضد زمر المماليك الأخرى، وبقدر ما كَان المماليك مسيطرين على فرقة النهب والسلب أمكن التأثير في الجماهير بطريقة أحبطت فيها كيانهم المنظم ضد الدولة، وفي الوقت نفسه، تم التأثير على تنظيمات عصابات الزعر وغيرها، بصرف جهودها وطاقاتها لتغدو أهدافاً لصوصية صرفة وأداة مصلحة شخصية بدل أن تشكّل مقاومة عنيفة للدولة، وبما أن المماليك وجدوا على رأس التقسيمات الدينية والطبقية للمدن، فقد جعلوا الجماهير عاجزة سياسياً، وذلك بتشجيع انقساماتها لتصبح انقسامات اتباع وزبائن.

هكذا، لم تسع أعمال العصيان والجرائم أبداً نحو تغيير الحكومة، بل نحو إزالة مضار بعض الأخطاء الخاصة فقط، ولم تتطور طبقة «الكادحين» الحقيقية، وهي الطبقة المنتجة للإيديولوجيات، والتي كانت مستاءة من الحرمان، لتشنّ الحرب على النظام القائم[٣٠٤].

لم تكن طرابلس عرضة فقط لاضطرابات مصدرها الأهالي، بل كانت مسرحاً لصراعات الأمراء: تلك الصراعات التي ذكرنا أهمها في باب مشاركة طرابلس في أحداث الولايات الشامية، والتي دفعت نيابة طرابلس ثمناً غالياً بنتيجتها مسّ اقتصادها وسكانها.

هوامش الفصل الثاني

(١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٨٥، ١١٠، ١٤٣ ـ ١٤٤.

(٢) ابن القلاعي، **حروب**، نشر بولس قرألي، ص ١٠ ـ ١٢.

(٣) الدويهي، **الأزمنة**، ط. توتل، ص ١٩٦ ـ ٢٠١.

(٤) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ١٣.

(٥) SOBERNHEIM, op. cit., p. 43.

(٦) ABDEL - NOUR, *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane* (XVI - XVIII siècles), publications Université Libanaise, Beyrouth, 1982, p. 308.

(٧) العمري، المصدر المذكور، ص ٢٦، ١٣٢، راجع أيضاً ابن الشحنة، **الدرّ المنتخب في تاريخ مملكة حلب**، طبعة سركيس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٩، ص ٢٦٤.

(٨) J. PRAWER, *Histoire du Royaune de Jérusalem*, C. N. R. S. paris 1975, I. II. p. 368. يتكلم على هؤلاء الرماة الذين كان الفرنجة يعتمدون عليهم.

(٩) القلقشندي، صبح، ج ٤، ص ٢٣٣.

(١٠) ABDEL - NOUR., op. cit.

(١١) R. MOLS, *Introduction à la démographie historique des villes d'Europe du XIV au XVIII siècle*, T. II, pp. 49 - 51.

(١٢) ABDEl - NOUR, op. cit., 45.

(١٣) Ibid., p. 45.

(١٤) A. LEZINE, *Deux villes d'Ifriqiya - Etudes d'archéologie, d'urbanisme et de de démographie*, Sousse tunis,, paris, 1971, pp. 20 - 23.

(١٥) Ibid., pp. 123. 161 - 162.

(١٦) A. RAYMOND, «Signes urbains et études de la population des grandes villes arabes à l'époque ottomane» in *Bulletin d'études Orientales*, No 27 (1974), Damas, 1975, pp. 183 - 193, p. 184; «La population du Caire, de Maqrizi à la description de l'Egypte, in *B. E. O*, No 28 (1975), Damas, 1977, pp. 20 - 215; p. 185.

(١٧) ABDEL - NOUR, op. cit., pp. 54 - 55.

(١٨) Ibid., op. cit., 64.

(١٩) R. MANTRAN et J. SAUVAGET, *Règlements Fiscaux ottomans, les provinces syriennes*, Beyrouth, 1951, p. 80. voir aussi Umer L. BARKAN «Essai sur les données statistiques des régistres de recensement dans l'empire ottoman aux XV et XVI s. in *J. E. S. H. O*, vol I, par III (1958) p. 331.

(٢٠) ABDEl - NOUR, op. cit., 76.

(٢١) Ibid., p. 310.

(٢٢) الظاهري، **زبدة كشف الممالك**، المصدر المذكور، ص ١٠٤ ـ ١٣٣. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٣.

(٢٣) ABDEl - NOUR, op. cit., 311.

(٢٤) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(٢٥) Ralph, S. HATTOX, «Same ottoman, tapu defters for tripoli in the sixteenth century». منشور في مجلة **الأبحاث** في الجامعة الأميركية ـ بيروت، م ١٩ السنة ٢٩، (١٩٨١)، ص ٦٩.

(٢٦) HATTOX, art. cit., p. 69.

(٢٧) KH. S. OGLU, in A. ABDEl - NOUR, op. cit., 310.

(٢٨) BARKAN, op. cit, p. 227.

(٢٩) هذه المساحات استنتجناها من وصف عمر تدمري للجوامع في كتابه عن **مساجد طرابلس**، المرجع المذكور، ص ٦٩، ١٤٨، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٩٤، ٢٣٠.

(٣٠) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٣٤٩.

(٣١) صالح بن يحيى، يذكر في **تاريخ بيروت**، ص ٢٨، أن المماليك: طلعوا إلى جبل كسروان «من أصعب مسالكه واجتمعت عليهم العساكر واحتوت على جبالهم ووطئت أرضاً لم تكن أهلها يظنون أن أحداً يطأها...». وكان اليونيني، ابن بلاد بعلبك، قد سبق صالح بن يحيى إلى هذا القول قبل قرن من الزمن في معرض كلامه على الحملات المملوكية على كسروان وعلى الدرزية. اليونيني، **ذيل**، تحقيق حمزة عباس؛ راجع النص في باب الحملات المذكورة.

(٣٢) حول الشروط المناسبة لسكن الجبل اللبناني خاصة، والجبل المتوسطي عامة، انظر: Et. de VAUMA: «Les Conditions naturelles de l'occupation humaine du liban», in *Annales de Géographie*, No 57 (1948), pp. 40 - 49. P. BIROT et J. DRESCH: *La Méditerranée et le Moyen-Orient*, T. II, paris, 1956, pp. 213 - 216, 229, 265, 294. F. BRAUDEL: *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de philippe* II, 2 T., paris, 1966, 2ème éd., T. I, pp. 13, 24, 27, 29, 31, 35. D. CHEVALLIER: *La Société du Mont - Liban à l'époque de la révolution*

industrielle en Europe, paris, 1971, p. 3; «Les cadres Sociaux de l'économie agraire dans le proche - Orient au début du XIXéme S.: Le cas du Mont - Liban», *Studies in economic history of the Middle East*, Cook M. A, Londres, 1970, pp. 330 - 345.

(٣٣) راجع حول هذه المعلومات، مقالنا: «تكوين لبنان السكاني من العهود القديمة إلى العصور الحديثة»، مجلة **الجريدة**، العدد ٧١٦٢ (١٩٨٢)، ص ١١٥ ـ ١٢٢. أنظر أيضاً، كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، المرجع المذكور، ص ٢٧ ـ ٣٧.

(٣٤) البلاذري، **كتاب فتوح البلدان**، تحقيق صلاح الدين المنجد، ٣ أجزاء، القاهرة، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ج ١، ص ١٣٨ ـ ١٤٠، ١٥١ ـ ١٥٤، ١٧٥.

(٣٥) صالح بن يحيى، **تاريخ بيروت**، المصدر المذكور، ص ١٣. راجع أيضاً فيليب حتّي، **سوريا، لبنان وفلسطين**، ترجمة كمال يازجي، بيروت ١٩٥٨، ص ٥٤.

(٣٦) لا ضرورة لإعادة التذكير بمقالاتنا عن أصل الموارنة، وبمحاضراتنا وهي بالعشرات، يضاف إليها كل ما ينبغي معرفته عن الموارنة في القرون الوسطى، وسيصدر في «الموسوعة المارونية». كما نجد توثيقاً بالمصادر والمراجع المارونية في مقالنا: «لبنان في القرون الوسطى: مصادر ومراجع، **مجلة اعلام وتوثيق**، ١٩٨٦، ص ٤ ـ ٢١، ١١١ ـ ١٢١. ومن المراجع الأساسية، ولا أقول المصادر، حول بدايات التاريخ الماروني، يراجع بشكل أساسي: البطريريك الدويهي، **أصل الموارنة**، نشره الأب ضو، ١٩٧٣. انطونيوس العينطوريني، **مختصر تاريخ جبل لبنان**، تحقيق د. الياس القطّار، ١٩٨٣. يوسف الدبس، **الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل**، ١٩٠٥. مقالات متنوعة في مجلة **المنارة**. فؤاد البستاني، **مؤسسة مار مارون: الأمة المارونية ـ البطريركية المارونية**، بيروت، ١٩٨٥. P. DIB, *Histoire de l'église Maronite*, Beyrouth, 1962; P. NAAMAN, *Théodoret de Cyr et le monastère de St. Maroun*, 1971; F. Nau, Série d'articles, in *Bulletin de l'Association St. Louis en 1903* et Revue de *L'Orient Chrétien* en 1900 etc,; K. SALIBI, *Maronite historians in mediaeval Lebanon*, 1959.

(٣٧) طنوس الشدياق، **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان**، جزءان، بيروت، ١٩٧٠، ج ١، ص ٩. P. DIB, op. cit., vol. I, pp. 3 - 8, 69 - 70.

(٣٨) وهذا ما يؤكد عليه خاصة د. فؤاد أفرام البستاني في محاضراته العديدة.

(٣٩) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ٢٧ ـ ٣٧.

(٤٠) هذا الاجتهاد طرحه المرحوم د. شارل مالك، في ندوة تلفزيونية شاركه فيها على شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال كل من د. فؤاد أفرام البستاني والأباتي بولس نعمان بمناسبة عيد مار مارون.

(٤١) Théodoret de Cyr, Histoire des Moines de syrie, dans *sources Chrétiennes*, No 54, traduction notes et index par p. Canivet et A. Leroy - Molinghen, t. II,

Cerf, 1979, pp. 30 - 33. وإلى جانب تيودوريطوس قد جاء الكلام على القديس مارون في رسائل إليه من القديس يوحنا فم الذهب.

(٤٢) حول نشأة الموارنة راجع: P. DIB: *Histoire de l'eglise Maronite*, Vol. I, pp. 3 - 8, 69 - 70, 87. هذا مع التذكير بأنه لا يجوز الكلام على اضطهاد إسلامي للموارنة في مطلع العهد الإسلامي.

(٤٣) حول المردة والجراجمة راجع: Michel le Syrien, *Chronique de Michel le syrien*, par J. B. CHABOT, 4 tomes, Paris, 1901, T. II, pp. 455, 469 - 470; H. Lammens, *La syrie, précis historique*, 2ème édition, Beyrouth, 1921, Vol. I, pp. 82 - 83. Art. «Mardaites», in E. I. *ancienne éd., T. III, pp. 288 - 289. Georges CHALHOUB, Recherches sur les Mardaites - Garâgima au VIIème S.* Thèse de 3ème cycle. Paris I, 1985. البلاذري، **فتوح البلدان**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٨٩ ـ ١٩١. ابن العبري، **تاريخ الزمان أو تاريخ أبي الفرج الملطي**، نشره إسحاق أرملة في **المشرق**، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦، ص ٤٧٦ ـ ٤٧٩. طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٩، ٣٣، ٢٠١ ـ ٢٠٤. يوسف الدبس، **الجامع المفصل**، المرجع المذكور، ص ٣٤ ـ ٦٢. فيليب حتّي، **سوريا ولبنان**، المرجع المذكور، ص ٥٣ ـ ٥٤. جواد بولس، **لبنان والبلدان المجاورة**، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٤٤) الدويهي، **أصل الموارنة**، المصدر المذكور، ص ١٢٠، ١٢٣.

(٤٥) الدويهي، **أصل الموارنة**، المصدر المذكور، ص ١٣١.

(٤٦) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ٥٥ ـ ٥٨.

(٤٧) انظر المعلومات عنه تحت العنوان الذي يحمل اسمه.

(٤٨) محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، بيروت (من دون تاريخ نشر)، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤. كرد علي، خطط الشام، ٦ أجزاء، دمشق، ١٩٢٥. ج ١، ص ٢٥٣. M. HAMADE, *Recherches historique médiévales sur les chi'ites du liban, de syrie et de Djazira*, Thèse dactylographiée, paris I, Paris, 1973, p. 45.

(٤٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٢٦.

(٥٠) الشهرستاني، **الملل والنحل**، تحقيق محمد كيلاني، جزءان، دار صعب، بيروت، ١٩٨٦، ج ١، ص ١٤٩.

(٥١) ابن فضل الله العمري، **التعريف بالمصطلح الشريف**، المصدر المذكور، ص ١٥٦.

(٥٢) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

(٥٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٢٦ ـ ٢٥١.

(٥٤) R. Mantran, L'Expansion musulamne, *Paris, 1969, p. 184; M. HAMADE, Thèse cit., p. 15.*

(٥٥) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٥٦) راجع حول الإسماعيلية، القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٦ ـ ١٤٧، ج ١٣، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩. برنارد لويس، **الدعوة الإسماعيلية الجديدة (الحشيشية)**، ترجمة سهيل زكّار، بيروت، ١٩٧١.

(٥٧) راشد الدين سنان بن سلمان بن محمد، أو محمد راشد الدين البصري صاحب الدعوة الإسماعيلية في قلاع الشام، راجع حوله: ابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، ١٣ جزءاً، بيروت، ١٩٦٥، ج ١١، ص ٤١٩، ٤٣٦ وج ١٢، ص ٧٨ ـ ٧٩. سبط ابن الجوزي، **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**، القسم الأول من الجزء الثاني، ١٩٥١، القسم الثاني ١٩٥٢، ج ٨، ص ٤١٩. ابن خلّكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، ثمانية أجزاء، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢، ج ٥، ص ١٨٥ ـ ١٨٧. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٦، ص ١١٧. مصطفى غالب، **راشد الدين سنان شيخ الجبل الثالث**، بيروت، دار اليقظة، ١٩٥٧.

(٥٨) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٥٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٩، ج ٤، ص ١٨٠. أيضاً العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٧٧.

(٦٠) الشهرستاني، **الملل والنحل**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٦٧، ١٩١. W. MADELUNG, «ISMA'ILLIYYA», E. I 2, *T. IV, p. 206.*

(٦١) Ibid.

(٦٢) MADELUNG, «ISMA'ILLIYYA», op. cit., pp. 206 - 207.

(٦٣) Ibid. p. 207.

(٦٤) Ibid. p. 207. الشهرستاني، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٩٥ ـ ١٩٨.

(٦٥) Ibid. p. 207.

(٦٦) يرى القلقشندي، أن بداية نفوذ الإسماعيلية في بلاد العجم يعود إلى دولة السلطان ملكشاه السلجوقي في المائة الخامسة. وكان لهم مقدّم يدعى عطّاش ثم ولده أحمد الذي تقدم في مذهبهم وارتفع شأنه، فغلب على قلعة بأصبهان وقلعة بالطالقان تعرف بقلعة ألَموت، وكان من تلامذته رجل يقال له الحسن بن الصباح فاتهمه بالدعوة للخلفاء الفاطميين، ففر الحسن هارباً إلى مصر حيث أكرمه المستنصر خامس الخلفاء الفاطميين وأمره بأن يخرج للدعوة إلى إمامته وإلى إمامة ابنه نزار من بعده. وهو الذي تنسب إليه النزارية منهم. فخرج ابن الصباح من مصر يدعو للمستنصر ولابنه نزار من بعده واستولى على قلعة ألَموت في سنة ٤٨٣ هـ. وتداول مقدّموهم القلاع الإسماعيلية إلى أن خرج هولاكو على بلاد العجم، فخرّبها عن آخرها. راجع القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٢.

(٦٧) MADELUNG, op. cit., pp. 208 - 209. ويقول ابن فضل الله العمري عن راشد الدين

سنان أنه «كان صاحب سيميا أراهم بها ما أضلّ به عقولهم من تخيل أشخاص، فمن مات على طاعة أئمتهم في جنان ونعيم، وأشخاص ممن مات على عصيان أئمتهم في النار والجحيم.» ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٧٧.

(٦٨) MADELUNG, op. cit., pp. 210 - 211.

(٦٩) سيأتي الكلام عليها بالتفصيل في باب التقسيمات الإدارية.

(٧٠) القلقشندي **صبح**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٢.

(٧١) الشهرستاني، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٩٢. ومن المؤكد أننا لا نعرف شيئاً أكيداً ودقيقاً عن عقيدة طلائع المؤيدين لإمامة إسماعيل. وتزعم المصادر الاثني عشرية أن الخطابية، نسبة للشيعي المتطرف أبو الخطاب، كانت في أساس الإسماعيلية الأولى. وبرغم ذلك فإن العقائد اللاحقة تدين مبادىء الخطابية. راجع: MADELUNG, op. cit., pp. 212.

(٧٢) الشهرستاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٢.

(٧٣) الشهرستاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٧٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٣. وهذه النظرية دخلت إلى معتقدات الإسماعيلية في القرن الرابع هجري / العاشر ميلادي، بتأثير من النيو افلاطونية بواسطة الداعي النسفي. راجع: MADELUNG, op. cit., pp. 212- 213.

(٧٥) الشهرستاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٣ ـ ١٩٤. وحول الناطق والأساس نجد عند مادلونغ شرحاً إضافياً يذكر بأن التاريخ يتكون من حلقات. وفي كل حلقة سبعة عصور، وكل عصر يبدأ بنبي ناطق يحمل رسالة موحى بها. والناطقون الأول كانوا: آدم، نوح، إبراهيم، موسى، عيسى، ومحمد. وكان لكل ناطق رجل أساس أو صامت، كانت مهمته الكشف عن باطن الرسالة الإلٓهية وسبعة أئمة. وكل إمام سابع من كل عهد يصل إلى المرتبة الأعلى ويصبح ناطق العهد اللاحق فاسخاً شرع الناطق السابق ليعلن شرعاً جديداً. وفي عهد محمد، علي كان الأساس، ومحمد بن إسماعيل الإمام السابع. وعندما سيعود هذا الأخير ليظهر مجدداً سيكون سابع ناطق، القائم أو المهدي وسينسخ شرع الإسلام. وستكون رسالته محتوية هذه المرة على الوحي الكامل لحقائق الباطن من دون قانون ظاهر. وسيحكم العالم واضعاً حدّاً له مديناً الناس. وخلال غيبته تحل محله اثنتا عشرة حجة تسكن في الجزائر الاثنتي عشرة من الأرض. وكان للإسماعيلية حسابات فلكية وتنبؤات عن موعد ظهور القائم. وقبل وصول القائم ينبغي الإبقاء على سرّ الباطن ولا يمكن البوح به للمريد إلا بعد حلفان المحافظة على السرّ ودفع حقوق على ذلك. وكان تعليم المريد لأسرار الباطن يتم بطريقة متدرجة، ويسمونه «البلاغ». ويأتي بعد الإمام والحجة هرم من الدعاة الذين يهتمون بالتعليم والإرشاد للدعوة. راجع: MADELUNG, op. cit., pp. 212.

(٧٦) الشهرستاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٤.

(٧٧) الشهرستاني، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٤.

(٧٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٤.

(٧٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٥.

(٨٠) يشكّك مادلونغ في كون حسن الصبّاح قد فكّر شخصياً في عقائد هذه الدعوة الجديدة. راجع: MADELUNG, op. cit., pp. 214.

(٨١) الشهرستاني، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٩٥.

(٨٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٦.

(٨٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٦.

(٨٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٦.

(٨٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٩٧.

(٨٦) راجع: MADELUNG, op. cit., pp. 214.

(٨٧) Ibid., p. 214.

(٨٨) Ibid, pp. 214.

(٨٩) Ibid., p. 215.

(٩٠) راجع تفاصيل هذه الفتوحات العسكرية في باب الفتوحات العسكرية في القسم السياسي العسكري من هذا البحث.

(٩١) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٥٩. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٠.

(٩٢) ابن كثير، المصدر نفسه، ، ج ١٣، ص ٢٦٤. القلقشندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٠.

(٩٣) القلقشندي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٠.

(٩٤) عز الدين بن شداد، **تاريخ**، المصدر المذكور، ص ٣٦٠.

(٩٥) العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٧٧. راجع أيضاً القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٦ ـ ١٤٧، وج ١٣، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٩٦) العمري، المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨. راجع أيضاً القلقشندي، المصدر نفسه، ج١٣، ص ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٩٧) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٧٩.

(٩٨) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٥٥٤ ـ ٥٥٨.

(٩٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ص ١١٩ ـ ١٢٢.

(١٠٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٢. راجع أيضاً: ج ٤، ص ١٨٠.

(١٠١) Ibn BATUTA, *Voyages d'ibn Batuta*, 4 T., Paris, MDCCCLIII, T. I, pp. 176 - 177; E. PERROY en Collab. avec Cl. CAHEN, *Histoire Générale des civilisations, Le moyen - Âge*, 2ème éd., Paris, 1957; M. HAMADE, Thèse cit., p. 21. فيليب حتّي، **سوريا ولبنان**، المرجع المذكور، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(١٠٢) محمد ابن غالب الطويل، **تاريخ العلويين**، قرضه ونقده الأستاذ العارف الشيخ عبد الرحمٰن الجند، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٨٢ ـ ١٨٥، ١٩٦ ـ ١٩٩.

(١٠٣) الطويل، **تاريخ العلويين**، المرجع المذكور، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢. أبو موسى الحريري، **العلويون النصيريون**، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٤ ـ ٢٦.

(١٠٤) محمد الطويل، المرجع نفسه، ص ٢٠٢.

(١٠٥) الطويل، المرجع نفسه، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٨. راجع أيضاً أبو موسى الحريري، **العلويون النصيريون**، المرجع السابق، ص ١٩ ـ ٢٢، ٢٤ ـ ٣٦، ٢٠٩ ـ ٢١٠. ويذكر أبو موسى الحريري بأنه لم تكن لابن نصير تعاليم مدرجة في كتب، سوى ما نعرفه من بعض المصادر الإسلامية المعادية، أما الخصيبي فوضع عدة كتب أهمها «كتاب المجموع» في ست عشرة سورة، ويسمى أيضاً بكتاب الدستور، و«كتاب راست باش» أي «كن مستقيماً»، أهداه إلى تلميذه عضد الدولة الديلمي، وكتاب «الهداية الكبرى» أهداه إلى سيف الدولة الحمداني... وغيرها. ص ٢٨، ٣٤.

(١٠٦) الطويل، المرجع نفسه، ص ٢٠٩ ـ ٢١٢، ٢٣٥ ـ ٢٣٦، الحريري، المرجع نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦ الذي يذكر أن الطبراني ركز العقيدة وسنّ القوانين ورتّب الأعياد، ووضع كتاب «مجموع الأعياد»، و«كتاب الحاوي» و«كتاب الدلائل في معرفة المسائل» و«رسالة التوحيد»... وغيرها.

(١٠٧) الطويل، المرجع نفسه، ص ٢٨١ ـ ٢٨٧. وفي هذا مخالفة أكيدة لمعلوماتنا التاريخية التي، كما سنرى في باب الفتوحات العسكرية المملوكية، تؤكد سقوط هذه القلاع بأيدي المماليك.

(١٠٨) أبو موسى الحريري، **العلويون النصيريون**، المرجع المذكور، ص ٢١٩.

(١٠٩) المرجع نفسه، ص ٢١٠.

(١١٠) الطويل، المرجع المذكور، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٩. أبو موسى الحريري، **العلويون النصيريون**، المرجع المذكور، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(١١١) الحريري، الرجع نفسه، ص ٢١١.

(١١٢) المرجع نفسه، ص ٢١١ ـ ٢١٢ نقلاً عن منير الشريف، **العلويون من هم؟** ص ٤٤.

(١١٣) الطويل، المرجع نفسه، ص ٣٢٠، ٣٤٢.

(١١٤) راجع حول هذه الاجتهادات الأربعة: L. MASSIGNON, E. I 1, T. IV, P. 1030. وقد جاء عند ابن العبري أن كثيرين رغبوا: «أن يعرفوا من هم النصيريون فنقول: في السنة

١٢٠٢ لليونان (٨٩١ م) ظهر شيخ في أطراف الكوفة بقرية الناصرية . . .»، **تاريخ الزمان**، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٥ ـ ٤٦ .

(١١٥) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ص ١٥٠ ـ ١٥١ .

(١١٦) L. MASSIGNON, op. cit., p. 1030.

(١١٧) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٤٩ .

(١١٨) الشهرستاني، **الملل والنحل**، المصدر المذكور، ج ١، حاشية المحقق رقم ٢، ص ١٨٨ .

(١١٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(١٢٠) غريغوريوس ابن العبري الذي سكن طرابلس الشام متتلمذاً في أواخر عهد الصليبيين ثم انتقل منها إلى انطاكية أسقفا قبل أن يترقى إلى رئاسة طائفته. وهو من المصادر المهمة حول تاريخ القرن الثالث عشر في شمال بلاد الشام حيث يقيم النصيريون، الذي يأتي على ذكرهم في كتابيه، **تاريخ مختصر الدول**، نشر وتحقيق الأب انطون صالحاني اليسوعي، طبعة ثانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٨، وفي كتابه الآخر، **تاريخ الزمان**، المصدر المذكور، ص ٤٥ ـ ٤٦ .

(١٢١) المصدر الثاني هو القلقشندي، المؤلف الموسوعي للعهد المملوكي خاصة، وللتاريخ الحضاري الإسلامي عامة.

(١٢٢) ابن العبري، **تاريخ مختصر الدول**، المصدر المذكور، ص ٩٧ .

(١٢٣) ابن العبري، **تاريخ الزمان**، المصدر المذكور، ص ٤٥ ـ ٤٦ .

(١٢٤) الحريري، **العلويون النصيريون**، المرجع المذكور، ص ٢٧، ٣٢.

(١٢٥) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ١٣ ـ ٢٠.

(١٢٦) المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٣٠ ـ ٣٥.

(١٢٧) المصدر نفسه، ج ١٣، ص ٢٤٩ ـ ٢٥١.

(١٢٨) راجع الشهرستاني في موضعه في هذا الفصل.

(١٢٩) لما كان بحثنا ينحصر في عهد المماليك، وبالتالي في نظرة كتّاب المماليك إلى معتقدات وتاريخ هذه الطائفة، فلن نتوسع في كلّ مواضيع معتقداتها ونحيل القارىء إلى بعض ما كتب عنها: إبن بطوطة، **رحلة ابن بطولة** (النص العربي مع ترجمة فرنسية) نشر دفرمري وسانغينتي، ٤ مجلدات، باريس، ١٨٥٣، المجلد الأول، ص ١٧٦ ـ ١٧٧ . محمد كرد علي، **خطط الشام**، الجزء السادس (١٩٢٨)، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٨ . أيضاً الدراسة الحديثة التي تنطلق من مخطوطات نصيرية على حدّ ما تقول، لمؤلفها أبو موسى الحريري، بعنوان **العلويون ـ النصيريون**، المرجع المذكور. أما في اللغة الفرنسية فنشير إلى بعض المراجع ومنها:

R. DUSSAUD, *Histoire et religion des nosairis*, Paris, 1900, J. WEULERESSE, *Le pays des Alaouites*, 1940; *Paysans de syrie et du proche - orient*, 1946; E. PERROY en collab. avec CI. CAHEN, *Histoire générale des civilisations*, le Moyen - Age, 2ème éd., Paris, 1958; M. HAMADE, Thèse cit.; E. KATTAR, *Recherces sur la société de la Montagne Libanaise à L'époque des Mamelouks*, paris IV, 1977.

(١٣٠) L. MASSIGNON, «NUSAIRI»,E. I 1, T. IV, p. 1031 . راجع أيضاً، أبو موسى الحريري، **العلويون النصيريون**، المرجع المذكور، ص ٣٩ ـ ٤٢ .

(١٣١) L. MASSIGNON, op. cit., p. 1031 . راجع أيضاً، لمزيد من الإيضاحات، أبو موسى الحريري، **العلويون النصيريون**، المرجع المذكور، ص ٣٩ ـ ١١٢ .

(١٣٢) راجع العقائد وتعليمها والأعياد في: L. MASSIGNON, op. cit., pp. 1030 - 1033.

(١٣٣) H. LAOUST. «Remarques sur les expéditions du Kasrawân sous les premiers Mamlouks», art. cit., pp. 93 - 115.

(١٣٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩ .

(١٣٥) إبن بطوطة، المصدر المذكور، المجلد الأول، ص ١٧٧، طبعة أخرى بشركة الإعلانات الشرقية، مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٥٨ . وأيضاً دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ)، ص ٧٩ .

(١٣٦) النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، وهو يعطي شرحاً عن معتقدات النصيرية، ص ٨٤، ص ٨٦، ٨٧، ٩٣ .

(١٣٧) الذهبي، **من ذيول العبر**، ص ٩٢ ـ ٩٣، **دول الإسلام**، ج ٢، ص ١٧١ . ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٦٦ . أما أبو الفداء، **المختصر**، تاريخ، ج ٤، ص ٨٥ فيقول إنه ظهر في بلاطنس وادعى أنه الحسن العسكري.

(١٣٨) ابن كثير، **البداية**، ج ١٤، ص ٨٣.

(١٣٩) الذهبي، **من ذيول العبر**، ص ٩٢ ـ ٩٣، **دول الإسلام**، ج ٢، ص ١٧١ .

(١٤٠) **من ذيول العبر**، المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ٩٣ .

(١٤١) ابن كثير، **البداية**، ج ١٤، ص ٨٣. ابن أبي الفضائل، **النهج**، ص ٣.

(١٤٢) أبو الفداء، **المختصر**، ج ٤، ص ٨٥. اليافعي، **مرآة**، ص ٢٥٧.

(١٤٣) اليافعي، **مرآة**، ص ٢٥٧، ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٢، ص ١٩٠ .

(١٤٤) ابن كثير، **البداية**، ص ٨٣ الذهبي، **من ذيول العبر**، ص ٩٢ ـ ٩٣، **دول الإسلام**، ص ١٧١ . ابن أبي الفضائل، **النهج**، ص ٣ يعطي الرقم نفسه. النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٩٣، ٩٤ .

(١٤٥) ورد في ابن أبي الفضائل لا «مجار إلا محمد»، ص ٣ .

(١٤٦) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٨٥. ابن أبي الفضائل، **النهج**، المصدر المذكور، ص ٣. ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ص ٨٣ ـ ٨٤، الذهبي، **من ذيول العبر**، المصدر المذكور، ص ٩٢ ـ ٩٣، **دول الإسلام** المصدر المذكور، ص ١٧١، ابن الوردي، المصدر المذكور، ص ٢٦٦.

(١٤٧) إبن بطوطة، المصدر المذكور، طبعة شركة الإعلانات، ص ٥٩. وطبعة دار صادر، ص ٨٠.

(١٤٨) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٧٤ ـ ١٧٥، ١٧٨.

(١٤٩) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٨٢. ابن الوردي، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٦٦. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٣٢ ـ ٣٥. H. LAOUST, Schismes..., op. cit., pp. 258 - 259.

(١٥٠) Ibn BATUTA, op. cit., T. I, p. 179.

أيضاً طبعة شركة الإعلانات، ص ٥٨. وطبعة دار صادر، ص ٨٠.

(١٥١) M. GAUDEFROY - DE MOMBYNES; *La syrie à l'époque des Mamlouks...*, op. cit., p; CXII; H. LAOUST, *les Schismes dans l'islam*, op. cit., p. 259.

(١٥٢) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٣١٠.

(١٥٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ١٧.

(١٥٤) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢١١.

(١٥٥) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٥٠.

(١٥٦) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٢٥٦.

(١٥٧) راجع حول هذا، كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، ص ١٨.

(١٥٨) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٥١.

(١٥٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٧٣.

(١٦٠) J. VILLAMONT, *Les Voyages du Seigneur de VILLAMONT*, 3ème éd., paris, 1598, p. 187; D'ARAMON, *Le Voyage de Monsieur d'ARAMON*, escript par Jean CHESNEAU, éd. Ch. Schefer, paris, M. D. CCC. LXXXVII, pp. 121 - 122.

(١٦١) A. FATTAL: «la nature juridique du statut des Dhimmâ - s» Beyrouth, U, St. Joseph, *Annales de la faculté de Droit*, 1956, pp. 139 - 159, p. 141.

(١٦٢) A. FATTAL, Art, cit., p. 142; R. MANTRAN, op. cit., pp. 262 - 263.

(١٦٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، M. GAUDEFROY - DEMOMBYNES, La syrie à L'époque des Mamelouks, *op. cit., p. 225; Le Maqsid, M. S de la B. N. de Paris, no 4439.*

(١٦٤) A. FATTAL, *Le Statut légal des Non - Musulamans en pays d'islam*, Beyrouth, 1958, pp. 129 - 139.

(١٦٥) Ibid., p. 127.

(١٦٦) J. DANDINI, Voyage du Mont - Liban, *traduit de l'italien par le P. richard SIMON, 1675, pp. 124 - 125.*

(١٦٧) A. FATTAL, op. cit., pp. 137 - 140.

(١٦٨) ابن إسباط، **مخطوط** رقم ١٨٢١، المكتبة الوطنية في باريس، ص ١٥٠.

(١٦٩) إبراهيم عواد، «لبنان في عهد المماليك»، **المشرق**، العدد ٤٠ (١٩٤٢)،. ص ١ ـ ٢٨.

(١٧٠) A. FATTAL, op. cit., p. 143.

(١٧١) **مجموع فتاوى ابن تيمية**، المصدر المذكور، جزء ٢٨، ص ٦٥٥.

(١٧٢) الدويهي، **الأصول التاريخية**، تصويب نص الدويهي المنشور من قبل ف. توتل، جزء ٣، ص ٨٠.

(١٧٣) حول هذا الإنجيل، راجع محاضرتنا بعنوان: «L'evangeliaire de RABBOULA» وقد ألقيت في جامعة الروح القدس ـ الكسليك، بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٨٧ من ضمن ثلاثية تناولت تاريخية هذا الإنجيل وأهميته كمصدر تاريخي بقلم الكاتب، والناحية الليتورجية فيه بقلم المطران بطرس الجميّل والناحية الفنية بقلم الأب عبدو بدوي. أيضاً، كتاب الأب بطرس ضو: التصوير الكنسي الماروني: **إنجيل ربّولا وصوره (٥٨٦ م)** ضمن سلسلة تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري (جزء ٧)، بيروت، ١٩٨٧. وحول هذا الإنجيل يمكن مراجعة: يوسف الدبس، **من تاريخ سوريا الدنيوي والديني**، بيروت، ١٩٠٢، الجزء السادس.

J. LEROY, *Les Manuscrits syriaques à peintures conservés dans les bibliothéques d'Europe et d'Orient*, Geuthner, paris, 1964.

L. BREHIER, *Les origines du crucifix dans l'art religieux*, paris, 1904.

J. ASSEMANI, *Bibliothecae Mediceae Laurentianae et palatinae codicem Mss Orientalium Catalogus*, Florence, 1742, pp. 1- 25.

(١٧٤) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الكتابة على هامش الصورة رقم ٢٥، المسيح الملك، أنظر أيضاً، بطرس ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع المذكور، ص ١٣٦.

(١٧٥) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الكتابة الكرشونية المدونة على الصفحة ٦٢. انظر أيضاً يوسف الدبس، **تاريخ سوريا**، المرجع المذكور، ج ٦، ص ٥٩٠. وأيضاً، ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع نفسه، ص ٢٤٨.

(١٧٦) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص البطريرك يوحنا الجاجي الأول (؟ ـ ١٢٤٥ م)، ص ٨ قفا. انظر أيضاً: الدبس، المرجع نفسه، ج ٦، ص ٢٠٠. ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع نفسه، ص ١٠٤.

(١٧٧) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ط. توتل. ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣ يورد اسم هذين الراهبين اللذين كانا على علاقة بالموارنة.

(١٧٨) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر نفسه، ط. توتل، ص ٢٣٠.

(١٧٩) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالعربية على الهامش الأسفل للصفحة ٢٨٣. انظر أيضاً، الدبس، المرجع المذكور، ج ٦، ص ٤٦٨. ضو، **التصوير الكنيسي**، المرجع المذكور، ص ٢٧٤.

(١٨٠) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالسريانية في أسفل الصفحة ٢٨٤. انظر أيضاً: الدبس، **تاريخ سوريا**، المرجع نفسه، ج ٦، ص ٤١٨. أيضاً. ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع نفسه، ص٢٧٦.

(١٨١) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ط. توتل، ص ١٨٥.

(١٨٢) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية في أسفل الصفحة ٢٢٧. أنظر أيضاً: ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع المذكور، ص ٢٦٠.

(١٨٣) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية على الهامش الأيسر للصفحة ٤٦. انظر أيضاً: ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

(١٨٤) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصورة الرابعة. انظر أيضاً: ضو، المرجع نفسه، ص ٧٨.

(١٨٥) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية، وسط الصورة رقم ٢٠. أيضاً: الدبس، **تاريخ سوريا**، المرجع المذكور. ج ٦، ص ٥٨٢ ـ ٥٨٣. ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع نفسه، ص ١١٥.

(١٨٦) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ٢٤ وعلى هامشها الأيمن. أنظر أيضاً: الدبس، **تاريخ سوريا**، المرجع نفسه، ج ٦، ص ٥٨٢. أيضاً، ضو، المرجع نفسه، ص ٢٤٢.

(١٨٧) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ٢٥٣. انظر أيضاً: ضو، **التصوير الكنسي** المرجع نفسه، ص ٢٧٠.

(١٨٨) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ٢٤٩. انظر أيضاً، ضو، المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

(١٨٩) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية، ص ٢٥. انظر أيضاً، الدبس، **تاريخ سوريا**، المرجع المذكور، ج ٦، ص ٥٨٤. أيضاً، ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع نفسه، ص ٢٤٤.

(١٩٠) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية، ص ١٤٣. انظر أيضاً، الدبس، المرجع نفسه، ج ٦، ص ٥٩٠. أيضاً، ضو، المرجع نفسه، ص ٢٦٠.

(١٩١) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ٢٥١. انظر أيضاً، ضو، المرجع نفسه، ص ٢٦٦.

(١٩٢) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ط. توتل، ص ٢٠٧.

(١٩٣) المصدر نفسه، ط. توتل، ص ٢١٠.

(١٩٤) الدبس، المرجع المذكور، ج ٦، ص ٥٨٣. يوسف داغر، **بطاركة الموارنة**، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٧.

(١٩٥) الدبس، المرجع نفسه، ص ٥٨٥.

(١٩٦) المرجع نفسه، ص ٥٩٣

(١٩٧) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص وقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ٢٢٩. انظر أيضاً، الدبس، **تاريخ سوريا**، المرجع نفسه، ج ٦ ص ٥٩٠. أيضاً، ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع المذكور، ص ٢٦٢.

(١٩٨) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص وقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ١١٢. انظر أيضاً، ضو، المرجع نفسه، ص ٢٥٤.

(١٩٩) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ٩٣. انظر أيضاً، ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع نفسه، ص ٢٥٢.

(٢٠٠) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ١١٤ انظر أيضاً، ضو، **التصوير الكنسي**، المرجع نفسه، ص ٢٥٦.

(٢٠١) **مخطوط إنجيل ربّولا**، نص الوقفية بالكرشونية في أسفل الصفحة ٢٩٠. انظر أيضاً، ضو، المرجع نفسه، ص ٢٧٨.

(٢٠٢) J. GOUDARD, op. cit., p. 226.

D. CHEVALLIER, «une iconographie des Maronites du Liban», *Revue d'histoire moderne et contemporaine*, T. V, 1963, pp. 301 - 308), p. 305.

الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، توتل، ص ٢١٧.

(٢٠٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥. A. FATTAL op. cit., 174.

(٢٠٤) GOUDARD, op., p. 322.

(٢٠٥) فيليب حتّي، المرجع المذكور، ص ٩٧.

H. LAMMENS, La syrie, vol. II, p. 39.

(٢٠٦) محمد كرد علي، **خطط**، المرجع المذكور، ج ١، ص ٨١٠.

(٢٠٧) PERROY, en coll. avec Cl. CAHEN, *H. G. C.* op. cit., p. 164.

(٢٠٨) النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ٩ أجزاء، القاهرة، ١٩٥٤، ج ٨، ص ١٣٩، ٢٣٦ ـ ٢٤١. FATTAL, op. cit., pp. 267, 271, 280, 286.

(٢٠٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٤٥٩.

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

(٢١١) M. CIVEZZA; Relation de fr. ARIOSTI, in *L'histoire des missions franscisccaines*, trad. par V. BERNARDIN de Rouen, paris, 3 Vol., 1898, vol. III, p. 215.

(٢١٢) هذا البحث يتكامل مع مقال آخر لنا حول الموضوع نفسه. ومنعاً للتكرار تغاضينا عن ذكر أمور عديدة وردت سابقاً ويمكن مراجعتها في بابها في مجلة **وثائق وأبحاث**، العدد الأول، سنة ١٩٨٣، دار كنعان للنشر، ص ١٠ ـ ٢٠ تحت عنوان: «بعض ملامح المقدمية المارونية في جبل لبنان في أواخر القرون الوسطى».

(٢١٣) راجع حول البطريرك يوحنا مارون: أصله ـ سيرته ـ حبريته، ما جاء عند البطريرك اسطفانوس الدويهي في كتابه، **أصل الموارنة**، المصدر المذكور، ص ١٣٣ ـ ١٤٨. وللتعرف على بعض الملاحظات والتحاليل حول فترة البطريرك يوحنا مارون وما رافقها من تطورات، راجع الدكتور كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، المرجع المذكور، ص ٣٩ ـ ٤٤.

(٢١٤) الدويهي، **أصل الموارنة**، المصدر المذكور، ص ١١٤، ١٨٤.

(٢١٥) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ٨٩. ولمزيد من المعلومات حول موضوع الموارنة والمقدمين في القرون الوسطى وحتى مطلع العهد العثماني نحيل القارىء إلى المقالات العلمية الموفّقة للدكتور كمال الصليبي الصادرة في اللغة الإنكليزية، والتي لا يغني عنها إطلاقاً كتابه الصادر باللغة العربية. ومن هذه المقالات: «The Maronites of lebanon under frankish and Mamluk rule, 1099 - 1516», in *Arabica*, IV (1957), pp. 290 - 296; «The Muqaddams of Bšarri: Maronite chieftains of the northern lebanon, 1382 - 1621» in *Arabica*, XV (1968), pp. 63 - 86.

(٢١٦) الصليبي، المرجع المذكور، ص ٩١ ـ ٩٥.

(٢١٧) الدويهي، **كتاب الشرح المختصر**، ص ١٧٨ ـ ١٩٥.

(٢١٨) ابن القلاعي، المصدر المذكور، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢١٩) الصليبي، المرجع المذكور، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٢٢٠) العينطوريني، المصدر المذكور، ص ٩١ ـ ٩٢، ١٢٤. وإضافة إلى الكاتب المذكور، نجد كلاماً على هؤلاء الرقباء في كتاب الخوري رحمه فيقول بأنه لم يصل إلينا منهم إلا أربعة رقباء هم: الرقيب الشدياق جرجس (١٢٤٢ ـ ١٢٥٠)، الرقيب سالم (١٢٥٠ ـ؟)، الرقيب بنيامين ولا نعرف عنه شيئاً، الرقيب نقولا ولا نعرف عنه شيئاً. وفي سنة ١٣٩٩ تسلّم الحكم الأمير يوسف العبدللي وبه انقرضت إمارة جبيل وانتقل الحكم إلى مقدمي بشراي. ويضيف الخوري رحمه إلى الرقباء الأربعة رقيباً خامساً يقتضي العقل وجوده وهو أيوب والد المقدم يعقوب بن أيوب. الخوري فرنسيس رحمه. **تاريخ بشرّي**، ١٩٥٦، ص ٢٤٠ ـ ٢٤٤. ويبدو أن الخوري رحمه استقى معلوماته من مخطوط مشموشه الذي نشره الخوري قرألي كما يذكر ذلك المؤلف في ص ٢٤٧.

(٢٢١) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٢، راجع أيضاً العينطوريني، المرجع المذكور، ص ٨٧ ـ ٨٨، ٩٣، ١٢٤.

(٢٢٢) نلاحظ ثمة اضطراباً في تسميات الحكام الموارنة كما أشرنا سابقاً حتى ضمن النص الواحد. وليس بالضرورة أن يكون هذا الملك مارونياً، ولربما كان فرنجياً وحاكماً على المناطق المارونية الخاضعة له، ويشرح هذا الأمر الدكتور الصليبي، المرجع المذكور، ص ٩٦، فيفيد بأن بعض المقدمين تلقّب بالملك في المناطق الواقعة في كسروان والخارجة في آن معاً عن حكم الفرنجة وعن حكم أتابكة دمشق.

(٢٢٣) راجع تحليلنا لرواية الدويهي حول هذا الموضوع في مقالنا المشار إليه في مطلع هذا البحث. ونلفت النظر إلى أنه في نص آخر للدويهي، نقلاً عن طبعة الشرتوني، أقيم المقدم نقولا بديلاً عن مقدم حردين. راجع **الأزمنة**، المصدر نفسه، حاشية ص ٢٧١، وجاء في تقرير الأب فيتالي الدومينيكي، تعريب وتعليق الخوري بولس قرألي تحت عنوان «لبنان في السنة ١٦٤٣» **المجلة البطريركية**، عدد كانون الثاني ١٩٣٥، ص ٨، في حديثه عن جبة بشرّي التي زارها سنة ١٦٣٣ ما يلي: «... وتمتاز أيضاً بنبالة مقدّميها المتحدّرين من هرقل (الأمبراطور) كما يشهد الإسم والتقليد والتاريخ، وقد ساسوها عن جدارة ووجاهة وأبّهة لائقة بأصلهم».

(٢٢٤) راجع رواية الدويهي حول الحرم الذي أنزل بالشدياق خاطر ومن تحويل البطريرك له عن المقدم إلى قلعة في الجبل انشقّت لتوها قسمين. الدويهي، **الأزمنة**، المصدر نفسه، ص ٤٦٢.

(٢٢٥) راجع حول هذه الأجواء ما يذكره العينطوريني، المصدر المذكور، ص ٩٤ ـ ٩٥، عن الذلّ الذي ألحقه الله بالطائفة بدخول اليعاقبة إلى بلاد الموارنة وما ترتب عن ذلك من انقسام للطائفة.

(٢٢٦) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٣٢٨. العينطوريني، المصدر المذكور، ص ٩١ ـ ٩٢، ١٢٤، ويطلق العينطوريني على هذا الحاكم لقب مقدم وحاكم ورقيب في آن معاً.

(٢٢٧) ليس بالضرورة أن يكون قد تمّ ربط المقدمين بالسلطة الإسلامية في عهد السلطان الظاهر برقوق، ولعلّ الأمر قد أشكل على المؤرخين فدمجوا بين الظاهر بيبرس والظاهر برقوق. وفي ملاحظة للدكتور كمال الصليبي، يفيدنا بأن نواب السلطنة قد أحكموا ضبط مملكة طرابلس على الأقل بعد عام ١٣٠٥ م، ونجحوا في إخضاع رؤساء العشائر والمقدمين في القرى لحكمهم. الصليبي، المرجع المذكور، ص ١٥٤.

(٢٢٨) وردت تسمية مقدم لهذه الجماعات المذكورة عند الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٢٠٧، ٢٢٥، ٣٦٤، ٣٧٦ ـ ٣٧٨، ٤٠٢ إلخ. يراجع أيضاً الخوارسقف بولس قرألي، الموارنة في لبنان، ملحق الوثائق، مقدّمو جبة بشري، نقلاً عن مخطوطة فاتيكانية للبطريرك الدويهي، **المنارة** ١٩٤٩، ص ٣٢٦ ـ ٣٣٩. ثم عاد فنشرها الأباتي بطرس

فهد، **بطاركة الموارنة وأساقفتهم في القرن السادس عشر**، ١٩٨٢، ص ١٨٣ ـ ١٩٦، بعنوان ملحق هام عن مقدّمي جبة بشرّي.

(٢٢٩) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر نفسه، ص ٤١٢، العينطورني، المصدر المذكور، ص ١٢٥.

(٢٣٠) العينطوريني، المصدر المذكور، ص ٨٨.

(٢٣١) الخوري رحمه، المرجع المذكور، ص ٢٥٧.

(٢٣٢) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٤٥٤.

(٢٣٣) الصليبي، المرجع المذكور، ص ١٣٢.

(٢٣٤) حول مسألة الكاشف راجع الصليبي، المرجع المذكور، ص ١٥٨.

(٢٣٥) الدويهي، **الشرح المختصر**، ص ٢٤٩.

(٢٣٦) راجع حول هذا الموضوع مقالنا في مجلة **حنون**، عدد ١٣ ـ ١٤، سنة ١٩٧٩ بعنوان: «Quelques aspects de l'institution de l'iqṭā', au liban à la fin du Moyen - Age: le cas de la famille notable des Buhturs - tanukhs», pp. 139 - 164.

(٢٣٧) الصليبي، المرجع المذكور، ص ١٥٨.

(٢٣٨) رسالة الخوري الدويهي، العينطوريني، المصدر المذكور، ص ١١٥.

(٢٣٩) الدويهي، **الأزمنة**، المصدر المذكور، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.

(٢٤٠) الدويهي، المصدر المذكور، حاشية، صفحة ٣٥٠ ـ ٣٥١.

(٢٤١) المصدر نفسه، الدويهي، **الأزمنة**، ص ٣٥٣. العينطوريني، المصدر المذكور، ص ١٢٥.

(٢٤٢) الدويهي، **الأزمنة**، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٢٤٤) المصدر نفسه، ص ٣٥٨. وفي مكان آخر يؤخّر الدويهي موت عبد المنعم إلى عام ١٤٩٥ م، راجع المصدر نفسه، ص ٣٧٠ ـ ٣٧١. أما العنيطوريني، المصدر المذكور، ص ١٢٥، فيثبت الوفاة في عام ١٤٦٩ م.

(٢٤٥) الدويهي، **الأزمنة**، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٢٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٥. العينطوريني، المصدر المذكور، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٢٤٧) الدويهي، **الأزمنة**، ص ٣٦٤ ـ ٣٦٥.

(٢٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦.

(٢٤٩) المصدر نفسه، ص ٣٦٩.

(٢٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٧٢.

(٢٥١) لنا شاهد على ذلك، قرية بعبدات التي تحوّل بعض سكانها إلى اللاتينية نكاية بالأسقف الماروني. أيضاً سكان قرية بتدين اللقش في مطلع القرن العشرين تحوّلوا إلى البروتستانتية

لمدة وجيزة ثم عادوا عنها نتيجة صراعهم على ملكية القرية مع دير سيدة مشموشه. أمثلة أخرى كثيرة يمكن استقراؤها من التاريخ الماروني حول هذا الموضوع، ومنها حادثة أحمد فارس الشدياق وحوادث تمّت بصلة إلى قضايا الطلاق وغيرها.

(٢٥٢) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ص ٨٩.

(٢٥٣) اليافعي، **مرآة الجنان**، المصدر المذكور، ص ٢٣٤.

(٢٥٤) SOBERNHEIM, op. 125 - 126.

(٢٥٥) DANDINI, op. cit., p. 89.

(٢٥٦) ابن الفرات، المصدر المذكور، ج ٨، ص ٩٣.

(٢٥٧) ابن الشحنة، **روض**، مخطوط الفاتيكان رقم ٢٧١، ص ١٢٢.

(٢٥٨) ابن تغري بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ١٣٣ ـ ١٣٥ ZETTERESTEEN, op. cit., p. 84 - 87.

(٢٥٩) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٥٥. أبو الفداء، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٤٧.

(٢٦٠) ابن كثير، **البداية والنهاية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ١٨٦.

(٢٦١) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٢٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٢٦٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

(٢٦٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٣، ص ٢٠.

(٢٦٥) ابن كثير، **البداية والنهاية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

(٢٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

(٢٦٧) المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(٢٦٨) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(٢٦٩) **معالم القربة في أحكام الحسبة**، ص ٩٢ ـ ١٠٠.

(٢٧٠) المصدر نفسه، ص ٩٢ ـ ١٠٠.

(٢٧١) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(٢٧٢) النص الذي يدرجه المقريزي منقول من النويري، **نهاية الأرب**، ج ٣١، من مخطوط المكتبة الأهلية في باريس. راجع المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٩٥٩ ـ ٩٦٢.

(٢٧٣) K. SALIBI, Maronite Historians, op. cit. pp. 15 - 35.

(٢٧٤) عز الدين بن شداد، **تاريخ**، المصدر المذكور، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٢٧٥) Marcel A. BOISARD, *L'humanisme de l'islam*, Albin Michel, Paris, 1979, pp. 197 - 198.

(٢٧٦) Ibid., p. 190.

(٢٧٧) Bat YE' OR, *Le Dhimmi, profil de l'opprimé en Orient et en Afrique du Nord depuis la conquête arabe*, paris, Editions Anthropos, 1980, p. 33.

(٢٧٨) Ibid., pp. 67 - 68.

(٢٧٩) CI. CAHEN, «Dhimma», E. I 2, T. II. pp. 234 - 238, p. 234.

(٢٨٠) Ibid., p. 235.

(٢٨١) Ibid., p. 235.

(٢٨٢) Ibid., p. 235.

(٢٨٣) Ibid., p. 236.

(٢٨٤) Ibid., pp. 236 - 237.

(٢٨٥) Ibid., p. 237.

(٢٨٦) المقريزي، في: أنطوان ضومط، **الدولة المملوكية، التاريخ السياسي والإقتصادي والعسكري**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠، ص ٨٥.

(٢٨٧) ضومط، المرجع نفسه، ص ٨٦.

(٢٨٨) ايرا لابيدوس، **مدن الشام في العصر المملوكي**، ترجمة س. زكّار، دار حسّان، دمشق، ١٩٨٥، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٢٨٩) ابن قاضي شهبة، **الاعلام**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٤٢٦. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٣٣١. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٣٩.

(٢٩٠) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٩٩٠ ـ ٩٩١. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٨٠ ـ ١٨١، ١٩٢، ابن قاضي شهبة، **الأعلام**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٥٥. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٥٥٥.

(٢٩١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٠.

(٢٩٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.

(٢٩٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٦٤، ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٦٥، ٦٦، ٧٣. ابن آياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٨، ٤١. الصيرفي، **أنباء**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٤١٨.

(٢٩٤) السخاوي، **التبر المسبوك**، المصدر المذكور، ص ٢٦٨.

(٢٩٥) لابيدوس، المرجع المذكور، ص ٢٣٣.

(٢٩٦) المرجع نفسه، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢٩٧) المرجع نفسه، ص ٢٣٦.

(٢٩٨) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، م ٩، ص ٥٤.

(٢٩٩) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٣٢٦.

(٣٠٠) إبراهيم ابن القيسراني، **النور اللائح والدر الصادح في اصطفاء مولانا السلطان الملك الصالح**، تحقيق د. عمر تدمري، دار الإنشاء، طرابلس، ١٩٨٢، ص ٢٤.

(٣٠١) ابن طولون، **مفاكهة الخلاّن في حوادث الزمان**، تحقيق محمد مصطفى، جزءان، المؤسسة المصرية العامة للتأليف، ج ١، ص ٩٢، ١٧٩، ج ٢، ص ٧.

(٣٠٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٢، ٩٢ ـ ٩٣، ١٦٧ ـ ١٧٩، ١٨٢ ـ ١٨٤، ٢٤٥، ٢٩٥ وغيرها.

(٣٠٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٧، ١٧٩، ٢٦٠، ٢٩٢ وغيرها.

(٣٠٤) لابيدوس، المرجع المذكور، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩.

الفصل الثالث: الإدارة

مقدمة عامة

تميّزت الدولة المملوكية (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) بإدارة متقنة التنظيم إلى حدّ كبير، جمعت تجارب وتقاليد الدول والدويلات الإسلامية التي سبقتها.

كان على رأس هذه الدولة سلطان مقيم في القاهرة، وإلى جانبه خليفة من بقايا نسل العباسيين، استقدمه إليه الملك الظاهر بيبرس بعد سقوط بغداد بأيدي المغول، وذلك لإضفاء شرعيّة دينية على السلطنة الجديدة.

قسمت السلطنة المملوكية إلى عدة ممالك كبيرة كانت من بينها الممالك الشامية.

والممالك الشامية بدورها جزّئت إلى ست «ممالك» هي: دمشق، حلب، طرابلس، حماه، صفد، والكرك. تضاف إليها بعض «النيابات» المستقلة: غزة، حمص، ملطية عندما تدعو الحاجة. ولم يختلف التنظيم العسكري والإداري في الممالك الشاميّة عن التنظيم القائم في مصر إلا بالحجم. فكان لكل «مملكة» في الشام عسكرها الخاص، ودواوينها الخاصة، وكانت القرارات السياسية تصدر من القاهرة فيطبقها «نواب السلطنة» في الشام كل في مملكته[1].

يطلق القلقشندي تسمية القواعد على هذه «الممالك» الست التي تحمل أيضاً تسمية «النيابات»، ويذكّرنا بأن كل واحدة منها كانت في ما سبق مملكة مستقلة تحت سلطة سلطان على عهد الأيوبيين[2].

ولا غضاضة في القول بأن ما سيستتبع في هذا الفصل من كلام على الإدارة مأخوذ في القسم الأكبر منه عن **صبح الأعشى** للقلقشندى، مع الإستناد

إلى مفهوم الوظيفة عند ابن فضل الله العمري الذي أخذ عنه القلقشندي ولأنه المصدر الذي عني بجمع المعلومات الوافرة عن نيابة طرابلس، بالقياس على غيره من المصنّفات التاريخية المملوكية التي لن نسقطها، طبعاً، من حسابنا.

والمنهجيةِ المتبعة في هذا الفصل، هي إياها تلك المتبعة في كل البحث، من حيث عرض النّص أولاً ثم يأتي بعده الشرح والربط بالمؤسسات السابقة للفترة أو المؤسسات العامة، الي تشكل تلك القائمة في طرابلس جزءاً منها، ومقارنة ذلك بما نجده في دمشق وحلب وصفد.

وبذلك، نكون قد انطلقنا من الجزء الذي هو طرابلس ونيابتها لربطه بالكل، أي المؤسسات العامة في الدولة الإسلامية، ومن الضروري التنبيه إلى أنه مع فقدان الوثائق الإدارية في العصور الوسطى، يمكن اعتبار نصوص نسخ المعاملات الإدارية الوارد ذكرها عند ابن فضل الله العمري وعند القلقشندي بمثابة وثائق فعلية، تعرّفنا، بعد تحليلها إلى الواقع الإداري العملي، الفعلي، الذي سنحاول ربطه قدر المستطاع بالتنظيم الإداري النظري والعام، فنجمع بذلك بين النظام الإداري، نظرياً، وتطبيقه العملي.

ومن الضروري التذكير بأن هذه الوثائق، على أهميتها، قد لاتعطينا معلومات واضحة، دقيقة ومفصّلة عن حيثيات كل وظيفة على حدة، لأن الطابع الإنشائي يطغى عليها.

أولاً: التقسيم الإداري

كانت نيابة طرابلس من قواعد المملكة الشامية ومكوّنة من جزئين (جملتين) أساسيين:

الجزء الأول (الجملة الأولى): الحاضرة.

الجزء الثاني (الجملة الثانية): النواحي والأعمال.

وكانت الأعمال على قسمين:

القسم الأول: الأعمال الكبار التي يكاتب أهلها عن الأبواب السلطانية وهي على ضربين.

أ ـ الضرب الأول: مضافاتها نفسها وهي ست نيابات

ب ـ الضرب الثاني: قلاع الدعوة.

القسم الثاني: الأعمال الصغار، وهي ستة أعمال[٣].

أ ـ الجزء الأول (الجملة الأولى): الحاضرة

وهي، على حدّ رواية القلقشندي[٤]: «بفتح الهمزة وسكون الطاء وفتح الراء المهملتين ثم ألف وباء موحدة ولام مضمومتين وسين مهملة في الآخر». قال السمعاني[٥]: «وقد تسقط الألف منها فرقاً بينها وبين طرابلس التي في الغرب، وأنكر ياقوت في المشترك[٦]: سقوطها وعاب على المتنبي حذفها منها في بعض شعره. قال في «الروض العطار»[٧]: ومعنى أطرابلس فيما قيل ثلاث مدن، وقيل مدينة الناس. وهي مدينة من سواحل حمص واقعة في الإقليم الرابع. قال في «كتاب الأطوال»[٨]: طولها تسع وخمسون درجة وأربعون دقيقة، وعرضها أربع وثلاثون درجة. وكانت في الأصل من بناء الروم[٩] فلما فتحها المسلمون في سنة ثمان وثمانين وستمائة في الأيام الأشرفية «خليل بن قلاوون»[١٠] رحمه الله، خرّبوها وعمروا مدينة على نحو ميل منها وسمّوها باسمها، وهي الموجودة الآن.

وبما أن طرابلس كانت نيابة بعيدة إلى حدّ ما عن قلب العاصمة، القاهرة، فأضحت هي بالذات وبعض ولاياتها أيضاً منفى لمن يريد السلطان أبعادهم عنه لأسباب جوهرية أو مزاجية. وتقدم المصادر التاريخية حالات كثيرة لأمراء أخرجوا من القاهرة إلى طرابلس ومن هذه الحالات نجد الآتية:

فالسلطان الناصر فرج أخرج آقوش نائب الكرك من مصر إلى طرابلس تخلصاً من ثقله عليه[١١]. كما انتهى نفياً إلى طرابلس سيف الدين بهادر نائب الكرك[١٢]. كما أخرج السلطان الأمير أحمد شاد الشر بخاناه منفياً إلى طرابلس لميله مع بشتك[١٣] وتوفي في طرابلس الكاتب والشاعر الأمير صلاح الدين يوسف بن أسعد الدوادار الذي كان قد أخرج إلى البلاد الشامية[١٤]. وأرسل الأمير ايدغدي إلى طرابلس بطالاً في عام ٧٥٢ هـ/ ١٣٥١ م[١٥]. وبعد عزل نائب الشام الأمير بيدمر الخوارزمي نفي إلى طرابلس[١٦]. ونفي إلى طرابلس في عام ٧٧٥ هـ/ ١٣٧٣ م الصاحب الوزير كريم الدين بن الرويهب[١٧]. وفي عام ٧٧٧ هـ/ ١٣٧٥ م توفي منفياً في طرابلس الأمير بيبغا العلائي الدوادار[١٨]. ونفي إلى طرابلس الأمير قرطاي ثم حمل منها إلى المرقب حيث حبس ثم خنق في عام ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م[١٩]. وفي عام ٧٨٢ هـ/ ١٣٨٠ م أرسل الأمير طغاي تمر القبلاوي منفياً إلى طرابلس[٢٠]. وفي عام ٨٦٤ هـ/ ١٤٥٩ توفي في طرابلس زين الدين أبو الخير محمد ابن المعلم شمس الدين، المعروف بالنحاس شهرة وصناعة ومكسباً، بعدما أخرجه السلطان جقمق على أقبح وجه منفياً إلى طرابلس[٢١]. وفي عام ٨٦٥هـ/ ١٤٦٠ م رسم السلطان بنفي سنطباي قرا الظاهري إلى طرابلس[٢٢]. وفي عام ٨٧٩ هـ / ١٤٧٤ م نفي خاير بك إلى طرابلس[٢٣].

ب ـ الجزء الثاني (الجملة الثانية): النواحي والأعمال

١ ـ القسم الأول: الأعمال الكبار

أ = الضرب الأول: النيابات الست[٢٤]

يشرح لنا القلقشندي وضع هذا الضرب من النيابات الست من القسم الأول الذي يضمّ الأعمال الكبار في الجملة الثانية أي النواحي التي تجزّأ إليها نيابة طرابلس، على الشكل التالي:

الأول ـ (عمل حصن الأكراد)

بإضافة حصن واحد الحصون إلى الأكراد الطائفة المشهورة، وهي قلعة من جند حمص، موقعها في الإقليم الرابع. قال في «تقويم البلدان»: والقياس أن طولها ستون درجة وثلاثون دقيقة، وعرضها أربع وثلاثون درجة. قال في «المشترك»: وهي قلعة حصينة مقابل حمص من غربيها، على الجبل المتصل بجبل لبنان نحو مرحلة من حمص. قال في «التعريف»: وهي حصن جليل وقلعة شمّاء، لا تبعد منها السماء. قال: وكانت محل النيابة ومقرّ العسكر قبل فتح طرابلس.

واستعمل حصن الأكراد، إضافة إلى دوره كمركز إداري، سجناً كالمرقب للمغضوب عليهم من السلطة[٢٥].

الثاني ـ (عمل حصن عكّار)

بإضافة حصن إلى عكّار ـ بفتح العين المهملة وتشديد الكاف المفتوحة وبعدها ألف ثم راء مهملة ـ وهي قلعة على مرحلة من طرابلس في جهة الشرق بوسط جبل لبنان في واد والجبل محيط بها، وشرب أهلها من عين تجري إليها من ذيل لبنان المذكور، ولها ربض ليس بالكبير.

الثالث ـ (عمل بلاطنس)

بفتح الباء الموحدة وبعدها لام ألف ثم طاء مهملة ونون مضمومتان وسين

مهملة في الآخر ـ وهي قلعة بالقرب من مدينة مصياف في جهة الغرب منها على نصف مرحلة، وفي جهة الشمال من طرابلس على نحو مرحلتين. (حالياً بلاطنس هي المهلب)[٢٦].

الرابع ـ (عمل صهيون)

بفتح الصاد المهملة وسكون الهاء وضم الياء المثناة تحت وسكون الواو ثم نون في الآخر ـ وهي قلعة من جند قنّسرين في الإقليم الرابع. قال في «الزيج»: طولها ستون درجة وعشر دقائق، وعرضها خمس وثلاثون درجة وعشر دقائق. وهي من القلاع المشهورة، ذات حصانة ومنعة، مبنيّة على صخر أصمّ، في ذيل جبل يظهر من اللاذقية وبينهما نحو مرحلة، وهي في الشرق عن اللاذقية بميلة إلى الجنوب، وبها المياه الكثيرة حاصلة من الأمطار. وكانت صهيون كالمرقب وكحصن الأكراد سجناً لبعض الأمراء. كما رأينا ذلك في باب أحداث بلاد الشام. ويورد المقريزي بعض من الذين سجنوا فيها[٢٧]

الخامس ـ (عمل اللاذقية)

بألف ولام لازمتين وذال معجمة وقاف مكسورتين وياء مثناة تحت مشدّدة مفتوحة وهاء في آخرها. وهي مدينة من سواحل الشام واقعة في الإقليم الرابع. قال في «الأطوال»: طولها ستون درجة وأربعون دقيقة. وعدّها في «العزيزيّ» من أعمال حمص ثم قال: وهي مدينة جليلة بل هي أجلّ مدينة بالساحل منعة وعمارة، ولها ميناً حسنة، ومنها إلى أنطاكية ثمانية وأربعون ميلا، وقد عدّها في «التعريف»: في جملة ولايات طرابلس على ما كانت عليه إذ ذاك، ثم استقرّت بعد ذلك نيابة، وهي الآن أعظم نيابات طرابلس.

السادس ـ (عمل المرقب)

بفتح الميم وسكون الراء المهملة وفتح القاف وباء موحدة في الآخر. وهي قلعة بالقرب من ساحل البحر الروميّ، وموقعها في الإقليم الرابع. قال في «الزيج»: طولها ستون درجة، وعرضها أربع وثلاثون درجة وخمس وأربعون

دقيقة، وهي قلعة حصينة حسنة البناء مشرفة على البحر وعلى نحو فرسخ منها مدينة (بلنياس) بكسر الباء الموحدة واللام وسكون النون وباء مثناة تحت وألف وسين مهملة ـ وفي الغالب تضاف إليها فيقال المرقب وبلنياس، وهي مدينة حسنة على الساحل، ذات مياه وأعين تجري وفواكه كثيرة. قال في «العزيزي»: وبينها وبين أنطرطوس إثنا عشر ميلاً، ولم يتعرض لذكر المرقب في «التعريف»: ولا في «مسالك الأبصار»[٢٨].

ومن الممكن استقراء حدود عمل المرقب بالعودة إلى ما كانت عليه حدوده في آخر العهد الصليبي، كما ورد ذلك في نصّ هدنة السلطان الملك الظاهر بيبرس وبيت الأسبتار في عام ٦٦٩ هـ:

«وعلى أن تكون بلاد المرقب وحدودها من نهر لُدّ ومُقَبِّلاً (جنوباً) ومُغرِّباً إلى حدود بلاد مَرْقَبة المعروفة بها، وحَدّ البيوت المحاذية لسور الربض... وما هو داخل الربض وداخل المرقب... وكلّ ما هو من الموانىء والمراسي البحرية المعروفة جميعها بحصن المرقب: من مينا بلدة إلى مينا القنطرة المجاورة لحدود مَرْقبة...»[٢٩].

وكانت المرقب من الأمكنة التي ينفي السلطان بعض الأمراء إلى قلعتها. فمثلاً نجد الأمير بن جردمر أخي طاز واقبغا الدوادار مسجونين بحصن المرقب، كما أرسل السلطان إليه قاضٍ معروف بسيرته غير الحسنة[٣٠]، ونفي إليه غيرهم. كما كانت مصياف أيضاً مركزاً للنفي. وعرف من الأمراء الذين سجنوا في المرقب:

في ٨٠٠ هـ الأمير شيخ الصفوي بسبب فساده، في ٨٠٤ هـ شيخ المحمودي يسجن حاجب طرابلس وجماعة من الأمراء. سودون طاز ثم جكم في ٨٢٥. برسباي نائب طرابلس يسجن بسبب خسارته أمام التركمان الذين هاجموا صافيتا وعاثوا في بلادها نهباً وحرقاً، وكان معه في السجن الأمير سيف الدين جانبك بن عبد الله. وفي ٨٢٨ توفي الأمير سيف الدين طوغان بن عبد الله قتيلاً بقلعة المرقب بأمر من السلطان. وفي ٨٣٠ هـ سجن تغرى بردى

المحمودي بأمر من السلطان شيخ. وفي ٨٤٣ السلطان يأمر بسجن خمسة أمراء. وفي ٨٥٦ رسم بالأفراج عن جانبك المحمودي من حبس المرقب. وفي ٨٧١ هـ توفي الأمير سيف الدين تمراز مقتولاً بسبب مساوئه. وفي ٨٥٩ هـ سجن يشبك النوروزي.

وعرف من الأمراء حكام المرقب الأمير سنقر الذي نقل في عام ٨٢١ هـ إلى نيابة قلعة دمشق وعيّن مكانه الطنبغا الجاموس. وقد تعرضت قلعة المرقب في عام ٨٠٦ لزلزال هدم جانباً منها[٣١].

أما بالنسبة للضرب الثاني من الأعمال الكبار، فبالعودة إلى معلومات القلقشندي نجد ما يلي:

٢ = الضرب الثاني: قلاع الدعوة (بفتح الدال)

سمّيت بذلك لأنها كانت بيد الإسماعيلية من الشيعة المنتسبين إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، وهم يسمون أنفسهم أصحاب الدعوة الهاديّة، وهؤلاء هم المعروفون في ديوان الإنشاء بالقصّاد، وبين العامة بالفداوية. وقد جاء الكلام على معتقدهم (...) وهي سبع قلاع، عظيمة الشأن، رفيعة المقدار. لا تسامى منعة ولا ترام حصانة، وكانت أولاً كلها مضافة إلى طرابلس ثم نقلت مصياف منها إلى دمشق على ما تقدّم ذكره، والبقية على ما كانت عليه من إضافتها إلى طرابلس.

في القرن الخامس عشر، في زمن ابن الشحنة، في النصف الأول منه، كان رؤساء من الإسماعيلية على هذه القلاع وكان ما يتحصل منها عون لهم[٣٢]، وهي ستة أعمال:

الأول ـ (عمل الرصافه)

بألف ولام لازمتين في أولها وراء مهملة مضمومة وصاد مفتوحة بعدها ألف ثم فاء وهاء ـ وهي قلعة بالقرب من مصياف. وبالشأم بلدة أخرى يقال لها الرصافه أيضاً وتعرف برصافة هشام، على أقلّ من مسافة يوم من الجانب الغربي من الفرات.

الثاني ـ (عمل الخوابي)

بفتح الخاء المعجمة والواو ثم ألف وباء موحدة مكسورة وباء في الآخر. وهي قلعة في جهة الشمال من طرابلس على نحو مرحلتين، وقد تقدّم في الكلام على خواصّ الشأم أن بسورها مكاناً لا ينظره ملسوع أو رسوله إلا برأ ذلك الملسوع ولم يضره السم.

الثالث ـ (عمل القدموس)

بفتح القاف والدال المهملة وضم الميم وسكون الواو وسين مهملة في الآخر ـ وهي قلعة بالقرب من الخوابي المقدّمة الذكر، وقد تقدّم في الكلام على خواصّ الشأم أن بها حمّاماً يظهر منه أنواع من الحيات وتمشي بين الناس ولا تضر أحداً البتة. (وهي في القرن العشرين أحد مراكز رئيس الدعوة الإسماعيلية).

الرابع ـ (عمل الكهف)

بفتح الكاف وسكون الهاء وفاء في الآخر. وهي قلعة بالقرب من القدموس على نحو ساعة على نشز جبل مرتفع عال يرى على بعد. (اسمها اليوم الكفّ).

الخامس ـ (عمل المينقه)

يفتح الميم وسكون الياء المثناة تحت وفتح النون والقاف وهاء في الآخر. وهي قلعة بالقرب من الكهف على نحو ساعة على جبل مرتفع أيضاً. (اسمها اليوم المنقه).

السادس ـ (عمل العلّيقه)

بضم العين المهملة وفتح اللام المشدّدة وسكون الياء المثناة تحت وفتح القاف وهاء في الآخر. وهي قلعة على الجبل المذكور على نحو ساعة من المينقه[٣٣].

٢ ـ القسم الثاني: الأعمال الصغار الستة

أيضاً، نعود مجدداً إلى القلقشندي الذي يحدّد هذه الأعمال الصغار بستة سوى ما نقل في تلك القلاع مما له ولاية[٣٤].

وهذه الأعمال هي:

الأول ـ (عمل انطرطوس).

قال في «اللباب»: بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الطاء وسكون الراء المهملتين وضم الطاء المهملة وسكون الواو وسين مهملة في الآخر، قال في «كتاب الأطوال»: وموضعها حيث الطول ستون درجة، والعرض أربع وثلاثون درجة وعشر دقائق. وهي بلدة بالساحل. قال في «تقويم البلدان»: وهي ثغر لأهل حمص فتحها المسلمون وخرّبوا أسوارها، وهي الآن آهلة. قال: وكان بها مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه.

الثاني ـ عمل جبّة المنيطره.

بإضافة جبّة (بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة المفتوحة وتاء التأنيث) إلى المنيطره (بضم الميم وفتح النون وسكون الياء المثناة تحت وفتح الظاء المعجمة والراء المهملة وهاء في الآخر).

الثالث ـ (عمل الظّنيين)

بألف ولام لازمتين وظاء معجمة مفتوحة مشددة ونون مشددة مكسورة وياء مثناة تحت مكسورة بعدها ياء ثانية ساكنة ثم نون ـ وهي كورة بين مصياف وفامية، وليس بها مقرّ ولاية.

الرابع ـ (عمل بشريّه)

بضم الباء الموحدة وفتح الشين المعجمة وفتح الراء المهملة المشدّدة وسكون الياء المثناة تحت وهاء في الآخر ـ هكذا مكتوب في «التعريف»: والجاري على الألسنة بشراي بإبدال الهاء ياء مثناة تحت.

الخامس ـ (عمل جبله)

بفتح الجيم والباء الموحدة واللام ثم هاء في الآخر ـ وهي بلدة صغيرة بساحل البحر الرومي من الإقليم الرابع. قال في «الأطوال»: طولها ستون درجة، وعرضها أربع وثلاثون درجة وخمس وخمسون دقيقة. وقال في «تقويم البلدان»: القياس أن طولها ستون درجة، وعرضها أربع وثلاثون درجة وخمس وخمسون دقيقة. قال في «العزيزي»: ولها أعمال واسعة، وبينها وبين اللاذقية اثنا عشر ميلا، وبينها وبين أنطاكية ثمانية وأربعون ميلا، وبها مقام إبراهيم بن أدهم رحمه الله[٣٥].

السادس ـ (عمل أنفه)

بفتح الهمزة المقصورة والنون والفاء وبهاء في الآخر. وهي بلدة على البحر الرومي تردها المراكب بقلّة[٣٦].

ثانياً: الوظائف الإدارية في نيابة طرابلس

الإدارة في نيابات السلطنة، كانت صورة مصغّرة لنظام السلطنة في الإدارة المركزية. بحيث أن كلّ نائب كان في الحقيقة سلطاناً في نيابته. وجميع الوظائف التي في حضرة السلطان له نظيره في كلّ مدينة من قواعد المملكة(٣٧).

أ ـ رئاسة التقسيمات الإدارية

وزعت الإدارة في هذا التقسيم الإداري بشكل تراتبي.

فعلى رأس النيابة نائب سلطنة يسوسها، يأتي بعده تدريجاً نوّاب النيابات وولاة الولايات.

واستناداً إلى التقسيم الإداري المذكور سابقاً، كانت نيابة السلطنة مقسمة إدارياً إلى ثلاثة أجزاء أساسية. فهناك الحاضرة مدينة طرابلس أولاً، والنيابات ثانياً، والولايات ثالثاً.

الحاضرة كان يرأسها نائب السلطنة. أما النيابات فكان يرأس كل واحدة منها نائب، وهي على ضربين كما ذكرنا ذلك قبل قليل. فالضرب الأول، وفيه قسمان: القسم الأول وهو النيابات بمضافات نفس أطرابلس، والقسم الثاني وهو نيابات قلاع الدعوة. أما الضرب الثاني فهو الولاة.

ويخبر القلقشندي عن ذلك فيقول:

الجملة الثانية:

فيما هو خارج عن حاضرتها، وهو على ضربين:

١ ـ الضرب الأول: النوّاب، وهم على قسمين.

أ = القسم الأول:

النيابات بمضافات طرابلس نفسها، وبها خمس نيابات كلّهم يكاتبون عن

الأبواب السلطانية في المهمات ونحوها، دون خلاص الحقوق. فإنه يختص بنائب السلطنة بها.

الأولى ـ (نيابة حصن الأكراد) ـ ونيابته أمرة عشرة.

الثانية ـ (نيابة حصن عكّار) ـ ونيابته أمرة عشرة

الثالثة ـ (نيابة بلاطنس) ـ ونيابتها أمرة عشرة.

الرابعة ـ (نيابة صهيون) ـ ونيابتها أمرة عشرة.

الخامسة ـ (نيابة اللاذقية) ـ ونيابتها أمرة عشرة(٣٨).

٢ = القسم الثاني:

نيابات قلاع الدعوة، وهي ست نيابات خارجاً عن مصياف حيث أضيفت إلى دمشق.

الأولى ـ (نيابة (الرصافه) ـ وأصل نيابتها أمرة عشرة.

الثانية ـ (نيابة الخوابي) ـ وأصل نيابتها امرة عشرة.

الثالثة ـ (نيابة القدموس) ـ وأصل نيابتها امرة عشرة.

الرابعة ـ (نيابة الكهف) ـ وأصل نيابتها أمرة عشرة.

الخامسة ـ (نيابة المينقه) ـ وأصل نيابتها أمرة عشرة.

السادسة ـ (نيابة العليقه) ـ وأصل نيابتها أمرة عشرة.

قلت: وقد أخبرني بعض كتّاب المملكة أن هذه النيابات كلّها استقر فيها أجناد، وبالجملة فإنما يولّي فيها نائب طرابلس بكل حال(٣٩).

٢ ـ الضرب الثاني: الولاة

وبها ولايات ست، وولاة جميعها أجناد، عن نائب طرابلس.

الأولى ـ ولاية أنطرطوس.

الثانية: ولاية جبّة المنيطره.

الثالثة: ولاية الظنّيين.

الرابعة ـ ولاية بشريّه.

الخامسة ـ ولاية جبله.

السادسة ـ ولاية أنفه[٤٠].

وبينما نجد عند القلقشندي ست نيابات في بلاد الدعوة الإسماعيلية، لا تدخل فيها مصياف، يذكر «دومنبين»، نقلاً عن «المقصد» بأنه كان يوجد ست نيابات في قلاع الإسماعيلية، ومن أصلها مصياف الملحقة بنيابة دمشق، وهذه النيابات هي: المرقب، ونائبها أمير طبلخاناه معيّن من الأبواب السلطانية، الكهف ونائبها معيّن من الأبواب السلطانية أيضاً، القدموس، المينقه والعليقه ونوابها يعينون من قبل نائب طرابلس[٤١].

ونائب المرقب أمير عشرين، وهو والي الأعمال الشرقية، وعليه السهر ليلاً ونهاراً على الشواطىء وعلى مراكز المراقبة (الدرك) والسفن (الشواني)[٤٢].

ويعدّد «المقصد» عواصم النيابات في نيابة طرابلس بالتدرج الآتي: اللاذقية، صهيون، حصن الأكراد، بلاطنوس، المرقب (حيث أسلوب التعيين يختلف من عهد الناصر فرج إلى عهد «المقصد»)، حصن عكار، الكهف، المينقه، العليقه، القدموس، الخوابي والرصافه، وأخيراً مصياف سابقاً. وبهذا لا يميّز هذا المصدر بين قلاع الدعوة وغيرها من النيابات، ويذكر المرقب التي لا يأتي القلقشندي على إيراد اسمها بعدما كان قد ذكرها[٤٣].

وبخصوص الولايات الست، يلاحظ بأن لائحة القلقشندي لا تتوافق مع لائحة «التعريف بالمصطلح الشريف» وزبدة كشف الممالك». كما أن «المقصد» يعدّد سبع ولايات هي: انطرطوس، جبّة منيطره، الظنيين، بشريّه، جبله، جبيل، البترون، وفي مكان آخر يذكر: انطرسوس، جبّة المنيطره، الظنيين، بشريّه، جبله، أنفه، البترون، ويذكر أنه لا يوجد مراسلات بين الإدارة في القاهرة وبين الولايات الأخيرة[٤٤].

ومن الأمور التي تثير الدهشة، أن ابن الشحنة، يذكر في أواسط القرن

الخامس عشر الميلادي أن مؤرخاً يدعى ابن عبد الحق يورد أن اللاذقية كانت من أعمال حلب، كما أن جبله قرية في إقطاع الحجوبية في حلب، ثم يؤكد هو، على أن جبله تابعة لطرابلس[٤٥].

ب ـ الوظائف الإدارية

الوظائف الإدارية في نيابة طرابلس تقسم إلى نوعين كبيرين[٤٦]:

النوع الأول: ما هو بحاضرة طرابلس.

النوع الثاني: ما هو خارج عن حاضرتها.

١ ـ النوع الأول: ما هو بحاضرة طرابلس

الوظائف في حاضرة طرابلس، كانت على ثلاثة أصناف[٤٧]:

الصنف الأول: أرباب السيوف.

الصنف الثاني: الوظائف الدينية.

الصنف الثالث: الوظائف الديوانية.

أ = الصنف الأول: أرباب السيوف[٤٨]

كان يوجد في مدينة طرابلس من وظائف أرباب السيوف ما يلي: أ) نائب السلطنة ـ ب) حاجب (عدد ثلاثة) ـ ج) مهمندار ـ د) شاد الدواوين ـ هـ) شاد الخاص ـ و) شاد البريد ـ ز) شاد الميناء ـ ح) نقيب النقباء ـ ط) أميراخور ـ ي) شاد الأوقاف ـ ك) مقدّم البريد ـ ل) أمير أخور البريد ـ م) والي المدينة ـ ن) مقدّم التركمان ـ س) وظائف أخرى غير محددة وكلها يوليها النائب بها.

كان أرباب السيوف في حاضرة طرابلس على طبقتين[٤٩]:

الأولى: من يكتب له تقليد.

الثانية: من يكتب له مرسوم شريف في قطع الثلث، والمجلس السامي.

ـ نائب السلطنة

ـ وصف وظيفة النائب

أضحت طرابلس قاعدة لنيابة السلطنة بعيد طرد الصليبيين منها. وكان أول نائب سلطنة لها سيف الدين بلبان الطباخي المنصوري الذي اتخذ لقب نائب الفتوحات[٥٠].

لماذا اختيرت مدينة طرابلس عاصمة لنيابة السلطنة؟ ولماذا أنشئت هذه النيابة؟

فالجواب على ذلك لا نجده بصورة مباشرة في النصوص التاريخية، ولكن من الممكن استقراؤه من عدة عوامل تاريخية.

فلعلّ نيابة طرابلس، هي تطبيق للتقليد الإداري في العهد الصليبي الذي جعل من طرابلس المدينة عاصمة لكونتية طرابلس.

ولعل من ضرورات نشوء هذه النيابة، التي لم تعرف في تاريخ التقسيم الإداري السابق للعهد الصليبي، والتي كانت المنطقة التي تشملها تابعة في جزء منها لجند دمشق، وجود الجماعات الطائفية المشاغبة، كالموارنة والنصيرية، فأُوجدت هذه النيابة، لضبط هؤلاء، برغم حملات كسروان التي كسرت جناحهم، وأجبرتهم على الركون إلى الهدوء، نسبياً.

كان نائب السلطنة في نيابة طرابلس من أرباب السيوف، ومن أكبر مقدمي الألوف، وهو في الرتبة الثانية من حلب كما في حماه. ويذكر ابن الشحنة أن نائب الشام هو أكبر نوّاب المملكة ثم نائب حلب ثم طرابلس ثم حماه ثم صفد.

وتختلف طرابلس عن حلب ودمشق بأن ليس بها قلعة يكون لها نائب بل نائب السلطنة هو المتسلّم لجميعها والمتصرف فيما لديها من أمر العسكر وغيره[٥١]. وهو يقيم في القلعة[٥٢].

وعند قيام احتفالات تضم نوّاب الشام كان التنظيم تبعاً للرتب تمّ على

الشكل الآتي: ففي عام ٨٢٠هـ عمل السلطان «شيخ» موكباً سلطانياً في الميدان في حلب حضره نوّاب البلاد الشامية والعساكر المصرية، فجلس عن يمين السلطان الأتابك وتحته نائب الشام ثم أمير مجلس، ثم نائب طرابلس ثم جماعة كل واحد في رتبته، وجلس عن يسار السلطان ولده، ثم نائب حلب ثم الأمير آخور الكبير ثم نائب حماه ثم رأس نوبة النوّاب، ثم جماعة إخر كل واحد في منزلته[٥٣].

والنائب نظرياً هو سلطان مختصر في نيابته، فهو المتصرف المطلق التصرّف في كل أمر يراجع في الجيش والمال والخبر أي البريد، وكل ذي وظيفة في النيابة لايتصرف إلا بأمره، ولا يفد أمراً مفصّلاً إلا بمراجعته، وهو يستخدم الجند ويرتّب في الوظائف، وأما ما هو جليل منها كالوزراء والقضاة وكتابة السرّ والجيش فإنه ربما عرض على السلطان من يصلح وقلّ أن لا يجاب[٥٤]. ولكن نائب طرابلس لا يحمل لقب «ملك الأمراء»، لأن قاعدة الملك في الشام هي فقط لدمشق[٥٥] وسلطته على موظفيه برغم إرتباطها على صعيد القضاء بالسلطان، لا تحول دون أن يكون سيفه مسلطاً عليهم فالنائب آياس حكم على القاضي المالكي ابن الأذرعي في عام ٧٩٤ / ١٣٩١ بكفره فسحب إلى دمشق وحكم بإسلامه[٥٦].

ويحكي القلقشندي[٥٧] قصة ترتيب النيابة في طرابلس فيقول:

«وأما ترتيب النيابة بها فإن النائب يركب في يومي الاثنين والخميس في دار النيابة، ويخرج في موكبه من الأمراء والأجناد حتى يأتي ساحل البحر، ثم يعود إلى دار النيابة ومعه جميع الأمراء والأجناد، خلا الأمير المقدّم فإنه لا يحضر معه إلى دار النيابة. وإذا حضر النائب إلى دار النيابة جلس في دار العدل بصدر الإيوان وليس بها كرسيّ سلطنة، ويجلس قاضيان: شافعيّ وحنفيّ عن يمينه، ومالكيّ وحنبليّ عن يساره، ووكيل بيت المال تحت القاضي المالكي، ويجلس كاتب السر أمامه على القرب من يساره وكتّاب الدست خلفه، وحاجب الحجّاب جالس أمام النائب على القرب منه، ويأخذ الحجّاب الصغار القصص ويناولوها

ـ نائب السلطنة

ـ وصف وظيفة النائب

أضحت طرابلس قاعدة لنيابة السلطنة بعيد طرد الصليبيين منها. وكان أول نائب سلطنة لها سيف الدين بلبان الطباخي المنصوري الذي اتخذ لقب نائب الفتوحات[٥٠].

لماذا اختيرت مدينة طرابلس عاصمة لنيابة السلطنة؟ ولماذا أنشئت هذه النيابة؟

فالجواب على ذلك لا نجده بصورة مباشرة في النصوص التاريخية، ولكن من الممكن استقراؤه من عدة عوامل تاريخية.

فلعلّ نيابة طرابلس، هي تطبيق للتقليد الإداري في العهد الصليبي الذي جعل من طرابلس المدينة عاصمة لكونتية طرابلس.

ولعل من ضرورات نشوء هذه النيابة، التي لم تعرف في تاريخ التقسيم الإداري السابق للعهد الصليبي، والتي كانت المنطقة التي تشملها تابعة في جزء منها لجند دمشق، وجود الجماعات الطائفية المشاغبة، كالموارنة والنصيرية، فأُوجدت هذه النيابة، لضبط هؤلاء، برغم حملات كسروان التي كسرت جناحهم، وأجبرتهم على الركون إلى الهدوء، نسبياً.

كان نائب السلطنة في نيابة طرابلس من أرباب السيوف، ومن أكبر مقدمي الألوف، وهو في الرتبة الثانية من حلب كما في حماه. ويذكر ابن الشحنة أن نائب الشام هو أكبر نوّاب المملكة ثم نائب حلب ثم طرابلس ثم حماه ثم صفد.

وتختلف طرابلس عن حلب ودمشق بأن ليس بها قلعة يكون لها نائب بل نائب السلطنة هو المتسلّم لجميعها والمتصرف فيما لديها من أمر العسكر وغيره[٥١]. وهو يقيم في القلعة[٥٢].

وعند قيام احتفالات تضم نوّاب الشام كان التنظيم تبعاً للرتب تمّ على

الشكل الآتي: ففي عام ٨٢٠هـ عمل السلطان «شيخ» موكباً سلطانياً في الميدان في حلب حضره نوّاب البلاد الشامية والعساكر المصرية، فجلس عن يمين السلطان الأتابك وتحته نائب الشام ثم أمير مجلس، ثم نائب طرابلس ثم جماعة كل واحد في رتبته، وجلس عن يسار السلطان ولده، ثم نائب حلب ثم الأمير آخور الكبير ثم نائب حماه ثم رأس نوبة النوّاب، ثم جماعة إخر كل واحد في منزلته[٥٣].

والنائب نظرياً هو سلطان مختصر في نيابته، فهو المتصرف المطلق التصرّف في كل أمر يراجع في الجيش والمال والخبر أي البريد، وكل ذي وظيفة في النيابة لايتصرف إلا بأمره، ولا يفد أمراً مفصّلاً إلا بمراجعته، وهو يستخدم الجند ويرتّب في الوظائف، وأما ما هو جليل منها كالوزراء والقضاة وكتابة السرّ والجيش فإنه ربما عرض على السلطان من يصلح وقلّ أن لا يجاب[٥٤]. ولكن نائب طرابلس لا يحمل لقب «ملك الأمراء»، لأن قاعدة الملك في الشام هي فقط لدمشق[٥٥] وسلطته على موظفيه برغم إرتباطها على صعيد القضاء بالسلطان، لا تحول دون أن يكون سيفه مسلطاً عليهم فالنائب آياس حكم على القاضي المالكي ابن الأذرعي في عام ٧٩٤ / ١٣٩١ بكفره فسحب إلى دمشق وحكم بإسلامه[٥٦].

ويحكي القلقشندي[٥٧] قصة ترتيب النيابة في طرابلس فيقول:

«وأما ترتيب النيابة بها فإن النائب يركب في يومي الاثنين والخميس في دار النيابة، ويخرج في موكبه من الأمراء والأجناد حتى يأتي ساحل البحر، ثم يعود إلى دار النيابة ومعه جميع الأمراء والأجناد، خلا الأمير المقدّم فإنه لا يحضر معه إلى دار النيابة. وإذا حضر النائب إلى دار النيابة جلس في دار العدل بصدر الإيوان وليس بها كرسيّ سلطنة، ويجلس قاضيان: شافعيّ وحنفيّ عن يمينه، ومالكيّ وحنبليّ عن يساره، ووكيل بيت المال تحت القاضي المالكي، ويجلس كاتب السر أمامه على القرب من يساره وكتّاب الدست خلفه، وحاجب الحجّاب جالس أمام النائب على القرب منه، ويأخذ الحجّاب الصغار القصص ويناولوها

إلى حاجب الحجّاب فيدفعها لكاتب السر، ويفصل المحاكمات، ثم ينفض المجلس ويمدّ السماط فيأكلون وينصرفون كما في غيرها».

ويذكر القلقشندي[٥٨]، أن نائب السلطنة في طرابلس هو من طبقة من يكتب له تقليد، ومرسومه في قطع الثلثين، ولقبه «الجناب العالي» مع الدعاء بمضاعفة النعمة..

ويدرج الكاتب المذكور أعلاه نسخة تقليد شريف بنيابة طرابلس سنورد نصّه لنستخرج منه مباشرة وظيفة نائب السلطنة فيقول:

«النيابة الثالثة: نيابة طرابلس، ووظائفها التي جرت العادة بالكتابة فيه من الأبواب السلطانية على نوعين:

النوع الأول، ما هو بحاضرة طرابلس، وهي على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: أرباب السيوف، وهم على طبقتين:

الطبقة الأولى: من يكتب له تقليد.

وهو نائب السلطنة بها. ومرسومه في قطع الثلثين، ولقبه «الجناب العالي» مع الدعاء بمضاعفة النعمة.

وهذه نسخة تقليد شريف بنيابتها (...)

وبعد، فإن أولى من تفترّ الثغور بإيالته، عن شنب النصر، وترمي الحصون بكفالته، من شام من العدا برقها بشرر كالقصر، وتقسّم السواحل بمهابته، من جاور من أهل الكفر بحرها بين الحصد والحصر، وتمنع عزماته شواني العدا أن تدبّ عقاربها، أو تركب اللجج بغير أيامه مراكبها، أو ينتقل عن ظهر البحر إلى غير سيوفه أو قيوده محاربها ـ من لم يزل في نصرة الدين لامعاً كالبرق شهابه، زاخراً كالبحر عبابه، واصبا على الشرك عذابه، ظاميا إلى موارد الوريد سيفه، سارياً إلى قلوب أهل الكفر قبل جفونهم طيفه، قائمة مقام شرف الحصون أسنّة رماحه، غنية بروج الثغور عن تصفيحها بالجلمد بصفا صفاحه، مع خبرة بتقدمة الجيوش تضاعف إقدامها، وتثبّت في مواطن اللقاء أقدامها، وتسدّد إلى مقاتل

أهل الكفر سهامها، وتقرّب عليها في البر والبحر منالها وتبعد مراميها على من رامها، ومعدلة للرعايا السكون في مهاد أمنها، والركون إلى ربا إقبالها ووهاد يمنها، فسرب الرعايا مصون بعدله، والعدل مكنون بين قوله وفعله.

ولما كان فلان هو الليث الذي يحمي به غابه، والنيّر الذي يزهى أفق تألّق فيه شهابه، والهمام الذي تعدى همه فرسان الوغى فتعدّ آحادها بالألوف، والشجاع الذي إذا استعاذت سواعد الشجعان بسيوفها استعانت بقوة سواعده السيوف ـ اقتضت آراؤنا الشريفة أن نحلّي به جيد مملكة انتظمت على وشام البحر، وأحاطت بما في ضميره من بلاد العدا إحاطة القائد بالنحر.

فرسم بالأمر الشريف لا زال (...) أن يفوّض إليه كيت وكيت: لما أشير إليه من أسباب تعيّنه لهذه الرتبة المكينة، وتحلّيه بما وصف من المحاسن التي تزهى بها عقائل الحصون المصونة.

فليل هذه النيابة الجليلة بعزمه تجمّل مواكبها، وهمّة تكمّل مراتبها، ومهابة تحوط ممالكها، وصرامة تؤمّن مسالكها، ومعدلة تعمّر ربوعها ورباعها، ويقظة تصون حصونها وقلاعها، وشجاعة تسري إلى العدا سرايا رعبها، وسطوة تعدى السيوف فلا تستطيع الكماة الدّنوّ من قربها، وسمعة ترهب مجاوريه حتى يتخيّل البحر (أنه) من أعوانه على حربها.

وليؤت تقدمة الجيوش الإسلامية حقّها من تدبير يجمع على الطاعة أمرها وأمراءها، ويرفع في مراتب الخدمة الشريفة على ما يجب أعيانها وكبراءها، ويرهب بإدامة الاستعداد قلوب أعدائها، ويربط بأيزاكها شواني البحر حتى تعتدّ الرباط في ذلك من الفروض التي يتعبد بأدائها، فلا يلوح قلع في البحر للعدا إلا وهو يرهب الوقوع في حبالها، ولا تلحظ عين عدوّ سنا البرّ إلا وهي تتوقّع أن تكحل بنصالها، وليقم منار العدل بنشر لوائه، ويعضّد حكم الشرع الشريف برجوعه إلى أوامره وانتهائه، وليكفّ يد الظلم (عنها) فلا تمتد إليها بنان، وليشفع العدل بالإحسان إلى الرعية فإن الله يأمر بالعدل والإحسان، وفي سيرته التي جعلته صفوة الاختيار، ونخبة ما أوضحته الحقيقة من الاختبار، ما يغني

عن الوصية إلا على سبيل الذكرى التي تنفع المؤمنين وترفع قدر الموقنين، وملاكها تقوى الله تعالى: ليجعلها أمام اعتماده، وأمام إصداره وإيراده، والله تعالى يديم موادّ تأييده وإسعاده، إن شاء الله تعالى».

ونستنتج من نسخة وثيقة التقليد هذه، عدة أمور نذكرها في آخر ما سيرد أدناه، عند المقارنة بين نائبي دمشق وطرابلس.

كان نائب السلطنة إذاً، على رأس «مملكة» أو «نيابة» طرابلس، وتحت سلطته نوّاب النيابات والولايات والموظفون العسكريون والدينيون والمدنيون. وكان من أعيان الكفال له الولاء على ما يتعلق بها من المدن والقلاع والمعاملات[٥٩].

ويتسلّم النائب مرسوم تعيينه مباشرة من السلطان ثم يذهب إلى طرابلس، حيث يستقرّ في دار السعادة ويرسل إلى السلطان إعلاماً بوصوله[٦٠]. وفي حال كان النائب بعيداً عن القاهرة، يبعث التقليد بالنيابة بواسطة أمير يحمله إليه، لقاء دفع هدايا[٦١].

ونائب طرابلس كأي نائب آخر، كان عليه مطالعة السلطان بما عنده من أخبار ومهمّات، ويأخذ أوامره من السلطان ويتمّ الأخذ والردّ بين السلطان ونوّابه بواسطة البريد[٦٢].

وبينما كان الأمراء في مصر يحصلون على الغذاء والكساء الوفير من السلطان، كان أمراء الشام لا حظّ لهم في أكثر من قباء واحد يلبس في وقت الشتاء، إلا من تعرّض لقصد السلطان فيحسن إليه. ويذكر المقريزي أن السلطان كان يجهّز التعابي (الهدايا) لنوّاب الشام من الخزنة على عادة كل سنة[٦٣].

وعند تعيين سلطان جديد كان يعين أمراء للتوجه إلى النوّاب بالبلاد الشامية وغيرها ليعلمهم بالمتغيرات[٦٤]. ولم يكن النوّاب يمتثلون دائماً بطيبة خاطر، فعند عزل السلطان الناصر محمد بن قلاوون لنفسه واستلام بيبرس مكانه، وقيام نائب دمشق الأفرم تبليغ نائب طرابلس اسندمر بما جرى، أطرق اسندمر رأسه إلى الأرض، ثم قال لمندوب الأفرم: «إذهب لأستاذك وقل له: يا بعيد الذهن

وقليل العلم بعد أن دبّرت أمراً، فما الحاجة إلى مشاورتنا! فوالله ليكونن عليك أشأم التدبير وسيعود وباله عليك، ولم يكتب له جواباً[٦٥].

وعندما وصلت رسل المظفر بيبرس إلى طرابلس رفض اسندمر الحلفان لصالحه[٦٦]، لا بل راسل اسندمر وغيره من نوّاب الممالك الشامية السلطان الناصر الموجود في الكرك واعلماهم برفضهم سلطة بيبرس وطلبهم منه الرجوع إلى السلطة، ولكن الناصر طلب التريث والصبر[٦٧]. ثم عاد واتصل بهم بعد اضطراب الأوضاع في ظل حكم بيبرس، مهيئاً الطريق لعودته إلى السلطنة[٦٨].

وعندما تسلطن الملك الأشرف علاء الدين كجك ابن السلطان الملك الناصر، توجّه رسول السلطان الأمير بن بهادر إلى طرابلس وحماه لتحليف نوابها والأمراء[٦٩].

وكان على كل القضاة والولاة في المدينة وفي النيابات الخاضعة لنيابة طرابلس إهداء بغلة عند صدور كل مرسوم تعيين أو دفع بدل يقارب مبلغ خمسماية درهم إلى نائب السلطنة الجديد[٧٠]. ويسمي المقريزي ذلك «مقرر النائب»[٧١]. ولم تلغَ هذه العادة إلا في عام ٧٩١ هـ/ ١٣٨٩ م مع السلطان برقوق[٧٢].

وكان يترتب على نوّاب السلطنة للحصول على نيابتهم دفع رشوة للسلطان[٧٣]. ولا ندري ما إذا كانت هذه الحالة التي جرت مع كلّ من يشبك الموسوي، ويشبك بن عبد الله، وإينال، وجانم وغيرهم، استثنائية أم دائمة. وقد يتأثر السلطان بالنافذين من رجال السلطة أو رجال الدين في اختياره للنائب. فآقوش الأفرم عين على طرابلس بإشارة ابن تيمية على السلطان[٧٤].

كان نائب السلطنة يحصل من السلطان على هدايا، مثلاً حصاناً يركبه عند الذهاب للصلاة صبيحة العيد في الجامع الكبير[٧٥].

وعند ارتقاء سلطان جديد للعرش كان على نائب السلطنة وعلى أمراء طرابلس توقيع نسخة يمين بالولاء له[٧٦].

الذين يعينون على نيابة طرابلس كانوا عادة من الذين قد أجروا تجربتهم الإدارية في نيابات أقل قيمة. ومن طرابلس يترفعون إلى حلب ودمشق[٧٧].

في بداية العهد المملوكي كان يحق لنائب السلطنة في طرابلس الكتابة مباشرة للسلطان. ولكن هذه العادة ألغيت على عهد السلطان محمد بن قلاوون[٧٨]. ونحن نعتقد بأنه في مطلع العهد المملوكي كانت مسألة الوجود السابق للصليبيين على شواطى المتوسط الشرقية تستحوذ على غالبية هموم ونشاطات المماليك. لذا، كانوا على اتصال مباشر بنواب السلطنة في طرابلس، حتى إذا ما تلاشت هذه الذكرى، تدريجاً، خفت الحاجة إلى مثل هذا الاتصال المباشر.

غالبية نواب السلطنة الذين تعاقبوا على طرابلس كانت من الأتراك، ما عدا اثنين: مسعود بن خطير (٧٥٠ ـ ٧٥١ هـ) ومحمد بن مبارك في ٨٧٠ هـ[٧٩]. وقد تعاقب منهم على حكمها قرابة ١٥٦ نائباً من عام ٦٨٩ إلى ٩٩٢ هـ/ ١٢٩٠ إلى ١٥١٦ م[٨٠].

الوظائف العسكرية الأخرى كانت أيضاً بيد الأتراك. أما وظائف السكرتاريا والوظائف الدينية فبيد العرب[٨١].

وكان النائب يقيم في دار السعادة[٨٢] داخل قلعة طرابلس ويقلّد السلطان، فيخرج إلى الميدان ليلعب بكرة الصوالج بمناسبة وفاء النيل في كل سنة[٨٣]. وكان بخدمته قديماً، أي في بداية النيابة، (٦٠٠) مملوك، ولكن هذا الأمر تغيّر على ما يبدو في زمن ابن شاهين الظاهري. وكان له من الطرائق والأبهة ما يطول شرحه[٨٤].

وتولّى بعضهم النيابة، كما نرى في أمكنة كثيرة من هذا البحث، لعدّة مرات. وكثر عزل النواب وتغييرهم، ولعلّ مردّ ذلك إلى الافتقار إلى الاستقرار وإلى عدم الثقة بالنواب.

نظرياً كان يفترض أن يتولى منصب النيابة أمراء أكفاء موالين للسلطان، ولكن بالرجوع إلى الفصل الذي يعالج الأوضاع السياسية، نجد أن بعض النواب

كانوا يتعينون في طرابلس لإبعادهم عن نيابات أخرى، أو لمعارضتهم للسلطان لاسترضائهم أو للتقليل من شأنهم.

ولم يكن التعيين في طرابلس تكريماً بل لإبعادهم. كما جرى مع طرغاي في عام ٧٤٣ هـ/ ١٣٤٢ م[٨٥]. وكان بعض النوّاب يعينون لقاء دفعهم رشوة للسلطان، وهذا أمر طبيعي طالما أنه في عهد السلطان الصالح إسماعيل (٧٥٣ ـ ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٢ ـ ١٣٥٤) قد وجد ديوان خاص عرف بديوان البذل وشاع في أنحاء السلطنة[٨٦]. وقد اشتهر جانبك الناصري فرج بالتنقل في الوظائف حتى صار نائب صفد ثم حماه ثم طرابلس حيث مات سنة ٨٦٩ هـ/ ١٤٦٤ م وكان تنقله كلّه بالبذل[٨٧]. وقد كان نائب السلطنة يتقاضى معاشه من إقطاع النيابة المخصوص لهذا المنصب، وإذا لم يفِ بحاجته يزاد من الخاص السلطاني[٨٨].

كان بالإمكان أن يكون نائب السلطنة في طرابلس متقرّباً جداً من السلطان. فنائبها الشهير اسندمر، أو بالأحرى بانيها، كان مكرّماً جداً عند السلطان الناصر بن قلاوون، وكان سيف الدين أربغا (٧٤٣ هـ) زوج ابنة السلطان الناصر[٨٩]. وقد يكون النائب من الذين يكرههم السلطان كالحاج بهادر الذي خلف اسندمر ثم خلفه آقوش في طرابلس. وعند موته، فرح السلطان الناصر فرحاً شديداً لأنه كان يخافه ويخشاه[٩٠] كما كان يكره ثقل آقوش[٩١] ولم يكن أمر التعيين والصرف مستقراً على حال واحدة. فقد يعزل النائب، أو ينقل من نيابة أسمى من نيابة طرابلس، ومنها إلى أدنى، أو يستقيل أو يقتل[٩٢]؛ وقد يعيّن لأكثر من مرة، كما يعزل ثم يعاد مجدّداً، وما إلى غير ذلك من حالات لن نستفيض بشرحها وسنراها في استعراضنا لحالات النوّاب في آخر الكلام على النيابة.

والأهم من كل ذلك أنه قد يصبح النائب سلطاناً، لكن ليس بقفزة مباشرة من طرابلس إلى السلطنة بل مروراً بدمشق. ومن الذين تولّوا نيابة طرابلس وأصبحوا سلاطيناً، السلطان شيخ والسلطان برسباي.

كان بالإمكان أن يترقّى بعض الموظفين من وظيفتهم إلى مركز النيابة، كما جرى مثلاً مع اسندمر الذي نقل من الحجوبية إلى النيابة في عام ١٣٨٨[٩٣].

كما كان بالإمكان أن يجمع النائب بين النيابة والحجابة[٩٤] كما سنرى ذلك؛ وقد ينقل أحد النوّاب إلى طرابلس إلى وظيفة أصغر من النيابة، فنائب حماه سنجق نقل من نيابة حماة إلى رتبة أمير طبلخانه في طرابلس[٩٥] الموازية للحجوبية وكان نائب السلطنة في طرابلس أعلى مقاماً من نائب حماه، مع أن نيابة طرابلس كانت بمستوى نيابة الإسكندرية، حماه وصفد[٩٦].

في مطلع العهد المملوكي، كان بإمرة كافل السلطنة الطرابلسية، أي نائبها، ستماية مملوك وكان الجند قرابة ٣ إلى ٤ آلاف. وجيش طرابلس كان أكبر من جيش حماه وأرض نيابتها أوسع[٩٧]. ويذكر ابن شاهين الظاهري أن عدد أجناد الحلقة كان أربعة آلاف ومماليك النائب والأمراء بها ألف[٩٨].

ويذكر «دومونبين»، نقلاً عن القلقشندي، أن طرابلس كانت ولاية ولم تصبح نيابة إلا على عهد محمد الأشرف شعبان بن حسين[٩٩]. وقد أثرنا هذا الموضوع في عنوان خاص.

وكما ذكرنا، كان نائب طرابلس، الوحيد الذي هو مقدم ألف. أما النوّاب الآخرون الخاضعون له فكانوا أمراء عشرة يعيّنون من الأبواب السلطانية كما قد يعيّنون، غالباً، من نائب السلطنة في طرابلس[١٠٠]. ويذكر القلقشندي أنه كان يوجد في طرابلس «أمير واحد مقدّم ألف غير النائب»، وبأن حاجب الحجاب كان أمير طبلخانه[١٠١]. فمن عساه يكون هذا الأمير؟ لعله حاجب الحجّاب في بداية الأمر، كما هو الحال في دمشق، كما سنرى.

ومن الأمور الغريبة أنه لم تكن وظيفة النائب مرتبطة بعمر معيّن. حتى أنه كان بإمكان النائب أن يكون دون العشرين من العمر. فالجيبغا من عبد الله المظفري ولي نيابة طرابلس وعمره ١٩ سنة[١٠٢]. وقد يكون النائب بعمر الستين. فالنائب قرطاي توفي في طرابلس التي كان نائباً فيها وقد تجاوز الستين في عام ٧٣٤هـ[١٠٣].

ولا شيء يمنع أن يكون النائب فاحشاً لواطيا، كما كانت حال «يشبك

الموسوي الظاهري برقوق»، الذي انتهى به الأمر مقتولاً في الإسكندرية[١٠٤]، أو أن يشتهر بظلمه وعسفه[١٠٥].

وتمتع بعض النواب بسيرة حسنة وعرف عنهم العدل والمرابطة ضد الأعداء، كالأمير سيف الدين طرباي(ت ٨٣٨ هـ) الذي اشتهر أيضاً بالتدين والعفة عن القاذروات[١٠٦]؛ واشتهر الأمير سيف الدين منكلي بغا الأحمدي الذي ولي طرابلس ثلاث مرات، بأنه كان صارماً شهماً شجاعاً[١٠٧].

ولكن عرف بعض النوّاب بجشعهم وجمعهم لثروات طائلة، كالأمير كستاي (٧١٤ ـ ٧١٦ هـ) الذي ترك بعده ثمانين ألف دينار من الذهب و (٦٠٠) ألف درهم وأربعة أقبية مكللة باللؤلؤ الثمين، و(٨٠٠) رأس خيل وشيئاً كثيراً من الرقيق والمواشي والجمال[١٠٨].

وكان للسلطان على سيف الدين طرغاي الجاشنكير مليوني درهم[١٠٩]. وكان لدى سيف الدين قماري بعد اعتقاله في طرابلس (٧٠) مثقالاً من الجواهر، ومبلغ (٤٠) ألف درهم، و(٣٠٠٠) دينار، وزركش نحو ٢٠٠ ألف درهم، وألزم ولده بمائة ألف درهم وأخذ من زوجته صندوقاً فيه مال جزيل[١١٠].

وسنكمل الصورة عن صفات هؤلاء النوّاب السيّئة أو الحسنة باستعراضنا لبعض الوقائع الآتية حول بعض النوّاب، خاصّة النوّاب ممن لهم ذكر يذكر على حدّ قول ابن شهبة، سواء أكان ذلك الذكر حسناً أو سيئاً، إضافة إلى من عرفنا منهم في الصفحات السابقة أو من سنعرفه في الصفحات اللاحقة، وهم:

ـ نماذج من النوّاب الذين تمتعوا بصفات حسنة أو ما شابه ذلك*

- الأمير سيف الدين كرت، نائب السلطنة بالفتوحات. تميّز بالشجاعة والصدقة والخير والمعروف وله أوقاف على وجوه البرّ والصدقات. كان حاجباً وأمير آخور ونائب طرابلس. استشهد يوم الأربعاء ٢٨ ربيع الأول ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩ م في الحرب مع قازان. كما استشهد معه جمال الدين

بلبان من أمراء طرابلس، وركن الدين بيبرس نائب المرقب، وصارم الدين إزبك الطغريل نائب بلاطنس. ورتب قطلوبك، بطرابلس والفتوحات والسواحل، عوضاً عن كرت[١١١].

- ولي طرابلس محمد بن علي بن شروين، الوزير نجم الدين. كان ممن تصغي إليه الأسماع وتطرق النواظر[١١٢].

- في ٧٤١ استلم نيابة طرابلس أرقطاي الناصري، أعطي نيابة طرابلس بعد أن كان نائباً في صفد، ثم أعطي نيابة حلب. عرف بكثير أبنيته في صفد. كان محباً للعلم يتبرك بالفقراء والصالحين. كان صاحب رأي وتدبير. توفي في ٧٥٠ هـ. وكان أميراً جليلاً عظيماً مهاباً عاقلاً سيوساً مشكور السيرة[١١٣].

- في ٧٤٣ هـ توفي طينال الذي كان قد ولي طرابلس في ٧٢٦ هـ/ ١٣٥٢ وفي ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٤ م وفي زمن فتنة الناصر أحمد واستمر حتى ٧٤٣هـ. بنى في طرابلس الجامع المعروف باسمه. كان إدارياً جيداً، ولكنه كان بخيلاً[١١٤].

- في ٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣ م استلم نيابة طرابلس اقسنقر الناصري، الأمير شمس الدين وبقي فيها إلى أن عزل في أول دولة الكامل. وشارك في عزل الأخير وسلطنة المظفر حاجي. كان مهيباً عفيفاً عن أموال الرعية[١١٥].

- سيف الدين طرغاي الجاشنكير نائب حلب وطرابلس. توفي في شهر رمضان ٧٤٤ هـ/ ١٣٤٣ م. كان شجاعاً مقداماً سيوساً، ولي طرابلس في ٧٤٣ هـ/ ١٣٤٢ م[١١٦].

- في ٧٤٦/ ١٣٤٥ م ولي نيابة طرابلس بيدمر البدري. ولما خرج يلبغا على الكامل في جمادى الأولى من السنة المذكورة كان بيدمر ممن حضر إليه من النوّاب، وأقام معه إلى أن خلع الكامل، وولي المذكور حلب ثم عزل وأقام في مصر وقتل في جمادى الآخرة ٧٤٨ هـ/ ١٣٤٧ م. كان كثير

الرحمة، على فكرة للمبرّات. يكتب الربعات بخط يده ويذهبها ويجلدها. كان يخرج في كل سنة أو كل شهر خمسة آلاف درهم للصدقة[١١٧].

- وفي هذه السنة كان الأمير قماري نائب طرابلس قد حمل إلى دمشق وأودع بالقلعة[١١٨].

- في ٧٤٦ هـ/ ١٣٤٥ م توفي جنكلي بن محمد بن البابا بن جنكلي بن عبد الله، الأمير، بدر الدين العجلي. مولده في ٦٩٥ هـ/ ١٤٩٥ م. كان من أمراء التتار، قدم دمشق بعد موت غازان ودخل مصر فأمّره السلطان. كان يجلس أولاً في الميمنة ثاني الأمير جمال الدين آقوش، فلما توجه لنيابة طرابلس جلس الأمير بدر رأس الميمنة، وما زال مقدماً معظماً في كل دولة. كان شكله هائلاً ووجهه يحاكي القمر، يعرف حق من قصده. كان يحب أهل العلم ويطارحهم المسائل ويؤانسهم. كان ينفع العلما والصلحاء، والفقراء وأهل الخير. جمع العقل والدين والرتبة العليّة ويحبّه الجميع[١١٩].

- اشتهر النائب ركن الدين بيبرس بن عبد الله الأحمدي (ت ٧٤٦ هـ) بأنه كان كريماً شجاعاً ديناً قوي النفس، وكان له ثروة كبيرة[١٢٠].

- في عام ٧٥٤ هـ/ ١٣٥٣ م، مسعود بن أوحد بن مسعود بن خطير. مولده في ٦٨٣ هـ/ ١٢٨٤ م. أصبح نائب طرابلس مرتين بعدما كان نائباً لغزة مرتين. كان مشكور السيرة محبباً لدى الناس متواضعاً عاقلاً[١٢١].

- كان النائب سيف الدين ايتمش المحمدي الذي توفي في طرابلس في ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤ م، وافر الحشمة، ليّن الجانب، بعيد الشرّ، قريب الخير، وعنده عقل وسكون ووقار[١٢٢].

- كان لأزدمر العمري الناصري الخازندار المعروف بِ «أبو دقن» برّ ومعروف في طرابلس. نقل إلى نيابة طرابلس سنة ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م. ثم عزل بعد سنة وخمسة أشهر. توفي في ٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧ م. كان خيّراً، ليناً كثير الحلم والعدل ومن خير أمراء الأتراك[١٢٣].

- كان النائب سيف الدين قشتمر الذي توفي مقتولاً في ٧٧٠ هـ شجاعاً مقداماً عارفاً عاقلاً مدبراً سيوساً حمدت سيرته. ولي نيابة مصر فدمشق في ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م ثم صفد في السنة الآتية ثم طرابلس في رمضان ٧٦٦ هـ/ ١٣٦٤ م ثم عزل في رجب ٧٦٧ هـ/ . كان كبير القدر كثير الخير، عديم الشرّ. إن وعد وفى، ملازماً لمدارسة القرآن[١٢٤].

- الأمير سيف الدين منكلي بغا كانت له حرمة وهيبة ووقار وعفة، وكان فيه ديانة وله معرفة بالأمور، وله اشتغال جيد في علوم متعددة. استلم نيابة طرابلس في ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م. توفي في ٧٧٤ هـ/ ١٣٧٢م[١٢٥].

- الأمير سيف الدين آيدمر. كان ظاهر الحشمة وافر المهابة حسن السياسة والتدبير. استلم نيابة طرابلس في ٧٧٠ هـ/ ١٣٦٨ م ثم في ٧٧٤ هـ. كان يبدأ الناس بالسلام ويكثر من ذلك. توفي في ٧٧٦ هـ/ ١٣٧٤ م[١٢٦].

- وفي العام نفسه ٧٧٦ هـ توفي منجك اليوسفي الذي كان نائباً لطرابلس في ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤ م ثم في ٧٦٨ هـ/ ١٣٦٦م. كان من أهل الخير وله آثار حسنة من جوامع وخوانق وأوقاف وأملاك، وصدقات وإحسان وإصلاح للقناطر[١٢٧].

- يلبغا الناصري الذي ولي طرابلس في ٧٨٠ هـ/ ١٣٧٨ م كان شجاعاً عادلاً حليماً لا يحبّ سفك الدماء[١٢٨].

- سيف الدين ارغون شاه المتوفي في ٨٠١ هـ كان عاقلاً ساكناً مشكور السيرة[١٢٩].

- في ٧٨٢ هـ تولى طرابلس اينال اليوسفي ثم نقل منها بعد ٣ أشهر إلى حلب. كان من أعيان الجراكسة، شكله حسن، كان كثير الأدب مع جبروت وظلم لا يتكلم فيما لا يعنيه[١٣٠].

- قرا دمرداش، استلم طرابلس مع عودة الملك الظاهر إلى السلطنة. كان شجاعاً مشهوراً[١٣١].

- قتل في عام ٨١٤ هـ سيف ابن جانم بن عبد الله، الذي غاب بطرابلس ثم أصبح أمير مجلس. قتل بأمر من الملك الناصر، وكان شجاعاً مقداماً كريماً، من أعيان الأمراء، وفي رأي معاكس للصيرفي يجعله من المناجيس والظلمة الأشرار[١٣٢]!.

- تمرتاش الذي قتل في ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م. كان له ذوق في العلم يحب معاشرة العلماء والأدباء من دون كثرة معروف[١٣٣].

- في ٨٣٨ هـ/ مات سيف الدين طرباي نائب طرابلس كان عفيفاً من القاذورات[١٣٤].

- في ٨٦٩ هـ/ توفي جاني بك وكان حشماً عاقلاً سيوساً[١٣٥].

- في ٨٩٠ هـ/ وفاة يشبك البحاسي نائب طرابلس الذي كان حشماً[١٣٦].

ـ نماذج من النوّاب الذين تمتعوا بصفات سيئة أو ما شابه ذلك*

ومن الأمثلة على استغلال النوّاب لوظيفتهم للإثراء سيرة الأمير كستاي، الذي توفي ليلة الأربعاء ٢٩ جمادى الآخرة في عام ٧١٥ هـ/ ١٣١٥م، وكان نايب السلطنة بالفتوحات والمملكة الطرابلسية، فدفن بطرابلس. وقد التزم في البدء عدم قبول تقادم النواب. فأراد النوّاب التحايل عليه بزيادة عرضهم عليه من التقادم، إلى أن وصل إلى ثغر اللاذقية وهو أخر العمل، فقدّم له الأمير بدر الدين بكتوت الحاجب مقدّم العسكر بالثغر تقدمة جليلة من الأقمشة وغيرها. فقبل كستاي الهدية هذه المرة، ثم أخذ الهدايا من غيره من النوّاب في الأعمال. وعند وفاته ترك ثروة طايلة ورثها أخواه الأمير سيف الدين تجليس سلاح وسيف الدين بن أولات وزوجته، ولم يتعرّض السلطان من تركته إلى شيء. وعند وفاة كستاي فوضت نيابة طرابلس والفتوحات إلى الأمير شهاب الدين قرطاي[١٣٧].

- في ٧٤٧/ ١٣٤٦ ألقي القبض على الأمير قماري وعلى أملاكه وأرسلت أمتعته إلى مصر فكانت (٧٠) سبعين مثقالاً من الجواهر وأربعين ألف درهم وثلاثة آلاف دينار، وزركش بنحو مائتي ألف درهم[١٣٨].

- في عام ٧٥٠ هـ جبغا أو جبيغا نائب طرابلس يقتل أرغون شاه نائب طرابلس. وقد مرّ معنا ذكر ذلك. ويصفه ابن قاضي شهبة فينعته بالجرأة والجهل. كان ممشوق القوام، غضّاً طرياً، مرموق الحسن وكان عمره عندما قتل تحت قلعة دمشق تسع عشرة سنة[١٣٩].

في عام ٧٥١/ ١٣٥٠ ولي نيابة طرابلس بكلمش الناصري، ولما عصى بيبغا آروس (يلبغا) وافقه وجاء معه إلى دمشق وهرب معه وانتهى مقتولاً. اشتهر بالجور والظلم، وربما تعرّض إلى الحريم[١٤٠].

- في عام ٧٧٢ هـ/ ١٣٧٠ م. توفي جرجي الناصري الإدريسي الذي ولي نيابة حلب في ٧٦٦ ومن ثمّ طرابلس فحلب. كان عفيفاً عن الشراب والفروج، ولكنه لم يكن عفيفاً عن المال والظلم[١٤١].

كمشبغا الحموي (اليلبغاوي) باشر النيابات بطرابلس في ٧٨٢ و٧٨٦ هـ ودمشق وحلب. ثم استقر أتابكاً في مصر. كان يحبّ المآكل والمشرب الطيب الحسن، وجمع الجواري، وسماع الملاهي، ولم يشتهر منه الخير إلا قليلاً. كان عنده عشق عظيم وكبر وتجبّر وسفك الدماء. قضى اكثر عمره في ملاذ الدنيا[١٤٢].

- كان بعض النواب يحصلون على وظيفتهم لقاء دفعهم مبلغاً من المال ففي عام ٨١٣ هـ استقر يشبك الموسوي في نيابة طرابلس على مال مبلغه مائة ألف دينار[١٤٣].

- قتل في ٨١٧ هـ نائب طرابلس سيف الدين قمش بن عبد الله الضالع في مؤامرات شيخ ونوروز[١٤٤].

- في ٨٢١ هـ أهالي طرابلس يشتكون على برد بك الخليلي نائب طرابلس بسبب سوء سيرته وأخذه الأموال بغير حق[١٤٥].

- في ٨٢٤ هـ/ ١٤٢١ م قتل يشبك المشدّ. كان جاهلاً، ظالماً، فاسقاً، غشوماً، طماعاً، لم يشتهر بمعروف[١٤٦].

- ٨٢٤ هـ كانت وفاة السلطان المؤيد شيخ نائب طرابلس سابقاً، الذي برأي

المقريزي، برغم شجاعته وإقدامه ومحبته لأهل العلم، كان بخيلاً مسيكاً، يشحّ حتى بالأكل، لجوجاً غضوباً، نكداً حسوداً معياناً، يتظاهر بأنواع المنكرات، فحّاشاً سبّاباً وهو أكبر أسباب خراب مصر والشام، لكثرة ما كان يثيره من الشرور والفتن أيام نيابته بطرابلس ودمشق وما أفسده أيام ملكه من كثرة المظالم ونهب البلاد.

ويخالف ابن تغرى بردى، المقريزي، الرأي، ويعتبر أن في كلامه تخبيطاً كبيراً لأنه بنظره كان جليلاً مهاباً شجاعاً مقداماً عاقلاً نفاذاً، لا يعطي من الرزق إلا ما يليق بشأن الطالب فكان لا يضيع عنده الصالح بالطالح. كان عالى الهمّة، جيد التدبير، حسن السياسة، يباشر الأحكام بنفسه، مع معرفة وحذق وفطنة وحذق وحدس، عظيم السطوة على مماليكه وأمرائه. طروباً يحسن إداء الموسيقى، يميل إلى الدقة الأدبية، ويشارك الفقهاء في أبحاثهم. عمل على تخفيف عدد الموظفين ممّا كان في عهد الناصر فرج من ألف خاصكي إلى (٨٠) ثمانين ومن ثمانين دوادار إلى (٦) ستة وكذلك الوظائف الأخرى[١٤٧].

- في ٨٢٩ هـ توفي سيف الدين إينال بن عبد الله الذي ولي نيابة طرابلس وكان متجملاً في ملبسه ومماليكه ومركبه وسماطه، وفيه مكارم وحبّ للعظمة مع ظلم وخلق سيء وقلّة دين وبطش بحواشيه ومماليكه وغلمانه وإظهار جبروت. وهو صهر المؤرخ ابن تغرى بردى زوج أخته. وقد فرح الناس بموته وأولهم السلطان[١٤٨].

- في ٨٤١ هـ توفي السلطان برسباي الذي كان نائباً على طرابلس في عهد السلطان شيخ. كان بخيلاً، طماعاً، جباناً، سيئاً، يسيء الظنّ، يمقت الرعية. شملت البلاد في أيامه الخراب والفقر وساءت سيرة الحكّام[١٤٩].

في ٨٥٣ هـ عزل يشبك الصوفي المؤيدي من نيابة طرابلس لسوء سيرته في أهل طرابلس. ثم عيّن يشبك النوروزي مكانه، نتيجة بذله للمال لشراء منصبه. ثم أمسك يشبك بأمر من السلطان في حدود سنة ستين وسجن في المرقب

وتولّى عوضه نيابة طرابلس الأمير حاج إينال اليشبكي نائب حماه. وأمسك يشبك على يد إينال الجلباني بناء على ملطفات كانت معه من قبل السلطان. وكان يشبك النوروزي، الذي توفي في عام ٨٦٣ هـ قد صار حاجب حجاب طرابلس بالبذل وكذلك، كما ذكرنا، عندما صار نائباً لطرابلس. كان عنده طيش وخفة وتكبّر[١٥٠].

في العام نفسه توفي يشبك الآخر بن عبد الله من جانبك المؤيدي الصوفي الذي وصل إلى طرابلس ببذل المال بعد انتقال برسباسي الناصري إلى نيابة حلب في سنة ٨٥٢ فدام على طرابلس إلى سنة ٨٥٤. كان حسن الشكل، حلو اللسان عادلاً في الظاهر، ظالماً في الباطن، متواضعاً لمن كانت حاجته إليه، بألف وجه وألف لسان مع كثرة إيمان الله[١٥١].

في ٨٦٩ توفي الأمير سيف الدين جانبك وقد جاوز السبعين. استعمل البذل في تنقلّه في الوظائف[١٥٢].

وفي ٨٧١ هـ توفي الأمير سيف الدين برسباي بن عبد الله البجاسي الذي ولي نيابة طرابلس ثم الشام ببذل المال برغم أنه كان رجلاً عاقلاً عفيفاً عن المنكرات ولكنه لم يعفّ عن الأموال؛ وكان بخيلاً جداً[١٥٣].

- قاسم بن جانبك، الذي كان يشرب المنكر ويسكر، مات في عام ٨٧٦ م/ ١٤٧١ هـ بسبب ذلك، وهو سكراناً. كان أهوجاً خفيف العقل طائشاً لا يطاق إذا حكم، وإذا غضب فيرضى بالمال[١٥٤].

سيف الدين إياس الجرجاوي. كان بشع المنظر ظالماً غشوماً حدّ المزاج كريه المعاشرة[١٥٥].

- في ٩١٩ هـ جانم من ولي الدين يستقر مكان يبرك (ابرك) في نيابة طرابلس. وكان جانم قد تولاها قبل ذلك. وقيل إنه يسعى لنيابتها بستين ألف دينار[١٥٦].

- وفي نهاية دولة المماليك اشتهر دولات باي، شقيق الملك العادل، بكثرة شغبه. فقد هرب من طرابلس إلى الأناضول وعاد إليها بعد مداخلة

السلطان العثماني. ثم ثار وهاجم حماه وهرب إلى جوار علي دولت في مرعش. فتدخل الأخير لإعادته[١٥٧].

وبرغم ما يمكن أن تقدّمه طرابلس من إفادة لمن يتولى نيابتها، كان بعض النوّاب يكرهون الإقامة فيها[١٥٨].

ـ حالات تعيين وعزل النوّاب

فعند طلب السلطان من أحد الأمراء أن يتسلّم نيابة السلطة، قد يرفض المُنتدب لذلك الوظيفة لأسباب شتى؛ ففي عام ٧١٠ هـ/ ١٣١٠ م رسم السلطان بتفويض نيابة السلطنة بالمملكة الطرابلسية والفتوحات إلى الأمير جمال الدين الأفرم بعد وفاة الأمير سيف الدين بهادر الحلبي الذي استلم نيابتها في ١٤ شوّال ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩، وتوفي بها فرسم السلطان لجمال الدين أن يتوجه إليها من صرخد فاستعفى من ذلك، فرسم بعود الأمير اسندمر إليها فاستعفى أيضاً وصمّم أن لا يعود إلى طرابلس، فرسم ثانياً للأمير جمال الدين أن يتوجه إليها وكتب تقليده بالنيابة ومنشور له بالإقطاع، فقبل وكان وصوله إليها في نصف رجب سنة ٧١٠ هـ[١٥٩].

وقد يتغير مزاج السلطان على النائب فيجهّز أحد الأمراء لإلقاء القبض عليه. ففي عام ٧١٥ هـ أمر السلطان، في ربيع الآخر، أحد الأمراء بدمشق وسيف الدين قجليس السلاح دار، للسير إلى طرابلس والقبض على نائبها سيف الدين تمر. فسار قجليس ومعه الأمير المذكور ونائب حمص شهاب الدين قرطاي (الذي استناب أيضاً بطرابلس). وكان تمر في الصيد فأظهر موفد السلطان أنه جاء للكشف على القلاع، فارتاح له تمر، وفي الليل أحاط بخيمته وقبض عليه وسجنه في قلعة الجبل، وفوّض السلطان نيابة طرابلس إلى الأمير سيف الدين كستاي أمير سلاح[١٦٠].

عزل النوّاب كان يتم لأسباب سياسية أو طبيعية كالوفاة، أو لخلافات شخصية مع الإدارة في القاهرة، أو لمزاجية السلاطين، ولكن قد يكون السبب أيضاً، الخلاف مع نائب دمشق، كما جرى مع سيف الدين طينال، أو لأسباب

أخلاقية كالاتهام بالمصادرات، كما جرى مع جمال الدين آقوش، الذي ساعد أهل طرابلس في التخفيف من الغلاء الذي أصابهم، ولكن إيقاعه بأحد مراكب الفرنج ومصادرته، جعل السلطان، الذي كان ينتهز الفرصة للإيقاع به، يتهمه بالمصادرة[١٦١].

وإذا كان النائب من الذين لديهم حظوة عند السلطان، كان يُستقبل عند قدومه إلى القاهرة استقبالاً مميزاً. ففي عام ٨٢٦هـ عيّن خسرو نائباً على طرابلس، بعدما كان قد شغل منصب أمير آخور كبير في الديار المصرية. فعندما قدم في عام ٨٢٩ هـ إلى القاهرة للحصول على خلعة الاستمرار في وظيفته، كان السلطان قد جهّز إليه عند الملاقاة «كاملية سمور وسرج ذهب وكبوش زركش وفرساً خاصاً». وعند السفر خلع عليه السلطان خلعة السفر ثم خلعة أخرى[١٦٢].

عند استمرار النائب بولايته كان السلطان يخلع عليه خلعة الاستمرار بولايته على عادته، بعد قدوم المذكور إلى مصر وطلوعه إلى القلعة. ثم يقدم هديته للسلطان ويخلع عليه الأخير خلعة السفر فيخرج من يومه إلى طرابلس[١٦٣]. ولنقل النائب إلى نيابة أعلى كان يتكرم على السلطان بهدايا. فمثلاً اقشتمر المارديني، نائب طرابلس، لكي يُنقل إلى حلب ويُعيّن آيدمر مكانه، أرسل «قود» من (٢٥) فرساً و(٢٥) بقجة قماش إلى السلطان وأربعة أفراس وأربعة بقج لكل من ولدي السلطان. فأنعم عليه السلطان بنقله إلى حلب[١٦٤].

وفي عام ٨٤٥ قدم برسباي الناصري على السلطان ومعه هدية من (٢٠٠) جمل وزيادة، فخلع عليه بالعودة إلى طرابلس مجدداً[١٦٥].

عند البشارة بسلطنة السلطان، كانت ترسل الخاصكية إلى البلاد الشامية. كما جرى في عام ٨٥٧ هـ عندما أرسل هؤلاء للبشارة بسلطنة الملك المنصور عثمان، فأرسل برسباي الأشرفي الأمير آخور إلى نائب طرابلس[١٦٦] وإذا ما نزل السلطان في نيابة قريبة من طرابلس، كان على نائب طرابلس تقديم تقدمة له[١٦٧].

وأحياناً يجمع النائب في طرابلس إلى سلطته نيابة أخرى، وقد رأينا نماذج على ذلك ومنها ما جرى مع الأمير دمرداش الذي كان على حلب وعلى طرابلس أيضاً[١٦٨].

ولكن ما لم يكن مرغوباً فيه هو أن يرفع إلى نيابة طرابلس من لم يكن قد حاز درجة إمارة الألف؛ كما جرى في ذلك في عام ٨٧٠ هـ، فقد استقر الأمير قاني باي الحسني المؤيدي أحد أمراء الطبلخانات نائباً على طرابلس دفعة واحدة (أي دون ترقي في تراتبية الأمراء)، بعد عزل الناصري محمد بن المبارك. فكان ذلك حسب رأي ابن تغرى بردى من الأمور المنكرة الخارجة عن العادة. لأنه لم يتولَّ نيابة طرابلس غير مقدمي الألوف. وغالب من يلي نيابتها ينتقل إليها من وظيفة عظيمة جليلة، إما أمير مجلس أو أمير آخور كبير أو رأس نوبة النوّاب، أو ينتقل إليها من نيابة حماه[١٦٩]. وفي عام ٨٦٦ توفي الأمير سيف حاج إينال اليشبكي الذي ولي نيابة حماه وطرابلس وحلب دون أن تسبق له رئاسة بمصر قط ولم يكن محموداً[١٧٠].

هذه المزاجية للسلاطين كانت تطال كل شيء، كما أسلفنا ذلك من قبل. ونضيف إلى ذلك أن السلطان كان يسعى للتخلص ممن يزعجه ثقله. ففي عام ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٣ رسم السلطان للأمير جمال الدين آقوش بنيابة طرابلس، بعد موت قرطاي للتخلص من ثقله عليه ومعارضته له في أغراضه. فأراد السلطان أن يستريح منه فخلع عليه وبعث له بألف دينار. ثم قبض عليه بسبب خلافه مع أحد تجار الفرنج واستقر عوضه الأمير طينال للمرة الثالثة[١٧١].

وإذا عمل النائب بغير إذن السلطان كان يتعرض للسجن، حتى ولو كان يقدّم خدمة جليلة عسكرية. فمثلاً إبان الحملات على قبرص عمد إياسا المحمدي نائب طرابلس إلى ترك جيش المماليك في قبرص من دون إذن السلطان. فما كان من الأخير إلا أن أرسل حشداً للقبض عليه وسجنه وتعيين برسباي البجاسي مكانه[١٧٢].

ويبقى، أن نقول أخيراً أن سياسة النوّاب، برغم حسنات بعضهم، كانت وبالاً على الحياة الإجتماعية في أحياناً كثيرة وأدت إلى تهجير السكان إلى خارج المدينة، وقد رأينا عينات من ذلك. ونكتفي بهذا الخبر الذي أعلم به في عام ٨١٤ هـ، نائب طرابلس نوروز، السلطان، بأن أهل طرابلس كانوا قد خرجوا منها زمن النائب السابق جانم وبأنه أعادهم إليها في أيامه[١٧٣]. لنعرف، أي حالة كان يعيشها السكان كثمن لطموحات النوّاب.

ـ مقارنة بين نائب طرابلس ونائب دمشق

يشرح لنا القلقشندي[١٧٤] وضعية نائب السلطنة في دمشق فيقول:

«(منها) نيابة السلطنة بها ـ وهي أجل نيابات المملكة الشامية وأرفعها في الرتبة، ونائبها يضاهي النائب الكافل بالحضرة السلطانية في الرتبة والألقاب والمكاتبة، ويعبّر عنه في المكاتبات السلطانية وغيرها «بكافل السلطنة الشريفة بالشام المحروس» ويكتب له من الأبواب السلطانية تقليد شريف من ديوان الإنشاء الشريف، وهو قائم بدمشق مقام السلطان في أكثر الأمور المتعلقة بنيابته، ويكتب عنه التواقيع الكريمة، ويكتب عنه المربعات بتعيين اقطاعات الجند، وتجهّز إلى الأبواب الشريفة فيشملها الخطّ الشريف السلطاني، ويترتب حكم المربعات المصرية والمناشير على حكمها كما سيأتي في الكلام على المناشير في موضعها إن شاء الله تعالى، وهو يكتب على كل ما يتعلق بنيابته من المناشير والتواقيع والمراسيم الشريفة بالاعتماد، ومعه يكون نظر البيمارستان النوري بدمشق كما يكون نظر البيمارستان المنصوري بالقاهرة مع أتابك العساكر، وكذلك يكون معه نظر الجامع الأموي بها.

(ومنها) نيابة القلعة بها ـ وهي نيابة منفردة عن نيابة السلطنة، ليس لنائب السلطنة عليها حديث، وولايتها من الأبواب السلطانية بمرسوم شريف يكتب من ديوان الإنشاء الشريف. قال في «التثقيف»: وكان عادة نائبها في الأيام المتقدمة مقدم ألف، ثم استقرت بعد ذلك طبلخاناه، وهي على ذلك إلى الآن. ومن شأنه حفظ القلعة وصونها، ولا يسلّم مفتاحها لأحد إلا لمن يتولاها مكانه أو

لمن يأمره السلطان بتسليمه له. ولنائبها أجناد بحرية مقيمون في القلعة لخدمته، ولا يحضر هو ولا أحد منهم دار النيابة بالمدينة، ولا يركبون في الغالب. وقد أخبرني بعض أهل المملكة أن بالقلعة طبلاً مرتّباً لاستعلام أوقات الليل إذا أذّن للعشاء الآخرة ضرب عليه عند مضيّ كل أربعة درج ضربة واحدة إلى أن ينقضي ثلث الليل الأول. فإذا دخل الثلث الثاني ضرب عليه عند مضيّ كل أربع درج ضربتين إلى انقضاء الثلث الثاني. فإذا دخل الثلث الثالث ضرب عليه عند مضيّ كل أربع درج ثلاث ضربات إلى أن يؤذّن للصبح. قال: وهكذا شأن سائر القلاع بالممالك الشامية».

ونستنتج من هذا النص أن الفرق بين نائبي السلطنة في دمشق وفي طرابلس هو التالي:

كان نائب طرابلس ممّن يكتب له تقليد شريف ومرسومه في قطع الثلثين ولقبه الجناب العالي. أما نائب السلطنة في دمشق فكان أجلّ نائب في المملكة الشامية وأرفعهم رتبة، وهو يضاهي كافل السلطنة الذي يقوم مقام السلطان في القاهرة. ولذلك فنائب دمشق هو قائم مقام السلطان في النيابات الشامية، يكتب التواقيع والمربعات عن السلطان لإعطاء الإقطاعات. وهو يكتب على المناشير والتواقيع والمراسيم الشريفة المتعلقة بنيابته. وإلى ذلك هو مسؤول عن نظر البمارستان النوري بدمشق ونظر الجامع الأموي.

وقد تكون لنائب دمشق مسؤوليات مشتركة في بعض الأمور التي ترد في تحديد مسؤوليات نائب السلطنة في طرابلس. ولكن النص غير واضح على هذا الصعيد، وان يكن ضمنياً قد يرتّب ذلك طالما هو يقوم مقام السلطان في النيابات الشامية.

ومن هذه المسؤوليات لنائب السلطنة في طرابلس الأمور الآتية:

- مسؤولية الثغور وحمايتها وردّ الأعداء عنها.
- كفالة الحصون وصونها.

- التنبّه لمجاورة أهل الكفر، أي الدول المسيحية من بيزنطية وفرنجية.
- منع شواني أي سفن الأعداء من الاقتراب من الشواطىء في نيابة طرابلس.
- نصرة الدين الإسلامي.
- الخبرة بتقدمه الجيوش.
- تأمين المسالك.
- تعمير الربوع.
- الترفيع في مراتب الخدمة لمن يجب ترفيعه.
- ربط الإيزاك بالربط لحماية البحر.
- نشر لواء العدل.
- عضد حكم الشرع الشريف.
- أن يتمتع بسيرة حسنة.

وإلى جانب نائب السلطنة في دمشق، كانت تقوم وظيفة لا ترتبط بها مباشرة بل بالسلطان ولا نجدها في نيابة طرابلس، وهي نيابة القلعة. وكان هذا النائب يتولّى من الأبواب السلطانية، كما يذكر ذلك النص، ويكتب له مرسوماً شريفاً وهو من مقدّمي الألوف، ثم أصبح فيما بعد من الطبلخانا، ودوره حفظ القلعة في دمشق.

وما لا يرد في هذين النصين، هو دور نوّاب السلطنة في رعاية الأوقاف، وقد ورد ذلك في وصية نائب السلطنة يعطينا نموذجاً عنها العمري[١٧٥].

الفرق الرئيسي بين نائب السلطنة في دمشق وذاك الموجود في طرابلس هو أن الأول كان «سلطاناً» في نيابته، ويتمتع بأهمية خاصة فاقت أهمية النواب الآخرين. ويطلعنا موسى اليوسفي على مدى أهمية نيابة دمشق ونائبها الأمير سيف الدين تنكز «ملك الأمراء»، حيث يفترض في النواب الآخرين إذا ما أرادوا الاتصال بالسلطان أن يكتبوا أولاً لنايب دمشق الذي يختم كتبهم بعد الاطلاع عليها. ومن خالف هذا التسلسل يعرّض نفسه للإدانة وربّما للعزل، كما حصل

بين تنكز ونائب طرابلس سيف الدين طينال الأشرفي، الذي أراد التصرّف مع نائب دمشق من موقع الندّ للندّ رافضاً تنفيذ التعليمات وردّ الجواب، فكانت النتيجة عزله من النيابة هذه وإرساله إلى نيابة غزة بعد طرابلس ـ تنزيلاً له عن مقامه ـ لكسره وإهانته، كما يقول اليوسفي. وهذه الخلافات كانت تنتهي بتأكيد السلطان لسلطة نائب دمشق، «ملك الأمراء» على أقرانه في النيابات الشامية الأخرى[١٧٦]. ولكن إلى أي حدّ بقيت هذه التراتبية وهذه الهيمنة، عندما ضعفت السلطنة، وفسدت الإدارة، خاصة في عهد الشراكسة؟

ـ الحاجب

كان لطرابلس المدينة ثلاثة حجّاب أكبرهم طبلخانا، وهو حاجب الحجاب، والحاجبان الآخران كل منهما أمير عشرة[١٧٧]. وأمير الطبلخاناه من له أمرة (٤٠) فارساً وقد يصل ذلك إلى (٧٠). وأمير عشرة من له أمرة عشرة فرسان وقد يصل ذلك إلى عشرين ولكنّه لا يعد إلاّ أمير عشرة[١٧٨].

وبالإمكان معرفة وظيفة الحاجب في طرابلس انطلاقاً من الوصف الذي يعطيه القلقشندي لهذه الوظيفة في نيابة دمشق، في كتابه «صبح الأعشى»، حيث يذكر بأنه كان يوجد في دمشق ثلاثة حجاب، أحدهم حاجب الحجاب، ويعبّر عنه في ديوان الإنشاء بأمير حاجب، وعادته أن يكون مقدم ألف، وهو الرتبة الثانية بعد النائب، ومن شأنه الجلوس بدار العدل، وهو نائب الغيبة عند خروج النائب من العاصمة. وهو الذي يقبض على النائب إذا أمر السلطان بذلك، ويقوم بإداء وظيفة النائب إلى حين وجود نائب آخر، ولم تجر العادة أن يكتب لهم مرسوم شريف من الأبواب السلطانية عند ولايتهم[١٧٩].

والحجبة قانوناً موضوعة لكي ينصف صاحبها بين الأمراء والجند، وإليه تقديم من يعرض ومن يرِد، وعَرْضُ الجند وما ناسب ذلك[١٨٠].

النّص واضح ولا يقتضي التلخيص، ورتبه الحجاب المساعدين لحاجب الحجاب أمراء عشرة. كما في نيابة صفد، كما أن حاجب الحجاب في نيابة

صفد ينصف بين الأمراء والجند تارة بنفسه وتارة بمراجعة النائب[١٨١]، وكذلك كانت مهمة الحاجب في نيابة دمشق، فضّ المنازعات بين الجند[١٨٢].

ويلمح «دومنبين»، نقلا عن المقصد، أنه كان يوجد أمير يلي النائب ويسبق حاجب الحجاب، كما في حلب. وكان حاجب الحجاب يجلس إلى يمين النائب، بينما كان الحجاب في سائر النيابات يجلسون إلى شماله[١٨٣].

وكان الفساد قد طال هذه الوظيفة كغيرها من الوظائف. ففي عام ٨٧٣ هـ دفع أحمد بن المأومني للحصول على حجوبية الحجاب بطرابلس عوضاً عن علي بن الأزبكي، بحكم عزله عنها، عشرة آلاف دينار[١٨٤].

أحد نوّاب السلطنة شغل أيضاً وظيفة الحجوبية في طرابلس. وهذا ما جرى في عام ٧٩٣ هـ/ ١٣٩١ م عندما عيّن نائب سابق حاجب الحجّاب في طرابلس. فقد أخلع السلطان الظاهر على برمش الكمشبغاوي واستقرّ به حاجب الحجاب بطرابلس عوضاً عن الأمير اسندمر السيفي الذي كان أولاً نايبها واستقرّ أميراً حاجب الحجاب بها[١٨٥]. كما كان بإمكان حاجب الحجاب أن يصبح نائباً[١٨٦]. وقد خالف السلطان القواعد المتبعة فنقل أحد أمراء الطبلخاناه إلى نيابة السلطنة مباشرة، مع أن المتعارف عليه أن يعيّن النائب من أمراء الألوف[١٨٧].

وكان الحجاب يستغلون وظيفتهم لجمع المال. فالأمير بلاط السيفي، (ت ٧٨٥ هـ)، كان غاية في تحصيل المال[١٨٨].

وعرف عن سيف الدين طقمتر الكلتاوي حاجب حجاب حلب وطرابلس أنه كان له ثروة كبيرة وعرف بظلمه وتعسفه، إلا أنه كان يحبّ أهل العلم[١٨٩]. واشتغل في حجوبية حجّاب طرابلس الأمير أقبغا الجوهري الذي نقل في شعبان ٧٧٩ هـ إلى نيابة غزة ونقل نائب غزة إلى حجوبية طرابلس[١٩٠]، وترقّع اسندمر المحمودي من حاجب حجاب طرابلس إلى نيابتها في ٧٨٨ هـ عوضاً عن كمشبغا الحموي[١٩١].

ومن حجّاب طرابلس المعروفين:

- في ٧٦٥، أرغون التاجي أمير جندار، حاجب حجاب[١٩٢].
- في ٧٧٩، مبارك شاه حاجب[١٩٣].
- في ٧٨٦ أركماس الذي سينقل إلى صفد[١٩٤].
- في ٧٩٠ اسندمر الذي سيصبح نائباً[١٩٥].
- في ٨٠٢ ترمش الذي كان له دور في أحداث هذا العام في طرابلس. وتفصيل ذلك أن تنم نائب دمشق بعث إلى نائب طرابلس أن يجهّز شينياً إلى ثغر دمياط ليحمل فيها الأمير نوروز الحافظي وغيره من الأمراء المسجونين، فبادر ناصر الدين محمد بن بهادر المؤمني إلى تسلّم برج الأمير الكبير أيتمش بطرابلس، وسافر إلى القاهرة، ثم رجع ومعه كتب إلى الأمير قرمش (ترمش) حاجب طرابلس وإلى غيره من القضاة والأعيان، بأن يثب ترمش على النائب يونس الرّماح ويقتله ويلي مكانه. ولكن يونس أسرع وقتل ترمش[١٩٦].
- في ٨٠٥ جركس ولد تنم يُنقل من حجوبية طرابلس إلى دمشق ويحلّ محله مراد[١٩٧]. وفي العام نفسه توفي سيف الدين يلبغا بن عبد الله السودوني، الذي ولي حجوبية طرابلس ثم حجوبية حجّاب دمشق[١٩٨].
- في ٨٠٧ تنكز بغا[١٩٩].
- في ٨٢٠ سودون قرا سعل حاجب حجاب، بعد رفض خليل التبريزي الدشاري نائب صفد. وكان سودون حاجب حجاب الديار المصرية. فكان تعيينه على طرابلس، كما يقول ابن تغرى بردى «درجات إلى أسفل»[٢٠٠].
- في ٨٢٨ سيف الدين أبو بكر حاجب حجّاب طرابلس. كان يعرف بدوادار الأمير جكم نائب طرابلس، ويظن أنه تركمانياً[٢٠١].
- في ٨٣٦ سيف الدين جانبك من عبد الله الحمزاوي، كان حاجب حجّاب طرابلس مدة سنين ثم نقل إلى تقدمة ألف بنيابة غزّة[٢٠٢].
- في ٨٥٢ رسم السلطان للأمير يشبك طاز المؤيدي أحد أمراء دمشق

بحجوبية طرابلس عوضاً عن يشبك النوروزي وكان الأخير المتوفي في عام ٨٦٣ قد شغل الحجوبية بالبذل[٢٠٣].

- في ٨٥٦ رسم بنقل الأمير يشبك طاز المؤيدي، من حكومة طرابلس إلى نيابة الكرك واستقر عوضه في حجوبية طرابلس مغلباي البجاسي أحد أمراء طرابلس[٢٠٤].

- في ٨٥٩ مغلباي البجاسي، ينقل من حاجب حجّاب طرابلس إلى أتابكيتها وحلّ محلّه يشبك دوادر قاني باي البهلوان. وهو رجل، حسب قول ابن تغري بردى، من الأوباش، لم تسبق له رئاسة إلا بالبذل، وكان قد انتقل إليها من نيابة المرقب[٢٠٥].

- في ٨٦٠ توفي يشبك فرسم باستقرار شاد بك الصارمي كحاجب حجوبية طرابلس. والمتوفى والمولى كلاهما ولي بالبذل، ثم عزل شاد بك الصارمي في ٨٦٣ واستقرّ مكانه خشقدم السيفي ارنبغا على سبعة آلاف دينار، وكان من الأوباش[٢٠٦].

- في ٨٦٤ حلّ الشهابي أحمد بن قليب في حجوبية حجّاب طرابلس بوفاة خشقدم. وكان الشهابي يشغل أيضاً وظيفة استادار السلطان. وتوفي الشهابي في عام ٨٧١[٢٠٧].

- في ٨٧١ قرر علي بن الأزبكي، عدّاد الأغنام بالبلاد الشامية، في حجوبية حجّاب طرابلس وأضيفت إليه كتابة السرّ مع الاستادارية[٢٠٨].

ـ المهمندار

انطلاقاً من وضعية هذه الوظيفة في نيابة دمشق، يمكن القول بأن المهمندارية كانت وظيفة تلقّي الرسل. ويكتب لهم التوقيع من النائب[٢٠٩].

ولفظة مهمندار مركّبة من كلمتين فارسيتين: الأولى «مهمان» أو ميهمان أو مهمن، معناها الضيف، والثانية دار ومعناها ممسك، فيكون التعريب: ممسك الضيف. أما المراد اصطلاحاً، فكان لقبا للموظف أو للموظفين المولجين أمور

«البروتوكول». وكانت توجد لوائح يحتفظ بها جماعة المهمندارية، حيث يسجّلون كل ما يتعلق من أمر الضيوف، كتدوين أسمائهم وكتابة تاريخ وصولهم ومكان ورودهم، وحتى أيضاً ما كان يقدمه بعض الرسل والزائرين من هدايا.

وفي مطلع العهد المملوكي كانت وظيفة المهمندار في النيابات الشامية مهمة ثم انحطت منذ عهد الأشرف شعبان[٢١٠].

ويذكر «دومنبين»، نقلاً عن «المقصد» أنه كان لطرابلس مهمنداران[٢١١].

ـ شاد الدواوين

يورد القلقشندي، في «صبح الأعشى»، نسخة توقيع لشاد الدواوين بطرابلس، وهو من يكتب له مرسوم شريف، تقول:

«... وبعد، فإن أولى ما اختير له من الأولياء كلّ ذي همة علية، وعزمة بمصالح ما يعدق به من مهمّات الدولة القاهرة مليه، وخبرة بكل ما يراد منها وفيّه، ويقظة تلحظ في كل ما قرب ونأى من المصالح الأمور الباطنة والأحوال الخفيّة، وصرامة نؤيس من استلانة جانبه، ونزاهة تؤمّن من إمالة رأيه في كل أمر عن سلوك واجبه، ومعرفة مطّلعه، ونهضه بكل ما إن حمّله من أعباء المهمّات الشريفة مضطلعه ـ أمر الأموال الديوانية: فإنها معادن الأرزاق، ومواد مصالح الإسلام على الإطلاق، وخزائن الدولة التي لو ملكتها الغمائم لأمسكت خشية الإنفاق، وذخائر الثغور التي مواقعها من أعداء الدين مواقع الشجا في القلوب والقدى في الأحداق.

ولما كان المجلس السامي هو الذي سمت به هممه، ورسخت في خدم الدولة القاهرة قدمه، وتبارى في مصالح ما يغدق به من المهمّات الشريفة سيفه وقلمه، وكانت المملكة الطرابلسيّة من أشهر ممالكنا سمعة، وأيمنها بقعة، وأعمرها بلاداً، وأخصبها ربا ووهادا، وأكثرها حصوناً شواهق، وقلاعاً سوامي سوامق، وثغوراً لا تشيم ما افترّ من ثغورها البروق الخوافق، ولها الخواصّ الكثيرة، والجهات الغزيرة، والأموال الوافرة، والغلاّت المتكاثفة المتكاثرة ـ

اقتضت آراؤنا الشريفة أن نرتاد لها من يسدّ خلل عطلها، ويشدّ عضد ميدها وميلها، وينهض من مصالحها بما يراد من مثله، ويعيد لها بحسن المباشرة بهجة من فقدته من الأكفاء من قبله.

فلذلك رسم... أن يفوّض إليه شدّ الدواوين المعمورة بالمملكة الطرابلسية والحصون المحروسة، على عادة من تقدّمه في ذلك.

فليباشر ذلك بمعرفة تستخرج الأموال من معادنها، وتستثير كوامن المصالح من مكامنها، وتثمّر أموال كل معاملة بحسن الإطلاع عليها، وصرف وجه الاعتناء إليها، وتفقّد أحوال مباشريها، ومباشرة ما يتجدّد من وجوه الأموال فيها، وضبط ارتفاعها بعمل تقديره، وحفظ متحصّل ضياعها من ضياعه وصون بذارها عن تبذيره، وليجتهد في عمارة البلاد بالرفق الذي ما كان في شيء إلا زانه، والعدل الذي ما اتّصف به ملك إلا صانه، والعفّة التي ما كانت في امرىء إلا وفقه الله تعالى في مقاصده وأعانه، وليقدّم تقوى الله بين يديه، ويعتمد على توفيقه فيما اعتمد فيه عليه، إن شاء الله تعالى.

قلت: وعلى ذلك يكتب شدّ مراكز البريد ونحوها»[٢١٢].

وبالتالي، فإن وظيفة شدّ الدواوين تهتم بالأمور الآتية:

أ ـ مراقبة الحصون.

ب ـ استخراج الأموال من معادنها.

ج ـ استشارة كوامن المصالح.

د ـ استثمار أموال المعاملات بحسن الإطلاع عليها والاعتناء بها.

هـ تفقّد المباشرين.

و ـ مباشرة ما يتجدّد من وجوه الأموال.

ز ـ ضبط ارتفاع الأموال.

ح ـ حفظ متحصّل الضياع.

ط ـ صون البذار.

هـ ـ عمارة البلاد بالرفق والعدل والعفّة.

ك ـ ويضاف إلى تحصيل المال صرف النفقات والكلف، على ما هو الحال في البلاط السلطاني[٢١٣].

ونجد أيضاً في «صبح الأعشى»، نصين آخرين عن شد الدواوين بطرابلس، والاستمرار بشد الدواوين، تكرّر تقريباً ما جاء في النص المدرج أعلاه[٢١٤].

ويعطي «دومنبين» مثلاً على أهمية شاد الدواوين بذكر اسم أحد الذين شغلوا هذه الوظيفة، في نقش السلطان محمد في ١٣١٥ م (راجع ذلك في تطور العمران)[٢١٥]. وقد استفاد بعض شاد الدواوين من مركزهم، فمنذر الدين بن عيسى بن التركماني الذي ولّي شدّ الدواوين بطرابلس عام ٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦ م، كان له مراكب وتجارات بنحو المايتي ألف دينار[٢١٦].

كانت الدواوين معرضة للكشف عليها من قبل الإدارة المركزية في القاهرة. ففي عام ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢ م توجّه الأمير فرَج شاد الدواوين مدة سبعة أشهر إلى كلّ من دمشق وحلب وطرابلس وغيرها لاستخلاص أموالها والكشف على بعض القضاة[٢١٧].

ومن الذين عملوا في شدّ دواوين طرابلس الأمير سنجر الحمصي الذي تنقّل في المباشرات وعمل نيابة الرحبة، وعمل شدّ الدواوين بمصر وحلب وطرابلس. وكان المذكور ذا عفة وأمانة وحرمة وصرامة وصيانة، تخلّص الحقوق في أيامه، ويخشى المباشرون من نقضه وإبرامه. مات في عام ٧٤٣ هـ/ ١٣٤٢ م[٢١٨].

وولي الأمير بهادر، سيف الدين ابن الكركري، شدّ الدواوين في طرابلس بأمرة عشرة، ومات بعد أشهر. وكان إذا باشر الشدّ في بلد لا يسمع من النائب ولا يخضع له. وإن شفع عنده في أحد لا يقبل منه. كان من دون رقة بطاشا، غضوباً، عقوقاً، وكان عفيفاً عن أموال الرعايا. ويقال إنه قتل ولده لأنه كان يتعاطى الشراب[٢١٩].

ـ شاد الخاص

الخاص، هو عادة، الحسابات الخاصة بالسلطان. وكان عادة في نيابة دمشق طبلخاناه أو أمير عشرة[٢٢٠]. هذه الوظيفة في البلاط السلطاني كانت تعنى بتدبير جملة الأمور وتعيين المباشرين، بعد مراجعة السلطان[٢٢١].

ولفظة شاد، مشد، شد، تعني متولي وظيفة ما.

وأساساً، كان لحسابات السلطان الخاصة «ديوان الخاص»، وله ناظر يتولى الأشراف على الخزانة السلطانية، وكان هذا الديوان يهتم أساساً بإدارة حصة السلطان الإقطاعية المعروفة بالخاص الشريف. وفي سوريا ولبنان تضخمت أراضي السلطان «الخاص»، وازدادت توسعاً منذ سنة ١٣١٣ م، وكان مال هذا الديوان يصرف في الأسلحة، والعيديات، على الأعياد المهمة، والكساوى، والملبوس لأركان الدولة، والهدايا للملوك والتشاريف في الأعياد[٢٢٢].

في نيابة دمشق كان نظر الخاص يتعلق بالمستأجرات السلطانية وغيرها[٢٢٣].

وكان للسلطان في نيابة طرابلس ملكيات «خاص» في اللاذقية والمرقب، وقد خصصها قلاوون في عام ١٢٨٥ م لصيانة قلعة المرقب[٢٢٤]. وليس باستطاعتنا تحديد كل «الخاص السلطاني» في باقي أرجاء النيابة.

ويذكر «دومنبين»، أن هذه الوظيفة ألغيت فيما بعد، كما ألغيت الوظيفة السابقة[٢٢٥].

ـ شاد مراكز البريد

لا نعرف شيئاً خاصاً عنها في نيابة طرابلس، ولكن بالقياس على نيابة دمشق، يمكن القول بأنه كان للبريد وظيفتان:

الأولى هي أمير أخورية البريد، وموضوعها التحدث على خيول البريد، وكان لها أمير عشرة[٢٢٦].

والثانية هي تقدمة البريد، وموضوعها التحدث على جماعة البريدية[٢٢٧].

وقد جرى الكلام على كل منهما في بابها الخاص فيما بعد.

وكانت شدّ مراكز البريد إحدى الوظائف العسكرية في نيابتي حلب وطرابلس ومتوليها أمير عشرة، وربما كان مقدم حلقة أو جندياً يعين بتوقيع كريم[٢٢٨].

ـ شاد الميناء

«وهذه نسخة توقيع بشدّ البحر بمينا طرابلس، وهي:

رسم بالأمر ـ لا زال سيفه قاطعاً من الأعداء نحراً، وأمره نافذاً برّا وبحرا، وفعله صالحاً دنيا وأخرى ـ أن يستقرّ الجناب المشار إليه في شدّ مينا البحر بطرابلس.

فليباشر هذه الوظيفة شارحاً لها صدرا، فاتحاً لها بحسن مباشرته الجميلة بصراً وفكراً، باعثاً لها في الآفاق بمباشرته ذكراً جميلاً، باحثاً عمّا يتعلق بمتحصل المينا المعمورة بكرة وأصيلاً، مسوّياً بين الناس فيما رزق الله وفتح، وبعث من فضله ومنح، بحيث لا يقدّم عزيزاً ولا يؤخّر ذليلا، ولا يراعي في ذلك صديقاً ولا خليلاً.

وليقدّم خوف الله تعالى على خوف خلقه، وليسوّ بين الضعيف والقويّ فيما بسط الله من رزقه، وآكد ما توصيه به تقوى الله تعالى فيما هو بصدده، فليجعلها في أموره الباطنة والظاهرة من عدده، والله تعالى يقدّمه في مباشرته لاقتناء محاسن المعروف وزبده، ويرزقه من الأجر على ما يعمله من الخير مع تجّار هذا البحر بما هو أكثر من زبده»[٢٢٩].

ونستخلص من نسخة وثيقة التوقيع هذه، الآتي:

- وظيفة شاد الميناء مختصة بالميناء حصراً.
- يعيّن الشاد من نائب السلطنة.
- عليه أن يكون عادلاً مع الضعفاء كما مع الأقوياء، مع الغرباء قبل الأصدقاء.

- عليه أن يحسن معاملة التجار.
- عليه أن يهتم بمتحصل الميناء.

ويبدو أنه كان للبحر في طرابلس مسؤولان. واحد يختص بالميناء وتجارته وهو شاد الميناء المذكور أعلاه، وآخر للسفن، وهو شاد الشواني، أي قبطان البحر أمام طرابلس وسنتعرف إلى وظيفته في الصفحات التالية.

والوظيفة الأولى هي نوع من «محتسب» التجار البحريين، والقائم بها هو زعيم البحرية التجارية بعكس شاد الشواني، وهو زعيم البحرية الحربية. ويتساءل «دومنبين» عما إذا كان شاد الميناء هو ما يعرف أيضاً بشاد البحر[٢٣٠].

- نقيب النقباء

وكان يوجد منها في نيابة دمشق نقيبان: نقيب للميمنة ونقيب للميسرة[٢٣١].

ونقيب النقباء هذا يعيّن من قبل نائب السلطنة، وقد يحمل حسب زعم «دومنبين» اسم أمير نقباء العساكر. وبعض المصادر تجعل تعيينه من قبل الأبواب السلطانية[٢٣٢]. ولكن يبدو أن أمير النقباء كان وظيفة أخرى نجدها في نقابة العسكر.

- أمير أخورية

مهمته الأشراف على الأسطبل ورعاية ما فيه من خيول.

- شاد الأوقاف

بالإمكان التعرّف إلى هذه الوظيفة استناداً إلى معلوماتنا عنها في نيابة دمشق، حين كان موضوعها التحدث عن أوقاف المسلمين، وعادة أمرتها عشرة، وربما كانت طبلخاناه، ويكتب لمتولّيها توقيع من النائب[٢٣٣].

وقد لعبت الأوقاف دوراً مهماً في تاريخ طرابلس[٢٣٤]. وكان لهذه الأوقاف، التي نجد نصّاً لتعيين ناظر لها خارج طرابلس، نظارها في نيابة طرابلس.

وفي طرابلس، على ما يبدو، كان الناظر يستفيد من هذه الوظيفة بشكل ملحوظ، وهذا ما يمكن استخلاصه من كلام ابن كثير عن عام ٧١٨ هـ: «أخرج الصاحب أمين الدين إلى نظر الأوقاف بطرابلس على معلوم وافر»[٢٣٥].

- مقدّم البريد

واستناداً إلى ما نعرفه عن هذه الوظيفة في دمشق، يمكن القول بأن موضوعها التحدث على جماعة البريدية[٢٣٦]، وقد جرى الكلام عليها.

وكان مقدم البريد يرجع إلى كاتب السرّ، لأن إدارة البريد تتبع ديوان الإنشاء[٢٣٧]. والبريد كان منظماً بشكل جيد منذ عهد الظاهر بيبرس[٢٣٨]. وقد اعتمد المماليك ثلاثة أنظمة للبريد هي:

- المناور، أي إشعال النيران في قمم الجبال لإرشاد البريدية، ويخبرنا عن ذلك صالح بن يحيى بخصوص بيروت، حيث كانت النيران تشعل في بيروت، ثم في بيت مري، فجبل بوارش، فجبل يبوس، فالصالحية فقلعة دمشق[٢٣٩].
- الحمام: وقد ورد ذكر ذلك في باب الكلام على إصلاح قلعة عكار.
- البريد العادي، أي الخيل.

وقد نظمت مراكز البريد من وإلى طرابلس، كما يوردها ابن فضل الله العمري[٢٤٠] على الشكل الآتي:

تتفرع طريق البريد من دمشق إلى الغسولة ومنها تتشعب إلى طرابلس على القصب ثم من حمص إلى الرستن ثم منها إلى حماه ثم إلى لطمين ثم منها إلى طرابلس، ثم منها إلى المعرّة.

ومن أراد من بعلبك، حمص توجّه منها إلى القصب إلى الغسولة، ومن أراد منها طرابلس توجّه منها إلى القصب ثم منها إلى قدس ثم منها إلى أقمار ثم الشعرا ثم عرقا ثم طرابلس. ومن دمشق إلى طرابلس ركوب مراكز حمص إلى الغسولة المقدمة الذكر ثم إلى القصب.

وكانت توجد مراكز توصل طرابلس بمرقية وبلنياس ثم اللاذقية فصهيون فبلاطنس، ومن شاء من صهيون إلى برزيه، ومن شاء فمن بلاطنس إلى القليعة (أو العليقه) ثم منها إلى الكهف فالقدموس فالخوابي فالرصافه فمصياف.

الفضل، إذاً، في اعتماد هذا النظام المركب للبريد يعود إلى الظاهر بيبرس الذي أعاد إحياءه في الدولة الإسلامية بعد توقف دام ثلاثة قرون. وفي رأي المستشرق «سوفاجيه» استند بيبرس في ذلك، ليس إلى الأسس الإسلامية السابقة فقط، بل أيضاً إلى النظم المغولية[٢٤١].

كان بيبرس يدير شخصياً أجهزة البريد، ثم أضحى ذلك مرتبطاً بكاتب السر منذ عهد الناصر محمد بن قلاوون. ويمكن إرجاع سبب تعلّق شؤون البريد بكاتب السر، وهو صاحب قلم، دون سواه من أرباب الوظائف من أهل السيف، كالدوادار مثلاً، والدولة عسكرية في تنظيمها، إلى كون الدوادار من ذوي الرتب الصغيرة والأجناد المعدّين لصاحب ديوان الإنشاء، وبعد وفاة الناصر محمد تقلّصت صلاحيات كاتب السر في الإشراف مع السلطان إشرافاً مباشراً على إدارات البريد، وصارت أموره متعلقة بالدوادار. وبقي الأمر كذلك حتى عهد الظاهر برقوق عندما جرت محاولة لإعادة شؤون البريد إلى كاتب السر، ولكن العمل بالبريد المنتظم توقف مع مطلع القرن التاسع الهجري، الخامس عشر ميلادي، مع الاجتياح المغولي، وتعطّل العمل به نهائياً مع السلطان المؤيد شيخ المحمودي[٢٤٢].

كان يعاون كاتب السرّ في النيابات الشامية، لإتمام عمله البريدي، موظفون عسكريون ومدنيون تابعون له مثل أمير أخور البريد من رتبة عشرة (راجع ذلك في بابه)، ورفيقه ناظر مراكز البريد وهما يهتمان بالخيل في المدينة ونواحيها. أما رجال البريدية فكان يترأسهم واحد منهم، أمير برتبة عشرة، ونائبه أمير خمسة، أو يكونان من رتب أدنى في بعض الأحيان: أي أمير خمسة وجندي، وعرفت هذه الوظيفة بعبارة تقدمة البريد أو شدّ البريد (موضوع بحثنا في هذه النقطة)[٢٤٣].

على كلّ حال، فكما ذكرنا أعلاه، فالاتصال بين بلاد الشام ومصر أصبح مقطوعاً فعلاً بعد عام ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م. ويسند «درّاج» إلى هذه النتيجة توقّف تقدمة الخيل التي كانت مفروضة على منطقة طرابلس وإلغاؤها[٢٤٤].

وإلى جانب البريد، كان الإتصال بين طرابلس وأرجاء السلطنة يتمّ بواسطة الحمام الزاجل الذي كان له مراكز تدعى مراكز البطائق التي هي الأبراج أو «مطارات الحمام».

كانت طرابلس مرتبطة بدمشق عبر مراكز: دمشق - صيدا - بيروت - تربلة - طرابلس. وكان لهذه المراكز ولأبراجها: برّاجة وخدّام وأقفاص وأبغال للتدريج ومرتبات وأرزاق لتصير الأخبار متّصلة مساعة[٢٤٥]. الحمام الأزرق كان يحمل ورقاً خفيفاً صغيراً وفي كل ثلاثة مراكز بريد، مركز للحمام، يستبدل فيها الحمام بحمام جديد يحمل الرسالة نفسها[٢٤٦].

- أمير اخورية البريد

استناداً إلى ما نعرفه عن هذه الوظيفة في دمشق، يمكن القول بأن موضوعها التحدث عن خيول البريد في الحاضرة ونواحيها[٢٤٧].

- ولاية المدينة

استناداً إلى ما نعرفه عن هذه الوظيفة في نيابة دمشق، يمكن القول بأن موضوعها التحدث في أمر الشرطة[٢٤٨]. وكذلك هو حال هذه الوظيفة في البلاط السلطاني[٢٤٩].

بالرجوع إلى معلوماتنا عن نيابة صفد، كان والي المدينة يعنى بشؤون ضبط الأمن والإشراف عليه. وغالباً ما يكون الوالي من أمراء العشرات. والأرجح أن يكون حاكم المدينة بينما النائب كان حاكم النيابة[٢٥٠].

وبالعودة إلى معلوماتنا عن دمشق، نضيف أنه كان يصادر اللصوص ويراقب الخمارين ويحافظ على أموال الناس وأرواحهم، ويأمر بجلد السكارى بالعصا.

ولكن لم يكن له الحق بهتك حرمة البيوت وأخذ الأموال بحجة القضاء على المنكر[٢٥١].

كان الوالي بشكل عام في الدولة المملوكية يضرب على أيدي الرعاع والفجرة، ويقمع مواد الفساد ويحسم أبواب الدعارة، ويخرب مواطن الفسوق، ويقيم الحدود الشرعية والسياسية[٢٥٢].

وبرأي المقريزي، كانت سلطة الوالي على العامة وأهل الجرائم، أما الأجناد والكتّاب وأعيان التجار، فكان أمرهم في بادىء الأمر بيد نائب السلطان ثم أضحى بيد حاجب الحجاب، إلى أن كانت سنة ١٣٧٨ م، فتداخلت صلاحيات الوالي بالنائب بالحاجب وضاعت الرتب[٢٥٣].

وفي رأي بعض المصادر، كان الوالي جندياً يعين من قبل النائب[٢٥٤].

ـ مقدّم التركمان

نعرف بوجود هذه الوظيفة، لأن القلقشندي[٢٥٥] يأتي على ذكرها من دون تفاصيل. كما لا نجد لها مرادفاً في الكتابات الأخرى.

ولعلّ قيامها مردّه إلى وجود التركمان بكثرة على السواحل من نهر الكلب إلى شمالي طرابلس، وكانت قد أنيطت بهم حماية السواحل من جهة والإقامة في الأذواق، ترقباً لاحتمال مجيء الصليبيين مجدداً إلى المنطقة، ومن جهة ثانية كان مطلوباً منهم مراقبة الطوائف المشاغبة كالموارنة والنصيرية في جبال نيابة طرابلس.

يبدو أن وظيفة مقدّم التركمان كانت موجودة في البلاد الشامية والمملكة الحلبية[٢٥٦]. وفي بعض المصادر، كان يقوم بهذه الوظيفة جندي يعيّنه النائب[٢٥٧]. ويبدو أن أسلوب المراسلة معه كان غير واضح، كما كان للتركمان زعيم يحمل لقب «الكبير». ولم يكن زعماؤهم يحصلون على مراسلات اعتيادية. وإلى جانب هؤلاء التركمان، كانت توجد عشائر عربية بدوية من بني كلاب لا أمير معترف به بينهم ولا مقدم له صفة رسمية[٢٥٨].

ـ نقابة العسكر

بالإمكان التعرّف إلى هذه الوظيفة من اطّلاعنا على نسخة توقيع بها من نائب السلطنة إلى نقيب العساكر بطرابلس، يدرج نصّها القلقشندي[٢٥٩] في «صبح الأعشى»، حيث يقول:

«. . . فلذلك رسم. . . . ـ لا زال للدين الحنيفي ناصراً، وللأعداء قامعاً قاهراً، وللحق مؤيداً باطناً وظاهراً ـ أن يستقرّ الجناب العالي المشار إليه أمير نقباء العساكر المنصورة الطرابلسية، عوضاً عمّن كان بها، على عادته وقاعدته: لأنه الحبر الذي عقدت على خبرته الخناصر، وورث الشهامة كابراً عن كابر، وأضحى بتدبيره واضح الغرر، شاهداً له به العين والبصر، أن جال بين صفوف العساكر كان أسداً، وان رتّب جيوشها أحصاها حلية وعدداً.

فليباشر هذه الوظيفة محرّراً أحوال العساكر المنصورة، مقرّراً لهم في منازلهم على أكمل عادة وأجمل صوره، بمناصحة ضمّخ بمسكها، ومخالصة قام مقام واسطة جوهر سلكها، وملازمة خدمة تأزّرت بها أعطافه، وصفاء طوية شرفت بها أوصافه، ومحبة عدل جمع فيها بين قوله وفعله، وإخلاص يحسن بالمرء أن يكون ملتحفاً بظلّه: لكي يتمّ الله النعم عليه كما أتمّها على أبيه من قبله، وليقصد رضا الله تعالى في هذا الأمر، لا رضا زيد ولا عمرو، والله تعالى يتولاّه فيما تولاّه، والاعتماد في ذلك على الخط الكريم أعلاه، حجّة بمقتضاه، إن شاء الله تعالى.

ونستخلص من هذا النص المعلومات الآتية:

- وجود أمير للنقباء، مما يعني وجود أكثر من نقيب تحت أمرته.
- أن يكون أمير النقباء ناصراً للدين.
- أن يكون أمير النقباء مؤيداً للحق.
- أن يؤمن للعساكر المنازل ويلازمهم بالخدمة.
- كان لطرابلس جيش من الجند النظامي وجيش رديف من التركمان[٢٦٠]، وأول جيش استخدم فيها بعد الفتح بلغ عدده ستماية فارس[٢٦١].

القوة العسكرية الموجودة في طرابلس، كانت تتألف من نوعين من الجند: أجناد الحلقة وأجناد النائب والأمراء.

أجناد الحلقة: كان السلطان قلاوون قد نظّم حامية خاصة منهم في عام ١٢٨٨ م لمهاجمة مدينة طرابلس بالذات وتسلم مهام الدفاع عنها بعد أخذها من الفرنجة. وجندَ «الحلقة» في عرف دولة المماليك، هم رديف من الفرسان الأحرار (أي من غير المماليك، تنتقيهم الدولة من بين العناصر المحلية في مختلف المناطق للمساعدة في الحفاظ عليها. وكان أمراء «الحلقة» يتسلمون الاقطاعات من «ديوان الجيش» مكافأة لهم على خدماتهم العسكرية، مثلهم مثل سائر أمراء الجند النظاميين من المماليك. وقضت الحاجة بأن يستولي قلاوون على اقطاعات «أمراء الجبال» في لبنان، وربما في سائر الشام، ليوزعها على أمراء «حلقة» طرابلس. فاستدعى هؤلاء الأمراء إلى مصر وأخذ منهم «أملاكهم واقطاعاتهم». وفي عام ١٢٨٩ م حاصر قلاوون طرابلس وأخذها، فجعل الاقطاعات والأملاك المصادرة لأمراء الحلقة فيها، وكان لجند الحلقة «أمراء أربعون»، و«أمراء عشرة» و«أمراء خمسة». ولم يكن منهم «أمراء مئة». و«أمراء الأربعين» بينهم قلائل. وقد أبطلت «الحلقة» في أواخر دولة المماليك «البحرية»، ولم يبق منها بعد ذلك ـ على ما يظهر ـ إلا بعض التعيينات العسكرية في المناطق الجبلية النائية من الشام[٢٦٢]. وبلغ عدد أجناد الحلقة في زمن ابن شاهين الظاهري في أواسط القرن الخامس عشر أربعة آلاف. ومماليك النائب (الكافل) والأمراء ألف مملوك[٢٦٣].

وجند الحلقة تكون مناشيرهم من السلطان (وفي مصادر أخرى تكون بالضبط من ديوان الجيش). كما أن مناشير الأمراء تكون من السلطان، وأجناد الأمراء فتكون مناشيرهم من أمرائهم. ولكل عدة أربعين نفر من جند الحلقة مقدم منهم ليس له عليهم حكم إلا إذا خرج العسكر كانت مواقفهم معه وترتيبهم في موقفهم إليه[٢٦٤].

وإذا كانت اقطاعات أعيان جند الحلقة قد يبلغ الواحد منها في مصر ١٥٠٠

دينار، فهي في الشام على الثلثين من مصر فتكون نتيجة لذلك بحدود الألف (١٠٠٠) دينار لأعيان الحلقة المقدمين عليهم، ثم ما دون ذلك إلى مائتين وخمسين ديناراً[٢٦٥].

وكل جند الحلقة والأمرة تعرض بديوان جيش السلطان ويثبت باسمه وهيئته وحليته[٢٦٦].

أجناد الأمراء: كان لكل من الأمراء المماليك أجناده، وهؤلاء يعرفون بـ«أجناد الأمراء». وكانت الإمارة على ثلاث رتب: أرفعها رتبة «أمير مئة»، أو «أمير كبير»، وأوسطها رتبة «أمير أربعين»، أو «أمير طبلخاناه»، وأدناها رتبة «أمير عشرة». والعدد المذكور يشير إلى عدد الفرسان التابعين للأمير، دون المشاة. وكان للأمراء من الرتبة الأولى والثانية، دون الثالثة، الحق بـ«طبلخاناه»، أي بتنظيم فرقة موسيقية ملحقة بجندهم. ولذلك سمّي «أمير الأربعين» بـ«الطبلخاناه»، لتمييزه عن أمير العشرة»[٢٦٧].

وأجناد الأمراء هم من مشتريات الأمراء، ويشكّلون الحرس الخاص بكل منهم[٢٦٨].

وقد كان هناك قوات مساعدة أخرى تعرفنا إلى بعضها، كالتركمان مثلاً المقيمين في كسروان وفي إيزاك على السواحل.

ونقيب العسكر، كان لقباً للذي يتكفل بإحضار من يطلبه السلطان أو النائب الكافل أو الحاجب من الأمراء وأجناد الحلقة ونحوهم. فهو كأحد الحجاب الصغار. وقد انحطت النقابة في الدولة الجركسية. فصارت وظيفته ترويع الناس وأخذ أموالهم بالباطل[٢٦٩].

ـ أتابك قلعة طرابلس

لا يأتي القلقشندي على ذكره، بل نجد له أثراً عند الصيرفي[٢٧٠]. وقد ارتقى أحدهم، وهو أياس المحمدي الطويل (٨٦٣ ـ ٧٦٦ هـ) إلى النيابة[٢٧١].

ولا يبدو أنه كان لقلعة طرابلس نائب على غرار قلعتي دمشق وصفد.

حيث، كما رأينا بخصوص دمشق، كانت نيابة القلعة نيابة مستقلة عن نيابة السلطنة، يعيّن متوليها من قبل السلطان، وليس لنائب السلطنة سلطة عليه، وكذلك كانت الحال عليه في نيابة صفد.

ومهمة نائب القلعة حفظ القلعة وصيانتها، وحفظ الذخيرة الحربية فيها، بحيث لا يخرج منها شيئاً إلا في أوقات الحاجة، كما لا يفتح أبوابها إلا في الأوقات الاعتيادية، ولا يسلّم مفاتيحها إلا لمن يتولاها منه، أو لمن يأمره السلطان بتسليمه. ومن أهم واجبات نائب القلعة أن يكون عيناً للسلطان على نائب السلطنة، ويخبره بما يحاول أن يخفيه عنه من الأمور[٢٧٢].

أما لفظة «أتابك» فهي مصطلح مركب من لفظين: «أتا» بمعنى أب، و«بك» بمعنى أمير أو سيد، فيصبح المعنى «الأب الأمير» أو «الأب السيد»، وقد كانت الأتابكية في العهد المملوكي تعني قيادة العسكر. ويطلق على الأتابك أيضاً لقب الأمير الكبير، أو مقدم العسكر بالمملكة[٢٧٣].

ومن الذين عملوا في أتابكية طرابلس:

في ٨٥٧ هـ كان الأمير أياس المحمدي الناصري أتابك طرابلس ثم نقل إلى نيابة صفد، وعين حَطَط الناصري المعزول قبل تاريخه عن نيابة غزة أتابكاً لطرابلس، وانعم بإقطاع حَطَط ـ أمرة عشرين بطرابلس ـ على جانبك المحمودي وكان بطّالاً بطرابلس. وتوفي حطط في ذي القعدة ٨٥٧ هـ. وكان ولي كل مناصبه بالبذل، وكان لا للسيف ولا للضيف[٢٧٤].

في ٨٥٩ هـ مغلباي البجاسي يصبح أتابك طرابلس بعد أن كان حاجب حجابها، ويحلّ في الرتبة الجديدة محل سودون القرماني الذي نقل إلى حلب. وكان سودون بن عبد الله مهملاً مسرفاً على نفسه، وعنده فشار كبير ومجازفات في كلامه[٢٧٥]. في ٨٧٢ توفي قتيلاً في بلاد الشرق الأتابك سنقر العابق. وكان موصوفاً بالشجاعة وأنواع الفروسية والانهماك في الملذات وشرب الراح وحبّ الملاح[٢٧٦].

في ٨٧٥ هـ توفي الأمير خاير بك القصروي أتابك طرابلس بعد أن كان نائب غزة وصفد ومقدم ألف في دمشق[٢٧٧].

في ٨٩١ هـ توفي برد بك سكر أتابك العساكر بطرابلس. كان شاباً حشماً[٢٧٨].

ـ شدّ الشواني

بالإمكان التعرّف على وظيفة شدّ الشواني في طرابلس من خلال نصّ توقيع لهذا الموظف في هذه المدينة، مدرجة في نماذج المراسلات التي يعطينا إياها القلقشندي[٢٧٩] حيث يقول:

«وهذا نسخة توقيع بشدّ الشواني بطرابلس، كتب به لعلاء الدين» أيد غمش:

رسم . . . ـ لا زالت أيامه، قائمة بالجهاد في سبيل الله عزّ وجلّ، وأعلامه، حائمة على التقاط مهج العدا في البرّ والبحر بما يقرّب لهم الأجل ـ أن يستقرّ فلان في شدّ الشواني المعمورة المنصورة على العادة في ذلك، بهمّته العلية، وعزمته التي هي ببلوغ المقاصد مليّة، وشهامته التي ترهب العدا، وشجاعته التي تلبسهم أردية الردى، وبسالته التي تسلهم في البحر فتصيّرهم كالأسماك لا يسام لهم صدى.

فليجتهد في ذلك جدّ الاجتهاد، وليعمد فيه السِّداد والسَّداد، وليوقظ أجفان سيوفه من الغمض، وليرهب العدا بشدّة وطأته التي لها الثبات في الأرض، وليلازم مواظبة الشواني ليلاً ونهاراً، وليكن هو ومن حوله لمن بها أنصاراً، والله تعالى يجزل له مباراً، ويرفع له مقداراً، بمنّه وكرمه.

ونستخلص من هذا النصّ ما يلي:

- الجهاد في سبيل الله.
- التقاط مهج العدو في البر والبحر.
- اليقظة وملازمة الشواني، (أي السفن الحربية) ليلاً نهاراً.
- يعيّن من قبل نائب طرابلس.

وشاد الشواني هو بمثابة «أميرال» الأسطول الحربي أمام طرابلس، المتهيّء لمحاربة الفرنج[٢٨٠].

- نقيب الجيش

بالإمكان التعرف على هذه الوظيفة من نسخة توقيع لنقيب الجيش في طرابلس مدرجة في النماذج التي يعطيها القلقشندي[٢٨١] عن المراسلات وقد أفردنا الكلام عليها في نقابة العسكر.

وهذه الوظيفة في البلاط السلطاني هي على مستوى الحجّاب الصغار، وللنقيب تحلية الجند في عرضهم، ومعه يمشي النقباء. وهو الذي يحضر الأمراء لمواجهة السلطان أو النائب أو الحاجب، وهو الذي يُطبّق الترسيم على الأمراء[٢٨٢].

- نقابة الأشراف

بالإمكان التعرّف إلى هذه الوظيفة من خلال نموذج توقيع لموظف نقابة الأشراف في طرابلس مدرج في «صبح الأعشى»، ويقول:

«... رسم بالأمر - لا زال يرفع لذوي الإصالة الشريفة قدراً، وينقلهم إلى الرتب السنية ويعلي لهم ذكراً، ويسمّلهم من إحسانه بما يسرّ لهم قلباً ويشرح صدراً، ويبلّغهم من المآرب أوفاها، ومن ملابس القبول أجملها وأسناها - أن يستقرّ فلان - أدام الله نعمته - في نقابة السادة الأشراف بالمملكة الطرابلسية، على ما تقدّم من عادته في ذلك: استقراراً جارياً فيه على أجمل العادات، واعتماداً على ما عهد من سلفه الشريف بالذات، ورعاية له في تجديد المسارّ، وترجيحاً لما اشتمل عليه من حسن الكفاية في كلّ إيراد وإصدار، ورفعة ليده الباسطة على أبناء جنسه، وتقوية يجد أثرها في معناه وحسّه، رسماً يستوجب به النعم الجزيلة، وولاية توليه من الكرم سوله، وعناية تصبح بها ربوع أنسه مأهوله، لأنه أولى أن يقرّ في هذه الوظيفة ويزاد، وأحقّ أن يرعى لما سبق له من السداد، وأجدر أن لا يضاع حقّه حيث له إلى ركن الشرف المنيف استناد.

فليباشر هذه الوظيفة المباركة مبسوطاً أمله في المزيد، منوطاً رجاؤه في نعمنا باستئناف وتجديد، محوطا ما بيده من كرمنا العديد، وهو غنيّ أن نثنّي له الوصايا ونعيد، مليّ بحسن السجايا التي جبلت على التحقيق والتوفيق والتسديد، والله تعالى يطوّق بمنن جودنا منه الجيد، ويغدق له سحائب رفدنا التي تجريه على ما ألف من فضلها العديد، والعلامة الشريفة - أعلاها الله تعالى - أعلاه، حجّة بمقتضاه»[٢٨٣].

ونستخلص من هذه الوثيقة الأمور الآتية:

- رفعة قدر نقيب الأشراف.
- وجود الأشراف في الرتب السنيّة.

ولكننا لا نستخلص من خلالها تحديداً لوظيفة النقيب بصورة واضحة.

وبالرجوع إلى دراسات حول هذا الموضوع نجد أن وظيفة نقيب الأشراف هي صيانة ذوي الأنساب الشريفة عن ولاية من لا يكافئهم في النسب ولا يساويهم في الشرف. والمطلوب منه الفحص عن أنسابهم ويتحدث في أقاربهم ويؤدب اشتطاطهم ويطالب بحقوقهم، والمقصود بهم كل من انتسب إلى آل البيت، من العباسيين والعلويين الذين تمتعوا في العصر المملوكي باحترام أهل الدولة المملوكية. ومع أن أعمال أولئك الأشراف كانت أقرب إلى شؤون الدين والعبادة والتعليم منها إلى السياسة والحرب، فإن البارزين منهم حكموا بعض المناطق الخاضعة لنفوذ المماليك، وتولوا مناصب إدارية، كما حاز البعض اقطاعات، وأمرة. وكان لهذه الطائفة «نقابات» يديرها نقيب من أفرادها، يصدر أمر تعيينهم من السلطان. وقد أنزل المماليك الأشراف مكانة خاصة، وخصّهم السلطان الأشرف شعبان سنة ١٣٧١ م بزي من الطراز الأخضر[٢٨٤].

- دار الضرب

بالإمكان التعرّف إلى هذه الوظيفة من خلال إنموذج مراسلة مع موظف دار الضرب في طرابلس مدرجة في «صبح الأعشى»[٢٨٥]، يقول:

«... رسم... أن يستقرّ المشار إليه في شدّ دار الضرب: إعانة له على الخدمة الشريفة، وإرفادا له بمعلومها إذ هي ليست له بوظيفة، لأنه أكبر من ذلك قدراً، وأحق بكلّ منزلة عليّة وأحرى، ولكن هذه الجهة هي قانون المعاملة، وسكّتها بشعار الملك متّصلة وبين الحقّ والباطل فاصلة، ومنها النقوش التي هي رستاق الأرزاق، وصبِر كل إطلاق وقنداق، حكيم ما أرسل في حاجة إلا وأذن لها بالنجاح، ولا استؤمن عليه امرؤ بإذن الإمام إلا وحقّ له (الاتصاف) بالصلاح والفلاح، هذا وهو في الأصل مذموم، وطالبه محروم: لأنه مقسوم، والأجل محتوم، ولكن تطهيره من الدنس واجب، والحسبة في عياره حتى يغدو وبودق صفائه من الغشّ ناضب.

فليعتمد المشار إليه في شدّ هذه الجهة حسن التقوى ويلاحظ بعزمه أمورها لتكون على السّداد، ويعتمد على السيّد الناظر فإنه نعم العماد، ويفوّض إليه كشف الروباص وحك العيار فهو به أدرى وأحرى وأدرب بادحاض غشّ الفساد، وليتناول معلومه المقرّر له عند الوجوب والاستحقاق، هنيّا ميّسراً خالصاً من التنازع والشّقاق، ومثله فلا يدلّ على (صواب): إذ تقوى الله تعالى كلمة الفصل وفصل الخطاب، والله تعالى يجعلها لنا وله زاداً وحرزا، وذخرا يوم المعاد وركزا.

كما يدرج نص توقيع آخر لدار الضرب يكرّر بعض ما جاء أعلاه[٢٨٦].

ونستخلص من هذا النص الآتي:

- وجود دار لضرب العملة في نيابة طرابلس.
- اعتبار ضرب العملة خدمة شريفة لا وظيفة.
- أن تكون السكة متصلة بشعار الملك.
- ومن العملة: النقوش.
- أن من يستأمن على ضرب العملة يتميّز بالصلاح والتقوى.
- الابتعاد عن الغش في ضرب العملة.

- على مشد دار الضرب الكشف على الروباص وحك العيار.
- يتناول مشد دار الضرب معلومه أي معاشه المقرّر له.

- من وظائف أرباب السيوف الأخرى بالقياس على دمشق وحلب

بالمقارنة مع دمشق، نجد أن ثمة وظائف أخرى لا نجد ذكراً لها في باب الكلام على طرابلس، ولا ندري ما إذا سقطت سهواً أم أنه كان لها وجود فعلي. ومن المفيد أن نأتي على تعدادها وهي[٢٨٧]:

- شدّ المهمات: وموضوعها التحدث في الاحتياجات السلطانية[٢٨٨].
- نقابة القلعة:
- الخزندارية: وموضوعها التحدث عن الخلع والتشاريف السلطانية[٢٨٩].
- نقابة الجيش:
- شدّ الزكاة: وموضوعها التحدث عن متجر الكارم ونحوه[٢٩٠].
- شدّ العشر: وموضوعها التحدث في داخل الفرنج[٢٩١].
- شدّ دار الطعم: وهي بمثابة الوكالة بالديار المصرية[٢٩٢].
- شدّ دار البطيخ والفاكهة:
- شدّ المسابك من الحديد والنحاس والزجاج.
- شدّ المواريث الحشرية.
- شدّ مطابخ السكر.

٢ = الوظائف الديوانية

كانت الوظائف الديوانية في مدينة طرابلس على مرتبتين:

المرتبة الأولى: من يكتب لأربابها من الأبواب السلطانية، وهم[٢٩٣]:

- ناظر المملكة.

- ناظر الجيش.
- صاحب ديوان المكاتبات.

المرتبة الثانية: من ولايتهم من نائبها، وهم[٢٩٤]:

- كتاب دَسْت.
- كتاب دَرْج.

هذه الوظائف كانت أرزاقها في مصر مشاهرة من مبلغ عين وغلّة، تضاف إلى ذلك إعطاءات الغذاء والحلوى وغيرها[٢٩٥]. ولا نعرف كيف كان حال نيابة طرابلس على صعيد أرزاق أصحاب الأقلام.

ومن الأسماء اللامعة التي عملت في هذه الوظائف الديوانية: المؤرخ النويري الذي يخبر عن نفسه أنه في عام ٧١٠ هـ رُسِمَ «أن أتوجّه إلى المملكة الطرابلسية صاحب الديوان بها وكتب توقيعي بذلك وهو من انشاء... شهاب الدين محمود الحلبي وبخط ولده القاضي جمال الدين ابراهيم وهو مؤرَّخ في الخامس عشر من المحرّم وتوجّهت في مستهل صفر ووصلت إلى طرابلس وباشرت الوظيفة ثمّ انتقلت إلى نظر الجيش بها، في مستهلّ شوّال من السنة عوضاً عن نجم الدين القصير واتفقت وفاته في سابع شوّال قبل وصول توقيعي بذلك، فباشرت في أول من السنة عوضاً عن التاج الطويل وفي أواخرها عوضاً عن النجم القصير...»[٢٩٦].

وقد ترك النويري نظر الجيش بطرابلس في عام ٧١٢ هـ[٢٩٧].

وكان إبن خاله القاضي عماد الدين محمد بن القاضي صفي الدين النويري صاحب الديوان بطرابلس وفيها توفي في ١٥ شعبان ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م. وكان كريماً شجاعاً اشتهر ببذل المال والإحسان[٢٩٨].

- ناظر المملكة

بالإمكان التعرّف إلى مضمون هذه الوظيفة بشكل مباشر من الإطّلاع على

نص نسخة توقيع مرسلة من الأبواب السلطانية إلى أحد نظّار المملكة في طرابلس ومدرج نصّها في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٢٩٩]، حيث يقول:

«... ولما كان فلان هو الذي رقي في ذروة هذه المعالي، وانتظم به عقد هذه الّلالي، وحوى بفضيلة البيان واللسان ما لم تدركه المرهفات والعوالي، فما حلّ ذروة عزّ إلا حلاّها بنظره الجميل، ولا رقي رتبة سيادة إلا وأسفر في ذروتها وجه صبحه الجميل، ولا غدق بنظره كفالة رتبة إلا وكان لها خير كفيل.

فلذلك رسم بالأمر الشريف - لا زال ينتصي للرتب العلية خير منجد ومغير، ويختار للمناصب السنية نعم المولى ونعم النصير - أن يفوّض إليه كذا فإنه القوي الأمين، والمتمسك من تقوى الله تعالى وكفايته بالسبب المتين، والمستند بجميل كفالته وحميد ديانته إلى حصن حصين، والمستذري بأصالته الطاهرة وإصابته إلى الجنّة الواقية والحرم الأمين.

فليقدّم خيره الله تعالى ويباشر الجهة المذكورة بعزم لا ينبو، وهمة لا تخبو، وتدبير يتضاعف على ممرّ الأيام ويربو، ونظر لا يعزب عن مباشرته مثاقل ذرّة إلا وهي من خاطره في قرار مكين، وضبط لا تمتدّ إليه يد ملتمس إلا ويجد من مرهفه ما يكفّ كفّها بالحدّ المتين. وليضاعف همته، في مصالح هذه الجهة التي عدقناها نظره السعيد، وليوفّر عزيمته، فإن الحازم من ألقى السمع وهو شهيد، والوصايا كثيرة ومثله لا يدلّ عليها، والتنبيهات واضحة وهو - وفقه الله تعالى - أهدى من أن يرشد إليها، والله يوفقه في القول والعمل، ويصلح بجميل تدبيره وحميد تأثيله كلّ خلل، والاعتماد على الخطّ الشريف، أن شاء الله تعالى».

ونستخلص من هذا النص المعلومات الآتية:

- أن يتمتع ناظر المملكة بفضيلة البيان والفصاحة.
- أن يكون أميناً، تقياً، مكتفياً، أصيلاً.
- أن يضبط شؤون النيابة في دواوينها.

- أن يتمتع بقوة الشخصية.

وهذه الوظيفة هي من أعلى الوظائف الديوانية في النيابات الشامية، تتولى الإشراف على دواوين المدينة. ويطلق على القائم بها لقب وزير إذا كان قد تولى الوزارة سابقاً[٣٠٠].

ويبدو أن ما عدّده القلقشندي من صفات مطلوبة من ناظر المملكة، لم تكن تطبّق على أرض الواقع اطلاقاً. فابن الفرات، يروي أنه في عام ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٥ م، أمر الملك العادل زين الدين كتبغا بالقبض على القاضي مجد الدين يوسف بن القباقبي ناظر المملكة الطرابلسية وإيقاع الحوطة على ماله. فوجد المكلّف بتنفيذ الأمر أن لدى القاضي ما ينيف على سبعين رأس بغل وأكادش جياد، وتدارك الناظر الأمر فأرسل إلى مصر ألف ألف درهم فأعيد إلى نظر المملكة وهو يضحك[٣٠١].

وفي هذه القصة خير دليل على فساد ممارسة الوظيفة داخل طرابلس، في عزّ قوة الدولة المملوكية، وفساد رأس السلطة.

كما أن من الذين تولوا نظر الممالك الطرابلسية وأيضاً نظر الدواوين بمصر القاضي عز الدين أحمد بن جمال الدين محمد بن أحمد بن ميسر المصري (٦٣٩ ـ ٧١٦ هـ/) كان رجلاً ساكناً سيء التدبير رديء التصرف وعليه جملة كثيرة من الديون الشرعية[٣٠٢].

ـ ناظر الجيش

بالإمكان التعرّف إلى مضمون وظيفة ناظر الجيش في طرابلس من خلال نسخة توقيع مرسلة من الأبواب السلطانية إلى أحد هؤلاء النظار ومدرج نصّها في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٣٠٣]، حيث يقول:

«وبعد، فإنّ أولى ما عدق بالأكفاء، وأحق ما صرف إليه وجه الاعتناء، وأجدر ما أوقظ له طرف كاف لا يلمّ بالإغفاء ـ أمر الجيوش المنصورة بطرابلس المحروسة التي لا ينهض بأعباء مصالحها إلا من عرف بالسّداد في قلمه وكلمه،

وألف منه حسن التصرّف فيما يبديه من نزاهته ويظهره من هممه، بخبرة مؤكدة، وآراء مسدّدة، ومعرفة أوضاع ترتيبها وأحوالها، وقواعد مقدّميها وأبطالها، وكفاية تفتح رحاب حالها.

ولما كان فلان هو الصدر المليّ بوافي الضبط ووافر الاهتمام، والكافي الذي نطقت بكفايته ألسنة الخرصان وأفواه الأقلام، والضابط الذي لا يعجز فهمه عن إحاطة العلم بذوي الإلام.

فلذلك رسم بالأمر الشريف ـ لا زال يقدّم للمراتب، كافياً مشكوراً، ويرشّح للمناصب، صدراً أضحى بالأمانة مشهوراً ـ أن يفوّض إليه كذا: لأنه الصدر الذي تزاحمت ألسنة الثناء عليه، وترادفت بين أيدينا محامده فقرّرنا العوارف لديه، وشكرت عندنا هممه في سداد كلّ ما يباشره، وذكرت لدينا بالخير سيرته وسرائره.

فليباشر هذه الوظيفة الجليلة متحلّياً بين الأنام بعقودها، مطلعاً شمس نزاهته في فلك سعودها، ناهضاً بأعباء منصبه السعيد، ضابطاً قواعده بكلّ تحرير تليد، متقناً ديوان الجيوش المنصورة، معملا في ملاحظتها نافذ البصر وحسني البصيرة، محرّراً أوراق العدَّة والعُدَّة، باذلاً في ضبط الحلى اهتمامه وجهده، والله تعالى يسعد جدّه، ويحدّد سعده، والخطّ الشريف أعلاه... إن شاء الله تعالى.

قلت: وربّما كتب مفتتحاً في هذه الرتبة بـ «أما بعد»، فإنها أصل ما يكتب في قطع الثلث.

ونستخلص من نص هذه الوثيقة الأمور التالية:

- نهوض ناظر الجيش بأعباء مصالح الجيش بقلمه وكلمته.
- حسن التصرف والنزاهة.
- الخبرة.
- المعرفة بأوضاع ترتيب وأحوال الجيش وقواعد المقدمين.

- تحرير وضبط أوراق العِدّة والعُدّة.

وما لم يرد في هذا النّص هو علاقة ناظر الجيش، ماعدا شؤون العسكر واحتياجاتهم، باقطاعات الجند. فهو يقوم بإعداد قوائم الاقطاعات ويعلم السلطة عن تلك الموجودة لديه بسبب وفاة أصحابها، أو انتقالهم، ليعاد تسجيلها بديوان الجيش في القاهرة، كما يقوم بإثبات مناشير السلاطين الخاصة بحفظ حسابات المقطعين. وهذا الديوان هو أرفع دواوين الأموال في البلاط السلطاني، وفيه تثبت التواقيع والمراسيم وكل ديوان من دواوين الأموال هو فرع هذا الديوان إليه يرفع حسابه وتتناهى أسبابه[٣٠٤].

ففي عام ٧٥٥ هـ، كان ناظر الجيش بطرابلس كريم الدين عبد الله القبطي. وقد انتهت خدمته بطريقة مأساوية. فقد صدر عنه ألفاظ تؤدي إلى التلاعب بدين الإسلام، فوسّط بطرابلس ثم أحرق[٣٠٥].

ويميّز «دومنبين» بين وظيفتين كانتا موجودتين في طرابلس هما: شاهد الجيوش وناظر الجيوش. ويعطي مثلاً، استناداً إلى القلقشندي، كان فيه القاضي بدر الدين محمد شاهداً وابنه ناظراً يساعده ومعيّن من قبله، ويشهد في مسائل العملة والأوزان والمكاييل. وكان هذا الناظر يعيّن بتوقيع من الأبواب السلطانية. وبعض المصادر تقول إن هذه الوظيفة ضمّت إلى وظيفة النائب. كما أن إحدى المصادر تذكر وجود نقيب للجيش[٣٠٦]، نجد أن القلقشندي قد لحظ وظيفته، وقد ذكرناها آنفاً؛ كما لحظ وظيفة شهادة الجيوش التي سنراها في الصفحات التالية.

ومن الذين عملوا في نظر جيش طرابلس:

- سليمان بن أبي الحسن بن سليمان بن ريّان المولود في سنة ٦٦٣ هـ/ ١٢٦٤ م. تنقل في نظر جيش عدة نيابات ومنها طرابلس. كان يصوم تطوعاً، وله مشاركة في العربية والأصول والفرائض والحساب وشارك قليلاً في الفقه والمعاني والبيان[٣٠٧].

- سلمان بن حسن بن أحمد بن عمرون. ثم انقطع إلى الشهادة. وكان قد سمع عن أبي الحسين اليونيني وعن ابن مشرف[٣٠٨].
- ابن المكرم، جمال الدين محمد ابن علي بن أحمد الأنصاري (٦٣٠ - ٧١١/ ١٢٣٢ - ١٣١١). كان عنده تشيّع بلا رفض. خدم في الإنشاء بمصر ثم ولي نظر طرابلس. كان كثير الحفظ، اختصر كتباً كثيرة. وله نظم ونثر[٣٠٩].
- عز الدين أحمد بن جمال الدين محمد بن ميسر (٦٣٩ - ٧١٧/ ١٢٤١ - ١٣١٧). ولي نظر الشام وطرابلس واسكندرونة وكان فاضلاً عاقلاً خبيراً بالولايات وفيه لين وسماح لمن تحت يده من المباشرين[٣١٠].
- سيف الدين ارتبغا بن عبد الله الناصري[٣١١].
- الصاحب امين الدين أبو سعيد. توفي مخنوقاً في ٧٤١ هـ/ ١٣٤٠. باشر نظر الدولة في مصر ودمشق وطرابلس؛ كان رضي الخلق[٣١٢].
- موسى بن الصفي. تعين في ٨٥١ هـ. وتوفي في ٨٦٢. كان رئيساً حشماً[٣١٣]..
- القاضي جمال الدين يوسف بن الصفي الكركي. استقر في نظر طرابلس. تنعته المصادر الإسلامية بأنه كان نصرانياً متظاهراً بالإسلام. استلم وظيفته في ٨٢٦ هـ في أيام المؤيد شيخ، بعد علم الدين بن الكويز، الذي نقل إلى كتابة السرّ في القاهرة. كان معجباً بنفسه مع بعد عن العلوم. كثر ماله بطرابلس. ثم حلّ محل ابن الكويز بمصر ولم يرق للمقريزي حسبما جاء عند ابن تغرى بردى أن يستلم نصرانياً يتظاهر بالإسلام هذا المركز، فذكّر بشعر قيل في الإندلس عندما حلّ نصراني محلّ يهودي في الوزارة:

كل يوم إلى ورا ... بدّل البول بالخرا

زمانا تهودا ... وزمانا تنصرا

وسيصبوا إلى المجو ... س إذا الشيخ عمّرا[٣١٤].

- كرتباي من مصطفى المعروف بالأحمر تعين في ٨٩٦ هـ في حجوبية حجاب طرابلس وفي نظر جيشها وغير ذلك من الوظائف[٣١٥].

ـ صاحب ديوان المكاتبات

بالإمكان التعرّف إلى مضمون هذه الوظيفة من خلال نسخة توقيع مرسلة من الأبواب السلطانية إلى كاتب السرّ أي صاحب ديوان المكاتبات في طرابلس، ومدرجة في «صبح الأعشى»، للقلقشندي[٣١٦] حيث يقول بأن الصنف الثالث من الوظائف بطرابلس التي يكتب لأربابها من الأبواب السلطانية ـ الوظائف الديوانية، وهي على مرتبتين: المرتبة الأولى (ما يكتب في قطع الثلث بـ «المجلس السامي» بالياء وتشتمل على وظائف) منها: كتابة السرّ... نظر المملكة ونظر الجيش. وعن وظيفة كتابة السر بالذات يقول:

«... لذلك رسم بالأمر الشريف أن يفوّض إليه كذا. فليحلّ هذا المنصب الشريف... ولينفّذ المهمات الشريفة أولا فأولاً من غير أن يعدق مهمّا بغيره أو يبيّته إلى غدها، وليحرّر البريد المنصور بيديه غير معتمد فيه على غير رشده، ولا يغب عن وظيفته طرفة عين بل يكون كالنجم في رصده لمرتصده، وليوص كتّاب الإنشاء لديه، والمتصرّفين بين يديه، بكتم السرّ فإن ذلك إليه، فإذا أفشى أحد من السرّ كلمه، فليزجره وليأمره أن يحفظ لسانه وقلمه، وليعط كل قضية ما تستحقها من تنفيذ كلمة، والابتداءات والأجوبة فلتكن ثغورها بألفاظه متشنّبة وعقودها بإملائه منتظمة، فأما الابتداء فهو على اقتراحه، وأما الجواب فهو على ما يقتضيه الكتاب الوارد باصطلاحه، ولا يملي إلاّ إلى ثقاته ونصّاحه، والكتب الملوكية فليوفّها مقاصدها، وليراع عوائدها، والتقوى فهي الهام (من أمره، وختام عطره، وتمام بدره، والوصايا فهي كثيرة لديه وفي صدره، والله تعالى يكمّل به أوقاف عصره، بمنّه وكرمه. والخطّ الشريف أعلاه...».

ونستخلص من نصّ هذه الوثيقة المعلومات الآتية:

- يُكتب لصاحب ديوان المكاتبات أي كاتب السرّ، أو كاتب ديوان الإنشاء من الأبواب السلطانية بقطع الثلث.

- يحمل لقب المجلس السامي.
- من واجباته: تنفيذ المهمات الشريفة.
- تحرير البريد من دون إبطاء.
- عدم الغياب عن وظيفته.
- يكون بخدمته كتّاب انشاء ومتصرفون.
- كتمان السرّ هو وموظفيه، وضبطه لعدم إفشاء هؤلاء لذلك باللسان أو بالقلم.
- إعطاء كل قضية ما تستحقه من تنفيذ.
- تأمين إيفاء مقاصد مكاتبات المسؤولين.
- مراعاة العوائد في المكاتبات.
- أن يتحلّى بالتقوى[٣١٧].

ويفترض أن يكون كاتب السرّ على معرفة بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية وملمّاً بسير الأولين، وبالحكم والأمثال وبوقائع العرب وأن يكون على درجة من الفصاحة والبلاغة[٣١٨].

وقد ورد ذكر صاحب ديوان المكاتبات تحت اسم كاتب السرّ في أحد نقوش عام ١٤١٨ م في طرابلس تتعلّق بإلغاء ضريبة[٣١٩].

ومن الذين عملوا في كتابة سرّ طرابلس.

- القاضي نجم الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد. تنقّل في هذه الوظيفة في عدة أمكنة. وكان رئيساً فاضلاً عارفاً، كثير الأدب والحشمة[٣٢٠].
- شمس الدين أبو العباس أحمد بن يعقوب بن إبراهيم الأسدي. توفي بطرابلس في ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م عن تسع وستين سنة. كان أديباً فاضلاً، باشر الإنشاء مدة، ونقل إلى طرابلس في توقيعها إلى أن مات ومن شعره:

هجرت الخمر لما صحّ عندي بأن الخمرة أفة كل طاعة
ولم ترَ مقلتي في الخمر شيئاً سوى أن تجمع الأحباب ساعة[٣٢١]

- تاج الدين محمد بن عبد المنعم، المشهور بابن البارنباري، ولي كتابة السرّ بطرابلس ثم عزل وكان محباً لأهل الخير. اشتغل بشيء من العربية وكانت كتابته حسنة وله نظم حسن. توفي في ربيع الأول بالقدس سنة ٧٥٦ هـ/ ١٣٥٥ م[٣٢٢].
- القاضي تقي الدين حسن بن فتيان. توفي في ٧٧٠ هـ[٣٢٣].
- بدر الدين حسن ابن محب الدين عبد الله، كان أبوه من مسالمة نصارى طرابلس وبها ولد ونشأ بدر الدين ثم صار في قلم الديونة، فشدّ الدواوين فكتابة السرّ ثم استادر السلطان شيخ في طرابلس، وفي القاهرة. كان يتظاهر بالمعاصي وبنوع الظلم في أخذ الأموال. توفي في ٨٢٤هـ/[٣٢٤].
- تقي الدين أبو بكر بن أحمد. توفي في ٨٧٩ هـ كان لا بأس به[٣٢٥].

ـ كتّاب الدّسْت

بالإمكان تحديد مضمون هذه الوظيفة من خلال نسخة توقيع من هذه الرتبة مرسلة إلى أحد كتّاب الدست في طرابلس ومدرجة في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٣٢٦] حيث يقول:

«... فليباشر هذه الوظيفة، وليسلك فيها طريق نفسه العفيفة، وليدبّج القصص بأقلامه، وليبهج التواقيع بما يوقّع مبرم فصيح كلامه وليزيّن الطروس بكتابته، ولينعش النفوس، ببلاغته. وليجمّل من المباشرة ما تصبح منه مطالع شرفه منيرة، وتمسي به عين محبّة قريرة، والوصايا فهو خطيب منبرها، وليبيب مواردها ومصدرها، والتقوى فليلازم فيها شعاره، وليداوم بها على ما يبلغ به أوطاره، والله تعالى يجعل سعوده كلّ يوم في ازدياد، ويسهل له ما يرفع ذكره بين العباد، بمنّه وكرمه. والاعتماد في ذلك على الخطّ الشريف أعلاه، إن شاء الله تعالى.

ونستخلص من نص هذه الوثيقة المعلومات الآتية:

- أن يكون كاتب الدست عفيف اللسان تقيا.
- أن يكون فصيحاً بليغاً.
- يدبج القصص.
- يزين الطروس.

وكاتب الدست يجلس مع كاتب السرّ. يقرأ القصص بعد قراءة كاتب السر ويوقع على القصص كما يوقع عليها كاتب السر. وسمّي كاتب الدست نسبة لمرتبة الجلوس، وهي من أحق كتاب ديوان الإنشاء باسم الموقعين: لتوقيعه على جوانب القصص بخلاف غيره[٣٢٧].

ويعين كاتب الدست من قبل النائب بتوقيع عادي، ولكن قد يعيّن من الأبواب السلطانية، كما في نصّ القلقشندي، وهذا أمر عارض[٣٢٨]..

ـ كتّاب الدرج

الدرج هو الورق المستطيل المكوّن من عدة أوصال[٣٢٩]. وكتّابه هم الذين يكتبون ما يكون كاتب السرّ وكتّاب الدست قد وقّعوا عليه. ويذكر القلقشندي[٣٣٠] هذه الوظيفة فيقول:

«... وليطرّز حلل البيان بوشي بنانه الذي أصبح ديباج الطّرس به «معتزاً»، وليقوّم معاني البديع بعامل قلمه الخطّي الذي أمسى الفضل به كالسمهريّ قائماً مهتزاً، «مستكفياً» بما يصرّعه ويرصّعه نظماً ونثراً من البدائع «مستعلياً» لما يرقّعه ويفرّعه من غرر الفِقَر، ودرر الفِكَر، بخاطره الوقّاد النقّاد المنقاد الطائع، «مقتفياً» فيما ينشئه آثار ما يصدر عن «الحاكم» و«الآمر»، «مكتفياً» فيما يبديه بمقدار ما تبرز به المراسيم والأوامر، «حافظاً للسرّ «العزيز» كاتباً كاتماً فلا يعضده فيه «عاضد» ولا يظفر به «ظافر»، «معتمداً» على الكتمان في جميع ما يورده ويصدره، مقتصداً بالتوفيق في سائر ما يخفيه ويظهره.

والوصايا فمن آدابه تستفاد، والنصائح فلها منه المبدأ وإليه المعاد، فليتسنّم ذروة أعلاها. وليتنسّم نفحة ريّاها...».

ونستخلص من نصّ هذه الوثيقة المعلومات الآتية:

- أن يتمتع كاتب الدرج في الكتابة بفنّ البيان والبديع.
- أن يحفظ السرّ.

وكاتب الدرج هو الذي يكتب ما يوقع به كاتب السرّ أو كاتب الدست أو إشارة النائب أو الوزير أو رسالة من الدوادار. وسمّي كاتب الدرج، لكتابته في درج الورق، (أي الورق المستطيل). ولفظة الدرج اسم فعل من درجت، أدرج درجا، إذا أسرع في الطيّ. وقد انحطّ مقدار هذه الوظيفة مع الزمن. وفي القرن الخامس عشر أضحى كتّاب الدست يقومون بهذه الوظيفة في شؤون متعلقات البريد المختصة بولي الأمر، من المكاتبات والعهود والتقاليد وكبار التواقيع والمراسيم، وصار كتّاب الدرج مخصوصين بالمكاتبات في خلاص العقود. وكذلك صغار التواقيع وما شاكلها من مراسيم ومناشير مما يكتب في القطع الصغير، وربما شارك أعلاهم كتّاب الدست في كتابة التقاليد وكبار التواقيع[٣٣١].

ومن كتّاب الدرج الذين عرفتهم طرابلس، القاضي نور الدين أحمد بن الشيخ شهاب الدين عبد الرحيم... الحموي الأنصاري، الذي كان رأس كتاب الدرج بطرابلس، وبقي في الوظيفة إلى أن سار مع آقوش الأفرم عند هربه من النيابة، ثم عزله النائب تمر الساقي، وتوفي سنة ٧١٢ هـ في حماه وكان رجلاً صالحاً جيداً أميناً طاهر القلم[٣٣٢].

ومن كتاب الدرج أيضاً فيها الأديب شمس الدين أبو العباس أحمد بن أبي المحاسن يعقوب بن إبراهيم بن أبي ذر الطبقي الأسدي (٦٤٩ ـ ٧١٧ هـ). وقد بدأ في طرابلس في ٧١٧هـ[٣٣٣].

ـ شهادة الجيوش

يحدّد القلقشندي في «صبح الأعشى»، مضمون هذه الوظيفة في طرابلس على الشكل الآتي:

«... فليباشر هذه الوظيفة المباركة مباشرة تظهر فيها كفايته عند الانتقاد، وتحمد فيها عقبى الاختيار والاختيار والرشاد، وليسلك في أمامته سنن أبيه ـ أسبغ الله ظلّه ـ التي أحكمها في كل ما أبدى وأعاد، ويتّبع طرقه الهادية إلى سبيل السعادة والإرشاد، ويبدو ما اكتسبه من والده عن سلفه من هذه الصناعة وهو أحقّ بهذا السند، ولا يخرج عن رأي أبيه ـ أيده الله ـ حتى يقول الناس: هذا الشبل من ذاك الأسد، وليشمّر في تحصيل الفضائل التي تبلغ بها الآمال، وتصلح الأحوال، وليتلقّ هذه المباشرة بعزمه الشديد، بنفسه لا بالتقليد، فإنه شاهد ومسؤول، بقوله يوفّق في الاستحقاق وفي النقود والكيول، وتقوى الله هي السبب الأقوى، فليتمسك بحبلها يقوى، والوصايا كثيرة في ذلك ووالده بها أعلم، والله تعالى يسلّكه سبيل الهدى فإنه أنجح الطرق وأسلم، والله تعالى يتولى عونه، ويديم صونه، والاعتماد...»[٣٣٤].

ونستخلص من نصّ هذه الوظيفة المعلومات الآتية:

- يطلب من شاهد الجيوش أن يكون كفؤا.
- يبدو أنه بالإمكان نقل هذه الوظيفة من الأب إلى الابن.
- هذه الوظيفة لها علاقة بالنقود والكيل.

والشهادة، لفظة تعني الشاهد، الذي من لوازمه أن يضبط كل شيء هو شاهد فيه[٣٣٥].

ـ شهادة دار الضرب

يذكرها القلقشندي[٣٣٦] فيقول عنها:

«... فليباشر هذه الوظيفة مباشرة مطابقة لعدالته المشهورة، معربة عن أصالته المخبورة، موضّحة عن ديانته التي غدت في العالمين معروفة غير منكرة،

ليصبح هذا المنصب مشرقاً بنوره، سنّي الأرجاء بساطع ضياء شهابه ونور بدوره، وهو ـ أعزه الله ـ غنيّ عن وصيّة منه تستفاد، أو تنبيه على أمر منه يبدأ وإليه يعاد، وليتناول معلوم الشاهد به الديوان المعمور هنيّاً ميّسراً، ولا يقف أمله عنده...».

ونستخلص من نص هذه الوثيقة المعلومات الآتية:

- يطلب من الشاهد في دار ضرب العملة أن يكون عادلاً.
- يأخذ معلومه، أي معاشه، من الديوان.

ـ دوادار المناشير

يذكر السخاوي هذه الوظيفة في «الضوء اللامع»[٣٣٧].

وفي نيابة صفد كانت من وظائف أرباب السيف. والدوادار لقب مركب من لفظين، الأول عربي وهو «دواة» والثاني فارسي وهو «دار» ومعناه ممسك. فيصبح المعنى ممسك الدواة، ويطلق على الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير[٣٣٨].

وهو في البلاط السلطاني يعمل على تبليغ الرسائل عن السلطان وإبلاغ عامة الأمور، وتقديم القصص إليه، والمشاورة على من يحضر إلى الباب وتقديم البريد، ويأخذ خطط السلطان على عموم المناشير والتواقيع والكتب[٣٣٩]. وبالتالي على مستوى النيابة يقوم الدوادار بالوظيفة نفسها تقريباً إلا من حيث علاقته التي تكون بالنائب لا بالسلطان، ولا يعمل في الأمور التي قد لا تكون من صلاحية النائب بل من صلاحية السلطان.

ـ الكشاف

يذكرها غرس الدين خليل الظاهري في «زبدة كشف الممالك»[٣٤٠].

ومهمة الكاشف الإشراف على الجسور والأراضي الزراعية وقنوات الري، يعاونه عدد من العمال على إعمارها وصيانتها[٣٤١].

ـ رأس نوبة

يذكرها الحسيني في «ذيول العبر»، وكذلك غيره من أمثال ياقوت وابن تغرى بردى[٣٤٢].

و«رأس نوبة»، لقب مركّب من كلمتين: رأس، ونوبة، أي المرّة بعد الأخرى. وكانت وظيفة رأس النوبة منصباً جليلاً من مناصب أرباب السيوف، أول من أحدثه السلطان الظاهر بيبرس نقلا عن التتار، وجعل اختصاص متولّيه الحكم على المماليك السلطانية، وتنفيذ أوامر ولي الأمر فيهم والأخذ على أيديهم[٣٤٣].

ـ وظائف ديوانية أخرى بالمقارنة مع دمشق وحلب

ولا نجد في كلام المصادر على طرابلس ما يشير إلى وجود الوظائف الآتية بها[٣٤٤]:

- الوزارة.
- نظر المهمات الشريفة.
- نظر الخاص.
- نظر الخزانة.
- نظر البيمارستان (كذا).
- نظر الجامع (كذا)
- نظر خزائن السلاح.
- نظر البيدق.
- نظر بيت المال.
- نظر ديوان الأسرى.
- نظر الأسواق.
- نظر مراكز البريد.

- نظر الحوطات.
- نظر المسابك.

٣ = الوظائف الدينية

يورد القلقشندي من أسماء الوظائف الدينية: قضاء القضاة من المذاهب الأربعة، وقاضيا عسكر شافعي وحنفي، ومفتيا دار عدل شافعي وحنفي ومحتسب ووكيل بيت المال[٣٤٥]، وقرّاء للحديث النبوي[٣٤٦] «إلى غير أولئك من أرباب الوظائف»[٣٤٧] التي لا يفصح عنها بالنسبة لمدينة طرابلس.

وهذه الوظائف على مرتبتين[٣٤٨]:

المرتبة الأولى: من يكتب له في قطع الثلث بـ«المجلس السامي» وتشمل:

- القضاء
- وكالة بيت المال.

المرتبة الثانية: من يكتب له في قطع العادة. ومن هذه المرتبة وظيفة قارىء الحديث النبوي.

ـ القضاة الأربعة

ـ القاضي الشافعي:

بالإمكان استنتاج وظيفة هذا القاضي في طرابلس مباشرة من خلال نسخة توقيع مرسلة إليه من الأبواب السلطانية، تجد نصّها في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٣٤٩]، حيث يقول:

«... فلذلك رسم بالأمر الشريف ـ لا زال إحسانه كالبدر، يملأ المشارق والمغارب، وبرّه كالبحر، يقذف للقريب الجواهر ويبعث للبعيد السحائب ـ أن يفوّض إليه كذا.

فليطلع بذلك الأفق الذي يترقب طلوعه رقبة أهلّة المواسم، ويسرع إلى تلك الرتبة التي تكاد تستطلع أنباءه من الرياح النواسم، وينشر بها فرائده التي

هي أحق أن تطوى إليها المراحل، ويقدم بها على الأسماع الظامية لعذب فوائده قدوم الغمام على الرّوض الماحل، ويَلِ هذا المنصب الذي هو فيه بين عدل ينشره، وحقّ يظهره، وباطل يزهقه، وغالب يرهقه، ومظلوم ينصره.

وليكن أمر أموال الأيتام المهمّ المقدم لديه، وحديث أوقاف البرّ من أول وأولى ما يصرف فكره الجميل إليه، ويتعاهد كشف ذلك بنفسه، ولا يكتفي في علمه فعل اليوم باطّلاعه عليه بأمره في أمسه، وهو يعلم أن الله يجعله بذلك مشاركاً للواقفين في الأجر المختصّ بهم والشكر المنسوب إليهم، خارجاً من العهدة في أمر اليتامى باستعمال الذين يخشون لو تركوا من خلفهم ذريّة ضعافا خافوا عليهم، وليقم منار الحق على ما يجب وأن سرّ قوماً وساء قوماً، ويقم بالعدل على ما شرع: فإنّ «عدل يوم خير للأرض من أن تمطر أربعين يوماً».

وأما ما عدا ذلك من أحوال الحكم وعوائده، وآداب القضاء وقواعده، فكلّ ذلك من خصائصه يستفاد، ومن معارفه يستزاد، وملاك ذلك كلّه تقوى الله وهي من أطهر حلاه الحسنة، وأشرف صفاته التي تتداولها الألسنة، فليجعلها وسيلة تسديده في القول والعمل، وذخيرة آخرته التي ليس له في غيرها أمل، ويقلد العلي فيما حدّثته من أسباب نقلته فإن كمال العز في النقل، والله تعالى يمدّه بموادّ تأييده وقد فعل، ويجعله من أوليائه المتّقين وقد جعل، بمنّه وكرمه، إن شاء الله تعالى.

قلت: وعلى ذلك تكتب تواقيع القضاة الثلاثة الباقين.

ومنها ـ وكالة بيت المال».

ونستنتج من نصّ هذه الوثيقة ما يلي:

- يعيّن القاضي بأمر شريف.
- وظيفته نشر العدل وإظهار الحق وزهق الباطل وإرهاق الغالب ونصرة المظلوم.
- تقديم أمر أموال اليتامى على ما عداه.

- صرف فكره إلى أوقاف البرّ وكشف ذلك بنفسه.
- على القاضي إفادة القضاء بخصائصه وبمعارفه في أحوال الحكم وعوائده وآداب القضاء وقواعده.
- أن يكون تقياً.
- عليه اعتماد النقل في أحكامه، استناداً إلى كلام الله تعالى.

هؤلاء القضاة الأربع كان السلطان، يوليهم السلطان بنفسه[٣٥٠].

ـ القضاة الثلاثة الآخرون:

لانجد، عند القلقشندي، أو عند غيره، نصوص وثائق تحدد مضمون وظيفة القضاة الثلاثة الآخرين الموجودين في طرابلس، إضافة إلى القاضي الشافعي، ولتوضيح الصورة، سنستند إلى ما جاء في «صبح الأعشى»[٣٥١] عن هؤلاء القضاة في دمشق، حيث يقول الآتي:

«من الوظائف بدمشق الوظائف الدينية، وهي عدّة وظائف أيضاً.

(منها) قضاء القضاة ـ وبها أربع قضاة من المذاهب الأربعة على الترتيب المتقدّم في الديار المصرية. فأعلاهم الشافعيّ وهو المتحدّث على الموازع الحكمية والأوقاف وأكثر الوظائف، ويختص بتولية النواب في النواحي والأعمال بجميع أعمال دمشق حتى في غزة، ويليه في الرتبة الحنفي، ثم المالكي، ثم الحنبليّ. وكان استقرار القضاة الأربعة بها بعد حدوث ذلك بالديار المصرية، لكن لم تستقرّ الأربعة دفعة واحدة كما وقع في الديار المصرية في الدولة الظاهرية بيبرس، بل على التدريج. وأقدمهم فيها الشافعي، وولاية الأربعة من الأبواب الشريفة بتواقيع شريفة».

هؤلاء القضاة يعيّنهم السلطان نفسه[٣٥٢].

كانت هذه الوظائف تُشترى، وهناك عدة أمثلة على ذلك. فالسلطان ناصر بن فرج بن برقوق قبض عمولة لقاء إبقاء بعض القضاة في وظائفهم[٣٥٣].

وكان للقضاة الأربعة ممثلون ينوبون عنهم في أمور العدالة[٣٥٤].

كان القضاة يستغلّون وظيفتهم للإفتاء في الأمور السياسية لمصلحة فريق ضد آخر. ففي عام ٧٩٣ هـ أحضر السلطان الظاهر القاضي ابن الحبّال الحنبلي، قاضي طرابلس وضرب بالعصي مقترح قدامه بسبب فتوى أفتى بها في حقّ السلطان منطاش.[٣٥٥]

وفي موضوع القضاء، لا بدّ من توضيح أمر تعدّد القضاء. ومردّ ذلك إلى أنه عندما أزال صلاح الدين الأيوبي الخلافة الفاطمية في مصر، فوّض أمر القضاء إلى الشافعية، لأن الأيوبيين كانوا سنّة شافعية. وهكذا استقرّ القضاء على المذهب الشافعي أيام بني أيوب وفي مطلع السلطنة المملوكية[٣٥٦].

كان القاضي حتى سنة ١٢٦٥ م يفصل في جميع قضايا دائرته مما يدخل في اختصاصه، وليس له من الأعوان، إلا من دعت الضرورة إليهم، بغير تدخل من أحد هؤلاء في شؤون القضاء، ومع ذلك كان يلقب بقاضي القضاة[٣٥٧].

في عام ١٢٦٢ م، رأى السلطان بيبرس، منعا لتشدد القاضي الشافعي وتوجيهه الأحكام وجهة خاصة مع من لا يستريح إلى المذهب الشافعي، أن يستنيب عنه القاضي الشافعي ثلاثة قضاة من المذاهب الثلاثة الأخرى يحكمون بمذاهبهم: المالكية والحنفية والحنبلية. ويذكر المقريزي أن ذلك لم يعرف بمصر قبل هذا الوقت[٣٥٨].

في عام ١٢٦٥ م طرأ تحوّل على نظام القضاء بحيث تعدّد إلى المذاهب الأربعة، فأقام السلطان بيبرس من كل مذهب قاضياً للقضاة يحكم وفق أحكام مذهبه[٣٥٩]، وقد طالت هذه التعددية، حكماً، النيابات المملوكية.

برغم هذه التعددية، لم يحرم قاضي الشافعية من بعض الامتيازات، كالنظر في مال الأيتام، والمحاكمات المختصة ببيت المال والأشراف على الأوقاف، فضلاً عن رفعته بين زملائه، بحيث كان الترتيب وفقاً لعلو المكانة على الشكل التالي: الشافعي، الحنفي، المالكي فالحنبلي[٣٦٠]. وقد اعتمد هذا الترتيب في النيابات الشامية[٣٦١].

ومع تعدّد القضاء، أصبح لأصحاب المظالم الحق في عرض أمورهم على أي قاض يختارونه، ويتحاكمون إلى المذهب الذي يرتضونه، وفي ذلك من جهة حرية للتقاضي، ومن جهة أخرى فرصة للتحايل، والتملص من أحكام القاضي الذي لا يؤمّن مِصالحهم[٣٦٢].

وكان تعيين القضاة، حسبما رأينا في النص، يتم بتواقيع شريفة، سلطانية.

كان القضاة يتميزون بلباس خاص، فجعلوا على رؤوسهم عمائم من الشاشات الكبار، وكانوا لا يلبسون الحرير دلالة التقوى ولا الثياب الملوّنة إلا في بيوتهم في بادىء الأمر. ثم في عام ١٣٩٧ م أمر السلطان أن يلبسوا الثياب الملونة (الدلق) وانتعلوا الخفاف وكانوا يمتطون البغال النفيسة بلجم نعال وسروج مدهونة[٣٦٣].

وفي الدولة الجركسية، ساءت أحوال القضاء، مع كثرة الفوضى، عندما بدأ الناس يركنون إلى الحجّاب بدلاً من القضاة، وكثر تدخّل السلاطين والنوّاب في أحكام القضاء[٣٦٤]. وكان القضاة يسعون لدى السلطة للحصول على مراكزهم، كما كان يضاف إليهم أحياناً نظر الجيش، كما حصل مع القاضي السرّاج عمر الحمصي الشافعي[٣٦٥].

وقد كان لكل قاضي قضاة جند وأعوان ورسل ونقباء يجلسون ببابه، إذا جلس للفصل في الخصومات[٣٦٦]. وكان القضاة ينظرون في قضايا متنوعة بدون تفرقة، وفق الشريعة، وكان يحق للقاضي حق التصرف في القوانين حسب اجتهاده، وقد يلجأ أحياناً إلى المفتي أو إلى كتب خاصة دون التقيّد بتلك الأحكام حرفياً[٣٦٧].

كان القضاة ونوابهم يتقاضون أجورهم من خزانة الدولة شهرياً، يضاف إلى ذلك ما يقدّم إليهم من لحم وخبز وعليق لدوابهم، وسكر وشمع وزيت وكسوة في كل سنة والأضحية. كما كانوا يتمتعون بمرتبات إضافية من جرّاء الإشراف على أوقاف المدارس والتمتع بما كان جارياً عليهم من الأوقاف المرصدة للقضاة[٣٦٨].

هكذا كانت حال القضاة عامة، أما ما كانت عليه بشكل دقيق في طرابلس، فالموضوع قد يتطلب دراسة خاصة.

ولم يكن القضاء منزهاً بشكل دائم، فبعض القضاة يبرطل ليصبح قاضياً، وبعضهم يزوّر محاضر، وآخر يجمع ثروة، وآخر يعرف عنه المكر والخداع والجهل[٣٦٩]. ولكن هذه الأمثلة قليلة بالقياس على مجموع القضاة.

ومن الأمثلة على إثراء القضاة من وظائفهم ما يخبره اليونيني عن أن القاضي شمس الدين أحمد بن أبي بكر الإسكندري قاضي طرابلس، توفي في عام ٧٠٧ هـ، ودفن في تربته (مدرسته) بها. وكان قد أثرى وتموّل وحصل أملاكاً ومزارع كثيرة، وقيل إن دخله في كل سنة ثلاثون ألف درهم. وقد بنى مدرسة على مذهب الإمام الشافعي وأوقف عليها، وكان يكرّم الناس الوافدين إلى طرابلس[٣٧٠].

ومن الأمثلة على شراء القضاة لمنصبهم ما جرى في عام ٨٣٧ هـ. فقد رسم باستقرار تاج الدين عمر بن موسى بن حسن الحمصي قاضي طرابلس في قضاء الشافعية بدمشق عوضاً عن بهاء الدين محمد بن نجم الدين عمر بن حجي بعد أن وعد بأربعة آلاف دينار وقد عوّضه في قضاء طرابلس صدر الدين محمد بن شهاب الدين أحمد بن محمد النويري بمبلغ ألف وثلاثمائة دينار[٣٧١].

ومن قضاة طرابلس، ولكل منهم ميزاته، من حسنات وسيئات لم تسكت عنها كتب التاريخ.

- أول قاضٍ من الحنابلة ولي قضاء طرابلس كان بدر الدين السمسطاوي (نسبة إلى بلدة شمسطار في بلاد بعلبك). عرف عنه أنه سعى إلى وظيفته بغير معلوم. كان غير مشكور السيرة في مباشرته[٣٧٢].
- توفي في ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤ الشيخ الإمام العلامة مفتي المسلمين، شيخ الشافعية، محمد بن أبي بكر بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن، المعروف بابن النقيب. مولده في ٦٦١ هـ أو ٦٦٢ هـ/ ١٢٦٢، ١٢٦٣ م. سمع من ابن

شيبان وابن الصابوني وابن البخاري، وأخذ عن النواوي وغيره. سمع منه عدة قضاة منهم تاج الدين السبكي وشمس الدين الغزي وعلاء الدين حجي وأبو الفضل النويري، ولي قضاء حمص ثم طرابلس في ربيع الأول سنة سبع وعشرين ثم نقل إلى حلب فإلى الشامية البرانية. كان شيخاً عالماً ديناً قليل الشرّ، عليه نور العلم[٣٧٣].

- في ٧٥٥ هـ/ ١٣٥٤م. قتل اللصوص في منزله القاضي شمس الدين ابن نمير الحنفي وأخذت أمواله وولي مكانه شمس الدين ابن قيّم[٣٧٤].
- في عام ٧٦٨ هـ / ١٣٦٦ م، توفي القاضي الشافعي تقي الدين محمد بن محمد بن عيسى. سمع الحديث وبرع في الفقه وشارك في عدة فنون[٣٧٥].
- في عام ٧٦٩/ ١٣٦٧ م توفي القاضي الحنفي بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي[٣٧٦]. كما توفي القاضي الحنفي شمس الدين أبو عبد الله محمد في السبعين من العمر وكان عالماً مجاهداً مرابطاً يلبس السلاح في سبيل الله ويغزو. سمع الكثير وألّف وأفتى ودرّس وباشر الحكم ١٥ سنة[٣٧٧]. وتوفي أيضاً صدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عياش[٣٧٨].
- في ٧٧١ هـ نقل كمال الدين أبو قاسم عمر بن الفخر عثمان، واستقر عوضه فخر الدين عثمان بن عثمان الزرعي[٣٧٩].
- في٧٧٦ هـ توفي قاضي الشافعية بحلب وطرابلس شهاب الدين أحمد بن عبد اللطيف الحموي[٣٨٠]. وولي شخص مالكي قضاء المالكية ولم يكن بها قاض[٣٨١].
- في ٧٧٨ فخر الدين عثمان بن أحمد بن عثمان يتولى قضاء طرابلس مدة ويثري بها[٣٨٢].
- في ٧٨٦ هـ / ١٣٨٤ م استلام قاضي المالكية أحمد بنَ عبد الله النحريري عوضاً عن ناصر الدين محمد بن قاضي القضاة سري الدين إسماعيل[٣٨٣].
- في ٧٨٧ هـ/ ١٣٨٥ م استلام قاضي المالكية شهاب الدين أحمد بن

السلاوي عوضاً عن ابن وهيبة[٣٨٤]. وفيه خلع على القاضي شهاب الدين أحمد النحريري واستقر في قضاء المالكية عوضاً عن ناصر الدين محمد بن السري إسماعيل[٣٨٥]. وفيه كتب بالقاضي المالكي في طرابلس، ناصر الدين ابن القاضي سري الدين محاضر قبيحة ورسم عليه بالعذروية مدة[٣٨٦].

- في ٧٨٨ هـ/ ١٣٨٦ م ولي قضاء طرابلس تقي الدين محمد بن عبد القادر بن علي بن سبع البعلبكي. لم تحمد سيرته فعزل وعاد إلى وظائفه في بعلبك. أخذ من قضاة البرّ. وجمع مختصراً في الفقه على طريقة «لباب التهذيب» وكان يعتمد عليه في الأحكام والفتوى ولم يكن بذاك الميرّز في العلم[٣٨٧].
- في ٧٨٩ هـ/ ١٣٨٧ م عرفت طرابلس شخصية مهمة هي المؤرخ النويري[٣٨٨] وقد أتينا على ذكره سابقاً نقلاً عنه.
- في ٧٩٣ كان قاضي الشافعية شمس الدين الغزي[٣٨٩]. وفي هذا العام السلطان يضرب ابن الحبّال بسبب وقوفه مع منطاش[٣٩٠].

وعرف أن القاضي شرف الدين مسعود دفع (٣٥٠) ألف درهم ليمنع يونس الرمّاح من إحراق طرابلس[٣٩١].

- في ٨٠٢ كان مفتي طرابلس الشافعي جمال الدين بن النابلسي. وكان الخطيب شرف الدين محمود[٣٩٢].
- في ٨٠٩ السلطان يطلب قضاة طرابلس إلى حلب ويأخذ منهم مالاً[٣٩٣].
- وفي هذا العام توفي قاضي الشافعية شرف الدين مسعود بن شعبان، الذي كان قاضياً في طرابلس ودمشق[٣٩٤].
- في ٨١٢ ابن حجي يتولى القضاء الشافعي في طرابلس[٣٩٥].
- في ٨١٥ هـ محمد بن محمد البصروي يصبح كاتب سرّ دمشق ويضاف إليه قضاء طرابلس وإذن له أن يستنيب فيه[٣٩٦].

- في ٨٢٧ توفي جمال الدين بن زيد الشافعي المالكي. تولى قضاء بعلبك ثم طرابلس ثم دمشق مرتين. لم يكن مشهوراً بالعلم ولا بالبيت الكبير[٣٩٧].
- في ٨٣٠ توفيَ نجم الدين ابن حجي المذكور إعلاه[٣٩٨].
- في ٨٣٨ هـ رسم باستقرار صدر الدين محمد النويري في قضاء طرابلس بمبلغ (١٣٠٠) دينار[٣٩٩].
- في عام ٨٤٠ هـ بسبب نقل النائب إلى وظيفة أعلى كان يقتضي ذلك دفع مبلغ من المال للمسفّر. وعندما توجه الأمير جكم خال المقام الجمالي ولد السلطان وخازنداره إلى طرابلس لينقل نائبها تمر بغا إلى الحجوبية الكبرى كان معه مرسوم يقضي بأن يدفع تمر بغا أربعة آلاف دينار للذخيرة الشريفة. وكان مع جكم مرسوم بنقل قاضي قضاة الشافعية بدمشق وبدفعه مبلغاً أيضاً من المال للمسفر أي لجكم. وبعد أخذ وردّ تعلل فيه القاضي بأن ليس في عادة القضاة الانتقال مع مسفرّ اتفق على أن يدفع القاضي (٣٠٠) دينار[٤٠٠].
- في ٨٤٨ توفي الشيخ شمس الدين محمد أبو زهرة، عالم طرابلس[٤٠١].
- في ٨٥٦ هـ تغيّر خاطر السلطان على قاضي طرابلس تقي الدين بن غزالة فأمر بحمله إلى المقشرة بعدما أركبوه حماراً ونودي عليه بالشوارع أنه يزوّر المحاضر[٤٠٢].
- في ٨٦١ وفاة جلال الدين أبو السعادات الشافعي الذي ولي قضاء عدة مدن منها طرابلس[٤٠٣]. وتوفي قاضي القضاة سراج الدين عمر بن موسى الحمصي الشافعي الذي تنقّل في القضاء وكان قاضي طرابلس[٤٠٤].
- في ٨٦٣ قرر في قضاء طرابلس جلال الدين الباعوني[٤٠٥].
- وفي ٨٧٤ توفي حسام الدين بن بريطع الحنفي الذي ولي قضاء عدة مدن منها طرابلس. كان حشماً ألفّ الكتب الجليلة[٤٠٦].

وأخيراً نذكر بأن أرزاق القضاة والعلماء كانت في مصر على السلطان وأكثرها خمسون ديناراً في الشهر، وفي دمشق على وقف ما[٤٠٧]. ولربما كان في طرابلس على وقف أيضاً.

ـ قاضيا العسكر من الشافعية والحنفية

لا نجد نصوصاً عن موضوع قضاء العسكر في طرابلس. وبالقياس على دمشق نجد أن موضوعه في الأخيرة كما تقدّم في الديار المصرية. وبها قاضيا عسكر شافعي، وحنفي، وليس بها مالكي، ولا حنبلي، وولايتهما من الأبواب السلطانية بتواقيع شريفة[٤٠٨].

منصب هؤلاء القضاة، بشكل عام، كان جليل القدر، وإن يكن محصوراً في العسكر والمدنيين. وكان قضاة العسكر من المذاهب الثلاثة: الشافعي والحنفي والمالكي (وفي طرابلس كما نرى يوجد قاضيان فقط من المذهبين الأولين) ولم يكن للحنابلة حظّ في ذلك. وكان هؤلاء يحضرون إلى دار العدل، ولكن ترتيبهم كان أدنى من القضاة العاديين، وكانوا يسافرون مع السلطان[٤٠٩].

عدم وجود قضاة عسكر من المذهب المالكي والحنبلي، قد نجد له تفسيراً في كلام ابن كثير، عندما ذكر أنه في عام ٧٦٣ هـ/ ١٣٦١ م صار في كل من حماه وطرابلس قاضيان شافعي وحنفي[٤١٠] فلعلّه كان يقصد بذلك قاضيا العسكر وليس القضاة الآخرين.

ـ مفتيا دار العدل من الشافعية والحنفية

لانجد نصوصاً تتكلم على هذه الوظيفة في طرابلس، ولا حتى عليها في دمشق، وجلّ ما نجده عنها في «صبح الأعشى» أن موضوعها في دمشق على ما تقدّم في الديار المصرية.

وبها مفتيان شافعي وحنفي، كما في قضاء العسكر، وولايتهما عن النائب بتواقيع[٤١١].

والمفتي، عادة، وظيفة دينية تعنى بتوضيح نصوص الشريعة الإسلامية، وتوضيح القضايا الشرعية التي تستعصي على الناس.

وكما في طرابلس، كان في نيابة صفد مفتيان: شافعي وحنبلي. وكان عدد من الشيوخ يتصدرون في نيابة صفد للإفتاء كتطوّع منهم، بعيداً عن الإفتاء الرسمي[٤١٢]. ولا أدري ما إذا كان الأمر كذلك في طرابلس.

وعرف أن مفتي طرابلس: محمد بن أبي بكر بن عياش بن عبد الله، الإمام العلامة القاضي صدر الدين أبو عبد الله ابن القاضي المعروف بابن الخابوري، كان شيخ طرابلس وخطيبها ومفتيها. أخذ عن الفزاري وابن الزملكاني والكتّاني. كانت تأتيه الفتاوى من البلاد البعيدة. ولي قضاء صفد ثم طرابلس ثم عزل منه واستمر على الخطابة والتدريس إلى أن توفي في ٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧ م. حدّث وتفقّه ودرّس وأفتى واشتغل عليه جماعة وانتفعوا فيه[٤١٣].

ـ المحتسب

الحسبة في بلاد الشام كما في الديار المصرية، على حدّ قول القلقشندي[٤١٤] من حيث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وولايتها عن النائب في دمشق بتوقيع كريم. ولا مجلس في دمشق لمتوليها بدار العدل كما يجلس محتسب القاهرة بدار العدل في الديار المصرية، وإليه ولاية نوّاب الحسبة بجميع أعمال دمشق.

ونظراً لأهمية وظيفة المحتسب في الحياة الإجتماعية ـ الإقتصادية إضافة إلى دوره الديني، نتوقف عند هذه الوظيفة بالتفصيل، عارضين من ضمن المنهجية المتبعة، نصّ نسخة توقيع بنظر الحسبة في طرابلس، وردت في «صبح الأعشى» للقلقشندي، وهي وثيقة من الوثائق القلائل، عن هذه الوظيفة واقعياً وعملياً، ثم محاولين ربط مضمون نصّ الوثيقة، بما نعرفه عن المحتسب نظرياً من خلال أحد مصادر العهد المملوكي. وإليك نص القلقشندي[٤١٥].

«وهذه نسخ تواقيع لأرباب الوظائف الدينية بطرابلس.

توقيع بنظر الحسبة بطرابلس، كتب به للقاضي «ناصر الدين بن شيصة»

وهو: الحمد لله مبشّر الصابرين، وموصّل الأرزاق على يد أصفيائه من العالمين، ومعيد كلّ وليّ إلى منصبه ولو بعد حين (...)

وبعد، فإن أولى من غزّرنا موادّ رفده، وأجزلنا له حظوظ سعده، وبلّغناه من إقبالنا غاية قصده، وحمدنا تصرّفه من قبل عندما رسم لما جدّد (من) بعده، وأعدناه إلى رتبة ألفت منه حسن السياسة والتدبير، وعرف فيها بالكفاية والصيانة ويمن التأثير ـ من له ولسلفه في المباشرات الجليلة يد طولى، فكان بوظيفته أحقّ وأولى.

ولما كان المجلس العالي هو المتصف بصفات الكمال، المشكور في سائر الأحوال، فلذلك رسم بالأمر ـ أنفذه الله في الآفاق، وأجراه بصلة الأرزاق ـ أن يعاد فلان ـ أدام الله نعمته ـ إلى نظر الحسبة الشريفة بالمملكة الطرابلسية على عادته وقاعدته، مضافاً إلى ما بيده من بيت المال المعمور: لأنه الفاضل الذي لا يجارى، والعالم بأحوال الرعية فلا يناظر في ذلك ولا يمارى، والفيلسوف الذي يظهر زيف كلّ مريب، والنحرير الذي بخبرته يسير كلّ حبيب ولبيب.

فلينظر في الدقيق والجليل، والكثير والقليل، وما يحصر بالمقادير وما لا يحصر، وما يؤمر فيه بمعروف أو ينهي عن منكر، وما يشتري ويباع، وما يقرّب بتحريره إلى الجنة ويبعد عن النار ولو لم يكن قد بقي بينه وبينها إلا قدر باع أو ذراع، وكل ما يعمل من المعايش في نهار أو ليل، ومالا يعرف قدره إلا إذا نطق لسان الميزان أو تكلّم فم الكيل، وليعمل لديه معدّلاً لكل عمل، وعياراً إذا عرضت عليه المعايير يعرف من جار ومن عدل، وليتفقّد أكثر هذه الأسباب، ويحذّر من الغشّ: فإن الداء أكثره من الطعام والشراب، وليتعرّف الأسعار، ويستعلم الأخبار من كل سوق من غير إعلام لأهله ولا أشعار، وليقم عليهم من الأمناء من ينوب عنه في النظر، ويطمئنّ به أن غاب أو حضر، ودار النقود والضرب التي منها تنبثّ، وقد يكون فيها من الزيف ما لا يظهر إلا بعد طول اللبث، فليتصدّ لمهمّها بصدره الذي لا يحرج، وليعرض منها على المحكّ (من رأيه) ما لا يجوز عليه بهرج، وما يعلق من الذهب المكسور ويروبص من الفضة

ويخرج، وليقم الضمان على العطّارين والطرقية في بيع غرائب العقاقير إلاّ ممن لا يستراب فيه وهو معروف، وبخطّ طبيب ماهر لمريض معيّن في دواء موصوف، والطرقية وأهل النجامة وسائر الطوائف المنسوبة إلى ساسان، ومن يأخذ أموال الرجالِ بالحيلة ويأكلهم باللسان، وكل إنسان سوء من هذا القبيل هو في الحقيقة شيطان لا إنسان، فأمنعهم كل المنع، وأصدعهم مثل الزجاج حتى لا ينجبر لهم صدع، وصبّ عليهم النّكال وإلا فما تجري في تأديبهم ذات التأديب والصفع، ومن وجدته قد غشّ مسلماً، أو أكل بباطل درهماً، أو أخبر مشترياً بزائد، أو خرج عن معهود العوائد، أشهره بالبلد، وأركب تلك الآلة قفاه حتى يضعف منه الجلد، وغير هؤلاء (من فقهاء المكاتب، وعالمات النساء وغيرهما من الأنواع) ممن يخاف من ذئبه العائث في سرب الظباء والجآذر، ومن يقدم على ذلك أو مثله وما يحاذر، أرشقهم بسهامك، وزلزل أقدامهم بإقدامك، ولا تدع منهم إلا من اخترت أمانته، واختبرت صيانته، والنوّاب لا ترض منهم إلا من يحسن نفاذاً، ويحتسب لك أجر استنابته إذا قيل لك: من استنبت؟ فقلت: هذا، وتوقى الله هي نعم المسالك، وما لك في كلّ ما ذكرناه بل أكثره إلاّ إذا عملت فيه بمذهب مالك، والله تعالى يسدّد لك ويرشدك ويوفقك إلى أحسن المسالك».

من هو المحتسب، الوارد ذكره في نصّ القلقشندي، وما هي الحسبة، وظيفته؟

فالحسبة، بكسر الحاء يكون إسماً من الإحتساب بمعنى ادّخار الأجر، ويكون بمعنى الإعتداد بالشيء، ويكون من الاحتساب بمعنى حسن التدبير، والنظر. وهذا المعنى اللغوي قريب من معنى الحسبة بالمعنى الصرفي.

الحسبة مصطلح من مصطلحات القانون الإداري. معناه الحساب أو وظيفة المحتسب، ثم اكتسبت الكلمة معنىً خاصاً هو الشرطة، وأصبحت أخيراً تدلّ على الشرطة الموكلة بالأسواق والآداب العامة[٤١٦].

الحسبة نظام إسلامي شأنه الإشراف على المرافق العامة، وتنظيم عقاب

المذنبين وهو اليوم من اختصاص النيابة العامة والشرطة. وصاحب الحسبة أو المحتسب منصب ديني يتصل بالقضاء[٤١٧].

هذه الوظيفة الدينية، شبه القضائية، التي عرفها التاريخ الإسلامي، والتي تقوم على فكرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ورغم أن الأصل في النظام الإسلامي قيام الناس جميعاً بهذا الواجب، فقد خصّص لها في بعض العصور الإسلامية موظف خاص يسمى المحتسب أو المتطوع بالحسبة[٤١٨].

في وقتنا الحاضر، يقابل هذه الوظيفة، بعض سلطات رجال الدين، رجال الشرطة، رجال القانون، رجال التموين، الصحة، الشؤون البلدية، مصالح الإنتاج، المقاييس والمكاييل والتوحيد القياسي[٤١٩].

ومن صفات المحتسب وشروطه أن يكون مكلّفاً قادراً مسلماً، فيستثنى من ذلك المجنون والصبي والكافر والعاجز[٤٢٠].

والمحتسب هو الموظف المكلّف شؤون الحسبة، واللفظة الأخيرة، حسب تحليل المستشرق «كلود كاهن» والسيد طالبي، مصطلح لم يرد في القرآن الكريم، يعطيه الاستعمال الشائع من جهة معنى الواجب المطلوب من كل مسلم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن جهة أخرى يمثل وظيفة الشخص المكلّف في المدن بتطبيق هذا المعنى الخلقي على يد شرطة الأخلاق، خاصة على الأسواق. ولا يوجد نصّ يحدّد بدقة سبب اختيار مصطلح الحسبة - المحتسب أو كيفية إعطاء مضمون هذا المصطلح واستنتاجه من مفهوم الحساب أو الاكتفاء[٤٢١].

هذه الإزدواجية في مفهوم الحسبة من حيث هي عمل أخلاقي من جهة، ووظيفة محدّدة من جهة أخرى، مردّها إلى تنوّع المصادر حولها. فبعض المصادر تدرس بشكل عام مضمون فضيلة الحسبة والواجبات التي تستتبع ذلك عند المحتسب، والطابع الديني والقانوني لوظيفته. والمصادر الأخرى تهتم بتنوير المحتسب حول التفاصيل الحسية والتقنية في مهمة المراقبة الواجب عليه تحقيقها على المهن والحرف[٤٢٢].

ولا يوجد مصدر يتكلّم على الحسبة سابق للقرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، أي بعد قرنين على ظهور هذه الوظيفة. وكما قلنا، فهذه المصادر على نوعين، نوع يهتم بالناحية الأخلاقية (كمؤلفات الماوردي والغزالي وابن حزم، إلخ)، ونوع آخر يهتم بالتفاصيل التقنية بعملية المراقبة المطلوبة من المحتسب، خاصة على المهن، وله طابع الإرشاد الوظيفي، وهذا النوع من الكتب لم يصدر في الشرق العربي ـ الإسلامي إلا في نهاية القرن الثاني عشر الميلادي. ومن هذه الكتب، **نهاية الرتب في طلب الحسب**، لعبد الرحمٰن الشيزري المتوفي في عام ١١٩٣م، وقد طبعه الباز العريني في عام ١٩٤٦ م، وكتاب آخر من أول العهد المملوكي هو: **معالم القربى في أحكام الحسبة**، للمصري ابن الأخوة من مطلع القرن الرابع عشر[٤٢٣]، وهو من الكتب الموسعة عن هذه الوظيفة، وهو سيكون مصدرنا الأساسي في تحديد وظيفة المحتسب.

وإلى جانب هذه الكتب في الحسبة، بشكل عام، نجد بعض الوثائق عن تعيين بعض المحتسبين، لم تحظ بالاهتمام الكافي في دراسة الباحثين، ومنها ما نجده عند ضياء الدين ابن الأثير، و«صبح الأعشى» للقلقشندي[٤٢٤]، ونصّ الأخير عن طرابلس هو نقطة انطلاقنا حول هذا الموضوع، كما رأينا.

وفي الأساس وظيفة الحسبة، جاءت لتحلّ مكان وظيفة صاحب أو عامل السوق. وأصل هذه الوظيفة، من الحضارة اليونانية ـ البيزنطية، ومن الممكن أن تكون قد نشأت من دون هذا الأصل الغريب في مدن الأسواق في حضارة الجزيرة العربية، وعلى عهد المأمون استبدلت لفظة صاحب السوق بالحسبة، وأخذت معنييها: الخلقي والوظيفي[٤٢٥]. وأضحى لوظيفة المحتسب معنى أكبر، بحيث تدخل وظيفة مراقبة السوق في واجب أشمل، أساسه ديني، غايته تمتين التصرف الإجتماعي الجيد. ووظيفته تمتد من وظيفة القاضي إلى وظيفة الشرطة، وهو بعكس هاتين الوظيفتين لا يهتمّ إلا بالأمور غير المعترض عليها، ولا يقوم بالاستقصاءات، بل يتدخل من تلقاء نفسه، من دون انتظار ورود

الشكوى إليه. وبالإضافة إلى دوره في مراقبة الأسواق، عليه السهر على تطبيق الواجبات الدينية، وانتظام التصرف المشترك بين الرجال والنساء في الشارع والحمام وتطبيق الشروط على أهل الذمة[٤٢٦]. وسنرى بعد قليل لائحة مفصّلة عن ما تشتمل عليه وظيفة المحتسب.

وينبغي التنبه إلى أن المحتسب يراقب الأسعار، ولكنه عملا بالتراث الإقتصادي للإسلام، ليس له السلطة الكافية لتبديلها، مع أن له الحق بقصاص التاجر الذي لا تتفق أسعاره مع سعر السوق[٤٢٧].

ويعيّن المحتسب عادة من قبل الدولة، بعض الأحيان مباشرة، أو غير مباشرة من قبل الحكام المحليين والقضاة. ويتعيّن عليه أن يكون من الفقهاء عادة، وقد يكون من بعض التجّار. ويعاونه في وظيفته مساعدون له، وقد يعوّل على مساعدة القضاء والشرطة له[٤٢٨].

وفي عهد المماليك، فسدت وظيفة المحتسب، وأصبحت تشرى وتباع، مما جعل المحتسبين يعوّضون على أنفسهم، بفرض ضرائب غير شرعية على التجار. وكانت هذه الوظيفة، بسبب الفساد الذي لحقها، تعطى للعسكريين[٤٢٩].

كانت هذه الوظيفة في عصر المماليك في مصر، من وظائف الإدارة العامة، فكان يشرف على الأسواق والطرقات ويحافظ على الآداب العامة وتطبق القوانين المرعية، وكان له نواب يطوفون الشوارع والمساجد والأسواق والمدارس والحمامات لهذا الغرض[٤٣٠].

وللتعرف على أسماء الوظائف والحرف التي كانت تدخل تحت إشراف المحتسب، استقينا معلوماتنا من كتاب «معالم القربة» لابن الأخوة، الذي حدّد لها سبعين باباً هي[٤٣١]:

الباب الأول: في شرائط الحسبة ووظيفة المحتسب.

الباب الثاني: في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الباب الثالث: في الخمر والآلة المحرّمة (الزمر والطنبور والعود والصنج)[٤٣٢].

الباب الرابع: في الحسبة على أهل الذمّة.

الباب الخامس: في الحسبة على أهل الجنائز.

الباب السادس: في المعاملات المنكرة، كالبيوع الفاسدة: الربا والسلم الفاسدة والإجارة والشركة الفاسدة[٤٣٣].

الباب السابع: فيما يحرم على الرجال استعماله: لبس الحرير والذهب وتمويه أسنان الخاتم من الذهب واتخاذ الأواني من الذهب[٤٣٤]، وما لا يحرّم.

الباب الثامن: في منكرات الأسوا : جلوس السوقة في الأزقة، وإخراج مصطبة عن سمت أركان السقائف إلى الممر الأصلي[٤٣٥].

الباب التاسع: في معرفة القناطير والأرطال والمشاقيل.

الباب العاشر: في معرفة الموازين والمكاييل والأذرع.

الباب الحادي عشر: في الحسبة على العلاّفين والطحّانين.

الباب الثاني عشر: في الحسبة على الفرّانين والخبّازين.

الباب الثالث عشر: في الحسبة على الشوّايين.

الباب الرابع عشر: في الحسبة على النقانقيّن: أصول صناعة النقانق[٤٣٦]

الباب الخامس عشر: في الحسبة على الكبوديّين، مفردها كبد الحيوان[٤٣٧]، والبوارديّين، الكرنب واللوبياء واللفت[٤٣٨].

الباب السادس عشر: في الحسبة على الجزّارين.

الباب السابع عشر: في الحسبة على الروّاسيين: طبخ الرؤوس[٤٣٩].

الباب الثامن عشر: في الحسبة على الطباخين.

الباب التاسع عشر: في الحسبة على الشّرائحيين.

الباب العشرون: في الحسبة على الهرائسيين.

الباب الحادي والعشرون: في الحسبة على قلاّيين السمك.

الباب الثاني والعشرون: في الحسبة على قلاّيين الزلابية.

الباب الثالث والعشرون: في الحسبة على الحلوانيين.

الباب الرابع والعشرون: في الحسبة على الشرابيّين.

الباب الخامس والعشرون: في الحسبة على العطّارين.

الباب السادس والعشرون: في الحسبة على البيّاعين.

الباب السابع والعشرون: في الحسبة على اللبّانين.

الباب الثامن والعشرون: في الحسبة على البزّازين[٤٤٠].

الباب التاسع والعشرون: في الحسبة على الدّلالين.

الباب الثلاثون: في الحسبة على الحياكة.

الباب الحادي والثلاثون: في الحسبة على الخياطين والرفّائين والقصّارين.

الباب الثاني والثلاثون: في الحسبة على الحريريين.

الباب الثالث والثلاثون: في الحسبة على الصباغين.

الباب الرابع والثلاثون: في الحسبة على القطّانين.

الباب الخامس والثلاثون: في الحسبة على الكتّانين.

الباب السادس والثلاثون: في الحسبة على الصّيارفة.

الباب السابع والثلاثون: في الحسبة على الصيّاغ.

الباب الثامن والثلاثون: في الحسبة على النحّاسين والحدّادين.

الباب التاسع والثلاثون: في الحسبة على الأساكفة.

الباب الأربعون: في الحسبة على البياطرة.

الباب الحادي والأربعون: في الحسبة على سماسرة العبيد والجواري والدواب والدور.

الباب الثاني والأربعون: في الحسبة على الحمامات.

الباب الثالث والأربعون: في الحسبة على السدّارين[٤٤١].

الباب الرابع والأربعون: في الحسبة على الفصّادين والحجّامين[٤٤٢].

الباب الخامس والأربعون: في الحسبة على الأطباء والكحالين والجرائحيين.

الباب السادس والأربعون: في الحسبة على المؤدّبين للصبيان.

الباب السابع والأربعون: في الحسبة على القومة والمؤذّنين.

الباب الثامن والأربعون: في الحسبة على الوعاظ.

الباب التاسع والأربعون: في الحسبة على المنجمين وكتّاب الرسائل.

الباب الخمسون: يشتمل على معرفة الحدود[٤٤٣] والتعزيزات[٤٤٤].

الباب الحادي والخمسون: في القضاة والشهود.

الباب الثاني والخمسون: في الأمراء والولاة وما يتعلّق بهم من أمور العباد.

الباب الثالث والخمسون: في ما يلزم المحتسب فعله.

الباب الرابع والخمسون: في الحسبة على أصحاب السفن والمراكب.

الباب الخامس والخمسون: في الحسبة على باعة قدور الخزف والكيزان.

الباب السادس والخمسون: في الحسبة على الفاخرانيين والغصّارين.

الباب السابع والخمسون: في الحسبة على الأبّارين والمسلاّتيين.

الباب الثامن والخمسون: في الحسبة على المرادنيّين[٤٤٥].

الباب التاسع والخمسون: في الحسبة على الحناويّين وغشّهم.

الباب الستون: في الحسبة على الأمشاطيين.

الباب الحادي والستون: في الحسبة على معاصر الشيرج والزيت.

الباب الثاني والستون: في الحسبة على الغرابليّين.

الباب الثالث والستون: في الحسبة على الدبّاغين والبططّيين.

الباب الرابع والستون: في الحسبة على اللبوديين.

الباب الخامس والستون: في الحسبة على الافرائيين.

الباب السادس والستون: في الحسبة على الحصريّين العبداني والكركر.

الباب السابع والستون: في الحسبة على التبّانين.

الباب الثامن والستون: في الحسبة على الخشّابين والقشّاشين.

الباب التاسع والستون: في الحسبة على النجارين والنشارين والبنّائين، وفي ذلك الباب ذكر الدهانين والمبيضين والضببين والجبّاسين والجبّارين.

الباب السبعون: يشتمل على تفاصيل أمور الحسبة لم تذكر في غيره.

ـ وكيل بيت المال

يخبر القلقشندي أن موضوع وكالة بيت المال ما تقدّم في الديار المصرية، وولاتها من الأبواب السلطانية بتوقيع، ووكالته مثبوتة على الحكام منفّذة.

ولكن لا جلوس له بدار العدل كما يجلس وكيل بيت المال بالديار المصرية، الا أن يكون كاتب دست فيجلس بواسطتها في جملة الموقعين لا بالوكالة[٤٤٦]. ويقدم لنا القلقشندي نسخة توقيع لوكالة بيت المال في طرابلس، فيقول:

«. . . فليباشر هذه الوظيفة محترزاً في كل ما يأتيه ويذره، ويقصده ويحرره، ويورده ويصدره، ويبيّنه ويقدّره، ويخفيه ويظهره، ويبديه ويستره، ويدنيه ويحضره، ويقرّر جانب بيت المال المعمور، بما فيه الحظّ الموفور، والغبطة في كل الأمور، وهو عالم بما فيه صلاح الجمهور، ومن رغب في ابتياع أراض وقراح، وأبنية وأملاك ورحاب فساح، مما هو جار في ملك بيت المال فليوفّر جانب القيمة على ما فيه الصلاح، وهو بحمد الله من بيت الدين والصّلاح والإصلاح، وهو يقوّي بإسناده الأحاديث الصّحاح، ومن له حق في بيت المال فليسمع دعوى مدّعيه، ولا يصرف درهماً ولا شيئاً إلا بحقّ واضح فيما يثبته فيه، وهو وكيل مأمون في تأتيه، ومعنى الوكيل الذي يوكل إليه الأمر الذي يليه.

والوصايا كثيرة وأجلّها تقوى الله بالسمع والبصر واللسان، فمن تمسّك بها من إنسان فإنه يفوز بالإحسان، وهو غنيّ عن الوصايا بما فيه من البيان، والله يجعله في كلاءة الرحمن، بمنّه وكرمه. والخطّ الشريف أعلاه. . .، أن شاء الله تعالى. . .»[٤٤٧].

ونستنتج من نص هذه الوثيقة ما يلي:

- يعيّن الوكيل من الأبواب السلطانية.
- لا يجلس بدار العدل إلا إذا كان كاتب دست.
- يطلب منه أن يكون محترزاً.
- يقرّر جانب بيت المال في شؤون بيع الأراضي والأبنية والأملاك التابعة له.
- بيت المال هو الذي ينظم مصير الإسلام والإنسانية وشؤون المحاربين من أجل الإسلام.
- يسند الأحاديث.
- يعطي كل ذي حق حقه من بيت المال.
- لا يصرف مال بيت المال إلا بحق واضح مثبت.

- أن يكون وكيلا أمينا.
- حماية البلاد.

إذاً، وكالة بيت المال تعنى بالإشراف على بيت المال، من حيث المبيع والمشترى من أراضي وعقارات. وهو يعمل حسب أصول الشرع، ويراعي حقوق بيت المال.

ومن الذين استلموا هذه الوظيفة في طرابلس في ٧٩٥ هـ/ ١٣٩٢ م السيد كمال الدين الحسيني المعروف بالبلدي نسبة إلى منكلي بغا البلدي لمباشرته له. وكان المذكور ينسب إلى حشمة ومكارم أخلاق وإحسان إلى الواردين إلى بلده[٤٤٨].

ومن الذين اشتهروا بوكالة بيت المال في طرابلس، محمد بن مكي بن أبي الغنائم بن مكي. سمع من ابن البخاري ومحمد بن عبد المؤمن الصّوري، وعبد الرحمٰن ابن الزين، وابن المجاور. كان عالماً فاضلاً ورئيساً كاملاً. وكاتباً مجيداً وأديباً كلامه مفيد. كان جليل القدار جميل الآثار، رفيع المنار، وافر السكون والوقار، أخلاقه كهيئته حسنة، ونظمه ونثره يظهران براعته وسنه، جمع ونبغ وأفاد، وحدّث بما سمعه من أهل الإسناد، أقام بطرابلس وباشر بها كتابة الإنشاء ووكالة بيت المال، إلى حين وفاته في ربيع الأول ٧٤٢ هـ/ ١٣٢١[٤٤٩].

ـ قرّاء الحديث النبوي

ولأخذ فكرة عن وظيفة قارىء الحديث النبوي الشريف، نستند إلى ما جاء عند القلقشندي في «صبح الأعشى»[٤٥٠] حيث يقول:

«المرتبة الثانية: من تواقيع أرباب الوظائف الدينية بطرابلس ـ من يكتب له في قطع العادة، مفتتحاً بـ«رسم»».

وهذه نسخة توقيع من هذه الرتبة بوظيفة قراءة الحديث النبوي، على قائله أفضل الصلاة والسلام، لمن اسمه «يحيى» يستضاء به في ذلك، وهي:

رسم بالأمر الشريف ـ لا زال رميم الفضل بأرواح عنايته يحيا، وأحاديث منه الحسان تعيها أذن واعية من طيب السماع لا تعيا، ولا برحت أولياء خدمه تثنى على صدقاته بألسنة الأقلام، وتدير على الاسماع من رحيقها كئوساً مسكية الختام ـ أن يستقرّ في كذا استقراراً ترشف الاسماع، كئوس روايتها فلا تروى، ورتب كماله يقصر عن طلوعها كل باع، فمناواته لا تنوى، وربوع معروفة لا تبيد، وآيات صلاته ينطق بتلاوتها كل بليغ فيبدىء ويعيد، لأنه العالم الذي أحيا من مدارس العلوم ما درس، والفاضل الذي أضاء ببصر علومه ليل الجهل ولا غرو: «فطرّة الصبح تمحي آية المغلس»، والكامل الذي لا يشوب كماله نقيصة، والأمثل الذي أتته المعالي رخيصة، والإمام الذي تأتّم وراءه الأفاضل، وتأخر عصره ففاق الأوائل، ما درّس إلا وجمع من فوائد «أبي حنيفة» و«ابن إدريس»، ولا عرّس بليل الطلب إلاّ حمد عند إدارك طلبه ذلك التعريس، ولا أعاد الدروس للطلبة إلا وترشّحت منه بالفوائد، ولا جمع ما فصّله العلماء إلا وأتى بالجمع الذي لا نظير له في الفرائد».

ونستنتج من نصّ هذه الوثيقة ما يلي:

- يعيّن من قبل النائب.
- يعنى بأرواح المؤمنين.
- يمنّ بالإحسان ويقدّم الصدقات.
- يروي القصص الدينية.
- صلاته آيات.
- أن يكون عالماً يحيي مدارس العلم.
- أن يكون فاضلاً، كاملاً، مثالاً.
- يدرس فوائد أبي حنيفة وابن إدريس ويجمع ما يفصّله العلماء.

ـ مشيخة المقام الأدهمي في جبله

يذكر القلقشندي[٤٥١] هذه الوظيفة ويقول عنها:

«فلذلك رسم ـ أن تفوّض مشيخة المقام الجليل الأدهميّ بثغر جبله المحروس ـ على ساكنه الرحمة والرضوان ـ إلى فلان ـ نفع الله ببركاته، وأعاد على المسلمين من صالح دعواته ـ عوضاً عمن كان بها بحكم انفصاله حسب ما وردت المراسيم الشريفة ـ شرفها الله تعالى وعظمها ـ عند اتصال العلوم الشريفة ـ زادها الله تعظيماً ـ بأمر المقار المشار إليه واعتماد المتصرفين فيه: إذ وضعت الآن الأشياء في محلّها، وأسندت الأمور إلى أهلها، وقلّدت هذه المثوبة إلى من يظهر سرائر فضلها، ولحظت الآراء حجر هذا المقام والأثر، ولا شك أن السعادة تلحظ الحجر، كم له من آيات مشهورة، وكرامات بلسان الحمد مذكورة، ومساع في الخيرات مبرورة، وقد عمّ الزوايا بأجناس المكارم، وبسط للزائرين من إكرامه سماطا يقول الزائر: هذا ولا حاتم:

نزور ديارا زراها جود كفّه، ومن دونها للزائرين مراحل،
ونرجع عنها والجفون قريرة: كما راجعت مأوى الحقوف المساحل

فليتلّق ـ أعاد الله من بركته ـ هذه الولاية، وليجعل للمقام المشار إليه من خاطره الكريم أوفر عناية، ويستخلف عنه إذا توجّه إلى بحصن الأكراد، فإنها مستمرّة بيده وولايتها باقية عليه، وأمرها في إبدائه وإعادته عليه، والله تعالى يتولاّه، فيما ولاّه والاعتماد...».

ونستنتج من نص هذه الوثيقة ما يلي:

- وجود مشيخة في بلدة جبله لمقام ديني (راجع الشرح عنه في أول هذا الفصل).
- استبدال شيخها السابق، المغضوب عليه من روح صاحب المقام.
- الشيخ جليل يمنّ بالبركة وله آيات مشهورة وكرامات.
- أن يوفّر شيخ المقام عنايته لهذه المشيخة ويوضع ثانياً منه فيها عندما يتوجه إلى حصن الأكراد.

هذا المقام الأدهمي يقصد به مقام إبراهيم بن أدهم[٤٥٢]، وقد ورد الكلام عليه سابقاً.

ـ الخطابة والإمامة

يذكرهما القلقشندي[٤٥٣]، في أحد نماذج رسائله، ومن بينها ما يوجد في الجامع المنصوري والتوبة[٤٥٤]، ويحدد هاتين الوظيفتين كالآتي:

«. . . فليباشر هذه الخطابة والإمامة التي هو ابن جلاها، وطلاّع ثناياها، زائناً حلاها زائداً علاها، وليرق ذروة هذا المنصب الذي هو أعلى المناصب الدينية، وليتلق نعم الله عزّ وجلّ بالشكر الذي يوجد المزيد ويكسب المزيّة، وليقم مقام والده في هذه الرتبة السنية، بإخلاص العمل وصدق النية، مجلياً في مضمار البيان الذي سلّمت إليه أعنّته، وألقيت إليه أزمّته، محلياً بقلائد المواعظ وفرائد الأمثال أعواد المنبر الذي لو أمكنه لسعى إليه، مشنّفاً الأسماع بجواهر الأوامر وزواهر الزواجر التي يصدع بها عليه.

وليسر كسيرة والده في الطريقة المثلى وسلوك المنهج الأسدّ، وليجتهد في أحياء رسومه في العبادة واقتفاء آثاره في العلم والزهادة حتى يقول الناس:
هذا الشبل من ذاك الأسد، جارياً على أفضل العوائد في ديانته، سارياً بأجمل القواعد من صيانته، وليوصّل إليه معلومه الشاهد به الديوان المعمور المستقرّ إلى آخر وقت، على عادة من تقدّمه وقاعدته: لاستقبال مباشرته أحيان الوجوب وأزمان الاستحقاق، . . .».

ونستنتج من نص هذه الوثيقة ما يلي:

- يفترض بالخطيب أن يكون خطيباً فعلياً، متميزاً بالبيان وحفظ الأمثال، يشنف الأسماع.
- يعتبر النص الخطابة والإمامة أعلى المناصب الدينية.
- هذا المنصب يتوارثه الابن عن الأب.
- ينبغي أن يسير الخطيب سلوكاً مثالياً في الحياة والعبادة.
- يتقاضى راتبه الشهري من الديوان.

ومن الخطباء الذين عملوا في طرابلس: عمر بن علي بن أبي بكر، كان من أهل الحديث وله منازعة مع القاضي[٤٥٥].

ـ ناظر الأوقاف

ونجد ذكراً له في «البداية والنهاية» لابن كثير[٤٥٦]، وفي نصوص الوقفيات، كما في نصوص القلقشندي[٤٥٧]، ولكن عن خارج حاضرة طرابلس.

وبالرجوع مثلاً إلى وقفية برج جلبان داخل مدينة طرابلس، نجد أن ناظر الوقف كان يتقاضى في القرن الخامس عشر ما يصرفه لنفسه من ما فضل من مصالح البرج وجوامك (معاشات) من يذكر فيه. وكان لهذا الناظر نائب عنه يتقاضى مرتباً قيمته ١٢٠ درهماً[٤٥٨].

وكما كان للأوقاف دورها في عمارة نيابة طرابلس، كذلك كان للإقطاع دوره أيضاً في إحياء الأرض الموات في هذه النيابة وفي تأمين الحماية لها. وهو وإن لم يدرج ضمن إطار الإدارة في هذه النيابة، فسنلقي الضوء عليه، لأنه قبل أن يكون نظاماً لغاية عسكرية ـ زراعية، فهو جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري العام للسلطنة المملوكية.

ـ وظائف دينية أخرى

إذا ما قارنّا النصوص العائدة لطرابلس بتلك العائدة لدمشق لوجدنا أن ثمة وظائف لا ذكر لها في طرابلس، بينما هي كانت قائمة في دمشق، ولا ندري ما إذا كان ذلك عائداً أساساً لعدم وجودها في الحاضرة أو لعدم أهميتها، ومنها[٤٥٩]:

- نقابة الأشراف: ولايتها عن النائب بتوقيع، ومن حقها أن تورد في جملة وظائف أرباب السيوف.
- مشيخة الشيوخ: وموضوعها في دمشق التحدث عن الخوانق والفقراء.
- الخطابات المغدوقة بنظر النائب: وهي مضافة لقاضي القضاة الشافعي.
- التداريس.

٤ = وظائف أخرى خارج الأصناف الثلاثة (سيوف، ديوانية، دينية)

إضافة إلى وظائف أرباب السيوف، والديوانية والدينية، كان في دمشق وظائف أخرى، لا ندري مدى وجودها في طرابلس، ومنها، حسب رواية القلقشندي[٤٦٠]:

الصنف الرابع: من الوظائف بدمشق وظائف أرباب الصناعات.

(فمنها) رياسة الطبّ، ورياسة الكحّالين، ورياسة الجرائحية ـ وكلّها على نحو ما تقدّم في الديار المصرية، وولاية كل منها بتوقيع كريم عن النائب. أما مهتارية البيوت وما في معناها، فهناك تختص بالنائب لقيامه مقام السلطان واختصاص البيوت به.

الصنف الخامس: وظائف زعماء أهل الذمة بها.

وفيها بطرك النصارى اليعاقبة، وبطرك النصارى الملكانية، ورئيس اليهود القرّابين والربّانيين، ورئيس السامرة، ولكنه مقيم بمدينة نابلس التي هي مدينتهم المعظمة عندهم، وإلى طورها حجّهم، وله نائب مقيم بدمشق. قلت: وربما كتب عن السلطان من الأبواب الشريفة بتواقيع ومراسيم بالحلّ على ما تصدر ولايته عن النائب، وربما كتب به عنه ابتداء.

ونستنتج من نص هذه الوثيقة أنه كان يوجد بطريرك للنصارى اليعاقبة، وآخر للملكيين، ورئيس لليهود على أنواعهم. ولا ذكر لبطريرك الموارنة في نص القلقشندي.

ـ ماذا بقي من وظائف طرابلس في النصف الثاني من القرن الخامس عشر.
يذكر ابن شاهين الظاهري أنه كان في زمانه في طرابلس الوظائف الآتية:

أربعة قضاة على أربعة المذاهب ولكل منهم نوّاب، وفيها حاجب الحجاب من مقدمي الألوف وأمير كبير مقدّم أيضاً وأميران مقدّما الألوف وعشرة أمراء طبلخانات وقريب من ثلاثين أميراً عشرينات وعشروات وخمسوات قريب من

الترتيب من أمراء حلب، وأما المباشرون فيها كاتب سرّ وناظر جيش ووزير، وأما أرباب الوظائف ففيها أربعة حجاب ومحتسب ونقيب جيش ومتولي وشاد البحر ومهمندار وولاة وكشاف، وأما الجند فكانت ضريبته قديماً ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف[٤٦١].

٢ ـ الوظائف خارج حاضرة طرابلس

الوظائف خارج حاضرة طرابلس، أي في النيابات والولايات التابعة لنيابة السلطنة في طرابلس، كانت على ثلاثة أصناف:

الصنف الأول: أرباب السيوف، وهم على طبقتين[٤٦٢]:

الطبقة الأولى: الطبلخاناه، ومنهم نوّاب قلاع.

الطبقة الثانية: العشرات، ومنهم نوّاب قلاع أيضاً.

الصنف الثاني: الوظائف الدينية[٤٦٣].

الصنف الثالث: الوظائف الديوانية[٤٦٤].

وكان عندما يتولى النائب في طرابلس مقاليد النيابة، يدفع له قضاة البرّ وولاة الأعمال (٥٠٠) درهم عن كل نفر، وقد أبطل هذا في عهد حكم الملك الظاهر برقوق كما رأينا.

أ ـ الصنف الأول: أرباب السيوف

يخبر عنهم القلقشندي في «صبح الأعشى» فيقول بأنه ليس بهم مقدم ألف سوى نائب السلطنة في طرابلس، وبأن النيابات بمعاملة طرابلس على طبقتين[٤٦٥] هما:

ـ الطبقة الأولى: الطبلخاناه

ومن النماذج على هذه الطبقة نسخة مرسوم تصلح لنائب اللاذقية، يذكر القلقشندي مضمونها على الشكل التالي[٤٦٦]:

«توقيع كريم بنيابة اللاذقية... الحمد لله الذي... صان الثغور

المحروسة... وكان الجناب العالي... أهلاً أن يدبر الأمور، ويسدّ الثغور، ونيابة اللاذقية مجاورة البحور، وجزيرة العدو بينها وبينها نهار...

فلذلك رسم بالأمر ـ أعلى الله تعالى شرفه ـ أن تفوّض إليه نيابة اللاذقية المحروسة، على عادة من تقدّمه.

فليسر إليها سير الشمس في أبراج شرفها، وليقبل عليها إقبال الدرّة على الترائب بعد مفارقة صدفها، وأول ما نأمره (به): إرهاب العدوّ بالعدة والعديد، وإظهار المهابة في القريب والبعيد، وتفقّد الإيزاك بنفسه من غير اتكال على سواه كما يفعل البطل الصنديد، وليخلع عنه ملابس الوشي ويلبس الحديد، وليهجر المضاجع ويتّخذ ظهر جواده مستقرّه العتيد، حتى ينتشر له صيت بين أهل التثليث كما انتشر صيته بين أهل التوحيد.

وأبسط بساط العدل ليطأه الموالي والعبيد، وأحكم بالحق فالحق مفيد والباطل مبيد، ومتى تسامع التّجار بعدلك جاءوا بالأصناف والمتجر الجديد، وأركن إلى حكم الشرع الشريف فإنه يأوي إلى ركن شديد، واتّق الله تجده أمامك فيما تروم وتريد، وتمسّك بالسيرة الحسنة يزدك الله رفعة وأنت أحقّ بالمزيد، وعقبها نستنجز لك تشريفاً شريفاً مقروناً بتقليد أعظم من هذا التقليد، والخطّ الكريم أعلاه حجّة به، إن شاء الله تعالى».

وبالإضافة إلى هذا المرسوم، نجد عند القلقشندي، نصوصاً لأمراء طبلخاناه آخرين ضمن نيابة طرابلس، ويشغلون نيابة قلعتي حصن الأكراد[٤٦٧] وحصن عكار[٤٦٨]، كما نجد نصّاً بمشارفة حصن الأكراد[٤٦٩].

ونستخلص من نص الوثيقة عن نيابة اللاذقية ما يلي:

- نائب اللاذقية، أمير طبلخاناه.
- على نائب اللاذقية صون الثغور، وصدّها ضد هجوم الاعداء الذين يبعدون عنها مسافة مسيرة نهار.

- إرهاب العدو بالعدة والعديد.
- تفقد الإيزاك (المخافر) بنفسه.
- نشر رهبته بين أهل التثليث (المسيحيين)، كما هي منشورة بين أهل التوحيد (المسلمين).
- نشر العدل والحكم بالحق.
- نشر العدل يشجع التجارة.
- الاتكال على الشرع في الحكم.
- السيرة الحسنة.

يعلّق «دومنبين» على هذا النّص بقوله، بأن العادة أن يكون نوّاب نائب السلطنة في طرابلس، أمراء عشرة، ونموذجهم نائب حصن بلاطنس. ولكن في هذا النصّ يجعل من نائب اللاذقية أمير طبلخاناه. وهو نصّ غامض لا يجزم فيه القلقشندي، إذ يقول بأنه يصلح لأن يكون لنائب اللاذقية[٤٧٠].

في زمن إبن بطوطة (٧٤٠ هـ/ ١٣٣٩ م) كان أمير اللاذقية يدعى بهادر عبد الله[٤٧١].

وبخصوص حصن الأكراد وحصن صهيون، كما رأينا، لهما أيضاً أمراء طبلخاناه، بعكس ما هو الواقع المذكور أعلاه، ويجري تعيينهم من الأبواب السلطانية، أما باقي النواب فأمراء عشرة. كما بالإمكان تعيين موظفين صغار من الإدارة في القاهرة، كما في مثال نائب الوقف، المذكور لاحقاً. وهذه الأمور هي استثناءات، لأن التعيين يكون من شؤون نائب السلطنة في طرابلس سواء بالنسبة للنواب أو للموظفين. كما ان أحد النصوص العائدة للاذقية يجعل من نائبها أمير عشرين، ويحمّله مسؤوليات عسكرية، كذلك نجد نصوصاً عائدة لحصن الأكراد ولحصن عكار تجعل من نوابهما أمراء عشرين. وفي نصوص أخرى أمراء عشرة. وتذكر أنه كان للنائب في حصن عكار مرتّب محدّد ويطلب منه مراعاة شؤون الأمراء البحريين[٤٧٢].

أما بالنسبة لمشارفة حصن الأكراد، فيعلّق «دومنبين» على ذلك بأنه لربما كان المقصود بذلك مراقبة الأعمال العمرانية[٤٧٣].

ـ الطبقة الثانية: أمراء العشرات

ومراسيمهم، قد تكتب من الأبواب السلطانية، ولكن غالباً ما تكتب عن نائب السلطنة... ونعطي نموذجاً عنها مدرجاً في «صبح الأعشى» للقلقشندي[٤٧٤] يتعلّق بنيابة قلعة بلاطنس، يقول فيه:

«ولذلك رسم... ـ لا زال... أن تفوّض إليه النيابة بهذه القلعة المحروسة، وأن يكون بأوانس صفاته مأنوسة.

فليكن فيما استحفظ كفوا، وليورد الرعية من حسن السيرة صفوا، وإذا تعارض حكم الانتقام وكان الذهب دون الحدّ فليقدّم عفواً. وعليه بالعدل، فإنه زمام الفصل، والقلعة ورجالها، وذخائرها وأموالها، فليمعن النظر في ذلك بكرة وأصيلاً، وإجمالاً وتفصيلاً، وتحصيناً وتحصيلاً. وعليه بالتمسّك بالشريعة المطهّرة، وأحكامها المحرّرة، وليردع أهل الفساد، ويقابل من ظهر منه العناد، بما يؤمّن المناهج، ويجدّد المباهج، والوصايا كثيرة، فليكن ممّا ذكر على بصيره، أعانه الله على ما أولاه، ورعاه فيما استرعاه، والخطّ الشريف أعلاه، حجّة بمقتضاه، والخير يكون إن شاء الله تعالى.

وخارج إطار معلومات القلقشندي، تلاحظ بعض المصادر الأخرى أن نائبي بلاطنس واللاذقية كانا يعيّنان من نائب طرابلس. أما نائبا صهيون والمرقب فمن السلطان[٤٧٥].

ونستخلص من نص الوثيقة عن الطبقة الثانية، ما يلي:

- يطلب من نائب قلعة بلاطنس الكفاءة.
- حسن السيرة.
- العدل

- المحافظة على القلعة ورجالها ودفاترها وأموالها.
- التمسك بالشريعة.

ونجد في مصدر آخر ما يوضح أكثر دور حاكم بلاطنس، من خلال نصّ تقليد مرسل إلى أحد نوابها في عام ٦٧٨ هـ/ ١٢٨٠ م يورده ابن الفرات[٤٧٦]، ويذكر فيه أن النيابة قد فوّضت إلى النائب مع شرط الطاعة وحسن الإدارة وبذل الخدمة، والحفاظ على القلعة بكفاءة وحسن معاملة الرعية والمحافظة، كما ورد في النص السابق، على القلعة ورجالها وذخايرها وأموالها وعمالها وأعمالها وجندها، كما عليه حفظ القلعة «ليلاً نهاراً، رجالاً وخيلا، أنوابا ونوابا وفتحاً وعلقاً ومنابح وطرقا وحفظة وحرساً ومقيلاً ومعرساً ومزجاً ودخلاً وخراجاً وفعلاً واتفاقاً وصرفاً وردعاً وكفاً وقهراً عن سلك سبيل الفساد...».

ويقصد النص بذلك الحفاظ على ما في القلعة من رجال وخيل ونساء وعلوفة وكلاب ومداخيل وخراج إلخ..

وفي نصّ القلقشندي يجعل من نائب بلاطنس أمير عشرين[٤٧٧].

ومن متولّي قلاع الإسماعيلية، الأمير جمال الدين أقوش الكنجى الذي كان بقلعة مصياف. وكان قد وُلّيها من الأيام الظاهرية وعُزل في الأيام المنصورية، ثمّ أعيد وعُزل في الأيام الأشرفية، ثمّ أُعيد وكان مطاعاً فيهم بحيث أنه إذا أمر أحداً بقتل نفسه يبادر لذلك. توفّي في عام ٧١٣ هـ/ ١٣١٧ م[٤٧٨].

ـ تقدمة العسكر بجبله

وإضافة إلى التوقيع بنيابة بلاطنس، نجد نسخة عن توقيع بتقدمة العسكر بمدينة جبله، يذكر في القلقشندي في نصه، أن من واجبات مقدم العسكر المذكور الإحسان إلى الرعية والقيام بالمهمات من دون عسف، وإعانة الديوان. وإضافة إلى ذلك يطلب منه، كما ورد في النص المدرج في «صبح الأعشى»[٤٧٩]:

«فلذلك رسم... ـ لا زالت أيامه الشريفة تيسّر أسباب النجاح، وعوارفه

تطوى لها أرض البعد عن أوليائها كما تطوى لذي الصلاح ـ أن يستقرّ الجناب... في تقدمة العسكر المنصور بجبله، على عادة من تقدّمه وقاعدته.

فليباشرها مباشرة تليق بشجاعته، وتعهد من حسن سياسته، وليكرم الشرع الشريف، وليردع من يحيد عن الحق أو يحيف، وليجمع الأمراء المقدّمين والحلقة المنصورة على الركوب في الخدمة الشريفة، وليشكر نعمة الله تعالى المطيفة، وليتيقظ لردع العدو المخذول، وليعلم أننا استرعيناه أمر ذلك وكلّ راع مسؤول، وليتحقّق أن العدو المخذول طالب للهالكين منهم بالثأر، وهم قاصدون جبله فلتكن عنده يقظة واستبصار، وليرتب الأيزاك وليعمّر المواني بالرجال، ويتفقّدهم في الليل أكثر من النهار، وليهجر النوم في طلب الظفر والمنى فمن سهر لذلك ما خاب، ولا يأمن مكيدتهم ويغترّ بهم فيقول: قد ضرب بينهم وبينها بسور له باب، وباقي الوصايا فهو بها أعلم، ولم يبرح متلفعاً بثوبها المعلم، وملاكها تقوى الله تعالى فمن لم يعمل بها يأثم، ومن تركها يندم، ومن لزمها فهو في الدارين مقدّم، والله تعالى يتولاه، والاعتماد على الخطّ الكريم أعلاه، إن شاء الله تعالى.

ونستخلص من نصّ الوثيقة ما يلي:

- كان لجبله مقدم عسكر يعيّنه نائب طرابلس، ومن صفاته أن يكون:
- شجاعاً، حسن السياسة، يكرم الشرع.
- يجمع المقدمين وأفراد جند الحلقة لتأدية الخدمة العسكرية.
- التيقظ لردع العدو الذي بدأ يتحرك (من قبرص) للانتقام من خسائره.
- ترتيب الأيزاك.
- حماية الموانىء بالرجال
- السهر ليلاً نهاراً على رجاله
- اختياره قد تمّ لخدماته السابقة.

ويبدو أن هذا المقدم كان أمير عشرين[٤٨٠].

ولا نجد ذكراً في النصوص للنواب الآخرين من قلاع الدعوة إلا فيما ندر. وقد أورد شمس الدين الحلبي المعروف باسم ابن آجا (ت ١٤٧٦)، أن نائب مصياف كان يدعى حمزة بن صقليس في عام ٨٧٥ هـ/ ١٤٧٠م، ثم عزله الأمير يشبك الظاهري الدوادار الكبير عن مصياف ونقله إلى نيابة حصن الأكراد وعيّن مكانه طغريل بن طوغان[٤٨١].

٢ = الوظائف الدينية خارج حاضرة طرابلس

يخبر عنهم القلقشندي[٤٨٢] فيقول:

«الصنف الثاني: ممّا هو خارج عن حاضرة طرابلس ـ الوظائف الدينية.

والغالب كتابتها عن نائب السلطنة بطرابلس. فإن كتب شيء منها عن الأبواب السلطانية، كان في قطع العادة «بمجلس القاضي» مفتتحاً بـ«رسم».

وهذه نسخة توقيع من ذلك بنظر وقف على جامع بمعاملة طرابلس، كتب به لمن لقبه «زين الدين» وهي:

رسم بالأمر الشريف ـ لا زال كريم نظره يستنيب عنه بمصالح بيت الله تعالى من تزداد بنظره شرفاً وزينا، ويعيّن لها من الأعيان من تسرّ به خاطرا وتقرّ به عيناً، ويمنحها من إذا باراه مبار وجد بينهما بونا وبينا، ويقرّر لها كل كاف إذا فاه رآه بوصف آرائه الملموحة عيّن صوابها ولا يجد عليها عينا ـ أن يستقرّ بالنظر على كذا: استقراراً يرى الوقف بنظره على ربعه طلاوة، ويجد بمباشرته في صحنه حلاوة، ويعرب عن استمراره على حسن الثناء، ويجد من نيل ريعه أكمل وفاء، لأنه الناظر الذي لا يملّ إنسانه، من حسن النظر، ولا يكلّ لسانه، عن الأمر بالمصالح ولفظه عن القاء الدرر، والشريف الذي وجدت مخايل شرفه من فضل خلاله، والجواد الحائز بجوده، قصب السبق على أمثاله، والكامل الذي لا توجد في صفاته نقيصة، والفاضل الذي أتته الفضائل على رغمها رخيصة.

فليباشر هذا النظر مباشرة ما تكحّل ناظره فيها بالوسن، وليقابلها من جميل

سلوكه بكل وجه حسن، وليبدأ أوقاف الجامع المذكور بالعمارة، وليقطع بمدية أمانته يد من يشنّ على ماله الغاره، وليأمر أرباب وظائفه باللزوم، وليخصّ كلاً منهم من فضله بالعموم، وليتق الله تعالى في القول والعمل، وليجتهد على أن لا يتخلّل مباشرته الخلل، والاعتماد على الخطّ الشريف أعلاه...».

وخارج إطار معلومات القلقشندي، تلاحظ بعض المصادر الأخرى أن قاضي بلاطنس وقاضي صهيون وقاضي اللاذقية والمرقب كانوا يعيّنون من قبل قاضي طرابلس[٤٨٣]؛ وبأن قاضي حصن الأكراد في عام ٧٠٢ هـ كان حنفياً ويدعى كمال الدين أبو الحسن[٤٨٤].

ونستنتج من نص الوثيقة بنظر الوقف على هذا الجامع بمعاملة طرابلس، ما يلي:

- يكتب للوظائف الدينية خارج مدينة طرابلس من نائب السلطنة، وفي حال كتب لها من الأبواب السلطانية، فلذلك أصوله الخاصة.
- النص يختص بنظر الوقف، وهو يحدّد واجبات الناظر كما يلي:
- العمل لمصلحة بيت الله.
- أن يعين لوقف الجامع من الأعيان من يسرّ بتعيينه.
- أن يقرر للوقف كل كاف.
- أن يعمل على الاهتمام به وعمارته.
- يحصل على معاشه من ريع الوقف.
- أن يكون مثالاً بحسن صفاته وبسلوكه.
- أن يمنع الاعتداء على الوقف.

وكان لكل نيابة خارج طرابلس قاض يولّى من قاضي طرابلس[٤٨٥]أو من النائب[٤٨٦]، ولم يكن هؤلاء القضاة، كما يفترض بهم أن يكونوا، على مستوى عال من الاستقامة. ويروي أبو الفداء، بهذا الخصوص أنه في عام ٧٤٠ هـ شنق

ابن المؤيد شرف الدين أبي بكر الواعظ المحتسب نائب الوكالة باللاذقية، لأن حكّام طرابلس خافوا من طول لسانه ومن علاقاته بأعيان المصريين، فأقاموا بيّنة لفظية ضده تدعي انحلال العقيدة لديه. ولتأكيد ذلك حملوا قاضي القدموس على الحكم بقتله وشاركه في الحكم قاضي اللاذقية الفقيه جلال الدين عبد الحقّ المصري المالكي المعيّن من قبل طيلان الحاجب، نائب طرابلس[٤٨٧].

وهذه الواقعة لها أهميتها على أكثر من صعيد: فهي توضّح الجوّ العام المرعب السائد في السلطنة المملوكية الذي يحاكم فيه الناس على الشبهة، وما أسهل أن يتهموا بانحلال العقيدة، كما تبرز مداخلة السلطة في شؤون القضاء، منذ أواسط القرن الرابع عشر الميلادي، قبل انحلال سلطته بشكل فاضح على عهد الجراكسة.

ويذكر ابن قاضي شبهة القاضي الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد، المعروف بابن عبد الحق، وكان جده يعرف بابن قاضي الحصن وبابن عبد الحق، اشتغل ودرّس بالعذراوية في حياة والده. وكان رجلاً فارغاً لا شغل له[٤٨٨]، وكان قاضي حصن المرقب زمن إبن بطوطة يدعى برهان الدين المصري من أفاضل القضاة وكرمائهم[٤٨٩].

٣ = الصنف الثالث: الوظائف الديوانية خارج حاضرة طرابلس

يخبر عنهم القلقشندي[٤٩٠] فيقول:

«وقلّ أن يكتب فيها شيء عن الأبواب الشريفة السلطانية، وأن الغالب كتابة ما يكتب فيها من نائب السلطنة بطرابلس. فإن اتّفق كتابة شيء من ذلك عن الأبواب السلطانية، مشى الكاتب فيه على نهج ما تقدّم في الوظائف الدينية: من كتابته في قطع العادة بـ«مجلس القاضي» مفتتحاً بـ«رسم» لا يختلف الحال منه في ذلك إلاّ في الفرق بين التعلّقات الدينية والديوانية. والكاتب الماهر يصرّف قلمه في ذلك وفي كلّ ما يحدث من غيره على وفق ما تقتضيه الحال، وبالله المستعان».

ومن الوظائف الديوانية خارج حاضرة طرابلس، نجد أيضاً نظر اللاذقية، ومهمة هذا كما يحدّدها القلقشندي[٤٩١]:

«أ ـ مباشرة الحسبة.

ب ـ ضبط أموال بيت المال.

ج ـ إيصال الاستحقاقات إلى من لهم حقوق.

د ـ ويأخذ معاشه من الديوان على جاري عادة من سبقه».

ثالثاً: الفتن بين الموظفين

كان من الطبيعي أن تقوم الفتن بين الموظفين في الإدارة المملوكية في طرابلس بسبب التحاسد بين بعضهم البعض، وتأخذ الفتنة طابعاً أعمى إذا كان الموظف من أهل الذمة، بحيث أن نصال الوشايات تصيبه من كل الاتجاهات، عن حق أو غير حق. ولنا في الفتنة التي وقعت بين عامي ٧٠١ ـ ٧٠٤ هـ/ ١٣٠١ ـ ١٣٠٤م خير دليل على ما ذهبنا إليه.

تذهب المصادر الإسلامية، ومعها المراجع الحالية، إلى أن نائب السلطنة في طرابلس اسندمر الكرجي استخدم كاتباً يهودياً سامرياً في ديوانه، وكان يدعى أبو السرور السامري، وفوّض إليه أمور التجارة في نيابة طرابلس، فكان أن اتهم اليهودي، كما هي العادة في اتهام اليهود، باستغلال وظيفته لنفسه ولصالح النائب. وكان أشد ما يثير غضب أمراء المماليك أن يقدّم اسندمر كاتبه اليهودي عليهم، وتتهمه المصادر والمراجع الإسلامية بظلم الأهالي وبسوء العذاب لهم. وقد بلغ الغضب بأمراء المماليك حدا جعلهم يتآمرون على أبي السرور للتخلص منه، فاشتكوه إلى النائب باسم أهالي طرابلس لكونه «خنزيراً كافراً»، فرفض النائب شكواهم بقوة فدبّروا مؤامرة ضد اليهودي لاغتياله، ولكن الخطة باءت بالفشل ونجا اليهودي. فاشتكى النائب إلى السلطان من الأمير «بالوج» رأس المؤامرة فوضع في السجن.

وتمادى أبو السرور في شروره، على حدّ زعم المصادر المذكورة، إلى أن تلفظ بكلام فيه كفر يوجب قتله، وشهد على ذلك جماعة، صنّفوا من العدول، وكتبوا بذلك محضراً إلى قاضي المالكية في دمشق، لأنه لم يكن حتى ذلك الوقت يوجد قاض من هذا المذهب في طرابلس، فصدر الحكم بإهدار دم أبي السرور السامري اليهودي، ووصلت قضية ما ارتكبه من مظالم إلى مصر، فأرسل الدوادار ركن الدين بيبرس إلى اسندمر يأمره بإطلاق سراح بالوج وتسليم اليهودي إلى القاضي المالكي. فتخوف اسندمر من عاقبة حمايته للسامري،

ومن الوظائف الديوانية خارج حاضرة طرابلس، نجد أيضاً نظر اللاذقية، ومهمة هذا كما يحدّدها القلقشندي(٤٩١):

«أ ـ مباشرة الحِسبة.

ب ـ ضبط أموال بيت المال.

ج ـ إيصال الاستحقاقات إلى من لهم حقوق.

د ـ ويأخذ معاشه من الديوان على جاري عادة من سبقه».

ثالثاً: الفتن بين الموظفين

كان من الطبيعي أن تقوم الفتن بين الموظفين في الإدارة المملوكية في طرابلس بسبب التحاسد بين بعضهم البعض، وتأخذ الفتنة طابعاً أعمى إذا كان الموظف من أهل الذمة، بحيث أن نصال الوشايات تصيبه من كل الاتجاهات، عن حق أو غير حق. ولنا في الفتنة التي وقعت بين عامي ٧٠١ ـ ٧٠٤ هـ/ ١٣٠١ ـ ١٣٠٤م خير دليل على ما ذهبنا إليه.

تذهب المصادر الإسلامية، ومعها المراجع الحالية، إلى أن نائب السلطنة في طرابلس اسندمر الكرجي استخدم كاتباً يهودياً سامرياً في ديوانه، وكان يدعى أبو السرور السامري، وفوّض إليه أمور التجارة في نيابة طرابلس، فكان أن اتهم اليهودي، كما هي العادة في اتهام اليهود، باستغلال وظيفته لنفسه ولصالح النائب. وكان أشد ما يثير غضب أمراء المماليك أن يقدّم اسندمر كاتبه اليهودي عليهم، وتتهمه المصادر والمراجع الإسلامية بظلم الأهالي وبسوء العذاب لهم. وقد بلغ الغضب بأمراء المماليك حدا جعلهم يتآمرون على أبي السرور للتخلص منه، فاشتكوه إلى النائب باسم أهالي طرابلس لكونه «خنزيراً كافراً»، فرفض النائب شكواهم بقوة فدبّروا مؤامرة ضد اليهودي لاغتياله، ولكن الخطة باءت بالفشل ونجا اليهودي. فاشتكى النائب إلى السلطان من الأمير «بالوج» رأس المؤامرة فوضع في السجن.

وتمادى أبو السرور في شروره، على حدّ زعم المصادر المذكورة، إلى أن تلفظ بكلام فيه كفر يوجب قتله، وشهد على ذلك جماعة، صنّفوا من العدول، وكتبوا بذلك محضراً إلى قاضي المالكية في دمشق، لأنه لم يكن حتى ذلك الوقت يوجد قاض من هذا المذهب في طرابلس، فصدر الحكم بإهدار دم أبي السرور السامري اليهودي، ووصلت قضية ما ارتكبه من مظالم إلى مصر، فأرسل الدوادار ركن الدين بيبرس إلى اسندمر يأمره بإطلاق سراح بالوج وتسليم اليهودي إلى القاضي المالكي. فتخوف اسندمر من عاقبة حمايته للسامري،

فأرسله إلى دمشق مخفوراً، وتآمر مع مماليكه على قتله في الطريق خوفاً من أن يشي باسندمر، لما لديه عنه من معلومات. وهكذا كان، وانتهت بذلك فتنة السامري اليهودي[٤٩٢].

فأن يكون السامَري قد استغلّ مركزه، فهذا أمر معقول، ولكن من غير الطبيعي تصوير ما يجري بأنه أمر غير معقول، فقد يلعب دور السامري أي شخص كان، مسلماً أو نصرانياً أو يهودياً، وبالتالي فالخطيئة ليست خطيئته، بل خطيئة اسندمر، نائب السلطنة، وهو أقوى نائب للسلطنة مرّ في تاريخ طرابلس المملوكية. وردة الفعل ضد السامري، لا لأنه ظلم الرعية، بل لأنه «خنزير كافر».

والحكم الذي صدر بحقه بناء لكلام فيه كفر يوجب قتله، تهمة صبيانية، يمكن لأي كان أن يسوقها بحق أي فرد من أهل الذمة، فيجمع جماعة أعمى التعصب عيونهم فيشهدون بذلك، ويقرّ شهادتهم قاض فاقهم تعصباً وحقداً، فتقع الوقيعة على المذنب ـ البريء، خاصة عندما يكون من أهل النفوذ.

وتذكر المصادر فتناً أخرى منها، ما جرى في عام ٧٩٤ هـ/ ١٣٩٢ م عندما قام قضاة المدينة وأهلها ضد النائب سيف الدين إياس (١٣٩٠ ـ ١٣٩٢ م) بتهمة الاتصال بالفرنج ولإعطاء جامع طرابلس لهم[٤٩٣]. وهذه الرواية تتكلم على فتنة حصلت، ولكن سببها قد يبدو غريباً، وأقرب إلى الأسطورة، التي لا ترتبط بالواقع، بل بالهواجس التي كانت تنتاب الناس، فيلقون التهم كيفما اتفق، ومن أسهل أنواع هذه التهم التعامل مع العدوّ.

وكما كانت تقوم فتن بين القضاة والنواب، كانت تقوم أخرى بين القضاة أنفسهم، كتلك التي حصلت بين الشمس ابن زهرة، الشافعي، من أشهر علماء طرابلس في عهد المماليك وأشهر خطباء الجامع المنصوري الكبير في ذلك العصر، الذي عرف بالقراءة والإفتاء والحديث، ووصلت به الشهرة إلى حدّ أن الناس تبركوا بدعائه. وقد خالف ابن زهرة رأي قاضي طرابلس السراج الحمصي الشافعي في تكفير من يكفّر الإمام ابن تيميّة، ووقف أهل طرابلس إلى جانبه،

فاضطر القاضي الحمصي إلى الفرار من المدينة، ولم يعد إليها إلا بأمر من السلطان[٤٩٤].

وإذا لم نقع على معلومات عن الفتن بين الموظفين سوى ما ذكرناه أعلاه، فهذا لا يعني، أنه لم تقع طيلة قرنين ونصف ونيف من الزمن فتن بين موظفي الإدارة المملوكية في طرابلس، وهي ما هي عليه من فساد واضطراب، يشهد على ذلك ما ذكرناه، في باب بعض الوظائف من إثراء غير مشروع يفوق الوصف، وفتن بين النوّاب في باب الصراعات في بلاد الشام.

والكلام على هذه الفتن يقودنا أخيراً إلى طرح سؤال، مهم، عن مدى ارتباط الإدارة المملوكية في نيابة طرابلس بمصلحة الناس؟

رابعاً: مدى ارتباط الإدارة في نيابة طرابلس بمصلحة الناس

ما هي العلاقة التي يفترض أن تكون قد قامت بين موظفي الإدارة المملوكية والسكان في طرابلس، وفي نيابتها؟ وإلى أي مدى شكّلت هذه الإدارة التزاماً بالسكان؟

حتى لا نحمّل الجواب خلفيات معينة، سنحاول استقراء الواقع كما هو إلى حدّ ما.

فعلى صعيد أرباب السيوف، نجد الوقائع الآتية[٤٩٥]:

ـ النوّاب:

من أصل ١٥٦ نائباً توالوا على حكم طرابلس، نجد تقريباً الآتي:

- عدد الذين توفوا في طرابلس: ١٢ نائباً.
- عدد الذين حكموا سنة: ٤٧ نائباً
- عدد الذين حكموا سنتين: ٢٢ نائباً
- عدد الذين حكموا ثلاث سنوات: ٤ نواب
- عدد الذين حكموا أربع سنوات: ٩ نواب
- عدد الذين حكموا ست سنوات: ٢ نائبان
- عدد الذين حكموا سبع سنوات: ٢ نائبان
- عدد الذين حكموا ثماني سنوات: ١ نائب واحد
- عدد الذين حكموا تسع سنوات: ٢ نائبان
- عدد الذين حكموا عشر سنوات: ١ نائب واحد
- عدد الذين حكموا إحدى وعشرين سنة: ١ نائب واحد.

هذه الأرقام تعبّر كل التعبير عن واقع الحال. فالذين توفّوا في طرابلس لربما قد تكون عائلاتهم قد استقرت بعدهم في المدينة وجوارها، ولكن عددهم أقل من عشرة بالمئة من أصل النواب. وعدد الذين حكموا لسنة فما دون، يبلغون ثلثي عدد النّواب. والذين حكموا لأربع سنوات فما فوق يبلغ عددهم ١٨ من أصل ١٥٦ نائباً، أي أقل من عشرة بالمئة من مجموع عدد النواب.

الإندماج بالمدينة، والدخول كعنصر أساسي في حاجاتها ومشاكلها يقتضي الإقامة لفترة، على الأقل تتجاوز الأربع سنوات حتى يشعر المرء أنه جزء لا يتجزّأ منها ومن لعبة مصالحها. والأرقام واضحة وصريحة. فنواب السلطنة وصلوا إلى طرابلس غرباء وخرجوا منها، بسرعة، غرباء عن مصالحها وتطلّعاتها وطموحاتها. حتى السلطان شيخ الذي ولد في طرابلس، وولّي نيابتها، ثم أصبح سلطاناً، لم يقدّم لطرابلس ونيابتها شيئاً يذكر[٤٩٦].

وما ينطبق على نوّاب السلطنة ينطبق أيضاً على باقي أفراد أرباب السيوف فبالكاد نجد أن أميراً حاجباً مكث لمدة طويلة إلا لمرة واحدة لسبع سنوات. الأمر أفضل مع الوظائف الديوانية حيث نجد أن كاتباً للسرّ بقي لمدة ثلاث عشرة سنة وآخر لسبع. وكذلك ناظر للجيش بقي سبع سنوات. وهذه الأرقام قليلة، حتى إنها تكاد لا تذكر أمام واقع استمرّ قرنين ونصف القرن ونيفا. وعلى صعيد الوظائف الدينية، كان الوضع أفضل، حيث نجد قضاة تولوا القضاء لسبع ولأربع عشرة سنة وست عشرة وحتى لعشرين سنة، وسبعاً وأربعين سنة (عند قضاة الحنابلة).

كان بعض هؤلاء القضاة من الذين نشأوا في طرابلس أو جاؤوا من خارجها، كما أن بعضهم ولّي القضاء عن والده، وكثيرون لم يستقرّوا بها، ولكن نسبة من استقرّوا بالقياس على باقي الوظائف كانت كبيرة.

ولعلّ سبب عدم استقرار الموظفين في طرابلس، رغبتهم في الوصول إلى المراكز الأعلى، أو وجودهم قرب مراكز القرار. فطرابلس تأتي بالدرجة الرابعة بعد القاهرة فدمشق فحلب، ومن تسنح له الظروف، بالترقي ضمن هذه

التراتبية، لن يأل جهداً للوصول إلى ذلك، فهذه هي الطبيعة الإنسانية، والظروف كثيراً ما كانت تسمح بذلك في مجتمع تتبدل فيه الظروف السياسية ويتغيّر معه الحكام بكثرة.

هذه العيّنات تبرز أن العلاقة بين نيابة طرابلس وإدارتها كانت سطحية ظرفية، إلا فيما ندر. وبرغم ذلك لم يحدث خلل كبير، ولم يؤدّ ذلك إلى انفجار سكاني، أو إلى حركات عصيان عنصري أو شبه «وطني». فالتأقلم بين السكان والإدارة كان معقولاً في حاضرة طرابلس، ولعلّ لذلك أسباباً تتطلب مزيداً من البحث، قد يأتي في طليعتها، لربما: الدين، والإرهاب الديني والمذهبي المملوكي، والهاجس الفرنجي، أو لأن السكان كانوا في نسبة كبيرة من الغرباء، الذين جاؤوا للسكن في المدينة كما جاء إليها موظّفوها، فلم يشعروا بالحرج، طالما أن الجميع غرباء إلى حدّ ما وتجمع بينهم العصبية الدينية. وهذا الواقع قد لا ينطبق كثيراً على الأرياف حيث الطوائف المسيحية والشيع الشيعية على علاقة حذرة ومتوترة مع الإسلام السنّي المستقر في المدينة.

وللمستشرق «لا بيدوس» تعليل لأسباب نجاح الإدارة المملوكية، يعيد فيه عوامل النجاح إلى أن المماليك لم يتصرفوا كمؤسسة عسكرية غريبة، بل اخترقوا المجتمع المدني الأوسع عن طريق القوى التي تجمعت حول أعضائه، وحيث كان الأمراء والحكام زعماء قوات فرسان عسكرية كبيرة، وحماة أقوياء للمهن والتجارات المحلية، موجهين لعائداتهم من الحبوب، قوام عيش المدن، وحكاماً مطّلعين بواسطة سلطانهم على الضرائب في جميع الإيرادات، وأصحاب ممتلكات واسعة، ومرجعاً لوسائل الوصول إلى مواد البناء الاستراتيجية والعمل وحقوق الملكية ـ بسبب كل هذا، وبواسطة هذه القوى الشخصية الهائلة، هيمنوا على المسائل المدنية، وقد تركت الاحتياجات الشعبية لمصلحة المماليك وشعورهم بالواجب، ورغبتهم في تحقيق الشرعية في نظر العلماء والجماهير، في وضع لم توكل مسؤولية تحقيق المتطلبات العامة لوكالات عامة أو حكومية،

وبتولى المماليك مسؤولية تنفيذ الأعمال العامة، وردعهم ومساندة الجمهور المتدين والمثقف، أصبحوا سادة وحماة ووجهاء المجتمع المحلي بالرغم من أنهم غرباء من حيث العرق والمنشأ والوظيفة، ولم يكن النظام من الخارج، بل دمج سيطرة سياسية مع أدوار اجتماعية واقتصادية، ولم يتقابل المجتمع والنظام وجهاً لوجه، بل استجابا على السطح الغائر بينهما فقط، وبكلمة أصح، اخترق كلّ منهما الآخر، وشقّ الأقوى منهما طريقه عير الآخر، وكان المجتمع المرؤوس يقاوم وينحني ويتكيف ويدرب ويدرك قوى وأفعال المماليك بطرق خلقت نموذجاً اجتماعياً وسياسياً كاملاً[٤٩٧].

هوامش الفصل الثالث

(١) حول هذه المقدمة العامة عن الإدارة، راجع كمال الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١٢٥، ١٢٩.

(٢) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٩١.

(٣) يورد أكرم العلبي تحديداً لنيابة طرابلس، لا ينسجم مع ما ذكرناه، في مواضع متعددة من هذا البحث، عن جغرافية النيابة، إذ يجعل حدّها: من الغرب شمال بيروت إلى اللاذقية، ومن الشمال من اللاذقية إلى العاصي في الشرق، ومن الجنوب من بشري إلى الساحل. وهو يدّعي الاستناد في ذلك إلى **المقصد الرفيع المنشأ، الهادي لديوان الإنشاء**، لبهاء الدين الخالدي من أواخر القرن الخامس عشر، وإلى **صبح الأعشى، والتعريف، والمسالك**، إلخ. راجع العلبي، **دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين**، الشركة المتحدة، دمشق، ١٩٨٢، ص ٣٣ - ٣٤. وكذلك يخطىء عمر تدمري في وضع خريطة نيابة طرابلس المملوكية، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٢.

(٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٢ - ١٤٣. وسنعود للكلام على المدينة وتطورها منذ نشأتها الجديدة في باب خاص يعالج مسألة التنظيم المدني.

(٥) لعلّه صاحب «كتاب الأنساب» من القرن الثاني عشر. انظر: SAUVAGET et CAHEN, Introduction, *op. cit., p. 88.*

(٦) **المشترك وضعاً والمفترق صقعاً**، ط. جوتنجن ١٨٦٤ م.

(٧) **كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار** لمؤلفه ابن عبد المنعم الحميري، تحقيق إحسان عبّاس، مكتبة لبنان، ١٩٧٥. انظر حوله: T. LEWICKI, «Ibn. ʻAbd al - Munʻim al - Ḥimyari», E I.2, III,pp. 697 - 698.

(٨) مجهول بالنسبة لنا.

(٩) أي البيزنطيين.

(١٠) الأشرف خليل بن قلاوون. (٦٨٩ - ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٠ - ١٢٩٣ م).

(١١) ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ١٠٩.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

(١٣) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٩.

(١٤) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ١١٥.

(١٥) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٢٦٢.

(١٦) المصدر نفسه، ج ١١، ص ٥٣ ـ ٥٤.

(١٧) ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ١٢٣.

(١٨) المصدر نفسه، ، ص ١٥٢.

(١٩) ابن تغرى بردى، المصدر المذكور، ج ١١، ص ١٥٤.

(٢٠) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٢٧٧.

(٢١) ابن تغرى بردى، المصدر المذكور ج ١٦، ص ٢١٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.

(٢٣) ابن أيّاس، المصدر المذكور، ج٣، ص ١٠٠.

(٢٤) وفي أمكنة معينة من الكتاب يعطي القلقشندي أسماء خمس نيابات لاست، راجع، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٥.

(٢٥) ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٢٩٨. الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ١٦٣. ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٦٨٨.

(٢٦) DEMOMBYNES, op. cit., p. 113.

ولا نجد ذكراً لهذا العمل في **زبدة**، ابن شاهين الظاهري، ص ٤٨. فهل كان لا يزال موجوداً في زمانه.

(٢٧) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٧٠، ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٤٦٣.

(٢٨) راجع حول النيابات الست، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

(٢٩) القلقشندي، **صبح**، ج ١٤، ص ٤٤.

(٣٠) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٨٤، ١٠٦، ٢٩١، ٢٩٣، ٦٦٦، م ٣، ص ١٦١، ١٨٠، ٣٤٢، ٥٧٠. الصيرفي، **نزهة**، ج ١، ص ٢٢١، ج ٢، ص ١٦٣. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٢٢٣، ٣٠٨.

(٣١) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٣، ص ٨، ٣٢ ـ ٣٣، ج ١٤، ص ٦٦، ٧٣، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٤٦، ٣٠٨، ج ١٥، ص ١٣٠، ١٣١، ١٤٨، ٣٣٢، ٤٤٧، ج ١٦، ص ٩٢، ٣٥٣. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ـ ٢، ص ٥٠٨، ٥٥١، ٦٤٧، ٦٦٨، ٦٨٧ ج ٢، ص ٤١.

(٣٢) ابن الشحنة، **الدرّ**، ط. سركيس، ص ٢٦٠.

(٣٣) راجع حول هذه الأعمال الستة من الضرب الثاني، القلقشندي، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٦ ـ ١٤٧. ولا نجد ذكراً لأعمال الرصافه والخوابي والكهف والمينقة والعليقه في

زبدة ابن شاهين. وهو يذكر الكهف كحصن لا كمعاملة ص ٤٨. كما أنه لا يلاحظ وجود قرى كثيرة في عمل القدموس برغم اتساعه وكذلك بالنسبة لحصن عكّار ص ٧١. راجع Jean GAULMIER, la Zubda kachf of - Mamalik. éd. de venture de paradis, Beyrouth, 1950, p 71.

(٣٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٧. ولا نجد في **زبدة** ابن شاهين الظاهري ذكراً إلا لمعاملة جبله كعمل إداري، **زبدة**، ص ٤٨.

(٣٥) يورد «دومونبين» عدة مصادر تتكلّم على إبراهيم ابن أدهم. فيرجع إلى ياقوت الذي يذكر أنه توفي عام ١٩٦ ودفن في سوقين في بلاد الروم. رواية أخرى تضع وفاته عام ١٦٢، وأخرى تذكر أنه توفي في غزوة في البحر. ويسند الكاتب معلوماته إلى مراجع كثيرة نجدها في حاشيته، ويتنبه إلى أن القلقشندي (راجع نصه في مكان آخر عن مشيخة المقام الأدهمي)، ولا يحدّد تاريخاً للنص الذي ينشر. DEMOMBYNES, op. cit., p. 117. ويذكر ابن الشحنة أنه من بلخ وتوفي سنة ١٦١. ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، المصدر المذكور، طبعة سركيس، ص ١٠١.

(٣٦) راجع حول هذه الأعمال الصغار، القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٣٧) ابن فضل الله العمري، مسالك، ص ٥٣.

(٣٨) يلاحظ أن القلقشندي يذكر هنا خمس نيابات، بينما كان قد ذكر ستا سابقاً، مما يعني أنه قد أسقط نيابة المرقب. راجع حول نواب بمضافات طرابلس، القلقشندي، صبح، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٥. وعرف من نوّاب صهيون: الأمير صارم الدين بن الهذباني في عام ٨٤٢ هـ والأمير سيف الدين جانبك في ٨٥٤. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ٣٢٦، ٥٥١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٤٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٦. ومن الواجب التنبّه إلى أن ولاية بشرّيه تقع في الجبل فوق طرابلس. وقد أخطأ د. إسماعيل محقق كتاب المواكب الإسلامية لابن كنان (ج ٢، ص ١٢١) عندما جعلها في محافظة اللاذقية.

(٤١) DEMOMBYNES, op. cit., p. 227., note 3.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Ibid., p. 228, note 1.

(٤٤) Ibid., p. 228, note 3.

(٤٥) ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، المصدر المذكور، طبعة سركيس، ص ٢٣٢، ٢٦٧.

(٤٦) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ١٧٦، ١٩٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ج ١٢، ص ١٧٦، ١٨١، ١٨٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤، ج ١٢، ص ١٧٦ ـ ١٨١.

(٤٩) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٧٦، ١٧٩.

(٥٠) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٦٤. راجع أيضاً تحليلنا حول مسألة تحويل مدينة طرابلس إلى عاصمة للسلطنة، واختلاف رأينا حول ذلك، استناداً إلى ابن كثير وغيره، مع الدراسات الأخرى راجع أيضاً ابن تغرى بردى، ج ٨، ص ١٩٤.

(٥١) القلقشندي، **صبح**، ص ٢٣٣، ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، ط. سركيس، ص ٢٥٨. وكان أكابر الأمراء من له أمرة مائة فارس وتقدمة ألف وربما زاد بعضهم بالعشرة فوارس، والعشرين؛ ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٧، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٤، ج ٦ ص٢٠١ ـ ٢٠٢. المقريزي، **الخطط** ط. بولاق، ج ٢، ص ٢١٥. ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١١٣. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٢٩.

(٥٢) ابن الشحنة، المصدر المذكور، ص ٢٦٤.

(٥٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٤٧.

(٥٤) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٣٥. السبكي، **معيد النعم ومبيد النقم**، دار الحداثة، ١٩٨٣، ص ٢١ ـ ٢٤. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٦ ـ ١٨، ج ٥، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤. المقريزي، **الخطط**، بولاق، ج ٢، ص ٢١٤ ـ ٢١٥. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ٩٣٠.

(٥٥) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٥. القلقشندي، **صبح**، ج ٥، ص ٤٥٥.

(٥٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ج ٣، ص ٤٢٦.

(٥٧) القلقشندي، **صبح**، ص ٢٣٤، وفي مكان آخر يعطي القلقشندي معلومات أخرى عن ترتيب النيابة يعتبرها «دومنبين» مصحّفه راجع DEMOMBYNES, p. 226. راجع أيضاً محمد بن عيسى ابن كنان، **المواكب الإسلامية في الممالك والمحاسن الشامية**. قسمان، تحقيق د. حكمت إسماعيل، منشورات وزارة الثقافة، بدمشق ١٩٩٣ ق ٢، ص ١١٥ ـ ١١٦، الذي يستعيد ولو متأخراً في الزمن ما كانت عليه المجالس في المدن الأخرى وما كانت عليه الإدارة المملوكية.

(٥٨) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ١٧٦ ـ ١٧٩.

(٥٩) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١٣٣.

(٦٠) القلقشندي، **صبح**، ج ٨، ص ٣٩١.

(٦١) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٢، ص ٦٨، ٩٦. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٦.

(٦٢) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٢.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣١. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٥٥. المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٤٩١.

(٦٤) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٨، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٦٥) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٦٦) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٣٩.

(٦٧) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

(٦٨) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٤٥ ـ ٢٧٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ج ١٠، ص ٢١ ـ ٢٢.

(٧٠) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ص ٨٥، وهو يشير إلى أن السلطان برقوق أبطل في ولايته هذا المقرر للنايب؛ راجع أيضاً ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١، ج ١٢، ص ١١١، ١٧٢، ٣٠٢. ويذكر الصيرفي أن الملك الظاهر جقمق أبطل خلال حكمه، ما كان يؤخذ من أهل طرابلس عندما يتولى النائب، **نزهة**، ج ١، ص ٢١١.

(٧١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٦١٦ ـ ٦١٧، ٩٤٥.

(٧٢) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، م ٩، ص ٨٥. المقريزي، المصدر نفسه، ، ج ٣، ٦١٦ ـ ٦١٧، ٩٤٥. الصيرفي، **نزهة النفوس**، ج ١، ص ٥٠١. ويورد السخاوي أسماء نواب عدّة نالوا النيابة بالرشوة، **الضوء اللامع**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٨، ٦١، ج ١٠، ص ٢٨٠.

(٧٣) ابن أياس، **بدائع الزهور**، المصدر المذكور، ط مصطفى، ج ٣٤، ص ٣٣٠.

(٧٤) ابن كثير **البداية**، ج ١٤، ص ٦١.

(٧٥) القلقشندي، **صبح**، ج ٨، ص ٣٨٥.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٧٧) ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٥١. ج ٩، ص ٢٣٧. ابن الشهبة، **الدر المنتخب**، المصدر المذكور، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٧٨) ما يذكره اليوسفي.

(٧٩) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٨٢١. SOBERNHEIM, op. cit., pp. 125 - 126

(٨٠) هذا ما يمكن استنتاجه من لائحة بتسلسل النواب، يدرجها تدمري في **تاريخ طرابلس**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ١٧.

(٨١) هذا الاستنتاج من قبل السيد تدمري، لا يرتكز إلى مصادر تاريخية، بل هو محض رأي شخصي غير مسند. تدمري، المرجع نفسه، ص ١٧.

(٨٢) القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٢٢٤، إبن بطوطة، **رحلة**، المصدر المذكور، ط. صادر، ص ٦٥.

(٨٣) القلقشندي، **صبح**، ج ٨، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٥، ٣٨٤.

(٨٤) ابن شاهين الظاهري، ص ١٣٣.

(٨٥) ابن قاضي شهبة، م ٢، ص ٣٠٩.

(٨٦) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ٢٩٢.

(٨٧) السخاوي، ج ٣، ص ٦١.

(٨٨) طه ثلجي الطراونة، **مملكة صفد في عهد المماليك**، درا الآفاق، بيروت، ١٩٨١ ص ٢٣١. SOBERNHEIM, op. cit. p.45.

(٨٩) ابن كثير، البداية، ج ٤، ص ٥٢، ٢٠٤.

(٩٠) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ٩، ص ٢٤، ٢١٦.

(٩١) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٣٧١، ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(٩٢) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ص ٢٨١؛ وهو يذكر مقتل دمرداش في عام ١٣٩١ م، ص ٢٨١، ٢٨٣. وقد يموت النائب مسموماً كما جرى لعز الدين أيبك الموصلي في ٦٩٨ هـ/ ١٣٩٠ م. ابن تغرى بردى؛ **النجوم**، ج ٨، ص ١٨٣. كما قد يسجن النائب كما جرى لتمر الساقي الذي سجنه الناصر في قلعة الجبل وعين مكانه على طرابلس الأمير كستاي. ابن تغرى بردى، ج ٩، ص ٤١. كما سجن آقوش الأشرفي في قلعة صرخد، المصدر نفسه، ج ٩، ص ١١٢. كما رسم السلطان الناصر بالقبض على سيف الدين مغلطاي، ولكنه توفي قبل وصول الأمر بيوم، المصدر نفسه، ج ٩، ص ٢٢٤. وقبض على الأمير قماري على عهد السلطان الملك الكامل شعبان، وحمل مقيّداً إلى الإسكندرية وعين مكانه اسندمر العمري، المصدر نفسه، ج ١٠؛ ص ١٢٥. وقد أوردنا حالات كثيرة مما كان يتعرض له النوّاب من قتل وسجن وعزل في متن كلامنا على الأحداث التي كانت تشارك منها نيابة طرابلس وكذلك من خلال استعراضنا للتقسيمات الإدارية وفي آخر الكلام على النيابة.

(٩٣) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ص ٣٧. ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٣٢٨.

(٩٤) مثلاً يلباي كان نائباً وحاجب الحجّاب في ٩٠٤ هـ. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٤٢٣.

(٩٥) ابن قاضي شهبة، م ١، ج ٣، ص ١٥٥.

(٩٦) DEMOMBYNES, op. cit. p. 222, note 1.

(٩٧) DEMOMBYNES, Ibid. ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، المصدر المذكور، ص ١٠٤.

(٩٨) ابن شاهين الظاهري، **زبدة** المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٩٩) DEMOMBYNES, op. cit. p. 222, note 2.

(١٠٠) Ibid., pp. 226 - 227, note 2.

(١٠١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٣٣.

(١٠٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٨٠٠ ـ ٨٠٣. ابن تغرى بردى،

النجوم، المصدر المذكور، ج ١٠، ص ٢١٣ ـ ٢١٦، ٢٤٥. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٠٩.

(١٠٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٩، ص ٣٠٤.

(١٠٤) السخاوي، **الضوء اللامع**، المصدر المذكور، ج ١٠، ص ٧٩.

(١٠٥) الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٤٥٢.

(١٠٦) الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٣٢٤.

(١٠٧) ابن قاضي شهبة، م ١، ج ٣، ص ٥٥.

(١٠٨) تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٣٥، حاشية ١٤.

(١٠٩) المرجع نفسه، ص ٣٧، حاشية ٢٢.

(١١٠) المرجع نفسه، ص ٣٧، حاشية ٢٤.

(١١١) العيني، عقد، ج ٤، ص ١٦ ـ ٢٠، ٧٧.

(١١٢) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ص ٥٣٧.

(١١٣) المصدر نفسه، ، ص ٦٨٢ ـ ٦٨٣. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(١١٤) ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٢، ص ٣٣١.

* لقد وردت نماذج أخرى من هؤلاء في متن الكتاب.

(١١٥) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ص ٥١٥.

(١١٦) المصدر نفسه، م ٢، ص ٣٨٣. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ١٠٧.

(١١٧) ابن قاضي شهبة، المصدر نفسه، م ٢، ص ٥١٦ ـ ٥١٧.

(١١٨) المصدر نفسه، م ٢، ص ٤٥٢.

(١١٩) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**،م ٢، ص ٤٦٠ ـ ٤٦١.

(١٢٠) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ١٤٣.

(١٢١) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٥٧.

(١٢٢) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ١٤. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ٣٠٠.

(١٢٣) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٣٥٢. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٧٨.

(١٢٤) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٣٥٤. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(١٢٥) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ١٢٤ ـ ١٢٥، ٢٠٥.

(١٢٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٤٥٧. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ١٣٤.

(١٢٧) ابن قاضي شهبة، **تاريخ** ، م ٣، ص ٤٧٤. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ١٤٩.

(١٢٨) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤١٩.

(١٢٩) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٣، ص ٤.

(١٣٠) ابن قاضي شهبة، م ١، ج ٣، ص ٤٣٨.

(١٣١) المصدر نفسه، م ١، ج ٣، ص ٤٤٨.

(١٣٢) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٣، ص ١٨٤ ـ ١٨٥. الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٢٩٧.

(١٣٣) الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٣٦٠.

(١٣٤) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٩٥٣. الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٣٢٤.

(١٣٥) ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٤٢٨.

(١٣٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٧.

* لقد وردت نماذج أخرى من هؤلاء في متن الكتاب.

(١٣٧) النويري، **النهاية**، ج ٢٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٧٤.

(١٣٨) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٧٠١.

(١٣٩) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ص ٦٨٣ ـ ٦٨٤.

(١٤٠) المصدر نفسه، ، م ٣، ص ٥١، حاشية ٢.

(١٤١) المصدر نفسه، م ٣، ص ٣٨٧.

(١٤٢) الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٧.

(١٤٣) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ١٣٨.

(١٤٤) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ١٢٨ ـ ١٣٠ الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٦٨.

(١٤٥) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٤٣٨. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٦٥، ١٥١.

(١٤٦) الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٥٢٢.

(١٤٧) المقريزي، **السلوك** ج ٤، ص ٥٥٠ ـ ٥٥١. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤ ص ١١٠ ـ ١١٣. الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٤٨٧ ـ ٤٩٣.

(١٤٨) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ١٣٥.

(١٤٩) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ١٠٦٦.

(١٥٠) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ٤٠٤، ج ١٦، ص ٩١ ـ ٩٢، ١٩٩.

(١٥١) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ١٩٩، ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(١٥٢) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٣٣٩.

(١٥٣) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٣٥٢.

(١٥٤) الصيرفي، **أنباء الهصر**، ص ٣٠٥.

(١٥٥) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٢، ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٦ ـ ١٧.

(١٥٦) ابن أياس، **بدائع**، ج ٤، ص ٣٣٠، ٣٣٧.

(١٥٧) ابن طولون في LAOUST, Les gouverneurs de Damas, p. 118.

(١٥٨) تدمري، المرجع المذكور، ص ٣٤، حاشية ١٠.

(١٥٩) النويري، **نهاية**، محطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٤٢.

(١٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٨.

(١٦١) اليوسفي، **نزهة الناظر**. مقدمة ص ٦٨. النص المنشور، ص ١٩٢ ـ ١٩٣، ٢٣٦ ـ ٢٣٨.

(١٦٢) الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ١٠٠، ١٩٠.

(١٦٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(١٦٤) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٢٠٤.

(١٦٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣١.

(١٦٦) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٢٦.

(١٦٧) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ١٩٤.

(١٦٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٩٨.

(١٦٩) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٢٩٤.

(١٧٠) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٣١٧. ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٤٤٠ ـ ٤٤٢.

(١٧١) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٣٧١، ٣٧٩ ـ ٣٨٠.

(١٧٢) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٢٦٤ ـ ٢٦٥.

(١٧٣) المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٢٩.

(١٧٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

(١٧٥) ابن فضل الله العمري، **التعريف** بالمصطلح الشريف، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(١٧٦) اليوسفي، **نزهة**، المصدر المذكور، مقدمة المحقق د. أحمد حطيط، ص ٦٣ ـ ٦٤. نص المخطوط المنشور، ص ١١٥ ـ ١١٦، ١٢٤. ويشير المحقّق، ص ١١٤ ـ حاشية ٤، إلى أن لقب نائب غزة كان «مقدم العسكر...» بينما في طرابلس «نائب السلطنة». القلقشندي، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٧٥ ـ ١٧٩.

ابن تغرى بردى، **نجوم**، ج ٩، ص ٣٨. راجع أيضاً د. حطيط: «السلطنة المملوكية،

كتاب نزهة الخاطر لليوسفي، **الفكر العربي المعاصر**، عدد ٣٣ (١٩٨٥) ص ١٣٠ ـ ١٤٤.

(١٧٧) القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٢٣٣. وفي **زبدة كشف الممالك**، ص ١٣٣، يبلغ عددهم أربعة.

(١٧٨) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٩. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٤ ـ ١٥، ج ٦، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢. المقريزي، **الخطط**، ج ٢، ص ٢١٥. ابن شاهين، **زبدة**، ص ١١٣. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٢٩.

(١٧٩) القلقشندي، المصدر نفسه، ص ١٨٥. والفرق بين هذه الوظيفة في دمشق وفي طرابلس أن الأول أمير ألف والثاني طبلخانه.

(١٨٠) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٥٧، القلقشندي. **صبح**، ج ٤، ص ١٩. المقريزي، **الخطط**، ج ٢، ص ٢١٩ ـ ٢٢٢. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٣١.

(١٨١) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٣٢.

(١٨٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٠١٥.

(١٨٣) DEMOMBYNES, op. cit., p. 222.

(١٨٤) الصيرفي، **أنباء**، ص ١٣٠.

(١٨٥) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ٢٥٠، راجع أيضاً تدمري، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٥٤، حاشية ١٨٠.

(١٨٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، ج ٣، ص ٣٢٨.

(١٨٧) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٢٩٤، ٣٦١.

(١٨٨) الصيرفي، **نزهة**، ج ١، ص ٨٩.

(١٨٩) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ١٧٢.

(١٩٠) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١١، ص ١٦٢.

(١٩١) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(١٩٢) ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ١١.

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(١٩٤) المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(١٩٥) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٢، ص ٨. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٣٩١.

(١٩٦) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٩٨٣ ـ ٩٨٤. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٥٥٦.

(١٩٧) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٦٧٦.

(١٩٨) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٣، ص ٣١.

(١٩٩) ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٧٠٥، ٧١٤.

(٢٠٠) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٥٦، ٦١. ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ١٢.

(٢٠١) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ١٣٠.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ج ١٥، ص ١٨١.

(٢٠٣) المصدر نفسه، ص ٣٨٠، ج ١٦، ص ١٩٩.

(٢٠٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٧. ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٢٩٨.

(٢٠٥) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٩٢.

(٢٠٦) المصدر نفسه، ج ١٦، ص ٩٩، ١٣٢، ١٨٤ ـ ١٨٥، ٢١٣.

(٢٠٧) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ١٤١، ٣٥٤. ابن أياس **بدائع**، ج ٢، ص ٣٥٩.

(٢٠٨) ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٤٤٩.

(٢٠٩) راجع حول المهمندارية في دمشق، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢١٠) جورج خاطر، **دراسات في معجم المصطلح المملوكي**، دكتوراه من جامعة الروح القدس، بإشراف إلياس القطّار، ١٩٨٣، ص ٤٧٣.

(٢١١) DEMOMBYNES, op. cit., pp. 223.

(٢١٢) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٧٩ ـ ١٨١.

(٢١٣) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٩. القلقشندي، **صبح**، ص ٢١ ـ ٢٢. المقريزي، **خطط**، ط. بولاق، ص ٢٢٣. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ١٣١.

(٢١٤) المصدر نفسه، ، ج ١٢، ص ٤٥٠ ـ ٤٥٣.

(٢١٥) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223, note 2.

(٢١٦) اليوسفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ص ٢٤١، حاشية ٣، ص ٢٥٧.

(٢١٧) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤٧٥.

(٢١٨) المصدر نفسه، م ٢، ص ٣٢٩.

(٢١٩) المصدر نفسه، ص ٥٧٥ ـ ٥٧٦.

(٢٢٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٢١) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٦٠. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٣٠.

(٢٢٢) خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٨٧، ٣٦١.

(٢٢٣) القلقشندي، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٠.

(٢٢٤) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٢. DEMOMBYNES, op. cit., p. 114.

(٢٢٥) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223.

(٢٢٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٢٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٢٨) خاطر، المرجع المذكور، ص ٣٦١.

(٢٢٩) القلقشندي، **صبح** المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٢٣٠) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223.

(٢٣١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٦.

(٢٣٢) DEMOMBYNES, op. cit., p.223.

(٢٣٣) القلقشندي، **صبح** المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٦. وبخصوص الأوقاف، راجع ما كتب عنها في باب خاص بها.

(٢٣٤) «نماذج من الأوقاف في أواخر القرون الوسطى ومطلع العهد العثماني وأهميتها في كتابة تاريخ لبنان»، مجلة **دراسات**، ١٣ ـ ١٤ (١٩٨٤)، ص ٢٧٧ ـ ٢٩٧.

(٢٣٥) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٨٦.

(٢٣٦) راجع القلقشندي حول تقدمة البريد في نيابة دمشق، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٣٧) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٣.

(٢٣٨) ولمزيد من المعلومات الدقيقة الواردة عند جورج خاطر، المرجع المذكور، ص ١٢٦.

(٢٣٩) صالح بن يحيى، المصدر المذكور، ص ٣٥.

(٢٤٠) العمري، **التعريف**، المصدر المذكور، ص ١٨٧. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٣٧٠، المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧. ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١١٩؛ في النص المترجم ص ٢٠١ ـ ٢٠٢.

(٢٤١) J. SAUVAGET, *la poste aux chevaux dans l'empire des Mamlouks*, paris, 1941, p. 13.

(٢٤٢) خاطر، المرجع المذكور، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

(٢٤٣) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٢، **التعريف**، ص ١٨٤ ـ ١٩٦، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٥٩، ج ١٤، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٨. المقريزي، **خطط**، ج ٢، ص ٢١١، خاطر، المرجع المذكور، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٢٤٤) DARRAG, op. cit., p. 89.

(٢٤٥) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١١٧، وفي النص المترجم ص ١٩٨.

(٢٤٦) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٢. المقريزي، **خطط**، ط. بولاق، ج ٢، ص ٢١١.

(٢٤٧) راجع حول أميراخورية البريد في دمشق، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٤٨) راجع حول ولاية المدينة في دمشق، القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٨٧.

(٢٤٩) إبن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٩. المقريزي، **الخطط**، ج ٢، ص ٢٢٣. السيوطي، **حسن المحاضرة**، ج ٢، ص ١٣١.

(٢٥٠) الطروانة، المرجع المذكور، ص ٢٤٠.

(٢٥١) عبده نعمه، **نيابة دمشق في عهد دولة المماليك الأولى**، أطروحة دكتوراه في الجامعة اليسوعية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٥٦.

(٢٥٢) خاطر، المرجع المذكور، ص ٥٠٣.

(٢٥٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٣٣٠.

(٢٥٤) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223, note 6.

(٢٥٥) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٥، ص ٤٦٨.

(٢٥٦) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤٤٥.

(٢٥٧) DEMOMBYNES, op. cit., p. 223, note 6.

(٢٥٨) Ibid., pp. 228 - 229, note 3.

(٢٥٩) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٥.

(٢٦٠) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ١٣٢.

(٢٦١) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٥١.

(٢٦٢) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١١٩، ١٢٠، ١٢٩.

DEMOMBYNES, op. cit., pp. 222 - 223.

(٢٦٣) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١٠٤، في النص المترجم ص ١٧٤.

(٢٦٤) النويري، **نهاية**، ج ٨ ص ٢٠٣ ـ ٢٠٦. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٦. المقريزي، **خطط**، ط. بولاق ج ٢، ص ٢١٦، ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١١٤. السيوطي، **حسن**، ج ٢ ص ١٢٩.

(٢٦٥) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٩. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٥٠، ١٨٣. المقريزي، **خطط**، ط. بولاق، ج ٢، ص ٢١٦. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٢٩.

(٢٦٦) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٢٩.

(٢٦٧) الصليبي، **منطلق**، المرجع المذكور، ص ١٢٧.

(٢٦٨) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٠.

(٢٦٩) خاطر، المرجع المذكور، ص ٥٠٠.

(٢٧٠) الصيرفي، **أنباء الهصر**، ص ٢٧٠.

(٢٧١) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٥١، حاشية ١٤٩.

(٢٧٢) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٢٧٣) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤١ ـ ٤٢. ويخطىء د. خاطر في قوله بأن المصادر المملوكية لا تشير إلى منصب الأتابك في النيابات الشامية.

(٢٧٤) ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ١٦، ص ٦٩، ١٦٩ ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٣١٥ ـ ٣١٧.

(٢٧٥) ابن تغري بردى، المصدر المذكور، ج ١٦، ص ٩٢، ٢٠٦ ـ ٢٠٧، ٢٦٤. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٣٠.

(٢٧٦) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٦٦.

(٢٧٧) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٥٤.

(٢٧٨) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢٣١.

(٢٧٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٦.

(٢٨٠) DEMOMBYNES, op. cit., pp. 223, note 4.

(٢٨١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٣.

(٢٨٢) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٨. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٢١ ـ ٢٢. المقريزي، **خطط**، بولاق ج ٢، ص ٢٢٣. السيوطي، حسن المحاضرة ج ٢، ص ١٣١.

(٢٨٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٥ ـ ٤٥٦.

(٢٨٤) خاطر، المرجع المذكور، ص ٥٠١.

(٢٨٥) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧.

(٢٨٦) المصدر نفسه، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩.

(٢٨٧) القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٨٤ ـ ١٨٨.

(٢٨٨) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٢٨٩) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٢٩٠) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٩١) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٩٢) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

(٢٩٣) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤، ج ١٢، ص ١٨٨.

(٢٩٤) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤، ج ١٢، ص ١٩٤.

(٢٩٥) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٩، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٥١. المقريزي، **الخطط**، ط. بولاق، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٢٩٦) النويري، **نهاية**، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٤١.

(٢٩٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢٩٨) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢٩٩) القلقشندي، **صبح** المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

(٣٠٠) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٤.

(٣٠١) ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٨، ص ١٩٨. النويري، **نهاية**، المصدر المذكور، ج ٢٩، منشور في Kitbuga and lagin المصدر المذكور، ص ٤٥.

(٣٠٢) النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٧٩.

(٣٠٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٣٠٤) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٦١، القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٩ ـ ٣١، ١٩٠. السبكي، **معيد النعم**، ص ٣٣ ـ ٣٤. المقريزي، **خطط**، بولاق، ص ٢٢٧. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٣٢.

(٣٠٥) الحسيني، **من ذيول العبر**، المصدر المذكور، ص ٢٩٦. ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٦١.

(٣٠٦) DEMOMBYNES, op. cit., p. 224, note, 1.

(٣٠٧) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، ٢٢، ص ٥٨١ ـ ٥٨٢.

(٣٠٨) المصدر نفسه، م ٣، ص ٦٨.

(٣٠٩) محمد بن شاكر الكتبي، **فوات الوفيات**، تحقيق إحسان عباس، ٥ مجلدات، دار صادر، بيروت، م ٤، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٣١٠) المقريزي، **سلوك**، ج ٢، ص ١٨٧.

(٣١١) ابن تغري بردى، **نجوم**، ج ١٠، ص ٩٩.

(٣١٢) المقريزي، **سلوك**، ج ٢، ص ٥١٣، ٥٥٣.

(٣١٣) ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٢٥٧، ٣٤٨.

(٣١٤) المقريزي، **سلوك**، ج ٤، ص ٦٤٣، ٨٥٢. ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ٦، ص ٥٦٧، ج ١٤، ص ٢٥٦، ج ١٦، ص ٢١. الصيرفي، **النزهة**، ج ٣، ص ٢٠.

(٣١٥) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٢٨٣.

(٣١٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٨٨ ـ ١٩٠. وفي وجهة نظر للسيد علي إبراهيم حسن، فإن مرتبة كاتب السرّ في طرابلس موازية لتلك الموجودة في مصر، المرجع المذكور، ص ٣١٢.

(٣١٧) لمعرفة وضعيّة كتابة السرّ في البلاط السلطاني، راجع ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٦٠. القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ٢٨، ٣٠؛ ج ٥، ص ٤٦٤؛ ج ١١، ص ٢٩٤. السبكي، **معيد**، ص ٣٠. المقريزي، **خطط**، بولاق، ج ٢، ص ٢٢٥، ٢٢٧. السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٣١٨) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٥.

(٣١٩) DEMOMBYNES, op. cit.,´p. 224.

(٣٢٠) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤٠٨.

(٣٢١) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٣٢٢) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٣، ص ٩٣. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٢٣. ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٠، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١.

(٣٢٣) ابن أياس، **بدائع**، ١ ـ ٢، ص ٩٢.

(٣٢٤) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٤، ص ٢٣٧.

(٣٢٥) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٣، ص ١٠٦.

(٣٢٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٤ ـ ١٩٥، أيضاً: ج ١، ص ١٣٧.

(٣٢٧) خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٣٢٨) DEMOMBYNES, op. cit., p. 224, note 3.

(٣٢٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٣٨، ج ١٢، ص ٤٧٧.

(٣٣٠) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٧٧.

(٣٣١) خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣٣٢) النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان رقم ٧٤، ص ٥٩.

(٣٣٣) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ٤٩، ص ٢٤٠.

(٣٣٤) القلقشندي، **صبح**، ج ١٢، ص ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٣٣٥) خاطر، المرجع المذكور،، ص ٣٦٤.

(٣٣٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٥٦، ٤٧٨. راجع أيضاً ابن كثير: **البداية والنهاية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٨٦.

(٣٣٧) السخاوي، **الضوء اللامع**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٦٢.

(٣٣٨) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٤٢.

(٣٣٩) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٥٨، السبكي، معيد النعم، ص ٢٥، القلقشندي، **صبح**، ج ٤، ص ١٩. ج ٥، ص ٤٦٢. المقريزي، **خطط**، بولاق، ج ٢، ص ٢٢٢، السيوطي، **حسن**، ج ٢، ص ١٣١.

(٣٤٠) غرس الدين الظاهري، **زبدة**، المصدر المذكور، ص ١٣٣.

(٣٤١) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٣٤٢) الحسيني، **من ذيول العبر**، المصدر المذكور، ص ٢٩٠. انظر أيضاً: **الدرر**، ج ٤، ص ٣٥٥. **والنجوم**، ج ١٠، ص ٣٠٠. وفي لقبه اختلاف.

(٣٤٣) خاطر، المرجع المذكور، ص ٢٩٩.

(٣٤٤) القلقشندي، **صبح**، ج ٤، المصدر المذكور، ص ١٨٨ ـ ١٩٢.

(٣٤٥) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤.

(٣٤٦) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨٧.

(٣٤٧) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٢٣٤.

(٣٤٨) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨١ ـ ١٨٧.

(٣٤٩) المصدر نفسه، ج ١٢، ١٨٢ ـ ١٨٣.

(٣٥٠) ابن الشحنة، المصدر المذكور، ط. سركيس. ص ٢٦٤.

(٣٥١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢.

(٣٥٢) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨٢، ابن الشهبة، **الدر المنتخب**، المصدر المذكور، ص ٢٦٤،

(٣٥٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٣٧.

(٣٥٤) غرس الدين الظاهري، **زبدة**، المصدر المذكور، ص ١٣٣.

(٣٥٥) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ١، ج ٣، ص ٣٦٩. ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، م ٩، ص ٢٤٨، الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٣٢٣. ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩.

(٣٥٦) خاطر، المرجع المذكور،، ص ٤١٢.

(٣٥٧) المرجع نفسه، ص ٤١٣.

(٣٥٨) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٥٠١.

(٣٥٩) المصدر نفسه، ص ٥٣٨ وما يليها. القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٣٦٠) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤١٦.

(٣٦١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢.

(٣٦٢) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤١٦.

(٣٦٣) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٨٧٥ ـ ٨٧٦. القلقشندي، المصدر المذكور، ص ٤٢.

(٣٦٤) المقريزي، المصدر نفسه، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١، ٤٤٨، ٥٦٥.

(٣٦٥) السخاوي، **التبر المسبوك**، المصدر المذكور، ص ٦٢.

(٣٦٦) خاطر، المرجع المذكور، ص ٤١٩.

(٣٦٧) المرجع نفسه، ص ٤٢٠.

(٣٦٨) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٥١.

(٣٦٩) الصيرفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٣٠١. السخاوي، **التبر المسبوك**، المصدر المذكور، ص ٣٩٣. ابن طولون، **مفاكهة**، المصدر المذكور، ص ١٦٩ ـ ٢٤٢.

(٣٧٠) اليونيني، **ذيل**، تحقيق حمزة عباس، ص ٧٣٣.

(٣٧١) الصيرفي. **نزهة**، ج ٣، ص ٣٠١.

(٣٧٢) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤٥٧.

(٣٧٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤٣٥.

(٣٧٤) المصدر نفسه، م ٣، ص ٦٠.

(٣٧٥) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ١٤٧. ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٣، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣. ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٦٣.

(٣٧٦) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٨٠.

(٣٧٧) ابن تغري بردى، ج ١١، ص ١٠٠.

(٣٧٨) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٣، ص ٣٤٢.

(٣٧٩) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٩٧.

(٣٨٠) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ١٥٠.

(٣٨١) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٤٤٦.

(٣٨٢) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٥٢٨.

(٣٨٣) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٣٤٩.

(٣٨٤) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٣٦٥.

(٣٨٥) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٣٦٦.

(٣٨٦) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ١٥٨.

(٣٨٧) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٣١٥.

(٣٨٨) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٢٢٢. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٥٦٦، الصيرفي، **نزهة**، ج ١، ص ١٥٧.

(٣٨٩) ابن أياس، **بدائع**، ج ١ ـ ٢، ص ٤٤٣.

(٣٩٠) المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٧٣٥.

(٣٩١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٩٠ ـ ٩٩١.

(٣٩٢) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٥٩٢.

(٣٩٣) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٣٧. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ١ ـ ٢، ص ٧٦٥.

(٣٩٤) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧٧٥.

(٣٩٥) المصدر نفسه، ج ١ ـ ٢، ص ٧٩٦.

(٣٩٦) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٢٣٠.

(٣٩٧) صيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٥٩. النعيمي، **الدارس**، ج ١، ص ١٤٦.

(٣٩٨) ابن قاضي شهبة، المصدر المذكور، م ٢، ص ٢٣.

(٣٩٩) المقريزي، **السلوك**، ج ٤، ص ٩٢٨.

(٤٠٠) الصيرفي، **نزهة**، ج ٣، ص ٣٨١.

(٤٠١) ابن أياس، **بدائع**، ج ٢، ص ٢٤٢.

(٤٠٢) ابن تغرى بردى، **النجوم**، ج ١٥، ص ٤٤٧. ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٤٠٣) ابن أياس، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٤٠٤) ابن تغرى بردى، المصدر المذكور، ج ١٦، ص ١٨٥.

(٤٠٥) ابن أياس، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٥١.

(٤٠٦) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٣.

(٤٠٧) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، ص ٤٩. المقريزي، **خطط**، بولاق، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٤٠٨) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢.

(٤٠٩) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٤١٠) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٢٩٠.

(٤١١) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢.

(٤١٢) الطراونة، المرجع المذكور، ص ٢٥٥.

(٤١٣) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، ج ٣، ص ٣٤٢.

(٤١٤) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٣.

(٤١٥) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٧٠ ـ ٤٧٢.

(٤١٦) محمد القرشي، المعروف بابن الأخوة (المتوفي عام ١٣٢٩ م)، **كتاب معالم القربة في**

أحكام الحسبة. تحقيق د. محمد شعبان وصديق المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥، مقدمة المحققين، ص ٣.

(٤١٧) القرشي، **معالم القربة**، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤١٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٢٠) المصدر نَفسه، ص ٢٥.

(٤٢١) CI, CAHEN et M. TALBI, art. «Hisba» in E. I. 2, T. III, p. 503 - 505, p. 503.

(٤٢٢) CAHEN et M. TALBI, art. «Hisba», op. cit., p. 503.

(٤٢٣) Ibid. p. 503.

(٤٢٤) Ibid. p. 504.

(٤٢٥) Ibid. p. 504.

(٤٢٦) Ibid. p. 504.

(٤٢٧) Ibid. p. 505.

(٤٢٨) Ibid. p. 505.

(٤٢٩) Ibid. p. 505.

(٤٣٠) ابن الأخوة، **معالم القربة**، المصدر المذكور، مقدمة، ص ٢٥.

(٤٣١) المصدر نفسه، ص ٤٦ ـ ٥٠.

(٤٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٤٣٣) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٤٣٤) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٤٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٤٣٦) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٤٣٧) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤٣٨) المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤٣٩) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٤٤٠) المضاربة، المزايدة على بعضهم بعضاً كأن يسوم على سوم أخيه وهو أن يشتري سلعة من رجل فيقول له رجل آخر أنا أعطيك أجود منها بهذا الثمن أو مثلها بدون هذا الثمن ثم يعرض.

(٤٤١) طاحني السدر.

(٤٤٢) الحجامة تمنع من ثقل الحاجبين وجرب العينين. ابن الأخوة، **معالم القربة**، المصدر المذكور، ص ٢٥١.

(٤٤٣) في مسائل محاكمة وقصاص الرياء واللواط وإتيان البهائم. ابن الأخوة، **معالم القربة**، المصدر المذكور، ص ٢٧٧ ـ ٢٧٩.

(٤٤٤) التأديب على مخالفة كضرب الزوج زوجته والمعلم الصبي. المصدر نفسه، ص ٢٨٤.

(٤٤٥) خشب المرادان. المصدر نفسه، ص ٣٢٩.

(٤٤٦) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٣.

(٤٤٧) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٤٤٨) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٤٩٢.

(٤٤٩) المصدر نفسه، م ٢، ص ٢٨٧.

(٤٥٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٨٧.

(٤٥١) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٤٥، ٤٨٢.

(٤٥٢) ابن فضل الله العمري، **التعريف**، المصدر المذكور، ص ١٨٢.

(٤٥٣) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٧٢، ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

(٤٥٤) المصدر نفسه، ج ١٤، ص ٣٥٠.

(٤٥٥) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ١، ج ٣، ص ٩٩.

(٤٥٦) ابن كثير، **البداية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٨٦.

(٤٥٧) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٩.

(٤٥٨) راجع بخصوص أوقاف طرابلس على عهد المماليك، الياس القطّار، «نماذج من الأوقاف في أواخر القرون الوسطى. . .»، المرجع المذكور، ص ٢٧٧ ـ ٢٩٧.

(٤٥٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٤٦٠) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٩٤.

(٤٦١) ابن شاهين الظاهري، **زبدة**، ص ١٣٣.

(٤٦٢) القلقشندي، **صبح** المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٥ ـ ١٩٨.

(٤٦٣) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٤٦٤) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٢.

(٤٦٥) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ١٩٥.

(٤٦٦) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩. ونجد أيضاً نموذجاً مشابهاً لها في ص ١٩٥ ـ ١٩٨.

(٤٦٧) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٤٦٨) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٤٦٩) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١.

(٤٧٠) DEMOMBYNES, op. cit., pp. 226 - 227, note 2.

(٤٧١) إبن بطوطة، **رحلة**، ط. صادر، ص ٨٠.

(٤٧٢) DEMOMBYNES, op. cit., p. 227.

(٤٧٣) Ibid.

(٤٧٤) القلقشندي **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٧ ـ ١٩٨. ونصّ آخر، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٤٧٥) راجع غرس الدين الظاهري، **زبدة**، ص ٤٨. وابن الشحنة، **الدرّ المنتخب**، ص ٢٦٧، ٢٦٨.

(٤٧٦) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٤٧٧) DEMOMBYNES, op. cit., p. 227.

(٤٧٨) النويري، **نهاية**، ج ٣٠، مخطوط الفاتيكان، رقم ٧٤، ص ٦٢.

(٤٧٩) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٤٦٧ ـ ٤٦٩.

(٤٨٠) DEMOMBYNES, op. cit., p. 228, note 2.

(٤٨١) شمس الدين محمد الحلبي المعروف بابن آجا، **تاريخ الأمير يشبك الظاهري**، تحقيق عبد القادر طليمات، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣. ص ٦٨٠.

(٤٨٢) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٤٨٣) ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٤٨٤) اليونيني، **ذيل**، تحقيق حمزة عباس، ص ٤٥٢.

(٤٨٥) ابن الشحنة، المصدر المذكور، ص ٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٤٨٦) إبن بطوطة، المصدر المذكور، ط. صادر، ص ٨١.

(٤٨٧) أبو الفداء، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٣٥. إبن بطوطة، المصدر نفسه، ط. صادر، ص ٨١.

(٤٨٨) ابن قاضي شهبة، م ١، ج ٣، ص ٥٩٣، م ٢، ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٤٨٩) إبن بطوطة، المصدر المذكور، ص ٨٢.

(٤٩٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ١٢، ص ٢٠٠.

(٤٩١) المصدر نفسه، ج ١٢، ص ٤٧٩. كما يذكر في نصّ آخر أن من تعيّن لهذا المنصب عمل سابقاً ناظراً لبيت المال ومحتسباً، ص ٤٨٠. ومن الغرابة بمكان أن يسوق د. تدمري، قصة اليهودي والنعوت الملصقة به والتهم الموجهة إليه باغتباط ملحوظ، بحيث يأتي ارتكازه إلى المصادر صدىً لقصة عمرها مئات السنين وكأنها جرت البارحة.

(٤٩٢) المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣، ٤، ١٤. العيني، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٣٥١ ـ ٣٥٣. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٩٩.

(٤٩٣) محمد بن صصري، **الدرة المضية في الدولة الظاهرية**، نشر وليم برينر في A Chronicle of Damasus 1389 - 1397، لوس انجلوس، ج ٢، ١٩٦٣، ص ١٣٣، ١٩٢. المقريزي، **السلوك**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٧٣٨، ٨٧٢. تدمري، **تاريخ وآثار مساجد طرابلس**، المرجع المذكور، ص ٨٥.

(٤٩٤) تدمري، المرجع المذكور، ص ١٠١ ـ ١٠٤.

(٤٩٥) حاولنا استقراء هذه الوقائع من الجداول بأسماء الموظفين والعسكريين والمدنيين والدينيين التي يدرجها د. تدمري في مطلع كتابه عن طرابلس، الجزء الثاني.

(٤٩٦) العيني، يعتبر بلاد الشام «وطن» السلطان شيخ، الذي يعرف تركها وتركمانها وكردها وعربها وعجمها، **السيف المهند**، المصدر المذكور، ص ٢٤٠.

(٤٩٧) لابيدوس، المرجع المذكور، ص ١٣٢.

الفصل الرابع: تطوّر العمران

أولاً: إشكالية البحث في التاريخ المدني المشرقي

من الملاحظ أن دراسة أي مدينة مشرقية، بقطع النظر عن خصوصيات أي مدينة كانت، يقتضي وضعها في إطار عام، أشمل، تقتضيه وحدة التركيب الإداري والسياسي والعسكري الذي كان قائماً في ظل السلطنة الإسلامية ـ العربية.

فالتنظيم الإداري والحياة السياسية كانا خاضعين لقوانين مشابهة، وعملية الترقي التي كانت تخضع لها البلاد كانت واحدة.

قد يكون من السهل حصر موضوع دراسة مدينة وكأنها وحدة قائمة بحدّ ذاتها، والتطرق إلى كل مظاهر الحياة المدنية فيها، ولكن التعمّق في ذلك يقودنا إلى الاستنتاج بأنه من الصعب فهم المظاهر الأساسية لمدينة ما ومميزات تطورها إذا لم توضع في إطار أكبر هو إطار المدن المشرقية الإسلامية ـ العربية، حيث تنظيم المساحة المدنية وإدارة المؤسسات المدنية والأزمات الغذائية والهجرة من الريف إلى المدينة تتشابه إلى حدّ كبير.

ودراسة التاريخ المدني مرهونة بمسألة المصادر التاريخية التي لا تسمح دائماً بالتعمق بهذه المواضيع التي لم يفتح بحثها إلا منذ مدة قليلة، ولأن الدراسات كانت تركز على الوصف الخارجي للحياة في المدن دون التعمق في شبكة العلاقات المعقّدة التي كانت تبنى عليها المدن الإسلامية ـ العربية في بلاد الشام.

ضمن هذا الإطار المنهجي، تقع مشكلة أساسية، ناتجة عن المصادر

الإسلامية التي تصف المدينة بطريقة جامدة statique، فتصوّر الحياة فيها، ولمئات السنين، وكأنها لا تتغيّر، كأنما هي صورة فوتوغرافية أخذت، ولمرّة واحدة، دون مراعاة التطور ولو كان بطيئاً.

ولكسر هذا الجمود، اعتمدنا المنهجية الغربية المتجددة، ناظرين إلى الموضوع من خلال أفق جديد ينطلق من مبدأ التطور، ولو كان بطيئاً وسخيفاً، علّنا نستقصي ما طرأ من نموّ في الحياة المدنية، محاولين استخراج الثابت والمتحول، في هذا الموضوع الحضاري، مستفيدين في ذلك، مما وضعه المؤلفون الحاليون عن الحياة المدنية دون أن يراعوا في ذلك معيار التطوّر.

وما نسعى إليه هو فهم تنظيم وكيفية عمل المدينة من خلال المنطق الداخلي للمدينة العربية، من خلال نظمها العائلية، وثقافتها الإجتماعية، وقواعدها الطائفية والمذهبية، وعلاقاتها بالسلطة المركزية وارتباطاتها بالأرياف المجاورة لها.

وما تنبغي ملاحظته بأن ما سنجده من استثمارات مدنية من قبل الدولة المملوكية، سواء أكان ذلك في تطوير المدينة أو في تقديم البنى العمومية لها، يقودنا إلى الاعتراف بأن الحكم المملوكي لم يكن سيئاً إلى درجة كبيرة، ولم يكن سلبياً.

والمدة الزمنية التي يدور حولها البحث هي ٢٥٠ سنة، قرنان ونصف، لا تجوز معالجتها، كما فعل المؤرخون الحاليون، الذين ينسجون على المنهجية الإسلامية المملوكية، وكأن الزمن لا يتغير. فلا جمود، سياسياً واجتماعياً واقتصادياً ودينياً في التاريخ المملوكي خاصة، ولا في التاريخ عامة. وبالتالي، لا يجوز مراعاة التطور في الوقائع السياسية، فقط، لأن أسلوب المصادر يحتّم علينا تقصّي تتابع الأحداث، وإهماله في الميادين الأخرى، من اجتماعية واقتصادية إلخ...

فالمؤسسات، مهما كان نوعها، تتبدّل مع الزمن. ولهذا، فالمصادر والمراجع تعطي وصفاً دقيقاً عن هذه المؤسسات، ولكنه كاذب ولا يصلح إلا

لزمن صدور هذه المصادر والمراجع، كما أن هذه تصوّر الحقيقة كما ينبغي أن تكون لا كما هي في الواقع، كما هو شأن كتب الفقه عادة.

ومن هنا حرصنا على دراسة التطور المدني في طرابلس، ضمن إطار حقبات لا تتجاوز الخمسين سنة لمعرفة صيرورة هذه المدينة، وكيفية تطورها بشكل واضح ودقيق ومنهجي.

ودراسة النموّ المدني والحقل الإجتماعي ـ الثقافي للمدينة العربية موضوع جديد من المواضيع التي تنصب عليها الدراسة الإجتماعية منذ عشرين سنة، وإذا لم تكن الحياة المدنية ظاهرة جديدة في التاريخ، فدراستها مسألة جديدة، تطمح إلى تجاوز الوصف الخارجي والولوج إلى الداخل الحقيقي وتحليل ديناميته. فهذه المدينة المنغلقة على نفسها تشارك في المثال الوحدوي الإسلامي، وهي إسقاط لرؤية إنسان عائش في مجتمع على حقل مستصلح[١].

كان الاعتقاد سائداً عند أكثرية المستشرقين، المتأثرين بالأنموذج الروماني للمدينة، وعلى رأسهم «سوفاجيه» بأن المدينة العربية لم تعط إلا أنموذجاً عن الفوضى واللاانتظام. فيردّ على ذلك د. شفاليه بأنه يوجد تنظيم مدني جدّي في البلاد العربية فرضه تركيب الجسم الإجتماعي وحياته. فجاء تركيب المدينة منطوياً على ذاته، متلاصقاً متراتباً على شاكلة التركيب العائلي العربي[٢]. وصورة هذا في تصميم السكن: بيوت منطوية على ذاتها، مفتوحة على الباحة المركزية وقد أعدت لعزل العائلة أو الحريم مع السماح باستقبال الأقارب أو الغريب. وهذا المفهوم لاحتلال الأرض يوجد في الأبنية التي لها دور فاعل ثقافياً وفي تجمّع أبنية الأحياء[٣].

المدينة إذاً، في البلاد العربية، تمثّل إسقاطاً للتركيب الإجتماعي العائلي، على مساحة محددة. وهذه الوضعية تملي على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار:

١ ـ كون التصميم المدني يكرّر التماسك الداخلي للمجتمع، حيث أن الجماعات العائلية، تنتظم في علاقات القربى، مما يؤدي إلى انطواء وفواصل في البيوت والأحياء وكل عناصر الشبكة المدنية.

٢ ـ وجود فسحة مؤتمرة بالإسلام في الجامع حيث يجري تجاوز الفواصل بين الجماعات والأشكال المدنية المرسومة على صورتها، فالإسلام بقانونه الإيماني يدعو للوحدة ويرفع إلى العلو الانطوائية الإجتماعية.

٣ ـ القسمة المصنعة للوظائف الإقتصادية، سوق، خان، فندق، التي تفتح المدينة على التبادل الخارجي.

ويضاف إلى ذلك القلعة، فسحة السلطة والواسطة بين المجتمع والسلطة حسب مبادىء علاقات الزبونية والتراتبية[٤].

العرب المسيحيون لهم نفس نموذج السكن. وهذه الثقافة الإجتماعية تستمد قوتها من نظام العلاقات الإنسانية الأساسية[٥].

وبرأي «شفاليه» هناك مدينة عربية واحدة، حتى ولو كان الأسلوب متغيراً من مدينة إلى أخرى، أو من زمن إلى آخر، لأن كل مدينة عربية مكوّنة من نفس أنماط الفسح المغلقة التي تتكرر فيها والتي تنتظم دائماً تبعاً للمبادىء نفسها[٦].

وسؤال آخر لا بدّ منه: هل المدينة العربية متماسكة أم متقطّعة؟ وهل من مدينة بالقياس على المدن الأوروبية؟ والبعض يعتقد بأن ما يسمى بمدينة عربية هو تجميع لخلايا عائلية وقروية وطائفية منعزلة عن بعضها البعض لها تماسكها العائلي ووحدتها الإقتصادية والإدارية وممثلوها ورؤساؤها، بحيث تبدو المدينة مقسومة إلى أحياء شبيهة بقرى ومجموعها يشكّل مدينة[٧].

هذا الإنعزال والتلاصق لجماعات قريبة من بعضها ومتراتبة، حقيقة فيزيائية وطوبوغرافية واجتماعية في المدينة العربية، ولكنها لا تحجب وجود المدينة ولا تحجب التنظيم الإنساني الطامح إلى الوحدة[٨]، إنطلاقاً من مفهوم وحدة الأمة الإسلامية، برغم تضادّ واقع التركيب الإجتماعي القبلي مع هذا المفهوم النظري. والنتائج السياسية لهذا التفسخ في النسيج المدني يظهر في انعدام المؤسسات البلدية والهيئات التمثيلية وفي التشاور بين السلطة والشعب وانهيار السلطة الإدارية، مع صعوبة إيجاد استقلالية للتنظيمات البلدية كما في الحضارة

الغربية مع قيام الولاء عند الناس للجماعة العائلية والدينية والأثنية المنسجمة مع الحي[٩].

ومع هذا، لا يجوز أن ننكر الحياة الداخلية للمدينة الإسلامية ـ العربية والتركيز فقط على الفتن ورفض السلطة الشرعية[١٠].

ولدراسة مسألة العمران في نيابة طرابلس، لا بدّ من الرجوع إلى المراجع التي قامت بمسح للأبنية العامة، وفي إطار طرابلس نجد هذا المسح في:

- كتاب سوبرنهايم، الذي قام بأول عملية مسح شبه كاملة للكتابات العربية المنقوشة في إطار طرابلس ونيابتها، وللأبنية العامة التي دوّنت عليها هذه النقوش (مساجد، مدارس، إلخ...). وقد جاء هذا العمل العظيم في مطلع هذا القرن.

ثانياً: تطوّر العمران في مدينة طرابلس (الأبنية العامة)

كانت مدينة طرابلس المملوكية، ثالثة مدن ما يعرف اليوم بدولتي لبنان وسوريا، بعد حلب ودمشق.

وهي، كما تصرّ على ذلك المصادر العربية ـ الإسلامية وتذهب مذهبها المراجع الإسلامية المعاصرة[١١]، مدينة مستحدثة[١٢]، عمرها من عمر الفتح المملوكي بعد طرد الصليبيين منها.

ولا شك، إذا كان الإستحداث ينطبق على هوية السكان، التي يصعب تحديدها انطلاقاً من الوثائق، فهو لا ينطبق، «مئة بالمئة»، على المدينة التي نجد، كما ستدلّ على ذلك الشواهد التي ستأتي تباعاً، في دراستنا لتطوّر العمران، أن المماليك رمّموا عدداً لا يستهان به من أبنيتها التي حوّلت إلى مساجد أو فنادق أو حتى منازل[١٣].

وتذكر المصادر الإسلامية أن المدينة «المستحدثة» قد بنيت على بعد ميلين من البحر[١٤]، وفي مصادر أخرى على بعد خمسة أميال[١٥]، وهو رقم مبالغ فيه. وقد بدأ العمل في ورشة البناء، بعيد إعلانها عاصمة لنيابة طرابلس في عام ٦٨٩ هـ/ ١٢٩٠ م.

ولعل بناء المدينة، بعيداً عن البحر، كان لمحو ذكرى كونها إحدى العواصم المسيحية الكبرى على عهد الصليبيين[١٦] وحتى القرن العشرين كان يفصل بين المدينة والمرفأ حقول وبساتين.

ولما كانت المدينة خربة، كان نائب السلطنة في حصن الأكراد مكلّفاً بصورة استطرادية بإدارة طرابلس، وكان مركز سكنه في الحصن المذكور، ويمارس سلطته على طرابلس بواسطة فرقة عسكرية «يزك» إلى المدينة. وشيئاً فشيئاً، بنيت المدينة، بإنشاء الجوامع والأسواق والحمامات؛ وتعطي النقوش

وبعض كتب المصادر الإسلامية العربية فكرة عن تطور المدينة. وقد أدار بلبان الطباخي الذي كان أول من سكن طرابلس كنائب للسلطنة وبقي فيها حتى عام ٦٩١ هـ/ ١٢٩٢ م، إعمار المدينة، ولكن ليس لدينا تفاصيل عن نشاطه. وقد دشن الجامع الكبير على عهد السلطان الأشرف خليل (٦٨٩ ـ ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٠ ـ ١٢٩٣ م) خلال نيابة عز الدين أيبك الخازندار. وبنى خليفته عز الدين أيبك الموصلي حماماً، ضريحاً وجامعاً خربا اليوم. وعرفت المدينة وثبة عمرانية مع نائب السلطنة اسندمر الذي رمّم القلعة وبنى حماماً وسوقاً وجرّ قنوات الماء إلى المنازل في طبقاتها العليا، مما جعل المدينة بمنأى عن وباء الحمى. وبرغم أعماله المهمة، كوفيء بنقله من المدينة إلى مدينة حماه، ولم يعد إلى طرابلس ثانية، برغم محاولة إقناعه بذلك.

وبعد أربعين سنة وصلت طرابلس إلى درجة عالية من الازدهار. ومنذ عام ٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩ م أضحت طرابلس مركزاً لثالث نيابة من حيث درجة الأهمية في الممالك الشامية[١٧].

أ ـ الموقع الجغرافي

لربما، لا حاجة لنا، إلى تحديد موقع طرابلس الجغرافي، انطلاقاً من معلوماتنا الحالية، طالما أن المصادر المعاصرة لإعادة أحيائها تصف ذلك بوضوح. ويقول حول ذلك العمري، المتوفى في عام ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٩ م، ما يلي:

«لما بنيت هذه المدينة الجديدة كانت وخيمة البقعة، ذميمة المسكن، فلما طالت مدة سكنها، وكثر بها الناس والدواب، وصرفت المياه الأجنة (الأسنة) التي كانت حولها فقايع، وعملت بساتين، ونصب بها المنصوب والغراس، فخفّ ثقلها، وقلّ وخمها. وقد كان بها «اسندمر الكرجي» نايباً، وبقي لا يستقل من لوثة وخم، فشكا إلى الحكيم الفاضل ابن الدين سليمان بن داود المتطبب وخامتها، وسأله عما يخفف بعض ذلك، فأشار عليه أن يستكثر بها من الجمال

وبقية الدواب، ففعل ذلك، وأمر به الأمراء والجند، فخفّ ما بها، وكان الأمر كما أشار به الحكيم...

وبها نهر يحكم على ديارها وطبقاتها، يتخرّق الماء في مواضع من أعالي بيوتها التي لا يرقى إليها إلا بالدرج العلية، وحولها جبال شاهقة صحيحة الهواء، خفيفة الماء ذوات أشجار وكروم ومروج وأغنام ومعز، ومجتمع بها الجوز واللوز وقصب السكر والبلح، ويعمل بها السكر، ويهدى إليها وفود البحر، وترسي بها مراكبهم، موضع زرع وضرع، وهي الآن مدينة ممتدة (متمدنة) كثيرة الزمام، ذات مارستانين ومساجد ومدارس وزوايا وأسوار جليلة وحمامات حسان موصوفة، وجميع أبنيتها بالحجر والكلس، مبيضاً ظاهراً وباطناً، تحيط بها غوطتها، ويحيط بغوطتها مواضع مزروعاتها، بديعة المشرف، تحسن بعين من يشرف من هضبة عليها...»[18].

أما شيخ الربوة، المتوفى قبل العمرى بعشرين سنة في ٧٢٧ هـ/ ١٣٢٧ م، فيذكر أنها:

«بنيت في سفح ذيل من أذيال جبل لبنان بكورة من أكوار طرابلس، بعدها عن طرابلس القديمة المخروبة نحو من خمسة أميال. على شاطىء نهر يجري إلى البحر، وهي سهلية جبلية، بحرية برية، يتخلل الماء في جوانبها، ولها قنطرة على واد بين جبلين، يمرّ عليها الماء من منبعه إليها في ارتفاع نحو من مايتي ذراع، والنهر يجري من تحتها إلى سقي الأراضي، ويصبّ في البحر الرومي...»[19].

ويذكر إبن بطوطة الذي زارها في عام ٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦ م، على أنها إحدى بلدان الشام الضخام، وتقع على ميلين من البحر، وقد سبق واستشهدنا بذلك.

أما القلقشندي[20] فيقول بأنها مدينة من سواحل حمص، طولها تسع وخمسون درجة وأربعون دقيقة، وعرضها أربع وثلاثون درجة. خربت عندما

فتحها المسلمون عام ٦٨٨ هـ في أيام قلاوون ثم عمّروا بديلاً عنها مدينة على نحو ميل (راجع النص في باب الإدارة).

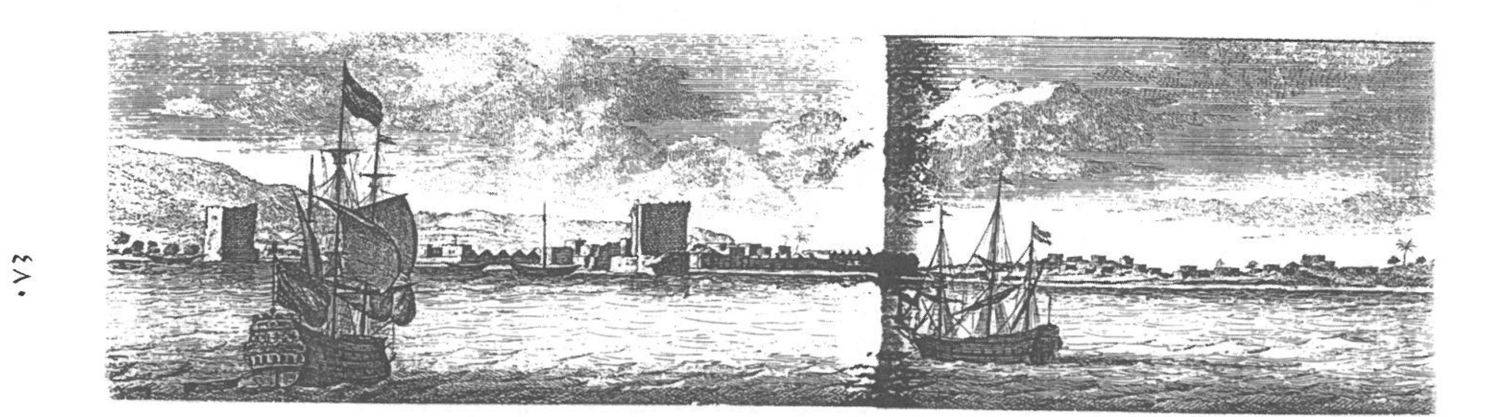
ويذكر ابن تغرى بردى «أن طرابلس القديمة» كانت من أحسن المدن وأطيبها، ثم بعد ذلك اتخذوا مكاناً على ميل من البلدة وبنوه مدينة صغيرة بلا سور فجاء مكاناً رديء الهوى والمزاج من الوخم[21]

ولقد ساهم اختيار طرابلس، عاصمة للنيابة التي تحمل اسمها في تطوّرها السريع على صعيد العمران في الأبنية العامة والمساكن وفي مؤسسات الخدمات الحياتية. وهذا ما جعلها، ما عدا بعلبك إلى حدّ ما، متمايزة عن كل المدن اللبنانية الأخرى الحالية، التي كانت وقتذاك مجرد قرى فقيرة وبسيطة، تنطق آثارها الخربة بمجدها السالف في التاريخ القديم وعلى زمن الصليبيين.

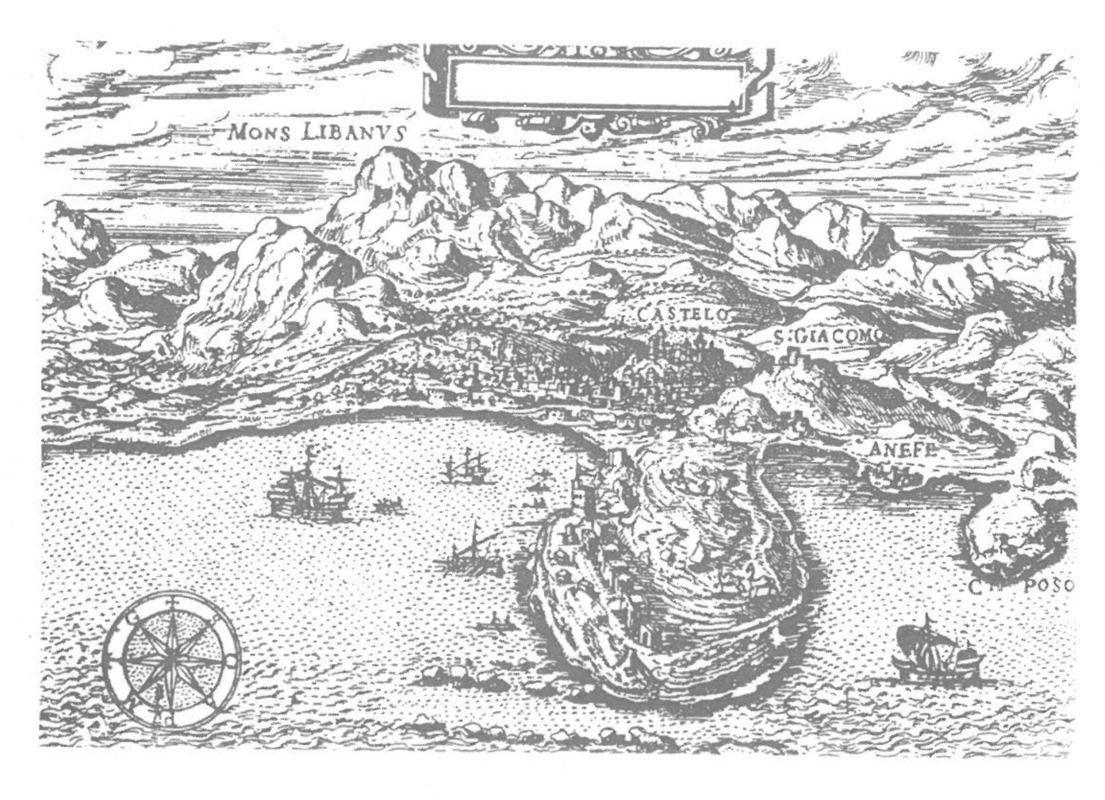
الرأي الشائع هو أن طرابلس القديمة كانت في الميناء، وبعد أن هدمها المماليك عمدوا إلى بناء مدينة جديدة على ضفة نهر أبي علي، وان كان يوجد في المكان أبنية صليبية استخدموها وحوّلوها إلى غاياتهم المتنوعة من عسكرية ودينية واقتصادية. كما أنهم استخدموا الحجارة المنحوتة التي كانت قائمة في المكان من بقايا الأبنية المتهدمة. ويعطي دليلاً على ذلك الدكتور تدمري، في الأعمدة الرومانية والصليبية الموجودة في أبنية طرابلس القديمة[22].

ولما كانت طرابلس لا تصلح مناخياً للسكن ولا حتى صحيا، اعتمد الحكام إجراءات لحل ذلك، وردت في نصّ العمري، المذكور أعلاه، وكانت ناجحة وساهمت في انطلاق طرابلس عمرانياً، وبصورة سريعة.

وبرأي المستشرق «لابيدوس»، تمّت إعادة بناء طرابلس بناء كلياً على البرّ لتقوم بدور المدافع عن المدينة، وبوجود المساجد التي بنيت فيها، أصبحت طرابلس مركزاً هاماً لإرساء قواعد الاستقرار وإخماد حركات الطوائف «الهرطقية» في لبنان. وقد تمّ بناؤها بعد تدمير للمدن السورية الساحلية، لوضع سوريا في عزلة تجعلها في منأى عن رجوع الصليبيين[23].



طرابلس كما بدت في رحلة «كورناي لوبران» المنشورة عام ١٧١٤ م، اللوحة ١٥١ .
(N. JIDEJIAN, Tripoli, p. 110)



طرابلس كما رسمت في رحلة «زولاردو» في عام ١٥٩٥ م.
1 IL Devotissimo viggio di gierusalemme, Rome, 1595, p. 285.

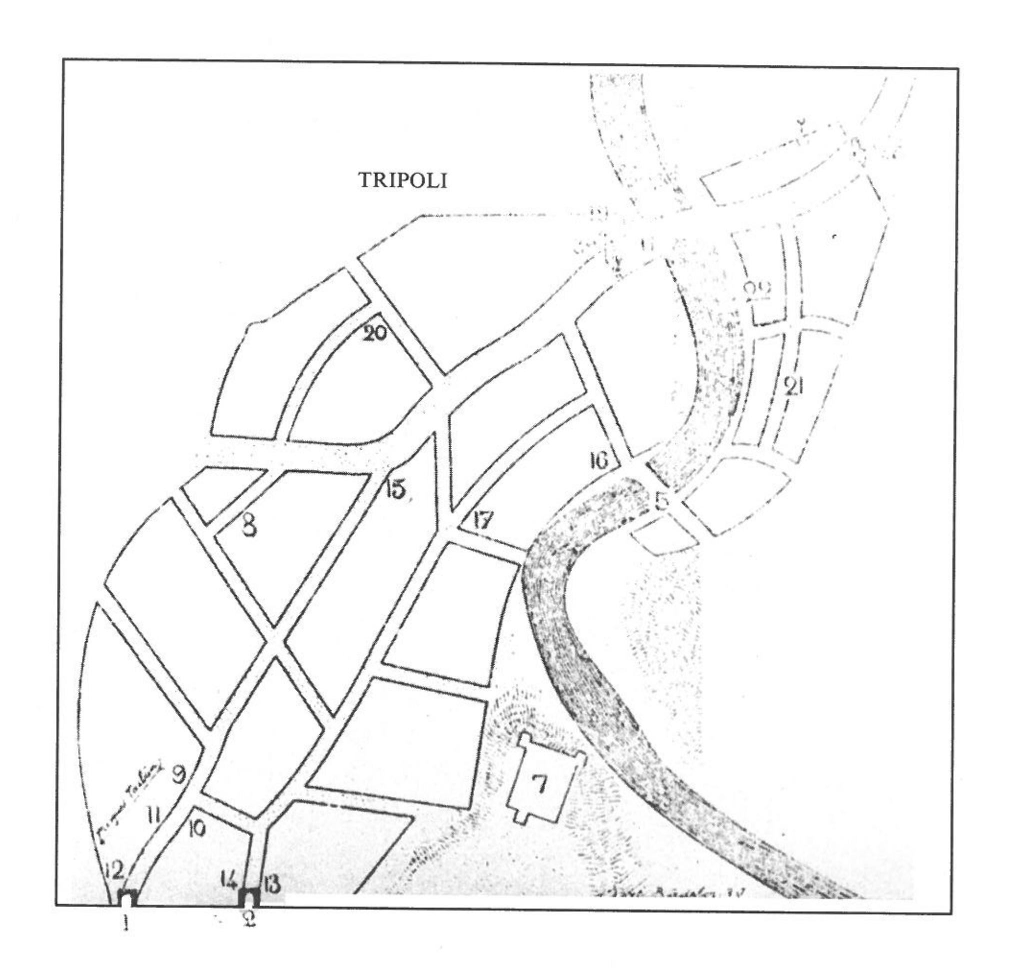


Fig. 5. - Plan de tripoli

1 - Bâb Bairût.
2 - Bâb al - aḥmar.
3 - Bâb al - Dabbâgha.
4 - Bâb al - Maslakh.
5 - Djisr al - 'atiq.
6 - Djisr al - djadîd.
7 - Citatadelle.
8 - Djâmi' al - kabîr.
9 - Madrasa Khairîya Ḥasan.
10 - Madrasa al - Khâtûnîya.
11 - Djâmi' al - Saqraqiya.
12 - Djâmi' Arghûn Shâh.
13 - Djâmi' al - Mu'allaq.
14 - Fontaine' Ain al - Tîna.
15 - Djâmi' al - 'Attâr.
16 - Djâmi' al - Burṭâsî.
17 - Mausolée d'Aibek al-Manṣilî
18 - Djâmi' al - Tôba.
19 - Masjid al - Dabbâgbîn.
20 - Madrasa al - Rifâ'îya
21 - Madrasa al - Zuraiqîya
22 - Madrasa Shaikh al Waṭṭâr
23 - Bab al - Asâkifa

بعض المواقع العمرانية في طرابلس (نقلاً عن سوبرنهايم)

ب ـ العمران أو خطط نيابة طرابلس منذ مطلع العهد المملوكي حتى نهاية القرن الثالث عشر

كانت بداية العمران في الأبنية العامة، مع استقرار «سيف الدين بلبان الطباخي» (٦٨٩ ـ ٦٩١ هـ/ ١٢٩٠ ـ ١٢٩١ م) أول نائب على نيابة طرابلس المملوكية في المدينة مع جيشه.

١ ـ المساجد:

أ ـ الجامع المنصوري:

ويقال بأن أول أعمال «الطباخي» العمرانية كانت وضع حجر الأساس للجامع المنصوري الكبير فوق إنقاض كنيسة «ماري دولاتور» الصليبية أو كاتدرائية «سان جان» في رواية أخرى. وبذلك يكون الجامع المنصوري أول مساجد طرابلس قد تمّ بناؤه في عام ١٢٩٤ م، بأمر من السلطان الأشرف خليل زمن نيابة عز الدين أيبك الخزندار (١٢٩٢ ـ ١٢٩٥ م)، نائب السلطنة بالفتوحات والسواحل. ثم بنيت أروقته في عام ١٣١٥ م، بأمر من السلطان محمد بن قلاوون[٢٤]. ولا غرو أنّ في هذا القول مغالاة، ولربما ما تقصده إحدى الدراسات بحجر الأساس في البناء، هو حجر أساس عملية ترميم أو إعادة تأهيل للكنيسة القديمة، أو عملية طمس لمعالم الكنيسة، وهي عملية كثيراً ما لحقت بالمعابد النصرانية، من الشرق إلى تركيا فأوروبا الشرقية لاحقاً مع العثمانيين. ومظهر الجامع من جهة، وتصميمه الصليبي كما يؤكد ذلك سوبرنهايم[٢٥]، خير شاهد على عملية التحويل هذه. ولا يمكن الركون، إلى نقش موجود على أحد حيطان المسجد للدلالة على أن البناء مملوكي، فما الذي يمنع من أن تكون البلاطة قد أضيفت إلى موقعها.

وتذكر إحدى الدراسات أن الجامع كان كنيسة على اسم القديس يوحنا، ونجد رسوماً وتزييناً على الحجر مختبئاً. وهناك شبه أكيد بينه وبين فنّ البناء في

دير البلمند ويظهر ذلك في الحيطان التي هي بشكل أبراج وفي النوافذ والأقبية[٢٦].

فالجامع كان كنيسة صليبية حوّلها قلاوون إلى جامع، وحوّل الأشرف خليل بوابتها الغوطية الجميلة إلى بوابة على الطراز العربي، وأضاف محمد بن قلاوون إلى هذه الكنيسة المحوّلة جامعاً قناطر الباحة والمنبر[٢٧].

٢ - مسجد أيبك:

وإضافة إلى هذا المسجد، يذكر بدر الدين الحلبي، أنّ عز الدين أيبك أنشأ بطرابلس «المسجد والبيمارستان المعروفين به...»[٢٨]، كما أنشأ تربة له في عام ١٢٩٨ م[٢٩].

٢ - المدارس:

وفي عام ١٢٩٧ م بنى نائب طرابلس «عز الدين أيبك الموصلي» (٦٩٤ - ٦٩٨ هـ// ١٢٩٤ - ١٢٩٨ م) المدرسة «الزريقية»، وكان موقعها على الضفة الشرقية اليمنى لنهر أبي علي، وهي أقدم مدارس طرابلس المملوكية وغير قائمة حالياً[٣٠].

٣ - حمامات:

وبنى عز الدين المذكور أعلاه الحمام المعروف باسمه، الملاصق لخان الخياطين، وعليه كتابة لاتينية، وإلى جانبه ضريحه[٣١].

ولعلّ هذه الكتابة متأتية من كون أحد البنّائين قد اعتمد في البناء حجراً عليه نقش، أو أن الحمام كان بناءً صليبياً في الأساس.

٤ - البيمارستان:

وإلى عزّ الدين المذكور يعود الفضل ببناء البيمارستان المعروف باسمه[٣٢].

وينسب أبو الفداء إلى الأمير بدر الدين محمد بن الحاج أبي بكر، أحد الأمراء بحلب، بناء بيمارستان في طرابلس[٣٣].

٥ - برك:

وفي حوالى سنة ١٢٩٧ م انشئت بركة الملاحة، ولعلّها بركة الموصلّي، ويقوم قربها «حانوت الشهود» الذي يجلس فيه شهود العدل، وكانت تملأ عصيراً (ليمون، خروب أو سوس) لثلاثة أيام في ذكرى مولد النبي محمد، فيشرب منها الأهالي مجاناً ليلاً نهاراً[٣٤].

إذاً، قبل أن ينتهي القرن الثالث عشر الميلادي، كانت طرابلس قد بدأت بتركيز بعض مؤسساتها العامة التي ستتكاثر في النصف الأول من القرن الرابع عشر.

٦ - أسباب هذا العمران.

هذه المؤسسات العمرانية كانت جامعين، أحدهما الجامع الأساس والرئيس في المدينة، ومدرسة وحمام وبيمارستان وبركة.

لماذا اقتصر البناء على هذا العدد القليل؟ الجواب على ذلك بسيط، فالمدينة كانت لا تزال مأهولة بعدد قليل من الناس. فالمعروف أن طلائع الوافدين إلى المدينة جيش من ستماية عنصر، نزل إلى طرابلس من حصن الأكراد، وطبعاً معه بعض العائلات المقيمة في الجوار، وعدد الجند مؤشر على أن الحاجة إلى هذا العدد الضئيل من الجند كان مرتبطاً بعدم وجود كثافة سكانية، في أول العودة إليها، وبأن عدد الجند يكفي للمحافظة عليها والصمود في وجه احتمالات أي إنزال صليبي محتمل.

بناء الجامع الكبير جاء نتيجة منطق بناء المدينة الإسلامية الذي تكلّمنا عليه في مطلع هذا الفصل، فنقطة الانطلاق في بناء المدينة أو إعادة تأهيلها تبدأ من الجامع، الذي يشكّل نقطة الصفر في عملية هذا البناء.

ولما كان عدد السكان قليلاً، ومقتصراً على الجند وعلى من انضمّ إليهم، من أعداد قليلة من السكان المحليين، لأن الظروف النفسية، بعد تهجير الصليبيين، لا تجعل الناس متحمسين للانطلاق في عملية الهجرة إلى المدينة

بصورة سريعة، كان بناء جامع واحد أضيف إليه جامع آخر، منسجماً مع عدد السكان، يؤكد ذلك أن إمكانية استيعاب الجامع الكبير للمؤمنين الذين يؤمونه للصلاة يتجانس مع ما نتصوره عن عدد السكان في مطلع الحكم المملوكي.

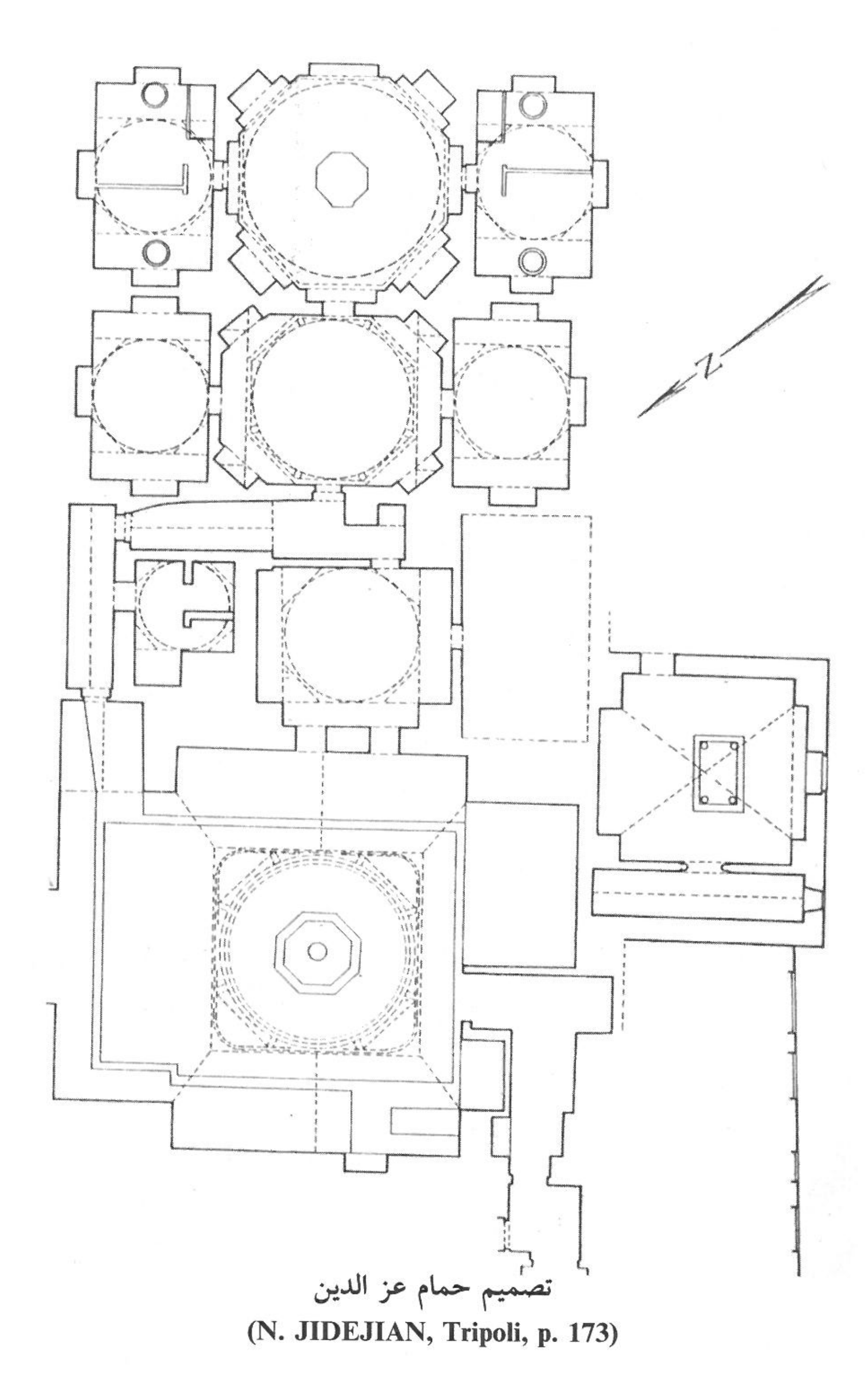
ولما كانت طرابلس، في مطلع العهد المملوكي، تبدو كمركز طليعي للصمود أمام الفرنجة، المحتملة عودتهم إلى شواطىء المشرق، كانت المدينة أقرب ما تكون إلى سكن عسكري. وهذا ما اقتضى إيجاد البيمارستان في مطلع عودة طرابلس إلى الحياة مجدّداً لتأمين الخدمة الصحية، في نظرنا، لا للسكان بل للجند القاطنين في المدينة.

وكما كانت الخدمة الصحية حاجة ماسة، كان الحمام حاجة أخرى ضرورية جداً، وكذلك المدرسة.

ومن هنا، يمكن القول، إن وجود نموذج واحد من الأبنية المذكورة أعلاه ينسجم مع احتياجات المدينة بالقياس على عدد السكان. فأية عملية بناء تقتضي، في بنيتها التحتية، وجود المسجد، والمستشفى والحمام ومياه الشرب. وهذا ما أمنته طرابلس لساكنيها في مطلع العهد المملوكي.

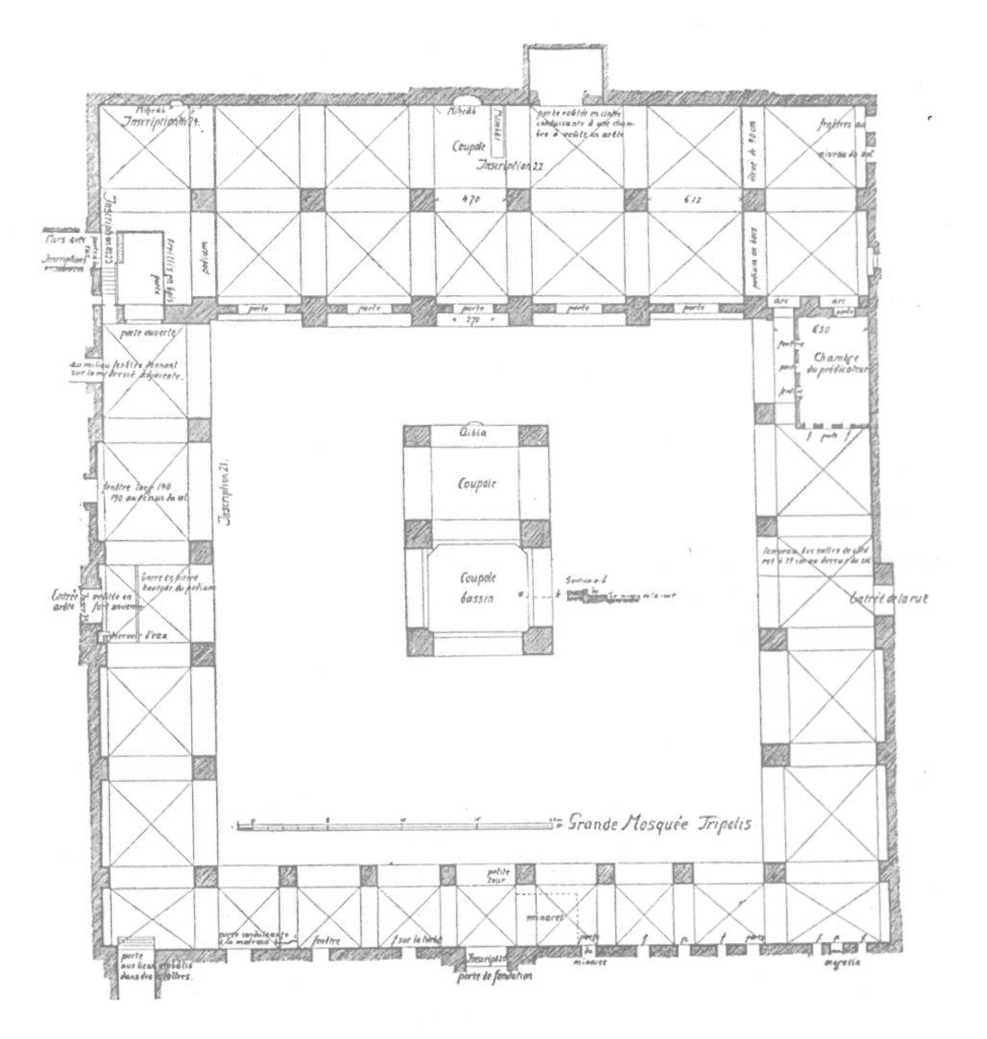
وما لا نعرفه عن طرابلس في هذه الفترة، هو النهضة السكنية.

هذا الحال لن يدوم كذلك، فالهاجس النفسي من احتمالات عودة الصليبيين سيخفّ، والدولة المملوكية ستثبت أرجلها، فبدأ عدد السكان يتكاثر، لربما، في طرابلس، فقاد ذلك إلى تحوّل عمراني كبير في القرن الرابع عشر.

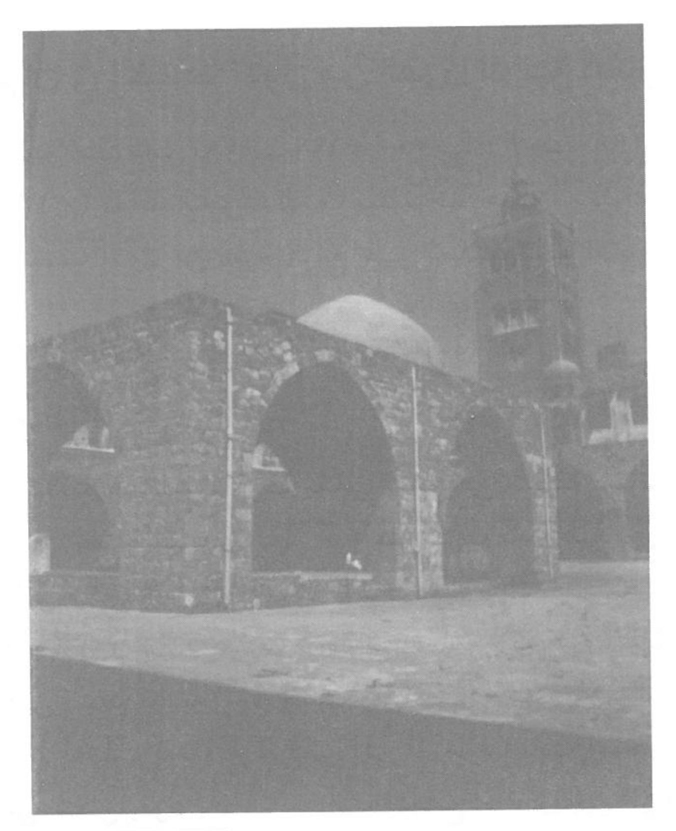


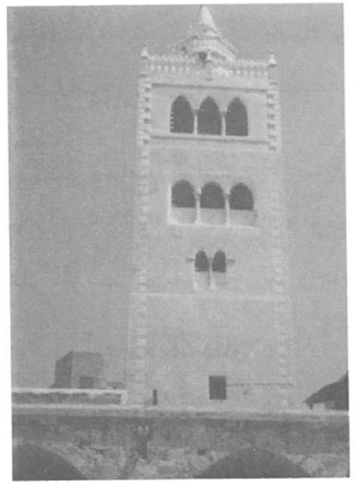
تصميم حمام عز الدين

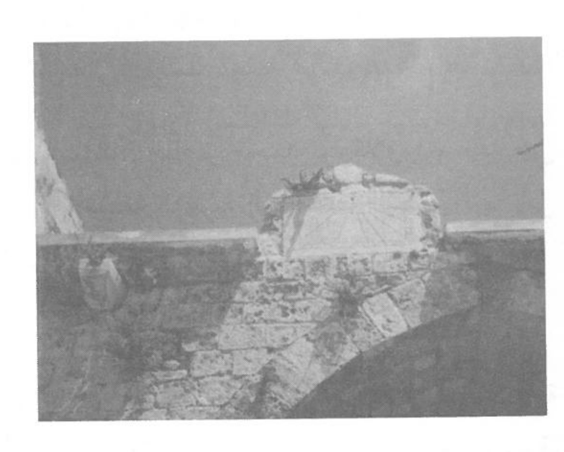
(N. JIDEJIAN, Tripoli, p. 173)



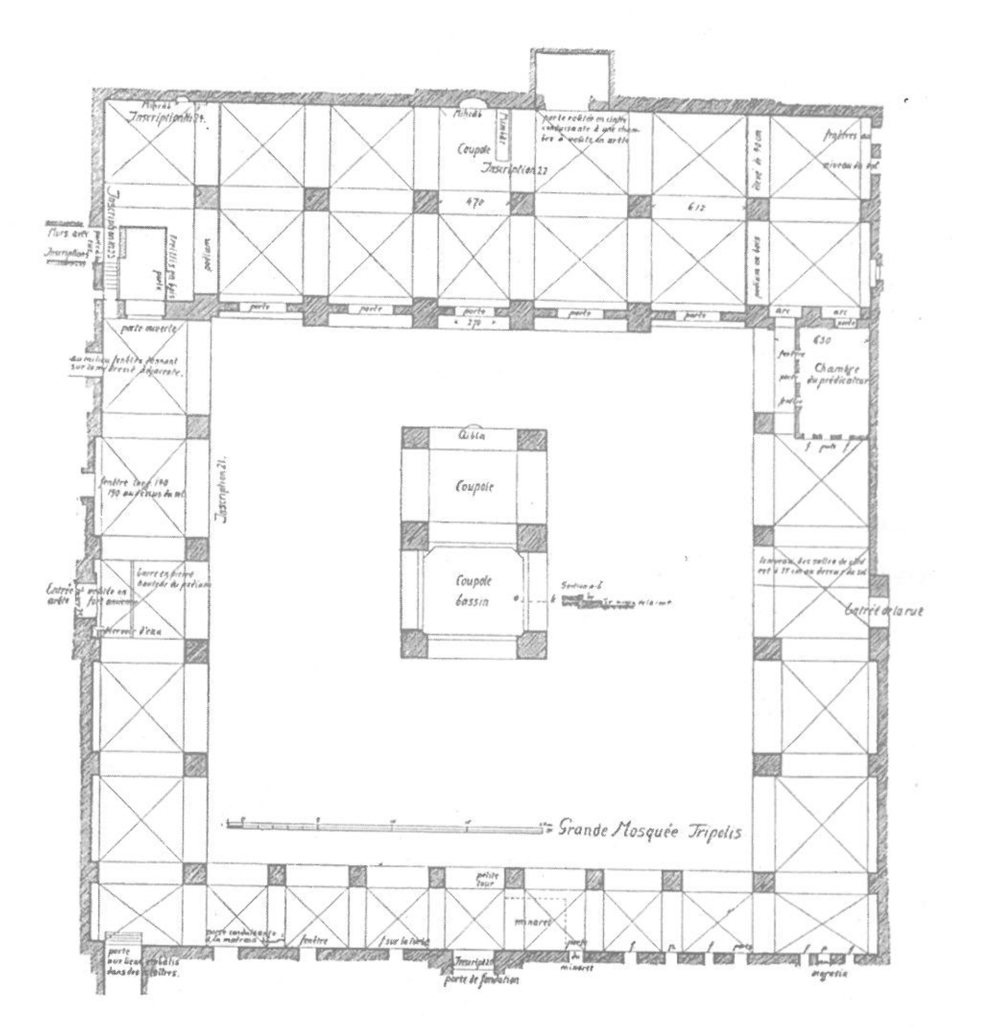
تصميم جامع طرابلس الكبير (نقلاً عن سوبرنهايم)



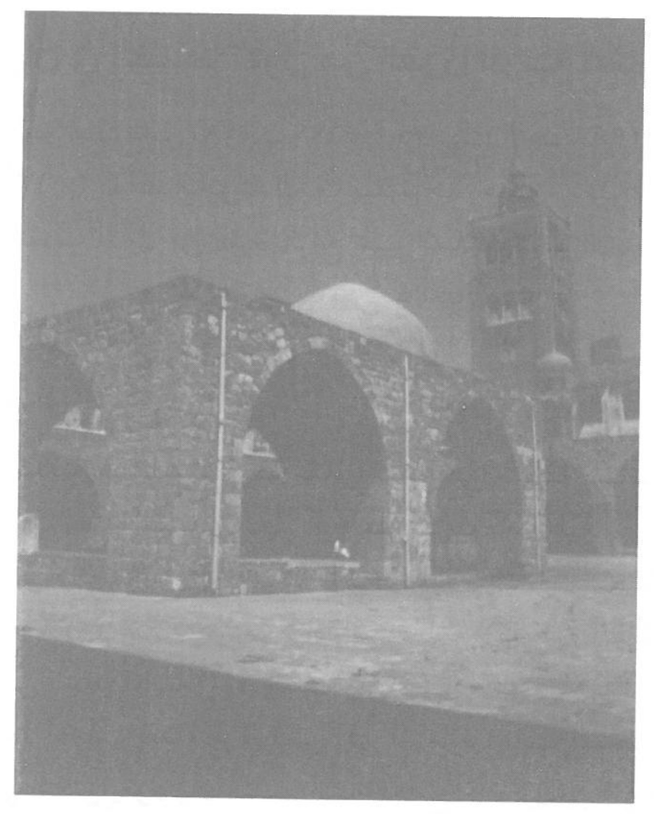


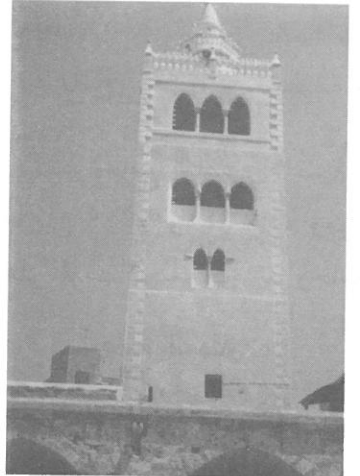


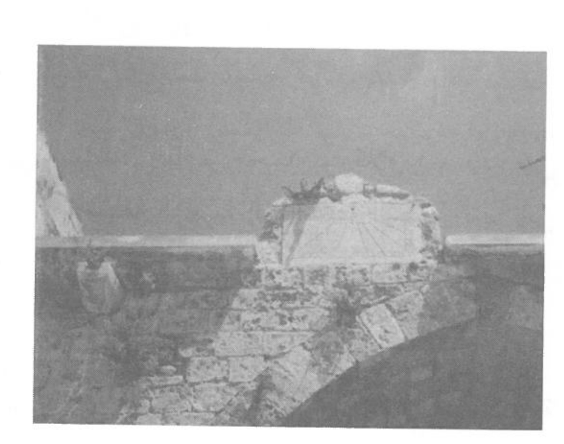
الجامع المنصوري الكبير مع مئذنته وساعته الشمسية



تصميم جامع طرابلس الكبير (نقلاً عن سوبرنهايم)







الجامع المنصوري الكبير مع مئذنته وساعته الشمسية

ج ـ العمران في النصف الأول من القرن الرابع عشر

في ولاية اسندمر (٦٩٨ ـ ٦٩٩، ٧٠٠ ـ ٧٠٩ هـ/ ١٢٩٨ ـ ١٢٩٩، ١٣٠٠ ـ ١٣٠٩ م) بدأت الحركة العمرانية تأخذ حجماً كبيراً. ومن الآثار المتبقية من النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي نجد الآتي:

١ ـ الجوامع:

ـ جامع طينال:

بظاهر مدينة طرابلس، قرب مقابر الرمل في منطقة بساتين طرابلس العقارية، على الضفة اليسرى لنهر أبي علي قرب باب طيلان. وهو أجمل جوامع طرابلس وأفخمها. بناه نائب السلطنة الأمير سيف الدين طينال الحاجب سنة ٧٣٦ هـ/ ١٣٣٦ م بعد عشر سنوات من تسلّمه لأول مرة النيابة، في ٧٢٦ هـ على أنقاض كنيسة قديمة[٣٥]، حسب رأي د. تدمري. ولكن نرجح أنه كان كنيسة صليبية، أهملت بعد فتح طرابلس إلى أن حوّلها نائب السلطنة طينال إلى جامع، ونص النقش يقول بأن النائب أنشأ الجامع[٣٦]. ويظهر أثر الكنيسة في العقد[٣٧].

ـ جامع التوبة:

أو جامع الناصري، نسبة إلى السلطان الناصر محمد بن قلاوون، وقد بني ما بين ١٣٠٩ و١٣٤١ م، وموقعه في منطقة الزهرية إلى الضفة اليسرى لنهر أبي علي قرب الجسر الجديد وجامع الدبّاغين[٣٨].

ـ جامع العطّار:

نسبة إلى ناصر الدين أو بدر الدين العطّار. وقد بني على أنقاض كنيسة صليبية في منطقة الحديد العقارية على الضفة اليسرى لنهر أبي علي، قرب سوق الخراج حوالى سنة ٧٣٥ هـ/ ١٣٣٥ م. وللجامع ثلاثة أبواب: الرئيسي في الجهة الشرقية ويؤدي إلى سوق البازركان، والباب الثاني في الجهة الغربية

ويؤدي إلى خان الجاويش والتربيعة، والثالث في الجهة الشمالية ويؤدي إلى السوق الجديد[٣٩].

ـ جامع أو مدرسة البرطاسي:

نسبة إلى بانيه عيسى بن عمر البرطاسي المتوفي سنة ٧٢٥ هـ/ ١٣٢٥ م، ويقع على الضفة اليسرى لنهر أبي علي قرب جسر السويقة وباب الحديد. كان بناؤه حول سنة ٧١٠ هـ/ ١٣١٠ م. وهو من أجمل جوامع طرابلس بقبته المزخرفة ومئذنته ذات الطابع الأندلسي ومحرابه الرائع وكان بانيه شادا للدواوين في طرابلس[٤٠].

ـ مسجد السيد عبد الواحد المكناسي:

في منطقة المهيترة العقارية، وقد بني حوالى سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ م. وتنسب الروايات الشعبية بناءه إلى شيخ مغربي يدعى عبد الواحد المكناسي من مدينة المكناس المغربية الذي اشترى خان أحد النصارى وحوّله إلى جامع موقوف للمغاربة[٤١].

ـ جامع أرغون شاه:

يقع على الضفة اليسرى لنهر أبي علي، قرب المدرسة السقرقية والمدرسة الخاتونية، عند نهاية حدود البناء في طرابلس القديمة في منطقة الحدادين العقارية. بانيه نائب طرابلس أرغون شاه الإبراهيمي، المتوفي سنة ٨٠١ هـ/ ١٣٩٩ م[٤٢].

ـ جامع القرطاوي:

وقد ورد ذكره في ابن أيبك[٤٣]، ولعله المدرسة القرطاوية.

٢ ـ الخانات:

خان المنزل:

وهو معروف بقيسارية اسندمر وكان قائماً قرب النهر بجوار حمام النائب المذكور، وأزيل بعد تقويم مجرى نهر أبي علي. وقد بناه ما بين سنة ٧٠٠ و

٧٠٩ هـ/ ١٣٠٠ و ١٣٠٩ م، نائب طرابلس سيف الدين اسندمر الكرجي. والتسمية الشعبية لهذا الخان كانت «قصر البرنس». ويرجح تدمري أنه كان قصراً افرنجياً تهدم أثناء الحصار على زمن السلطان المنصور قلاوون، فاتخذ اسندمر من حجارته خانا[٤٤]. وطالما نحن في باب الترجيح فلا شيء يمنع من أن يكون الخان قد رمّمَ فقط ولم يبن كما يذكر ذلك الدكتور تدمري.

٣ ـ المدارس:

١ ـ **المدرسة التدمرية، أو القادرية**: في محلة التربيعة من منطقة الزهرية العقارية، وكانت تعرف بمحلة «الصوافين». وقد أنشئت حوالى سنة ١٣٢٤ م على يد علم الدين سنجر، شاد دواوين طرابلس في ذلك الوقت. وهي مربّعة البناء، جدرانها سميكة، بوابتها في واجهتها الشرقية[٤٥].

٢ ـ **المدرسة النورية**: بمواجهة حمام النوري في أول سوق «الصيّاغين» في منطقة النوري العقارية. بنيت حوالى سنة ٧٣٣ هـ/ ١٣٣٢ م[٤٦].

٣ ـ **مدرسة الخيرية حسن**: تقع على الضفة اليسرى لنهر أبي علي في زقاق يوصل إلى جامع السقرقية في منطقة النوري العقارية. بنيت بين سنتي ٧٠٩ و ٧٢٥ هـ/ ١٣٠٩ و ١٣٢٤ م[٤٧].

٤ ـ **المدرسة الشمسية**: على يسار الجامع المنصوري في منطقة النوري العقارية، وتستند إلى الحائط الشرقي للجامع الكبير. بنيت في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل الرابع عشر الميلادي على يد أحمد بن أبي بكر الإسكندري الشافعي للتدريس على المذهب الشافعي[٤٨].

٥ ـ **المدرسة القرطاوية**: ملاصقة من الشرق للجامع المنصوري الكبير، بناها نائب السلطنة سيف الدين قرطاي سنة ٧٣٨ هـ/ ١٣٣٨ م حسب نص النقش المنشور في «سوبرنهايم»[٤٩]. بين سنتي ٧١٦ و٧٢٦ هـ/ ١٣١٦ - ١٣٢٦ م حسب رأي تدمري، وهي أفخم وأضخم مدارس طرابلس المملوكية[٥٠].

٦ ـ **المدرسة البرطاشية**: الملاصقة للجامع البرطاشي، وقد أوقفها عيسى بن عمر البرطاشي للمشتغلين بالعلم على مذهب الإمام الشافعي. وهي ليس لها تاريخ على نقش الوقف الموجود على بابها، ويرجح أنها من عهد المماليك البحريين[٥١].

٤ ـ الحمامات:

ـ حمام اسندمر، أو حمام الحاجب:

وهو يقع وسط السوق المعروف قديماً باسم «سوق السلام» على الضفة الشرقية لنهر أبي علي، ولم يبق منه سوى بعض من آثاره في محلة «السويقة»[٥٢]. وقد عمّره اسندمر في عام ١٣٠٥م، وكان يعرف باسمه ثم حمل اسم حمام الحاجب[٥٣].

ويذكر تدمري، استناداً إلى قصيدة للشاعر الطرابلسي كاتب ديوان الإنشاء أحمد بن يوسف الطيبي المتوفى سنة ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م أن بناء الحمام تم في سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ م لا في سنة ٧٠٧ كما يذكر الدكتور سالم في كتابه عن طرابلس الشام[٥٤].

وقد شهد بعظمة هذا الحمام كلّ من النويري الذي عمل ناظراً على الجيش في طرابلس في سنة ٧١٠ هـ/ ١٣١٠ م، وإبن بطوطة في رحلته الشهيرة التي مرّ بها على طرابلس في عام ٧٢٦ هـ/ ١٣٢٦ م[٥٥] وقيل شعر في بنائه في سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ م[٥٦].

ـ حمام النوري:

في أول سوق الصيّاغين بمواجهة المدرسة النورية، قرب الجامع المنصوري الكبير، وقد بني في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي. ولعل بانيه هو أحد كبار الموظفين المماليك[٥٧].

ـ حمام القاضي القرمي وزاويته:

وقد أزيلا، وكان بناؤهما على يد القاضي حسام الدين أبو محمد الحسن

بن القرمي (٦٨٠ و ٧٤٦/ ١٢٨١ و ١٣٤٥ م) بين سنتي ٧١٦ و ٧٢٣ هـ، تاريخ تولّيه القضاء في طرابلس التي توفي فيها آخر حياته، حيث دفن بظاهر الزاوية المعروفة به[٥٨].

ـ حمامات أخرى:

واستناداً إلى ابن فضل الله العمري، كان في طرابلس في أواخر النصف الأول من القرن الرابع عشر عدة حمامات، لا يحددها المصدر المذكور[٥٩].

٥ ـ البيمارستان:

حسب رواية ابن فضل الله العمري، كان في طرابلس في أواخر النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي بيمارستانان[٦٠].

أما القلقشندي فيذكر بيمارستانا واحداً فقط[٦١].

وبما أننا نعرف أن أيبك بنى بيمارستانا على عهد نيابته (٦٩٤ ـ ٦٩٨ هـ/ ١٢٩٤ ـ ١٢٩٨ م) كما جاء في أبي الفداء (المتوفي عام ١٣٣٢ م) أن الأمير بدر الدين محمد بن الحاج أبي بكر المتوفي في ٧٤٢ هـ/ ١٣٤١ م) بنى بيمارستانا آخر[٦٢]، فتكون رواية العمري هي الصحيحة.

وكان بيمارستان أيبك قائماً تجاه الجامع البرطاسي، يفصل بينهما طريق جسر السويقة القديم، وقد أزيل بناؤه بعد تقويم مجرى النهر[٦٣].

٦ ـ الحصون والأبراج:

ـ داخل المدينة:

عمل اسندمر على تجديد حصن صنجيل[٦٤] وتحويل أحد مساكنه إلى دار يجلس فيها نائب السلطنة عرفت بـ«دار السعادة»، كما عمل على بناء أبراج حربية عند ساحل البحر[٦٥].

وعدد الأبراج التي بناها اسندمر غير معروف، فلا المصادر تحدّدها ولا الدراسات المعاصرة كذلك وصلت إلى نتيجة بشأنها.

هذه الأبراج والحصون، التي تذهب الروايات الشائعة إلى أن ما وجد منها في طرابلس بلغ عددها السبعة[٦٦]، نعرف تاريخ ست منها، ما عدا برج الفاخورة أو القناطر.

هذه الأبراج قد تكون صليبية أو مملوكية، وليس ضرورياً أن تكون مملوكية كما يجزم بذلك د. تدمري. ولربما هي مزيج من اثنين. وتوضيح هذه النقطة يتطلب عملاً علمياً دقيقاً.

وإلى جانب ذلك، كان قائماً في طرابلس، في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي برج عرف باسم «الصالحي» زال أثره وخرب، فأقام مكانه «جلبان» البرج المعروف باسمه[٦٧].

ـ خارج المدينة:

وخارج طرابلس ينسب د. تدمري، دون جزم، إلى اسندمر بناء برج كفرقاهل[٦٨].

وإضافة إلى هذا البرج، نجد خارج طرابلس برجين:

برج أبي العدس[٦٩]: شمال المدينة، على بعد ٣ كلم، حيث حالياً مصفاة البترول.

برج البحصاص: عند مدخل طرابلس الجنوبي، وكان قائماً قبل مشاهدة ابن فضل الله العمري له عند زيارته لطرابلس قبل عام ١٣٣٥ م[٧٠].

٧ ـ المساكن:

وأنشأ مماليك اسندمر مساكن حسنة البناء[٧١].

ويروي ابن فضل الله العمري، الذي جاء طرابلس قبل عام ١٣٣٥ م، أن البيوت يرقى إليها بالدرج العلية (راجع النص في موقع المدينة).

٨ ـ قنوات الماء:

وجرّ اسندمر المياه بقنوات إلى أبنية السكن (راجع نص ابن فضل الله

العمري في موقع المدينة). ويذكر النويري تأكيداً للعمري أن المياه كانت تطلع إلى أعلى المساكن وتجري في طبقاتها(٧٢).

٩ ـ الأسواق:

وإلى اسندمر يعود الفضل في بناء السويقة المعروفة باسمه(٧٣).

١٠ ـ القيساريات:

وإلى اسندمر يعود الفضل في بناء القيسارية المعروفة باسمه(٧٤). وفي ظننا، ليس بالضروري أن يكون بانياً لها بل مجرد مرمّم.

١١ ـ الطواحين:

وقد بنى اسندمر طاحونة على نهر أبي علي، وأخرى في قرية كفرقاهل في منطقة الكورة(٧٥).

١٢ ـ الترب:

تربة طينال: وقد أنشأها طينال الأشرفي الناصري الحاجب، نائب طرابلس ثم صفد، قرب الجامع المعروف به(٧٦).

١٣ ـ أسباب العمران:

هذه الوقائع المذكورة أعلاه تظهر أن طرابلس في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي شهدت فورة عمرانية، أو إذا صح التعبير «الفورة الكبرى» في تاريخها الوسيط، ولربما الحديث.

هذه القفزة العمرانية نتج عنها:

- جوامع عدد ٦
- خان
- مدارس عدد ٦

- حمامات عدد ١٠
- بيمارستان
- أبراج وحصون
- مساكن
- قنوات المياه
- أسواق
- قيساريات
- طواحين
- ترب.

إنها بالفعل ورشة عمرانية كبيرة جداً بالقياس على مطلع العهد المملوكي وعلى ما في فترات هذا العهد.

ما هي أسباب هذه النهضة؟ لعلّ مردّ ذلك إلى عدة أسباب نوجز أهمها:

١ ـ الاستقرار النفسي بعد تراجع احتمالات عودة الصليبيين إلى الشرق.

٢ ـ استقرار الحكم المملوكي وبلوغه عصره الذهبي مع السلطان الناصر محمد بن قلاوون في سلطنته الثالثة.

٣ ـ استقرار الحكم المحلي في طرابلس مع وجود حكام ثابتين لفترات طويلة.

٤ ـ وجود استقرار مالي ووفر اقتصادي في الدولة المملوكية عامة، يشهد على ذلك سعر صرف العملة الذي سنتكلم عليه لاحقاً.

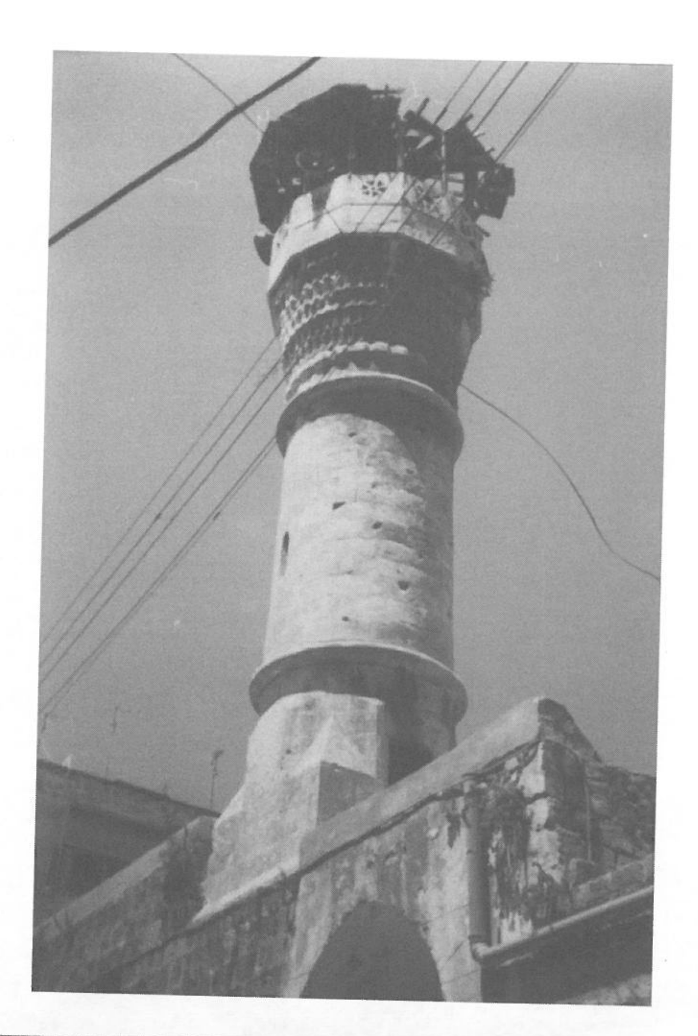
هذا الاستقرار على مختلف الصعد، شجع، لربما، هجرة الناس إلى المدينة، فقاد ذلك إلى عملية بناء للبنى التحتية للمدينة بما يتوافق مع عدد السكان، فكان هذا العدد من المساجد الذي إضافة إلى المسجدين السابق ذكرهما، يؤمن حاجة السكان الذين قدّرنا عددهم بما يقارب العشرين ألفاً. وهذا

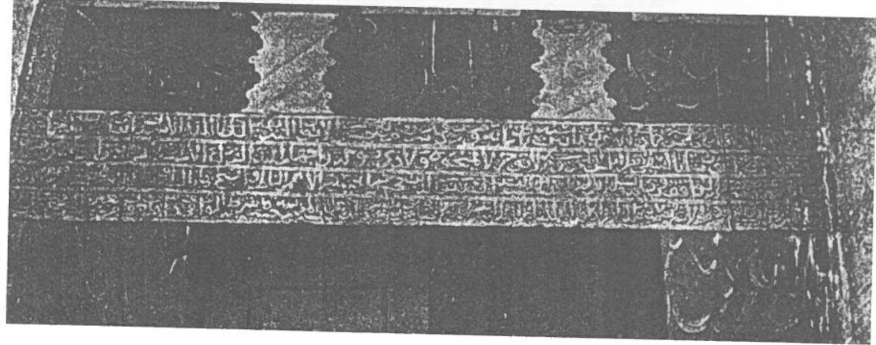
ما اقتضى وجود حمامات بكثرة. ويشهد على كثرة عدد السكان أن عدد الجند في المدينة ارتفع من ستماية إلى ما ينيف على الأربعة آلاف جندي.

ولاستيعاب هذا العدد المتزايد من السكان تطوّر عدد المدارس من واحدة إلى سبع. وأضيف مستشفى إلى ما كان موجوداً سابقاً، وكثرت المساكن وجرت المياه إليها، ونشأت الأسواق والطواحين وقامت الأبراج لحماية هذا العدد الكبير من السكان، الذي اقتضى وجوده إنشاء المقابر.

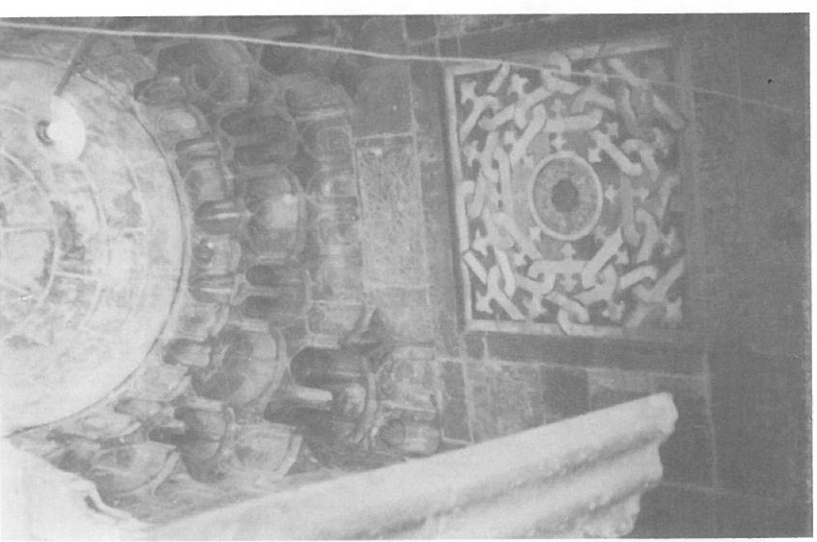
ومع تكاثر السكان وقيام العمران، نشطت الحركة التجارية، فكان لا بدّ من إيجاد الخان لتأمين الخدمات للتجار.

ولكن هل يبقى هذا العمران على حاله في النصف الثاني من القرن الرابع عشر؟



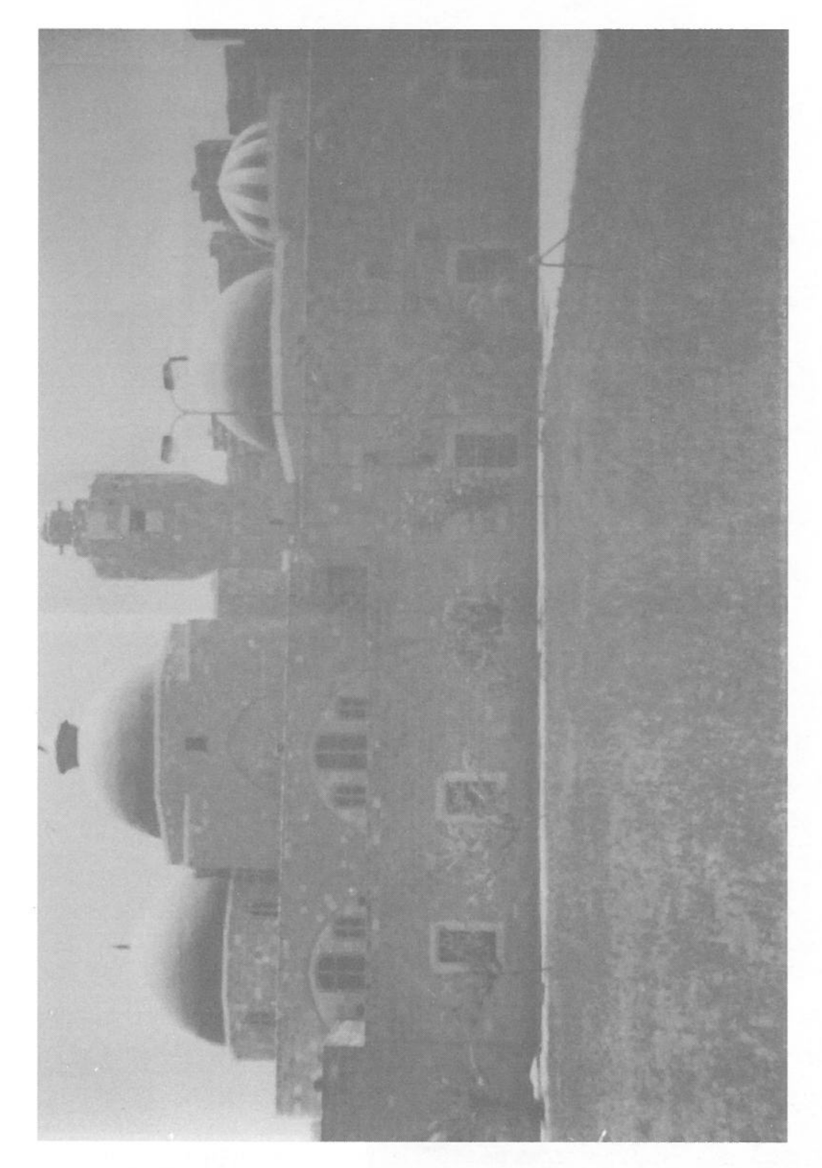


جامع أرغون مع مرسوم اسندمر.



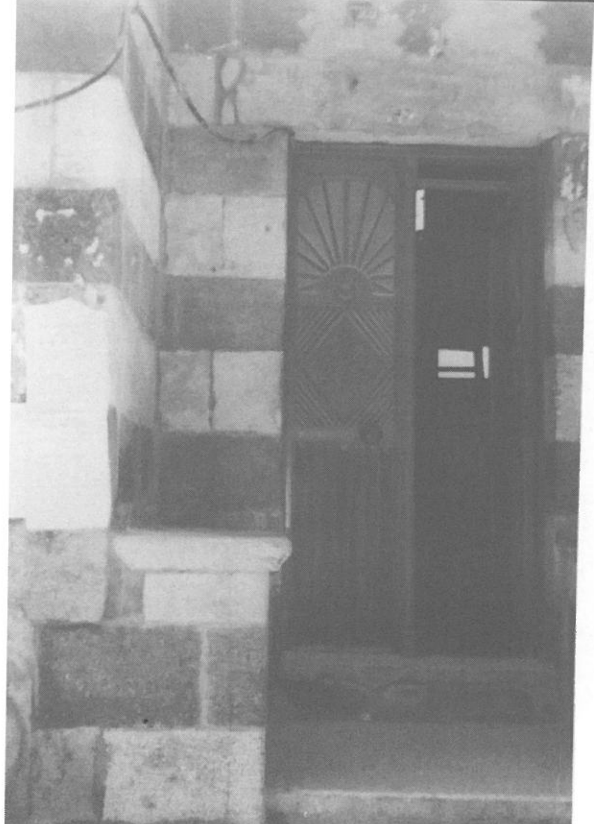


جامع العطّار: الباب الرئيسي والمنبر

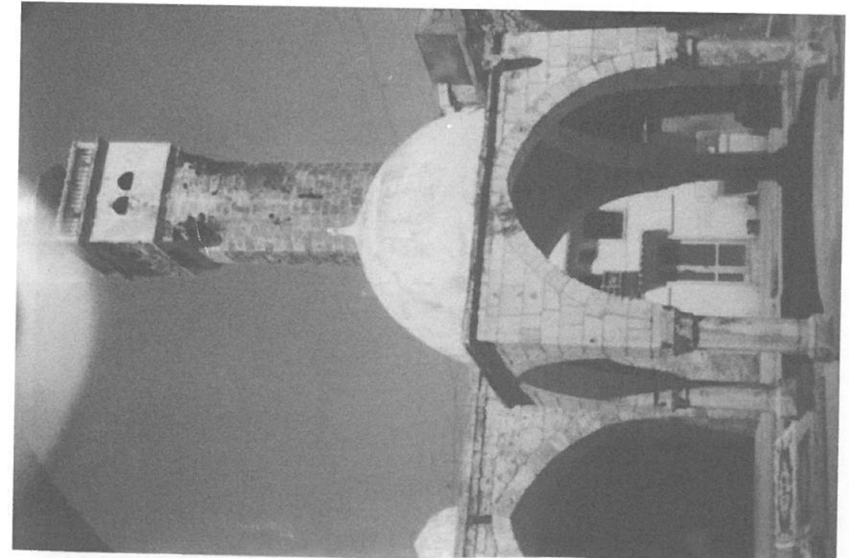


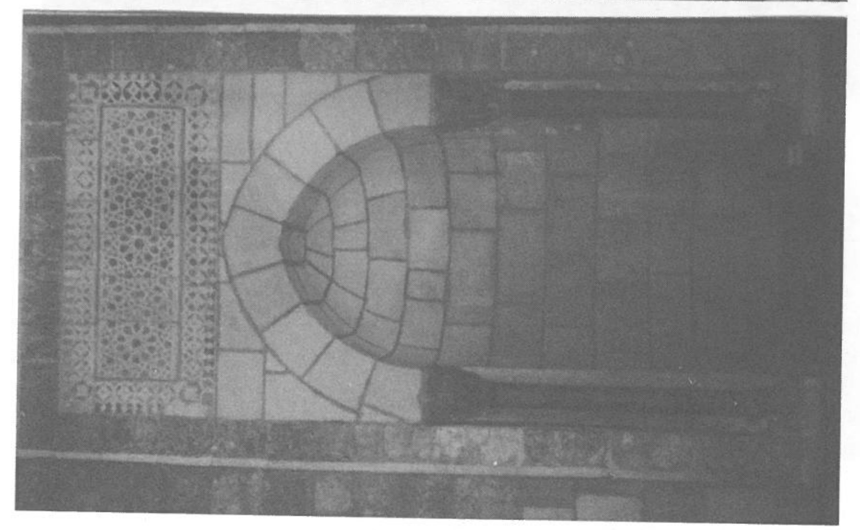
جامع طينال



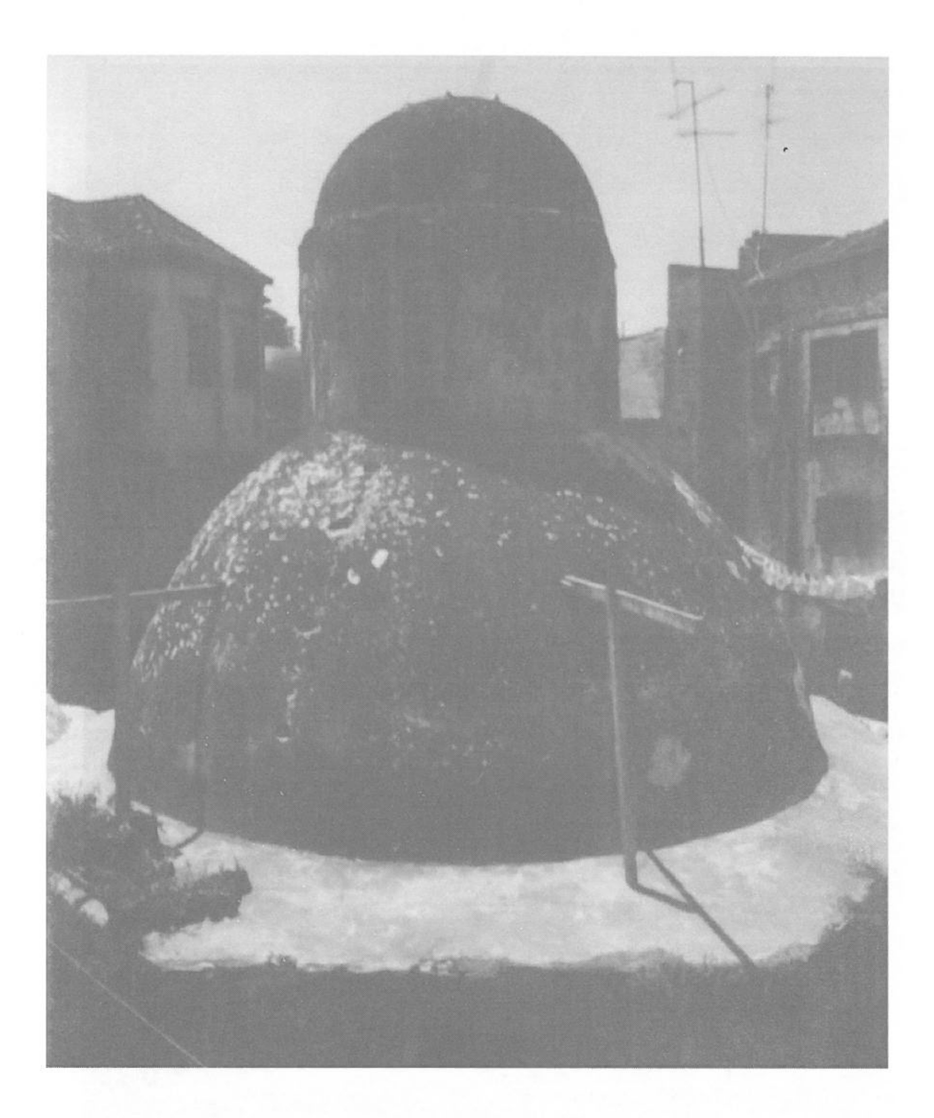


مدخل المدرسة القادرية



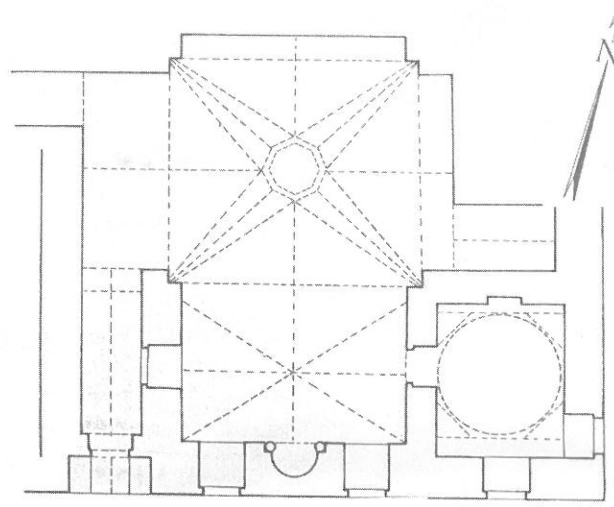


جامع التوبة مع محرابه

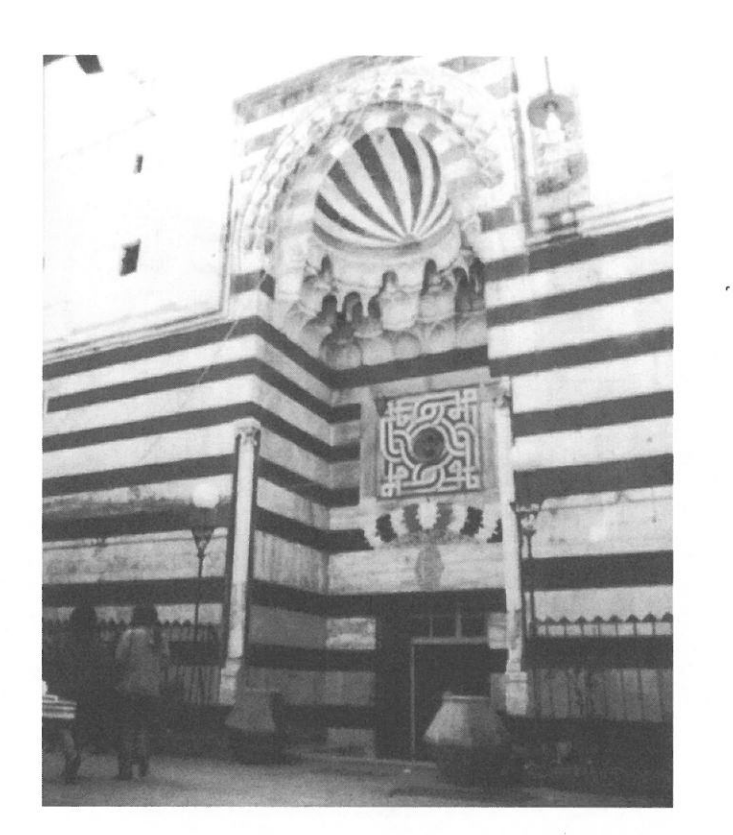


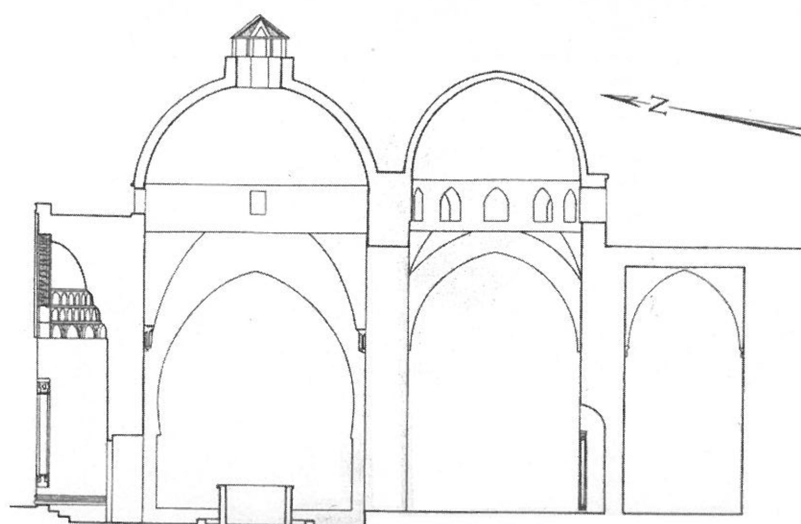
حمام النوري



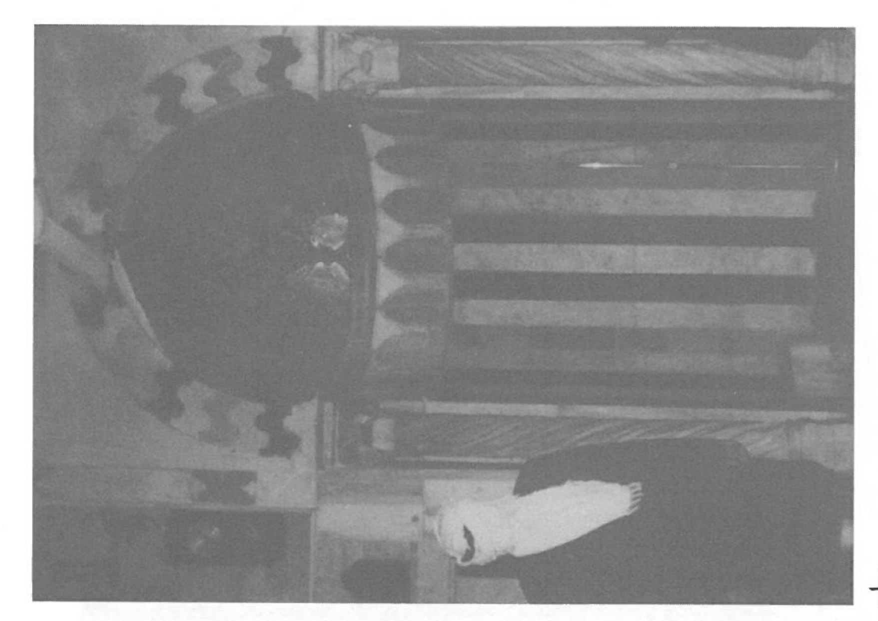


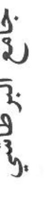
تصميم وواجهة المدرسة النورية





تصميم باب المدرسة القرطاوية





جامع البرطاشي





مدرسة الخيرية حسن

د ـ العمران في النصف الثاني من القرن الرابع عشر

١ ـ المدارس:

يخبر ابن فضل الله العمري أنه كان يوجد في طرابلس في أواخر النصف الثاني من القرن الرابع عشر عدة مدارس وزوايا(٧٧).

ومن هذه المدارس:

- مدرسة «سبط العطّار»: التي بناها ابن بنت ناصر الدين العطار في النصف الثاني من القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي. وهي كانت قائمة على طريق السوسية في منطقة الحديد العقارية على الضفة اليسرى لنهر أبي علي على مقربة من الجسر الجديد. وقد أزيلت بعد إصلاح مجرى النهر، ولم يبق منها سوى بابها الغربي، وعلى يساره نقش قسم من مرسوم قاضي قضاة طرابلس المالكي بتاريخ ٨٦٢ هـ/ ١٤٥٧ م(٧٨).

- المدرسة الظاهرية: التي بناها الأمير تغري برمش الظاهري في عام ٧٩٩ هـ/ ١٣٩٩ م، جنوب غرب الجامع البرطاسي، عند أول الطريق المعروفة بـ«تحت السبط» في منطقة الحديد العقارية على الضفة اليسرى لنهر أبي علي(٧٩).

- المدرسة الناصرية: المنسوبة إلى السلطان الناصر حسن بن محمد بن قلاوون الذي بناها بين سنتي ٧٥٥ و ٧٦٢ هـ/ ١٣٥٤ و ١٣٦٠ م، وهي تقع بمواجهة المدخل الرئيس للجامع المنصوري الكبير في منطقة النوري العقارية(٨٠).

- المدرسة السقرقية: التي بناها «سيف الدين اقطرق الحاجب» في عام ٧٦٠ هـ/ ١٣٥٩ م، قرب جامع أرغون شاه، بمواجهة المدرسة الخاتونية(٨١).

- المدرسة الخاتونية: التي بناها نائب السلطنة «عز الدين ايدمر» بالاشتراك مع زوجته «أرغون» في ٧٧٥ هـ/ ١٣٧٤ م، بمواجهة المدرسة السقرقية في

منطقة الحدادين العقارية على الضفة اليسرى لنهر أبي علي في جنوب غربي المدينة قرب باب طيلان، وهي مهملة[٨٢].

- المدرسة العجمية: التي بناها محمد السكر في سنة ٧٦٦ هـ/ ١٣٦٥ م، وتقع عند منتصف الدرج الموصل إلى القلعة عند أول زقاق مصبنة عويضة على الضفة اليسرى لنهر أبي علي في المنطقة العالية من طرابلس[٨٣].

٢ ـ الحمامات:

ومن حمامات النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي، حمام العطّار، نسبة إلى ناصر الدين العطّار، خال صاحب مدرسة سبط العطّار وصاحب جامع العطّار. ولم يبق من هذا الحمام سوى واجهته الغربية المطلّة على بركة الملاحة وهو وقف لمدرسة العطّار[٨٤].

٣ ـ الأبراج:

ومن أبراج هذه الفترة، برج الديوان أو برج السراي، أو برج النبط، أو برج ايتمش. ويقوم مكانه الآن جامع عمر بن الخطّاب، وقد بناه سيف الدين ايتمش البجاسي الجركسي، أتابك السلطان برقوق، بين سنتي ٧٩٢ و ٨٠١ هـ/ ١٣٩٠ و ١٣٩٩ م.

ويخالف «درّاج» هذا الرأي فيذكر أن البرج بناه برسباي عام ١٤٢٥ م[٨٥].

٤ ـ الترب:

- تربة محمد السكر: وقد أنشأها، حسبما يذكر نص نقش عليها، محمد السكر في مستهل شهر رمضان سنة ٧٦٦ هـ/ ١٣٦٥ م[٨٦].
- تربة أرغون: وقد بناها النائب عز الدين أيدمر الأشرفي لزوجته أرغون في عام ٧٧٥ هـ/ ١٣٧٣ ـ ١٣٧٤ م[٨٧].

٥ ـ أسباب بدء تراجع العمران:

يعزو «لابيدوس» ازدهار العمران في طرابلس في القرن الرابع عشر، إلى

الزراعة والأعمال العسكرية والإدارية إضافة إلى كمية محدودة من التجارة. فهذه العوامل هي التي جعلتها مدينة مهمة، لأن التجارة، برغم وفرتها، لم يكن لها تأثير ظاهر على المدن[٨٨].

ونحن لا نوافق الباحث المذكور رأيه في الكامل، إذ يجب أن نفصل، كما فعلنا، بين النصف الأول من القرن الرابع عشر والنصف الثاني منه.

فالنصف الثاني لا يسجل بناء مساجد جديدة، وخانات، ولربما أسواق وقيساريات وطواحين ومساكن بكثرة. جلّ ما نعرفه هو:

- بناء مدارس عدد ٦
- حمام عدد واحد
- برج عدد واحد.

ليس لدينا تفسير لذلك ينطلق من معطيات وثائقية، بل إذا أمعنا الاجتهاد لوجدنا أن السبب يعود إلى:

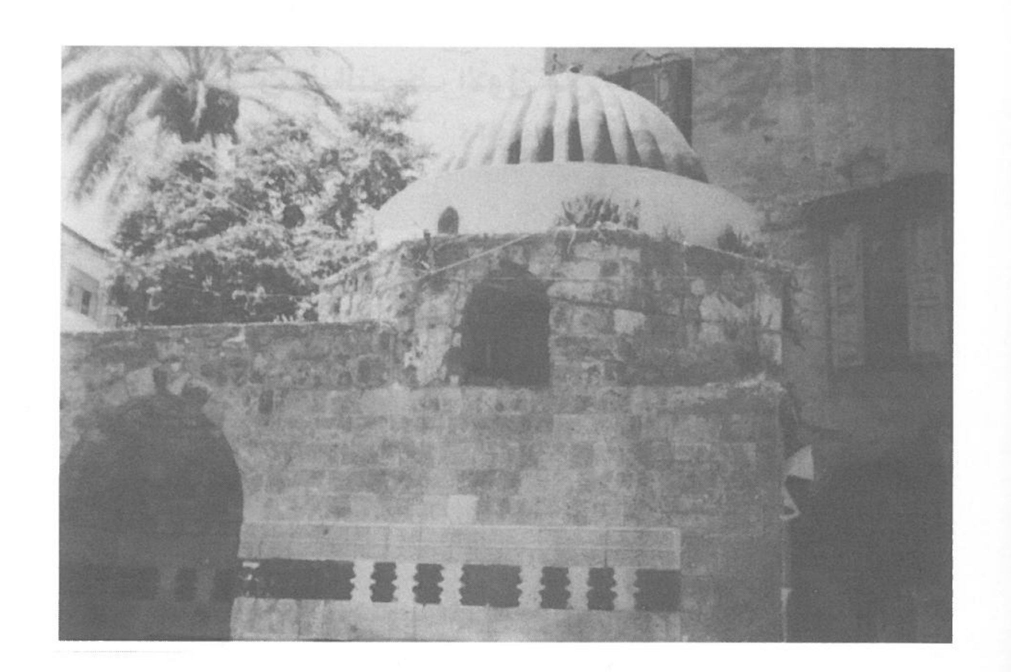
- تراجع نسبة التكاثر السكاني المطّرد
- بداية انحطاط الدولة المملوكية مع خلفاء الناصر محمد بن قلاوون على كل الصعد السياسية والمالية.
- دور الطاعون بعد الفناء الكبير، في تراجع الإقبال على السكن في بلاد الشام.
- عدم استقرار السلطة المحلية في طرابلس، يشهد على ذلك كثرة الذين تولّوا نيابة السلطنة فيها لأقل من سنة إذ يبلغ عددهم خمسة وعشرين نائباً من أصل تسعة وأربعين حكموا من عهد الصالح إسماعيل خليفة محمد بن قلاوون حتى عهد برقوق، كما حكم ١٣ نائباً لسنة واحدة.

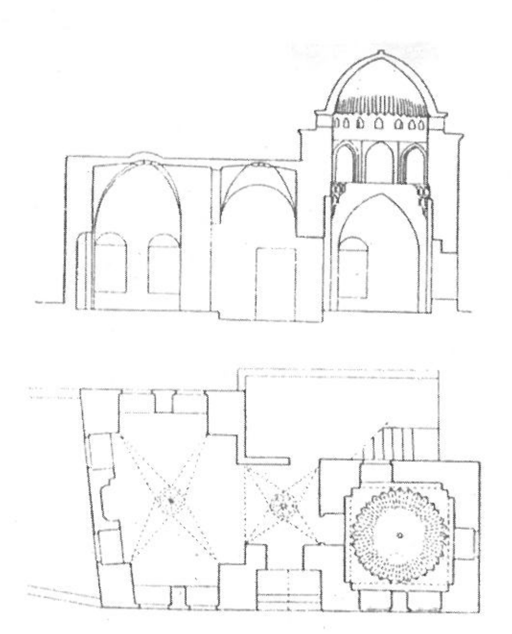
هذا الشبه جمود، في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، هل يبقى مستمراً في النصف الأول من القرن الخامس عشر؟





المدرسة الخاتونية مع النقوش على واجهتها





المدرسة السقرقية مع مقطع من تصميمها

هـ ـ العمران في النصف الأول من القرن الخامس عشر

١ ـ سبل ماء:

ـ **عين التينة**: ومن أقدم سبل الماء المتبقية من عصر المماليك، نبع عين التينة، وهو ملاصق للحمام الجديد في منطقة الحدادين العقارية على المجرى الأيسر لنهر أبي علي، في المنطقة العالية من المدينة بمواجهة الجامع المعلّق. وقد أنشأه محمد بن زين الدين مباركشاه العلاي في مستهل عام ٨١٦ هـ/ ١٤١٣ م، حسبما يذكر ذلك النقش القائم فوق السبيل[٨٩].

٢ ـ الأبراج:

ومن أبراج النصف الأول من القرن الخامس عشر الميلادي نجد الآتي:

- **برج الشيخ عفّان أو التكية**: عند مدخل الميناء الشرقي. وهو من بناء الأمير سيف الدين طرباي، نائب طرابلس (١٤٢٨ ـ ١٤٣٥ م)[٩٠].
- **برج المغاربة أو برج عز الدين**: بجوار مطعم الشاطىء الفضي. ويرجّح د. تدمري أن يكون من بناء سيف الدين جلبان، نائب طرابلس (١٤٢٨ ـ ١٤٣٩ م)[٩١]، واضع الوقفية المشهورة باسمه[٩٢].
- **برج السباع أو برج برسباي**: على شاطىء البحر، بعد برج قايتباي لجهة الغرب. وتختلف الاجتهادات في تسميته: فالمستشرقون يعطونه تسمية السباع، مرجعين ذلك إلى أصل صليبي، على الطراز الهندسي الجنوي، ويعزو أحدهم «بوركهارت» التسمية إلى رواية محلية تقول إن سباعاً كانت محفورة قديماً فوق البرج، وهي شعار ريمون دوسان جيل، أما الدكتور تدمري فيعتبر أن تسمية سباع هي تصحيف لاسم برسباي، نائب طرابلس (١٤٤٠ ـ ١٤٤٨ م) ولا يعير اهتماماً كبيراً لتفرّد أسد رستم بالقول إن برج السباع هو البرج السابع[٩٣].

ورأى آخر يقول بأن البرج المذكور من بناء السلطان برقوق، وإن ما قام به برسباي هو إعادة ترميم البرج في عام ١٤٢٥ م، لتأمين خط الدفاع عن طرابلس أثناء غزو قبرص[٩٤].

برج ايتمش: بناه الأمير ايتمش البجاسي، أتابك عسكر طرابلس لأجل المرابطة[٩٥].

٣ ـ البرك

- بركة زاوية: بركة ابتناها دمرداش المحمودي برقوق[٩٦].

٤ ـ أسباب تراجع العمران:

كما تشير الوقائع المذكورة أعلاه، لا يبدو أن النصف الأول من القرن الخامس عشر كان أفضل حالاً من النصف الثاني من القرن الرابع عشر. فلا مساجد جديدة، ولا خانات ولا بيمارستانات ولا حمامات إلخ. . .، بل، لربما، أن كل ما نجده من عمران كان:

- سبيل ماء عدد واحد.
- أبراج عدد ٣.
- زاوية عدد ٣.

لماذا اقتصر العمران على الحاجات الدفاعية فقط وتجمّد في الميادين الأخرى؟ لعلّ من أسباب ذلك العوامل الآتية:

١ ـ عدم استقرار الأوضاع الإدارية والسياسية.

٢ ـ ضعف الإمكانيات المادية في الدولة مع تراجع سعر صرف عملتها، كما تشير إلى ذلك دراسة ميكانيكية صرف العملة.

٣ ـ وصول المماليك البرجيين أو الشراكسة إلى السلطة وما ترافق ذلك من انهيار سياسي، لا ضرورة للإفاضة في شرحه، وهو من المسلّمات في الدراسات التاريخية.

٤ ـ كثرة الحروب الأهلية الدامية بين نوّاب السلطنة في النيابات الشامية ومع السلاطين. والفتن التي عرفتها طرابلس، وقد سبق الكلام عليها، وراح ضحيتها آلاف من السكان.

هذه الصراعات الحربية هي التي زادت، لربما، في عدد الأبراج والحصون التي ستنشأ في طرابلس، والتي ستميّز العمران فيها في النصف الأول من القرن الخامس عشر.

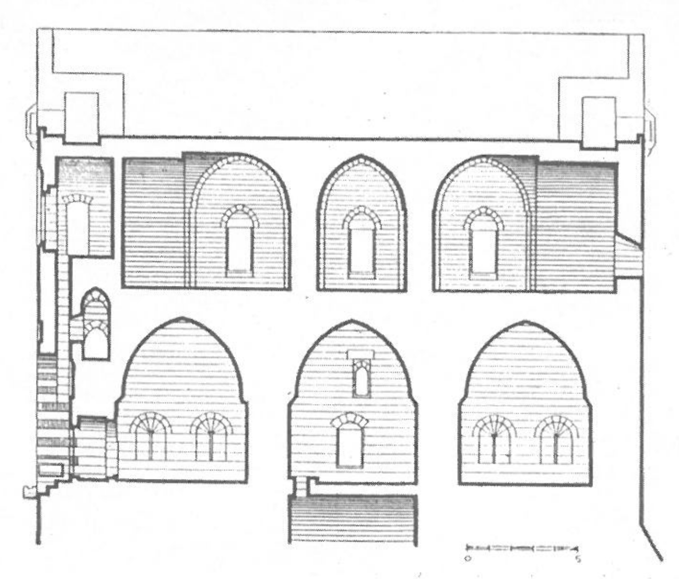
أضف إلى هذا العنصر الحربي الخوف من الهجمات المغولية التي طبعت بلاد الشام في مطلع القرن الخامس عشر بطابعها المخيف، وقد تكلمنا عليها في باب جهاد طرابلس ضد المغول في الفصل الأول من هذا البحث.

أضف إلى ذلك غزوات الجنوية الفرنجة الذين استغلوا حالة الرعب القائمة في المدن الساحلية من جرّاء الغزو المغولي لبلاد الشام على يد تيمورلنك، ولم يوضع حدّ لهذه الغزوات الفرنجية إلا بعد غزو قبرص وفتحها.

هذه الوقائع، خاصة وقائع الفتن الداخلية، مع يلبغا الناصري ومنطاش في أواخر القرن الرابع عشر، ومع يونس بلطا في عام ٨٠٢ هـ/ ١٤٠٠ م وجكم في ٨٠٦ ـ ٨٠٩ هـ، ثم شيخ ونوروز ٨١٠ ـ ٨١٧ هـ، وغيرها من فتن سياسية وإدارية واجتماعية، ذكرنا بعضها سابقاً، إضافة إلى حالة اللااستقرار العامة، ألحقت أكبر الأذى بطرابلس وبنيابتها وأعاقت مسيرة تطوّر العمران فيها.

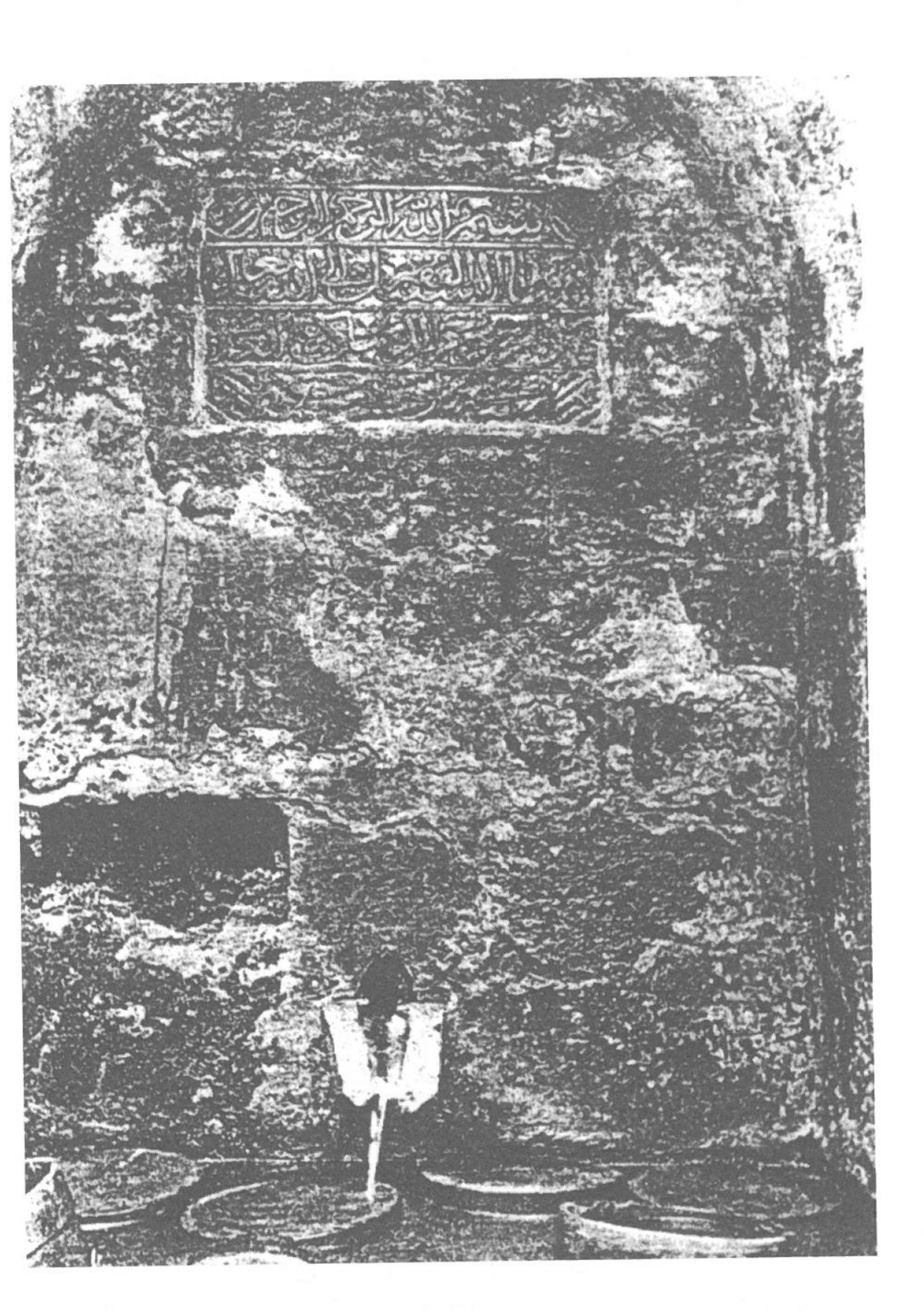
ولكن هذا الجمود، لن يبقى على حاله في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، برغم أنه لن يكون على مستوى النصف الأول من القرن الرابع عشر.





برج السباع مع مقطع هندسي له

J. Sauvaget, «Notes sur les défenses de la marine de Tripoli», BMB II (1938), p. 12, Fig. 7



عين التينة

و ـ العمران في النصف الثاني من القرن الخامس عشر

١ ـ الجوامع:

ومن مساجد النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، نجد:

جامع الأويسة: المنسوب إلى محيي الدين الأويسي، الذي بناه في عام ٨٦٥ هـ/ ١٤٦٥ م. ويقع في منطقة الحديد العقارية. ولعلّ الأويسة هو أحد شيوخ الطريقة الصوفية الأويسة(٩٧).

٢ ـ المدارس:

ومن مدارس هذه الفترة نجد:

- **المدرسة العمرية أو العنبرية:** التي أسسها اسندمر بن بدر الدين صدقه العنبري في عام ٨٧٠ هـ/ ١٤٦٦ م. وقد أزيلت وأضيفت إلى أرض مدرسة الأخوة المريميين(٩٨).
- **المدرسة الطوشية:** المنسوبة إلى الأمير سيف الدين محمد الطواشي المتوفى سنة ١٤٧١ م. وتقع في وسط سوق الصيّاغين في منطقة الرمانة العقارية(٩٩).

٣ ـ الخانقاوات:

ونجد منها خانقاه الست صالحة، التي كانت تسكنها فنسبت إليها وقد بنيت حوالي سنة ١٤٦٧ م في الجهة الشرقية من الجامع المعلّق بطلعة العوينات في منطقة الحدادين العقارية. وهي الخانقاه الوحيدة من العهد المملوكي في طرابلس(١٠٠).

٤ ـ الأبراج:

ونجد من أبراج النصف الثاني من القرن الخامس عشر، في مدينة طرابلس، برج رأس النهر. ويرجّح أن يكون من بناء السلطان قايتباي عند

الطرف الغربي من مصب نهر أبي علي. وعرف باسم «البرج البلدي». وطراز عمارته مشابه لقلعة قايتباي بالإسكندرية. وكان السلطان المذكور قد زار طرابلس في عام ١٤٧٧ م[١٠١].

وبهذا البرج، يكون عدد الأبراج التي أحاطت بطرابلس ونعرف تاريخ بنائها ستة، أما السابع منها فهو برج الفاخورة أو القناطر، الذي كان يقوم ما بين برجي برسباي والشيخ عفّان، حيث توجد الآن محطة القطار الحديدي[١٠٢].

٥ ـ أسباب محاولة النهضة في العمران:

مع النصف الثاني من القرن الخامس عشر سيعود ما يشبه العمران ليدقّ باب مدينة طرابلس بعد قرن من شبه الجمود. إذ نجد أن مسجداً جديداً سيبنى ومدرستين وخانقاه وأبراجاً كما في الماضي.

ولاحظت بعض المصادر أن الأشرف قايتباي عمل على تجديد المدارس والجوامع وأبراج السواحل[١٠٣]. وكان قد سافر من القاهرة إلى وادي التيم وإلى البقاع وبعلبك وطرابلس والسواحل[١٠٤].

قد لا يكون بناء جامع جديد شيئاً يذكر بالقياس على النصف الأول من القرن الرابع عشر، كما لا نجد بناء لخانات وبيمارستانات ومساكن وغيرها، بل فقط زيادة في عدد المدارس.

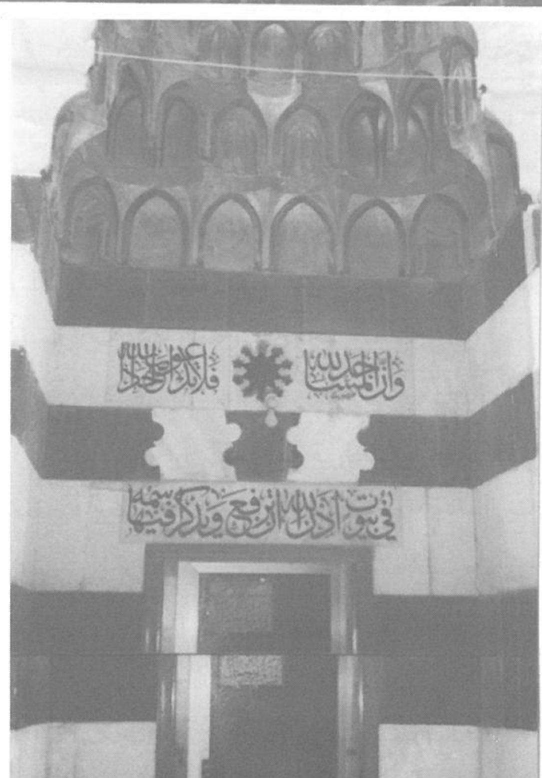
إذاً، الخدمات الصحية والتجارية تراجعت أو تجمّدت، ولعلّ سبب ذلك إما ضعف الإمكانيات المادية أو ضعف الحركة الإقتصادية في المدينة. ولا نجد شرحاً لزيادة عدد المدارس فقط.

ولعلّ بناء المسجد والمدارس جاء: نتيجة ازدياد الاتجاهات الصوفية في جسم الدولة المملوكية كلّما اقتربنا من العهد العثماني، الذي ستعرف فيه الحركات الصوفية مجدها، كما يمكن ردّه إلى أن الحكم في النيابة كان أكثر استقراراً من العهد السابق، يشهد على ذلك استقراراً لبعض النوّاب لعدة سنوات في طرابلس.

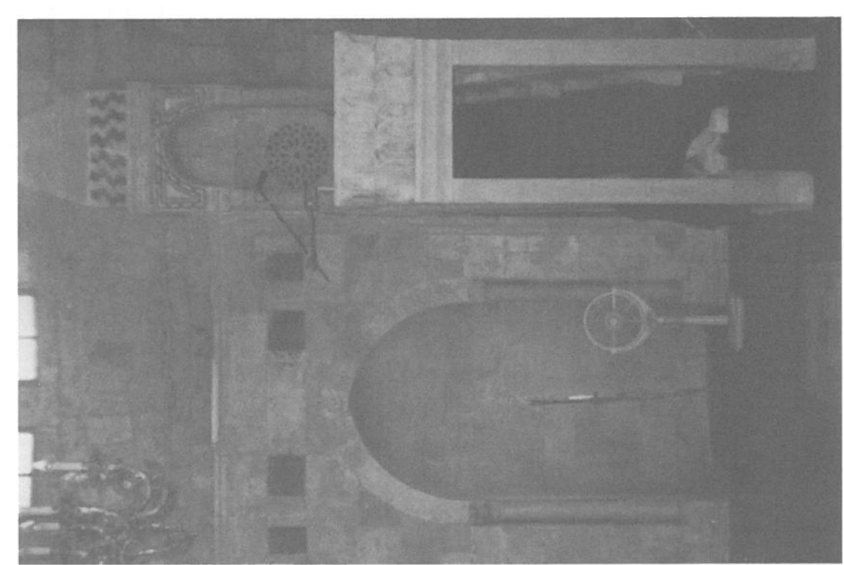
أما بناء الأبراج فهو تكملة للإجراءات الدفاعية القائمة في السلطنة المملوكية والتي كان المماليك يعمدون إلى إنشائها كلّما ازداد شعورهم بتراجع قوة دولتهم.

هذا التراجع لم يكن وليد الساعة، بل جاء نتيجة عوامل عدة متشعّبة وقد انعكس بصورة جليّة في حركة تطور العمران في طرابلس، التي تعرّفنا إلى بعض مظاهرها من خلال ما تبقى من أبنية لها تاريخها المحدّد. وهذا التراث العمراني لا يقتصر على ما ذكرنا أعلاه، إذ هناك أيضاً آثار عمرانية مملوكية ليس لها من تاريخ محدد، سنورد أهمها.



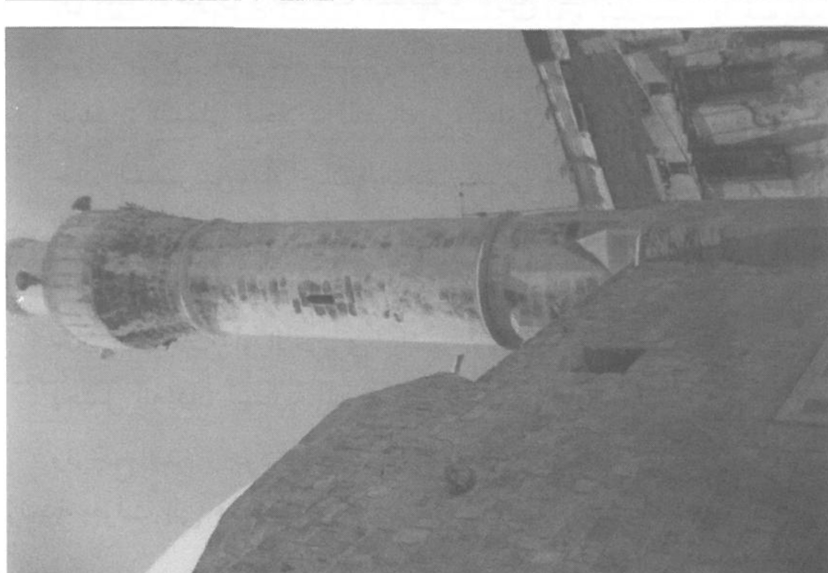


المدرسة الطوشية: القبّة والمدخل





جامع الأويسية



ز ـ آثار عمرانية مملوكية من دون نقوش تحدّد تاريخها

١ ـ الجوامع:

ومن المساجد المملوكية التي لا نعرف تاريخ بنائها:

- **مسجد الحجيجية**: في سوق النحّاسين، وكان كنيسة صليبية في الأصل[١٠٥]. ولا يزال الشاهد الصليبي واضحاً في المئذنة.
- **مسجد الطحّام**: في قبوة الحتة بحي الحدادين[١٠٦]. هندسته مملوكية.
- **جامع الدبّاغين**: كان قرب المسلخ القديم، كان عليه نقش من السلطان قايتباي من العام ٨٨٢ هـ/ ١٤٧٧ م، بشأن الدبّاغين. كما كان يوجد نقش يذكر أنّه أعيد ترميمه في عام ٩١٣ هـ// ١٥٠٨ م[١٠٧].

٢ ـ أسواق وخانات:

من هذه الأسواق والخانات المجهولة تاريخ البناء:

- سوق حراج: وهو بناء صليبي، حوّل إلى خان وعرف بالقيسارية. كان من طابقين: السفلي محلات للبضائع، والعلوي حجرات للنوم[١٠٨].
- خان المصريين، أو خان العجم: غربي سوق البازركان بمواجهة خان الخياطين وجامع العطّار وحمام عزّ الدين. وكان ينزل به التجار المصريون والأعاجم[١٠٩].
- خان الخياطين أو الحريري: أشهر وأقدم الخانات القائمة في طرابلس. يحتمل أنه كان قيسارية للفرنج كما يوحي بذلك شكله[١١٠].

ونرجّح عدم وجود تاريخ لبناء هذه الأسواق والخانات، إلى كونها أبنية افرنجية حوّلت إلى هذه الوظيفة الجديدة، أو أنها كانت كذلك فيما مضى.

٣ ـ مدارس:

ومن المدارس التي لا نعرف تاريخ بنائها، وتوحي أنها، لربما، من عهد المماليك:

- مدرسة ومزار «حسن البشناتي»: في منطقة السويقة العقارية عند باب التبانة[١١١].
- مدرسة ومزار السبسبية: نسبة لأسرة السبسبي، في محلة السويقة العقارية[١١٢]. وليس أكيداً أن تكون مملوكية كما يصنفها الدكتور تدمري، فلا شيء يحول دون كونها عثمانية.
- مدرسة الرفاعية: على الضفة اليسرى لنهر أبي علي. وعلى بنائها نصّ منقوش من السلطان خشقدم من عام ٨٧٠ هـ/ ١٤٦٥ م بخصوص أعمال السمسرة[١١٣].
- المدرسة القادرية، أو مدرسة العقادين: في محلة باب الحديد، جنوبي حمام عز الدين[١١٤].
- المدرسة البطريركية: كانت مقراً لبطريرك النصارى فحوّلها المماليك إلى مدرسة أو مسجد، وقد أزيلت الآن، وكانت تقوم في منطقة الحديد العقارية غربي جامع البرطاسي[١١٥].
- مدرسة النسر بن عجبور: في محلة البحصة جنوبي جسر السويقة، وقد تهدمت في فيضان نهر أبي علي سنة ١٩٥٥ م[١١٦].
- المدرسة الكريمية: في وسط زقاق يوصل بين سوقي الصيّاغين والعطّارين[١١٧].
- مدرسة المشهد: مواجهة للمدرسة الشمسية إلى جانب الجامع المنصوري[١١٨].

٤ ـ مزارات:

ومن المزارات التي لم نتمكن من تحديد تاريخ بنائها:

- مزار السيّدة للروم الأرثوذكس: في زقاق البرطاسية. ولعلّ جهلنا لتاريخ بنائها عائد إلى كونها في الأصل بناء لاتينياً[١١٩].

- مزار عائشة البشناتية: وقد ورد اسمها في سيرة الملك بيبرس، وكان يقع في حارة النصارى، فأزيل وضمّ إلى مدرسة الطليان[١٢٠].
- مصلى الأويسة: كان في الأصل كنيسة صغيرة صليبية ثم حوّل باتفاق حبي مع المسيحيين إلى جزء من جامع الأويسة[١٢١]. ولعلّ كونه في الأصل بناءً صليبياً قد حتّم جهلنا لتاريخ بنائه.
- مزار عبد السلام المغربي الشيشي: ويتصل بالنسب بصاحب جامع المكناسي الذي قصد طرابلس في مطلع القرن الرابع عشر الميلادي[١٢٢].
- مقام الشيخ فضل الله المغربي: في محلة قبور الزيني[١٢٣].

٥ ـ حمامات:

من هذه الحمامات التي لم نتمكن من تحديد تاريخ بنائها نجد: حماماً قد أزيل، وبني في عام ١٧٤٠ م على أنقاضه، على حدّ ترجيح د. تدمري، الحمام المعروف بالجديد[١٢٤].

٦ ـ دور:

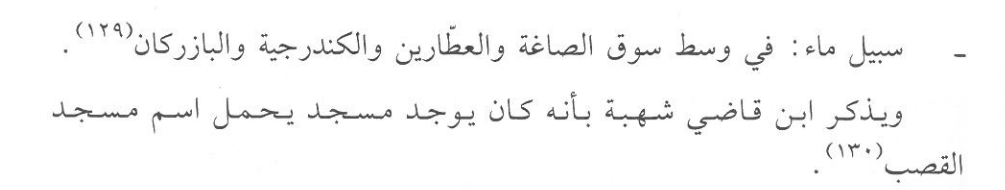
ومن الدور المملوكية التي نجهل تاريخ بنائها:

- دار الأمير سيف الدين الطنطاش على ضفة نهر أبي علي جنوبي حمّام العطّار، حسبما تذكر لوحة منقوشة على إحدى الدور[١٢٥].
- دور كبيرة في سفح ظهر المعز شمالي حمام الحاجب[١٢٦].
- دار في الطريق إلى بركة الملاحة وعليها كتابة من سنة ٨٢٠ هـ/ ١٤١٧ م[١٢٧].

٧ ـ برك وسبل ماء:

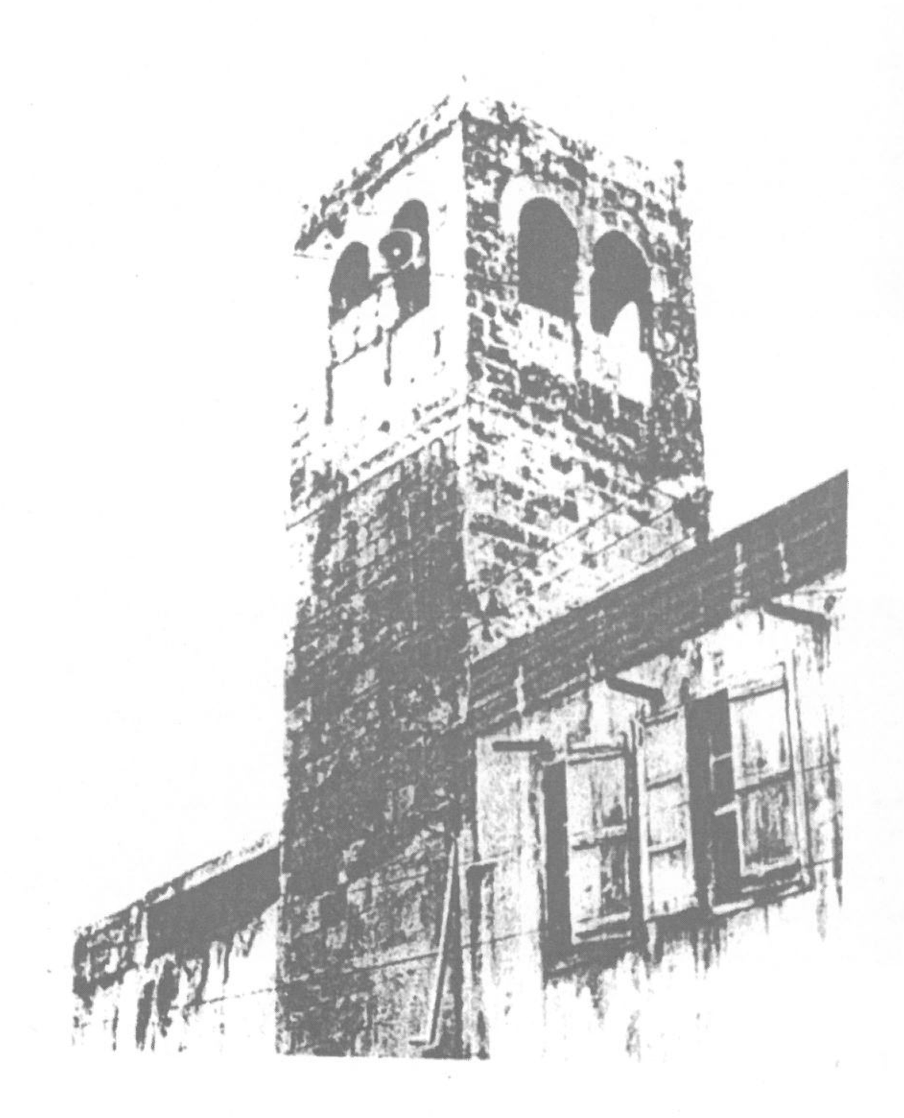
ونجد منها في طرابلس من عهد المماليك وليس له تاريخ بناء:

- بركة الدباغة: كانت قرب جامع التوبة وأزيلت[١٢٨].

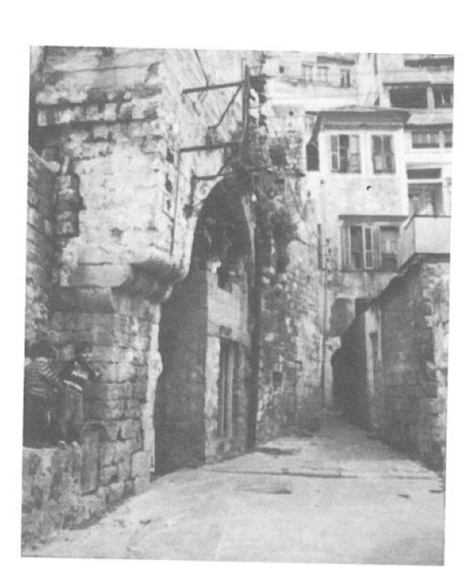


- سبيل ماء: في وسط سوق الصاغة والعطّارين والكندرجية والبازركان[١٢٩].

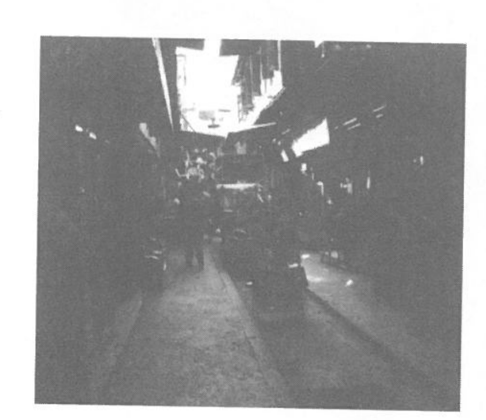
ويذكر ابن قاضي شهبة بأنه كان يوجد مسجد يحمل اسم مسجد القصب[١٣٠].



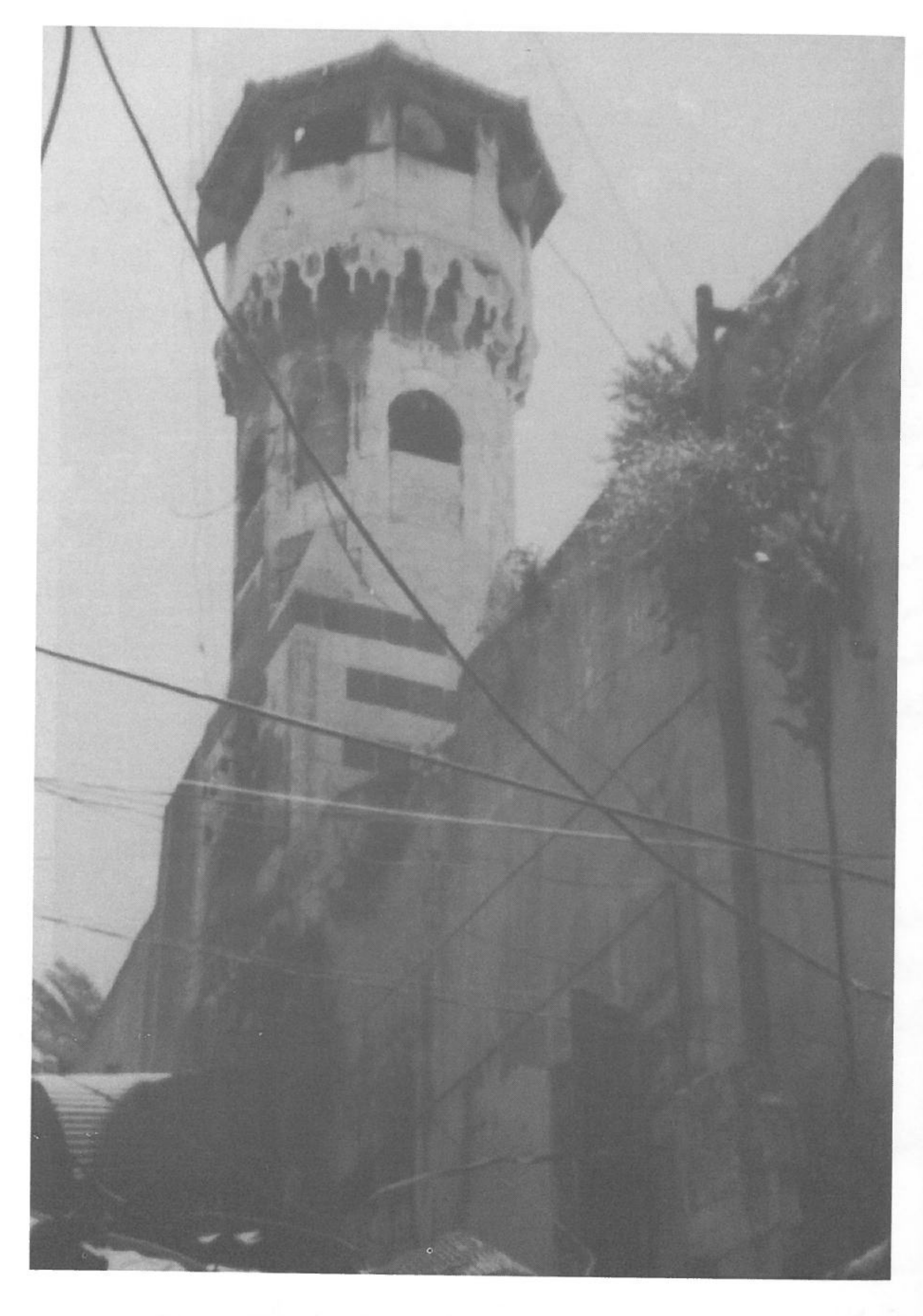
جامع الحجيجة



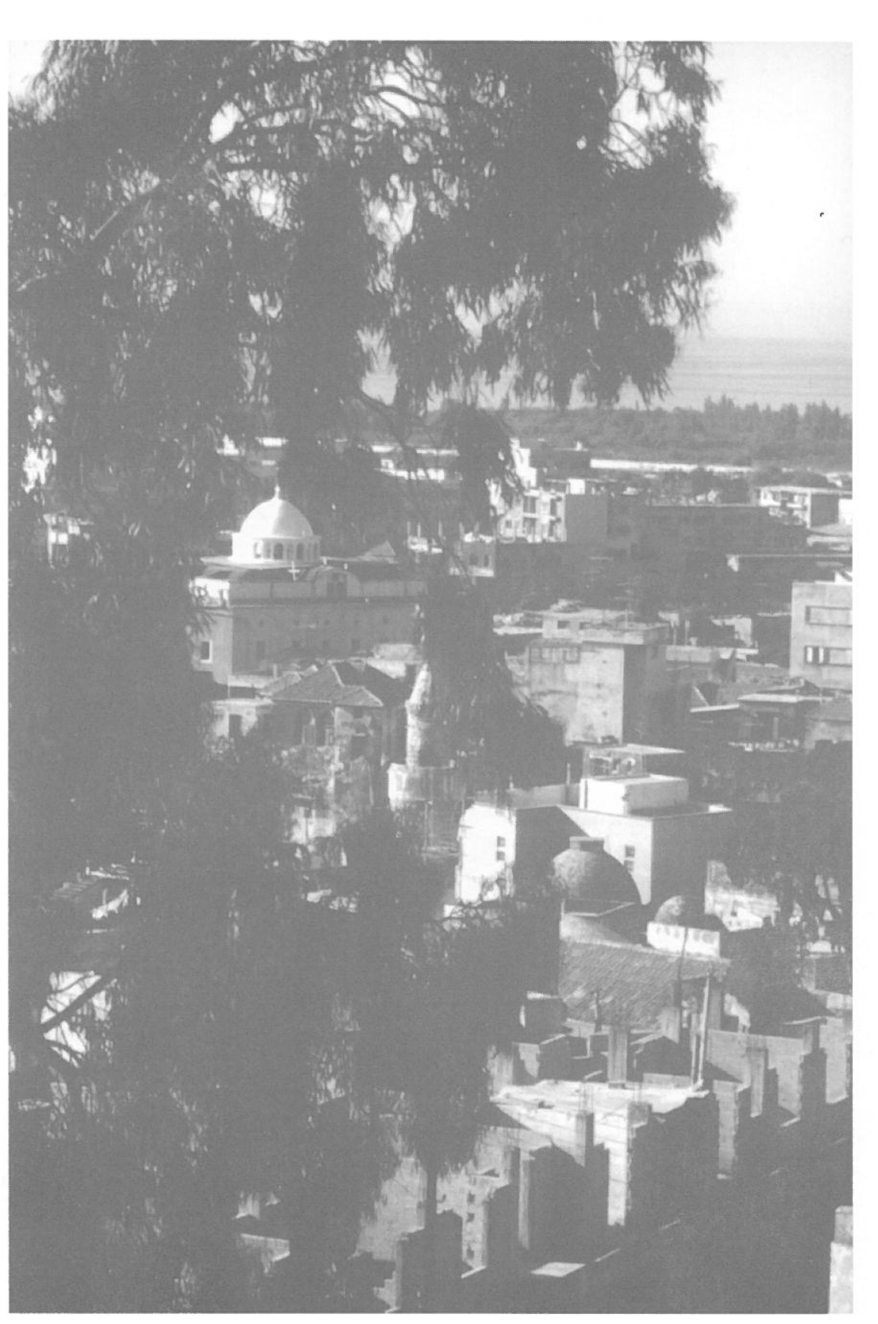




من خانات طرابلس: الخياطين والصابون المصريين (أرشيف وزارة السياحة)



جامع الطحّام



مشهد من طرابلس تلتقي فيه عصور متنوعة من التاريخ وآثار مسيحية وإسلامية (أرشيف وزارة السياحة)

ح ـ العمران في النيابة خارج مدينة طرابلس

١ ـ العمران في حصن عكّار:

وهو من بناء الصليبيين، ولم يلعب دوراً مهماً بعد ترحيل هؤلاء عن الشرق. وقد سقط بيد السلطان بيبرس في ٢٩ رمضان ٦٦٩ هـ/ ١١ أيّار ١٢٧١ م. وعيّن السلطان حاكماً على عكّار، كان خاضعاً للحاكم العام في حصن الأكراد، وقد أمر الأخير بترميم الجامع، وكلّف حاكم عكّار بالإشراف على التنفيذ[١٣١].

هذا كل ما نعرفه عن الموضوع بخصوص عكّار، سوى ما ذكره عز الدين بن شدّاد، بأن السلطان بيبرس جدّد بحصن عكّار عمارة قلعته، وزاد في أبراجها، وبنى فيها جامعاً، وكذلك بنى بربضها جامعاً ومساجد. وجدّد خان المحدثة، وكان قد تهدّم ورتّب فيه خفرا وأسكنهم أبراجاً، رتّب فيها الحمام لنقل الأخبار بما يتجدد للمسافرين[١٣٢].

٢ ـ العمران في حصن الأكراد:

عرف هذا الحصن بأسماء عديدة خلال العصور التاريخية. فأطلق عليه العرب اسم «حصن الأكراد»، وكان يعرف قبل ذلك بحصن «السفح» أو «سفح الأكراد». واشتهر عند الفرنجة «بحصن الاسبتارية» وعند الأوروبيين «بحصن الفرسان» (Crac des chevaliers) وبـ «قلعة الحصن»[١٣٣].

وهذا الحصن من بناء الصليبيين، ولم يلعب دوراً مهماً بعد ترحيلهم من الشرق.

كان سقوط حصن الأكراد بيد السلطان بيبرس (١٢٦٠ ـ ١٢٧٧ م) في ٢٥ شعبان سنة ٦٦٩ هـ/ ٨ نيسان ١٢٧١ م. ونسبة الأكراد إلى الحصن عائدة إلى سكن الأكراد قربه وفيه على يد ابن مرداس صاحب حمص، وكان من قبل يسمّى «حصن الصفح»[١٣٤].

بعد فتحه على يد المماليك عيّن صارم الدين قايماز حاكماً على الحصن إلى حين وفاته في عام ١٢٧٤ م. وفي عام ١٢٨٥ م، كان جلبان الطباخي حاكماً عليه. وقد عمل المماليك على إعادة ترميمه، وكلّف السلطان بيبرس بذلك كلا من عز الدين أيبك الأفرم وعز الدين أيبك الشيخ ابتداء من أيلول ١٢٧١ م. ثم تلت ذلك محاولتان للترميم، كما تدلّ النقوش على ذلك. فرمّم أحد الأبراج في ١٢٨٥ م على يد الحاكم بلبان الطباخي، كما رمّمت بدنة على عهد السلطان الملك الناصر محمد. وعلى عهد بيبرس، بني أو الأصح رمّم برجان ونقشت أسود ونقوش وجعل الحصن مقراً لنائب السلطنة[١٣٥] وحال الظاهر بين الحصن والمدينة بخندق[١٣٦]، وفيه حامية كبيرة[١٣٧].

بعد رحيل الصليبيين فقد الحصن أهميته، ولأنه يقع بعيداً عن الغزوات، أضحت المدينة المحيطة به، بلدة من دون أهمية[١٣٨].

٣ ـ العمران في بلدة حصن الأكراد:

ومن الآثار العمرانية المملوكية في بلدة حصن الأكراد، نجد الآتي:

ـ الجامع الظاهري:

وهو كنيسة مسيحية عند أقدام الحصن، حوّلها بيبرس إلى جامع بعيد الفتح مباشرة. كما عيّن للمدينة وللقلعة قاضياً. وعلى عهد السلطان محمد ابن قلاوون بنيت مئذنة الجامع المربعة الأضلاع في سنة ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٤ م، كما يشير إلى ذلك النقش الموجود عليها[١٣٩].

ـ مدرسة (مكتب) بكتمر الابتدائية:

وقد أنشأها في عام ٧١١ هـ/ ١٣١٩ م بكتمر نائب السلطنة بحصن الأكراد في الزاوية الشمالية الشرقية من باحة الجامع، وبابها في الحائط الشمالي، ويشير النقش الموجود في بقاياها إلى أن بكتمر (١٢٩٠ ـ ١٢٩٣ م) الذي كان مسؤولاً عن الخزنة على عهد السلطان الملك الأشرف خليل، قد أنشأ هذا المكتب

وأوقفه لتعليم عشرة أيتام، القرآن والكتابة، وأقام وقفاً لذلك في بلدة كفرلاها من عمل تارين[١٤٠].

ـ أسواق:

بنى الظاهر بيبرس، بعد فتحه لحصن الأكراد، أسواقاً عدة في البلدة[١٤١].

ويشير نص وقف بكتمر إلى وجود سوق البزّ وسوق السمّانين وسوق الخضرية[١٤٢] كما تشير وقفية بيمارستان بكتمر إلى سوق البزّ وسوق السمّانين[١٤٣]. كما تشير أيضاً وقفية الحاجة مريم إلى سوق الخضرية[١٤٤].

ـ أفران:

ويشير نص وقف بكتمر إلى وجود فرن في البلدة[١٤٥].

ـ طواحين:

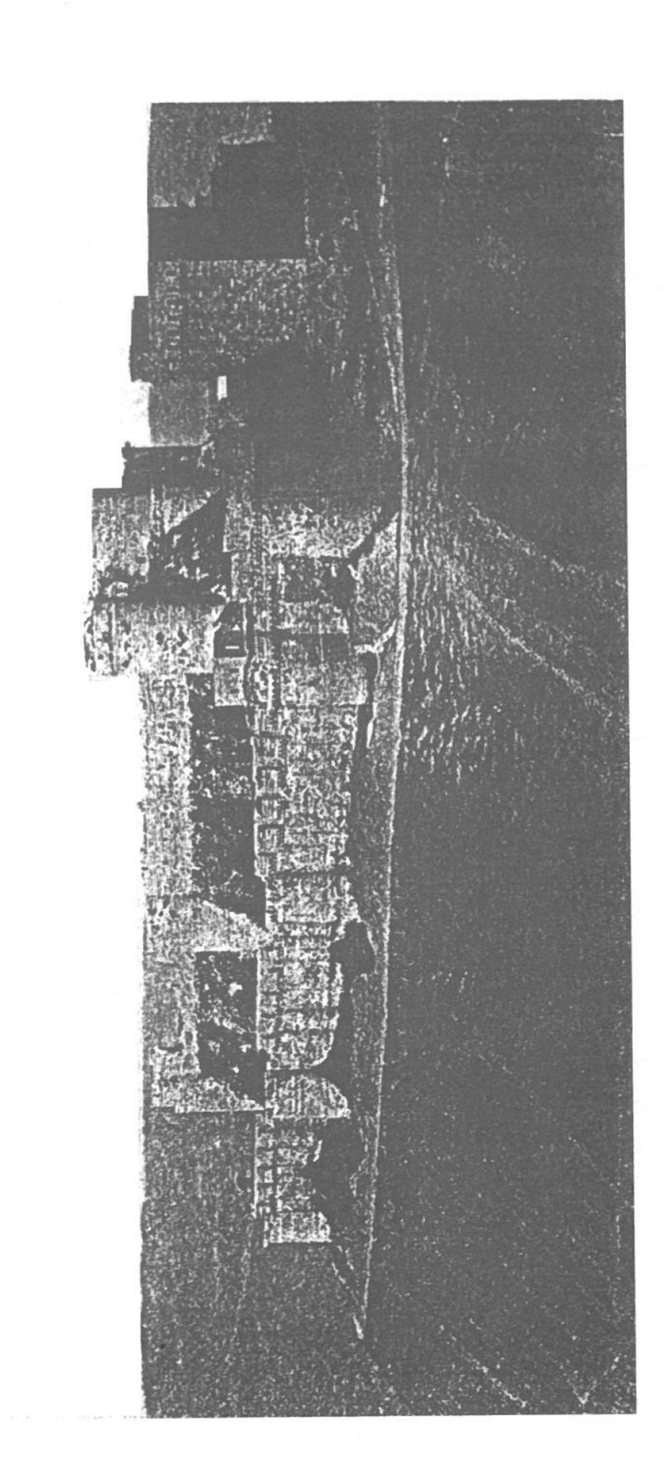
كما يشير نص الوقف المذكور إلى وجود طاحون الفتحية وطاحون نور الدين[١٤٦].

ـ خان:

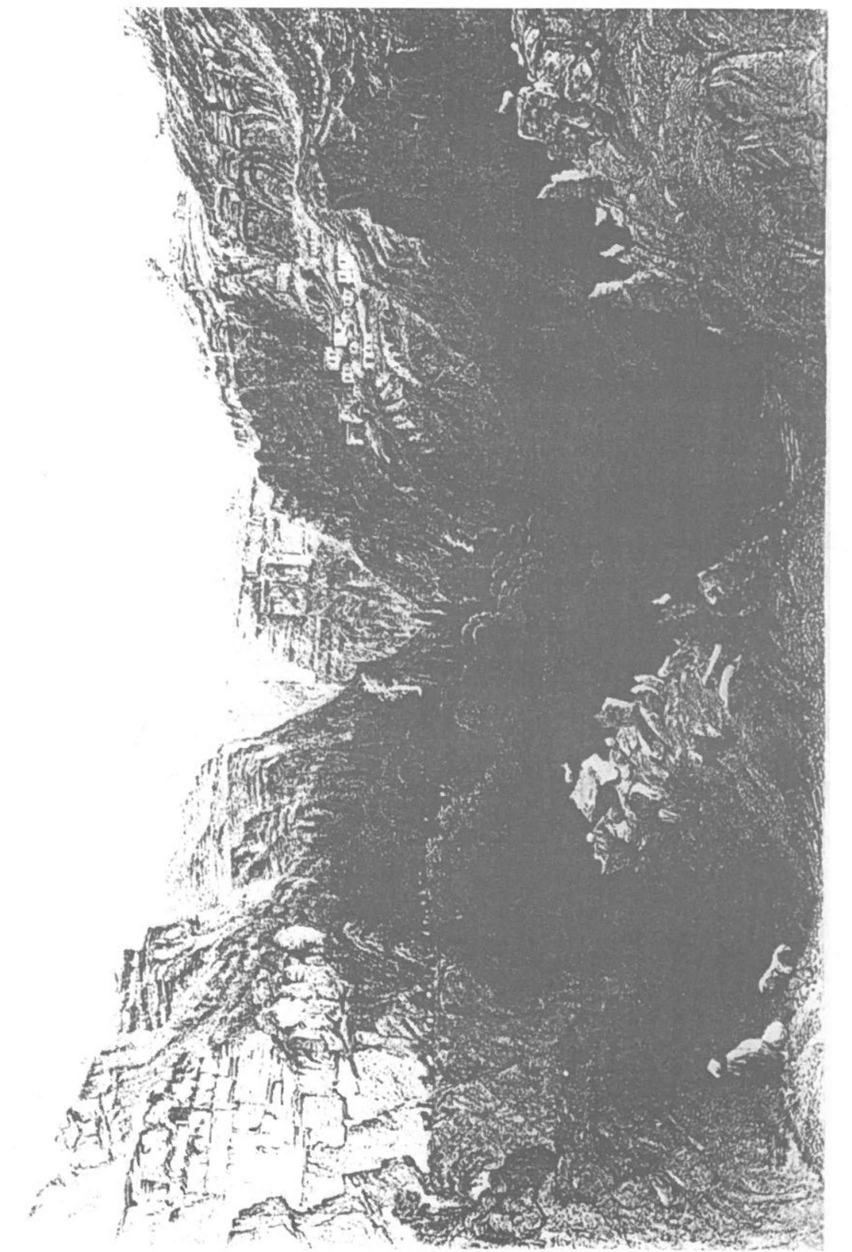
ويشير ابن شداد إلى بناء السلطان خانا كبيراً في حصن الأكراد[١٤٧].

ـ سكان حصن الأكراد:

ويمكن الاستدلال إلى حدّ ما على نوعية السكان في حصن الأكراد وجواره من خلال الكلام على فتحه. فالروايات تشير إلى أن المماليك قتلوا عند فتح الحصن، من فيه من الاسبتارية وأسروا الجبليين الذين شاركوا في الدفاع عن الحصن وعفوا عن الفلاحين لعمارة البلاد[١٤٨].



حصن الأكراد



وادي قاديشا في القرن التاسع عشر

د ـ الوضع العمراني في باقي نيابات طرابلس وولاياتها (جبة بشراي، جبله، اللاذقية وغيرها)

لقد تعرّفنا إلى ما كانت عليه أوضاع حصن عكّار وحصن الأكراد في مطلع الدولة المملوكية، ولكننا لا نعرف الشيء الكثير عمّا كانت باقي أرجاء هذه النيابة، بقطع النظر عمّا ذكرناه عن العمران في جبّة بشراي في معرض كلامنا على الموارنة.

ويخبرنا ابن الجيعان عن وضع بعض النواحي الأخرى من نيابة طرابلس في تقريره عن رحلة السلطان قايتباي في عام ١٤٧٧ م إلى بلاد الشام ومنها نيابة طرابلس، فيذكر بأنه تكثر في قرية اليمّونة أشجار الكمثري، وبأن الطريق منها إلى قرية الحدث في جبّة بشراي إلى طرابلس صعبة جداً، وهو لا يذكر شيئاً مهما عن مدينة طرابلس، سوى الغاء السلطان للمكس على الدبّاغين المذكور نصّه في باب المكوس من هذا البحث.

ومن طرابلس تمرّ الرحلة على جسر ارطوسية على نهر البارد قرب طرابلس، والبعيد عنها مسافة محطة بريد ونيّف. وتتوقف الرحلة قليلاً عند انطرسوس والمرقب وبانياس فتعرّف إنها قرى[١٤٩]، وهذا ما يؤكد إلى حدّ ما ان هذه البلدات لم تتطور بعد قرنين من الحكم المملوكي، بل بقيت محافظة على طابعها الريفي برغم أن بعضها كان مركزاً لنوّاب نائب طرابلس.

وتستوقفنا جبله، حيث مقام إبراهيم بن أدهم، وهو من المزارات الإسلامية المعتبرة، فهي، على حدّ وصف ابن الجيعان لها، بلد صغير وأهله على حدّ زعم الكاتب «كالبهائم» وضعهم الإجتماعي والعقلي متخلّف جداً على ما يبدو، لأنهم لا يعرفون الهجن الرواحل ولم يروها من قبل[١٥٠]. وفيما لو صحّت الرواية، لأن قائلها ينطلق من خلفيات دينية معادية، لربما، لمذهب أهل هذه البلاد، فقد كانت البلاد منعزلة على نفسها وأهلها لا يختلطون كثيراً بالناس، لأنهم من الرافضة الذين يخشون الاضطهاد في حال اتصالهم بالحواضر الإسلامية السنّية.

ولعلّ الكلام المنسوب إلى أهالي جبله، الذي يثير استهجان ابن الجيعان، يصبّ في بعض معتقدات الشيعة الرافضة.

أهم ما نجده من معلومات عن العمران في الأجزاء الشمالية من نيابة طرابلس، في أواخر دولة المماليك، هو ما نجده عن حالة اللاذقية. فقد كانت بناءً عظيماً، بها دكاكين بعضها عامر وآخر خراب من بناء الروم، قلاعها الثلاث خربة. أبنية المدينة عالية ولها برجان، ولها سلسلة عظيمة لإغلاق المرفأ، جدّدت على أيام الظاهر (لعل المقصود به الظاهر برقوق) وجقمق. وميناء اللاذقية يتسع لسبع مراكب كبار، وبها حمامات أيضاً بعضها عامر والآخر خراب. وفي المدينة تجار، يبدو أنهم على جانب من اليسر لأن لديهم كتّاباً يعملون في خدمتهم. وفي المدينة طاحون على الهواء، استخلصه أحدهم من تقنية الفرنج، وهو يعمل، كما يذكر النصّ، على عادة طواحين الفرنج، وانتاجه يصل ليلاً نهاراً إلى اثني عشر اردباً[١٥١].

والمعلومات الواردة أعلاه توضح أن العمران في اللاذقية لم يكن متطوراً، كما كانت عليه الحال في مدينة طرابلس. فالمدينة تحافظ على بقايا العهد الصليبي، ولا ندري ما إذا كان الخراب، في الحوانيت والحمامات، ناجماً عن الواقع المتردي اقتصادياً وسياسياً، وعن الهجرة السكانية من المدينة من مطلع القرن الخامس عشر، هذا، برغم وجود تجارة عامرة أبرز مظاهرها وجود خواجات (تجار) ميسورين، أم أنه استمرار لحالة المدينة بعد طرد الصليبيين منها.

ويذكر إبن بطوطة انه بخارج اللاذقية يوجد دير يعرف بدير الفاروص، وهو أعظم دير بالشام ومصر، يسكنه الرهبان ويقصده النصارى من الآفاق، وكلّ من نزل به من المسلمين فالنصارى يضيفونه، وطعامهم الخبز والجبن والزيتون والخلّ البكر[١٥٢]، ونظن أنه تهدّم في زلزال ١٤٠٩ م[١٥٣].

وفي ١٢ شعبان ٨٢٥ هـ/ ١٤٢١ م بنى الأمير سيف الدين إينال بن عبد الله النوروزي كافل المملكة الطرابلسية المدرسة الإينالية الملحقة بالجامع الكبير المنصوري[١٥٤].

واشتهر باللاذقية الموسيقي محمد بن عبد الحميد اللاذقي (ت ٩٠٠ هـ/ ١٤٩٤ م)، صاحب «الرسالة الفتحية في الموسيقى». ومن مؤلفاته أيضاً «زين الألحان في علم تأليف الأوزان» و «زبدة البيان» في المنطق[١٥٥].

ويذكر هاشم عثمان في دراسته للأبنية والأمكنة الأثرية في اللاذقية، وجود كنيسة صغيرة للأرمن بنيت عام ١٢٥٤ على يد الحجاج الأرمن الذين بنوا إلى جانبها خاناً لا يزال موجوداً ويستعمل اليوم مدرسة[١٥٦].

ويذكر ابن أيبك أن الناصر بن قلاوون بنى جامعاً في ربض المرقب[١٥٧].

ثالثاً: هل من مدن في نيابة طرابلس؟

التقليد التاريخي في لبنان وسوريا وفلسطين يميّز تراتبية محددة على صعيد التجمعات السكانية التي تنطلق من المزرعة إلى القرية فالقصبة أو البلدة إلى المدينة. والبلدة هي عبارة عن مدينة صغيرة لها وظيفة إدارية واقتصادية محلية في مركزية أجهزة التبادل.

ولكن ما هي شروط قيام المدينة أو تحوّل البلدة إلى مدينة؟ وما هو المعيار لذلك؟ وبالتالي هل كان يوجد مدن ضمن إطار نيابة طرابلس؟ وأين تبدأ المدينة وينتهي الريف؟

الشائع في النظريات التقليدية المبسّطة، هو التغني بأن المدينة هي عكس البادية، انطلاقاً من التقسيم الشائع بأن المجتمع الجاهلي كان ينقسم إلى بدو وحضر.

ولكن هذا ليس بالأكيد، فالبادية بعد الإسلام انتشرت داخل التجمّعات المدنية المستحدثة حاملة إلى المدينة استمرارية نظمها الإجتماعية وعاداتها وتقاليدها بحيث لا توجد حدود اجتماعية وذهنية فاصلة بين الاثنين.

واليوم تجتهد المدارس الجغرافية بتحديد المدينة وتختلف فيما بينها.

فعدد السكان هو المؤشر الأول، ونسبة الألفي ساكن هو الحدّ الأدنى. ويقول «بوجيه غارنيه» بأنه يمكن الكلام على سكان مدنيين عندما يبلغ مجموع الساكنين في مجموعات سكنية كحدّ أدنى ٢٠٠٠ نسمة، شرط أن يكون في التجمعات التي تنقص عن ١٠٠٠٠ وعدد الذين يعملون في الأرض لا يتجاوز ٢٥٪. وفوق ١٠٠٠٠ يمكن اعتبار التجمع مدنياً[١٥٨].

ولكن هذا التحديد المعاصر، المحدد بعدد السكان، يمكن أن ينسحب على التاريخ القديم حيث كانت تقوم المدن الكثيرة، ولا يمكن أن ينطبق على القرون الوسطى حيث كانت الحضارة بشكل عام ريفية في الشرق كما في

الغرب، باستثناء بعض العواصم الكبرى التي عرفتها الدولة، ثم الدويلات الإسلامية.

لذلك، فلا يجوز أن يكون العدد هو الأساس بل مجموعة صفات إدارية ووظيفية وشكل خارجي يميّز المدينة عن الريف بحيث تبدو المدينة غير القرية، برغم أن أشكال ونظم الحياة الإجتماعية في المشرق واحدة في الحضر وفي الريف، علماً أنه من الصعب إيجاد تحديد واحد جامع لمفهوم المدينة الذي يتبدّل مع الأزمنة وتبعاً للحضارات.

وعلى هذا الأساس فالحضارة الإسلامية ـ العربية خلقت تراتبية أشرنا إليها في مطلع كلامنا، تذهب من المزرعة إلى المدينة.

هذه الحضارة لا تميّز بين القرية أو المدينة على أساس ضرائبي أو الشخصية القانونية، ولا على أساس التقسيم الداخلي. ففي القرية، كما في المدينة، التقسيم إلى أحياء واحد، وهذا التقسيم مرتبط إلى حدّ كبير بالتركيب العائلي، وأحياناً كما في بعض القرى (المارونية مثلاً)، كان عدد السكان في الأحياء لا يتجاوز أخرى في المدن.

وإلى هذا التنظيم المدني المبني على الأحياء والمشترك بين المدينة والقرية، نجد أن الفرق ليس كبيراً على صعيد تنظيم المساحة المدنية والهندسة والشكل الخارجي، بحيث أنه لا فرق كبيراً بين القرية وحي من أحياء المدينة، كما أنه قد نجد في القرية ما نجده في المدينة، من حمامات وجوامع وأسواق وأبنية دينية (جوامع أو كنائس).

كما أن اعتماد مبدأ النشاط الإقتصادي كمعيار. ليس أكيداً، لأن بعض القرى كان يعرف النشاط الحرفي والتجاري (قرية الحدث في الجبّة مثلاً).

بالنسبة للمستشرقين، الإسلام يحدد المدينة على أنها تجمّع فيه جامع وحمامات وسوق ومدرسة[١٥٩].

هذا التحديد قد نجده في بلدان «لبنان» و«سوريا». وهكذا فالمدينة في المشرق على عهد المماليك، على الأقل، هي بلدة كبيرة تكثر فيها الجوامع والحمامات والأسواق والمدارس.

رابعاً: الوظائف الأربع الأساسية للمدينة الشرقية ـ الإسلامية

لكلّ مدينة إسلامية ـ شرقية، حسب رأي «هاينس غاوبه» أربع وظائف أساسية: سور المدينة، طرقاتها، سوقها، أحياؤها السكنية[١٦٠].

أ ـ السور

سور المدينة هو العلامة المميّزة الخارجية لكلّ مدينة شرقية إسلامية، وله على الغالب شكل أساسي غير منتظم ينعكس فيه نموّ المدينة وانكماشها. وهو يحتوي على عدد غير محدد من الأبواب. أما القلعة فتقع داخل السور، وترتبط غالباً مباشرةً بخارج المدينة، وهي تعتبر مقرّ السلطة الحاكمة[١٦١].

هذا المبدأ ينطبق على مدينة طرابلس في العهد المملوكي، إذ من المعروف أنه كان لها، حسبما يذكر العمري، «أسوار جليلة»، ولم تكن المنازل المؤلفة من عدة طبقات تشكل فقط سور المدينة حسبما يذكر د. تدمري الذي يعود خطؤه إلى قراءته لفظة «أسوار» في نصّ العمري، الذي يدرجه في ملحق كتابه «أسواق»، مما قاده إلى هذا الإستنتاج الخاطئ[١٦٢].

فلقد شكلت طرابلس بمنازلها كتلة متراصة من البيوت وعلى طرفها بيوت متلاصقة متراصة تزيد جدرانها الخارجية عن المتر وتنفتح على الخارج ببوابات تربط داخل المدينة بخارجها، فتفتح نهاراً وتقفل ليلاً وتحميها أبراج.

١ ـ في الجنوب: بوابتان: بوابة الحدادين في نهاية سوق الحدادين التي عرفت أيضاً بإسم باب بيروت وقد أزيلت بعد عام ١٩٥٨ والثانية بوابة الرمل أو الباب الأحمر، وكانت ملاصقة للزاوية القبلية لجامع أرغون شاه في محلّة السيفي أقطرق[١٦٣].

٢ ـ في الشمال: نجد باب المسلخ أو باب الحديد بجوار جامع البرطاشي،

كما نجد باب التبانة بين جامع محمود بك السنجق ومدرسة القاضي عمر[١٦٤].

٣ ـ في الغرب: أبواب غير محددة باتجاه التل والمرج والمينا[١٦٥].

٤ ـ في الشرق: باب تحت القلعة بين المدرسة العجمية والمدرسة الأشرفية[١٦٦].

وفي دراسة حديثة للدكتور تدمري استناداً إلى إحصاء ١٥١٩ العثماني يعطي أسماء الأبواب الآتية: الحجّارين ـ دار السعادة ـ باب الحديد ـ عقبة الحمراوي ـ الدبّاغة ـ القلعة ـ الطواحين ـ الأمير محمد ـ الغنشاه ـ التبانة ـ باب حلب ـ باب بيروت[١٦٧].

ولا بدّ من التذكير، بأن هذه البوابات وصلتنا بعد اكتمال عقد بناء مدينة طرابلس بشكلها شبه النهائي. ولكن متى قامت؟ وهل سبق إنشاؤها قيام المدينة، أو جاءت نتيجة تصميم مسبق للمدينة؟ فهذه أسئلة تقتضي المزيد من التحقيق والتقميش.

وإضافة إلى البوابات كانت تفتح في الحيطان نوافذ صغيرة عند المنعطفات ونهاية الممرات والأزقة، داخل المدينة، وفوق المداخل، للحماية والمقاومة. وعرفت هذه النوافذ باسم وظيفتها «مرامي السهام» للدفاع عن المدينة من الغزوات الخارجية. وكان لهذه النوافذ دورها في صدّ غزوات الفرنج[١٦٨]. ولعلّ هذه النوافذ الدفاعية هي استمرارية للفن الصليبي الذي كان قائماً في الأبنية التي خلّفها هؤلاء في طرابلس بعد رحيلهم[١٦٩].

وإذا صحّ أن مدينة طرابلس كانت من دون أسوار، فمن الصعب تحديد مساحتها. ولكن استناداً إلى تحديد مقابرها القديمة ومسالخها ودباغاتها التي يفترض أن تكون على حدود المدينة، يرجّح الدكتور عبد النور المساحة ما بين ٦٠ و٧٠ هكتاراً[١٧٠]. وبما أنه لا يوجد لدينا معلومات عن كثافة السكن، فلا يمكن تقديم أرقام نظرية شبه أكيدة عن عدد السكان.

ب ـ طرقات المدينة:

تفضي الطرقات الممتدة من المناطق البعيدة، عبر بعض الأبواب، إلى المدينة. ويبدأ تشكّل الضواحي على أكثر هذه الطرقات حيوية، حيث تنشأ مراكز اقتصادية ثانوية، وعلى مقربة من السور في الغالب. وتتابع هذه الطرقات البرّية مسارها داخل الأسوار بوصفها المحاور الأساسية للاتصالات ضمن المدينة. ويقع الجامع الكبير عادة على محور المدينة الرئيس، وتقع في المنطقة المحيطة بالجامع الكبير مباني الإدارة الحكومية في الغالب، ومدرسة واحدة هامة على الأقل. ويجذب تيار المارة الذي يكاد لا ينقطع في محاور المدينة الرئيسة فعاليات التجارة والصناعات اليدوية. وهكذا تعجّ المحاور الرئيسة بالمحلات التجارية والمشاغل المهنية التي يتألف منها سوق المدينة[١٧١].

هكذا كان واقع المدينة الإسلامية بشكل عام. أما في طرابلس، فقد كانت المدينة متكتلة على بعضها تفصل بين أحيائها دروب متعرجة متقاطعة متشابكة ومتوازية، ضيقة تمرّ تحت قناطر وعقود وأبنية.

ولا نعرف ما إذا كان لطرابلس تصميم مسبق لإنشائها. وهل كان هناك نقطة انطلاق رئيسة، كالجامع الكبير مثلاً، وهل كان هناك غائية معينة لخلق التنظيم المدني في طرابلس؟

هناك عدة فرضيات حول بناء المدينة الإسلامية، رأينا جزءاً منها في إشكالية البحث، وفي المقدمة أعلاه، وهناك فرضية محلية للدكتور تدمري تقول بأن المماليك ابتدعوا نظاماً هندسياً بارعاً لحماية المدينة، باتباع نظام المتعرّج في الدروب التي تقوم إلى جوانبها دور معينة بالحجارة الرملية الثقيلة ذات الجدران الضخمة لتصبح بمثابة خندق طويل ومتشعب، يغطيها سقف واق من المساكن، وقد شمل هذا النظام المعماري معظم أحياء المدينة. واستعاض المماليك عن السور الذي يحمي المدن عادة بجدران من المباني المتينة حول الأسواق والأحياء السكنية[١٧٢].

يصف الدكتور تدمري واقع المدينة كما وصلت إليه بعد مئات السنين من عملية الإعمار، وكلامه لا يعني أنه كان للمدينة تصميم مسبق أوصلها إلى ما وصلت إليه. فلذلك، من غير الجائز الكلام على نظام هندسي بارع ابتدعه المماليك. فمدينة طرابلس يفترض أن تكون قد نشأت كما نشأ غيرها من المدن الإسلامية، كما تبرهن ذلك، الدراسات العلمية عن المدينة الإسلامية، التي أشرنا إليها في مطلع الكلام على المدينة. ونظام بنائها يتناسب في أحيائها وأسواقها وأبنيتها وانغلاقها على نفسها مع روحية النظام العائلي المنغلق على ذاته المتلاصق بشكل متواتر.

ج ـ أسواق المدينة:

في المدينة الإسلامية عامة، تغطي أجزاء السوق الموجودة في المحاور الأساسية، سقوف خشبية أو حجرية أو سقوف من القماش المتين السميك على الأقل وذلك لحماية الزبائن والتجّار والصنّاع من حرارة الشمس والأمطار. ويكون زحام المارة على أشده في مركز السوق، الذي يقع غالباً قرب الجامع الكبير، وهنا تباع أثمن البضائع والأقمشة والحلي وما شابهها. أما المحلات التجارية التي تحتوي بضائع أرخص، فتقوم على أطراف السوق. وتوجد عادة قرب أبواب المدينة الدكاكين ومشاغل الحرفيين، التي تلبي بعروضها احتياجات الزبائن الريفيين. أن السوق هو أكثر السمات التي تميّز المدينة الشرقية ـ الإسلامية. ولا نجد ما يمكن مقارنته به لا في العصر الذي سبق الإسلام ولا في الحضارات الأخرى. فهو مركز الاشراف الإقتصادي على المدينة وريفها. ولقد اجتمعت هنا تجارة الجملة والمفرّق والحرف اليدوية ومؤسسات الإقراض والسمسرة بوصفها كلا منظماً في مجمّع عمراني. وتقوم خلف الدكاكين والمشاغل المهنية الخانات وهي مقرّ تجارة الجملة والتجارة الخارجية بالإضافة إلى مجمّعات المهن اليدوية والمخازن والمكاتب. ولا يوجد في «سورية»، مثل الكثير من الأقطار الإسلامية الأخرى، بيوت أو دور للسكن داخل السوق. فالسكن والنشاط الإقتصادي منفصل أحدهما عن الآخر تماماً. وتتوزع الأحياء

السكنية في سائر أرجاء المدينة، داخل وخارج الأسوار وكانت في السابق منفصلة بعضها عن بعض بواسطة أبواب الأحياء[١٧٣].

ولا توجد لدينا معلومات كافية، عن مدى انطباق هذا الواقع المدني الإسلامي العام على طرابلس، وعلى مدى ما يجري فيها من بعض مظاهره. جلّ ما نعرفه عن العهد المملوكي، أنه كان لطرابلس «أسواق جليلة» على ما يذكر ابن فضل الله العمري[١٧٤] المتوفي في منتصف القرن الرابع عشر.

ومن الأسواق التي يرد ذكرها في النصوص المملوكية نجد: سوق العطّارين، سوق الدبّاغين، المسلخ، سوق الحلاويّين، السوق الشرقي، سوق السلاح، سوق الحدّادين، سويقة القاضي[١٧٥]. كما نجد أسواقاً أخرى يمكن استقراؤها من استمرارية وجودها واستمرارية تسميتها وهي: سوق البازركان، السوق الجديد، سوق النحّاسين، سوق الصيّاغين المعروف قديماً «عديمي المسلمين»، سوق العطّارين، سوق الكندرجية، إلخ...

د ـ الوحدات الإجتماعية ـ الإدارية في المدينة

١ ـ الأحياء

أبرز أحياء طرابلس هي اليوم: السويقة، الزهرية، الحديد، الرمّانة، النوري، القبّة، المهيترة، الحدّادين، بساتين طرابلس. أما الحارات والمحلات فهي: حارة النصارى، محلة اليهود، محلة التربيعة، محلة الصوّافين، محلة البحصة، محلة سويقة النوري، محلة الطرطوسي المعروفة أق طرق، محلة قبوة الحتة، محلة الدباسة، محلة باب الرمل. أما الأزقة فهي: زقاق الرمانة قرب حمّام عز الدين، زقاق البرطاسية حيث مزار السيّدة للروم الأرثوذكس، زقاق البيروتي في محلة النويري، زقاق مصبنة العويضة، زقاق الحمّص في محلة الحدّادين، زقاق الكنفاني في محلة الحدّادين، زقاق الذوق قبالة الخانقاه.

وإذا عدنا إلى السجل الأول من سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس (١٦٦٦ ـ ١٦٦٧ م)، لوجدنا أن مدينة طرابلس قد قسمت في منتصف القرن السابع عشر إلى ٢٦ محلة أو حارة هي: التبّانة، ساحة عميرة، قبة النصر، اليعقوبية، الجسرين، باب الحديد، التربيعة، حجّارين النصارى، حجّارين المسلمين، سويقة النوري، الصبّاغة، القنواتي، أق طرق، زقاق الحمص، سويقة الخيل، مسجد الخشب، المزابل، شيخ فضل الله، العوينات، الرمانة، الاى كوز، الناعورة، اليهود، القواسير، عديمي المسلمين، عديمي النصارى[١٧٦].

استناداً إلى دراسة د. عبد النور كانت المدن الإسلامية ـ العربية في العهد العثماني مقسومة إلى عدة أجزاء وكلّ جزء إلى حي أو محلة أو صايح وكل حيّ إلى حارة وكل حارة إلى دخلة أو أزقّة[١٧٧].

ازدياد الأحياء والحارات في المدينة يعطي فكرة عن تفسّخ المدينة وعن تكتلها على بعضها في أجزاء منغلقة على ذاتها متراتبة متلاصقة. وهذا الحي أو الحارة الذي يشكل وحدة إدارية واجتماعية هو جزء من كلّ، أي من وحدة

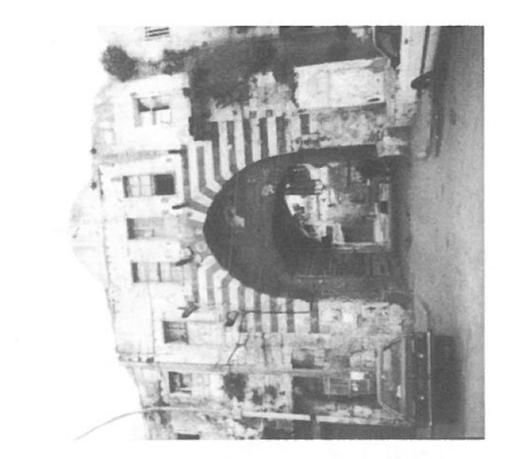
المدينة. فالمدينة بشكل عام، كانت مقسّمة قطاعات، لأسباب اجتماعية من جهة وإدارية من جهة أخرى لحاجة السلطة إلى جمع الضرائب[١٧٨].

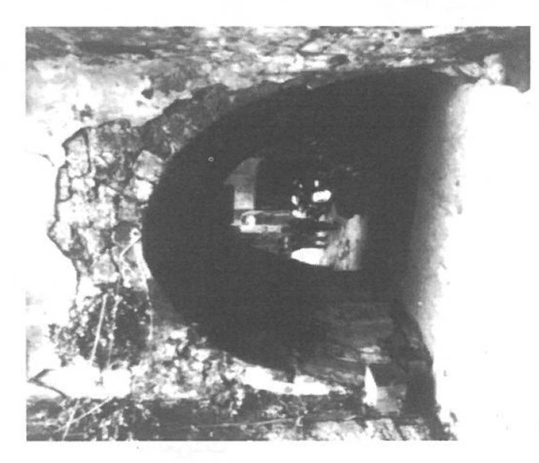
الحياة الداخلية في الأحياء تبدو مستعصية الدراسة في سوريا ولبنان ومصر[١٧٩] تقليدياً، خاصة في العهد العثماني، حيث لكل حي شيخ الحارة، من العائلات النبيلة، معيّن من قبل السلطة والشعب، يسانده إمام الجامع ومجموعة من الأعيان بينهم أبرز «القبضايات» والمسنّون في الحي. وإذا كان للحارات شيوخها فقد يكون لها شيخ مشايخ يمثلها جميعاً في حال كانت من طائفة واحدة دينياً أو عرقياً. وكانت وظيفة الشيخ متنوعّة: جمع الضرائب، حفظ الأمن، لعب دور الوسيط بين السلطة والشعب[١٨٠].

الخصوصية الأثنية أو الإقليمية كانت تساهم في تماسك الأحياء وإعطائها روحاً جماعية تخلق حالة من الحذر تجاه الأحياء الأخرى. فالأقليات تنضوي عادة في حي ما[١٨١]. وهذه الأقليات، في مدينة طرابلس، قد تكون عرقية كالأكراد والتركمان، أو اقليمية: مصرية، مغربية. أو دينية كالنصارى واليهود (محلة اليهود، عديمي النصارى). والدليل على وجود أقليات إقليمية في طرابلس تسمية أحد الجوامع باسمها (جامع المكناسي) للمغاربة، واحد الخانات باسم المصريين وآخر باسم العجم.



أحياء طرابلس، نقلا عن زيادة، الصورة التقليدية للمجتمع المديني.







طرابلس القديمة (أرشيف وزارة السياحة)

ـ التمحور الطائفي:

من الواضح أنه كان في طرابلس حي للنصارى قائم بهم، كما كان معروفاً ذلك في العهد العثماني، كما كانت توجد محلة لليهود حيث يقع خان العسكر.

وفي دراسته عن العصر المملوكي، يرى لابيدوس أنّ المسيحيين واليهود كانوا منتشرين في المدينة، وأنّه من الأنسب القول بأنهم كانوا يعيشون في شوارع خاصة مجاورة لشوارع المسلمين، دون أن يعني ذلك أنهم كانوا في «غيتو»[١٨٢].

والصورة قد تتوضح أكثر بالرجوع إلى العهد العثماني حيث تظهر الطوائف الدينية وكأنها معزولة في أحياء، وهذه العزلة اتخذت طابعاً خاصاً في القرن التاسع عشر عندما انفجرت الصراعات الدموية الطائفية، وأضحت هذه العزلة ما يشبه «الغيتو» فعلاً. ولكن هل يمكن إرجاع هذه الحالة الإنعزالية إلى أسباب ترجع مئات السنين إلى الوراء؟ لا يوجد جواب صريح على ذلك، من دون أن يعني ذلك أن ما جرى في القرن التاسع عشر هو النتيجة الحتمية للتطورات التي حصلت في القرون السالفة.

والدراسات الإستشراقية عن القرن السادس عشر الذي يلي العهد المملوكي لا تتفق في الرؤيا. فبينما Hutteroth لا يرى في دراسته عن فلسطين أن التقسيم إلى محلة يتفق مع التقسيم الديني[١٨٣]، نرى كوهن يؤكد العكس[١٨٤]. ويلاحظ عبد النور بأن وضعية المسيحيين العرب كانت مختلفة في المدن عن الأقليات غير العربية وغير السنية.

واستناداً إلى الأرشيف العثماني العائد إلى إحصاء ١٥١٩. نجد أنه كان يوجد في طرابلس، ٢٦ محلّة أو حيّاً. هذه المحلاّت هي: جامع كبير ـ حارة النيني ـ زقاق الأكوز ـ سوق الطواقي ـ مسجد القرمشي ـ خان عديمي ـ سوق اسن دمور ـ سوقاق الطويل ـ سوقاق المصري ـ مسجد الخشب وسوقاق الخولي ـ حصن صنجيل ـ سوقاق شيخ علي ـ عوينات ـ شيخ فضل الله ـ خوري (أو

حوري) ـ باب المدينة ـ حجّارين (أو محّارين) ـ باب أق طرق ـ سوقاق الحمّص والملوخيّة ـ بين الجسرين ـ عقبة الحمرواي ـ الطواحين ـ ساحة الحمصي ـ جسر العتيق ـ النصارى المعروفة بتبانّة ـ يهودي.

يبلغ عدد السكّان فيها حسبما جاء في دراسة للدكتور تدمري: ١١٥٥ من المسلمين الذكور، ٢٩٨ من المسيحيين الذكور، ٩٠ من اليهود الذكور. فيكون المجموع ١٥٤٣ من الذكور. هذه الأرقام فيها تباين مع ما جاء في دراسة د. عصام خليفة حول الموضوع نفسه، بحيث أن عدد المسلمين هو ١١٨٣ والنصارى ٢٩٥، واليهود ٩٠. المجموع ١٥٦٨.

١٤ من هذه المحلات كان يسكنها مسلمون فقط، حي يسكنه النصارى، (محلة النصارى المعروفة بتبّانة)، حي يسكنه اليهود (محلة يهودي)، حي يسكنه مسلمون ومسيحيون ويهود (مسجد القرمشي) و تسعة أحياء مختلطة يسكنها مسلمون ومسيحيون (جامع كبير، سوق الطواقي، خان عيدمي، مسجد الخشب، سوقاق الخولي، حصن صنجيل، خوري، باب المدينة، حجّارين، ساحة الحمصي)[١٨٥].

٣ ـ الأحياء والجسم الحرفي:

كان لبعض الأحياء في المدينة طابع مهني مميّز. وأسماء بعض الحارات تشير إلى ذلك بوضوح: سوق البزركان، جسر اللحّامين، طريق الحدّادين، سوق العطّارين، سوق الصيّاغين، خان الصابون، سوق الكندرجية، خان الخيّاطين، سوق النحّاسين، ساحة الدبّاغين، خان الخيّاطين.

٤ ـ شرطة المدينة:

إضافة إلى المحتسب، الذي كان يلعب أحد ادوار «البوليس» في المدينة، كانت مسؤولية حفظ الأمن تقع تقليدياً على عاتق هيئتين: الأولى جند الحلقة والثانية الشرطة التي تأتمر حكماً بنائب السلطنة وبالقضاء. هذا، مع العلم أن والي المدينة هو صاحب الشرطة.

٥ ـ التماسك الإجتماعي:

ومن الأمور الطبيعية في المدينة الإسلامية، رؤية بيوت الأغنياء إلى جانب بيوت الفقراء، برغم أن بعض الأحياء كان وضعها أفضل من أحياء أخرى[١٨٦]، وهذا الأمر ينسحب أيضاً على طرابلس.

٦ ـ العلاقة بين الأحياء:

بشكل تقليدي، كانت الأحياء تقيم فيما بينها علاقة حسن جوار واحترام ومشاركة. ولكن في الاحتفالات الكبرى المشتركة، كالعراضة أو احتفالات الفرق الدينية، كان الاستئناس في العهد العثماني، برأي شبان الحي للمرور فيه من ضرورات الاحترام[١٨٧].

٧ ـ الغرباء في المدينة:

في وصفه لطرابلس، يقول بدر الدين الحلبي المتوفي في سنة ١٣٣٦ م، وكان قد أقام في طرابلس قرابة السنتين: «وهي برية بحرية، شامية ومصرية»[١٨٨]. وفي ذلك إشارة إلى وجود الغرباء، مع أخذ العلم بأن غرس الدين الظاهري، يفسّر «شامية مصرية» بحسن الهيئة[١٨٩].

ولكن، كان يصعب على الغرباء، الذين ليس لهم وضعية طائفية واضحة، أن يدخلوا في النسيج الإجتماعي، في المدينة الإسلامية ـ العربية عامة. ولأسباب محض اقتصادية، كان بإمكان الغريب، المكوث في المدينة وإقامة علاقات مع أهلها على أن يبقى على الحياد، ولهذا الإعتبار كانت الخانات تقوم في المدينة وتسمّى باسم الغرباء، وهذا ما نجده في طرابلس: خان المصريين، خان العجم، إلخ...

ويشرح هذه الحالة، المستشرق ـ المستعرب «دومينيك شفالية» بأن الخان يعزل الغريب ويغلق عليه، وبوظيفته التجارية يضعه في علاقات مع أهل المدينة. وهذا الوجه المزدوج يسمح له باستقبال الغرباء وبإدخالهم إلى المدينة مع وضعهم فيه على جانبها[١٩٠].

٨ ـ شوارع المدينة:

شوارع طرابلس كانت، كأكثرية شوارع المدن الإسلامية، مظلمة، ضيقة، تحيط بها حيطان كبيرة تدعّم المنازل التي تتوالى على جوانبها وتغطيها الأبنية في غالب الأحيان، وتكون أرضها مرصوفة بالحجارة.

ـ تنظيف الشوارع:

من كان يهتم عادة بتنظيف هذه الشوارع، وتأهيلها، الحاكم أم السكّان المستفيدون منها؟ لا يوجد جواب حول هذه النقطة. وقد يكون التنظيف والإنارة وإعادة التأهيل من واجبات السكّان والحانوتيّين.

وإذا كانت وثائق العهد المملوكي لا تجيب على ذلك، فالعهد العثماني يخبرنا بأنه كان في المدن السورية وفي طرابلس وحماه وزحلة جماعة من «السوادي» وظيفتها جمع الأوساخ، خاصة نفايات الحيوانات وبيعها لأصحاب البساتين لتسميد مزروعاتهم[١٩١].

ـ المجارير:

وكما في مسألة تنظيف الشوارع، كذلك في مسألة المجارير، النصوص المملوكية لا تفصح شيئاً عن هذه البنية التحتية الأساسية في صحة المدينة. فالرأي الشائع، حسب د. عبد النور، هو أنه في المدينة العربية، الشارع، هو المجرور[١٩٢].

لكن بالعودة إلى العمري، أحد مؤرخي الحقبة المملوكية، نجد أن هذا الرأي مفرط، إذ أنه يشير إلى أنه بُعيد بناء طرابلس صرفت المياه الأسنة منها[١٩٣] ولعلّ في ذلك إشارة إلى أنه كان يوجد في المدينة قنوات تقوم مقام المجارير.

٩ ـ الوضع الصحي:

وإضافة إلى ما ذكر أعلاه، فإن تنبّه المسؤولين إلى كثرة الوخم

والمستنقعات، وحلّهم لهذه المشكلة بعد استشارة رئيس أطباء دمشق، بإكثارهم للناس والدواب وصرف المياه وتجفيف الرطوبة وزرع الأرض، ساعد في جعل مناخ طرابلس صحياً. ولكن هذا الحلّ، لم يكن بإمكانه ردع عامل مناخي يشير إليه العمري، يؤثر في وخامة السكن، مردّه إلى مجاورة المدينة للبحر وما ينتج عن ذلك من رطوبة وتقلّص في الحرارة بسبب هبوط الهواء البارد في الليل من الجبال، مما يؤدي إلى تقلّب سريع في الحرارة يجعل الجسم عليلاً.

١٠ ـ الأحياء السكنية:

يوجد في الأحياء السكنية الكبيرة، في المدن الإسلامية عامة، كتتمة ضرورية للبيوت السكنية، منشآت عامة كالمسجد والحمّام والفرن والسبيل والمدرسة وسوق صغيرة (سوق الحي) لبضائع الاحتياجات اليومية التي يتطلب شراؤها من السوق الرئيسية وقتاً طويلاً، ويتم الدخول إلى البيوت السكنية من المحاور الرئيسية ضمن المدينة عبر محاور جانبية وحارات وأزقّة مسدودة. وسيشكّل الزقاق المسدود أصغر وحدة تنظيمية في المدينة أعلى من مستوى البيت. ولم يكن الزقاق المسدود يضمّ في العادة سوى بضعة دور سكنية. وكانت مداخل الأزقة المسدودة تنفصل قديماً عن باقي الحي بواسطة بوّابات يمكن إغلاقها[١٩٤].

خامساً: السكن والمساحة المدنية

السكن، في المدن الإسلامية ـ العربية، كان دائماً موضوعاً لدراسات متعددة منطلقاتها دراسات أثرية، هندسية وجغرافية.

منطلق هذه الدراسات يجعل منها أبحاثاً ساكنة بعيدة عن التركيب الإجتماعي الذي كان في أساس تكوينها والذي تعمل في الأساس لخدمته.

هذه الدراسات الهندسية ـ الأثرية، توصّلت إلى توضيح التصميم العام للمنزل وإلى وظيفة أجزائه ونوعية تزيينه، لكنها عجزت عن احتواء علاقته بالجماعة العائلية وتطوّر هذه العلاقة مع الزمن.

والكتب والدراسات الصادرة عن المدن اللبنانية ـ السورية وغيرها من المدن الإسلامية تعطي تفاصيل وصوراً ومجسّمات لهذه المدن ولأسواقها التي لا تزال موجودة فيها وفي الأرياف وللمنازل والجوامع والحمّامات والمدارس، وما إلى غير ذلك من آثار، كما أن بعضها مخصص للأرياف المحيطة بالمدينة. ولكن هذه الآثار الباقية من الماضي هي ما بقي من أبنية صلبة، جميلة، كبيرة وغنية. أما المنازل والأبنية العامة الصغيرة والفقيرة فقد زالت، وفي أفضل الحالات لم يبق منها سوى آثار إنشائها. ولذلك فما بقي منها، لا يعبّر بالفعل عن واقع الحياة المدنية كما كانت.

ولدراسة مسألة السكن، لا بدّ من الرجوع إلى المراجع التي قامت بمسح للأبنية العامة. وفي إطار طرابلس نجد هذا المسح في:

١ ـ كتاب سوبرنهايم،

٢ ـ مؤلفات الدكتور عمر تدمري.

أ ـ السكن والعائلة:

من البديهي القول بأن السكن يُجسّد التركيب الأساسي للمجتمع، أي التركيب العائلي، الذي تؤكده الاستمرارية العائلية في المجتمعات العربية منذ مئات السنين. علماً بأن العلاقة بين المجتمع والسكن لم يكن صورة متكررة عبر الزمن، بل كان خاضعاً لمقتضيات الظروف المعيشية الإقتصادية والتقلبات الإجتماعية. فاليسر كما العسر يؤثران بشكل حتمي على المنزل، لا كنمط هندسي بل كوظيفة اجتماعية. فالسكن يتراجع مع الأزمات ويزداد كثافة مع النمو الديمغرافي، والعلاقات بين الطوائف والمجموعات البشريّه تفرز تجمعات متماسكة تسعى للدفاع عن ذاتها.

ولئن سكتت المصادر في الكلام على العلاقة بين السكن والعائلة في إطار طرابلس، فإننا نُرجّح أن هذه الظاهرة التي تكلّمنا عليها أعلاه، تنطبق على المدينة الإسلامية ـ العربية، بقدر ما تنطبق على طرابلس.

ب ـ أنماط السكن:

نقطة الانطلاق في المسكن الإسلامي هي الباحة الداخلية التي تصطف حولها الغرف. فقد يكون المسكن غرفة حيث تعيش عائلة أو مركباً من عدة مساكن، أو مساكن من باحتين.

وفي طرابلس كانت أكثرية المساكن تقوم فوق القناطر والأقبية والعقود[١٩٥].

١ ـ الطوابق:

غالبية مساكن طرابلس كانت من أكثر من طابق واحد. وأول دليل على ذلك أن العمري والنويري يذكران أن المياه كانت تصل إلى الطوابق العليا من المدينة[١٩٦]، مما يشير إلى أن المساكن كانت من أكثر من طابق واحد. كما أن الخانات كانت من طابقين: الأسفل اسطبلاً ودكاناً لعرض البضائع والعلوي حجرات نوم.

وفي نص وقفية طينال وصف لمحتويات الوقف ولوجود طوابق تعلو الحوانيت[١٩٧].

٢ ـ أسس البناء وحجارته:

لا نعرف شيئاً مهماً عن تقنية البناء، ولا كيف كانت أساساته. وكان العمار من حجر كما يؤكد ذلك العمري، الذي يذكر أن جميع أبنية طرابلس كانت بالحجر والكلس، مبيضاً ظاهراً وباطناً[١٩٨].

وقد استخدم المماليك الحجارة المنحوتة والحجارة الرملية، من بقايا المدينة الصليبية لبناء المدينة الحديثة. فاستعملت الأعمدة الصليبية والرومانية القديمة كدعامات. ونجد هذه العواميد في الجوامع (طينال والطحام) والمدارس (الحجيجية) والأعمدة الغرانيتية في الجامع المنصوري، والطحّام والمدرسة القرطاوية إلخ[١٩٩]، وكانت المنازل المبنية بالحجارة الرملية الثقيلة والجدران الضخمة تقوم فوق الأبنية والعقود[٢٠٠].

وإذا كان الرخام في مباني الشام، أقلّ منه في دور مصر، وإن يكن أحسن نوعاً[٢٠١] فهذا الشيء، ينطبق أيضاً على طرابلس، كما سنرى في الصفحة اللاحقة.

الأقبية كانت تقوم في أسفل المنازل كما هي ظاهرة للعيان حتى اليوم، ولا نعرف شيئاً عن العمار من حجارة اللبن.

٣ ـ الباحة الداخلية والدرج:

كل المنازل مبنية تقريباً حول باحة، قد تتشعب في المدن الإسلامية إلى باحة خارجية وباحة داخلية. والباحة الداخلية نادراً ما يوجد فيها حديقة، وقد نجد داخلها بئراً.

أما بالنسبة للدرج، فالعمري يشير إلى أنه كان يرقى إلى البيوت بالدرج العالية[٢٠٢].

٤ ـ التقسيم الداخلي للمسكن:

لا نعرف شيئاً عن هذا الموضوع، وما تبقى من مساكن لا يمكن الركون إليه لمعرفة التنظيم الداخلي من حيث الغرف والإيوانات، بسبب تغيّر وضعية المنزل مع الوضعية الإجتماعية وبسبب الإرث، علماً أنه لم يكن للمطبخ غرفة قائمة بحدّ ذاتها، كما أن قليلاً من المنازل كان فيها اسطبل.

٥ ـ أشكال السكن:

أشاد بدر الدين الحلبي (من منتصف القرن الرابع عشر الميلادي) بمساكن طرابلس الأنيقة[٢٠٣].

وهذه المساكن على أنواع حسب الوظيفة الإجتماعية لساكنيها. ولكن هذه الوضعية قد تتغيّر مع توزع الإرث الذي يجبر العائلات على تقسيم المنازل، وبالتالي يصبح المسكن الكبير عبارة عن تجميع لعدة مساكن متواضعة.

ويفترض أن يكون الفرق بين منازل الأغنياء والفقراء كبيراً جداً. ولكننا لا نعرف شيئاً عن سكن الأغنياء والبورجوازية والفقراء.

٦ ـ مسائل سكنية لا جواب عليها:

ولتوضيح مسألة السكن، لا بدّ عادة من الإجابة على عدة أسئلة، حول ملكياتها، وتقسيمها وإجاراتها، وأسعارها والضرائب عليها. ولكن حتى اليوم، لا جواب على هذه المسائل بانتظار إيجاد وثائق جديدة حول الموضوع.

ج ـ هندسة البناء في مدينة طرابلس:

وما نعرفه عن هندسة البناء، أن المدرسة التدمرية كانت مربعة الشكل، وبأن الخانات كانت مربعة البناء تقريباً. فخان المصريين مربع وفي وسطه باحة فيها بركة ماء مربعة. وخان الخياطين من طابقين، الأول مستودع ومحلات والعلوى الثاني من غرف متجاورة.

أما بالنسبة للحمامات، فنجد نص وقفية من العام ١٠٢٩ هـ/ ١٦١٩ م، تتكلم على إعادة ترميم حمام النوري الذي بني على عهد المماليك، فتقول الآتي:

يشتمل على داخل، وقفاً ومنافع شرعية، يدخل إليه من الباب الكبير إلى فسحة مبلطة بالرخام فيها ثلاثة أواوين، ومقصورة وخزاين، ووسطاني إيوان فيه بركة من الرخام يجري إليها الماء البارد، وخارجة مَنْ جَهْ، وفيه فسحة لطيفة وبركة كبيرة يجري إليها الماء من قناة طرابلس الكبيرة، وأقميم، ومرتفق، ومنافع، ومرافق إلخ...[٢٠٤].

د ـ البناء في الريف:

وإذا كانت معلوماتنا عن طرابلس فقيرة في حقل البناء، فهي تزداد فقراً إذا ما أمعنا النظر في أرياف نيابتها.

ولكن يلاحظ الدكتور عبد النور، أن مساكن الريف، في العهد العثماني، المجاورة لدمشق، لا تختلف كثيراً عن مساكن المدينة إلا في عدد الغرف لا في التصميم العام، فالسكن الريفي والمدني لهما وحدة النموذج والشكل[٢٠٥].

هـ ـ البناؤون:

لا نعرف شيئاً عن البنائين، أما مهندسو البناء فنعرف بعض أسمائهم من النصوص المنقوشة على المباني في طرابلس.

ونعتقد بأن معلمي البناء بتمرّسهم وخبرتهم يتبعون نموذجاً للبناء يتكرر، ولا يزال يتكرر لسنوات خلت، تبعاً لتقنية متوارثة.

و ـ مواد البناء:

ولما كان لبنان وسوريا الساحلية غنيين بمواد البناء، خاصة الحجر الكلسي والرملي، فقد اعتمد ذلك في البناء.

لذلك، كانت أبنية طرابلس، كلّها مبنيّة بالحجر والكلس، ومطليّة بالكلس الأبيض في الخارج والداخل[٢٠٦].

وتمرّ عملية البناء بعدة مراحل، لعلها كانت هي ذاتها في العهد المملوكي كما في العهد العثماني[٢٠٧].

سادساً: العلاقة بين الريف والمدينة

يعرّف «هانس غاوبه»[٢٠٨] المدينة الشرقية ـ الإسلامية انطلاقاً من مثالي دمشق وحلب: بأنها مكان الانتاج غير الزراعي، والتجارة ومركز تقديم الخدمات ومقر السلطة الحكومية. ولكن ليس بإمكانها أن تكون كل هذا، لو لم يكن هناك منطقة زراعية ريفية تمثّل خلفية لها. إن الريف ينتج ما لا تنتجه المدينة: المواد الغذائية ـ وسيشتري ما تنتجه المدينة. وهو يزوّد الصناعات المدنية بالمواد الأولية اللازمة ويقدّم الخيرات للتجارة، وهو يحتاج إلى خدمات المدينة، سواء كانت خدمات الكاهن، أو الحلاّق، أو الكاتب بالعدل، أو المهرّج، أو العالم ـ وهو يموّل بالضرائب التي تدفعها الإدارة المتمركزة في المدينة، ويزود بالإضافة إلى ذلك قسماً من الطبقة العليا في المدينة عبر تشابكات الملكية، برأس المال الذي توظفه هذه الطبقة في مجال اقتصاد المدينة وتستثمره وتضارب به.

إن المدينة وريفها يؤلفان وحدة لا تنفصم ولا يمكن لأحدهما أن يؤدي دوره بمعزل عن الآخر.

والعلاقات بين المدينة والريف استأثرت دائماً باهتمام المستشرقين، وكانت طليعة الدراسات حول هذا الموضوع مؤلفات «ج. فولروس» عن الفلاحين في سوريا وفي الشرق الأوسط.

«فولروس» يؤكد على التضاد بين الريفيين وسكان المدن في المشرق إلى حدّ يمكن معه القول بوجود شعبين مختلفين[٢٠٩].

وفي دراسة د. عبد النور للنظرية المذكورة أعلاه، يلاحظ بأن «فولروس» يرى المدينة جسماً غريباً عن البلاد، كما أن سكان المدن السورية غرباء إتنياً وعرقيا عن أهل الريف[٢١٠].

وأبعد من ذلك، يصل «فولروس» إلى نظرية تقول بعدم وجود ثقافة مشتركة

وأمة واحدة في «سوريا». لأن دين كل فرد هو وطنه. فالطوائف موزّعة في مدن مختلفة ولكنها تشعر بأنها أقرب إلى بعضها من جيرانها من دين آخر في الأحياء المجاورة[٢١١]، ولقد علمتنا الأحداث في لبنان صحة هذا الرأي إلى حدّ ما.

وبالنسبة إلى «فولروس» التضاد عنيف بين المدن وأريافها. ففي المدن عالم اجتماعي مختلف. فالفلاحون يطعمون المدينة ولا يحصلون منها بالمقابل على شيء، بل يخضعون لسلطتها السياسية، وليس لهم أية وسيلة لمقاومة استغلالها لهم والذي يسلبهم لصالح الارستقراطية المدنية[٢١٢].

ولعل في نصوص الضرائب غير الشرعية، التي نتكلم عليها في باب الضرائب، التي كانت تجبى من الأرياف في نيابة طرابلس لصالح سلطة النيابة وسلطة السلطان، خير شاهد، إلى حدّ ما، عن هذه العلاقة بين الريف والمدينة.

هذه النظرية التي تلتقي مع نظريات أخرى مشابهة، تركز على عدم وجود علاقات حميمة بين المدينة والريف في «سوريا» و«لبنان». فما مدى انطباق هذه النظرية على نيابة طرابلس المملوكية؟

في الواقع، كما ذكرنا أعلاه، كانت المدينة تَستغلّ، بواسطة السلطة الحاكمة، الريف لصالحها. ولكن ما يجب معرفته عن طرابلس، هو أنها لم تكن مدينة بكل معنى الكلمة، إذ كانت تجمع المدينة والريف في آن معاً. وأبرز دليل على ذلك وصف العمري لها: فقد كانت أرض مستنقعات حوّلت إلى بساتين يكثر فيها الناس والدواب، وهي موضع زرع وضرع تحيط بها غوطة وتحيط بالغوطة مواضع الزراعة[٢١٣].

النصوص الإدارية المملوكية لا تميّز قانونياً بين المدينة والقرية. والفوارق كثيرة بين البلدة والمزرعة ولكن العلاقات بين المدينة والبلدة والمزرعة كانت متبادلة.

أ ـ الأوقاف تربط المدينة بالريف:

بعض القرى يلعب وظائف مدنية، من حيث التقسيم إلى حارات وأحياء وأزقة، كما أنه يوجد بين المدينة والقرية وحدة مشتركة، على الصعيد الإجتماعي، هي وحدة التركيب الأساسي للمجتمع أي العائلة.

العدالة كانت محصورة في المدينة، وكذلك عمليات البيع والشراء يتم تسجيلها في المدينة.

وكان أهل الريف يؤمّون المدينة لكل نشاطات الحياة، كما أن بعضهم كان يستقرّ فيها لما تؤمّنه من خدمات.

كما أن الريف يستثمر لصالح أهل المدن، ولذلك كان كبار المسؤولين يعمدون إلى استثمار بعض أراضي الريف بواسطة الملكية الخاصة أو الإقطاع أو الوقف بنوعيه: الخيري والذرّي.

الأوقاف التي تقوم في المدينة، كانت تعتمد على الريف، لتغذّي نفسها من مردود القرى أو أجزاء منها.

ويبقى أخيراً السؤال، هل كانت العلاقات بين الريف والمدينة عدائية أم متجانسة؟

في الواقع، وجود التبادل على مختلف المستويات يقتضي وجود التجانس، ولكن هذا لا يمنع قيام علاقات متشنجة من حين إلى آخر، تفرضها طبيعة المجتمع الريفي المكوّن في بعض أجزاء نيابة طرابلس من طوائف غير متجانسة مع هوية سكان المدينة دينياً. وقد تكلّمنا على هذه العلاقات العدائية في الصراع الذي كان يقوم من حين لآخر، بين طرابلس كقاعدة للسلطنة بطابعها السنّي، مذهب الدولة الرسمي، مع الموارنة والنصيرية والإسماعيليين.

وبرغم هذا التشنج في بعض الأحيان، حُتّم على المدينة والريف وجود علاقات تبادل وتجانس، تبرز في الدرجة الأولى في ارتباط تموين المدينة بالريف المجاور لها.

هذا، وقد أوجدت الأوقاف ارتباطاً مميّزاً بين المدينة والريف، لجهة ربط العمران في المدينة بالانتاج في الأرياف، كما تبرز ذلك دراسة موضوع الأوقاف في طرابلس الوسيطة.

١ ـ الأوقاف في طرابلس في القرون الوسطى:

الوقف من المؤسسات التي لعبت دوراً أساسياً في اقتصاد ومجتمع وثقافة العالم الإسلامي، والتي كان لها الأثر البالغ في حياته العمرانية في وقت من الأوقات. وهو: «حبس العقار أو الأرض عن البيع وحصر المغلّ في يد شخص أو أشخاص على مقصد معيّن»[٢١٤]. والوقف، باب من أبواب التعاون على البرّ والتقوى، عامة، يستفيد منه الأشراف المتّصلون بالرسول، والفقهاء والصوفية والفقراء والقراء والأضرّا، والأسرى وأبناء السبيل والمرضى والمجانين. ومنه، تكفين الموتى وإصلاح أسوار الثغور وقناطر الطرقات وعمارة المساجد ومصابيحها وأجور أئمتها ومؤذنيها وقومتها ومصالح المدارس وإقامة وظائفها، وكذلك، الربط، والخوانق والمشاهد ومواطن العبادة إلخ...[٢١٥].

بحثنا، لن يكون دراسة في مؤسسة الوقف ـ وفي جوازات إنشائه وفي لزومه وعدمه وفي أنواعه، وشروطه انطلاقاً من شروط الصيغة مروراً بشروط الواقف انتهاء بالجهة الموقوف عليها، وفي أحكامه كالرجوع عنه وطريقة الانتفاع، وفي الولاية والإجارة، وغيره من شروط وواجبات وحقوق ـ بل، تعريف بما تحتويه بعض النماذج من الأوقاف من معلومات تفيدنا في توضيح ما انغلق من الحياة الإقتصادية في لبنان، في المدينة والريف، وخاصة، ما يعود منها للريف. هذه الأوقاف، الفائدة منها أنها تسدّ ثغرة كبيرة على صعيدين أساسيين:

١ ـ توضيح جوانب من فترتي أواخر القرون الوسطى ومطلع العهد العثماني، في القرن السادس عشر، اللتين لا نعرف عنهما إلا لمماً من المعلومات.

٢ ـ إمكانية الإفادة من أصول جديدة، كالأوقاف، التي هي من أجود الوثائق

التي تعطي تقارير دقيقة عما تصفه من قرى ومن منشآت وغيرها، وبالتالي فإن فائدتها تكمن في فتح أفق جديدة للتاريخ الإقتصادي العائد إلى عصور لا نعرف عنها الشيء الكثير.

كانت طرابلس، المدينة اللبنانية الوحيدة، من بين المدن اللبنانية التي أصابها نصيب من الإزدهار والنهضة بعد التدمير الذي لحق بالساحل اللبناني عند إجلاء الصليبيين على يد المماليك.

وقد اهتم المسؤولون المماليك، من سلاطين ونواب وحجاب ومشدين للدواوين وغيرهم، بإعادة بناء المدينة. لذلك، بنوا الأبراج والجوامع والمدارس والزوايا والتكايا والحمامات والأسواق والطواحين والقيساريات ومدّوا قنوات المياه، وبنوا المساكن والخانات والبيمارستانات والأتربة والبوابات والخانقاوات إلخ...[٢١٦].

يعود هذا العمران، من جهة، إلى نزعة لدى الأتراك، حكاماً وارستقراطيين، لاستعمال الوقف كوسيلة للتعبير عن السيطرة الثقافية ـ السياسية[٢١٧]، من جهة أخرى، إلى كون المدينة، بعكس مدن لبنان الأخرى، عاصمة لنيابة طرابلس.

ولإقامة الأماكن العمرانية المذكورة أعلاه، ورعايتها، أنشئت لها وقفيات متنوعة، منها ما كانت مباشرة داخل المدينة، ومنها ما كان في بعض قرى خارجة عنها، والغاية من ذلك، تأمين مصالحها المعيّنة داخل كتاب الوقف وعمارتها وصيانة أثاثها وتأمين حياة أرباب وظائفها وحاجة الفقراء والمساكين.

ما هي نوعية الملكية الموقوفة على هذه الأوقاف؟ إذا ما عدنا إلى نصوص وقفيات أواخر القرون الوسطى، في القرن الرابع عشر الميلادي، لوجدنا، أنها كناية عن بساتين وكروم وحوانيت وحواكير وأرض غير محددة الهوية ودور وأفران، وقرى ومزارع خارج المدينة، في أعمال تابعة لنيابة طرابلس، في مناطق كالكورة والبترون وعرقا وحصن الأكراد والزاوية، وما تشتمل. هذه القرى من مصابن ومعاصر ومطاحن وكروم.

أ ـ الأوقاف المنقوشة[٢١٨] في القرن الرابع عشر الميلادي:

من الوقفيات التي تذكر، والتي نجدها منقوشة على عتبات أو حيطان الجوامع والمدارس وغيرها، نقلاً عن صك الوقفية الأساسي، واختصاراً وحفظاً له من الضياع[٢١٩]، نجد ما يلي:

١ ـ وقفية مدرسة الخيرية حسن، وتعود إلى عهد «سيف الدين اسندمر الكرجي» نائب طرابلس في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي ومطلع الرابع عشر.

٢ ـ وقفية جامع طينال، نائب طرابلس، وكان بناء الجامع خلال نيابته الثانية، التي كان بدؤها في عام ١٣٣٥ م[٢٢٠].

٣ ـ وقفية تربة طينال.

٤ ـ وقفية المدرسة السقرقية، من عام ١٣٥٦ م، بناها الحاجب «سيف الدين اتطرق» في نيابة طرابلس.

٥ ـ وقفية تربة المدرسة الخاتونية، من عام ١٣٧١ م، نسبة إلى الخاتون أرغون زوجة عز الدين ايدمر الأشرفي.

طبعاً ، كل الجوامع والمدارس كان لها أوقافها[٢٢١]، التي نتمنى أن يطّلع عليها الباحثون في يوم من الأيام، بطريقة أو بأخرى.

٢ ـ ما هي أهمية هذه الأوقاف؟

ذكرنا، قبل هذا الثبت بأسماء الوقفيات في القرن الرابع عشر، ما تشتمل عليه من نوعيات من الأراضي الموقوفة. وفي الواقع، لا نجد تقريراً يصف كل واحدة منها كما سنجد في الوقفيات اللاحقة. كما أنها لا تحدّد دائماً أجور ومرتبات العاملين فيها. فهي تذكر إذاً النوعية (بستان، حانوت، إلخ...) دون شرح تفصيلي. ومن أمكنة العقارات الموقوفة نذكر:

١ ـ تحديد بعض الأمكنة الموقوفة لوقفية خيرية حسن: مصبنة ومعصرة وطاحون

(١/٤ ٥) في قرية كفرقاهل، ١/٣ دير بأرض أصنون ـ مسكبة وقاعة و٢/ ١ طاحون وبحرة وطبقة في عردات، كرم زيتون في بطرام، وأمكنة أخرى في داخل طرابلس (في سوق اسندمر، وجوار المدرسة، وقيسارية الإفرنج)، بستان خارج طرابلس.

٢ ـ تحديد بعض العقارات الموقوفة لجامع طينال: بستانان في ظاهر طرابلس وسقيها يعرفان بـ (الحمرى وطنطاش)، حانوتان ملاصقان لباب الجامع وآخران جوار حمام اسندمر، ١/٣ خان دار الوكالة القديمة، وقرية أرزونية من عمل عرقا.

٣ ـ بالنسبة لتربة طينال، فهي محصورة ضمن المدينة: الطبقة المجاورة للقرية. القيسارية المجاورة لمسجد أرزوني، حانوتان بطرف سوق الحدّادين من الصف الغربي، الحوانيت والطباق بالعرصة القديمة (أي حوش)، ست حوانيت بسويقة القاضي والطباق (أي الغرف) الراكبة عليها، الحاكورة المجاورة للجامع من جهة القبلة، الأرض المجاورة للميدان من القبلة.

٤ ـ أما وقفية السقرقية، فتحدّد الأماكن الموقوفة لها في لبنان الحالي على الشكل الآتي: بستانان في قرية رشعين من عمل طرابلس، حوانيت أربع بالصف الشرقي من سوق الحلاويّين، الدار الملاصقة للمسجد، الأدر الثلاث المتلاصقة بخان المصريين، ٣/٤ الدار شمالي خان المهندس، فرن بكر خولد. إضافة إلى ذلك، تحدّد أجور بعض العاملين في المسجد: الإمام: ٤٠ درهماً، المؤذن: ٢٥ درهماً، القيم: ٣٠ درهماً، القارىء: ١٠ دراهم.

٥ ـ أما في وقفية المدرسة الخاتونية، فالأماكن الموقوفة هي الآتية: قيسارية الدهيشة، الحوانيت التسعة والمقعدات خارج المدرسة، أربعة حوانيت عن يمنة الداخل، خمسة اقباء ملاصقات القيسارية، ثلاثة حوانيت تجاه باب القيسارية القبلي، الحوانيت بوسط السوق الشرقي بالقرب من القيسارية.

زيادة على ذلك، هناك ثمة كلام على نوعية الخبز (من الحنطة الطيّب

الصافي)، مما يعني وجود خبز من غير الحنطة، غير طيّب وغير صاف، كان يستهلك في المدينة. كما نجد كلاماً على أجرة معلّم يعلّم الأيتام قراءة القرآن والكتابة ويتقاضى أجراً شهرياً، قدره ٣٠ درهماً.

٣ ـ من أوقاف القرن الخامس عشر الميلادي: وقفية برج جلبان.

هذه الوقفية، لا يزال نصّها المخطوط محفوظاً في دار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم المخطوط ٤٨٣٨ وتاريخه يعود إلى عام ٨٤٥ هـ/ ١٤٤١ م. وقد عمد د. عمر تدمري إلى نشر المقطع الأساسي منها، ابتداء من الصفحة الثالثة من المخطوط.

الصفحة الأولى غير مقروءة، ثم كالعادة، فيها كلام على حسنات الصدقة واستشهاد بما نقل عن النبي من دعوة إلى الصدقة الجارية والعلم الذي ينفع، وكيف أن جلبان استجاب إلى ذلك. ثم، يلي ذلك، ذكر لصفات الواقف والغاية، إلى أن يصل كتاب الوقف (وهنا يبدأ النص المطبوع) إلى موضوعه الأساسي حيث يؤكد، كما في سائر الأوقاف، على كونه حبس مؤبد وصدقة من أملاك الواقف وفي حيازته وتحت تصرّفه وقد اشتراها بالابتياع الشرعي.

الغاية من الوقف: عمارة برج في ظاهر طرابلس، برأس المرج، على ساحل البحر الملح، يلعب في آن معاً دور المسجد والحصن.

الأماكن الموقوفة في لبنان الحالي هي الآتية: ١/٢ علما من أعمال طرابلس، ١/٢ كفرفو من عمل طرابلس، ١/٢ بعيزق من عمل عرقا، ١/٢ بينو من عمل عكّار. وبخلاف النصوص المنقوشة والعائدة للقرن الرابع عشر، المذكورة آنفاً، نجد في هذا الوقف وصفاً تفصيلياً للقرى الموقوفة، سنكتفي بذكر نموذج واحد منه، هو ذلك العائد لقرية علما:

«وجميع أراضي القرية المعروفة بعلما[٢٢٢] من أعمال طرابلس المحروسة، وتشتمل هذه القرية على أراضي مهمل ومعطّل، سهل ووعر اقاصي وإداني ومصايف ومشاتي وبيادر وإنادر وأشجار زيتون وكروم وتين وتوت ودمنة عامرة

برسم سكنى فلاحيها ولها شرب من بير ما معيّن بأرضها حدّه بكمالها من القبلة كرم يعرف بعيسون وقديماً بالمرار أخذا إلى وادي قران واصلاً إلى مرج المواصي من جهة الشرق ينتهي إلى أرض قرية كفرد لاقص تمامه الرحمة ووادي الريحان من الشرق أراضي قرية إرده ووادي العبارة آخذاً بمسيل إلى أرض قرية كفرنبين ومن الشمال أرض مزرعة بصرما فاصل بينهما مشيد وحافة تنتهي إلى أرض عين حاروت ومن الغرب أرض مزرعة بتديون فاصل بينهما أرض بها بلان»[٢٢٣].

هذه القرى، المذكورة، كان مردودها يصرف على مصالح البرج وعلى احتياجاته التي يعدّدها نص الكتاب، وهي الآتية:

عمار - فرش - تنوير - سلاح (قسي، سيوف، نشاب، نبل، جلخ، مكحلة وغيرها من آلات الحرب)، جوامك أي مرتبات - نفقة الفلاحين من ثمن الأبقار والبذار.

إضافة، إلى كون هذا الوقف يعرّفنا باسم القرى الموقوفة ويضع تقريراً مفصلاً في وصف أراضيها وفي ما يحتويه البرج وفي مصاريفه المتفرقة، فهو ذو فائدة جمة في تذكيرنا بأجور بعض القيّمين على الوقفية والعاملين فيه أي في البرج. وما يمكن استخلاصه هو الآتي بالنسبة للأجر الشهري:

- الإمام المؤذن: ١٠٠ درهم فضة نصفها ٥٠،
- البواب، ويعمل فرّاشاً وموقداً للمصابيح ومنظفاً وحافظاً للآلات: ٨٠ درهماً فضة. نصفها ٤٠ + جامكية على الفرش ومرتباً لقاء إيقاد المصابيح.
- الكاتب الحاسب: ٥٠ درهماً نصفها ٢٥.
- مقدم المجاهدين: ١٢٠ درهماً نصفها ٦٠.
- البارودي، صانع البارود: ٨٠ درهماً نصفها ٤٠.
- خمسة أنفار محاربين مجاهدين: ٣٠٠ درهم نصفها ١٥٠ لكل نفر ٦٠.

- ريّس المجاهدين: ٦٠ درهماً نصفها ٣٠.
- نائب ناظر الوقف: ١٢٠ درهماً نصفها ٦٠.
- الناظر في أمر الوقف: يصرف لنفسه ما فضل من مصالح البرج وجوامك من يذكر فيه.

ولما كان الفائض على ما يبدو غزيراً، زاد جلبان، القلعة في صيدا، فجعلها وقفاً يستفيد من الفائض من برج طرابلس. ونستفيد من نص الوقف، الملحق، بالتعرّف إلى الأجور، في صيدا، التي كانت تدفع بالفضة المتعامل بها بدمشق، وهي على الوجه الآتي، مع الإشارة إلى اختلافها مع ما كان يتقاضاه بعض هؤلاء في برج طرابلس:

- امام مؤذّن: ١٠٠ درهم فضة نصفها ٥٠.
- ٧ أنفار محاربين مجاهدين: ٤٢٠ درهماً لكل نفر ٧٠.
- مقدّم المجاهدين: ١٠٠ درهم نصفها ٥٠.
- بارودي: ٦٠ درهما.
- فراش بواب: ٦٠ درهماً نصفها ٣٠.

٤ - أهمية أوقاف القرنين الرابع عشر والخامس عشر في كتابة تاريخ لبنان:

إذا وضعنا وقف جلبان جانباً، لوجدنا أن هذه الأوقاف إلى حدّ بعيد تفتقر إلى الوصف الدقيق، وأعني بذلك الوصف الذي يحدّد بشكل مفصّل كل مشتملات الحوانيت والقيساريات والطواحين، وكل أنواع الأراضي التي تشتمل عليها القرى والمزارع التي يذكر.

ولكن، برغم ذلك، ففائدة أوقاف هذه الحقبة إنما تعود، بشكل عام، إلى ما يأتي:

١ - تحديد الأملاك من مسقّفات وقرى وبساتين والتي كانت موقوفة بأسمائها.

٢ ـ وجود وصف (في وقف جلبان) لنوعية الأراضي الموجودة في القرية، وبمعنى آخر إعطاء وصف لمجال القرية الحيوي ولنشاطاتها الإقتصادية السكانية. (مهمل، معطّل، مصايف مشاتي، سهل وعر، دمنة عامرة...).

٣ ـ تَحديد توزيع ومصدر مياه كل قرية (بئر، عين) فقط في وقف جلبان.

٤ ـ تحديد انتساب القرى إلى هذا العمل أو ذاك، ضمن دائرة نيابة طرابلس، وهذا أمر مهم في دراسة التاريخ الإداري، كما أن في ذلك تأكيداً على تاريخية أسمائها.

٥ ـ تحديد المزروعات (زيتون، كروم، تين، توت...).

٦ ـ معرفة وظيفة الأرض في القرى المجاورة، من خلال تحديد القرية الموقوفة (بلاّن، آبار، جسور عتيقة، دروب سالكة...).

٧ ـ التعرّف إلى آلات الحرب (نشاب، نبل، جلخ، مكحلة، قسيّ...).

٨ ـ وجود لصناعة البارود داخل الأبراج.

٩ ـ التعرّف إلى بعض الأجور.

١٠ ـ التعرّف إلى نوعية التغذية (خبز حنطة صافي وطيّب) أو لربما عكسه.

١١ ـ التعرّف إلى نوعية التعليم الذي يلقّن لبعض الصبية.

١٢ ـ التعرّف إلى المصطلحات الإقتصادية (نوع النقد...).

ب ـ الأرضية الريفية لطرابلس:

وطرابلس، كباقي المدن الإسلامية ـ العربية، تنتشر أرضيتها خارج تكتّلها المدني. وحياة السكان ملتصقة بها وكذلك تموينهم الغذائي. ولا توجد مدينة ليس لها امتداد ريفي تفرضه عليها أسواقها، وحوانيتها وموازينها وملاهيها.

وتختلف العلاقات بين المدينة وأرضيتها، من علاقات صراع أو علاقات تماسك كما ذكرنا أعلاه.

وعلى هذا الصعيد يلاحظ د. عبد النور أن العلاقات مثلاً بين دمشق وقرى الغوطة في العهد العثماني كانت متبادلة، بينما في صيدا كانت على العكس لأن المدينة كانت في حالة عداء مع جيرانها. هذا البناء الريفي الإقليمي حول المدن، القديم جداً، يوجد في كل المدن ويُشكّل الوحدة الأساسية للمجتمع في الشرق الأوسط[٢٢٤]، وازدهار المدينة مرتبط بوضعية أرضيتها. فأية أزمة زراعية تصيب الأرضية الريفية القريبة تؤثر مباشرة على مدخول أعيان المدينة وعلى النشاط الحرفي[٢٢٥].

هذه العلاقات بين المدينة وأرضيتها رسمت، إلى حدّ ما، حدود تموين المدينة، برغم أن هذه العلاقات كانت محدودة بالمسافة التي تستغرقها الطرقات التي تربط المدينة بالريف ذهاباً وإياباً، مما يحرم الفلاح أو المزارع من البقاء في المدينة. ولحلّ هذا الأمر جزئياً، كان الاعتماد على وسائل النقل الحيوانية وعلى المدن ـ المحطة، على الطريق من الريف إلى المدينة.

ج ـ تموين المدينة:

الحياة في المدينة، كما ذكرنا، تقتضي وجود مناطق منتجة زراعياً قد تكون قريبة أو بعيدة عنها، كما تقتضي وجود شبكة من الوسطاء يؤمنون نقل المواد الغذائية من المنتج إلى المستهلك.

وإذا كانت مسألة تأمين الخضار والفواكه والحمضيات وسمك البحر والطير، الذي تنتجه الأرياف المجاورة والملاصقة لطرابلس[٢٢٦] شبه محلولة إذ أن المدينة قريبة من مراكز الإنتاج، خاصة إنتاج الخضار والفواكه التي لا يمكنها الانتظار قبل الاستهلاك، فالمشكلة هي في تأمين الحبوب، خاصة القمح وهو الغذاء الرئيس لسكان حوض البحر المتوسط، وكذلك في تأمين اللحوم وإن تكن بدرجة أقل أهمية من القمح.

العلاقة بين المنتج والمستهلك مروراً بالوسطاء وبالمواسم كانت تمرّ عبر أجهزة الدولة. والدولة الإسلامية قد حلّت هذا الأمر عبر نظام الحسبة، الذي أفردنا الكلام عليه في باب الإدارة.

ويؤكد على عملية التموين الزراعي الداخلي لطرابلس، ما قاله بدر الدين الحلبي، بأن أشجار طرابلس في الصيف والشتاء مورقة، ومرعاها موافق وتفخر بجنّات نهر رشعين. كما أن إبن بطوطة يؤكد أن البساتين والأشجار تحفّ بها ويكتنفها البرّ بخيراته[٢٢٧]. وهذا ما أدى إلى وجود فائض في الإنتاج الزراعي في طرابلس بالذات، مما يجعل منها مركز إنتاج زراعي كبير، قد يكون الفائض منه قابلاً للتصريف إلى الخارج، إلى دمشق ومصر.

هذا التموين، من الريف الملاصق للمدينة أو القريب أو البعيد، كان يتطلب تجهيزات ومؤسسات تؤمن دورته من مثل البيمارستانات والخانات والطرق. ولما كانت الدولة لا ترعى هذه الشؤون البلدية، فقد وجد الحلّ منذ القرن الثالث عشر الميلادي، بإيجاد الأوقاف لرعاية كلّ أنواع المؤسسات البلدية، الخيرية أو ذات المصلحة العامة.

وقد كان للأوقاف دور كبير في إيجاد الخانات والأسواق والمدارس والجوامع وفي تأمين صيانتها، كما نستشف ذلك من نصوص الوقفيات، التي نجدها في هذه الدراسة.

كانت السلطة المركزية تتدخل في شؤون المدينة، لرفع الضرائب الجائرة (كما سنرى في باب الضرائب غير الشرعية) وفي حسن سير العمل، ولكنها تركت للأوقاف إدارة المؤسسات ذات النفع العام.

وللإجابة بشكل دقيق على مسألة التموين هذه، نتوقف عند بعض المواد التي كانت تتموّن منها المدينة، والتي نجد منها:

١ ـ التموين بالماء:

فمنذ مطلع العهد المملوكي، جرّت قنوات المياه من نهر قاديشا إلى المساكن، وكانت تصل إلى الطوابق العليا منها[٢٢٨]. وبذلك تكون طرابلس قد حلّت إلى حدّ كبير مشكلتها مع الماء، وهو ما كانت تعاني منه غالبية مدن الممالك الشامية.

ولكن كيف يتم الإشراف على توزيع المياه، وبأي جهاز كان يجري ذلك، هذا الموضوع لا جواب عليه حتى الآن.

والحق بمياه الأقنية العامة، كما هو معلوم حتى يومنا، هو حق شبيه بحق الملكية، يباع ويشرى أو يحوّل وقفاً، وتوزع الحصص إلى ما يتعارف عليه بلفظة «عدادين».

وأهم الإنشاءات في جرّ المياه، في التاريخ الإسلامي، كانت على العهد المملوكي. ويحلّل المستشرق «طومين» مسألة جرّ المياه إلى طرابلس، فيقول بأن المدينة كانت تنعم بظروف ملائمة لذلك. فهي تقع وسط سهل تشرف عليه جبال لبنان، وكانت المدينة مروية بواسطة قناة تجرّ المياه من النبع، مما سمح بوضع «طوالع» من ستة إلى عشرة أمتار تسهّل إيصال الماء إلى الطبقات العليا[٢٢٩].

ويذكر شيخ الربوة أن قناطر كانت تجرّ المياه إلى طرابلس من النبع علوّها سبعون ذراعاً وطولها مايتا ذراع[٢٣٠].

ومن المعروف أن طرابلس لا تتغذى من مياه النهر فقط، لوجود ينابيع عدة قرب المدينة وداخلها.

٢ ـ التموين بالزيت والعنب:

نرجح أن يكون انتاج الزيت في البساتين المجاورة لطرابلس، خاصة في سهل الكورة، الذي لا يزال حتى اليوم المصدر الأساسي لتأمين احتياجات المنطقة. وأما العنب، فكانت كرومه منتشرة بجوار المدينة. ويذكر العمري بأن الجبال المحيطة بطرابلس كانت «ذوات أشجار وكروم»[٢٣١].

٣ ـ الجوز واللوز وقصب السكر والبلح:

يشير العمري إلى كثرة هذه المواد في طرابلس. ولعلّ السبب في ذلك ازدهار صناعة الحلويات وصناعة السكر، كما يؤكد ذلك شيخ الربوة[٢٣٢]. وفي

مطلع العهد المملوكي، أشار ابن شداد إلى كثرة قصب السكر في أرض طرابلس[٢٣٣].

٤ ـ الكحول:

لا نعرف ما إذا كانت الكحول تدخل مدينة طرابلس أم لا. وبرغم ذلك، فقد كانت قائمة في الجبال المجاورة حيث يقطن الأرثوذكس والموارنة. وكان استهلاك الخمور سارياً في السواحل. وهذا ما استدعى صدور مراسيم سلطانية في ٧٠٩ هـ/ ١٣٠٩ م وفي ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م تبطل استهلاك الخمور وتدعو لتخريب الحانات ونفي أهلها. ويبدو أن الخمور كانت تصاحبها الفواحش[٢٣٤].

٥ ـ الثلج:

كانت تجارته مزدهرة في العهد المملوكي[٢٣٥]. ونظراً لارتفاع جبال لبنان خاصة تلك المحيطة بطرابلس، كان الثلج يدخل المدينة لترطيب حرّها حتى منتصف الصيف.

٦ ـ الأرزّ:

كان، لربما، يصل إلى طرابلس إمّا من منطقة الحولة المشهورة بزراعة الأرزّ، أو من مصر، مصدر الإنتاج الأساسي. ويعتبر الأرزّ من الكماليات. وإلى جانب الأرزّ، كانت مصر تصدّر العدس والفول[٢٣٦].

٧ ـ اللحوم:

التقليد الشائع هو أن استهلاك اللحوم كان يعتمد على مرور قطعان الغنم في مواسم معينة، وعلى الطروش التي تربّى داخل المدينة وفي الأرياف المجاورة. أضف إلى ذلك أن طرابلس، كانت كما يذكر ابن فضل الله العمري موضع... ضرع، كما سنرى في باب الخضار.

في العهد العثماني، كان غنم القبائل التركمانية يأتي من الأناضول إلى المدن السورية ومنها يجري توزيعه في لبنان[٢٣٧].

وكان اللحامون يشكّلون تقليدياً، طائفة حرفية تلعب دوراً أساسياً في الاضطرابات في المدينة، خاصة بسبب علاقاتهم الإقليمية خارج المدينة. وغالبية هؤلاء من المسلمين[٢٣٨]، طبعاً بسبب موجب الذبح على الطريقة الإسلامية.

٨ ـ الملح:

حتى الآن، لا تزال الشواطىء القريبة من طرابلس نقطة غنية باستخراج الأملاح من الشاطىء اللبناني. وملح طرابلس، كان لا يستهلك فقط في المدينة، إذ أن جزءاً منه كان يرسل للاستهلاك خارجها، كما تؤكد ذلك وثائق مطلع القرن السادس عشر الميلادي[٢٣٩].

٩ ـ الخضار والفواكه:

بساتين طرابلس والمناطق المجاورة هي مصدر تموين المدينة بالخضار والفواكه. وابن فضل الله العمري، كما ذكرنا ذلك سابقاً، واضح في هذا المجال عندما يذكر أن البساتين تكثر في طرابلس. وهي موضع زرع وضرع وتحيط بها غوطة، ويحيط بالغوطة موضع زراعتها.

وقد اشتهرت طرابلس، التي عرفت بالفيحاء، بسبب بساتين الليمون، بإنتاج ماء الورد وبحامضها[٢٤٠]، وهما صنفان يدخلان في صناعة الحلويات، والصنف الأخير في أطباق الطعام.

كما أن إنتاج بعلبك، من الثمار المجففة وشرانق الحرير، كان يدخل طرابلس[٢٤١].

١٠ ـ السكر:

وكان ينتج في السواحل اللبنانية من زراعة قصب السكر، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

١١ ـ الخشب والفحم:

من المعروف أن الجبال المحيطة بطرابلس، كانت غنية بالأخشاب، وحرفة

صناعة الفحم الخشبي، من الحرف التقليدية عند سكان الجبال اللبنانية. وبالتالي نرجح أن طرابلس كانت تعتمد على إنتاج الجبال اللبنانية والسورية لتأمين حاجتها من الفحم الذي يستعمل في التدفئة وفي الطبخ، إلخ...

١٢ ـ القمح :

بصورة تقليدية، كان سهل البقاع وحوران وسهول سورية الداخلية خزاناً للحبوب المستهلكة في طرابلس التي لا تبعد عن حماه أكثر من ١٢٠ كلم، ومعبر حمص هو أسهل المعابر من الشاطىء اللبناني ـ السوري إلى الداخل السوري.

كان القمح ولا يزال مادة الغذاء الرئيسة، كما كان مادة للمضاربة والاحتكار، ويتحكّم سعره بحياة المواطن.

وكان المواطنون على نوعين: الميسورون من جهة والمتوسطو الحال والعائلات الفقيرة من جهة أخرى. النوع الأول كان يسعى، كما هي العادة، لتأمين حاجته من القمح وغيره، عند حلول الموسم، والنوع الثاني يحاول السعي إلى ذلك ولكنه يعيش يومه بيومه.

في العهد العثماني، كانت الحبوب تشرى وتوضع في خانات خاصة، حيث يصار إلى مدّ السوق بالتدريج بما يلزمه منها. وعادة كان الذين يخزنون الحبوب يعملون للسيطرة على السوق وإلى استثمار المطاحن للتحكم بالأسعار في كل الاتجاهات. وفي بعض المدن السورية كانت غالبية الناس تتموّن بالقمح، وفي بعض المدن كان ثلث الناس يشترون الخبز، وهذه النسب تختلف حسب الظروف الإقتصادية. وكان فريق من السكان يشترون الخبز في مرحلة من السنة، أما ما تبقى منها فيستهلكون ما خزّنوه في بيوتهم[٢٤٢].

ونقدّر أن يكون الخبز الذي يباع في الأسواق، في عهد المماليك، هو نفسه في العهد العثماني. وهذا الخبز هو: الخبز الأبيض «الكماج» ثم التنوري ثم الطابوني[٢٤٣]، وقد لوحظ أن أكثر الخبازين كانوا من النصارى[٢٤٤].

١٣ ـ سوق القمح :

في العهد العثماني، وفي القرن السادس عشر الميلادي، كانت المدينة تشهد أسواقاً للقمح حيث يأتي الشراة لتأمين حاجاتهم ودفع مكس للدولة[٢٤٥]، ولعل هذه العادة متوارثة عن العهد المملوكي وما سبقه. وعندما كانت سوريا تعاني من نقص في الحبوب، كان القمح يصلها من مصر عبر طرابلس وبيروت[٢٤٦].

١٤ ـ المطاحن والمخابز :

كانت متوفرة بكثرة على نهر أبي علي ورشعين وغيرها، كما تشير إلى ذلك نصوص أوقاف العهد المملوكي ومطلع العهد العثماني.

وقد أتت نصوص الأوقاف هذه على ذكر بعض الأفران التي كانت قائمة في طرابلس.

١٥ ـ التيارات النقدية :

وتتميز المدن عادة، بتيار نقدي قوى، يتمركز في المدينة قبل أن يتحوّل إلى مراكز أخرى. وإذا كنا لا نعرف المدّ النقدي، في المدن العربية، فلا مجال للشك بأن التجمعات المدنية سواء كانت بحجم مدينة أو بلدة كانت تجمع مبالغ نقدية لا بأس بها. ولكن ما مقدار وحجم التبادل؟ هذا ما لا نعرف عنه شيئاً.

١٦ ـ مؤسسات التموين :

كان لكل صنف من المواد الغذائية، حسب درجة احتماله للتخزين، شبكة تجارية خاصة، تعتمد على الوسطاء. وكما قلنا أعلاه، كان الأغنياء يخزّنون حاجياتهم بأسعار الموسم والفقراء يعيشون اليوم باليوم.

الخانات كانت في العهد الثعماني، ولربما في العهد المملوكي أيضاً، مراكز التخزين الأساسية. وأسماء الخانات تحمل أحياناً نوع البضاعة المخزنة كما

كانت بعض أسواق مختصة بمادة معينة. وعن الخانات تتفرّع أماكن البيع بالجملة. فكان لكل حي سويقة تؤمن الخضري والسمّان والخبّاز واللحّام[٢٤٧].

وكانت الدكاكين على نوعين: السمّانين والبقّالين وهي جميعاً تتموّن من الخانات[٢٤٨].

ولم يكن التموين في طرابلس محصوراً في إطار الأرياف المحيطة بها، والمناطق الزراعية البرية المفتوحة عليها، بل كانت تتمون من شواطئها البحرية. فالعمري يشير إلى ذلك بالقول: «وتهوي إليها وفود البحر، وترسي بها مراكبهم»[٢٤٩].

وهذه الإشارة لا تنحصر فيما كانت تُصدّره طرابلس من سلع، بل أيضاً فيما كان يدخلها من مواد بواسطة البحر، وقد يكون مصدر ذلك أوروبا، وأيضاً مصر، عبر مرفأ الرشيد، كما لَمّحنا إلى ذلك في سياق كلامنا على الأحداث السياسية.

١٧ ـ الاضطرابات في المدينة:

ذكرنا بعضا من الاضطرابات التي عصفت بمدينة طرابلس، وكانت أسبابها سياسية على قاعدة إدارية ـ اقتصادية أحياناً. ولم يرد في النصوص ذكر للاضطرابات بسبب مسائل التغذية، وهذا لا يعني عدم وجودها، إضافة إلى اضطرابات بسبب الصراعات القيسية ـ اليمنية وبين الأغنياء والفقراء. أما الصراعات الطائفية، فلم تشهدها مدن النيابات الشامية قبل القرن التاسع عشر.

سابعاً: وظيفة طرابلس المدنية

يقال بأن صفة المدينة تحدد بوظيفتها، أي بنشاطاتها الموجهة إلى العالم، لأن الخدمات المدنية الداخلية لا تعبّر عن وظيفة المدينة.

وغالباً ما تكون وظيفة تَجمّع ما، مقرونة بوظيفته وبدوره الإقتصادي، والغريب عن المدينة لا يراها إلا من خلال ما يشاهد. فالنشاطات غير الإقتصادية للوسط المدني غالباً ما تكون مجهولة[٢٥٠].

غالباً ما حاول الجغرافيون دراسة تأثير الوظيفة على تصميم المدينة. وبالنسبة للدكتور عبد النور تصميم المدينة التجارية والمدينة الداخلية العربية واحد. وحتى المدن المقدسة تلعب دوراً اقتصادياً، وبالتالي، فإن وظيفة المدينة تختلف مع الزمن ولا يمكن تعريفها بوظيفة واحدة[٢٥١]. وبالنسبة لنا، فإن التاريخ يحتم على بعض المدن وظيفة تطغى على غيرها.

فطرابلس وجدت ضمن إطار وظيفة زراعية وسط سهل خصب ومناطق زراعية، كما وجدت لغاية إدارية (مركز نيابة السلطنة) وأخذت لنفسها دوراً دفاعياً ضد الفرنجة وبوليسيا ضد الطوائف الدينية المشاغبة (موارنة ـ نصيرية ـ إسماعيلية)، ودوراً اقتصادياً تجارياً برياً وبحرياً.

فطرابلس، إلى جانب وظيفتها المدنية، هي أيضاً مركز إنتاج زراعي، وبالتالي فهي مدينة زراعية. وكلام العمري وشيخ الربوة عنها واضح في هذا الخصوص، وقد استشهدنا به عدّة مرات. وهي تعدّ في المركز الثاني للإنتاج الزراعي في بلاد الشام[٢٥٢].

هذه الخصوصية تبدو مشتركة مع باقي المدن السورية، كما تظهر ذلك الدراسات عن الفترة العثمانية[٢٥٣]. والحياة المدنية فيها لا تلغي المشاركة في الحياة الفلاحية. وبهذا الخصوص يقول شيخ الربوة: «ولا يكاد يوجد فيها دار بغير شجر لكثرة تخرق أرضها بالمياه. وقد جمعت في بساتين طرابلس من الفواكه ما لا يوجد في سائر الأقاليم...»[٢٥٤].

ومن الصعب معرفة ما تمثله التجارة الكبيرة العالمية، في الحياة الحقيقية للمدينة، وهذا النشاط لا يحتضن إلا فئة قليلة من المجتمع[٢٥٥].

وطرابلس ليست مدينة اصطناعية، فهي قابلة جداً للحياة، والمناطق المحيطة بها تكمّل بعضها البعض. فالسهل الساحلي والمناطق الجبلية وسهول عكّار تؤمن، كما ذكرنا سابقاً، تموين المدينة غذائياً وحتى صناعياً. وهي مفتوحة على الداخل السوري عبر حمص بصورة سهلة بالقياس على باقي المدن اللبنانية والسورية.

وفي اعتقاد د. عبد النور، أن اختيار موقع طرابلس على بعد ٤ إلى ٥ كلم من البحر، لم يكن فقط لحاجات دفاعية، بل تأكيداً على وظيفتها الزراعية[٢٥٦]. ويتوافق المؤرخان «غودفروا دو منبين» و«لابيدوس» على اعتبار طرابلس مدينة تجارية وزراعية، وزراعية أولاً[٢٥٧].

وكما أن طرابلس لا تحتكر التجارة والحرف وتستأثر بحيّز كبير من النشاط الزراعي، كذلك الريف، على العكس، لا يحتكر الزراعة. فبعض قرى نيابة طرابلس، خاصة بعض البلدات المارونية، كانت مشهورة بنشاطها التجاري، كالحدث مثلاً، كما أن بعض قرى الإسماعيلية، وقد ورد ذكرها في نصوص المسامحات الضرائبية، كانت تشغل نشاطاً حرفياً مهماً.

ولتنشيط الحياة الزراعية، كانت تقام أسواق أسبوعية وموسمية، وفي مناسبات الأعياد، وافتقارنا إلى نصوص عنها في العهد المملوكي، لا يعني عدم وجودها، لأنها لا تزال حتى اليوم تقليداً مهما في بعض قرى لبنان وسوريا.

وبهذه الوظيفة الزراعية، إضافة إلى وظائف أخرى، التجارية والإدارية والدفاعية، شكلت طرابلس مع ما يجاورها نيابة، قابلة للحياة، وبعيدة عن أن تكون اصطناعية. فالمدينة، إضافة إلى ما في نيابتها من مدن صغيرة بحجم بلدات كبيرة، وقرى ومزارع ومناطق اقتصادية تكمل بعضها البعض: سهل، جبل، سهول، باقتصاديات متنوّعة تنتج الحبوب والقطن والحرير والزيت والخضار، وتشكل وحدة إدارية متناسقة، محورها مدينة طرابلس.

هوامش الفصل الرابع

(١) E. LISLE, Avant propos du Colloque de *L'espace social de la ville arabe*, Maisonneuve, 1979, pp. 1 - 6.

(٢) D. CHEVALLIER, «Les villes arabes depuis le XIX siècles; structure, vision, transformation» in Revue de *L'Académie des sciences morales et politiques*, 1972, 1er semestre, p. 119; «La ville arabe notre vision historique», in *L'Espace social*, op. cit., p. 8.

(٣) D. CHEVALLIER, Espace social, *op. cit., p. 9.*

(٤) Ibid., p. 11.

(٥) Ibid., pp. 14 - 15.

(٦) Ibid., pp. 15 - 16.

(٧) I. LAPIDUS, «Muslim cities and Islamic societies« in Middle Eastern cities, *pp. 47 - 79.*

(٨) CHEVALLIER, Villes arabes, *op. cit., p. 119.*

(٩) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 156.

(١٠) Ibid., p. 156.

(١١) نموذجا لذلك ما ورد عند الدكتور تدمري، في كتابه عن **تاريخ طرابلس السياسي والحضاري**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ١٥، ٢٥٣.

(١٢) الكلمة مستوحاة من إبن بطوطة الذي يصفها بـ «حديثة البناء»، **رحلة إبن بطوطة**، المصدر المذكور، ط. صادر، ص ٦٤. بينما يذكر ابن فضل الله العمري، في **مسالك الأبصار**، المرجع المذكور، أنها بنيت عوضاً عن طرابلس العتيقة، ص ١٣١. وشيخ الربوة، في **نخبة الدهر**، المرجع المذكور، يصفها بـ «المستجدة»، ص ٢٠٧.

(١٣) يذهب «سوبرنهايم» وهو أول من عني بدراسة جدّية لطرابلس، أجرى فيها مسحاً شاملاً للنقوش الموجودة فيها مع دراسة رصينة للإطار التاريخي، وأخذ عنه، لاحقاً، التدمري وغيره، إلى أن طرابلس حافظت على طابع مدينة صليبية ببناء العقد في قناطر شوارعها، وببعض جوامعها: الجامع الكبير وجامع طيلان، وهما أهم جامعين فيها، اللذان يفضحان بشكل تصميمهما، أصلهما المسيحي. انظر: SOBERNHEIM, Matériaux, *op. cit.*, p. 44.

(١٤) إبن بطوطة، **رحلة**، المصدر المذكور، ص ٦٤ ـ ٦٥. وقد بالغ هذا الرحالة في وصفها فجعلها إحدى بلدان الشام الضخام، أسواقها عجيبة ومسارحها خصيبة.

(١٥) ابن الفرات، **تاريخ**، المصدر المذكور، ج ٨، ص ٩٠. المقريزي، **سلوك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ٧٥١.

(١٦) SOBERNHEIM,, Matériaux, *op. cit., p. 44.*

(١٧) Ibid, *op. cit., p. 44 - 46.*

(١٨) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ١٣١ ـ ١٣٢. ويأخذ عنه القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور،، ج ٤، ص ١٤٣.

(١٩) شيخ الربوة، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، نشره مهرن، ليبزغ ١٩٢٣، ص ٢٠٧.

(٢٠) القلقشندي، **صبح**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤٣.

(٢١) ابن تغري بردى، **نجوم**، المصدر المذكور، ج ٧، ص ٣٢٢.

(٢٢) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٥٣.

(٢٣) ايرا مارفين لابيدوس، **مدن الشام في العصر المملوكي**، ص ٤٨.

(٢٤) راجع نص نقشين يؤكدان ذلك منشورين في SOBERNHEIM, Matériaux, *op. cit., p. 45 - 48*. تدمري، **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ٥٧ ـ ١٣٤، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٥٤، ٣٣١. ولا ذكر للجامع في القلقشندي، ج٢/٤٧٢.

(٢٥) SOBERNHEIM,, Matériaux, op. cit., p. 51.

(٢٦) Y. SADER, *Peintures murales dans des églises maronites médiévales*, pp. 46 - 47, dar sader, 1987, pp. 46 - 47.

(٢٧) SOBERNHEIM, op. cit., p. 51.

(٢٨) ابن حبيب، بدر الدين الحلبي، **درة الأسلاك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٤٤.

(٢٩) SOBERNHEIM, op. cit.., p. 84.

(٣٠) Ibid., p. 83.

انظر حول ترجمته ابن أيبك الدواداري، **الدر الفاخر**، ج ٩، ص ١٣، ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٨، ص ١٩٩، ابن تغري بردى، **النجوم**، ج ٨، ص ١٨٣.

(٣١) راجع نصّ النقش على ضريحه في SOBERNHEIM,, Matériaux, op. cit., p. 84. ابن حبيب، بدر الدين الحلبي، **درة الأسلاك**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٤٤.

(٣٢) بدر الدين الحلبي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٤.

(٣٣) أبو الفداء، **المختصر**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ١٤١.

(٣٤) تدمري، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٣٥) SOBERNHEIM,, Matériaux, op. cit., p. 86, 90.

تدمري، **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ١٦٢ ـ ١٨٩، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٣.

(٣٦) SOBERNHEIM, op. cit., pp. 86 - 89.

(٣٧) SADER, op. cit., p. 48.

(٣٨) SOBERNHEIM, op. cit., p. 134.

وقد تولّى طينال نيابة طرابلس من ٧٢٦ هـ إلى ٧٣٣ هـ. وتسلّم في ثاني مرة في ٧٣٥ هـ وبقي حتى ٧٤١ وثالث مرة من ٧٤٢ إلى ٧٤٣. كان صهراً للسلطان متشاوفاً على النواب. ابن أيبك الدواداري، **الدر الفاخر**، ج ٩، ص ٣٢٠، ٣٧٢. اليوسفي، **نزهة الناظر**، ص ١١٤ ـ ١١٦، المؤرخ المجهول، زترستن، ص ١٧٦، ٢١٦، إبن أبي الفضائل، ص ٣٤، ٥٣، ٥٦، ٥٨، ٦٨، ٩٢. المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٢٧٢، ٢٩٢، ٣٥٧، ٦٣٧.

(٣٩) SOBERNHEIM,, Matériaux, op. cit., p. 104. أبو الفداء، **المختصر**، ج ٤، ص ١٥٣، يجعل وفاة ناصر الدين في ٧٤٩ هـ. ويذكر بناءه للجامع، كما يذكره ابن أيبك الدواداري، **الدر الفاخر**، ج ٩، ص ٣٩١.

(٤٠) ابن حجر، **الدرر**، ج ٣، ص ٢٨٦، ٢٨٧. وأيضاً: SOBERNHEIM, op. cit., p. 137. تدمري، **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ٢٠٧. **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

(٤١) انظر نصّ نقش انشائه في SOBERNHEIM, op. cit., p. 85. تدمري، **تاريخ وآثار**، المرجع نفسه، ص ٢٠٧ ـ ٢١٣ . **تاريخ طرابلس**، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣١٧ ـ ٣٢١.

(٤٢) SOBERNHEIM,, op. cit., p. 129. ولّي أرغون نيابة طرابلس من ذي الحجة ٧٩٦ هـ إلى ٨٠٠ هـ، ابن الفرات، **تاريخ**، ج ٩، ص ٣٨٨. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٩٧٤. انظر بخصوص تاريخ ووصف الجامع، تدمري، **تاريخ وآثار**، ص ٢١٧ ـ ٢٢٩.

(٤٣) ابن أيبك الدواداري، **الدر الفاخر**، ص ٢٩١.

(٤٤) حول تولي اسندمر نيابة طرابلس، انظر: ابن أيبك الدواداري، المصدر نفسه، ص ٧، ١٣، ٣٩، ٨٠، ١٠٩، ١١٠، ١٧٥، ١٩٥. وقد ورد ذكر هذا الخان في نص نقش مصبنة قطلو. كما في نص للنويري، نشره سوبرنهايم نقلاً عن مخطوط باريس رقم ١٥٧٩، ص ٢٤: SOBERNHEIM, op. cit., pp. 45, 136. أنظر أيضاً: تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٥٦، ٢٩٠.

(٤٥) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦. وهو لا يسند رأيه في بنائها وبناء المدرسة النورية إلى مصادر.

(٤٦) تدمري، **تاريخ وآثار**، ص ٢٧٥. **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٣١٧، ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٤٧) ورد ذكرها في نقش مصبنة قطلو. SOBERNHEIM, Matériaux, p. 136 انظر أيضاً: تدمري، **تاريخ وآثار**، ص ٢٧١. **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٣١٧.

(٤٨) ورد ذكرها وذكر القاضي في: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ج ١، ص ١٢١، ١٢٢. انظر حول وصفها: تدمري، تاريخ طرابلس، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٢٦.
SOBERNHEIM, op. cit., p. 61.

(٤٩) اليوسفي، **نزهة**، المصدر المذكور، ص ١١٤، حاشية ١
SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., p. 83.

(٥٠) تدمري، **تاريخ وآثار**، ص ٢٤٤ ـ ٢٦٧. **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ٣٢٩.

(٥١) SOBERNHEIM, op. cit., p. 138.

(٥٢) إبن بطوطة، **رحلة**، نسخة صادر، المصدر المذكور، ص ٦٥. النويري، نصّ منشور في سوبرنهايم نقلاً عن مخطوط باريس رقم ١٥٧٩، ص ٦٤.

(٥٣) SOBERNHEIM, op. cit., p. 45, 136.

(٥٤) تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٥٥) النويري، مذكور في المرجع نفسه، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣. إبن بطوطة، **رحلة**، ص ٦٤.

(٥٦) راجع تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٥٧) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٢٤. لا نجد عنده إسناداً إلا إلى وقفية عام ١٠٢٩ هـ.

(٥٨) إبن بطوطة، **رحلة**، ص ٦٤ ـ ٦٥. ابن كثير، ج ١٤، ص ١٦٧. ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م ٢، ص ٤٦٢.

(٥٩) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٣١ ـ ١٣٢.

(٦١) القلقشندي، **صبح**، ج ٤.

(٦٢) أبو الفداء، **المختصر**، ج ٤، ص ١٤١. محمد كرد علي، **خطط**، ج ٦، ص ١٦٧.

(٦٣) تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٢٩٩.

(٦٤) المقريزي، **السلوك**، ج ٢، ص ٤٠. وهو يخطىء باعتباره إعادة بناء القلعة من عمل اسندمر مكان القلعة السابقة.

(٦٥) النويري، مخطوط باريس، رقم ١٥٧٩، ص ٢٤.
SOBERNHEIM, op. cit., p. 45, 136.

(٦٦) هذا العدد قد ينقص أو يزيد. راجع تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٢٥٩ ـ ٢٨٠.

(٦٧) القطّار، «نماذج من الأوقاف في أواخر القرون الوسطى....». المرجع المذكور، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢.

(٦٨) تدمري، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٦٨.

(٦٩) الإدريسي، **نزهة المشتاق**، المصدر المذكور، ص ١٧.

(٧٠) ابن الشحنة، **الدر المنتخب**، ص ٢٦٦. أوجين روجيه، **الأرض المقدسة** (بالفرنسية)، تحقيق الياس القطّار، الكسليك، ١٩٩٢. تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٢٦٠ - ٢٦٥.

(٧١) النويري، نسخة باريس، ١٥٧٩، ص ٢٤٠. SOBERNHEIM, op. cit., p. 45, 136,

(٧٢) المصدر نفسه، SOBERNHEIM, op. cit.

(٧٣) النويري، المخطوط المذكور، ص ٢٤. SOBERNHEIM, op. cit., p. 45, 136.

(٧٤) راجع ما كتب عنها في الموضع المناسب.

(٧٥) القطّار، نص وقفية الخيرية **حسن**، **نماذج**، المقال المذكور، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠. النويري، المخطوط المذكور، ص ٢٤. تدمري، **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ٢٧١. **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٥٦.

(٧٦) SOBERNHEIM, Matériaux op. cit., p. 91 - 92.

(٧٧) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ١٣٢.

(٧٨) SOBERNHEIM, Matériaux op. cit., p. 124.

(٧٩) Ibid., pp. 122 - 123.

وبرغم أن النّص المنقوش يؤكد تأسيس المدرسة على يد الأمير تغري برمش، فإن ابن تغرى بردى لا يأتي على ذكره، بل يتّهم المذكور بأنه كان «عارياً من سائر العلوم والفنون». **النجوم**، ج ١٥، ص ٤٧١ ـ ٤٧٢. ولعلّ سبب ذلك خلاف بين الأمير المذكور ووالد ابن تغرى بردى، السخاوي، **الضوء**، ج ٣، ص ٣٥. وهو أيضاً، لا يشير إلى المدرسة.

(٨٠) النصّ الكتابي المنقوش عليها يشير إلى أن بانيها هو السلطان حسن بن محمد بن قلاوون. ولم يأت سوبرنهايم على ذكرها. انظر: تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٣١٧. **تاريخ وآثار**، ص ٢٧٣.

(٨١) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., pp. 109 - 111. انظر ملخّص وقفية هذه المدرسة في باب الفصل المتعلق بالأوقاف.

(٨٢) Ibid., p. 114. انظر حول ترجمة أيدمر، المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ١٥٧، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٤٤، ابن تغرى بردى، **النجوم**، المصدر المذكور، ج ١١، ص ١٣٤. وهما لا يأتيان على ذكر المدرسة. وحول ملخّص نصّ وقفيتها، راجع الفصل المتعلق بالأوقاف.

(٨٣) SOBERNHEIM, op. cit., p. 113 ولقد تعرّف سوبرنهايم إلى شخصية محمد السكر من خلال نصّ نقش موجود في دمياط من عام ٧٧١ هـ / ١٣٧٠ م.

(٨٤) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٨٨.

(٨٥) DARRAG, op. cit., pp. 32, 244. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٦٦، ٢٧١.

(٨٦) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., p. 144.

(٨٧) Ibid., pp. 115 - 118.

(٨٨) لابيدوس، المرجع المذكور، ص ٦١.

(٨٩) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., p. 123 - 124. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٦٨. وهو يخطىء في إسناد صفحة سوبرنهايم، إذ يجعلها ١٢١ بدلاً من ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٩٠) تدمري، المرجع نفسه، ص ٢٦٦، ٢٧٠ ـ ٢٧١.

(٩١) المرجع نفسه، ص ٢٦٦، ٢٧٢.

(٩٢) راجع ذلك في باب الأوقاف.

(٩٣) ابن أياس، يؤكد أن البرج من عمل برسباي عندما كان نائباً على طرابلس، **بدائع الزهور**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٢٥٩. تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٦٤، ٢٦٩ ـ ٢٧٠.

(٩٤) DARRAG, op. cit., pp. 32, 244.

(٩٥) الصيرفي، **نزهة**، ج ٢، ص ٦٢.

(٩٦) السخاوي، م ٣، ص ١٩.

(٩٧) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣١١. **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ٢٣٠. استناداً إلى مخطوط في مكتبة المؤلف للشيخ محمد البابا.

(٩٨) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., p. 128.

(٩٩) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣١٥. تاريخ وآثار، المرجع المذكور، ص ٢٨٧.

(١٠٠) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٦٧. **تاريخ وآثار**، المرجع نفسه، ص ٣٤٠. والخانقاه: بيت للصوفية للعبادة والذكر.

(١٠١) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩.

(١٠٢) المرجع نفسه، ص ٢٦٦، ٢٧٠.

(١٠٣) ابن الحمصي، المخطوط المذكور، ص ٣٢.

(١٠٤) **القول المستظرف في رحلة الملك الأشرف**، تحقيق عمر تدمري، طرابلس، ١٩٨٤. البصروي، **تاريخ البصروي** ٨٧١ ـ ٩٠٤ هـ، ص ٨٤.

(١٠٥) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٩٩. **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ٣١٤.

(١٠٦) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٥٤. **تاريخ وآثار**، المرجع نفسه، ص ٢٣٦.

(١٠٧) SOBERNHEIM, op. cit., pp. 132 - 133.

(١٠٨) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٨٣.

(١٠٩) المرجع نفسه، ص ٢٩٥.

(١١٠) راجع نص وقفية المدرسة الخاتونية العائد لعام ٧٧٣ هـ، حيث ترد لفظة «الحريريّين». SOBERNHEIM, op. cit., p. 115.

(١١١) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٨١.

(١١٢) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(١١٣) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., p. 125.

(١١٤) تدمري، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٠٥. **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ٣١٩.

(١١٥) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٠٦.

(١١٦) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٠٧.

(١١٧) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣١٤.

(١١٨) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٢٧. **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ٢٨٣.

(١١٩) هندسة البناء الصليبية ترجّح أن المماليك تركوه للأرثوذكس كما فعلوا بدير البلمند.

(١٢٠) تدمري، **تاريخ وآثار**، المرجع نفسه، ص ٢٨٤.

(١٢١) المرجع نفسه، ص ٣١٣.

(١٢٢) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٢١.

(١٢٣) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٧١.

(١٢٤) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٣٦٢.

(١٢٥) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٩٠.

(١٢٦) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٩٣.

(١٢٧) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٩٦.

(١٢٨) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٢٨٣.

(١٢٩) المرجع نفسه، ص ٣١٤.

(١٣٠) ابن قاضي شهبة، **تاريخ**، م١، ج ٣، ص ٢٢٩.

(١٣١) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., pp. 3 - 9.

(١٣٢) ابن شداد، **تاريخ**، المصدر المذكور، ص ٣٥٧. اليونيني، **ذيل**، ج ٣، ص ٢٦٠.

(١٣٣) حول التسمية العربية راجع: ابن شداد، **تاريخ الملك الظاهر**، المرجع المذكور، ص ٣٦. المقريزي، **السلوك**، طبعة القاهرة ١٩٣٦، ج ٢، ص ٥٩١. ولمزيد من المعلومات راجع: أحمد فائز الحمصي، **قلعة الحصن**، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، دمشق، ١٩٨٦.

(١٣٤) الحمصي، المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ١٨.
SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., pp.18 - 19, 21 - 24.

(١٣٥) ابن شداد، **تاريخ**، المصدر المذكور، ص ٣٥٧. اليونيني، **ذيل**، ج ٣، ص ٢٦٠.

(١٣٦) اليونيني، المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(١٣٧) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., pp. 18 - 19.

(١٣٨) Ibid., p. 19. الحمصي، **قلعة الحصن**، المرجع المذكور، ص ٢٠.

(١٣٩) راجع أيضاً اليونيني، **ذيل**، ج ٣، ص ٢٦٠ SOBERNHEIM, op. cit., pp. 18, 25, 30 - 31, 33.

(١٤٠) Ibid., pp. 18, 29 - 30.

(١٤١) اليونيني، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٢٦٠.

(١٤٢) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., p. 28.

(١٤٣) Ibid., p. 34.

(١٤٤) Ibid., p. 35.

(١٤٥) Ibid., p. 28.

(١٤٦) Ibid., p. 28.

(١٤٧) عز الدين ابن شداد، **تاريخ**، المصدر المذكور، ص ٣٥٧. راجع أيضاً اليونيني، **ذيل**، المصدر المذكور، ج ٣، ص ٢٦٠.

(١٤٨) SOBERNHEIM, Matériaux, op. cit., pp.17 - 21.

(١٤٩) ابن الجيعان، بدر الدين (٨٤٧ ـ ٩٠٢)، **القول المستظرف في سفر مولانا الملك الأشرف**، تحقيق عمر تدمري، جروس، طرابلس لبنان، ١٩٨٤، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٥٠) ابن الجيعان، المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٥١) المصدر نفسه، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(١٥٢)إبن بطوطة، المصدر المذكور، ط. صادر، ص ٨٢.

(١٥٣) هاشم عثمان، **تاريخ اللاذقية** ٦٣٧ م ـ ١٩٤٦ م، منشورات وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٩٦، ص ١٩٢.

(١٥٤) المرجع نفسه، ص ٤٧.

(١٥٥) المرجع نفسه، ص ٤٩.

(١٥٦) المرجع نفسه، ص ٦٨.

(١٥٧) ابن أيبك، **الدر الفاخر**، المصدر المذكور، ج ٩، ص ٣٩١.

(١٥٨) BEAUJEU - GARNIER et G CHABOT, *Traité de géographie urbaine*, paris, 1963, pp. 28 - 35.

(١٥٩) Xavier de PLANHOL, Les Fondements géographiques de l'histoire de l'islam, paris, 1968, pp. 24 - 25; Claude CAHEN, *L'islam: des origines au début de l'Empire ottoman*, paris, 1970, p. 115.

(١٦٠) هاينس غاوبه، «المدينة الشرقية ـ الإسلامية وسكانها» في كتاب **الآثار السورية**، مجموعة أبحاث أثرية تاريخية أشرف عليها د. عفيف البهنسي، ترجمة د. نايف بللوز، فيينا ١٩٨٥ (٣٠٥ ـ ٣١٠)، ص ٣٠٥.

(١٦١) المرجع نفسه، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٧.

(١٦٢) وردت اللفظة «أسوار» عند «كاترمير» وعند «دومنبين» وفي تحقيق د. أيمن سيّد.

راجع ابن فضل الله العمري، ص ١٣٢ ودومنبين، ص ١١٢. تدمري، **تاريخ طرابلس**، ج ٢، ص ٢٧٦، ونص العمري، ص ٥٠٢. ويؤكد ابن شدّاد على وجود السور، راجع **الاعلاق**، ج ١، ص ١٠٤.

(١٦٣) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٧٦.

(١٦٤) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٧٧.

(١٦٥) المرجع نفسه، ص ٢٧٧.

(١٦٦) المرجع نفسه، ص ٢٧٨.

(١٦٧) تدمري، «محلات طرابلس القديمة... من خلال الوثائق العثمانية»، **في المؤتمر الأول لطرابلس إبان الحقبة العثمانية**، كلية الآداب ٣، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٥، ص ٩٧ - ١٣١.

(١٦٨) تدمري، **تاريخ طرابلس**، ص ٢٧٩.

(١٦٩) المرجع نفسه، ص ٢٧٩.

(١٧٠) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 311.

(١٧١) هانس غاوبه، المرجع المذكور، ص ٣٠٧.

(١٧٢) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(١٧٣) غاوبه، المرجع المذكور، ص ٣٠٧.

(١٧٤) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(١٧٥) SOBERNHEIM, op. cit., pp. 87, 91, 105, 110, 115, 132.

(١٧٦) **وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس**، السجل الأول ١٠٧٧ ـ ١٠٧٨ هـ/ ١٦٦٦ ـ ١٦٦٧ م. تقديم د. عمر تدمري، د. فريدريك معتوق، د. خالد زيادة، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الإجتماعية ـ الفرع الثالث، طرابلس، ١٩٨٢، ص ١٢٢.

(١٧٧) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 159.

(١٧٨) Ibid., p. 160.,

(١٧٩) RAYMOND, Le Caire, *op. cit., p. 56; ABDEL - NOUR, op. cit., p. 161.*

(١٨٠) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 163.

(١٨١) Ibid., pp. 164.

(١٨٢) LAPIDUS, Muslim, *op. cit., p. 86.*

(١٨٣) W. D. HUTTEROTH et K. ABDUL FATTAH, *historical geography of palestine, transjordan and southern syria in the late 16 th century*, Erlangen, 1977, p. 53.

(١٨٤) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 171.

(١٨٥) راجع هذه المعلومات في دراستين: الأولى للدكتور عمر تدمري «محلات طرابلس القديمة، مواقعها، أسماؤها، سكّانها من خلال الوثائق العثمانية» ص ٩٧ ـ ١٣٥. والثانية للدكتور عصام خليفة «الديمغرافية التاريخية لمدينة طرابلس في القرن السادس عشر» ص ٢٢٧ ـ ٢٥٧. في المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية ١٥١٦ ـ ١٩١٨، كلية الآداب ـ الفرع الثالث ـ الجامعة اللبنانية ـ ١٩٩٥.

(١٨٦) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 165.

(١٨٧) Ibid., p. 166.

(١٨٨) ابن حبيب، بدر الدين الحلبي، **درة الأسلاك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٩١.

(١٨٩) غرس الدين خليل الظاهري، **زبدة**، المصدر المذكور، ص ٤٨.

(١٩٠) D. CHEVALLIER «signes de Beyrouth en 1834?», in *B. E. O*, No 25 (1973), pp. 211 - 228, p. 217.

(١٩١) ABDEL - NOUR, op. cit., pp. 208 - 209.

(١٩٢) Ibid., op. cit., p. 210.

(١٩٣) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(١٩٤) غاوبه، المرجع المذكور، ص ٣٠٧.

(١٩٥) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٧٥.

(١٩٦) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦. النويري، في سوبرنهايم، ص ٤٦.

(١٩٧) انظر النص في سوبرنهايم. SOBERNHEIM, op. cit., p. 91.

(١٩٨) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(١٩٩) تدمري، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٢٠٠) المرجع نفسه، ص ٢٧٥.

(٢٠١) ابن فضل الله العمري، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(٢٠٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٢٠٣) ابن حبيب، **درة الأسلاك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٩١.

(٢٠٤) تدمري ، **تاريخ طرابلس**، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٢٠٥) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 128.

(٢٠٦) GAUDEFROY-DEMOMBYNES, op. cit., p111.

(٢٠٧) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 148.

(٢٠٨) هانس غاوبه، المرجع المذكور، ص ٣٠٥.

(٢٠٩) WEULERESSE, op. cit., p. 85.

(٢١٠) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 369.

(٢١١) WEULERESSE, cité par ABDEL - NOUR, op. cit., p. 369.

(٢١٢) Ibid., pp. 369 - 370.

(٢١٣) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(٢١٤) محمد كرد علي، **خطط الشام**، المرجع المذكور، ج ٥، ص ٨٩.

(٢١٥) المرجع نفسه، ص ٩٠.

(٢١٦) لمزيد من التفاصيل، راجع تدمري، **تاريخ وآثار**، المرجع المذكور، ص ٣٦ ـ ٣٨ وغيرها من الصفحات حيث تذكر نصوص الوقفيات.

(٢١٧) Claude CAHEN, *Les peuples musulamans dans l'histoire médiévale,* Institut français de Damas, Damas, 1977, p. 289.

(٢١٨) ومن يريد الاطلاع عليها فما عليه سوى مراجعة نصوصها مباشرة في المنشآت التي تحمل اسمها أو في كتاب عمر تدمري، **تاريخ وآثار**، المذكور آنفاً، ص ٣٤ ـ ٣٥، ١٧١، ١٧٢، ٢٩٥ ـ ٢٩٩، ٢٧١ ـ ٢٧٢، ٢٩١ ـ ٢٩٢ أو عند «سوبرنهايم» في سلسلة «ماكس فان برشيم»: *Matériaux pour un corpus inscriptionum arabicarum*, op. cit., pp. 87 - 88, 91 - 92, 109 - 111, 115 - 116, Inscripitions Nos 40, 41, 49, 51, 62.

(٢١٩) يبدو أن نقش مختارات من النصوص الأصلية للوقف في الجوامع والمدارس كان أمراً شائعاً. راجع: Encycl. de l'Islam, T. IV (anc. éd.), p. 1157.

(٢٢٠) تدمري، المرجع المذكور، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٢٢١) يلمّح د. تدمري إلى هذه الوقفيات التي يعود بعضها إلى الجامع المنصوري الكبير. وجامع التوبة وجامع أرغون شاه وجامع الأويسية، وتربة الأمير طرمش الكمشبغاوي ووقف الخانقاه، راجع تدمري، المرجع المذكور، ص ٤٣، ٥٧، ١٣٧، ٢٢٠، ٢٣٠، ٣٤٢، إلخ...

(٢٢٢) يضع د. تدمري مزدوجين حول اسم قرية علما مع أن لا وجود لهما في النص، وكذلك قل بالنسبة لاستعمال الفواصل ونقاط الفصل بين الجمل أو تنقيط بعض الحروف، فاقتضى ذلك منا التنبيه.

(٢٢٣) **وقف جلبان**، مخطوط رقم ٤٨٣٨، المكتبة الظاهرية بدمشق، ص ٣. ونلفت النظر بهذه المناسبة إلى كوننا قد أجرينا دراسة تحليلية مسهبة حول نوعية الأراضي في موضوع القرية اللبنانية.

(٢٢٤) ABDEL - NOUR, op. cit., pp. 260 - 261.

(٢٢٥) Ibid., p. 261.

(٢٢٦) شيخ الربوة، **نخبة الدهر**، المصدر المذكور، ص ٢٠٧.

(٢٢٧) بدر الدين ابن حبيب الحلبي، **درة الأسلاك**، المصدر المذكور، ج ٢، ص ٣٩١. إبن بطوطة، ط. صادر، المصدر المذكور، ص ٦٤.

(٢٢٨) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(٢٢٩) اليافعي، **مرآة الجنان**، ج ٤، ص ٣٣٠. المقريزي، **السلوك**، ج ٣، ص ٨٢، ٢٠٢. ابن العماد، **شذرات الذهب**، ج ٦، ص ١٦٤. R. THOUMIN, *Géographie humaine de la syrie centrale*, tours, 1936, p. 100.

(٢٣٠) شيخ الربوة، **نخبة الدهر**، المصدر المذكور، ص ٢٠٧.

(٢٣١) العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(٢٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٦. شيخ الربوة، المصدر المذكور، ص ٢٠٧.

(٢٣٣) ابن شداد، **الأعلاق**، المصدر المذكور، ج ١، ص ١٠٤.

(٢٣٤) ابن كثير، **البداية والنهاية**، المصدر المذكور، ج ١٤، ص ٥٠، ٨٢.

(٢٣٥) شيخ الربوة، **نخبة الدهر**، المصدر المذكور، ص ٢٠٧، ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ١٣٢.

(٢٣٦) ABDEL - NOUR, op. cit., p.219.

(٢٣٧) Ibid., p. 220.

(٢٣٨) Ibid., op. cit., p. 231.

(٢٣٩) MANTRAN, règlement, *op. cit., p. 94.*

(٢٤٠) Ibid., pp. 15 - 16.

(٢٤١) Ibid., pp. 29 - 30.

(٢٤٢) ABDEL - NOUR, op. cit., pp. 232 - 235.

(٢٤٣) Ibid., p. 235.

(٢٤٤) Ibid., pp. 238 - 239.

(٢٤٥) Ibid., pp. 235 - 236.

(٢٤٦) لابيدوس، المرجع المذكور، ص ٩٦.

(٢٤٧) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 228.

(٢٤٨) Ibid., p. 229.

(٢٤٩) ابن فضل الله العمري، **مسالك**، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(٢٥٠) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 257.

(٢٥١) Ibid., pp. 257 - 259.

(٢٥٢) GAUDEFROY DE MOMBINES, op. cit., p. 111.

(٢٥٣) Ibid., P. 266.

(٢٥٤) شيخ الربوة، **نخبة الدهر**، المصدر المذكور، ص ٢٠٧.

(٢٥٥) ABDEL - NOUR, op. cit., p. 267.

(٢٥٦) Ibid., p. 308.

(٢٥٧) GAUDEFROY DEMONBINES, La syrie, op. cit., p. 111; Lapidus, Muslim, *op. cit., p. 25.*

(٢٩٣) المرجع نفسه، ص ٧١ ـ ٧٢. HEYD, op. cit., T. II, pp. 520 - 521.

(٢٩٤) المرجع نفسه، ص ٧٤ ـ ٩٦. HEYD, op. cit., T. II, pp. 483 - 490, 517 - 525, 536 - 545.

(٢٩٥) المرجع نفسه، ص ١٠٦.

(٢٩٦) المرجع نفسه، ص ١٠٧.

(٢٩٧) المرجع نفسه، ص ١١٨.

(٢٩٨) المرجع نفسه، ص ١٢٤.

(٢٩٩) المرجع نفسه، ص ١٢٧.

(٣٠٠) فهمي، **طرق التجارة**، المرجع نفسه، ص ١٤٦. HEYD, op. cit., T. II, p. 547.

(٣٠١) المرجع نفسه، ص ١٤٧.

(٣٠٢) العيني، **عقد**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٣٠٦.

(٣٠٣) فهمي، المرجع نفسه، ص ١٤٩.

(٣٠٤) المرجع نفسه، ص ١٥١. HEYD, op. cit., T. II, p. 460.

(٣٠٥) المرجع نفسه، ص ١٥٤.

(٣٠٦) المرجع نفسه، ص ٢٤٦.

(٣٠٧) المرجع نفسه، ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

(٣٠٨) المرجع نفسه، ص ٣٢٥.

(٣٠٩) المرجع نفسه، ص ٣٥٢ ـ ٣٥٤.

(٣١٠) المرجع نفسه، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٥.

(٣١١) نص الاتفاقية مترجماً في المرجع نفسه، ملحق ٩، أ، ص ٤٢٥.

(٣١٢) ابن أياس، **بدائع**، المصدر المذكور، ج ٤، ص ٢٠٥.

خاتمة

قيّض لنيابة طرابلس، في العهد المملوكي أن تكون وحدة إدارية مميّزة قائمة بحدّ ذاتها في بلاد الشام. فنعمت من جرّاء ذلك، ولأول مرّة في تاريخها الإسلامي العربي، بنعمة انصراف الدولة إلى الاهتمام بشؤونها، فشهدت المدينة نهضة سياسية، عسكرية، عمرانية، اجتماعية، اقتصادية لم تعرفها من قبل ولن تحصل عليها فيما بعد. وكان من نتائج ذلك أن شهدت مدينة طرابلس أبنية وصروحا تاريخية احتضنت مجموعات من السكان تزايد عددهم حتى منتصف القرن الرابع عشر الميلادي، ثم توقفت طفرتهم السكانية، وطفرة المدينة العمرانية، بعدما وصلت الأمور إلى الحدّ المنطقي الذي لن يكون لطرابلس أن تتجاوزه، وحجمها في الدرجة الرابعة في الحواضر الإسلامية المملوكية، بالقياس على القاهرة ودمشق وحلب.

هذه النيابة التي وجدت أساساً لمراقبة الطوائف الدينية المشاغبة وعملت على الضغط عليهم لوضعهم في دائرة القيود الصعبة ونجحت في تدجينهم في دائرة الإدارة الإسلامية، ستكون سبباً لتخلق أرضية حوار بين الأعراق والمذاهب والديانات ستثمر لاحقاً في تاريخ المنطقة. وبرغم نهضة العمران، وبرغم كون نيابة طرابلس إحدى نقاط التبادل التجاري بين شرق المتوسط وغربه، فهي لم تنتج على صعيد الإدارة، والثقافة والمجتمع والاقتصاد والعمران، نماذج مميّزة تعرّف بخلقها وريادتها، بل بقيت تابعة في إدائها للحواضر الكبرى كدمشق والقاهرة، ولم تلعب دوراً مميزاً على صعيد السياسة، بل كانت تابعة للأدوار التي تلعبها النيابات الأكبر منها، ولم يؤدّ الدور الإقتصادي الذي ضلعت فيه إلى خلق قوى رأسمال فاعلة ومؤثرة في سير الأحداث.

كانت طرابلس المدينة، مدينة في الريف وريفا في المدينة، وكانت النيابة

التي تنتسب إليها ريفاً، وبرغم ذلك فوجودها كوحدة إدارية نقل هذه الأرياف، من هامش التاريخ العربي ـ الإسلامي ووضعها في دائرة الاهتمام المباشر للسلطة.

لائحة المصادر والمراجع

أولاً: الأرشيف (المحفوظات)

١ ـ المحفوظات المارونية المخطوطة على هوامش **انجيل ربّولا**.

عدد الوثائق حوالي ٢٤ وثيقة، بعضها عدة صفحات وأخرى بضعة أسطر. وهي تبدأ في عام ١١٥٤ م وتنتهي في عام ١٥٢٢ م. مكتوبة بالسريانية وبالكرشونية، ونصوص قليلة منها بالحرف العربي.

وهي تعتبر سجل قيد للكرسي البطريركي الماروني، وأكثرها نصوص أوقاف مارونية تابعة بشكل عام لمقرّ البطريركية المارونية في دير سيدة قنوبين، يضاف إليها بعض شهادات حية بقلم وبخط بعض البطاركة الموارنة، ويضاف إلى الوثائق أقدم جدول بالسنة الطقسية المارونية.

٢ ـ النقوش المملوكية على مداخل وحيطان المساجد والمدارس، من الأبنية العامة العائدة إلى طرابلس في العهد المملوكي. ونجد نصوصها بالتفصيل في باب الأوقاف، وفي كتابي المستشرق «سوبرنهايم» والمؤرخ عمر تدمري.

ثانياً: المصادر المخطوطة

١ ـ ابن أسباط، الفقيه حمزة بن أحمد، **تاريخ ابن أسباط**، أو **كتاب صدق الأخبار**، مخطوطة رقم ١٨٢١، المكتبة الوطنية في باريس.

٢ ـ ابن الشحنة، محب الدين أبو الوليد محمد، **روض المناظر من علم الأوايل والأواخر**، مكتبة الفاتيكان، مخطوط رقم ٢٧١، نسخ في عام ٨٥٠ هـ، ١٤٧ ورقة.

٣ ـ ابن حبيب الحلبي، بدر الدين، **درة الأسلاك في دولة الأتراك**، مخطوط رقم ٦١٧٠ ح، ميكروفيلم ١٠٦٦٤ (ج٢) و ١٣٩٥٧ (ج٣). نسخة مصورة في دار الكتب المصرية. أيضاً نسخة مصوّرة أخرى في الدار نفسها رقم ٧٦٥٣، ميكروفيلم ٢٤٣٨٥ ح (ج٢) و ٢٤١٨٨ (ج٣). وقد اعتمدنا المخطوط رقم ٦١٧٠ ح.

٤ ـ ابن الحمصي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عمر بن أبو بكر، **كتاب تاريخ الجراكسة**، أولهم برقوق وآخرهم طومان باي، (وهو ذيل أنباء الغمر لابن حجر)، مكتبة الفاتيكان، مخطوط رقم ٢٧٣، ١٢٢ صفحة ٥ و ٢٥ x ١٨، من القرن العاشر الهجري.

٥ ـ ابن عربشاه: **عجائب المقدور في أخبار نوائب تيمور**، مخطوط في مكتبة الفاتيكان .(Vaticani Arabi: N 742 (Sec X, Cm 20 x 13, ff. 123

وتوجد له نسخ أخرى أرقامها ٩٦١ و٩٨٤ و١٢٥٩. وقد استعملت في الطبع نسخة ٩٨٤ في كلكوتا في ١٨١٨ ونسخة القاهرة في ١٣٠٥ هـ.

٦ ـ القونوي الحنفي، شمس الدين، **رسالة في إيجارة الإقطاع**، منسوبة إلى الشيخ المذكور، ومدونة على يد الشيخ أبي العدل زين الدين القاسم الحنفي المتوفى عام ٨٧٩ هـ/ ١٤٧٤ م. مخطوط رقم ١٧٦، المكتبة الشرقية في الجامعة اليسوعية ـ بيروت.

٧ ـ النويري، **نهاية الأرب**، مكتبة الفاتيكان، مخطوط رقم ٧٤١، الجزء ٣٠.

٨ ـ **وقفية جلبان المؤيدي**، مخطوط رقم ٤٨٣٧، المكتبة الظاهرية في دمشق.

ثالثا: المصادر المطبوعة

١ ـ الموسوعات العربية ـ الإسلامية ـ المملوكية

أ ـ ابن الأخوة، محمد القرشي، **كتاب معالم القربة في أحكام الحسبة**، تحقيق محمد شعبان وصديق المطيعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.

ب ـ ابن شاهين الظاهري، غرس الدين، **كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والممالك**، طبعة بولس روايس، باريس، ١٨٩٣. ونجد ترجمة له من قبل دوربارادي: J. G AULMIER, La zubda Kachf - al-mamalik de khalil az - Zahiri, tr. de venture de paradis, Beyrouth 1950.

ج ـ ابن الشحنة، محمد، **الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب**، بيروت، طبعة سركيس ١٩٠٩.

د ـ الخالدي، بهاء الدين، **المقصد الرفيع المنشاء الهادي لديوان الإنشاء**، مخطوط رقم ٤٤٣٩، المكتبة الوطنية في باريس (وقد اعتمدنا عليه استناداً إلى «دومنبين»).

هـ ـ السبكي، **معيد النعم ومبيد النقم**، حققه محمد علي النجّار وأبو زيد شبلي ومحمد أبو العيون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٤٨.

و ـ الشهرستاني، **الملل والنحل**، تحقيق محمد كيلاني، جزءان، دار صعب، بيروت، ١٩٨٦.

ز ـ العمري، ابن فضل الله، **التعريف بالمصطلح الشريف**، مطبعة العاصمة، مصر، ١٣١٢ هـ.

ـ **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، (ممالك ـ مصر والشام والحجاز واليمن)، تحقيق أيمن فؤاد السيّد، المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة، ١٩٨٥.

ح ـ القلقشندي، أبو العباس أحمد، **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء** ١٤ جزءاً، القاهرة، ١٩٦٣، نسخة مصورة عن نشرة دار الكتب في القاهرة، ١٩١٣ ـ ١٩١٨.

ـ نهاية الأرب في معرفة قبائل العرب، القاهرة، ١٩٥٠.

ط ـ المقريزي، تقي الدين أحمد، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، (٤ أجزاء في ١٢ قسم) تحقيق محمد مصطفى زياده، الجزء الأول، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٣٤.

ـ **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**، تحقيق «غاستون فيت»، ٥ مجلدات، القاهرة، ١٩١١، ونسخة بولاق، ١٢٧٠ هـ.

ي ـ النويري، شهاب الدين أحمد، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ٣١ جزءاً، القاهرة، ١٩٥٤. انتهى العمل بنشرها في ١٩٩٧. الجزء ٢٩ نشرته إلهام شاه مراد في كتاب: **كتبغا ولاجين**، بالألمانية، فريبورغ ١٩٧٧.

ك ـ SOBERNHEIM, M., Corpus inscriptionum arabicarum, *Inst. Fr. du Caire, T. XXV, 1909.*

٢ ـ الحوليات:

أ ـ ابن أبي الفضائل، المفضّل، **النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد**، نشر بلوشيه، باريس ١٩١٩ ـ ١٩٢٩.

ب ـ ابن الأثير، أبو الحسن علي، **الكامل في التاريخ**، ١٣ جزءاً، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥.

ج ـ ابن آياس، محمد، **بدائع الزهور في وقائع الدهور**، تحقيق محمد مصطفى، ٥ أجزاء، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦١.

- Journal d'un bourgeois du caire, *Ibn Iyas, Histoire des Mamlouks, traduit et annoté pr Gaston WIET, T. I, A. colin, 1955, T. II, S. E. V. P. E. N., 1960.*

- Mamlouks circassiens 872 - 906, *traduction de G. WIET, T. II, le caire, 1945.*

د - «ابن أيبك الدواداري، **كنز الدرر وجامع الغرر**، الجزء التاسع، وهو **الدرّ الفاخر في سيرة الملك الناصر**، تحقيق هانس رويمر، القاهرة، ١٣٧٩ هـ/ ١٩٦٠ م.

هـ - ابن تغري بردى، جمال الدين أبو المحاسن، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، ١٢ جزءاً، مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٣، ج ١٣، تحقيق ف. شلتوت، القاهرة، ١٩٧٠، ج ١٤، تحقيق ج. محرز وف. شلتوت، القاهرة، ١٩٧١. ج ١٥، تحقيق أ. طرخان، القاهرة، ١٩٧١. ج ١٦، تحقيق ج. الشيّال، وف. شلتوت، القاهرة، ١٩٧٢.

و - ابن طولون، محمد، **مفاكهة الخلاّن في حوادث الزمان**، نشره محمد مصطفى، المؤسسة العامة للتأليف والترجمة، جزءان، القاهرة، ١٩٦٢، ١٩٦٤.

- **أعلام الورى بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى**، تحقيق محمد الدهان، دمشق، ١٩٦٦.

- Les Gouverneurs de Damas sous les Mamelouks et les premiers Ottomans, *traduction et annotation de M. LAOUST, Damas, 1952.*

ز - ابن العبري، غريغوريس أبو الفرج جمال الدين الملطي، **تاريخ مختصر الدول**، نشر انطوان صالحاني اليسوعي، ط. أولى ١٨٩٠، ط. ثانية، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٨.

- **تاريخ الزمان**: مترجم عن السريانية من قبل إسحاق أرملة، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦.

ح - ابن الفرات، ناصر الدين محمد، **تاريخ ابن الفرات**، تحقيق قسطنطين زريق، المجلد السابع، المطبعة الأميركانية، بيروت، ١٩٤٢.

ط - ابن قاضي شهبة، تقي الدين أبو بكر بن أحمد، **تاريخ ابن قاضي شهبة**، ٣ مجلدات، المعهد العلمي بدمشق، ١٩٧٧ - ١٩٩٤.

ي - ابن القلاعي، جبرائيل **حروب المقدمين**، نشره الأب بولس قرألي، بيت شباب، لبنان، ١٩٣٧.

- **زجليات ابن القلاعي**، دراسة وتحقيق الأب بطرس الجمّيل، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٢.

ك - ابن كنان، محمد بن عيسى، **المواكب الإسلامية**، تحقيق د. حكمت اسماعيل، قسمان، وزارة الثقافة بدمشق ١٩٩٢.

ل - ابن كثير، أبو الفداء، الحافظ، **البداية والنهاية**، مطبعة السعادة، ١٤ جزءاً، القاهرة، ١٣٥٨ هـ.

م - ابن الوردي، زين الدين عمر، **تاريخ ابن الوردي أو تتمة المختصر في أخبار البشر**، جزءان، القاهرة، ١٨٦٨.

ن - ابن يحيى، صالح، **تاريخ بيروت وأخبار الأمراء البحتريين من بني الغرب**، أو «أخبار السلف من ذرية بحتر بن علي أمير الغرب ببيروت»، نشره الأب فرنسيس هورس، كمال الصليبي، أنطوان كوتان وانطوان مدوّر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٩.

س - أبو الفداء، الملك المؤيد إسماعيل، **المختصر في أخبار البشر**، **تاريخ الملك المؤيد إسماعيل أبو الفداء صاحب حماه**، ٤ مجلدات، دار الطباعة الشاهانية، ١٢٨٦ هـ/ ١٨٥١ م.

- **جغرافية أبو الفداء، تقويم البلدان**، ترجمها إلى الفرنسية م. رينو وغيار، ج ١، باريس، ١٨٤٨، ج ٢، باريس ١٨٨٣.

ع - البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، **كتاب فتوح البلدان**، تحقيق صلاح الدين المنجّد، مكتبة النهضة المصرية، ثلاثة أقسام، القاهرة، ١٩٥٦ - ١٩٥٧.

ف - بيبرس المنصوري، **زبدة الفكرة**، حوادث ١٢٩٣ - ١٢٩٨ م، الجزء العاشر، منشور في الهام شاه مراد، في كتاب **كتبغا ولاجين**، (بالألمانية)، فريبورغ، ١٩٧٧.

ص ـ تادرس، مطران حماه الماروني، **نكبة كسروان ودير مار شليطا مقبس، في حروب المقدمين** لبولس قرألي، بيت شباب، ١٩٣٧.

ق ـ الدويهي، البطريرك اسطفان، **تاريخ الأزمنة**، طبعة فرديناند توتل، المشرق، بيروت، ١٩٥٠، طبعة بطرس فهد، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٣.

ـ **تاريخ الطائفة المارونية**، نشر رشيد الشرتوني، بيروت، ١٩٨٠.

ـ تصويب نص الدويهي المنشور من قبل فرديناند توتل، في مجلة الأصول التاريخية لبولس مسعد ونسيب وهيبة الخازن، ثلاثة أجزاء، بيروت، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨.

ـ **أصل الموارنة**، نشره الأب انطوان ضو، إهدن، ١٩٧٣.

ر ـ السيوطي، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن، **حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، جزءان، القاهرة ١٩٦٧.

ش ـ **قواعد الآداب حفظ الأنساب** (مؤرخ مجهول)، تحقيق الياس القطّار، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٦.

ث ـ اليافعي، أبو محمد عبد الله، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، الجزء الرابع، طبعة أولى، حيدر آباد، ١٣٣٩ هـ، طبعة ثانية، منشورات الأعلمي، بيروت، ١٩٧٠.

ذ ـ مؤرخ مجهول معاصر لبداية المماليك ZETTERSTEEN, K. V. Beitrage sur Geschichte der Mamlukun Sultane, *Leiden, 1919.*

خ ـ اليوسفي، موسى بن محمد، **نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر**، تحقيق ودراسة أحمد حطيط، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

ض ـ اليونيني، قطب الدين موسى، **ذيل مرآة الزمان**، ٤ مجلداتَ، حيدر آباد، ١٩٥٤ ـ ١٩٦١ م.

ـ **ذيل مرآة الزمان**، تاريخ السنوات ٦٩٧ ـ ٧١١ هـ/ ١٢٩٧ ـ ١٣١١ م، تحقيق حمزة عباس، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م.

٣ ـ السير والتراجم:

أ ـ ابن آجاء، شمس الدين محمد بن محمد بن خليل الحلبي، **تاريخ الأمير يشبك**، تحقيق عبد القادر أحمد طليمات، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٣.

ب ـ ابن الجوزي، سبط، **مرآة الزمان في تاريخ الأعيان**، القسم الأول من الجزء الثاني، ١٩٥١، القسم الثاني، ١٩٥٢.

ج ـ ابن الجيعان، بدر الدين أبو البقاء محمد بن يحيى، **القول المستطرف في رحلة مولانا الملك الأشرف**، تحقيق عمر تدمري، جروس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٤.

د ـ ابن حجر، أحمد بن علي، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٨ ـ ١٣٥٠ هـ.

هـ ـ ابن خلكان، أحمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، ٨ أجزاء، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢.

و ـ ابن خلدون، **تاريخ** . . .، ٧ مجلدات، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨.

ز ـ ابن شداد، عز الدين محمد بن علي بن إبراهيم، **تاريخ الملك الظاهر**، باعتناء أحمد حطيط، دار فرانز شتاينر، فسبادن، ١٩٨٣.

ح ـ ابن صصرى، **الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية**، نشر وليم برينر، في:
A Chromicle of Damascus 1389 - 1397, Los Angelos, 1963.

ط ـ ابن عبد الظاهر، محيي الدين، **الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر**، تحقيق عبد العزيز الخويطر، الرياض، ١٩٧٦.

- **تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**، تحقيق مراد كامل ومراجعة محمد علي النجار، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٦١.

ي - ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ٥ أجزاء، دار المسيرة، بيروت، (دون تاريخ).

ك - ابن قاضي شهبة، تقيّ الدين أبو بكر، تاريخ ابن قاضي شهبة، ٣ مجلدات تحقيق عدنان درويش، المعهد العلمي الفرنسي، دمشق، ١٩٧٧. أما الأجزاء الثلاثة الأخرى من كتاب ابن قاضي شهبة فلا تزال مخطوطة وقد أخذنا معلوماتها عن عمر تدمري.

ل - ابن القيصراني، إبراهيم بن عبد الرحمن، **النور اللائح والدر الصادح في اصطفاء مولانا السلطان الملك الصالح**، تحقيق عمر تدمري، دار الإنشاء، طرابلس، لبنان، ١٩٨٢.

م - البصروي، علاء الدين علي بن يوسف أحمد، **تاريخ البصروي**، ٨٧١ - ٩٠٤ هـ، تحقيق أكرم العلبي، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٨٨.

- JAZARI, Chams al-Din al-, La Chronique d'al-Jazari (années 689 - 698 h.) éd. J. Sauvaget, Paris 1949.

ن - الحسيني، محمد شمس الدين أبو المحاسن، **من ذيول العبر في خبر من غبر**، سلسلة التراث العربي، الكويت، (دون تاريخ، ولربما ١٩٧٠؟).

س - الذهبي، شمس الدين محمد، **دول الإسلام**، تحقيق ف. شلتوت وم. إبراهيم، جزءان، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٤.

- **المشتبه في الرجال**، تحقيق علي محمد البجاوي، جزءان، مصر، ١٩٦٢.

- **من ذيول العبر في خبر من غبر**، تحقيق محمد رشاد وعبد المطلب، الكويت، ١٩٧٠.

ع - السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ١٢ جزءاً، مكتبة القدسي، القاهرة ١٩٣٦- ١٩٣٨.

ف - الكتبي، محمد بن شاكر، **فوات الوفيات والذيل عليها**، تحقيق د. إحسان عبّاس، ٥ مجلّدات، دار صادر، بيروت.

- **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**، حقّقه د. محمد محمد أمين، ٤ أجزاء، مركز تحقيق التراث، القاهرة ١٩٩٢.

- **كتاب التبر المسبوك، في ذيل السلوك**، طبعة أحمد زكي، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٨٩٦ م.

ص -الصيرفي، علي بن داوود، **أنباء الهصر بأبناء العصر**، حققه حسن حبشي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٠.

- **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، حققه حسن حبشي، دار الكتب المصرية، ثلاثة أجزاء، ١٩٧٠ - ١٩٧٣.

ق - العيني، بدر الدين، **السيف المهنّد في سيرة الملك المؤيد** «شيخ» المحمودي. تحقيق فهيم شلتوت، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م.

ر - CYR, Théodoret de, **Histoire des moines de syrie**, *sources Chrétiennes, éd. du cerf, paris, 1979.*

ش - DEVONSHIRE, R. L., «Relation d'un voyage du sultan qaitabay en Palestine et en Syrie», traduit de l'arabe, in **Bulletin de l'institut français d'archéologie Orientale,** *20 (1922), pp. 1 - 42.*

ت - SHAH MORAD, Elham, Kitbuga und Lagin, **studien zur Mamlukun Geschichte nach Baibars al - Mansuri, und Nuwairi**, freiburg, 1977.

٤ - الرحلات والجغرافيا:

أ - إبن بطوطة، محمد، **رحلة إبن بطوطة**، دار صادر، بيروت، (من دون تاريخ).

- **Voyages d'ibn Batuta,** *éd. C. DE FREMERY et B. R. SANGUINETTI, texte arabe accompagné d'une traduction, 4 tomes. Paris.*

ب ـ ابن شداد، **الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة**، تحقيق سامي الدهان، دمشق، ١٩٦٢ م.

ج ـ الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، ٧ أجزاء، روما، ١٩٧٤ م.

د ـ شيخ الربوة الدمشقي، محمد بن طالب الأنصاري، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، نشرة مهرن، ليبزغ، ١٩٢٣.

- D'ARAMON, **Le voyage de Monsieur D'ARAMON,** escript par Jean CHESNEAU, éd. SCHEFFER, paris.
- CIVEZZA, M. «Relation de fr. Ariosti», in **L'Histoire des Missions Franciscaines**, traduction par v. Bernardin de rouen, 3 V., Paris, 1898.
- DANDINI, J, **voyage du mont - Liban**, traduit de l'italien par le P. Richard SIMON, 1675.
- POLONER, J., **Description of the holy land**, London, 1894.
- THENAUD, J., **Le voyage d'outre mer de Jean THENAUD**, publié et annoté par Ch. SCHEFFER, paris, 1884.
- VILLAMONT, J. de, **Les voyages du Seigneur de VILLAMONT**, 3ème éd., Paris, 1598.

٥ ـ فتاوى:

أ ـ ابن تيمية، تقي الدين أحمد، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، جمع وترتيب عبد الرحمن العاصمي، ٣٧ جزءاً، الرياض، ١٩٦١.

رابعاً: المراجع

١ ـ ببيليوغرافيا

أ ـ القطار، «لبنان في القرون الوسطى، مصادر ومراجع»، مجلة **أعلام وتوثيق**، ١٩٨٦، ص ٤ ـ ٢١.

مجلة **الحداثة**، ٨ و ٩ (١٩٩٥) ص ٩٨ ـ ١٠٧.

ب ـ كراتشكوفسكي، اغناطيوس، **تاريخ الأدب الجغرافي العربي**، ترجمة صلاح الدين هاشم، جزءان، لينينغراد، ١٩٥٧.

ج ـ ASSEMANI, J., **Bibliothecae Mediceae Laurentiane et palatinae codicum MSS. Orientalium Catalogus,** *Florence, 1742.*

- SAUVAGET J. et CL. CAHEN, **Introduction à l'histoire de l'Orient Musulman,** *éléments de bibliographie, Maisonneuve, paris, 1961.*

٢ ـ معجم مملوكي

أ ـ خاطر، جورج، **دراسات في معجم المصطلح المملوكي**، دكتوراه بإشراف الياس القطّار، جامعة الروح القدس، لبنان ١٩٨٤.

٣ ـ دراسات جغرافية:

أ ـ فاعور، علي، «مدينة طرابلس، الموضع وخصائص المكان»، مجلة **حنون**، ١٣ ـ ١٤ (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)، ص ٧ ـ ٢٥.

ب ـ BIROT, p. et J. DRESCH, **La Méditerranée et le Moyen orient,** *T. II, Paris, 1956.*

- BRAUDEL F., **La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de philippe II**, *2 T., Paris, 2éme éd., 1966.*
- BEAUJEU, Garnier, J. et G. CHABOT, **Traité de géograpie urbaine,** *Paris, 1963.*

هـ ـ PLANHOL, Xavier, **Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam,** *paris, 1968.*

و ـ SANLAVILLE, paul, «La personalité géographique de la syrie», in **la syrie d'aujourd'hui,** *C. N. R. S. paris, 1980.*

ز ـ THOUMIN, R., **géographie de la Syrie centrale,** *tours, 1936.*

ح ـ VAUMAS, Etienne de, Les conditions naturelles de l'occupation humaine du liban» in **Annales de géographie,** *no 57 (1948), pp. 40 - 49.*

٤ ـ دراسات عن طرابلس

أ ـ تدمري، عمر، **تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس في عصر المماليك،** دار البلاد، طرابلس ـ لبنان، ١٩٧٤.

ـ **تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور، عصر الصراع العربي ـ البيزنطي والحروب الصليبية،** الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، طبعة ثانية، ١٩٨٤.

ـ **عصر دولة المماليك،** الجزء الثاني، طبعة أولى، لبنان، ١٩٨١.

ـ مع فردريك معتوق وخالد زيادة، **وثائق المحكمة الشرعية بطرابلس، السجل الأول، ١٠٧٧ ـ ١٠٧٨/١٦٦٦ ـ ١٦٦٧ م،** معهد العلوم الإجتماعية ـ طرابلس ـ لبنان، ١٩٨٢.

ب ـ الزين، سميح وجيه، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، بيروت، ١٩٧١.

ج ـ زياده، خالد، **الصورة التقليدية للمجتمع المديني،** قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، طرابلس ـ لبنان، ١٩٨٣.

د ـ سالم، عبد العزيز سالم، **طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي،** الإسكندرية، ١٩٦٧.

هـ ـ الشريف، حكمت بك، **تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام،** تحقيق منى حداد يكن ومارون عيسى الخوري، طرابلس ـ لبنان، ١٩٨٧.

٥ ـ من تاريخ المماليك:

أ ـ حسن، علي إبراهيم، **تاريخ المماليك البحرية،** مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٧.

ب ـ حطيط، أحمد، **تاريخ لبنان الوسيط،** دراسة في مرحلة الصراع المملوكي ـ الصليبي، دار البحار، بيروت، ١٩٨٦.

ج ـ ضومط، انطوان، **الدولة المملوكية، التاريخ السياسي، الإقتصادي والعسكري،** دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠.

د ـ الطراونة، طه ثلجي، **مملكة صفد في عهد المماليك،** دار الآفاق، بيروت ١٩٨١.

هـ ـ عواد، إبراهيم، «لبنان في عهد المماليك»، مجلة **المشرق،** العدد ٤٠ (١٩٤٢).

و ـ نعمه، عبدو، **نيابة دمشق في عهد دولة المماليك الأولى،** أطروحة دكتوراه، الجامعة اليسوعية، بيروت، ١٩٨٨.

و ـ DARRAG, Ahmad, **L'Egipte sous le règne de Barsbay (825 - 841, 1422 - 1438).** *Damas, 1961.*

ز ـ GAUDEFROY - DEMOMBYNES, M., **La Syrie à l'époque des Mamelouks d'après les auteurs arabes,** *paris, 1923.*

ح ـ SAUVAGET, M. J., **La poste aux chevaux dans l'empire des Mamelouks,** *paris, 1941.*

ط ـ SOBERNHEIM, M., «Mamluk», in **E. I. 1**, *T. III, pp. 230 - 233.*

٦ ـ مؤلفات تاريخية عامة عن القرون الوسطى:

أ ـ حتّي، فيليب، **سوريا، لبنان وفلسطين**، ترجمة كمال يازجي، بيروت، ١٩٥٨.

ب ـ الشدياق، طنوس، **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان**، جزءان، نشره فؤاد افرام البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠.

ج ـ الصليبي، كمال، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

ـ **منطلق تاريخ لبنان**، منشورات كارافان، نيويورك، ١٩٧٩.

د ـ العينطوريني، الشماس انطونيوس أبو خطّار، **مختصر تاريخ جبل لبنان**، تحقيق الياس القطّار، دار لحد خاطر، بيروت، ١٩٨٣.

هـ ـ كرد علي، محمد، **خطط الشام**، ٦ أجزاء، دمشق، ١٩٢٥.

و ـ مكي، محمد علي، **لبنان من الفتح العربي إلى الفتح الإسلامي، ٦٣٥ ـ ١٥١٦**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٧.

ز ـ CAHEN, CL., **Les peuples musulmans dans l'histoire médiévale,** *Institut Français de Damas, 1977.*

- **L'Islam des origines au début de l'empire ottoman**, paris, 1970.

ح ـ LAMMENS, H., **La Syrie, précis Historique**, *2 V, Beyrouth, 1921.*

ط ـ PERROY, E., en collaboration avec cl. CAHEN, **Histoire générale des civilisations, le Moyen âge,** *2ème éd., paris, 1957.*

٧ ـ طوائف وديانات:

١ ـ المسيحيون:

أ ـ البستاني، فؤاد افرام، **مؤسسة مار مارون: الأمة المارونية ـ البطريركية المارونية**، بيروت، ١٩٨٥.

ب ـ الدبس، المطران يوسف، **من تاريخ سوريا الدنيوي والديني**، بيروت، ١٩٠٢.

ج ـ ضو، بطرس، **التصوير الكنسي الماروني، انجيل ربّولا وصوره**، بيروت، ١٩٨٧.

د ـ BREHIER, L., **Les Origines du crucifix dans l'art religieux,** *paris, 1904.*

هـ ـ CHEVALLIER, D., «une iconographie des Maronites du Liban», **in Revue d' histoire moderne et contemporaine,** *T. X, 1963, pp. 301 - 108.*

و ـ CHALHOUB, Georges, **Recherches sur les Mardaites - Garagima du VIIème Siècle,** *Thèse de 3ème Cycle, Pais I, 1985.*

ز ـ DIB, P. **Histoire de l'église maronite,** *Beyrouth, 1962.*

ح ـ FATTAL, A., «La Nature juridique du statut des Dhimmi - s» in **Annales de la Faculté de Droit,** *U. S. J., Beyrouth, 1956, pp. 139 - 159.*

- Le Statut légal des non - musulmans em pays *d'islam, Beyrouth, 1958.*

ط ـ GOUDARD, J., **La Sainte Vierge au liban,** *paris, 1908.*

ى ـ LAMMENS, H., «Mardaites», **E. I** *ancienne éd., T. III, pp. 288 - 289.*

ك ـ LEROY, J., **Les Manuscrits syriaques à peintures conservés dans les bibliothèques d'Europe et d'Orient,** *Geuthner, Paris, 1964.*

ل ـ NAAMAN, B., **Théodoret de Cyr et le Monastère de St. Maroun,** *éd. U. S. E. K., 1971.*

م ـ NAU, F., **Bulletin de l'Association St, Louis,** *(1903), pp. 343 - 350, No 98, pp. 367 - 383.*

ن ـ SALIBI, K., **the maronite historians of mediaeval Lebanon,** *Beirut, 1959.*

- «The Maronite of Lebanon under frankish and Mamluk rule, 1099 - 1516», in **Arabica,** *IV (1957), pp. 290 - 296.*
- «The Muqaddams of Bsharri, Maronite chieftains of the northern Lebanon, 1382 - 1621», in **Arabica,** *XV (1968), pp. 63 - 86.*

س ـ SYRIEN, Michel, **la chronique de Michel le Syrien,** *par J. B. CHABOT, 4 Tomes, 1901.*

٢ ـ الشيعة، الإسماعيلية، العلويون:

أ ـ الحريري، أبو موسى (اسم وهمي)، **العلويون النصيريون** ، بيروت، ١٩٨٠.

ب ـ صفا، محمد جابر آل، **تاريخ جبل عامل**، بيروت، (دون تاريخ).

ج ـ الطويل، محمد ابن غالب، **تاريخ العلويين**، دار الأندلس، بيروت، ١٩٦٦.

د ـ غالب، مصطفى، **راشد الدين سنان شيخ الجبل الثالث**، بيروت، دار اليقظة، ١٩٥٧.

هـ ـ لويس، برنارد، **الدعوة الإسماعيلية الجديدة (الحشيشية)**، ترجمة سهيل زكّار، بيروت، ١٩٧١.

و ـ BAYDOUN, Ahmed, **Identité confessionnelle et temps social chez les Historiens Libanais contemporains,** *publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1984.*

ز ـ DUSSAUD, R., **Histoire et religion des Nosairis,** *paris, 1900.*

ح ـ HAMADE, M., **recherches historiques médiévales sur les chiites du liban, de Syrie et de Djazira,** *Thèse de 3ème Cycle, Paris I, paris, 1973.*

ى ـ LAOUST, Henri, «Remarques sur les expéditions du Kasrawân sous les premiers mamelouks», in **Bulletin du musée de Beyrouth,** *T. IV, 1942, pp. 93 - 115.*

- **Les Schismes dans l'Islam,** *nouvelle clio, Paris 1969.*
- MANTRAN, R. **L'expansion musulmane,** *nouvelle clio, Paris 1969.*

ل ـ MADELUNG, W., «isma' iliyya», **E. I. 2**, *T. IV, pp. 206 - 213.*

م ـ MASSIGNON, L., «Nosairi», **E. I. 1**, *T. IV, p. 1030.*

ن ـ WEULERESSE, **Le pays des Alaouites,** *1940.*

٨ ـ مؤسسات مملوكية:

١ ـ الإقطاع:

أ ـ ضومط، انطوان، **الدولة المملوكية، التاريخ السياسي، الإقتصادي والعسكري**، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٠.

ـ «ملامح من الاقطاع العسكري في العصور الوسطى»، مجلة **المنارة**، ٧١٩ ـ ٧٢٠ (١٩٨٥)، ص ٧٢٣ ـ ٧٤٢.

ب ـ KATTAR, E., «Quelques aspects de l'institution de l'iqṭā' au Liban à la fin du Moyen - Âge, Le cas de la famille notable des Buḥturs - Tanūkhs», in **HANNON**, *No 13 - 14 (1979), pp. 139 - 164.*

٢ ـ التنظيم الحرفي والحسبة:

أ ـ رافق، عبد الكريم، مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني، مجلة **دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، العدد ٤ (١٩٨١)، ص ٣٠ ـ ٦١.

ب ـ CAHEN, Cl. «y a-t-il eu des corporations professionnelles dans le monde musulman classique?», in **Islamic city,** éd. A.M. Hourani et S.M. Sterm, oxford, 1970, pp. 51 - 63.

ج ـ CAHEN, CL. et M, TALBI, «Hisba», in **E. I. 2**, *T. III, pp. 503- 505.*

٣ ـ أوقاف مملوكية:

أ ـ القطّار، الياس، «نماذج من الأوقاف في أواخر القرون الوسطى ومطلع العهد العثماني وأهميتها في كتابة تاريخ لبنان، مؤتمر **أرشيف تاريخ لبنان**

١٩٨٣، منشور في مجلة **دراسات**، ١٣ ـ ١٤ (١٩٨٤)، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، ص ٢٧٧ ـ ٢٩٧.

ـ **الكتابات التاريخية في انجيل ربّولا (العهد المملوكي)**، تحت الطبع.

٩ ـ الحياة المدنية الريفية

١ ـ دراسات في تاريخ المدن

أ ـ زيادة، خالد، **الصورة التقليدية للمجتمع المديني**، طرابلس، لبنان، ١٩٨٣.

ب ـ غاوبه، هانس، «المدينة الشرقية ـ الإسلامية وسكانها»، في **كتاب الآثار السورية**، مجموعة أبحاث أثرية تاريخية أشرف عليها د. عفيف البهنسي، ترجمة د. نايف بللوز، فينّا، ١٩٨٥.

ج ـ CHEVALLIER, D., «Les Villes arabes depuis le XIXème S., Structure, Vision et transformation», in Revue de **l'Académie des Sciences Morales et politiques**, 1972, 1er semestre.

- «La ville arabe notre vision Historique», in **L'Espace Social de la ville arabe**, Maisonneuve, paris, 1979.

د ـ LEZINE, A., **Deux villes d'Ifriqiya**: Etudes d'archéologie, d'urbanisme et de démographie, Sousse, Tunis, *Paris, 1971*.

هـ ـ LISLE, E., «Avant propos» du Colloque de **l'Espace social de la ville arabe**, Maisonneuve, 1979, pp. 1 - 6.

و ـ LAPIDUS, I., «Muslim cities and islamic societies« in **Middle Eastern Cities**, Harvard, 1967.

ز ـ RAYMOND, A., «Signes urbains et études de la population des grandes villes arabes à l'époque ottomane». in **Bulletin d'études orientales,** *no 27 (1974), pp. 183 - 193.*

- «La population du Caire, de Maqrizi à la description d'Egypte», in **Bulletin des Etudes Orientales** No 28 (1975), pp. 20 - 215.

٢ ـ مدن في بلاد الشام:

أ ـ الحمصي، أحمد فائز، **قلعة الحصن**، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف، سوريا، ١٩٨٦.

ب ـ رحمه، فرنسيس، **تاريخ بشراي أو مدينة المقدمين**، سان باولو، البرازيل، ١٩٥٦.

ج ـ عثمان، هاشم، **تاريخ اللاذقية** ٦٣٧ م ـ ١٩٤٦، منشورات وزارة الثقافة، سوريا ١٩٩٦.

ـ **الأبنية والأماكن الأثرية في اللاذقية**، منشورات وزارة الثقافة، سوريا ١٩٩٦.

د ـ العلبي، أكرم، **دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين**، الشركة المتحدة، دمشق، ١٩٨٢.

هـ ـ لابيدوس، ايرا مارفين، **مدن الشام في العصر المملوكي**، نقله إلى العربية سهيل زكّار، دار حسّان، دمشق، ١٩٨٥.

و ـ ABDEL - NOUR, Antoine, **Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane** (XVI - XVIII Siècle), *publications de l'université libanaise, Beyrouth, 1982.*

٣ ـ دراسات في حضارة الريف:

أ ـ فريحة، أنيس، **القرية اللبنانية، حضارة في طريق الزوال**، دار النهار، بيروت، ١٩٨٠.

ب ـ القطّار، الياس، «أضواء على بعض ملامح القرية اللبنانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر»، مؤتمر **القرية اللبنانية**، المنشور في مجلة **حنون** في كلية الآداب ـ الجامعة اللبنانية، ١٣ (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩)، ١٤ (١٩٨٠ ـ ١٩٨١)، ص ١١ ـ ٢١.

ج ـ LATRON, A., **La vie rurale en Syrie et au Liban,** *Beyrouth 1936.*

د ـ MAZAHERI, A., **La vie quotidienne des Musulmans au Moyen - Age** (du Xème au XIIIème siecle), *paris, 1951.*

هـ ـ WEULRESSE, J., **Paysans de Syrie et du proche - Orient**, 1946.

٤ ـ الديمغرافيا:

أ ـ HATTOX, Ralph S., «Some Ottoman Tapu defters for Tripoli in the Sixteenth century», in **Al - Abhath**, American university, Beirut, No 19 (1981).

ب ـ HUTTEROTH S. D. et K. ABDUL - FATTAH, **Historical geography of palestine, transjordan and Southern Syria in the Late 16th century**, Earlongen, 1977.

ج ـ MOLS, R., **Introduction à la démographie historique des villes d'Europe du XIV au XVIIIème siècle,** *3 Vol., Louvain, 1954.*

٥ ـ دراسات اجتماعية:

أ ـ صبّاغ، ليلى، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق، ١٩٧٣.

ب ـ القطّار، الياس، تكوين لبنان السكاني، من العهود القديمة إلى العصور الحديثة»، مجلة **الجريدة** ، العدد ٧١٦٢ (١٩٨٢)، ص ١١٠ ـ ١٢٢.

ج ـ CHEVALLIER, D., **La Société du Mont - Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,** *Paris, 1971.*

- «Les Cadres sociaux de l'économie agraire dans le Proche-Orient au début du XIXème S.: le cas du Mont - Liban». **in studies in economic history of the Middle - East**, M. A. Cook, London, 1970, pp. 330 - 345.

د ـ «Signes de Beyrouth en 1834», in **Bulletin des Etudes Orientales**, No 25 (1973), pp. 211 - 228.

- KATTAR, Elias, **Recherches sur la Société de la Montagne Libanaise à l'époque des Mamelouks,** *Thèse de 3ème Cycle, paris IV, Paris, 1977.*

١٠ ـ الاقتصاد

١ ـ التجارة

أ ـ فهمي، نعيم زكي، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب (أواخر القرون الوسطى)** الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

ب ـ HEYD, W., **Histoire du commerce du levant au Moyen - Âge,** *2 T. Leipzig, 1923.*

٢ ـ أجور، أسعار، تغذية، ضرائب

أ ـ ASHTOR (STRAUSS), E., **Les métaux précieux et la balance des paiements du Proche - Orient à la basse époque,** S. E. V. P. E. N., Paris, 1971.

- «prix et salaires à l'époque Mamelouke», in Revue des **Etudes Islamique**, 1949, pp. 49 - 94.
- «Prix et salaires dans l'Orient médiéval à la basse époque», in Revue des **Etudes Islamiques**, No 39, 1 (1971), pp. 103 - 117.
- «Essai sur l'alimentation des diverses classes sociales dans l'Orient médiéval, **Annales E. S. C.**, No 4, 23ème année (1968), pp. 1017 - 1053.

ب ـ MANTRAN R et J. SAUVAGET, **Règlements fiscaux ottomans, les provinces syriennes,** *Beyrouth, 1951.*

١١ ـ دراسات سياحية:

أ ـ JIDEJIAN, Nina, **Tripoli through the Ages,** *Dar el - Machreq Beirut, 1986.*

فهرس الأعلام

ـ أ ـ

٤٢٨، ٤٣٩، ٥٤٧ ـ ٥٤٩، ٥٥١ ـ ٥٥٢، ٦٧٧

ـ ب ـ

- ت -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -